مُحاضَرات في عِلم تخريج الحديث ونَقدِه

تأصيل وتطبيق

الدكتور عذاب محمود الحمش



دار الفرقان للنشر والتوزيع

مُحاضرات

في

تخريج الحديث ونقده

تأصيل وتطبيق

تأليف

الدكتور عداب محمود الحمش

دار الفرقان

للنشر والتوزيع

الطبعة الثالثة (طبعة مزيدة ومنقحة)

١٤٢٩هـ -٢٠٠٨م

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(١٩٨١/١١/١٩٩٩)

رقم التصنيف:	٢٣١
المؤلف:	عداب محمود الحمش
عنوان الكتاب:	محاضرات في علم تخريج الحديث ونقده
بيانات النشر:	عمان – دار الفرقان – ٢٠٠٨
الموضوع الرئيسي:	الواصفات: / / الديانات / / الدين الإسلامي/ أحاديث نبوية/ /

* أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية



دار الفرقان للنشر والتوزيع

العبدلي - عمارة جوهرة القدس

هاتف: ٤٦٤٠٩٣٧ ٦ ٩٦٢ + - ٤٦٤٥٩٣٧ ٦ ٩٦٢ + فاكس: ٤٦٢٨٣٦٢ ٦ ٩٦٢ +

ص.ب: ٩٢١٥٢٦ عمان ١١١٩١ الأردن

ص.ب: ٩٢٧٦٢١ عمان ١١١٩٠ الأردن

Email: daralfurqan@gmail.com



الإهـــداء

إلى مَنْ ربّانِي بِحَالِهِ، وأرْشَدَنِي بِمَقَالِهِ، وأدّبَني بفِعَالِهِ. . .

إلى مَنْ وَجَّهَنِي إلى عِلْمِ الحَدِيثِ الشَّرِيفِ، وأخَذَ بِيَدِي إلى مُمَارَسَةِ التّخْرِيجِ

إلى مَنْ دَرَّبَنِي عَلَى اصْطِيَادِ عِلَلِ الحَدِيثِ، وَأوْقَفَنِي عَلَى فِقْهِ الجَرْحِ والتّعْدِيلِ

إلى القُدْوةِ الرَّبانِيِّ، العَالِمِ العِرْفَانِيِّ، العَلاّمَةِ السَّيّدِ الشَّيْخ:

مُحَمّدِ بنِ عَبدِاللطيفِ الحُسَيْنِيِّ (الحَافِظ التّجّانيِّ) رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى

أُهْدي إلى رُوحِهِ الطّاهِرةِ وَمْضَةً مِنْ إشْراقِ قَلْبِهِ الفَيّاضِ.

راجياً أنْ يُكرِمَني اللهُ تَعالَى بِحُبِّهِ، وَيَنْفَعَنِي بتوجيهه الرحيمِ.

عداب

الافْتِتَاحِيّـة

إنَّ الحَمْدَ لله، نَحْمَدُه ونَستَعِينُه ونَسْتَغْفِرُهُ، ونَعوذُ بالله مِنْ شُرورِ أنْفُسِنا ومِنْ سَيِّئاتِ أعْمالِنا. مَنْ يهْدِهِ الله فَلا مُضِلَّ لَهُ، ومَنْ يُضْلِلْ فَلاَ هَادي لَهُ.

وأشْهَدُ أنْ لاَ إله إلاّ الله، وحْدَهُ لاَ شَريكَ لَهُ، وأشْهَدُ أنَّ مُحَمّداً عَبْدُه ورَسُولُه، صَلَّى الله تَعالَى عَلَيْه، وعَلَى آلِه وصَحْبِهِ وسَلَّمَ تَسْلِيماً كثيراً.

قالَ الله تَبارَكَ وتَعالَى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

وقَالَ عَزَّ مِنْ قَائل: ﴿ وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ [النحل: ١١٦].

وقالَ رَسُولُ الله صَلَّى الله عَلَيْه وآلِه وسَلَّمَ: (نَضَّرَ[١] الله امْرَءاً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثاً، فَحَفِظَهُ حَتّى يُبلِّغَهُ غَيْرَهُ، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إلى مَنْ هُوَ أفْقَهُ مِنْهُ، ورُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ)[٢].

(إيَّاكُمْ والظَّنَّ، فإنَّ الظَّنَّ أكْذَبُ الحَدِيثِ، ولا تَحَسَّسُوا، ولا تَجَسَّسُوا، ولا تَنافَسُوا ولا تَحاسَدوا، ولا تَباغَضُوا، ولا تَدَابَروا، وكُونُوا عِبادَ الله إخْواناً. . كُلُّ المُسْلِم على المُسْلِمِ حَرَامٌ: دَمُهُ ومَالُهُ وعِرْضُهُ. .)[٣].

(إذَا سَمِعْتُمْ الحَدِيثَ عَنّي تَعرِفُهُ قُلُوبُكُم، وتَلِينُ لَهُ أشْعَارُكُم وأبْشَارُكُمْ، وتَرَوْنَ أنَّهُ مِنْكُمْ قَرِيبٌ؛ فأنا أوْلاكُمْ بِهِ، وإذَا سَمِعْتُمْ الحَدِيثَ عَنِّي تُنْكِرُهُ قُلُوبُكُم، وتَنْفِرُ مِنه أشْعارُكُم وأبْشَارُكُمْ وتَرَوْنَ أنَّه مِنْكُم بَعِيدٌ؛ فأنَا أبْعَدُكُمْ مِنْه)[٤].

---

(١) الرواية المشهورة بالتثقيل، لكن الرامَهُرمزيّ في المحدث الفاصل (ص: ١٦٧) صوّب التخفيف (نَضَرَ) ومعناه: ألبسه النضرة، وهي الحسن وخلوص اللون، أو هي نعيم الجنة، وعليه قوله تعالى: ﴿تَعْرِفُ فِى وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ ٱلنَّعِيمِ﴾ [المطففين: ٢٤].

(٢) أخرجه جمع من المصنفين، منهم الترمذي في العلم (٢٦٥٦) وقال: حديث حسن.

(٣) أخرجه البخاري في الأدب (٦٠٦٤) مختصراً، ومُسلم في البرّ والصِّلة -واللفظ له- (٢٥٦٣) من حديث أبي هريرة مرفوعاً، وانظر شرحه في جامع الأصول (٦: ٥٢٥).

(٤) أخرجه ابن حبان في صحيحه ـ كتاب العلم ـ(٦٣) وأحمد في مسنده (٣: ٤٩٧) وهو حديث حسن.

مُقَدّمة الطّبعةِ الثّالثةِ

بَيْنَ وَجَعِ القَلْبِ المُؤْذِنِ بِقُرْبِ المَآلِ، وقَسْوةِ الوَاقعِ البئيسِ الذي إليهِ أَمْرُ المُسْلِمينَ آل! وَمَا بَيْنَ صُفرةِ الأصيلِ التي تُؤذِنُ بمطَاوَلةِ هُمومِ اللَيال! وسَهْوَةِ السَّحَرِ الذي يُغري بِتَحقُّقِ الآمالِ؛ تَتَساوَقُ الأَحْلاَمُ مَعَ الآلامِ، وتَتَبارَى الطُّموحاتُ مَعَ الأَوْهام، ويَشْتكي العَقلُ مِنْ هَواجسِ الخَيالِ، ويَتَسَارعُ القَلْبُ فِي نَبَضِهِ القَتّال، ويَبقى المَرءُ تَتَنَهَبُه الفِكَرُ والطُّروحاتُ، وتَضاربُ الأقوالِ والأفعالِ والأَحْوالِ!

إن المُسلمَ المُلْتَزِمَ بدينه: عقيدةً، وفكراً، وخُلُقاً، وسُلُوكاً، وشَريعةً، واحْتِكاماً يَجِدُ نَفْسَهُ مُلزَماً أَنْ يَتنَبَّه إلى فَرْضِ الوَقْتِ، وأدَبِ الوَقْتِ، وحَاجاتِ الوَقْتِ، الذي يَمرُّ بهِ وبِأسرَتِهِ وبِمجْتَمَعِه وبأمّتِه المَهزومَةِ!

وإنَّنا مَهْما سَوّغْنا لأنفسِنا التَقَلُّبَ بَيْنَ صَفحاتِ هذا الكِتاب، أَوْ ذاكَ المُسودِّ مِن الهُبابِ، وخَدَعْنا أنفُسَنا بمَقولاتٍ يَزْدَريها مِنّا اللّباب. ومَهْما تَعامَيْنا عَنِ الواقعِ المُرّ الذي نعِيشُه قَهْراً، ونَتَجَرّعُ غُصَصَهُ عَلْقماً، ونَحْتَسي مَاءَهُ كَدِراً؛ إلا أننا نَقِفُ أمامَهُ عَاجِزينَ مَقْهورِينَ، وتَحْتَ سَطوتِهِ مُسْتَضْعَفينَ خَائِرينَ، لا نَحنُ عَلَى التَّغْييرِ الوَاجِبِ بِقادِرِينَ، ولا نَحنُ بِتفاهَتِنا وضَعْفِنا - بَلْ وعَجْزِنا - بقانِعِينَ راضِين!

إنَّ الظَّرفَ الذي تَمُرُّ به أمتُنا يَقتضِي مِنْ جَميعِ القَادَةِ القادِرِينَ؛ القِيامَ بفرْضِ الوَقْتِ وهُو النَّفيرُ الجَادّ، والاسْتِعدادُ التَّام للجِهادِ بمفهومه الشامل؛ كُلٌّ عَلَى قَدْرِ وُسْعِه وعَلَى قَدْرِ طَاقَتِه، وعَلَى قَدْرِ مَا لديْهِ مِنْ عُدّةٍ وعَتادٍ، بَعيداً عَنِ العَفْوِيّةِ والغَوغائيّةِ والتّخريبِ الهَمَجِيّ الذي يُصاحِبُ إنكارَ الجَماهيرِ الغاضِبَةِ غالباً!

وإنَّ العلماءَ والمفكِّرينَ والقادةَ السياسيين جميعاً؛ مطالَبونَ بترشيدِ مسيرةِ الأُمّةِ وتوجيهِها الوجهةَ الصحيحةَ التي توصلُ إلى الأهدافِ والطموحاتِ المشروعةِ.

هذا الكتاب:

إنّ هذا الكِتابَ قَدْ صَدَرَتْ طَبعَتُهُ الأولى عَنْ دارِ الفُرْقانِ العامِرَةِ عامَ (٢٠٠٠م) وصَدَرَتْ طبعَتُه الثّانيةُ عامَ (٢٠٠٣م) صُورةً عَن سَابقتِها، للحاجَةِ إليها آنئذٍ، وعَدمِ تَوافُرِ الوَقْتِ المُكافِىء لتَحريرِها وإعادةِ طباعتها.

والآن يَسّرَ اللّهُ تعالى ذلك، فأعَدْتُ طباعةَ الكِتابِ وتنْضيدَه عَلى الصُّورةِ المُشْرِقَةِ

المائِلةِ بَينَ يديك، وحَرِصْتُ على ضَبْطِهِ ضَبْطاً تامّاً، وحَرّرْتُ بعْضَ مَباحِثِهِ، وقَدَّمْتُ وأخّرْتُ، وزِدْتُ فِيهِ ونقصْتُ منه، وأضفتُ إليهِ مسائلَ عديدةً فِي الجانِبِ النظريِّ.

كما أضفْتُ فِي الجانِبِ التّطبيقيِّ دِراسةَ حديثٍ مِن أفرادِ سُنَنِ أبي داودَ، وحديثٍ مِنْ مُجتبى النَّسائيّ، وحَديثٍ مِن أفرادِ مُستدْرَكِ الحاكِمِ؛ خَلَتْ مِنها الطّبعةُ السّابقة وأعْطَيْتُهُ صُورَتَه الأخيرةَ فِي إطارِ كتابٍ مَنْهجيٍّ جامعيٍّ[1] وتَرَكْتُ البَسْطَ الواسعَ والتّطبيقَ المُتَشَعِّبَ إلى كِتابي الواسع: (دِراساتٌ تَطبيقيّةٌ في الحَديثِ النّبويِّ) الذي أرجو أنْ يَصْدُرَ في عِدّةِ أجزاءَ، يتناولُ الجزءُ الأوّلُ مِنْها مَنْهَجَ النّقْد التّفصيليّ فِي جوانبِه الثلاثة: نَقْدِ التّرْجَمَةِ الحديثيّةِ، ونَقْدِ الأسانيدِ، ونَقْدِ المُتونِ. ثُمَّ يتناولُ كُلُّ جُزءٍ مِنْها مَوضوعاً خَاصّاً، مِنْ مِثْلِ: أحاديثِ الفَضائلِ، أحاديثِ الشّورى، أحاديثِ الصّفاتِ الأحاديث الوَارِدَةِ في البِدَعِ والمحْدَثاتِ أحاديثِ الفِتَنِ، أحاديثِ أشراطِ السَّاعةِ . . . وهكذا.

ومن المناسبِ أن أشيرَ إلى أنّ في الكتابِ بعضَ الإحصاءاتِ العَدَديّةِ التي تتّصلُ بالكتبِ التي اخترت منها أحاديث الدراسةِ التطبيقيةِ، وقد اعتمدتُ في أكثرِ هذه الإحصاءاتِ على موسوعةِ (صخر) لأبحاثِ الحاسبِ الآليِّ، فلهُمُ احترامي وشُكري.

وقَدْ يُلاحِظُ القارىءُ الكَريمُ اختِلافاً بيْنَ طَبعَتَي الكتابِ السّابقتَين وبين هذِه الطّبعةِ فِي بَعْضِ المَسائلِ، فَعَلَيْهِ أنْ لا يَتَسَرّعَ بعَدِّه هذا مِنَ التّناقُضِ، كَما يَحلو لِبَعْضِ النّاسِ أنْ يَصِموا به الآخرينَ، وإنّما عَلَيْه أنْ يَتفَهَّمَ أنْ لا شيءَ نهائيٌّ فِي مَسائلِ الاجتهادِ.

فما يقرّرُهُ العالِمُ اليومَ؛ قَدْ يَنْقُضُه غَداً؛ إذا استبانَ لَهُ دَليلٌ مُرَجِّحٌ. والمقلِّدونَ هُمُ الذين لا تَتغَيّرُ آراؤُهم؛ لأنّهم أتباعٌ! غيرُ مُؤَهَّلينَ للاجْتهادِ والنّظرِ.

وقياماً بتطبيقِ منهج الشورى العلمية الذي ألزمتُ نفسي به منذُ رُبْع قرن، وأدعو إليه إخواني العلماءَ والمفكِّرينَ والباحثينَ - فقد رَجَوْتُ إخواني المتخصّصينَ أن يتفضَّلوا بقراءة هذا الكتاب في شطرَيْهِ: الجانبِ النظَريِّ، والجانبِ التطبيقيِّ، فجاءَتْني من بعضِ

---

(١) استثقل عددٌ من أساتذة الحديث الجانبَ التطبيقيَّ من هذا الكتاب، ورآه فوق طاقة طلاب الدراسات العليا، وجوابي على ذلك: أن تيسير الكتاب المقرّر هو مهمّة أستاذ المادّة، وإلا فلم خُصّص لكل مادة دراسيّة أستاذ؟

الأفاضل ملاحظاتٌ مفيدةٌ تخصُّ الجانبَ النظَريَّ، ويَنْدُرُ وجودُ ملاحظاتٍ على الجانبِ التطبيقيِّ.

وقد كان في طليعةِ أولئكَ الزملاءِ الأفاضلِ الكرام:

- الأستاذ الدكتور السيّد خُلدونُ بن محمد سليم الأحدب الحُسَيني الحمويّ.
- والدكتور السيّد «محمد مختار» بن ضِرارٍ المُفتي الحَسَني الكرَكي.
- والدكتور عبدالرزاق بن موسى أبو البصل السَلْطي.
- والأستاذ المحدِّث حسّان بن عبدالمنّان الجبالي.

جَزَى الله كلَّ مَن أسهَمَ في تنقيحِ هذا الكتابِ وتقويمِهِ وضبطِهِ جزاءَ المُحسِنينَ وضاعفَ لهم المثوبةَ، ولهم مني عاطرُ الثناءِ وأطيبُ المُنى.

واللّهَ أسألُ أنْ ينْفَعَ بِهذهِ الطّبعة، كَمَا نَفَعَ بسابِقَتَيها وأكثر، وأنْ يَكْتبَ لي أجرَ المُحْسنينَ، إنَّه هُو أقربُ مَسؤولٍ وأكرَمُ مَأمولٍ، وهُو حَسْبُنا ونِعْمَ الوَكِيل.

وكَتَبَه في عَمّانَ الأرْدن، الفَقيرُ إلى الله تَعالَى عَداب بنُ السَّيّد مَحمود الحَمْش الحُسيني الرَّضويّ الحَمَويُّ عَصْرَ يومِ الخميسِ العاشِرِ مِنْ محرّم الحرام مِنْ شُهورِ سَنَةِ (١٤٢٧هـ) المُوافِق (٩/ ٢/ ٢٠٠٦م).

هذا.. وصَلَّى الله عَلَى سَيِّدِنا مُحَمّدٍ وعَلَى آلِه وصَحْبِه وسَلّم تَسْلِيماً
والحَمْدُ لله رَبِّ العالَمِين.

مقَدّمةُ الطّبعةِ الأولى

إنَّ الدّراساتِ الحَديثيّةَ المُعَاصِرة، قَدْ كَثُرت كَثرةً بَالغةً. ولَو اسْتَعرَضَ باحِثٌ الدِّراساتِ العِلميّةَ التي لا تَزالُ مَخْطُوطةً، حَبيسَةَ مَكْتَباتِ الجَامِعاتِ التي كُتِبتْ فِيها لرأى عَدَداً هَائلاً، وكَمّاً مُذْهِلاً، مِنْ ألوفِ الصَّفحاتِ المَكْتوبةِ والمُحَقَّقَةِ!

ولَوْ استعَرَضَ ثَبَتَ مَعْرِضٍ مِنْ مَعَارِضِ الكُتبِ المُتكاثرةِ فِي أرجاءِ العَالَم الإسْلامِيِّ عَامّةً والعَربيِّ مِنْه خَاصّةً؛ لرأى ألوفَ العَناوينِ فِي عُلومِ الحَديثِ الشَّريفِ.

وقَدْ كُنْتُ أدعو ـ ولا زِلْتُ ـ المَسؤولينَ فِي الجَامعاتِ العَربيّة، إلى ضَرُورَةِ التَّبادلِ العِلميّ، وتَوفيرِ جَميعِ الدِّراساتِ البَحثيّةِ، والرَّسائلِ العِلمِيّة، فِي جَميعِ الدُّولِ العَربيّةِ والإسْلاميّة، ودَعَوْتُ إلى ضَرُورةِ تَشكيلِ لِجانٍ مُتَخَصِّصَةٍ، فِي كُلِّ فُنونِ المَعْرِفةِ لالْتِقاطِ (دُرَرِ) هَذهِ الرَّسائلِ، والإفادةِ مِنْها فِي تَطويرِ المَعَارِفِ الإسلامِيّةِ.

لَقَدْ كُتِبَتْ رَسائلُ كَثيرةٌ فِي كُلِّ عِلمٍ مِنْ عُلومِ الحَديثِ النَّبويِّ، ولا يَزالُ كِتابُ (مَعْرِفَة عُلومِ الحَديثِ) لابنِ الصَّلاحِ، أوْ (تَدريب الرَّاوي) للسّيوطيّ -مَثلاً- يَتَصَدّرانِ قَائِمةَ المُقرّرِاتِ الدِّراسِيّةِ فِي الجَامِعاتِ، والدِّراساتِ العُليا.

وأنا لا أدعو إلى إهْمالِ هذين الكِتابينِ الجَليلينِ، وإنّما أدعو إلى إعَادَةِ النَّظَرِ فِي كُلِّ مَوضوعٍ مِنَ المَوضوعَاتِ التي طُرِقَتْ فِيهما، فِي ضُوءِ نَتائجِ الدِّراساتِ العِلمِيّة مِنْ جِهَةٍ، وإعادَةِ صِياغةِ (المُصْطَلَح) وَفْقَ مَنهَجيّةٍ مُعاصِرَةٍ مِنْ جِهَةٍ أخْرَى.

وسأضْرِبُ مِثالاً يُقرّبُ مَا أريدُ: فالحَافِظُ أبو عَمرو ابنُ الصَّلاحِ جَعَلَ أنْواعَ عُلومِ الحَديثِ خَمْسَةً وستّينَ نَوْعاً[١].

فَجَعَلَ الصَّحيحَ نَوعاً، والحسنَ نَوعاً، والضَّعيفَ نَوعاً، ثُمَّ جَعَلَ المُعَلَّقَ نَوْعَاً والمَنقطعَ نَوعاً، والمُعْضَلَ نَوعاً، والمُرْسَلَ نَوْعاً، والمُدَلَّسَ نَوعاً. والمُرْسَلَ الخَفيَّ نَوعاً آخرَ.

---

(١) انظر مقدمة ابن الصلاح، ثبت الموضوعات (ص: ٢٢٧) فما بعدها مثلاً.

وهذه الأنواعُ كُلُّها يُمكِنُ أنْ نُسَمِّيها (أضْرُبَ الانقِطاع فِي سندِ الحَديثِ) وتكونُ هذه الأنواعُ كلُّها داخِلةً فِي إطارِهِ، وتُدرَس دِراسةً مَوضُوعيّةً مُتكامِلةً، تُمكِّنُ الدَّارِسَ مِنْ فَهمِها واسْتيعابِها، نَاهيكَ عَنْ تَجاوُزِ التَّناقُضِ والتَّعارُضِ الظَّاهِرِ، عِنْدَ دِراسَتِها مُوَزّعَةً مُتَفَرِّقَةً!

ومن المعلوم أنّ الحَافِظَ ابنَ الصّلاحِ، قَدْ لخّصَ كِتابَه هَذا مِنْ كُتُبٍ سَبَقَتْهُ، ثُمَّ جَاءَ بَعدَهُ الحُفّاظُ: النَّوويُّ، وابنُ دَقيقِ العِيدِ، والعِراقيُّ، والذَّهبيُّ، والعَلائيُّ، والزَّركشِيُّ وابنُ المُلقّنِ، وابنُ جَمَاعة، وابنُ حَجَر، والسَّخّاويُّ، وغَيْرُهم، فقاموا بِدراسةِ كِتابه ونَقدِه، وتَكمِيلِه، فَمَتى يُمكِنُ أنْ تُجمعَ فَوائدُ هذِه الكُتُبِ جَميعِها فِي كِتابٍ واحِدٍ مُرَتَّبٍ مَوضوعياً، ثُمَّ يُصاغُ مِنْ ورائِه مُعْجمُ مُصطلحاتِ الحَديثِ النَّبويِّ مُحرّراً فِي مُجلَّدٍ واحدٍ وجيزٍ؟! عَسى أنْ يَكونَ قَريباً، إنْ شاءَ الله تَعالَى!

والعُلومُ الأساسيةُ التي يَجِبُ أنْ تَكونَ مِحورَ أعمالِ المُشْتَغِلينَ فِي الحَديثِ الشَّريفِ هي العُلومُ الخَمسةُ الآتيةُ: مُصْطلحاتُ الحَديثِ الشَّريفِ، وعُلومُ الرّجالِ بِجميعِ فُروعِها، ومِنها الجَرْحُ والتَّعديلُ، وعِلمُ عِللِ الحَديثِ، وعِلمُ تَخريجِ الحَديثِ، وعِلمُ نقدِ الحَديثِ.

فإذا نَضِجَتْ هذه الدِّراساتُ؛ عُرِضَتْ عَلَيْها الأحاديثُ المَرْويّةُ عَنِ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْه وآلِه وسَلَّمَ لِتمييزِها.

وعُلومُ أجناس الرُّواةِ فِي كِتابٍ مِثلِ كِتابِ ابنِ الصَّلاحِ تَشملُ ثمانيةً وعِشرينَ عِلْماً (نَوعَاً) مِنْ عُلومِ الحَديثِ، الأوّلُ مِنْها هُو النَّوعُ التَّاسِعُ والثّلاثونَ: «معرفةُ الصَّحابةِ رَضيَ الله عَنْهم»[1] وآخرها عنده النوع الخامس والستون «مَعرِفةُ أوطَانِ الرُّواةِ وبُلْدَانِهم»؛[2] إضَافَةً إلى النَّوعِ الثّالثِ والعِشْرينَ: «صَفَةُ مَنْ تُقبلُ رِوايتُه ومَنْ تُرَدُّ، ومَا يَتَعَلّقُ بِذلك مِنْ جَرْحٍ وتَوثيقٍ وتَعْديلٍ»[3].

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص: ٣٩٥).

(٢) ما سبق (ص: ٥٠٥).

(٣) ما سبق (ص: ٢١٢).

ومِمّا لا رَيبَ فِيه أنَّ هذا التّقسيمَ تَعليميٌّ؛ لأنَّ جَميعَ هذهِ الأنواعِ تَتكاملُ، ولاَ يَنْفَصِلُ بَعضُها عَنْ بَعْضٍ، فِي عَمليّةِ (تَقويمِ الحَديثِ).

وفِي الجَانبِ التَّطبيقيِّ مِن هذا الكِتابِ، حَرَصْتُ عَلَى إبرازِ ذَلك، ولَفْتِ نَظَرِ الدّارسِ إليهِ، فِي جَميعِ الأمثلةِ التي اختَرتُها للتَّطبيقِ.

وقَدْ ألّفْتُ هذا الكِتابَ - بِصورتِهِ المَاثلةِ - فِي العِراقِ، وهُو فِي جُمْلَتِهِ (مُحاضراتٌ) أمْليتُها عَلَى طُلاّبِ السَّنتينِ الثّالثةِ والرَّابعةِ، فِي (جَامعةِ صَدَّام للعُلومِ الإسلاميّةِ) لِعَدَمِ وجُودِ كِتابٍ يَتناولُ جَميعَ مُفرداتِ (التَّرجَمَةِ، والتَّخريجِ، ودِراسةِ الأسانيدِ).

ولمّا زُرْتُ عَمّانَ فِي صَيْفِ هذا العام (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) أحْضَرْتُ مَعي عَدَداً مِنْ مُؤلفاتي العِلميّةِ الحَديثيّةِ، وغَيرِ الحَديثيّةِ، لِطباعتِها، ولَمْ أُحْضِرْ هذا الكِتابَ لاعتِقادِي بِعَدمِ الحَاجَةِ إليهِ فِي بَلَدٍ مَفتوحٍ، تَدورُ آلةُ الطّباعةِ والنَّشرِ فِيه، مِنْ غَيرِ تَوقّفٍ.

ولاهتمامي البَالغِ بِهذا الفَنِّ، واعتقادي أنَّ كِتابي هذا يَحتاجُ إلى مَزيدٍ مِنَ التّحريرِ حَتَّى يَحينَ مَوعِدُ نَشرِه فِي سِلسلةِ الدّراساتِ الحَديثيّة التّطبيقيّةِ؛ رُحْتُ أجْمعُ كُلَّ مَا وَجَدْتُه فِي دُورِ النَّشرِ مِنْ كُتُبٍ فِي التَّخريجِ والنَّقدِ.

فاجْتَمَعَتْ بَينَ يَديَّ حَصِيلةٌ عَديدةٌ وَافِرَةٌ، قَرأتُها جَميعاً، فَلَمْ تَزِدْني قِراءتُها إلا اقتِناعَاً بِحاجَةِ المَكْتَبَةِ الحَديثيّة الجَامعيّة إلى هذه (المُحاضراتِ) التي أمْليتُها فِي ظُروفِ بَلدِنا المُحَاصَرِ الصَّعْبَةِ، فأرْسَلْتُ إلى بَغدادَ المَحروسَةِ العَزيزةِ، وأحْضَرْتُ الكِتابَ مَطبوعَاً عَلَى الحَاسوبِ، وكَتَبْتُ هذه المُقَدمةَ، والمَبْحَثَ التَّمهيديَّ «الجُهودُ السَّابقةُ فِي عِلْمِ تَخريجِ الحَديثِ» وأبقيتُه عَلَى صُورتِه التي تَراها، مُعتمداً عَلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ عَلَى خِبرَتي المُتواضِعَةِ التي تَزيدُ عَلَى (رُبْعِ قَرْنٍ) مِنَ الانقطاعِ إلى هذا العِلْمِ الشَّريفِ.

وحَرَصْتُ فِي مُقدّمتي هذِه، وفِي التَّمهيدِ الذي أضَفْتُه، بَعْدَ اطّلاعي عَلَى كُتُبِ التَّخريجِ المُتَيسّرة، أنْ لا أوجِّه انتقاداً إلى أيِّ بَاحِثٍ، ولا إلى بَحْثِهِ؛ لاعتقادي أنَّ كُلَّ بَاحِثٍ قَدَّمَ أحْسَنَ مَا عِنْدَهُ فِي هذا العِلْمِ، أوْ عَلَى الأقلِّ قَدَّمَ أحْسَنَ مَا رآه مُناسِباً للسَّاحَةِ العِلمِيّة التي صَدَّر بَحْثَه إليها!

وإنني أعْتَقِدُ اعتقاداً جَازِمَاً بِمَقُولَةِ: (لا يُغني كِتابٌ عَنْ كِتاب) أيُّ كِتاب! فإذا كَانَ كِتابُ الأستاذِ الدّكتورِ مَحمودِ الطّحان هُو الحَلَقَةَ الأولَى المُباركَةَ مِنْ حَلَقَاتِ سِلْسِلَةِ كُتُبِ (التَّخريج) المُعاصِرة؛ فليكُنْ كِتابي هَذا هُو الفَصْلَ الأخيرَ مِنْ فُصولِ كِتابه النّافِع أو المَبْحَثَ الأخيرَ مِنْ كُلِّ كِتابٍ سَبقَ فِي هذا الفَنّ، والفَضْلُ للمُتَقَدِّم.

وقَدْ أسْمَيْتُ كِتابي هذا (مُحَاضَرات فِي عِلْمِ تَخْريجِ الحَديثِ ونَقْدِهِ) وأوْضَحْتُ مَنْهَجي فِيه، وأبرَزْتُ موقِعَهُ بَيْنَ أترابه فِي المَبْحَثِ التَّمهيديّ الآتي.

وإنّني أدْعو اللهَ عَزَّ وَجَلَّ أنْ يَقَرَّ عَيني بِطلاّبي الأفاضِلِ الذينَ تَربَّوا عَلَى هذا المَنْهَجِ العِلميّ، والذين ألقَيْتُ هذهِ المُحاضَراتِ عَلَيْهِم، وأشْكُرُهم عَلَى مُثابَرَتِهم واهْتِمَامِهم غَايَةَ الشُّكرِ، وأدعو الله تَعالَى أنْ يَرضَى عَنهُم، وأنْ يُوفِّقَهُم إلى طَاعَتِهِ، وأنْ يَكْتُبَ عَلَى أيْدِيهِم تَطويرَ هذا العِلْمِ فِي بَلدِنا العِراقِ الحَبيبِ، وأخُصُّ بالتقديرِ والثَّناءِ أخي وتلميذي النّابهَ المُهَنْدِسَ الشَّيخَ فِراسَ بنَ عَبدِالرزّاقِ الكِنْديّ السُّودانيّ، الذي كَانَ لَهُ الأثرُ الأكبرُ فِي جَمْعِ هذِه المُحاضَراتِ، وطَباعَتِها، وإعدادِهَا للنَّشرِ.

وأرَى مِنَ الواجِبِ أنْ أتوجَّهَ بِخالِصِ شُكْري وتَقْديري إلى إدَارَةِ (دَارِ الفُرْقانِ) للنَّشرِ، لتَعاونِها فِي نَشْرِ هذا الكِتاب؛ خِدْمَةً للعِلْمِ وأهْلِهِ.

واللهَ تَعالَى أسألُ أنْ يَغفِرَ لِي ذُنوبي، ويَرْحَمَني بِرَحْمَتِهِ الواسِعَةِ، فَلَيْسَ لَدَيَّ مِنَ الأعْمالِ الصَّالِحَةِ، مَا يُؤهِّلُني لِلقاءِ الله تَعالَى وَرِضاهُ.

﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣].

وَقَعَ الفَراغُ مِنْ كِتابَةِ هَذهِ المُقَدِّمَةِ، لَيلَةَ الخَامِسِ مِنْ رَجَبِ الفَرْدِ الحَرام عَامَ (١٤٢٠هـ) المُوافِق للرّابعِ عَشَر مِنْ تَشْرينِ الأوّلِ عَامَ (١٩٩٩م) بِقَلَمِ خَادِمِ الوَحْيَيْنِ الشّريفَيْنِ (الكِتابِ والسُّنّةِ) الفَقيرِ إلى الله القَويِّ: مُحَمّد فَيْصَل (عَداب) بنِ مَحْمود بنِ إبراهيمَ مُحَمّد الحَمش آل كَنْعان الحُسَيْنيّ الرّضويّ سُلالةً، النّعيميّ قَبيلةً، الحَمويّ مولداً ونشأة.

هذا وصَلَّى اللهُ عَلَى سَيّدِنا وحَبيبِنا، نَبيّنا مُحَمّدِ بن عَبدِالله، وَعَلَى آلِه وصَحْبِهِ وسَلَّمَ تَسْليماً كَثيراً، وآخرُ دَعْوانا أن الحَمْدُ لله رَبِّ العَالمينَ.

مبْحَثٌ تَمْهيديٌّ[(١)]

الجُهودُ السّابقةُ في عِلْمِ تَخريجِ الحديثِ الشّريفِ

المَطلَبُ الأول: التَّعريفُ بِكتابِ «أصول التَّخريجِ ودِراسَة الأسانيدِ» للأسْتاذِ الدّكتورِ مَحمود الطّحّان الحَلبيّ.

وقَدْ وَقَعَ الفراغُ مِنْ تأليفِ هذا الكتابِ وكِتابةِ مُقدّمته فِي الرَّوضةِ الشَّريفةِ مِنَ المَسْجدِ النَّبويِّ الشَّريفِ بِالمَدينةِ المُنوّرةِ، وذلك بَينَ المَغْربِ والعِشاءِ مِنْ يَومِ السَّبتِ المُوافِقِ للثّامنِ عَشَرَ، مِنْ شَهْرِ رَبيعِ الأوّلِ مِنْ شُهورِ سَنةِ (١٣٩٨هـ).

ويقعُ الكتابُ في (٢٣٦) مئتين وستٍّ وثلاثين صفحةً، سوى صفحاتِ المصادرِ والمباحثِ. وقد ذَكَرَ مُؤلِّفُه الفاضِلُ أنّه أوْدَعَ في كتابِه هذا «مِنَ القواعدِ ما يُسَهِّلُ عَلَى طَلَبةِ العِلمِ والباحِثينَ في هذا الزَّمانِ، مَعرفةَ مَواضعِ الأحاديثِ النبويةِ في دواوينِها ومصادرِها الأصْليّةِ» قال: «وأوْضَحْتُ فيه أشهرَ الطُّرُقِ لتَخريجِ الحَديثِ الشَّريفِ».

قال: «وقد توَصّلتُ إلى تِلكَ القَواعِدِ عَنْ طَريقِ الاسْتقراءِ والمُمَارسةِ، كما ذَكَرْتُ فيه كيفيةَ دِراسةِ الأسانيدِ؛ وطَريقةَ إخراجِ التَّرجَمةِ، ثمَّ بَيَّنْتُ طَريقةَ الحُكْمِ على الحَديثِ وبيانِ مَرْتبتِه»[(٢)].

وقالَ -جَزاهُ الله خَيراً-: «وهذا مَا قَصَدْتُ أنْ يُحَقّقَهُ اللهُ تَعالَى بِهذا الكِتابِ، مَعَ عِلمي بأنِّي لَسْتُ فارِسَ هذا المَيدانِ، ولكنَّ الحاجَةَ وفِقدانَ الكِتابِ الذي يَسُدُّها هو الذي دَفَعَني لتَصنيفِه»[(٣)].

وقال أيضاً: «وقد عَرَضْتُ كتابي هذا، ومَنْهَجي فيه، على عَدَدٍ مِن خِيارِ المُتَخَصّصين فِي الحَديثِ فأفادوني - شَكَرَ الله لَهُم- بِتوجيهاتِهم ومُلاحَظاتِهم،

---

(١) من المعروف لدى الباحثين أنه يُتساهل في التمهيد بذكر أشياء حياتية، أو شخصية، ما لا يُتساهل بمثله في صلب الكتاب، وقد ذكرتُ في هذا التمهيد شيئاً من هذا، فتُرجى المعذرةُ ممّن يرى ذلك خروجاً عن موضوع الكتاب.

(٢) أصول التخريج (ص: ٣).

(٣) ما سبق (ص: ٤).

وأقرّوني عَلَيْه، بَعْدَ تِلك المُلاحظاتِ، فَما لاحظوهُ عليَّ؛ عَدَّلْتُهُ.

وأرْجو مِن مَشايخي، وإخْواني المُشْتغلينَ بالحَديثِ وعُلومِهِ الذين لَمْ يَتيَسَّرْ لي الاتصالُ بِهِم فِي هذا المَوضُوع أنْ يَتكَرَّموا -جَزاهُم الله خَيراً- بإبداءِ مُلاحظاتِهم، إنْ وَجَدوا مَا هُو جَديرٌ بالتَّعْديلِ والزِّيادَةِ - ولا بُدَّ مِنْ وُجودِ ذلك- لأتَداركَه فِي طَبعةٍ ثانيةٍ إنْ شَاءَ اللهُ تَعالَى»[١].

أقولُ: مَنْ يَنطِقُ قَلمُهُ بِهذا الأدَبِ الجَمِّ، والتَّواضُع البَالغ؛ قَبيحٌ بمَنْ يَقْرَؤُهُ أنْ يُوجِّهَ إلى صَاحِبِهِ أدْنى كَلمةِ انتِقاصٍ، أو اسْتِهْجانٍ، أو اسْتِخفافٍ؛ لأنَّ المُؤلِّفَ أفْصَحَ عن أنَّ هذا هُو غَايةُ مَا اسْتَطاعَه، بَيْدَ أنَّ بَعْضَ النّاسِ أكَلَتْهُم العَصَبيّةُ المَذْهَبيّةُ، وعُقَدُ التفوّق والاسْتعلاء، فلا يُعجِبُهُمْ إلاّ ما وافَقَ أهْواءَهُمْ!

وقَدْ وَقَعَ الكِتابُ فِي مُقَدّمةٍ ضَافيةٍ، وبَابين: وقَد اشْتَمَلت المُقَدّمةُ عَلَى مَا يَأتي:

-تَعريفِ التَّخريج.

-أهميتِهِ وفَائِدتِه وَوَجْهِ الحَاجةِ إليهِ.

-لَمحةٍ مُوجَزَةٍ عَنْ تَاريخِ التَّخريج.

-أشْهَرِ كُتبِ التَّخريج، والتَّعريفِ بِبعْضِها، وإعْطاءِ نُبذةٍ عَنْ مُؤلِّفيها[٢].

وجَاء البَابُ الأوّلُ (طُرُقُ التّخريج) فِي خَمْسةِ فُصولٍ، كانَ كُلُّ فَصْلٍ سَاحةً مِنْ سَاحَاتِ طُرُقِ التَّخريج.

وتَنَاوَلَ البَابُ الثّاني دِراسةَ الأسانيدِ، والحُكْمَ عَلَى الحَديثِ، وجَاءَ فِي ثَلاثة فُصولٍ، كانَ الفَصْلُ الأوّلُ تَمْهيداً فِي مَراتِب الجَرْحِ والتَّعديلِ، والفَصْلُ الثّاني فِي الكُتُبِ المُؤَلّفةِ فِي الرّجالِ، وكانَ الثّالثُ فِي مَراحِلِ دِراسةِ الأسانيدِ، وخُتِمَ هذا الفَصْلُ بِخلاصةٍ عَنِ المَراحِلِ فِي دِراسةِ الإسنادِ[٣].

والكِتابُ نَافِعٌ للتَّعريفِ الوَجيزِ بعَدَدٍ كَبيرٍ مِنْ كُتُبِ السُّنّةِ النَّبويّةِ، وكُتُبِ الرّجالِ، بَيْدَ

---

(١) أصول التخريج (ص: ٥ - ٦).

(٢) أصول التخريج (ص: ٧).

(٣) انظر ثبت الموضوعات (ص: ٢٤٣-٢٥١).

أَنَّهُ قَاصِرٌ فِي بيانِ خُطواتِ التَّخريجِ، والتَّرجَمَةِ، وبَيانِ عِلَلِ الحَديثِ، ثُمَّ الحُكمِ عَلَيْه.

ويَظْهَر أنَّ تَزاحُمَ أعَباءِ الدّكتورِ الطّحّانِ، وكَثرةَ مَشاغِلِه العِلْميّةِ والجَامِعيّة؛ حَالَتْ دُونَ تَطويرِ الكِتابِ، وتكْمِيلِه، عَلَى الرُّغْمِ مِنْ مُرورِ أكثرَ مِنْ عِشرينَ عَاماً عَلَى تَأليفه.

المَطْلَبُ الثاني: التَّعريفُ بكِتابِ «كَشْفُ اللّثام عَنْ أسرارِ تَخريجِ حَديثِ سَيّدِ الأنام» للدّكتورِ عبدِالمَوجودِ مُحمّد عَبداللطيفِ المِصريّ[1].

وقَدْ وَقَعَ فَراغُهُ مِنْ تأليفِه، وكِتابةِ مُقدّمتِه في الرَّوضَةِ المُشرَّفةِ، عَقِبَ صَلاةِ الجُمُعةِ غُرّةَ ذي القِعْدةِ سَنَة (١٤٠٢هـ) الموافق (٢٠/ ٨/ ١٩٨٢م)[2].

ويَقَعُ الكِتابُ فِي مُجلَّدينِ كَبيرَين، جَاءَ الأوّلُ مِنهُما في (٥٥٩) صَفحةً، والثّاني فِي (٦١٢) صَفحَةً، فَتكونُ صَفحاتُ الكِتاب (١١٧١) صَفحةً، بِما فِيها صَفَحاتُ ثَبتِ المَصادِر، وثَبتِ المَباحِث.

وقَدْ ذَكَرَ مُؤلّفُهُ الفَاضِلُ سَببَ تَأليفِهِ هذا الكِتابَ الضّخْمَ فِي مُقدّمتِهِ فقالَ: «اشْتَدّتِ الحَاجَةُ فِي زَمانِنا هذا إلى مَعرفةِ عِلمِ التَّخريجِ، وهُو أحَدُ فُروعِ عِلمِ الحَديثِ، وبخاصةٍ

---

(١) من المستغرب في بعض ديار المسلمين، وجود أسماء غريبة مشكلة، وأسماء أخرى فيها نظر شرعي. فمن الأسماء الغريبة المشكلة اسمي (عداب) فهو من أسماء الأضداد، وله معانٍ عاليةٌ ساميةٌ، ولكنها مهجورة الاستعمال، وما سمع أحد اسمي إلاّ صرفه إلى (العذاب) ولا قرابة بين اسمي وهذا، أعاذنا الله من العذاب والجهل. ومن الصنف الآخر (عبد الموجود) و(عبد الونيس) و(عبدالسبحان)! وفي جميعها نظر شرعي من جهتين:

-الأولى: من جهة تسمية الله تعالى بما لم يرد به السَّمْع، وأسماؤه تعالى توقيفيّة على ما جاء في كتاب الله تعالى، وفي صحيح سنة رسوله ﷺ ولا ريب أن الموجود، والونيس، والسّبحان؛ ليست من أسماء الله تعالى.

-الثانية: من جهة تعبيد المسلم لما لا يجوز للمسلم أن يوصف بأنّه عبدٌ له، فالمسلم يعتزّ بأنّه عبد لله تعالى وهو كذلك، ولكنه ليس عبداً لغير الله تعالى. وانظر الموسوعة الفقهية الكويتية (١١ :٣٢٧) فما بعد [تسمية].

ونحن -طلاب العلم- إن تعذّر علينا تغييرها رسمياً بسبب القوانين، أو الظروف الخاصّة؛ فلا أقلّ من تغييرها في التخاطب اليومي، وعلى أغلفة الكتب، إن أمكن!

(٢) كشف اللثام (١ : ٢٠).

بَعْدَ أنْ نَشِطَتْ حَرَكَةُ النّشرِ، مِن كُتُبٍ، ودَوريّاتٍ، ويَوميّاتٍ، وتَصَدّى للرِّوايةِ مَنْ لَمْ يتأهّل لها، حَتَّى أُصيبَ بالحَيرةِ مَنْ لا يَعرف الطَّريقَ إلى إثْباتِ النَّصِّ مِنْ مَصادِرِه والإحاطةِ بِدَرَجَتِه، مع شِدّةِ حِرْصِه على المَعرفةِ، وكذلك بعدَ أنْ أطَلَّتِ الفِتنُ بِرأْسِها تَكيدُ للإسلامِ، وتُلْصِقُ بِه مَا لَيْسَ مِنْهُ، أو تُحَرِّفُ مِنْ نُصوصِه ما هُو مِنْها بَراء، مّما بَعثَ الهِمَمَ، وقَوّى العَزائمَ في نُفوسِ الغَيورينَ عليها، لِبيانِ قَواعِدِ الرُّجوعِ إلى النَّصِّ وكَيفيّةِ التَثبُّتِ مِنْ دَرَجَتِه، ولَيْسَ هُناكَ مِن سَبيلٍ إلى مَعرِفةِ أحاديثِ الرسولِ صلّى اللهُ عَلَيْه وآلِه وسَلّمَ مِن المَصادِر المُخْتَلِفَةِ، والتثبُّتِ مِن ألْفاظِه، ومَعرِفةِ دَرَجَتِهِ مِنَ الصِّحّةِ أو الحُسْنِ، أو الضَّعْفِ، أو الوَضْعِ، لِمُشْتَغِلٍ بِه -أي الحَديث- أو بالفِقْهِ، أو بالأصولِ أو باللّغةِ، أو بالعَقائدِ، أو بالتفسيرِ، أو بالدَّعْوَةِ إلى اللهِ، أو غَيرِ ذَلكَ مِنَ العُلومِ التي تُقَوّي صِلَةَ المُؤمنِ بِرَبِّهِ وبدِينِهِ، أو كان مُحِباً للسُّنَّةِ، شَغوفاً بها، إلا بِدراسَةِ عِلْمِ التَّخْريجِ واستيعابِ أصولِهِ وقَواعِدِهِ.

هذا، وإنَّ مَراجِعَ التَّخريجِ كَثيرةٌ، ومُتنوِّعةٌ، وهي تَخْتلِفُ فيما بينَها، في حَجْمِها ومَادَّتِها، ولا يَستَطيعُ مُؤلِّفٌ أنْ يُحْصيَهَا، مَهْمَا اشْتَدَّتْ عَزيمتُهُ، ولا أنْ يَفيَ بأفرادِها ولَوْ حَبَسَ النَّفْسَ عَلَى الوُقوفِ عَلَيْها، لأنَّ مَصادِرَ السُّنّةِ جِدٌّ وَفِيرةٌ، يرتادُها العُلماءُ في كُلِّ عَصْرٍ ومِصْرٍ، تَجْذِبُهم بأنوارِها، فيكْتَشِفون كُلَّ يَومٍ جَديداً مِنْ أسرارِها!

وحَسْبُنا في هذا المَقامِ، أنْ جَمَعْنا لكَ مِنَ المَراجِعِ المُهِمَّةِ، ما يَسْهُل تناوُلُه مِمّا هو مَطبوعٌ، أوْ مُصَوَّرٌ مَيْسورٌ، والتي يَعزو فِيها صَاحِبُها مَا جَمَعَ مِنَ الأحاديثِ في مَراجِعَ مُستقِلّةٍ، إلى المَصَادِرِ المُعْتَبَرَةِ عِندَ الأئمْةِ وما يُلْحَقُ بها، بَيْدَ أنَّ ما أوْدَعْناهُ في هذا الكِتابِ فِيه الغُنيةُ عَن الكَثيرِ مِمّا لَمْ نَذْكُر، فهو الأَصْلُ واللّبابُ، ومَا عَداهُ دَاخِلٌ تَحْتَ هذا البَابِ.

وقَسَمْتُه بَعْدَ المُقدّمة بُحوثاً بَدأتُها بِتعريفِ التَّخريجِ عِنْدَ المُتقَدِّمين والمُتأخِّرين وبيانِ موضوعِه ومَنزلَتِه وفائدَتِه، ثُمَّ بيانِ مَراحِلِ عِلمِ التَّخريجِ حَتَّى اكتمَالِه، وظُهورِ المَصادِرِ المُعْتبَرَةِ عِنْدَ المُحدِّثين، وبيانِ الأسْبقِ ظُهوراً مِنْها، وضَمَّنْتُ ذلك الحديثَ عَنِ الكِتابةِ فِي عَهْدِ النّبيِّ ﷺ وبَعْدَه، والتَّعرّضَ لِكَراهيةِ الكِتابةِ أوْ إباحتِها عِنْدَ الصَّحابةِ

ومَنْ بَعْدَهم، ومُناقشةَ ذلك، وبيانَ مَا رَأيتُ أنَّه الصَّوابُ، كَمَا تَعرَّضتُ لمُذاكَرَةِ الحَديثِ وبيانِ بَعضِ صَحائفِ الصَّحابَةِ رضوانُ الله تَعالَى عَلَيْهم، كَمَا تَحدَّثتُ عَن تَدْوينِ السُّنّةِ وآثارِه عليها، ثُمَّ بَيّـنْتُ ماهِيةَ كُلِّ نَوعٍ مِنَ المَصَادِرِ المُعْتَبرةِ عِنْدَ أئمةِ الحَديثِ، بحيثُ يَتِمّ بِمُراعاتِها تَمـييزُ كُلِّ نَوعٍ عَنْ غَيْرِه، ثُمَّ بَيَّنْتُ طُرُقَ التَّخْريجِ على وَجْهِ الإجْمالِ، كَما بَيَّنْتُ تَرتيبَ كُلٍّ مِنْها وَفْقَ ظُهورِها، حَسْبَما تَوصَّلْتُ إليه، وبيانَ أوّلِ مَن ابتكرَ الواحِدةَ منها ثمَّ تحدَّثْتُ عَنْ حَالاتِ التَّخريجِ وصِيَغِهِ عِنْد المُحَدّثينَ، واكْتَفَيتُ بذِكْرِها دُونَ تَوضيحِ ذلكَ بالأمْثلةِ طَلباً للاخْتِصارِ، ثُمَّ أوْرَدتُ مَناهِجَ المُحدِّثينَ فِي مَراجِعِ التَّخريج.

وذَكَرْتُ أنواعَها، ثُمَّ ذَكَرْتُ المَصادِرَ التي اعتَمَدَ عَليْها كُلُّ مَرْجِعٍ، إنْ كانَتْ أقَلَّ مِنْ حَدِّ الاسْتيعابِ[١] إلا لفائدةٍ، ثُمَّ أوْضَحْتُ طُرُقَ التَّخريج عَلَى جِهَةِ التَّفْصيلِ حَسَبَ أسْبَقِيَّتِها، وذَكَرْتُ مُمَيِّزاتِ وعُيوبَ كُلٍّ مِنْها، ومَراجعَ التَّخْريجِ التي تَنْدَرِجُ تَحْتَ كُلِّ طَريقةٍ عَلى حِدة، وقُمْتُ بِضرْبِ الأمْثلةِ مِنَ الأحاديثِ النَّبويّةِ في المواضعِ التي تَستلزِمُ إيرادَها، حتّى تَتضافرَ القاعدةُ مع التطبيقِ في ذِهْنِ الباحِثِ، ثمَّ بَيّنتُ كيفيةَ دِراسةِ الأسانيدِ والحُكمِ عليها، ثم ذَكَرْتُ أهمَّ المَراجعِ والمَصادِرِ التي تُساعِدُ الباحِثَ على ذلك، مِمّا هو مَيسورٌ، إلى غيرِ ذلك مِنَ المَسائِلِ النَّافِعةِ المَبثوثةِ في ثنايا الكِتابِ.

كما أوْرَدتُ فِيه كَثيراً مِنَ الجَداوِلِ التي تَحتَوي عَلَى الكُتُبِ الفِقْهيّةِ في مَصادِرِها وذلك لتَيسيرِ سُرْعَةِ تَخريجِ الحَديثِ مِنْ مَصادِرِه، ثُمَّ خَتَمْتُه بمفاتيحَ لِبَعْضِ مَصَادِرِ السُّنّةِ المَشْهورةِ، اعتَمَدْتُ فيها على طَبعاتٍ مُختلفةٍ في المَصْدَرِ الواحِدِ، أُشيرُ فِيها برقَمِ الجُزءِ ورقَمِ الصَّفحَةِ التي تُعينُ الباحِثَ عَلَى سُرْعَةِ تَخريجِ الحَديثِ مِنها»[٢].

أقولُ: وَقَدْ جَعَلَ المُؤلِّفُ كتابَه فِي خَمْسةَ عَشَرَ مَبحَثاً، جَاءَت المَباحِثُ العَشْرةُ الأولى مِنْها فِي المُجلَّدِ الأوّل، والمَباحِثُ الخمسةُ الأخْرى فِي المُجَلَّدِ الثاني.

---

(١) حد الاستيعاب هو خمسون مصدراً عند صاحب الكتاب.

(٢) كشف اللثام (١ : ١٧-١٩).

وقَدْ تَفاوتَتْ هذه المَباحثُ مِنَ النّاحيةِ الشّكليّةِ، فَقَدْ جَاءَ المَبحثُ التَّاسعُ فِي خَمْسِ صَفحاتٍ ٢٥٧-٢٦١، بَينما جَاءَ المَبْحَثُ العاشِرُ فِي (٢٨٣) صفحة!

ويَرَى الكَاتِبُ الفَاضِلُ أنَّ عِلمَ التَّخريجِ مرَّ بمَراحِلَ كَثيرةٍ منها:

-**المَرْحَلةُ الأولى لِظهورِ عِلْمِ التَّخريجِ**: وهي مَرحلةُ التأسيسِ والتَّمهيدِ وأطْوارُها ومُقدّماتِ كُلٍّ منها (٧١-١٤١).

وَقَدْ تكلَّمَ الكَاتِبُ الفَاضِلُ فِي هذه المَرْحَلةِ عَلَى مُذاكَرةِ السّنَّةِ، وكتابَتِها حَتَّى نِهايةِ القَرْنِ الثّالثِ الهجريّ.

- **المَرْحَلةُ الثّانيةُ**: نَشْأتُهُ بِطريقةٍ أوّليةٍ، وكَانَ ذَلك عَلَى يَدِ الإمامِ التِّرمذيِّ (ت٢٧٩) حَيثُ يُخرِّجُ الأحاديثَ ثُمَّ يقولُ: وفِي البَابِ عَنْ فُلانٍ وفلانٍ ويَذْكُرُ اسمَ الرَّاوي (١٤٢-١٤٩).

المرحلةُ الثالثةُ: تَرتيبُ طُرُقِ التخريجِ، وأَسْبقيةُ كُلٍّ منها حَسَبِ ظُهورِها. وقد عالجَ هذه المرحلةَ في المَبحثِ الخَامِسِ الذي اسْتغْرَقَ أربعَ صَفحاتٍ (١٥٢-١٥٦) وذَكَرَ المُؤلفُ الفاضِلُ أنَّ أُولى طُرُقِ التخريجِ، إنَّما هِي طَريقةُ الاستقراءِ والتَّتبعِ، ثُمَّ تَليها طَريقةُ تَرتيبِ الأحاديثِ عَلَى الكُتُبِ والأبْوابِ الفِقهيّةِ، ثُمَّ ترتيبُ الأحَاديثِ عَلَى الأطرافِ-أو تَرتيبُ الأحاديثِ حَسب الرّاوي الأعْلَى لَها- ثُمَّ ترتيبُ الأحاديثِ عَلَى حُروفِ المُعْجم، ثُمَّ طَريقةُ تَرتيبِ الأحَاديثِ عَلَى المَوضوعاتِ المُتعددةِ. ثُمَّ ترتيب الأحاديثِ عَلَى ألفاظِ المُعْجَمِ.

وكانَتْ دَوافِعُ العُلماءِ في تأليفِ هذه المَراجِعِ، إنَّما هو تَيسيرُ مَعرفةِ أماكِن وُرودِ الأحَاديثِ مِنَ المَصادرِ المُعْتَبَرةِ عِنْدَ الأئمةِ، وضَبطُ ألفاظِها، ومَعْرفةُ أسانيدِها.

كانَ هذا مُوجَزَ هذه المَرْحلةِ الثالثةِ، وقَدْ فَصَّلَه فِي المَبحثِ السَّادِسِ (١٥٨-١٧٠) حَيثُ ذَكَرَ أنواعَ المُؤلّفاتِ الحَديثيةِ، مِنَ الصَّحائِفِ، والأحاديثِ، والنُّسخِ، والأجْزاءِ والتفسيرِ، والأبْوابِ، والأمالي، والمَغازي والسِّيَرِ، والأطْرافِ، والعَوالي، والجوامع التي يَدخلُ فيها ثمانيةُ عُلومٍ: التَّوحيدُ، والسُّننُ، والرّقاقُ، والفِتنُ، والشَّمائلُ والآدابُ والمَناقِبُ، والمَثالِبُ، والتاريخُ.

وَتَأتي بَعْدَ الجَوامعِ كُتُبُ القِراءاتِ، والمُصنّفاتُ في الزُّهدِ والتصوفِ، واخْتِلافِ الحَديثِ، وغيرها.

قُلتُ: وثَمّةَ مَراحِلُ أخْرى- اكتفيتُ بِذِكْرِ مَا تَقَدَّمَ مِنْها، بَياناً لِفهمِ المُؤلِّفِ الفاضِلِ لِعِلْمِ التَّخريجِ ومَراحِلِهِ!

والكتابُ مَلِيءٌ بالفوائِدِ الحَديثية المَبثوثةِ في تضاعيفه، بَيْدَ أنَّ عَدَّهُ كِتاباً في التَّخريج أو في عُلومِ الحَدِيثِ، أو في تاريخِ عِلْمِ الحَديثِ؛ فيه نظرٌ، ويُمكِنُ أنْ يُقالَ: هذا كتابُ «الفَوائدِ في علوم الحديثِ».

ولَوْ جَعَلَ له ثَبتَ مَوضوعاتٍ تَفصيليّاً، لانتفعَ بِهِ طَالِبُ الحَديثِ فِي فُروعٍ شَتَّى جزَى الله مُؤلِّفَه خَيْراً.

المَطلَبُ الثالثُ: التعريفُ بكِتابِ طُرُقِ تَخريجِ حديثِ رسولِ الله ﷺ للدكتور عبدِالمهدي بنِ عبدِ القادرِ المصْريّ الأزْهريّ.

جَاءَ كِتابُ الدّكتورِ عَبدِالمَهدي فِي (٣١٥) صَفْحَةً مِنَ القطع المُعتادِ (١٧/ ٢٤) وصَدَرَ عَنْ دارِ الاعتصامِ فِي القَاهِرةِ، ولَمْ يُذكَرْ تَاريخُ التأليفِ، أو تَاريخُ النَّشْرِ، بَيْدَ أنَّ الدّارَ النّاشِرةَ رقَمَتْ عَلَى الصَّفْحَةِ الأخيرةِ منَ الكِتابِ (رقم الإيداع ١٧٩٩/ ١٩٨٧م) فيسعُنا عَدُّ تَاريخِ فَسحِ الكِتابِ مِنَ الإعلانِ هُو تَاريخَ صُدورِ الكِتابِ، ولا ضَيْرَ!

وقَدْ قَدَّمَ المُؤلِّفُ لِكتابِهِ هذا بَعْدَ تَصْديرِ الكِتابِ بستّ مقدّماتٍ:

-تَعريفُ التّخريج.

-الغَرَضُ مِنَ التَّخريجِ.

-فَوائِدُ التَّخريجِ.

-نَمَاذجُ تَتضِحُ بِها فَوائدُ التّخريجِ.

-حَقائِقُ أساسيّةٌ فِي التَّخريجِ.

-إجمالُ طُرُقِ التّخريجِ.

وَقَدْ أخَذَتْ هذه المُقدّماتُ السّتُّ خَمْسَ عَشْرَةَ صَفْحةً مِنَ الكِتابِ (٩-٢٤)! ثُمَّ وزّعَ صَفحاتِ كِتابِه ثلاثِ المِئةِ عَلَى طُرُق التّخريجِ الخَمسِ عِنْدَه.

الطّريقةُ الأولَى: التَّخريجُ بِناءً عَلَى مَطْلَعِ الحَديثِ (٢٧-٧٩).

الطّريقةُ الثّانيةُ: التّخريجُ بألفاظِ الحَديثِ (٨١-١٠١).

الطَّريقةُ الثّالثةُ: التّخريجُ بالرّاوي الأعْلَى (١٠٣-١٤٧).

الطريقةُ الرابعةُ: التخريجُ بموضوعِ الحديثِ (١٤٩-٢٣٨).

الطّريقةُ الخامِسةُ: التخريجُ بناءً على صفةٍ في الحديثِ (٢٤١-٢٥٤).

ثُمَّ عَرَضَ فَهارسَ الكُتُبِ السّتةِ والمُوَطّأ (٢٥٥-٣٠٦).

وخَتَمَ بِفَهْرسِ الكُتُبِ المُتحدَّثِ عَنْها فِيه (٣٠٧-٣١٠).

وفهْرسِ الموضوعاتِ التي تناوَلَها في الكِتابِ (٣١١-٣١٥).

وَعَناوينُ الكِتابِ تَدُلُّ عَلَى مَوضوعاتِه التي تَتَلَخّصُ مَضامِينُها فِي التَّعريفِ الأوّلي بقرابةِ سِتّينَ كِتاباً وفِهرساً مِنْ كُتُبٍ وفَهارِس كُتُبِ السُّنّةِ الأصْليّةِ والفرعيّةِ، وكيفيّةِ الوُقوفِ عَلَى الحَديثِ فِيها؛ بُغيةَ جَمْعِ طُرُقِه ورِواياتِه، ومَعرفةِ بَعضِ أقوالِ العُلماءِ فِيه[1].

وهذه خُطوةٌ واحِدةٌ مِنْ خُطواتِ تَخريجِ الحَديثِ ونَقدِهِ الخَمْسِ فِي مَنْهَجِنا!

المَطْلَبُ الرّابعُ: التّعريفُ بِكِتابِ التَّأصيلِ لأصولِ التَّخريجِ، وقَواعِدِ الجَرْحِ والتَّعديلِ، لِفَضيلةِ الشَّيخِ الدكتور بَكرِ بنِ عَبدِ الله أبو زيدٍ النَّجديِّ، وقد أرَّخَ كتابةَ خاتمةِ مقدمتِه الضافيةِ (ص٣٣): المدينة النبويّة (١٤١٢هـ).

وَقَدْ جَاءَ الكِتابُ فِي (٢٥٤) مِئتين وأربعٍ وخَمْسينَ صَفحةً، بِمَا فِي ذلك المُقدمة وفَهارس الكِتاب.

كانَتْ المُقدمةُ ومَا سَبَقَها فِي ثَلاثٍ وثَلاثينَ صَفحةً، وكانَتْ فَهارسُ الكِتابِ في أرْبعينَ صَفْحةً (٢٥١-٢٥٤)، والصَّفحاتُ الفَارِغةُ للضَّرورةِ الفَنيّةِ أربعَ عَشْرةَ صَفحةً هِي (١-٢، ٣٤، ٣٥، ٤٧-٤٨، ٩٤، ١٦٢، ١٦٣، ١٨٩، ٢١٥، ٢١٦) وهذا يعني أنَّ صُلْبَ الكِتابِ يَقعُ فِي (١٧٠) صَفحةً! وقالَ المُؤلِّفُ فِي مُقدمةِ كِتابِه (ص٣٠): «هذا وقَدْ أدَرْتُ بُحوثَ هذا التّأصيلِ عَلَى مُقدّماتٍ وكِتابين، هذه تراجِمُها:

---

(١) انظر أسماءها ومواضعَ التعريف بها في فهرس الكتب (٣٠٧-٣١٠) من الكتاب نفسه.

-مُقدّماتٌ فِي أُصولِ التَّخْريجِ، وفِيها: مَبادِؤه العَشْرةُ، التَّعريفُ بطَرَفي العنوانِ حَقيقةُ أصولِ التَّخريجِ، تأصيلُها مِنَ القُرآن، المُؤلَّفاتُ فِي أصولِ التَّخْريجِ.

-الكِتابُ الأوّلُ: التَّخريجُ، وفِيه بَابان:

البابُ الأوّلُ: ويَحوي سِتةَ أبحاثٍ: تَعريفَ التَّخريجِ، كوْنَه مِن المُشترك اللفظي تأصيلَه فِي الوَحيَيْن، فَوائدَه، أبْحاثَه فِي كُتُبِ المُصْطلَح، المُؤلَّفاتِ فيه.

البابُ الثّاني: طُرُقُ العَملِ فِي التَّخريجِ، وفِيه: طُرُقُ التَّصنيفِ فِي التَّخريجِ، طَريقُ استخراجِ الحَديثِ، طُرُقُ التّخريجِ، الطَّريقُ العَمَليُّ للتخريجِ، ومَراتبُ النظرِ فيه والأخيران هُما لُبابُ هذا الباب.

-الكِتابُ الثاني: فِي «أصولِ التَّخريجِ وقَواعدِ الجَرْحِ والتعْديلِ»، وهُو المَقصودُ مِنْ هذا التأليفِ، وقَدْ عَقدْتُه في سِتّـةِ أبْواب:

«البابُ الأوّل: أصولُ التّخريجِ العَامّةُ.

البابُ الثّاني: أصولٌ فِي المَتْن.

البابُ الثالث: أصولٌ فِي الإسنادِ.

البابُ الرابع: أصولٌ فِي الرّاوي.

البابُ الخامس: أصولٌ فِي مَخْرَجِ الحديثِ.

البابُ السادس: أصولٌ فِي العَزْوِ.

البابُ السابع: أصولٌ فِي المَرْتبةِ والحُكْمِ، ثم الخاتمة».

وقالَ فِي نِهاية الكِتابِ (ص: ٢١٥): «انتهى الجُزءُ الأوّلُ فِي آدابِ التخريجِ: المُقدِّماتُ، المَبادِىءُ، الحُدودُ، التقاسيمُ، ويليه موضوعُ الكِتابِ الأهَمُّ في جُزأين فيهما: أصولُ التخريجِ، وقواعِد الجَرْحِ والتعديلِ».

أقولُ: إنَّ هذا الكتابَ في (آدابِ التخريجِ) ومُقدِّماتِه إذاً، وليسَ في أصولِ التخريجِ! وقد مَضَى عَلَى طِباعةِ الجُزءِ الأوّلِ سَبعُ سَنواتٍ، ولَمّا يُطبَعِ الجزءُ الثاني الذي وصَفَهُ مُؤَلِّفُهُ بأنّه المَقصودُ مِنْ تأليفِه كِتابَ التأصيلِ.

والكِتابُ فِي جُملَتِه مَاتِعٌ ومُفيدٌ، ونَافِعٌ، ولا يَضيرُ مُؤلِّفَهُ، ولا يَضيرُنا، أنْ نُخالِفَه

فِي بَعضِ تَوجُّهاتِه الفِكْريّةِ، أو الحَديثيّةِ، فما زَالَ أَهْلُ العِلْمِ يُخالِفُ بَعضُهُم بَعضاً ويَعذرُ بَعضُهم بَعضاً. ولكن!

وقَدْ أفدتُ مِنْ كتابه هذا فوائدَ عَديدةً ضَمَّنْتُها كتابي هذا، مع التقدير.

المَطْلَبُ الخَامِسُ: التَّعريفُ بكِتابِ «كيفَ نَدرُسُ عِلمَ تخريجِ الحَديثِ الشريفِ» لمؤلِّفَيْه الفاضلَيْن الأستاذِ الدّكتورِ حَمْزة عَبد الله المليباريّ، والدّكتورِ سُلطان سَنَد العَكايلة الأردنيّ، وقَدْ طُبِعَ الكِتابُ فِي دَارِ الرَّازي للنَّشرِ عام (١٩٩٨م).

وَقَدْ جَاءَ الكِتابُ فِي (٢٣٧) مِئتينِ وسَبعٍ وثَلاثينَ صَفحةً بِما فِي ذلك مُقدمةُ الكِتابِ وثَبتُ مَباحثِه.

وقَدْ مُهّدَ لِلكتابِ بخمسِ صَفحاتٍ، بُيّن فِيها أهميةُ مَادّةِ (تَخريجِ الحَديثِ) وفائدتُها وتَميّزُ الكِتابِ عَلَى الكُتُبِ المُعاصِرَةِ الأخرى فِي عِلْمِ التّخْريجِ، وإيضاحِ مَراحِلَ التّخريجِ فِيه، فجَعَلَها ثلاثَ مراحل:

«**المَرْحلةُ الأولَى**: الكَشْفُ عَنْ مَواضِعِ الحَديثِ فِي الكُتُبِ الأصْليّةِ المُختلفةِ.

المَرْحلةُ الثّانيةُ: دِراسةُ الطُّرُقِ المَجموعةِ للحَديثِ، لإجراءِ المُقارنةِ بينَها، ورَصْدِ وجوهِ الاتفاقِ والاختلافِ الجَوهريِّ سَنَداً ومَتْناً.

المَرْحَلةُ الثّالثةُ: تَرْجَمَةُ الرُّواةِ بِشكْلٍ مَنْهجيٍّ، وإتماماً للفائدةِ، فقد أضَفْنا فِي آخِرِ الكِتابِ مُلحَقاً يضمُّ عِدّةَ نماذجَ اخترناها مِنْ بعضِ الكُتبِ التي تَمَّ التعريفُ بها كمفتاحِ كُنوزِ السُّنّةِ، والمُعجَمِ المُفَهْرس، وتُحفَةِ الأشْرافِ، وبَعضِ كُتُبِ المَشيخاتِ والمَعاجِم.

كَمَا أدْرَجْنا فِي المَرْحَلةِ الثّانيةِ والثّالثةِ، نَماذجَ مُتنوعةً مِنْ بَعضِ أهمِّ مَصادِر الحديثِ وكُتُبِ الرِّجال، لإجراءِ التمارين جَماعياً في أثناءِ المُحاضَرَةِ».

وقالا: «وَحِرْصاً مِنّا عَلَى تَفادي التّكرار، واعتمادِ أسلوبِ الاختصارِ والإيجازِ والتّركيزِ عَلَى الجَديدِ المُفيدِ للطَّلبةِ؛ فإنّنا نَودُّ أنْ نُبيّنَ أنّنا لمْ نستوعِبْ ذِكرَ جَميعِ أصنافِ الفَهارسِ، والمَفاتيحِ التي أفاضَ فِي ذِكْرِها مَنْ سَبَقَنا في التّأليفِ في هذا المَوضوعِ».

وقالا: «ولا يفوتُنا فِي هذِه المُناسَبةِ، أنْ نشْكُرَ عُلماءَنا الأفاضِلَ الذين استَفدْنا مِنْ

كُتُبِهِم، لا سِيّما العلاَّمةُ الشّيخُ عَبدُ الرّحمن المعلميُّ، رَحِمَهُ الله تَعالَى، والأستاذُ أكرمُ ضِياء العُمَري، والأستاذ مَحمود الطّحان، والشّيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، جزاهم الله تَعالَى عَنّا خيرَ الجزاء» (ص١١).

ثم راحَ المُؤلِّفان يُفَصِّلانِ مَا أجْمَلاهُ عَنِ المَرْحَلَةِ الأولَى التي ذَكَرا أنّها تشملُ التدرُّبَ على كَشْفِ مواقعِ الحديثِ، ومعرفةِ مَن رواهُ مِنْ أئمةِ الرِّواية؛ باستخدامِ الفَهارِسِ المُتَنوّعةِ، أو الحَاسِب الآلي، فقالا: «وتَضُمُّ هذه المَرْحَلَةُ مَا يأتي:

١- مَعانيَ التخريج (١٥-١٨).

٢- تَعريفَ السَّخاوي لِمُصطَلَح التّخريج، وتَحليلَه التّاريخيّ (١٨-٢٧).

٣- تعريفَ التخريجِ عِندَ المُعاصرين، ومناقشةَ الخَلَلِ فيه (٢٧).

٤- التخريجُ نَوْعَانِ: تخريجٌ فنيٌّ، وتخريجٌ عِلميٌّ (٢٨).

٥- الهَدَفَ مِن التخريجِ وفوائدَه الجانبيّة، وعدمَ الخَلْطِ بينهما (٢٩).

٦- أربَعةَ أنواعٍ مِن الفهارِس لكشفِ مَظانّ الحديثِ (٣٠-٥٢).

٧- تَرتيبَ خُطواتِ البحثِ عَن مواقعِ الحديثِ في ضُوءِ ما تقدَّم (ص٥٢- ٥٤)».

وقَبلَ أنْ أنتقلَ إلى سَرْدِ مُفرداتِ المَرحَلةِ الثّانيةِ، مِنْ مَراحِلِ التّخريجِ الثّلاث أقولُ:

لَوْ أنَّ أخويّ المُؤلِّفَيْن أضافا التّمهيدَ إلى المُقدمةِ فِي (ص: ٥) وجَعَلا الفقراتِ الخَمْسَ من مَعاني التّخريجِ وحَتّى الهَدَفَ مِنْه؛ هِي التّمهيد؛ لكانَ أصوبَ، لأنَّ هذه الفقراتِ الخَمْسَ لَيْسَتْ ضِمْنَ المَرْحَلةِ الأولَى مِنْ مَراحِلِ التّخريجِ، التي حَدَّدَا أنّها البَحثُ عَنْ مَواقعِ الحَديثِ.

- وجَعَلا المَرْحَلةَ الثانيةَ، التي هِي التّمارين. . . إلخ.

وكانَت الخُطواتُ التي ينبغي أنْ يتَّبعَها البَاحِثُ لِتحقيقِ الهَدفِ مِنَ التَّخريجِ عِنْدَ المُؤلِّفَيْنِ سِتَّ خُطواتٍ هي:

١- رَسْمُ شَجَرةِ الأسانيدِ.

٢- تَحديدُ المَدارِ الكلّيِّ للرِّواياتِ، والمَداراتِ الأُخْرى المتفرّعةِ عنه.

٣- إجراءُ المُقارنةِ بينَ هذه الرِّواياتِ المُتعددةِ أولاً بأوّل.

٤- رَصْدُ الخِلافاتِ الجَوهريّةِ بينَ الرّواياتِ المُتعدِّدَة.
٥- تَتَبّعُ نُصوصِ النُّقادِ فِي مُعالجةِ تِلكَ الخِلافاتِ.
٦- تَصنيفُ ذَلك تَصنيفاً عِلميّاً ومُوثّقاً (ص٧٨).

وكان المُؤلِّفانِ يؤكّدانِ عَلى ضَرورةِ تحقيقِ الخُطواتِ؛ عَقِبَ الأمثلة التي يَسوقانها (٧٨، ٨٢، ٨٧، ٩١، ٩٥).

أمّا المَرْحَلةُ الثّالثةُ فَقَدْ خَصَّها المؤلفانِ للتعامُلِ مَعَ كُتُبِ التراجمِ والتأصيلِ لفقهِ ترجمةِ الرُّواةِ، وتَضُمُّ هذه المَرْحَلةُ عِندَهما ما يأتي:

* ثَلاثُ نِقاطٍ جَوهريّة يَجبُ فَهمُها عِنْدَ تَرْجَمَةِ الرُّواة (٩٩-١٠١).
* كُتُبُ التّراجمِ ومَناهِجُها (١٠٢-١٠٤).
* طَريقَةُ العُلماءِ فِي وَضْعِ التّراجمِ وضَرورةُ الإلمامِ بها (١٠٤-١٠٦).
* البَحثُ عَنْ أحْوالِ الرُّواةِ، والتّأصيلُ لِفقهِ تَراجمِ الرُّواةِ (١٠٧-١١٥).
* التّمارينُ عَلَى تَراجمِ الرُّواةِ مِنْ مَصادِرِها المُختَلِفَةِ (١١٦-٢٠٠).
* التّمرينُ الأوّلُ- تَرْجَمَةُ عَبدِ الكَريمِ بنِ أبي المُخَارِق (١١٦-١٣٢).
* التّمرينُ الثّاني- تَرْجَمَةُ عُبيدِ الله بنِ عُمَرَ العُمَريِّ (١٣٢-١٣٥).
* التّمرينُ الثّالثُ- تَرْجَمَةُ عَبدِ الله بنِ لَهيعةَ (١٣٥-٢٠٠)!

وقالَ المُؤلِّفانِ: «فِي النّقاطِ الجَوهريّةِ الثّلاث (ص٩٩): تَتّضحُ أهدافُ هذه المَرْحَلَةِ بِطَرْحِ الأسئلةِ التّاليةِ، ثُمَّ الإجابةِ عَلَيْها:

-لِمَنْ نُتَرْجِمُ مِنَ الرُّواةِ الذين وَرَدَتْ أسماؤُهُم فِي الأسانيدِ، ولِماذا؟
-مَتَى نُتَرْجِمُ لِهؤلاءِ؟

كَيْفَ نُتَرْجِمُ الرّاوي؟ ومَا حُدودُ هذهِ التّرجمةِ؟ وهَلْ نَحْنُ مُلزمونَ بِذِكْرِ كُلِّ مَا وَرَدَ فِي الرّاوي حِينَ نُتَرْجِمُ لَهُ؟».

ثُمَّ أجابَا عَلَى هذهِ الأسئلةِ فِي سِتَّ عَشْرَةَ صَفْحَةً، أحْسَنَ الله إليهما.

وبَعْدَ هذهِ الإجاباتِ؛ رَاحا يُدرّبان الطلَبة عَلَى التّرجمةِ النّقديّةِ المُعَلَّلَةِ، فاختارا التّراجِمَ الثّلاثَ التي ذَكَرْتُ قَبلُ، ومِنَ الوَاضِحِ أنّهما اختارا تَرجَمَةَ عُبيدِالله العُمري

أنْموذَجاً للرّاوي الثقّةِ، وتَرْجَمَةَ عَبدِالله بنِ لَهيعةَ أنْمُوذَجاً للرّاوي المُعْتَبَرِ بِحديثِه وتَرْجَمَةَ عَبدِ الكريمِ بنِ أبي المُخَارِق أنْمُوذَجاً للرّاوي المَتروكِ.

وأوْضَحا فِي نِهاية كُلٍّ مِنْ هذِه التّراجِمِ الثّلاثِ (ص١٣٢، ١٣٥، ١٨٤) أنَّ الغَرَضَ مِنْ هذه التّمارينِ الثّلاثةِ، هُو أنْ يكونَ الطّالبُ أو القَارِئُ قَدْ أخَذَ فكرةً منهجيةً واضحةً حَولَ ما يأتي:

-دِراسةُ الرّواة فِي كُتُبِ التّراجِمِ.

-تَفسيرُ هذه الآراءِ بِما تَقتضيهِ سِياقاتُها ومُلابَساتُها.

-تَحقيقُ مَا صَدرَ عَنِ الأئمةِ مِنَ الآراءِ والأقوال.

-تَلخيصُ أحوالِ الرّواةِ، سِيَّما عِنْدَ تَعارُضِ أقوالِ الجَرْحِ والتَّعديلِ فِيهم (ص: ٢٠٠).

-وجَاءَتِ الخَاتِمَةُ بِتلْخيصِ المِحْورِ الأساس الذي دَارَ حَولَهُ مُحتوى الكِتابِ، فقال مؤلِّفاه: لَعَلَّ مِنَ المُفيدِ فِي نِهايةِ جَولَتِنا العِلميّة عَبرَ ثَلاثِ مَراحلَ مِنَ التّخْريج مَصحُوبَةً بالتمارينِ المُتَنوّعَةِ؛ أنْ نُلخّصَ للقارِئِ الكَريمِ المِحورَ الأساس الذي دَارَ حَولَهُ مُحتوى الكِتاب كَي تَتَرَسَّخَ لَديْهِ فِكْرةٌ مَنهجيّةٌ حَولَ التّخريج العِلميّ وهَدفِه وأهميّتِه فِي مَعرفةِ الحُكْمِ عَلَى الحَديثِ صِحّةً أو ضَعْفاً، وحَولَ تَرتيبِ خُطواتِ البَحثِ فِي ذلك المَجالِ، ومِنَ البَدَهِيِّ أنَّ الطّالبَ لَنْ يَبقى فِي ذِهْنِه بَعْدَ دِراسةِ المَادّةِ سِوى الفِكرةِ المَنهجيّة حَولَ أهَمّ قَضاياها الجَوهريّةِ، وأمّا مَا يَحفظُهُ مِنْ مَعلوماتٍ ونَظريّاتٍ، فإنّه يَكادُ يَنساهُ، لكنَّ ذَلك غَيرُ ضَارٍّ، إذْ بإمكانِ الطّالبِ أنْ يَستدرِكَ ذلك كُلَّه عَلَى الوَجْهِ الأكمَلِ، أثناءَ مُمارسَتِه البَحثَ والتَّخريجَ.

إنَّ التّخريجَ مُجَرّدُ وَسِيلةٍ لِمعرفَةِ حَالَةِ الرّوايةِ، مِنْ حَيثُ التّفرّدُ، أو المُخالَفَةُ، أو المُوافَقَةُ، وهُو بِذلك يكونُ مُرادِفاً لـ(الاعتبارِ) المُتَمَثّلِ فِي سَبرِ المَرْويّاتِ، للنَّظرِ فِي المُتابعاتِ والشَّواهِدِ، غَيرَ أنَّ (الاعتبار) يَقومُ عَلَى استحضارِ المُحَدِّثِ النّاقدِ أحاديثَهُ المَسْمُوعَةَ بِروايتِه المُباشِرةِ، فِي حِين يَعتَمِدُ التّخريجُ عَلَى البَحثِ فِي كُتُبِ المُحَدّثين لتّحقيقِ الغَرَضِ نِفسِه، دُونَ أنْ يكونَ للبَاحِثِ المُهتَمّ بِهِ نَصيبٌ فِي الرّوايةِ المُباشرةِ.

وإذا كانَ التّخريجُ وسيلةً لِتحقيقِ هذا الغَرضِ، فإنَّه يَجبُ عَلَى البَاحِثِ أنْ يقومَ بالمُقارنَةِ بَينَ الرّواياتِ التي جَمَعَها؛ بَحْثاً عَنْ حَالَةِ الاتفاقِ، أو التفرّدِ، أو الاختِلافِ فِي هذه الرّواياتِ، حَولَ القَضايا الجَوهريّةِ، مِثْلِ الإرسالِ والاتصالِ، أو الوقْفِ والرّفع أو زِيادة كَلمةٍ فِي المَتْنِ تُفيد تَخصيصاً أو تَعميماً، وتَقييداً أو إطلاقاً، أو نحوِ ذلك، دُون أنْ تَسْتَوقفَه الأمورُ الشّكليّةُ، التي لا يَكاد يَخلو مِنْها حَديثٌ، مِثلُ تَرادُفِ الكَلماتِ، أو إيرادِ القِصّة بِطولِها أو مُختَصرةً، أو طُولِ الحَديثِ وقِصَرِهِ، وغيرُها مِنَ الأمورِ التي أوضَحْناها، أثناءَ إجراءِ المُقارنَةِ الجَماعيّةِ، فِي المَرْحَلَةِ الثّانية، ولا تكونُ تِلك المُقارنةُ مَنهجيةً، إلا إذا أُجْرِيَتْ بَعدَ مَعرفَةِ مَدارِ الرّواياتِ.

وليكونَ البَاحِثُ دَقيقاً فِي بَحثِه، ومُصيباً فِي استنتاجَاتِهِ، فَعَلَيْه أنْ يَستعينَ بنصوصِ النّقادِ؛ للتّأكدِ مِنْ صَوابِ مَا رَصَدَهُ أثناءَ المُقارنَةِ مِنَ التّفردِ أو المُخالَفَةِ أو الاتفاقِ، فيما يَخُصّ المَسائلَ الجَوهريّةَ، وأنْ لا يَستعجلَ فِي إصدارِ الحُكْمِ عَلى الحَديثِ، بتَفَرّدِ الرّاوي بِهِ، أو مُخالَفَتِه غَيرَه، وذلك نَظَراً لِعَدَمِ استيعابِ البَاحثِ فِي تَخريجِهِ كُتُبَ الحَديثِ، وعَدَمِ تَأَهُّلِهِ للخَوضِ فِي غِمارِ النَّقْدِ.

ومِنْ هُنا تَأتي مَرْحَلَةٌ جَديدةٌ، يَتأمّلُ البَاحِثُ مِنْ خِلالِهَا فِي أسبابِ تَفَرّدِ الرّاوي، أو أسبابِ مُخالَفَتِهِ، وهَلْ ذَلك نَاتِجٌ عَنْ تَوَهّمِهِ، أَوْ كَذِبِهِ، أَوْ عَنْ تَفَوّقِهِ فِي الحِفْظِ والضَّبطِ والفَهْمِ؟ إذْ إنَّ التّفردَ والمُخالفةَ تَظهَرانِ فِي الحَديثِ بِسببٍ مِنْ هذه الأسبابِ الآنفةِ الذّكرِ.

وأهَمّ مَا يُساعِدُ فِي البَحثِ عَنْ تِلكَ الأسبابِ، وتَحديدِهَا بِدِقّةٍ مُتناهيةٍ؛ هِي المَعْرِفةُ الحَديثيّةُ التي تُكسِبُ صَاحِبَها ذَوقاً حَديثيّاً رَفيعاً، يَستطيعُ الاطمئنانَ إليه فِيما يَرى بِقناعةٍ تَامّةٍ، وإذا لَمْ يَتوفّرْ لَهُ ذلك، فَعَلَيْه أنْ يَسلُكَ الطّريقينِ التّاليين أوْ أحدَهُما:

١-البَحثُ عَنْ نُصوصِ النّقادِ حَولَ ذَلكَ.

٢-التّرجمةُ لِذلك الرّاوي الذي انْفَرَدَ بالحَديثِ أو خَالَفَ فِيه غَيرَهُ، أوْ تَرْجَمَةُ سِلْسِلَةٍ مِنَ الرّواةِ الذين يَدورُ عَلَيْهم الحَديثُ، ويَجِبُ أنْ يكونَ ذَلك بِالشكلِ الذي أوضَحْناهُ سَابِقاً فِي المَرْحَلَةِ الثّالثة.

وحِينَ يَستوفِي البَاحِثُ جَميعَ هذهِ الأمورِ؛ فَقَدْ وَصَلَ مَرْحَلَةَ تَبييضِ المَعْلومَاتِ

لِيَتَسَنّى لَهُ تَصنيفُ مَا استَنْتَجَهُ تَصنيفاً عَمَليّاً وَاضِحاً ومُوثَّقاً، بِحيثُ يُصبِحُ القَارِىءُ مُقتَنعاً بِما يُقَدَّمُ لَهُ مِنْ مُلابساتِ الرّوايةِ لِذلكَ الحَديثِ الذي قَامَ بِتخريجِهِ.

تِلكَ هِي خُلاصةُ التّخريجِ العَمَليّ وفِقهِهِ الذي كُنّا نَصبو إليهِ، وأُسُسُ فِكرتِهِ المَنهجيةِ، وطَريقةُ تَرتيبِ خُطواتِ البَحثِ فِي ذلك.

وإذا استَطَعْنا أنْ نَغْرِسَ هذه الفِكرةَ المَنْهَجيةَ لَدى الطّالبِ بِشكْلٍ جَيّدٍ؛ فإنَّه يَكونُ قَادِراً عَلَى تَوظيفِ التَّسهيلاتِ التي يُقدّمُها الحَاسِبُ الآليُّ فِي مَجالاتِ البَحثِ العِلميّ خَيرَ تَوظيفٍ فِي تَحقيقِ الهَدفِ مِنَ التّخريجِ، بَدَلَ أنْ تكونَ وظيفتُه مَقصورةً عَلَى إخْراجِ مَا قَدْ أُدْخِلَ فِي بَرامِجِ الحَاسِبِ الآليّ مِنَ الأَحاديثِ.

لَقَدْ كانَ مِنْ أهمِّ العَوامِلِ التي دَعَتْنا بِإلحاحٍ إلى تَأليفِ هَذا الكِتابِ وطَرْحِ مَادّةِ تَخريجِ الحَديثِ بأسلوبِها الجَديدِ مُوزّعَةً عَلَى ثَلاثِ مَراحِل: رَغْبَتُنا فِي مُعالَجَةِ مَا آلَتْ إليه الأَبْحاثُ فِي مَيدانِ التَّخريجِ والتَّحقيقِ مِنَ الفَوضَى العِلمِيّةِ التي جَرَّتْ أصْحَابَها إلى اهْتِمامِهِم بالأمورِ الثّانويّةِ دُونَ مُعالجَةِ المَسائلِ الأساسيّةِ، وقَدْ سَعَيْنا لِتحقيقِ هَذهِ الرَّغْبَةِ مِنْ خِلالِ بناءِ فِكْرَةٍ مَنْهَجيّةٍ سَليمَةٍ تُعينُ الطّالبَ والبَاحِثَ عَلَى تَوظيفِ المَعلوماتِ التي يَجْمَعها، سَواءً كانَ عَنْ طَريقِ التّخريجِ المُباشِرِ، أمْ عَنْ طَريقِ بَرامِجِ الحَاسِبِ الآليِّ فِي الأَحاديثِ النَّبويّةِ تَوظيفاً مُناسِباً فِيما يَقْتَضيهِ البَحثُ ويَتَطَلّبه المَقامُ».

جَزَى الله أخويَّ الكَريمينِ، مُؤلِّفَيْ هَذا الكِتابِ، خَيْرَ الجَزاءِ، ونَفَعَ الله بِكتابِهِما هذا طَلَبَةَ العِلمِ، والبَاحثين، ولو أعْلَمُ فِي أهلِ الحَديثِ مَنْ يَحْتَمِلُ النّقدَ؛ لوَجّهْتُ إلى كِتابِهِما هذا النّقدَ المُكافِىء لِقَدْرِهِما عِنْدي!!

المَطْلَبُ السّادسُ: التّعريفُ بِكتابِ «مَنْهَجُ دِراسَةِ الأسانيدِ والحُكْمِ عَلَيْها» ويَليهِ دِراسةٌ فِي تَخريجِ الأَحاديثِ لِفضيلةِ الدّكتورِ وَليد حَسَن العَاني، رحمه الله تعالى.

وَقَدْ قَرأتُ فِي مُقَدّمةِ الدّكتور عَبدِ النّاصر مُوسى للكِتابِ (ص: ١١) أنَّ الشّيخَ وَليداً كانَ يُريدُ أنْ يَنشرَ مَوضوعاتِ هذا الكِتابِ فِي مَجلاتٍ عِلْمِيّةٍ مُحَكَّمَةٍ، وأنَّ الدّكتورَ عبدَالنّاصر هُو الذي (ارْتَأى أنْ تُنشَرَ بِعنوان: مَنْهَجُ دِراسَةِ الأسانيدِ والحُكْمِ عَلَيْها) (ص: ١٢).

قالَ: «وَقَدْ وَجَدْنا فِي أوراقِ المُصَنِّفِ -رَحِمَهُ اللهُ- مُذَكِّرَةً مُخْتَصرةً فِي عِلْمِ التّخريج مَكتُوبَةً بِخَطِّ يَدِهِ. . . وَقَدْ رَأيتُ بَعْدَ مَشورةِ بَعضِ الأخْوةِ الأفاضِلِ المُتَخَصّصينَ فِي الحَديثِ، أنْ نُلحِقَ هَذهِ المُذَكّرةَ بِدِراسَةِ الشّيخِ عَنِ «التّقريبِ» للتّرابطِ بَينَهُمَا ولأهَميتها لطَلَبَةِ العِلْمِ. . .» (ص١٢).

أقولُ: هذا الكِتابُ إذاً بَحثان، أحدُهُما: عَنِ «التّقريبِ» والثّاني: مُذَكّرَةٌ مُخْتَصَرَةٌ فِي التّخريجِ، والعُنوانُ لَيْسَ مِنَ اختيارِ المُؤلِّفِ.

ولَوْ أنَّ أخي الدّكتور عَبْدَ النّاصر اختارَ لِدراسةِ المَرْحومِ الشّيخ وَليد عَلَى «التّقريب» مِثل هذا العُنوانِ: (مُصْطلحاتُ الحَافِظِ ابنِ حَجَر فِي كِتابه «التّقريبِ») أوْ (مُصْطَلحاتُ الحَافِظِ ابنِ حَجَرٍ فِي نَقْدِ الرّجالِ مِنْ خِلالِ كِتابِهِ «التّقريبِ») أو (مُصْطَلَح مَقْبول عِنْدَ ابنِ حَجَرٍ) رُبما كَانَ أكثرَ تَطابقاً مَعَ وَاقِعِ الكِتابِ. . جَزَى اللهُ الجَميعَ خيراً.

وَقَد قَرأتُ بِإمعانٍ مُقَدّمةَ الدّكتورِ الشّيخ عُمَرَ الأشقرِ، ومُقَدّمةَ الدّكتورِ عَبدِ النّاصر وتَرجَمَتَه لأخي الحَبيبِ وزَميلي، فَضيلة الشّيخِ وَليدٍ العَانيِّ، فأثارَتْ فِي نَفْسِي شُجونًا وذِكرياتٍ، لا يَحتَمِلُ صَدرُ هذا الكِتابِ تَسجيلَها، فأترُكُها إلى فُرْصَةٍ أخرى!

قالَ الأستاذُ عُمَرُ الأشقر: (إنَّ الذي يُقَرّرُه المُؤلِّفُ فِي مُقَدّمتِهِ لِكتابِه هَذا أمرٌ خَطيرٌ جِدّاً، يَحتاجُ مِنَ العُلماءِ والبَاحثينَ فِي هذا المَوضوعِ التّدقيقَ فِيه.

فإنْ كانَ مَا ذَهَبَ إليهِ صَواباً؛ فَعَلَيْهِم أنْ يُسارِعوا إلى تَسديدِ الخَلَلِ وإصلاحِ العَطبَ فَلَيْس هُو خَطأ فَرْدٍ، وإنّما هُو خَطأٌ فِي مَنهجٍ تَتَابَعَ عَلَيْه العُلماءُ وطَلَبَةُ العِلمِ فِي هَذا العَصْرِ.

وهذا الذي يَقولُه البَاحِثُ، أثبَتَهُ عَبْرَ دِراسَةٍ مُضنيةٍ، وجَادّةٍ مُوثّقةٍ، فَمَا مِنْ قَضيّةٍ إلا وأقامَ عَلَيْها الأدلةَ، وأوردَ لَها البَيناتِ والشّواهِدَ. .» (ص: ٧-٨).

أقولُ: إنَّ كلامَ الشّيخ عُمَرَ الأشقرِ يَفيضُ إنصَافاً وغَيْرَةً عَلَى السُّنّةِ الشَّريفةِ، جَزاهُ اللهُ خَيْراً.

وأحِبُّ أنْ أقولَ لِفضيلتِهِ، ولِكُلِّ مَنْ يُطالِعُ كِتابي هَذا: إنَّ نَتائجَ بَحثِ أخي الفَاضِل الدّكتور وَليد العَاني فِي مُصْطَلحاتِ (مَستور، مَقبول، لَيّن الحَديثِ، صَدُوق، مَعَ قُيود

الجَرْحِ) كُلُّها غَيرُ دَقيقةٍ، بَلْ غَيرُ صَحيحةٍ أَصْلاً، وسَوفَ أقومُ بِتبييضِ البَحثِ الخَاص الذي كَتبتُه قَبْلَ عَشرِ سَنواتٍ بعنوان (مُصْطَلحُ مَقبول وتَطبيقاتُه فِي «الصَّحيحين») فَفِيه مَا يَكفي فِي الرَّدّ العِلميّ الاستقرائيّ، عَلَى أخْطَرِ مَا فِي كِتابِ أخينا الشّيخ وَليد العَاني.

فالكِتابُ لا يَتّصلُ بِعلمِ التخريج، ودِراسَةِ الأسانيد، ولَيْسَ مِنْهُما، مَا عَدا الخُلاصةَ التي ألحَقَها النّاشرُ فِي نِهايةِ الكِتابِ (١٨٩-٢١١) فإنّها مُفيدةٌ ونَافعةٌ، وهِي مِنْ عِلْمِ التّخريجِ، لِكنّها خُلاصَةٌ نَظريّةٌ، جَزَى الله كاتِبها خَيْراً وأجزَلَ مَثوبَتَه.

المَطلبُ السّابعُ: التّعريفُ بكتابِ «تَخريج الحَديثِ» للدّكتورِ هَمّام عَبدالرّحيم سعيد الفِلسطينيّ، الذي كَتَبَهُ مُقَرَّراً لِمادةِ (تَخريجِ الحَديثِ) لِبرنَامجِ تَخَصّصِ التّربيةِ الإسلاميةِ فِي جَامِعَةِ القُدسِ المَفتوحةِ.

وقَدْ جَاءَ هذا الكِتابُ فِي (٣٠٤) أربعِ صَفحاتٍ وثَلاثِ مِئةِ صَفحَةٍ، يُضافُ إليها ثَلاثُ صَفحاتِ المُقدّمة، وجَعَلَ المُؤلِّفُ كِتابَهُ هذا فِي أربعِ وحداتٍ رئيسةٍ:

الوحدةُ الأولَى: مَدخلٌ إلى التّخريجِ، تَحَدَّثَ فِيها عَلَى مَفهومِ التّخريجِ وفَوائدِهِ ومَجالاتِهِ، ومَصادرِه الأصليّةِ، والفَرعِيّةِ، القَديمَةِ والحَديثةِ، وخَتَمَ هذه الوِحدة بِمبحثِ استخدامِ الحَاسوبِ فِي خِدمةِ الحَديثِ.

وقَد اسْتَغْرَقَتْ هذه الوِحدة الأولى (٦٣) ثَلاثاً وستّينَ صَفْحَةً.

وتَناوَلَت الوِحْدَةُ الثّانية القِسمَ الأوّل مِنَ التّخريجِ -عِنْدَ مُؤلِّفِ الكِتابِ -وفِيها طَريقةُ تَخريجِ الحَديثِ عَنْ طَريقِ السَّندِ، بالتّعرُّفِ إلى المَسانيدِ ومَناهِجِها، وطَريقةِ الوُصولِ إلى الحَديثِ فِيها، ثُمَّ التّخريجُ عَنْ طَريقِ المَوضوعِ، بالتَّعرّفِ عَلَى كُتُبِ الحَديثِ المُرَتّبةِ عَلَى المَوضوعاتِ والأبوابِ، وتَخريجِ الحَديثِ مِنْ هذهِ الكُتُبِ.

وقَد اسْتَغرَقَ البَحثُ فِي هذه الوِحدة (٨٦) ستّاً وثَمانينَ صَفحةً (٦٧-١٥٢).

أمّا الوِحدة الثّالثة فَتَشْمَلُ القِسمَ الثّانيَ مِنَ التّخريجِ، وتَناوَلَتْ تَخريجَ الحَديثِ عَنْ طَريقِ أولِ كَلِمَةٍ فِي الحَديثِ، أوْ مَقطعٍ مِنْ مَقاطِعِهِ، وعَرَّفَ المُؤلِّفُ بِعشراتِ المَفَاتيحِ والفَهارسِ لِهذا النَّوعِ مِنَ التّخريجِ!

واستَغْرَقَ البَحثُ فِي هذه الوِحدةِ الثّالثة (٨٠) ثمانينَ صَفْحَةً (١٥٣-٢٣٢).

وكانَت الوِحدةُ الرّابعةُ فِي هذا الكِتابِ لِدراسةِ الأسانيدِ والحُكْمِ عَلَيْها.

قالَ المُؤلِّفُ: «وتأتي هذهِ الوِحدةُ ثَمَرَةً لِعِلْمِ التَّخريجِ وغَايةً لَهُ».

وكانَت وَظيفةُ هذهِ الوِحدة فِي التَّعريفِ بكُتُبِ الرّجالِ، حَيثُ عَرَّفَ مُؤلِّفُه بِكُتُبِ الصّحابةِ، والطَّبقاتِ، والتّواريخِ، وكُتُبِ الثّقاتِ، والضُّعفاءِ.

وخَتَمَ كِتابَهُ بِمبحثينِ ذَوَيْ صِلَةٍ بِعلمِ التّخريجِ (٢٧٩-٢٩٤)، تَحَدَّثَ فِي أوّلِهما عَنِ (الحُكْمِ عَلَى الحَديثِ) (ص٢٧٩-٢٨٣) وتَحَدَّثَ فِي الآخرِ عَلَى خُطواتِ التَّخريجِ ودِراسةِ السَّنَدِ، وسَاقَ مِثالاً تَطبيقياً عَلَى ذَلكَ (٢٨٣- ٢٩٤).

وهذا الكِتابُ أكثرُ تَرتيباً، وأوْسَعُ تَعداداً لِمَصادِرِ الحَديثِ الأصليّةِ والفَرعيّةِ مِنْ غَيرِهِ، لَكِنّ جُمْلَةَ الكِتابِ مِنْ بَابَةِ كِتابِ (ذَخائرِ المَواريثِ فِي الدّلالةِ عَلَى مَواضِعِ الحَديثِ) فالكتابُ مُرَتّبٌ، نَافِعٌ، مُفيدٌ فِي التّعريفِ الوَجيزِ بأسماءِ المُؤلّفاتِ الحَديثيّة بِشتّى فُروعِها، وبِكيفيّةِ الإفادةِ مِنْها، فِي التَّخريجِ والنَّقدِ، لكنّهُ لَيْسَ كِتاباً فِي التّخريجِ!

المَطلَبُ الثامنُ: التّعريفُ بِكتابِ (تَخريجِ الحَديثِ النّبويّ) لِفضيلةِ الشَّيخِ الدّكتورِ عَبدالغَني أحمدَ جَبر مُزهر التّميميّ الدّاريّ الفِلسطينيّ.

وَقَد جَاءَ الكتابُ فِي (٨٧) سَبعٍ وثَمانينَ صَفْحَةً مِنَ القَطْعِ الصَّغيرِ (١٧/١٢) بِما فِي ذلك المُقدمةُ وثَبتُ المَوضوعاتِ، وقَدْ وَقَفْتُ عَلَيْه أخيراً فِي إحدى مَكتَباتِ عَمّان وفِي بِدايتِه أنَّ طِباعَتَهُ كانَتْ فِي عَامِ (١٤٢٠هـ).

ومَعَ أنَّ هذا الكِتابَ كُتِبَ عَلَى الصَّفحةِ الثّانيةِ مِنْه (الطَّبعة الأولى: ١٤٢٠هـ) إلا أنّني رأيتُ الدّكتورَ بَكر أبو زَيد قَدْ أشارَ إليهِ فِي «التّأصيل» (ص٩٠) فَقَالَ: (مُعَاصِرٌ مِنَ الأردن، وكتَابُه مَطبوعٌ، وهُو عَلَى وَجَازَتِه؛ يُغني فِي طُرُقِ استخراجِ الحَديثِ عَنِ الكُتُبِ التي قَبلَه).

وهذا يُفيدُ أنَّ كتابَ الشّيخِ التّميميّ، طُبِعَ قَبلَ طِباعةِ (تأصيلِ) الشّيخ أبو زَيد (١٤١٣هـ) طَبعةً أولَى، وطُبِعَ للمَرّةِ الثّانيةِ فِي الرّياضِ بَعْدَ أنَّ اطلَعَ عَلَى جَميعِ الكُتُبِ التي أشَرْتُ إليها سَابِقاً، وهَذا يَقضي بإفادَتِهِ مِنْ جَميعِها.

وكتابُ الشّيخ التّميميّ، كِتابٌ فِي طُرُقِ (استخراجِ الحَديثِ النّبويِّ) مِنْ مَظانّه

الحَديثيّةِ المُتَنوعَةِ، مَا عَدا المَبحثَ الأخيرَ الذي أعطاهُ عُنوان: (نَموذجٌ تَطبيقيٌّ) فَقَدْ ذَكَرَ تَحْتَه حَديثَ عُقبةَ بنِ عَامِرٍ، ودَرَسَهُ وَفْقَ خُطواتِ التّخريجِ الثّلاثِ عِنْده (ص: ٦٥ - ٧٩) ثُمَّ ذَكَرَ مِثالينِ آخرينِ سَريعينِ للتَّخريجِ خَتَمَ بِهِما كِتابَه المُفيد[١] جَزَاه اللهُ تَعالَى خَيْراً.

المَطْلَبُ التّاسعُ: التّعريفُ بِكتاب (الوَاضِحُ فِي فَنِّ التّخريجِ ودِراسةِ الأسانيد) مِنْ مَطبوعاتِ جَمعيّةِ الحَديثِ وإحياءِ التّراثِ، وهُو كِتابٌ اشتَرَكَ فِي تأليفِهِ عَشَرَةٌ مِنْ أعضاءِ جَمعيةِ الحَديثِ فِي المَمْلَكَةِ الأردنيّةِ الهَاشميّةِ، وقَامَتْ لَجْنَةُ تَحريرِ الكِتابِ المُكَوّنةُ مِن الإخوةِ الأعضاءِ: الدّكتورِ سُلطان سَنَد العَكايلة، والدّكتورِ مُحَمّد عِيد الصَّاحِب والدّكتورِ عُمَرَ سُليمان مُكحّل، والشَّيخِ مُحَمّد أبو صعيليك بِمراجَعَةِ تِلكَ الأبحاثِ وتَنسيقِها، وإعدادِهَا للطّباعةِ، وصَدَرَتْ طَبعةُ الكِتابِ الأولَى فِي عَامِ (١٤٢٠هـ).

وكَانَ بَعضُ الأعضاءِ المُشاركينَ قَدْ كَتَبَ بَحثاً واحِداً، وبَعضُهُم كَتَبَ أكثرَ مِنْ بَحثٍ مِنْ أبحاثِ الكِتابِ.

وقَدْ رتَّبتْ لَجنةُ التَّحريرِ بُحوثَ الكِتابِ عَلَى قِسمينِ اثنينِ:

-القِسمُ الأوّل احتوى عَلَى فَصْلٍ تَمهيديٍّ، وسِتّةِ فُصولٍ:

اشْتَمَلَ الفَصْلُ التَّمهيديُّ عَلَى تَعريفِ التّخريجِ فِي اللغةِ والاصطلاحِ، وعَلَى أهميةِ التّخريجِ وفَوائدِهِ. واشْتَمَلَ كُلُّ فَصْلٍ مِنَ الفُصولِ السّتةِ طَريقاً مِنْ طُرُقِ اسْتِخراجِ الحَديثِ المَعروفةِ.

بَينَمَا احتَوَى القِسمُ الثّاني عَلَى دِراسةِ الأسانيدِ والحُكْمِ عَلَى الحَديثِ، وجَاءَ فِي تِسعةِ فُصُولٍ:

الأوّل: جَمْعُ رِواياتِ الحَديثِ سَنَداً ومَتْناً، والمُقابلةُ بَينَهَا.

والثّاني: طُرُقُ تَعيينِ الرّاوي وفَوائدُهُ.

---

(١) أشار أخي الدكتور عبدالغني إلى كتاب (حصول التفريج بأصول التخريج) للعلامة أبي الفيض أحمد ابن محمد بن الصديق الغماري رحمه الله تعالى، ولما أقف عليه!

والثّالث: التّرجَمَةُ لِرُواةِ الحَديثِ.

والرّابع: كُتُبُ الرّجالِ.

والخَامِس: التّحقّقُ مِن اتصالِ السَّندِ.

والسّادس: الاعْتبارُ.

والسّابع: بَيانُ دَرجةِ الحَديثِ.

والثّامن: الأحاديثُ التي حَكَمَ عَلَيْها المُحَدِّثونَ.

والتّاسع: استخدامُ الحَاسوبِ فِي الحُكْمِ عَلَى الحَديثِ.

ولا يَخفى أنَّ الكِتابِ قَدْ حَوى الجَانبَ النّظريَّ الذي يُسمّيهِ أكثرُ المُصَنّفينَ فِي التّخريجِ (فَنَّ تَخريجِ الحَديثِ) والجَانبَ التّطبيقيَّ الذي يُسمَّى (دِراسةَ الأسانيدِ والحُكْمَ عَلَى الحَديثِ) وقَدْ صَدَرَ الكِتابُ فِي الفَترةِ التي صَدَرَ فِيها كِتابي هَذا بِطبعتِهِ الأولَى فَلَمْ يَتَسَنَّ لِي مَعْرِفةُ صُدورِهِ إلا بَعْدَ شُهورٍ مِنْ صُدورِ كِتابي، ولِهذا خَلَتْ الطَّبعةُ الأولَى مِنْ كِتابي عَنِ التَّعريفِ بِهِ.

والكِتابُ مَجموعةُ أبحاثٍ لِعَددٍ مِنْ أهلِ الاختصاصِ بِهذا العِلْمِ الشَّريفِ. كانَتْ مُعظَمُ مَباحِثِهِ وَجيزةً جِدًّا.

وَكَم كُنْتُ أتمَنّى عَلَى الإخوةِ المُشاركينَ فِي كِتابَةِ أبحاثِه أنْ يُراجِعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُم جَميعَ فُصولِ الكِتاب مُراجَعَةً نَاقِدَةً، ويُقدّموا مَلاحِظَهم إلى لَجْنَةِ التَّحريرِ التي تُنَسّقُ تِلكَ المَلاحِظَ، وتُعيدُهَا إلى أصْحابِ البُحوثِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ أصحابِ المَلاحِظِ، حَتّى يَتَسَنّى لِهذِه الأبحاثِ مَنهجُ الشُّورى العِلميّةِ، وهذه المُراجعةُ الجادّةُ سوفَ تثري هذِه الأبحاثَ وتُسْهِمُ فِي تَطويرِهَا، وعَسى أنْ يَفعلوا ذَلكَ فِي طَبعةٍ تَاليةٍ.

المَطْلَبُ العاشرُ: التّعريفُ بِكتابِ (تَخريجِ الحَديثِ الشَّريفِ) للدّكتورِ عَلي نايف البِقاعي. وقَدْ صَدَرَ عَنْ دَارِ البَشائرِ الإسلاميةِ فِي بَيروت عَام (١٤٢٣هـ).

كَتَبَ الدّكتورُ عَلي البِقاعي سِلْسِلةً تَحْتَ عُنوان (مَنَاهِجِ المُحَدِّثين) صَدَرَ لَهُ تَحتَها ثَلاثَةُ كُتُبٍ:

الأوّلُ: تَخريجُ الحَديثِ الشَّريفِ.

الثّاني: دِراسةُ أسانيدِ الحَديثِ الشّريفِ.

الثّالث: مَناهِجُ المُحَدِّثينَ العَامّةُ والخَاصّةُ.

والكِتابان الأوّلُ والثّاني يَدخلانِ ضِمْنَ مَا نُسَمّيهِ نَحنُ (تَخريجَ الحَديثِ ونَقْدَهُ) والكِتابُ الثّالثُ تَعريفٌ عَامٌّ بِمناهِجِ عَدَدٍ مِنْ مُصَنّفي كُتُبِ السُّنّةِ.

وكِتابُ (تَخريجِ الحَديثِ الشّريفِ) للبِقاعي عُنِي بِتعريفِ التّخريجِ وفَوائِدِهِ واستخدامِ الحَاسوبِ فِي التّخريجِ، واسْتَعْرضَ طُرُقَ تَخريجِ الحَديثِ النّبويِّ.

وهذا الكِتابِ فِي (١٧٢) صَفْحَةً مَا بَيْنَ الغِلافينِ، وزَوَّدَ المُؤلّفُ كتابَهُ بَثَبتٍ مُفيدٍ للمَصَادِرِ الحَديثيّةِ، ولَيْسَ فِي الكِتابِ جَديدٌ فأشيرَ إليهِ.

أمّا كِتابُه الآخرُ (دِراسةُ أسانيدِ الحَديثِ الشَّريفِ) فَقَدْ صَدَرَ عَنِ الدّارِ نَفْسِها عَامَ (١٤٢٢هـ) وقَدْ جَاءَ الكِتابُ فِي (١٧٤) صَفْحَةً. أدارَهُ المُؤلّفُ عَلَى خُطواتِ تَخريجِ الحَديثِ الخَمَسِ عِنْدَهُ:

الأولَى: تَمييزُ الرّاوي عَنْ غَيرِهِ.

الثّانيةُ: التّحقّقُ مِنْ عَدالةِ الرّاوي وضَبْطِهِ.

الثّالثةُ: التَّحقّقُ مِنِ اتصالِ السَّندِ.

الرّابعةُ: التَّحقّقُ مِنْ صِحّةِ الحَديثِ بِخُلُوّهِ مِنَ الشُّذوذِ والعِللِ القَادِحَةِ.

الخُطوةُ الخَامِسَةُ: فِي البَحثِ عَنِ العَاضِدِ إذا لَمْ تَتَوَفّرْ فِي الحَديثِ شُروطُ الصِّحّةِ كُلُّها.

وبِغَضّ النَّظرِ عَنِ النّتائجِ التي تَوصَّلَ إليها البَاحِثُ فِي التّطبيقاتِ الحَديثيّةِ فِي الفَصْلينِ الرّابعِ والخَامسِ، فإنَّ تَرتيبَ الكِتابِ وتَبويبَهُ مُتَناسِبٌ جِدّاً مَعَ الدِّراساتِ الحَديثيّةِ للمُبتدئينَ وطُلابِ الجَامعاتِ. جَزَى اللهُ تَعالَى مُؤلّفَهُ خَيْراً.

بَيْدَ أنَّ المُؤلّفَ -حَفظَهُ المَولَى- يُؤَكّدُ عَلَى التّقليدِ فِي التَّخريجِ والنَّقدِ، ويَزْعُم أنَّ عَلَيْنا مُتابعَةَ المُتَقدِّمينَ فِي جَميعِ مَا أصّلُوهُ وَقَعّدوهُ!

وهذا يُتابِعُ فِيهِ المُؤلِّفُ مَشايخَنا مِنْ عُلماءِ الشّامِ الذين يُكَرّسونَ المَذهبيّةَ، ويُقَدِّسونَ التّقليدَ، فتَبْقَى جَميعُ الدّراساتِ الحَديثيّةِ والأصوليّةِ تَفسيريةً لِصَنيعِ المُتَقدِّمينَ، ولَيْسَتْ

دِراساتٍ للبناءِ عَلَيْها، مَعَ قَبولِها للنّقدِ والتَّحريرِ.

ومَوقِفُهُ هذا يُذَكِّرُني بموقِفِ أحَدِ زُملائِنا الأصوليّينَ المُعاصِرين؛ حِينَ سُئِلَ عَنْ فَائدةِ تَدريسِ عِلْمِ أصولِ الفِقْهِ؟ فَقَالَ: لِنَتَعَرّفَ إلى جُهودِ المُتَقَدّمينَ، ونُكْبِرَ صَنيعَهُم فالدّراسةُ تَاريخيّةٌ فَحَسب!

وهذِه المَواقفُ انهزاميةٌ فِي تَقديري، والاعتذارُ بِعَدَمِ إمكانِنا الوُصولَ إلى مَا وَصَلوا إليهِ مِنْ عُلومٍ لا يُجدي فَتيلاً، فَلِمَ لا نُخَطّطُ للوُصولِ، بَدَلاً مِنَ الاعتذارِ عن القُصورِ؟!

هذِهِ هِيَ الكُتُبُ التي وقَفْتُ عَلَيْها[١]، مِمّا وَصَفَها واضِعُوها بأنّها كُتُبُ (تَخريجٍ) فأينَ مَوقِعُ كِتابي هَذا بَيْنَ هذِهِ الكُتُبِ؟

المَطْلَبُ الحادي عَشَرَ: مَوقِعُ كِتابِي هذا بَيْنَ كُتُبِ التّخريجِ:

نَستطيعُ أنْ نقولَ بِكُلِّ تَأكيدٍ: إنَّ جَميعَ الكُتُبِ السّابقةِ، التي عَرّفتُ بِها، أوْ أشَرْتُ إليها، نَافِعَةٌ مُفيدةٌ، سَواءٌ كَانَتْ فَائدتُها تَأصِيلاً لِعِلمِ (التّخريج) أمْ كانَتْ مُمَهّداتٍ لَهُ، أمْ كانَتْ تَكمِيلاً لِبَعْضِ مَباحِثِهِ. وأما كِتابي هَذا فيَدورُ عَلَى مَحاوِرَ ثَلاثةٍ:

المِحْورُ الأولُ: مَنهجُ التّرجمةِ النّقديّةِ لرُواةِ الحَديثِ: وقَدْ قَسَمْتُ التّرجمةَ فِيه عَلَى ثَلاثةِ أقسامٍ: التّرجمةِ المَعرفيّةِ، والمَنقبيّةِ، والنّقديّةِ، وأوْضَحْتُ ذَلكَ بالأمثلَةِ التّطبيقيّةِ الكافيةِ، ثُمَّ اخْتَرتُ عِدّةَ رُواةٍ مِنْ كُتُبِ التّراجِمِ المُعَلّلَةِ، وحَلّلْتُها، وأوْضَحْتُ كَيفيّةَ الاستفادَةِ مِنْ مَادّتِها النّقديّةِ، عِلاوَةً عَلَى صِياغَةِ التّرجَمَةِ الكَامِلَةِ، ثُمَّ صِياغةِ التَّرجَمَةِ النّقديّةِ المُخْتَصَرَةِ التي يُمْكِنُ أنْ تُعْتَمَدَ فِي النّقدِ، وتُذْكَرَ فِي الدّراساتِ العِلميّةِ الحَديثيّةِ أو الفِقهيّة المُدَلَّلةِ، والمُقارنَةِ.

المِحورُ الثّاني: مَنهجُ تَخريجِ الحَديثِ، وقَدْ أشَرْتُ إشاراتٍ سَريعةً إلى آدابِ التّخريجِ، وإلى أبرزِ طُرُقِ استخراجِ الحَديثِ، وأبرَزْتُ صَنيعَ المُتقدمينَ فِي ذَلك.

ونَاقَشْتُ فِي تَضاعيفِ هذا المِحورِ بَعضَ البَاحثينَ الذين جَعَلوا التّخريجَ مُجَرّدَ

---

(١) ذكر الشيخ بكر أبو زيد عدة كتب أخرى معاصرة، بعضها وقف عليه، وبعضها لم يقف عليه ووصف أكثرها بأنه لا صلة له بعلم التخريج، انظر التأصيل (ص:٨٨-٩١).

عَزوِ الحَديثِ إلى مَصادِره الأصليّةِ، أو الفرعيّةِ، وبَعضَ الذين دَمَجوا تَخريجَ الحَديثِ فِي نَقدِ الحَديثِ، فَجَعلوهُما واحِداً، وفِي هَذا المِحورِ وافقتُ بَعضَ مَنْ سَبَقني ونَقَدْتُ بَعضَ صَنيعِهِم، واستَدْرَكْتُ عَلَيْهم، مِنْ غَيرِ تَعرّضٍ لِذكرِ أحَدٍ مِنْهم؛ لأنّني مَا رَأَيْتُ مَنْ يَقبلُ النّقدَ العِلميَّ بَينَ أهلِ الحَديثِ قَطُّ، ولله الحَمْدُ عَلَى كُلِّ حالٍ.

المِحورُ الثّالثُ: مَنهجُ نَقْدِ الحَديثِ، وأوْضَحْتُ أنّ نَقْدَ الحَديثِ يَعني تَقويَمَه لا نَقضَهُ مِنْ أصولِهِ، فالنّقدُ عبارةٌ عن بَيانِ مَوقعِ الحَديثِ مِنْ جِهَةِ القَبولِ أو الرَّدِّ، ولَيْسَ انتقاداً يَهدِفُ إلى التّقليلِ مِنْ شَأنِ الحَديثِ، مِنْ دُونِ عَمليّةِ التّخريجِ وتَفَحُّصِ المُتونِ والأسانيدِ، كَمَا يَفْعَلُ مَنْ يُسمّونَ أنْفُسَهُم (النّقادَ العَقلانيينَ) فَهُم يَرُدُّونَ الحَديثَ لأوّلِ وَهْلَةٍ، إذا رَأَوهُ مُبايناً لأمزِجَتِهِم، أوْ مُعارِضاً لثَقافَتِهم. وتَحتَ هَذا المِحورِ أوضَحْتُ خُطواتِ العَمَليّةِ النَّقديّةِ، وأكّدْتُ عَلَى ضَرورَةِ الإفادَةِ مِنْ أقوالِ النّقادِ القُدامى والمُتأخّرينَ والمُعاصرينَ، بالتَّتَبّعِ والاستقراءِ؛ لِتحقيقِ هَدفَيْن اثنينِ:

الأوّلُ: الوُقوفُ عَلَى الجُهودِ الضَّخمةِ التي قَدَّمها عُلماؤنا الأجلاَّءُ.

الثّاني: الاطمئنانُ عِندْ إصدارِ الحُكْمِ، لِتوافُرِ مَادّةٍ عِلميّةٍ نَقديّـةٍ تُؤيّدهُ.

وقَدْ كُنْتُ أرْغَبُ أنْ يكونَ أكثرُ الجَانبِ التَّطبيقيّ مِنْ هذا الكِتابِ فِي رِحابِ الإمامِ التِّرمذيِّ، ولكِنّني أرْجأتُ ذلكَ إلى كِتابي «دِراساتٌ تَطبيقيّةٌ فِي الحَديثِ النّبويِّ» مَعَ الإشارةِ إلى مِئاتِ التّطبيقاتِ المُختصَرَةِ فِي كِتابي «الإمامُ التِّرمذيُّ ومَنْهجُه فِي كِتابِهِ الجامِعِ».

فافْتَتَحْتُ عَملي -كعادةِ غيري مِن المُحَدِّثين- بحديثِ الأعمالِ بالنيّةِ.

ثُمَّ اخْتَرْتُ بَعْدَه حديثاً اتّفَقَ على إخْراجِهِ أصْحابُ الأصولِ جَميعاً.

وحَديثاً مِمّا اتّفقَ عَلَيْه أصْحَابُ الصّحاحِ الأربعةِ: (البُخاريُّ ومُسلمٌ وابنُ خُزَيْمَةَ وابنُ حِبّانَ) بِغَضِّ النَّظرِ عَمَّنْ أخْرَجَ الحَديثَ مِنْ غَيرِهِم.

وحديثاً مما اتفق عليه الشيخان (البخاري ومسلم).

ثُمَّ خَرَّجْتُ حَديثاً انفَرَدَ بِهِ البُخاريّ.

وحَديثاً انفَرَدَ بِهِ مُسلِم.

وحَديثاً انْفَرَدَ بهِ ابنُ خُزَيْمَةَ في صحيحه.
وحَديثاً انْفَرَدَ بهِ ابنُ حِبّانَ في صحيحه.
وحديثاً انفرَدَ به الحاكِمُ فِي المُسْتَدْرك.
وحَديثاً مِمّا اتّفقَ عَلَيه أصْحابُ السُّنَنِ (ابنُ مَاجه وأبو دَاودَ والتّرمذيُّ والنَّسائيُّ).
وحَديثاً انْفَرَدَ بهِ ابنُ مَاجه.
وحديثاً انفرد به أبو داودَ.
وحَديثاً انْفَرَدَ بهِ التِّرمذيُّ.
وحديثاً انفرد به النسائيُّ.

مُشيراً إلى عَدَدِ الأحاديثِ التي انْفَرَدَ بها كُلُّ مُصنَّفٍ مِنَ المُصَنَّفاتِ؛ إنْ كانَ ذلك مَيْسوراً؛ لأنَّ هذهِ الأفرادَ هِي الإضافاتُ العِلميّةُ التي زادَها كُلُّ مُصنِّف عَلَى غَيرِهِ وبجمْعِ هذهِ الزَّوائدِ كُلِّها، ونَقْدِها بتَجَرُّدٍ؛ نَستطيعُ تَقديرَ الإضافةِ العِلميّةِ التي أضافَها كُلُّ مُصَنِّفٍ إلى عِلْمِ الحَديثِ الشَّريفِ، حَقيقةً!

فهذا الكتاب - في تقديري المتواضع - يمتاز في الجمع بين النظرية والتطبيق في جوانب التّرجَمَةِ والتّخريجِ والنّقدِ، على سائر الكتب المصنّفة في مادة «تخريجُ الحديثِ ونقدُه» ولله الفضل والمنّة.

واللهَ تَعالَى أسألُ أنْ يُثيبَ الجَميعَ عَلَى خَيرِ نَواياهُم، وأنْ يُبعِدَ عَنّا جَميعاً نَزَغاتِ النُّفوسِ وأهواءَها، ولاَ حَولَ ولا قُوّةَ إلا باللهِ العليِّ العَظيمِ.

الجانِبُ النَّظَريُّ

في

التَّرْجَمَةِ والتَخْريجِ والنَّقْدِ

الفَصْلُ الأوّلُ

مَصادِرُ التّرْجَمةِ والتّخريجِ والنّقدِ

تمهيد:

إنَّ كُلَّ كِتابٍ صُنِّفَ فِي الحَديثِ النَّبويِّ؛ يُعَدُّ مَصْدَراً مِنْ مَصادِرِهِ، فـ«مُوطَّأ» الإمامِ مَالِكٍ مَصدرٌ، و«السُّننُ الكبير» للبَيهقيِّ مَصْدَرٌ، و«الإلمامُ فِي أحاديثِ الأحكامِ» لابنِ دَقيقِ العِيدِ مَصْدَرٌ، و«رياضُ الصّالحينَ» و«الأذكار» للنّوويِّ، كُلٌّ مِنْهُما مَصْدَرٌ.

و«الأساسُ فِي السُّنةِ» للشّيخِ سَعيد حَوّى مَصْدَرٌ، و«سِلْسِلَةُ الأحاديثِ الصَّحيحةِ» و«السِّلْسِلَةُ الضَّعيفةُ» و«إرواءُ الغَليلِ» للشَّيخِ مُحَمّد نَاصِرِ الألبانيّ، كُلُّها مَصادِرُ للحَديثِ الشَّريفِ؛ لأنَّها جَميعاً ذاتُ صِلَةٍ وَثيقَةٍ بِهِ، وتَخدِمُهُ فِي هذا الجَانِبِ أو ذَاكَ.

بَيْدَ أنَّ عُلماءَ هذا العَصْرِ، حَاولوا أنْ يُفَرّقوا بينَ المَصْدَرِ والمَرْجِعِ، فجَعَلوا الكُتُبَ الأصليّةَ مَصادِرَ، والكُتُبَ الفَرعِيّةَ والتكميليّةَ مَراجِعَ.

ولا يَتَرَتّبُ عَلَى التّفرقَةِ بَينَ ذَلكَ، أثرٌ عِلميٌّ، وإنّما أثَرُ ذَلك مَنهجيٌّ فَنّيٌّ.

وسَأتكَلّمُ بإيجازٍ شَديدٍ يُشبِه السَّرْدَ، عَلَى مَصادِرِ التّخريجِ الأصليّةِ والفَرعيّةِ؛ لأنَّ الكلامَ عَلَى المَصادِرِ، لَيْسَ مِنْ مَادّةِ (تَخريجِ الحَديثِ النَّبويّ ونَقْدِهِ) أوْ مَا يُسَمّى فِي الجَامعاتِ مَادّةَ (أصولِ التّخريجِ، ودِراسةِ الأسانيدِ) وإنّما مَوضِعُه الصَّحيحُ مَادّةُ (مَناهِجِ المُحَدّثينَ) أوْ (مَناهِجِ المُصَنّفِينَ فِي الحَديثِ النّبويِّ)[1].

ومَناهِجُ المُحَدِّثينَ تَشملُ: أجناس عُلوم الرّواةِ[2]، ومِنها الجَرْحُ والتّعديل، وعِلْمَ عِلَلِ الحَديثِ، ومُصَنّفاتِ الرّوايةِ، والمُصنّفاتِ فِي التّخريجِ والنّقدِ.

---

(١) الذي نجز من تصنيفي حتى الآن في المقررات الدّراسيّة الجامعية كتاب التخريج والنقد الذي بين يديك، ومناهج المصنفين في الجرح والتعديل، ومناهج المصنفين في الحديث النبوي القسم الأول: الصحاح الخمسة عند أهل السنة، والقسم الخامس: الكتب الأصول الصادرة عن مدارس الفرق الإسلامية الأخرى، وأسأل الله تعالى أن ييسر طباعتها قريباً.

(٢) تُنظر أجناس علوم الرواة تباعاً في كتاب «علوم الحديث» لابن الصلاح (ص: ٣٩٥-٥١٠).

المبحثُ الأوّلُ

مصادرُ تراجِم رواةِ الحديثِ

درَجَ المُصَنّفونَ على ترتيبِ المُصَنّفاتِ فِي تَرْجَمَةِ رُواةِ الحديثِ عَلَى النّحوِ الآتي:

كُتُبُ التّراجمِ العَامّةِ: ويَذكُرونَ فِيها بَعضَ ما سوفَ أذْكُرُه، وغَيرَه أيضاً.

كُتُبُ الثِّقَاتِ مِنَ الرُّواةِ، مِثلُ (الثِّقاتِ) لابنِ حِبّانَ، و(الثِّقَاتِ) لابنِ شَاهينَ.

كُتُبُ الضُّعفاءِ مِنَ الرُّواةِ، وسوف يأتي ذِكْرُ أشْهَرِها.

كُتُبُ الجَرْحِ والتّعديلِ التي تَجْمَعُ الثّقاتِ والضَّعفاءَ مِنَ الرُّواةِ.

كُتُبُ الطَّبقَاتِ، مِنْ مِثلِ طَبقاتِ مُحَمّدِ بنِ سَعد، وطَبقاتِ خَليفةَ بنِ خَيّاط وغيرِهما.

وفِي كِتابي «مناهجِ المُصَنّفينَ فِي الجَرْحِ والتّعديلِ» قَدّمْتُ إحصائيةً مُطوّلَةً للكُتُبِ المُصَنّفةِ فِي هذا العِلمِ، مَعَ تَرتيبِها عَلَى نَحوِ مَا تَقَدّمَ.

لكِنّ كِتابي هذا تَدريسيٌّ، فلا يَحْسُنُ إخافةُ الطالبِ بكثرة أعدادِ الكُتُبِ، وسَرْدِها مِنْ غَيرِ تَعريفِه بِشيءٍ مِنْ مَضامينها.

ولهذا قَصَرْتُ مصادِرَ التَرْجَمَةِ فِي هذا الكِتابِ عَلى المُصَنّفاتِ فِي رُواةِ كُتُبٍ مَخصوصَةٍ والمُصَنّفاتِ ذاتِ الصّلةِ بفقْهِ الجَرْحِ والتّعديلِ، أو ما يُسمّى (كُتُبَ الضّعفاءِ بالعِلَلِ).

المَطلبُ الأولُ: مصنفاتُ رُواةِ كُتُبٍ مَخصُوصَةٍ، مِنْ مِثْلِ رُواةِ الكُتُبِ السِّتّةِ، ورُواةِ مُسندِ أحمدَ، وغيرِهَا. وهذا قَدْ تَناولْتُهُ فِي كِتابي «مَناهِجِ المُصَنّفينَ فِي الجَرْحِ والتَّعديلِ» لكِنّني أرَدْتُ ههنا أنْ أقَدِّمَ قَائمةً بأسْماءِ كُتُبٍ تَتَوَافرُ فِيها مَادّةٌ مُفيدةٌ للنَّقْدِ، بِغَضِّ النَّظَرِ عَنْ مَوقِعِها بَيْنَ الشَّرائحِ السَّابقةِ وغَيرِهَا.

وإضافةً إلى مَا سَبَقَ؛ يَتَعَيَّنُ عَلَى البَاحِثِ النَّاقِدِ أنْ يَكونَ تَحتَ يَدِهِ مَجموعةُ تَهذيبِ الكَمَالِ، ومَجْمُوعةُ رِجالِ كُتُبِ الزّوائدِ:

-«تَهذيبُ الكَمَالِ» للحَافِظِ أبي الحَجَّاجِ المِزِّيِّ (ت٧٤٢هـ).

-«إكمالُ تهذيبِ الكمالِ» للحافظِ علاء الدين مُغُلْطاي الحنفي (ت: ٧٦٢هـ).

-«تَهذيبُ تَهذيبِ الكَمَالِ» للحَافِظ ابنِ حَجَر (ت٨٥٢هـ).

-«تَقريبُ تَهذيبِ تَهذيبِ الكَمَالِ» لَهُ أيضاً .
-«الكَاشِفُ» فِي مَعرِفَةِ مَنْ لَهُ رِوايةٌ فِي الكُتُبِ السِّتَّةِ للذَّهبيِّ (ت٧٤٨هـ) .
هذه أبرزُ الكُتُبِ المُخْتَصّةِ بِرواةِ الكُتُبِ السِّتَّةِ، أمّا رُواةِ الكُتُبِ الزّوائِدِ عَلَى الكُتُبِ السِتّة فأبرزُهَا مَا يأتي :
-«الإكمالُ» فِي ذِكْرِ مَنْ لَهُ رِوايةٌ فِي مُسندِ أحمَدَ مِنَ الرِّجالِ للحَافِظِ أبي المَحاسِنِ مُحَمّدِ بنِ عَليِّ بنِ الحَسَنِ الحُسينيّ (ت٧٦٥هـ) .
-«تَعجيلُ المَنْفَعةِ بزَوائِدِ رجالِ الأئمةِ الأربعةِ» لابنِ حَجَر .
-و«مِيزانُ الاعتدالِ» للذّهبيّ .
-و«لِسانُ المِيزانِ» للحَافِظِ ابنِ حَجَر .
وهناكَ أبحاثٌ عِلميّةٌ قَامَ بِها عَدَدٌ مِنَ البَاحثِينَ، قَدْ جَمَعَتْ وغَطّتْ حَيّزاً كَبيراً مِنْ رُواةِ أحاديثِ الزّوائدِ، فَمِنْ ذلكَ عَلَى سَبيلِ المِثَالِ لا الحَصْرِ .
-مَلاحِقُ كتابي «ابن حِبّان ومَنْهَجُهُ فِي الجَرْحِ والتّعديلِ» لكَاتِبِ هذا الكِتابِ، فَقَدْ عَرَّفْتُ فِيها بأكثرَ مِنْ أربعةِ آلافِ راوٍ، مِنْهُم عَدَدٌ كَبيرٌ مِنْ رُواةِ الزّوائدِ (تحت الطبع) .
-«المَجهولونَ ومَرْوِيّاتُهم فِي صَحيحِ ابنِ حِبّانَ» للبَاحِثِ عَبدِ البَاسِطِ أحمد كُرَيج الحَمَويّ، فَقَدْ كَانَ أكثرُ مِنْ نِصْفِ هؤلاءِ مِنْ رُواةِ الزَّوائدِ (رسالة ماجستير غير منشورة) .
-الرُّواةُ الذين تَكَلّمَ عَلَيْهِم الحَاكِمُ النَّيسابوريّ بِجَرْحٍ أوْ تَعديلٍ فِي كِتابِه «المُسْتَدْرَك» لتِلميذي النّابه أحمدَ عَبدِ الستّارِ العبيديّ العراقيّ (بحث جامعي غير منشور) .
-مُلْحَقُ الرُّواةِ الذين تَكَلَّمَ عَلَيْهِم الخَطيبُ البَغداديّ بِجَرْحٍ أوْ تَعديلٍ، للدّكتورِ خَلدون سَليم الأحدَبِ، وسَوفَ يأتي الكلامُ عَلَى كتابه «زَوائدِ الخَطيبِ» قريباً .
-«زَوائدُ رجالِ صَحيحِ ابنِ حِبّان عَلَى الكُتُبِ السّتّةِ» للدّكتورِ يَحيى بن عبدِالله الشّهري وقَدْ تَبِعَ فِيه المُؤلِّفُ مَنْهجَ الإمامِ المِزّيِّ في تَهذيبِ الكَمالِ، فَوفّى بِما وَفّى بِهِ المِزّيّ وزَادَ عَليه فَوائدَ كَثيرةً، وقَدْ أورَدَ فِيه (٧٤٨) سَبعَ مِئةٍ وثَمانياً وأربعينَ تَرجمةً مَاتعةً .

ويلتحق بها، أو يتقدّم على بعضها «رجال الطحاوي» و«رجال الطبراني» و«رجال الدارقطني» و«رجال الحاكم» مما ليس في «تهذيب الكمال»، وغيرها كثير.

وهذا القَدْرُ مِنَ المَصادِرِ يَحتاجُه النَّاقدُ الذي يُريدُ أنْ يُحَقِّقَ أو يُخَرِّجَ كِتاباً، أوْ كتباً من كُتُبِ السُّنّةِ، أمّا البَاحِثُ المُبتدِئُ، كَطُلّابِ الجَامعاتِ؛ فيَكْفِيهم مِنْ وُجْهَةِ نَظري فِي عِلْمِ الرِّجالِ الكُتُبُ الآتيةُ:

-تَهذيبُ الكَمَالِ، وإكمالُه، وتَهذيبُه، وتَقريبُه، وكاشِفُه.

-مِيزانُ الاعتدالِ ولِسانُهُ.

المطلب الثاني: كُتُبُ الجَرْحِ والتّعديلِ المُعَلّلَة:

١-«التّاريخُ» للإمامِ الحَافِظِ النّاقِدِ يَحيى بنِ مَعينٍ المُريِّ (ت٢٢٣هـ).

وهذا الكِتابُ غَالِبُهُ سُؤالاتٌ أجابَ عَلَيْها ابنُ مَعين تَلامِذَتَه الحُفّاظَ، وأبرزُ رُوايات هذا التّاريخ: رِوايةُ الدّوري، وهي الرِّوايةُ الكُبْرى.

رِوايةُ عُثمانَ بنِ سَعيدٍ الدّارميِّ.

رِوايةُ ابنِ دقماق.

وهذِهِ الرّواياتُ الثّلاثُ، حَقّقَهَا ودَرَسَها أستاذُنا الدّكتورُ أحمد مُحَمّد نُور سَيف.

٢-«التّاريخُ الكَبيرُ» للإمامِ البُخاريّ (ت٢٥٦هـ) وهذا الكِتابُ مَليءٌ إلى مشاشِهِ[١] بِعِلَلِ الحَديثِ، لكِنّ تَعيينَ (العِلَلِ) فِيه عَسيرٌ؛ لأنَّ البُخاريَّ أوجَزَهُ إلى حَدِّ (الإلغازِ!) وَقَدْ تَوَلّتْ كُتُبٌ عَديدَةٌ جَاءَت بَعْدَهُ شَرْحَ كَثيرٍ مِنْ غَوامِضِهِ، ومِنْ هذهِ الكُتُبِ:

-«عِلَلُ الحديث» لعبدالرحمن بنِ أبي حَاتِم الرازي (ت: ٣٢٧هـ) وسيأتي الحديث عنه في كتب النقد.

-«الضُّعفاءُ الكَبيرُ» للحَافِظِ أبي جَعفَر مُحَمّدِ بنِ عَمرو بن مُوسى العُقيليّ (ت٣٢٢هـ) وهُو كِتابٌ نَافِعٌ جِدًّا، يَكشفُ جَوانِبَ عَديدةً مِنْ غَوامِضِ كِتابِ التّاريخِ للبُخاريِّ وغَيرِهِ.

---

(١) الأصل في المُشاش أنه العظم الذي لا مُخّ فيه، والمقصود هنا أنه كُلَّه ممتلىء عِلماً من غير مثنويّه. انظر لسان العرب [مشش] (٦: ٣٤٦).

٣-«كِتابُ المَجروحينَ مِنَ المُحَدِّثينَ، والضُّعفاءِ والمَتروكينَ» للحافِظِ مُحَمّد بن حِبّانَ (ت٣٥٤هـ) وَقَدْ خَرَّجَ فِيه ابنُ حِبّانَ أكثرَ مِنْ ألفٍ وثَلاثِ مئةِ حَديثٍ مُعَلَّلَةٍ وسَوفَ يَصدُرُ قَريباً بِتحقيقي عَلَى أربعِ نُسَخٍ خَطيّة، إنْ شَاءَ الله تَعالَى.

٤-كِتابُ «الكَامِلِ فِي الضُّعفاءِ» للحَافِظِ النّاقدِ أبي أحمدَ عَبدِالله بنِ عَدِيّ الجُرجانيّ (ت٣٦٥هـ) وهُو جَليلُ القَدْرِ، وقَدْ حُقِّقَ غيرَ مرّة، ولا يَزالُ يَحتَمِلُ الخِدمة.

ولأخينا الفَاضِلِ الزميلِ الدّكتورِ زُهير مُحَمّد نُور السّوداني دِراسةٌ طَيّبةٌ عَنْ «الإمامِ ابن عَدِي ومَنْهَجِه فِي كِتابِه الكَامِلِ» وهِي مَطبوعةٌ مُتَداوَلَةٌ.

٥-كتابُ «مِيزان الاعتدالِ» للحَافِظِ النّاقدِ أبي عَبدِ الله مُحَمّدِ بنِ أحمدَ الذَّهبيِّ الدّمشقيِّ (ت ٧٤٨هـ).

٦-كِتابُ «سِيَرِ أعلامِ النُّبلاءِ» لَهُ أيضاً.

٧-كِتابُ «لِسان المِيزانِ» للحَافِظِ ابنِ حَجَر (ت٨٥٢هـ).

٨- كِتابُ «تَعجيلِ المَنْفَعَةِ» بزَوائِدِ رِجالِ الأئمةِ الأرْبَعَةِ لَهُ.

٩-كُتُبُ التّواريخِ البُلْدانيةِ مَليئةٌ بِعِلَلِ الحَديثِ، مِنْ مِثْلِ «تَاريخِ جُرجان» للسَّهميِّ و«الإرشاد» للخَليليِّ و«تَاريخِ بَغدادَ» للخَطيبِ، و«تَاريخِ دِمشق» لابنِ عَسَاكِرٍ وغَيرِهَا.

وهذِه الكُتُبُ يُستَفَاد مِنْ مَادّتِها فِي الجَرْحِ والتّعديلِ، والعِلَلِ، ولِوَفْرَةِ العِلَلِ فيها أؤكّدُ على عَدِّها مِنَ الكُتُبِ المُتَخَصصةِ فِي (عِلَلِ الحَديثِ).

المَبْحَثُ الثاني
مصادِرُ تخريجِ الحديثِ النّبويِّ

المطلبُ الأولُ: مصادرُ التخريجِ الأصليّة:

هي مَصادِرُ رِوايةِ الحَديثِ النَّبويِّ التي نَقَلَها أصحابُها بالأسانيدِ، وقَدْ نَصَّ الذَّهبيُّ عَلَى أنَّ نِهايةَ القَرنِ الثّالثِ؛ نِهايةُ عَصْرِ الرّوايةِ الأصليّةِ[1].

ويَرى الذهبيُّ أنَّ الرّوايةَ التي استَمَرّتْ بَعْدَ ذَلك هِي رِوايةٌ فَرْعيّةٌ، لَيْسَتْ ذَاتَ أثرٍ عَلَى صِحّةِ الحَديثِ أو ضَعفِهِ؛ لأنّها رِوايةُ مُصَنّفات، ويَكفي في أصحابِها ضَبْطُهم أسماءَ الرّواة.

أقولُ: وهذا صَحيحٌ عَلَى وجْهِ الإجْمالِ، لَكنْ مِنَ العَسيرِ عَلَيْنا اليومَ اعتمادُ قولِ الذَّهبيِّ تَماماً؛ لأنَّ بَعضَ مُصَنّفاتِ الحَديثِ المُتقدّمَةِ قَدْ ضَاعَتْ، فأينَ مُصَنّفاتُ شُعبة ابنِ الحَجّاجِ، وسُفيانَ الثّوريّ، وسُفيانَ بنِ عُيَيْنَةَ، ووَكيعِ بنِ الجَرّاحِ، والليثِ بنِ سَعدٍ وأبي عَمرو الأوزاعيِّ، وحَمّادِ بنِ سَلَمةَ، وحَمّادِ بن زَيدٍ. . . إلخ.

ومَنْ يُطالعِ المُجَلّدَ الخَاصَّ بِعلومِ الحَديثِ من «تاريخ التُّراثِ العَربيّ» للدّكتورِ مُحَمد فُؤاد سزكين؛ يَجِدْ أسماءَ كَثيرٍ مِنَ المُصَنّفاتِ الأولَى، لكِنَّا لا نَعْرِفُ عَنْ وجُودِهَا شَيئاً، ولا هِي مِمّا نَتداوَلُه بَيْنَنا، فأصْبَحَ تَمديدُ فَتْرَةِ (عَصْرِ الرّوايةِ) إلى نِهايةِ القَرْنِ الرّابع الهِجريّ ضَروريّاً، ولهذا السَّبب عَدَدْتُ المُستَدْرَكَ آخرَ المُصَنّفاتِ الأصْليّةِ فِي عُلومِ الرّوايةِ.

وقَدْ قَسَمْتُ المُصنّفاتِ الحَديثيّةَ عَلَى ألقابِها العِلْميّةِ، أوْ عَلَى أوصَافِها مُبتدئاً بالأسْبقِ تَاريخيّاً، ومُقْتَصِراً عَلَى الكُتُبِ المُتوافِرةِ بَينَ أيدينا، دُونَ الكُتُبِ المَفقودةِ.

المُوطّآتُ: لَيْسَ بَينَ أيدينا مِنَ المُوطّآت، إلاّ مُوطّأ الإمامِ مَالك بنِ أنسٍ الأصبحيِّ (٩٣-١٧٩هـ)، ولَهُ رِواياتٌ كَثيرةٌ، أتمّها وأشهرها ثَلاثُ رِواياتٍ.

- رِوايةُ مُحَمّدِ بنِ الحَسَنِ الشَّيبانيّ تِلميذِ مَالِكٍ وأبي حَنيفةَ (١٣٢-١٨٩هـ).

---

(١) انظر ميزان الاعتدال (١: ١١٥) ولسان الميزان (١: ٢٠٠) و(٧: ٥٣١).

- رِوايةُ أبي مُصعبٍ أحمدَ بنِ أبي بَكرِ بنِ الحَارِث الزُّهْريّ (ت٢٤٢هـ).

- رِواية يَحيى بنِ يَحيى بنِ كَثيرٍ الليثيّ القُرطبيّ (ت ٢٣٤).

والرّواياتُ الثّلاثُ مَطبوعةٌ مُتداوَلَةٌ، وجَميعُها صَحيحةُ النِّسبةِ إلى الإمامِ مَالك رَحِمَهُ الله تَعالَى.

- وهناك قطعةٌ من الموطّأ لعليّ بنِ زيادٍ التونسيِّ (ت: ١٨٣هـ) وجملةُ رواياتِ هذا الموطّأ وأقوالِ مالكٍ فيه (١٥٩) رواية[١].

وإنما قدمتُ كِتابَ «الموطأ» لاعتقادي أنّه الكِتابُ (الأصلُ) لِجميعِ كُتُبِ السنَّةِ، وعليه بنى مصنِّفوها.

-**الكُتُبُ الصِّحاح**: هِي الكُتُبُ التي اشْتَرَطَ أصحابُها ألاّ يُخَرِّجوا فِيها إلاّ حَديثاً صَحِيحاً عِنْدَهُم، وهِي الكُتُبُ الخَمْسَةُ الآتيةُ:

١-صَحيحُ الإمامِ البُخاريّ مُحَمّدِ بنِ إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ الجُعفيّ، مَولاهُم (ت٢٥٦هـ). واسمُ كِتابِه الكَامِلِ: «الجَامِعُ الصَّحيحُ المُسندُ المُختَصَرُ مِنْ أمورِ رَسولِ الله وسُنَنِه وأيّامِهِ».

٢-صَحيحُ الإمامِ مُسْلِم بنِ الحَجّاجِ بنِ مُسلم القُشيريِّ، أبي الحَسَنِ النَّيسابوريّ (ت٢٦١هـ) واسمُ كِتابِه الكَامِلُ: «المُسَندُ الصَّحيحُ المُختَصَر بِنَقْلِ العَدْلِ عَنِ العَدلِ مَوصولاً إلى النَّبيِّ ﷺ».

٣-صَحيحُ ابنِ خُزَيْمَةَ أبي بَكرٍ مُحَمّدِ بنِ إسحاقَ بنِ خُزَيْمَةَ النّيسابوريِّ (ت٣١١هـ) واسمُ كِتابِهِ الكِاملُ: «مُخْتَصَرُ المُخْتَصرِ مِنَ المُسندِ الصَّحيحِ عَنِ النَّبيِّ ﷺ بنَقْلِ العَدْلِ

---

(١) وقد صدر عن الدار التونسية للنشر بتحقيق الشيخ محمد الشاذلي النيفر عام (١٩٧٨م).

وروايات الموطّأ، وتدعى: (الموطّآت) كثيرةٌ تناولَ بعضَها الدارقطنيُّ في كتابه «اختلاف الموطّآت» وهو مطبوعٌ متداولٌ.

ولزميلنا الفاضلِ الأستاذِ نذير حمدان الدمشقي دراسةٌ جيدةٌ عن الموطآت.

وقد قام الأخُ الفاضلُ الأستاذُ حسّان عبدالمنان بجمعِ رواياتِ الموطّأ، وحرّرَها تحريراً ماتعاً، وصدَرَ كتابُه عن بيتِ الأفكارِ الدولية عام (٢٠٠٤م).

عَنِ العَدْلِ مَوصولاً إليهِ ﷺ مِنْ غَيرِ قَطْعٍ فِي أثناءِ الإسنادِ ولا جَرْحٍ فَي نَاقلي الأخبارِ التي نَذْكرُها بِمشيئةِ الله تَعالَى».

٤-صَحيحُ ابنِ حِبّانَ أبي حَاتِمٍ مُحَمّدِ بنِ حِبّانَ بنِ مُحَمّدِ بنِ أحمدَ التّميميِّ البُستي (ت٣٥٤ هـ) واسمُ كِتابِهِ الكَامِلُ: «المُسْنَدُ الصَّحيحُ عَلَى الأنواعِ والتّقاسيمِ، مِنْ غَيرِ قَطعٍ فِي أسانيدِها ولا ثُبوتِ جَرْحٍ فِي نَاقِليها».

٥-المُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحيحينِ للحَاكِمِ أبي عَبدِ الله مُحَمّدِ بنِ عَبدِ اللهِ ابنِ البيِّعِ النَّيسابوريِّ (ت٤٠٥هـ) وسَمَّاهُ فِي مَوْضِعٍ آخرَ مِنَ الكِتابِ «المُستدركُ عَلَى الشَّيخينِ» يَعني البُخاريَّ ومُسلماً[١].

وفِي تَقديري أنَّ فِي الكُتُبِ الصِّحاحِ الخَمسةِ هذه؛ أكثرَ مِنْ تِسعةِ أعشارِ الأحاديثِ الصَّحيحةِ الوَارِدَةِ عَنِ النَّبيِّ ﷺ والعُشْرُ الأخيرُ مُوزّعٌ فِي بَقيّةِ كُتُبِ السُّنّةِ التي تَتَعذَّرُ عَلَى الحَصْرِ![٢]

فَتَنَبَّهْ لِهذه النُّقطةِ- أخي الدّارس- واجْعَلْ جُلَّ عِنايتِكَ فِي دِراسةِ هذه الكُتُبِ والوُقوفِ عَلَى الأحاديثِ المَعْلولَةِ فِيها، وخَاصّةً كِتابَ «المُسْتَدْرك». ولَسْتَ فِي حاجَةٍ إلى دِراسَةِ المَسانيدِ والمَعاجِمِ والأجزاءِ الحديثيّةِ فعناؤها كَثيرٌ، وإضافاتُها قَليلةٌ، قَدْ يحتاجُها المُتَخَصّصونَ الكِبارُ، فَحَسْبُ!

-كُتُبُ (السُّنَنِ): ويُقصَدُ بالسُّنَنِ الكُتُبُ المُصَنَّفةُ عَلَى الأبوابِ الفِقهيّةِ مِنْ غَيرِ الصِّحاحِ السَّابقةِ، وأبرزُ هذه الكُتُبِ وأشْهرُها، وأنْفَعُها للبَحْثِ والدِّراسةِ:

كتابُ (السُّنَنِ) للإمامِ أبي عَبدِ اللهِ مُحَمّدِ بنِ يَزيدَ ابنِ مَاجه القَزوينيِّ (ت٢٧٣هـ).

كِتابُ (السُّنَنِ) للإمامِ أبي مُحَمّدٍ عَبدِالله بنِ عَبدِالرّحمنِ التّميميّ الدَّارميّ (٢٥٥هـ).

---

(١) المستدرك (٤: ٤٨٨).

(٢) استشكل عدد من الإخوة قارئي هذا الكتاب مثلَ هذه الدعوى التي تحتاج إلى عمل استقرائي شامل أو ردّها إلى مصدر موثوقٍ به، وجوابي على هذا أنّ ابن الأخرم الحافظ قال: «قلّما يفوتُ الصحيحين من الحديث الصحيح!» وفي كتابي «مناهج المصنفين في الحديث النبويّ» أوليتُ اهتماماً خاصاً بما تفرّد به كل كتاب من الأحاديث، فكان أكثرها غير صحيح، وقولي تقريبيّ وليس حدّياً.

كِتابُ (السُّنَنِ) للإمامِ أبي داودَ سُليمانَ بنِ الأشعثِ الأزديِّ (ت٢٧٥هـ).

كِتابُ (الجَامِعِ الكَبيرِ المُخْتَصَرِ) للإمامِ أبي عِيسى مُحَمّدِ بنِ عِيسى بنِ سَورةَ السُّلميّ التِّرمذيِّ (ت٢٧٩هـ) ويُقالُ لَهُ: (سُنَنُ التّرمذيِّ) ومِنْ هُنا عُدَّ بَينَ كُتُبِ السُّنَنِ وهُو مِنْهَا والاسمُ مُخْتَلَفٌ فَقَط.

كِتابُ (السُّنَنِ المُجْتَبَى) للإمامِ أبي عَبدِالرّحمنِ أحمدَ بنِ شُعيبٍ النَّسائيِّ (ت٣٠٣هـ) وهذا الكِتابُ يَلتَحِقُ عِنْدي بِالكُتُبِ الصِّحاحِ، فإذا اسْتَثنينا الأحَاديثَ التي ضَعَّفَها النَّسائيُّ فِيه، أوْ جَرّحَ بَعْضَ رُواتِها، فَمَا تَبقَّى مُعْظَمُهُ صَحيحٌ، وبِالجُمْلَةِ فهُو أقَلُّ كُتُبِ السُّنَنِ حَديثاً ضَعِيفاً.

كِتابُ (السُّنَنِ الكُبرى) للنَّسائيِّ نَفسِه، وهُو كَسائرِ كُتُبِ السُّنَنِ السَّابقةِ.

كِتابُ (السُّنَنِ المُعَلّةِ) للإمامِ أبي الحَسَنِ عَليِّ بنِ عُمَرَ البَغداديِّ الدّارقُطنيِّ (ت٣٨٥هـ)[١].

هذِه أشهرُ كُتُبِ (السُّنَنِ) ولِكُلٍّ واحِدٍ مِنْهَا مَنْهَجُهُ المُسْتَقِلُّ، وإضافَةُ كُلٍّ واحِدٍ مِنْ هَؤلاءِ عَلَى مَنْ سَبَقَهُ قَليلةٌ جِدّاً مِنْ جِهَةِ الأحاديثِ المَرْوِيّةِ، لكِنَّ إضافَتَهُ فِي خِدْمَةِ السُّنّةِ أكثرُ، ويَعْرِفُ هذا مَنْ تَعَرَّفَ إلى مَناهِجِ هؤلاءِ العلماءِ، وتَتَبَّعَ نَقَداتِهِم وفَوائدِهِم.

-كُتُبُ (المَسانيدِ): وهِي الكُتُبُ التي جَمَعَ فِيها مُصَنّفوها أحاديثَ كُلِّ صَحابيٍّ بَعْضَهَا إثرَ بَعْضٍ، مِنْ غَيرِ نَظَرٍ إلى تَرتيبٍ فِقهيٍّ، ولا تَرتِيبٍ هِجائيٍّ، ولِكُلٍّ واحِدٍ مَنهَجُهُ اليَسيرُ الخَاصّ، وأكبرُ فَوائدِ هذهِ الكُتُبِ جَمْعُ السُّنّةِ، لَيْسَ غَيْرُ.

(المُسْنَدُ) للإمامِ أبي دَاودَ سُليمانَ بنِ داودَ الطَّيالسيِّ البَصريّ (ت٢٠٤هـ) ويَكادُ أنْ يكونَ هذا الكِتابُ نُسخَةً مِنْ حَديثِ شَيخِهِ شُعبةَ، وهذِه خِصّيصةٌ كَبيرةٌ فَتَنَبَّه.

---

(١) رأى أحد مراجعي الكتاب الأفاضل أنّ كتاب «السنن» للدارقطني، كان أساس وَضْعه للأحاديث المعلّة، بينما كانت كتب «السنن» الأخر للاحتجاج والعمل بما فيها في أصل الوَضْع. ومع تحفّظي على هذا الرأي السائد، إلا أنّ كلّ كتابٍ منها في حاجة إلى سنن الدارقطني من جهة النقد.

(المُسْنَدُ) للإمامِ أبي بَكرٍ عَبدِ الله بنِ الزُّبيرِ القُرشيِّ الحُميديّ (ت٢١٩هـ).

(المُسْنَدُ) للإمامِ أبي الحَسَنِ عَليّ بنِ الجَعْدِ بنِ عُبيد الجَوهريِّ البَغداديِّ (ت٢٣٠هـ).

(المُسْنَدُ) للإمامِ إسحاقَ بنِ إبراهيمَ بنِ مَخْلَد الحَنْظَليِّ، المَعروف بـ (ابن راهوَيْه) (ت٢٣٨).

(المُسْنَدُ) للإمام أبي عَبدِالله أحمدَ بنِ مُحَمّدِ بنِ حَنَبلٍ الشَّيبانيّ (ت٢٤١هـ). وهُو أضخَمُ كُتُبِ الحديثِ (الأصليّةِ) عَلَى الإطلاقِ، إذ حَوَى سَبعةً وعِشرينَ ألفَ حَديثٍ ومئةَ حديثٍ (٢٧١٠٠) بالمكرّراتِ، وهِي تسعةُ آلافٍ وثلاثُ مئةٍ وتسعةٌ وثلاثون حديثاً (٩٣٣٩) مِنْ غَيرِ تكرار[1].

(المُسْنَدُ) للإمامِ أبي مُحَمّدٍ عَبدِ بنِ حُمَيْدِ بنِ نَصْرٍ الكِسيّ (ت٢٤٩هـ).

(المُسْنَدُ) للإمامِ أبي مُحَمّدٍ الحَارِث بنِ مُحَمّد بنِ أبي أسامةَ (دَاهِر) التّميميِّ البَغداديِّ (ت٢٨٢هـ) وهُو لَمْ يُرَتّبْ مُسْنَدَهُ -كَمَا قالَ الذَّهبيُّ- حَتَّى جَاءَ الحَافِظُ نورُ الدينِ الهَيثميّ فَخَرَّج زَوائدَهُ عَلَى الكُتُبِ السِّتّةِ فِي كِتابٍ سَمّاهُ (بُغيَةَ البَاحِثِ عَنْ زَوائِدِ مُسْنَدِ الحَارِث) وهُو المَوجُودُ، المُتداوَلُ بَينَ أيدينا اليومَ.

(المسند المعلّل) للحافظ أحمد بن عمرو بن عبدالخالق البزّار الرملي (ت: ٢٩٢هـ) والمطبوع بعض المسند، وبعضه الآخر مفقود.

لكن زوائده على الكتب الستّة، جمعها الحافظ الهيثمي، ورتّبها في كتاب سمّاه: «كشف الأستار على زوائد البزّار» وهو مطبوع متداول.

(المُسْنَدُ) للإمامِ أبي يَعْلَى أحمدَ بنِ عَليِّ بنِ المُثَنَّى التّميميّ المَوصليِّ (ت٣٠٧هـ) ولأبي يعلى من مسنده نسختان: «المسند الكبير» وهو مفقود، و«المسند المختصر» وهو النسخة المطبوعة المتداولة.

(مُسْنَدُ الشّاميينَ) للإمامِ أبي القَاسِمِ سُليمانَ بنِ أحمدَ بنِ أيوبَ اللخميّ الطَّبرانيِّ

(١) حسب إحصاء موسوعة الكتب التسعة (صخر).

(ت٣٦٠هـ) وهو مرتب على ترتيب أسانيد الشاميين.

وأوّله فضائل إبراهيم بن أبي عبلة وأخباره (١ : ٢٥) وآخره حديث شريح بن عبيد الحضرمي الحمصي (٢ : ٤٥١).

وتَجْدُرُ الإشارةُ إلى أنَّ مُسْنَدَ الإمامِ الطّيالسيِّ المَطبوعَ نَاقِصٌ، وأنَّ المَوجودَ مِنْ مُسْنَدِ إسحاقَ بنِ راهويْهِ بَعضُهُ، وأنَّ المُتَدَاوَل المَوجودَ مِنْ مُسندِ عَبدِ بنِ حُمَيْدٍ هُو المُنْتَخَبُ مِنْه. وقَدْ أوضَحْتُ ذَلك كُلَّه فِي كِتابي (مَناهِجِ المُصَنِّفينَ فِي الحَديثِ النَّبويِّ).

-**كُتُبُ (المَعَاجِمِ)**: ويُقْصَدُ بِها كُتُبُ الرّوايةِ مِمّا رَتَّبهُ مُصَنِّفُهُ عَلَى أسماءِ الشّيوخِ، أو أسماءِ الصّحابةِ على حُرُوفِ الهِجاءِ.. ولَيْسَ المَقصودُ جَميعَ مَا سُمّيَ بِالمُعْجَمِ؛ لأنَّ أكثرَها فِي تَراجُمِ الشّيوخِ، وعَزيزِ فَوائِدِهم.

والمَوجودُ بَينَ أيدِينا مِنْ هذهِ المَعاجِمِ ثَلاثةٌ، جَميعُهَا للإمامِ الطّبرانيِّ، وهِي:

(المُعْجَمُ الصَّغيرُ): وقَدْ رَتَّبهُ عَلَى أسماءِ شُيوخِهِ الذين أخَذَ عَلَيْهم العِلمَ، وروَى مِن طَريقِ كُلِّ واحِدٍ مِنْهُم حَديثاً أو أكثر، حَاوَلَ الطَّبرانيُّ أنْ يَكونَ مِنْ غَرائِبِهِ (فَوائِدِهِ).

(المُعْجَمُ الأوْسَطُ): وقَدْ رَتَّبه عَلَى شيوخه أيضاً، وكانَ يَعْتَزُّ بِهِ كَثِيراً ويَقولُ: هُو رُوحي.

(المُعْجَمُ الكَبيرُ): وقَدْ رَتَّبه عَلَى أسماءِ الصَّحابَةِ، وبَيَّنَ أنَّ الصَّحابيَّ إذا كانَ مُكْثِراً فإنَّه يَختارُ غَرائبَ حَديثِهِ، وإذا كانَ مُقِلاًّ؛ خَرَّجَ مَا وَصَلَ إليهِ مِنْ حَديثِه[1].

-**كُتُبُ (المُصَنّفاتِ)**: وهِي الكُتُبُ التي تُروى فِيها الأحاديثُ المَرفُوعةُ إلى النَّبيِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وآلِه وسَلَّمَ، والمَوقُوفاتُ عَلَى الصَّحابةِ، والمَقاطِيعُ عَلَى التّابعينَ مِمّا فِيهِ فقهٌ أو فَتوى، أوْ قَضاءٍ.

والذي بَينَ أيدِينا مِنْ هذِه المُصَنَّفاتِ الضخام الشاملة، اثنانِ:

(المُصَنَّف): للإمامِ أبي بَكر عَبدِ الرّزاقِ بنِ هَمّام بنِ نَافِع الصَّنعانيّ (ت٢١١هـ).

(الكِتابُ المُصَنّف): للإمامِ أبي بَكرٍ عَبدِ الله بنِ مُحَمّدِ بنِ إبراهيمَ المَعروف بأبي

---

(١) انظر مقدمة كتابي «ثعلبة بن حاطب؛ الصحابيُّ المفترى عليه».

بَكرِ بنِ أبي شَيبةَ الواسطيّ (ت٢٣٥هـ).

وهذان الكِتابانِ مَوسوعتانِ فِي السُّنَنِ والآثارِ، لا يَستغني عَنْهُما عَالِمٌ أوْ مُحَدِّثٌ.

ويمكنُ أن يُعَدّ مِن المُصنّفاتِ كتابُ (السنن) للحافظ سعيدِ بنِ منصور الخُراسانيِّ (ت: ٢٢٧هـ) بل سمّاهُ في الرسالةِ المستَطرفةِ (٤١) المصنف.

ويَلْتَحِقُ بهذِه الكُتُبِ الأصولِ، كُتُبٌ أخرى لاَ تَنْدَرِجُ تَحْتَ بَنْدٍ مِنَ البُنودِ السَّابقةِ وهِي أشبهُ بالكُتُبِ التي يَستدِلُّ بِها أصحابُها لِمذاهِبِهِم، لكِنَّها قَدِيمةٌ وتَجري مَجْرَى الكُتُبِ الأصولِ:

كِتابُ «الحُجّةِ عَلَى أهلِ المَدينةِ» و«الآثارِ» كلاهما للإمامِ مُحَمّدِ بنِ الحَسَنِ الشَّيبانيِّ (ت٢٨٩هـ).

كِتابُ «الآثارِ» لأبي يُوسُفَ يَعقوبَ بنِ إبراهيمَ صَاحِبِ أبي حَنيفةَ (ت١٨٢هـ).

كِتابُ «الأم» للإمامِ أبي عَبدِ الله مُحَمّدِ بنِ إدريس الشَّافعيّ (ت٢٠٤هـ).

كِتابُ «الأوْسَطِ» للإمـامِ أبي بَكـرٍ مُحَـمّدِ بنِ إبراهيـمَ بنِ المُنْذِرِ النَّيسـابوريِّ (ت: ٣٠٩).

كِتابُ «شَـرْحِ مَعاني الآثارِ» للإمامِ أبي جَعْفَرٍ أحمدَ بنِ مُحَمّدِ بنِ سَلاَمةَ الطّحاويّ (ت ٣٢١هـ).

كِتابُ «السُّنَنِ الكُبرى» للإمامِ أبي بَكرٍ أحمدَ بنِ الحُسينِ بنِ عَليٍّ البيهقيّ (ت ٤٥٨هـ).

هذه هِي الكُتُبُ الأصولُ، ومَا يَجري مَجرَاها، ولا إخالُ وَراءَ هذِه الكُتُبِ سُنَّةً صَحيحةً، والله تَعالَى أعلَمُ.

المطلب الثاني: مَصَادِرُ التّخريجِ الفَرعيّةِ:

وأعني بِها المَصادِرَ التي تَدُلُّ عَلَى مَواضِعِ الحَديثِ فِي كُتُبِ الحَديثِ الأصليّةِ، وهذا النّوعُ كَثيرٌ جِدّاً، ومُتَنَوعُ المَناهِجِ، وسَوفَ أقتَصِرُ عَلَى أهمِّ هذهِ المَصادِرِ وأبرَزِهَا؛ لأنَّ بعَضَ مَنْ سَبَقَنِي فِي الكِتابَةِ عَنِ (التَّخْرِيجِ) جَعَلَ تَعْدَادَ هَذِهِ الكُتُبِ وَتَرْتِيبَهَا هُوَ عِلْمَ التَخْرِيجِ!

أ- **الكُتُبُ المُرَتَّـبَةُ عَلَى الأبْوَابِ الفِقهيّة :**

١ -**جَامِعُ الأصولِ مِنْ أحاديثِ الرّسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْه وآلِه وَسَلَّمَ**، للإمام الحَافِظِ أبي السّعاداتِ مُباركِ بنِ مُحَمّدٍ المَعروف بابنِ الأثيرِ الجَزريّ (ت٦٠٦هـ) وقَدْ جَمَعَ فِيه (صَحيحَ البُخاريِّ) و(صَحيحَ مُسلِم) و(السُّنَنَ) لأبي داودَ، و(جَامعَ التّرمذيّ) و(السُّنَنَ) للنَّسائيّ، و(مُوطأ) الإمامِ مَالِك مِنْ رِوايةِ يَحيى بنِ يَحيى الليثيّ.

وهذا كِتابٌ مُبارَكٌ نَافِعٌ ظَلَّ أحدَ الهَادِيَيْن لِي فِي استخراجِ الحَديثِ من أُصولِه، حَتَّى ظَهَرَت كتب الفَهارسِ والحَاسوب[١].

٢- **مَجْمَعُ الزّوائدِ ومَنبعُ الفَوائِدِ**: للحَافِظِ نُورِ الدّين أبي الحَسَنِ عَليّ بنِ أبي بَكرِ بنِ سُليمان الهَيثميّ (ت: ٨٠٧ هـ) جَمَعَ فِيه زَوائدَ مُسْندِ الإمامِ أحمدَ، وزوائدَ مُسْنَدِ البَزار المُعَلّل، وزَوائدَ مُسْنَدِ أبي يَعلَى المَوصليّ وَزَوَائدَ مَعَاجِم الطَّبرانيِّ الثّلاثةِ: الصَّغيرِ والأوسطِ، والكَبيرِ، عَلَى الكُتُبِ السِّتّةِ السّابقةِ فِي جَامِعِ الأصولِ مَعَ حَذْفِ المُوطأ وإثباتِ «السُّنَنَ» لابنِ مَاجه مَوضِعَهُ.

قالَ الحَافِظُ الكَتّانيُّ فِي الرّسالةِ المُستَطرَفةِ: وهُو مِنْ أنفعِ كُتُبِ الحَديثِ، بَلْ لَمْ يُوجَدْ مِثلُه كِتابٌ، ولا صُنِّفَ نَظيرُهُ فِي هذا الباب[٢].

قُلتُ: وهُو الهَادي الثّاني فِي استخراجِ الحَديثِ الشّريفِ، ومَنْ أتقَنَ الإفادةَ مِنْ هذينِ الكِتابين؛ فقَدْ حَصَلَ عَلَى مَعرِفَةٍ كَبيرةٍ، تُفيدُهُ فِي فَنِّ التّخريجِ.

٣-**إتحاف الخِيَرَة بزوائد المسانيد العَشَرة**: للحافظِ أحمد بنِ أبي بكرِ بنِ إسماعيلَ البوصيريِّ الشافعيِّ (ت: ٨٤٠هـ) جمَعَ فيه زوائدَ مسانيدِ الطيالسيِّ، والحميديِّ ومُسَدَّد، وابنِ أبي عمَرَ العدنيِّ، وإسحاقَ بنِ راهويه، وابنِ أبي شيبةَ، وأحمدَ بنِ منيع، وعبدِ بنِ حُميدٍ، والحارثِ بنِ أبي أسامةَ، وأبي يعلى الموصليِّ؛ على الكتُبِ الستَّةِ المشهورةِ. والكتابُ مطبوعٌ متداولٌ.

---

(١) انظر تعريفاً وجيزاً به في مقدمة تحقيقه، وفي كشف الظنون (١ : ٥٣٥).

(٢) الرسالة المستطرفة للكتاني (ص: ١٧١) فما بعد.

٤-**المَطالبُ العَاليةُ فِي زَوائدِ المَسانيدِ الثّمانيةِ**: للحَافِظِ أحمدَ بنِ عَليّ بنِ حَجَرٍ العَسقلانيِّ (ت٨٥٢هـ) وهُناكَ نُسختانِ مِنْ هذا الكِتابِ: النُّسخةُ المُجرّدَةُ التي حَقّقَهَا المُحَدِّثُ الشّيخُ حَبيبُ الرّحمنِ الأعظمي، والنُّسخةُ المُسْنَدَةُ، وهِيَ التي طُبِعَتْ مُؤخّراً وهذهِ هِيَ الأنفعُ، وقَدْ جَمَعَ فِيها الحَافِظُ ابنُ حَجَرٍ زَوائدَ مَسانيدِ: ابن أبي عُمَرَ العَدنيّ وأبي بَكرٍ الحُميديّ، ومُسَدَّدِ بنِ مُسَرْهَدٍ، والطّيالسيِّ، وابنِ مَنيعٍ، وابنِ أبي شَيبةَ وعَبْدِ بنِ حُميدٍ، والحَارِثِ بنِ أبي أسامةَ.

قالَ السَّخاويّ: (وفِي هذا الكِتابِ أيضاً الأحاديثُ الزّوائدُ التي لَمْ يَقِفْ عَلَيْها شَيخُنا -يعني ابنَ حَجَر- تَامّةً، كمسانيدِ إسحاقَ بنِ راهويَه، والحَسَنِ بنِ سُفيانَ، ومُحَمّدِ بنِ هِشامٍ السَّدوسيِّ، ومُحَمدِ بنِ هَارون الرّويانيّ، والهَيثمِ بنِ كُليب، وغَيرِها)[1].

والذي يقارنُ بين كتابِ البوصيريِّ وكتابِ ابنِ حَجَرٍ؛ يجدُ توافُقاً كبيراً جدّاً، وفي كُلٍّ من الكتابين فوائد يتميّزُ بها.

وهذهِ الكُتُبُ مُرَتّبةٌ عَلَى الأبوابِ الفِقهيّةِ، ولِكُلِّ كِتابٍ مِنهَا مَنهجُهُ الخَاصّ.

ب-الكُتُبُ المُرتَّبةُ عَلَى مَسانيدِ الصّحابةِ:

وسَأقتصرُ عَلَى ذِكْرِ الكِتابينِ المَطبوعينِ المُتداولَيْنِ فِي هذا الصَّددِ، وهُما كِتابُ «تُحفةُ الأشرافِ» للحَافِظِ المِزّيِّ، و«إتحافُ المَهرَةِ» للحَافِظِ ابنِ حَجَرٍ.

-**تُحفَةُ الأشرَافِ بمعْرِفَةِ الأطرافِ**، للحَافِظِ أبي الحَجّاجِ يُوسُفَ بنِ عَبدِ الرّحمنِ بنِ يُوسُفَ المِزّيّ القُضاعي ثُمَّ الكَلبيّ، الدِّمشقيّ (ت٧٤٢هـ).

وهُو كِتابٌ مَاتِعٌ فِي بَابِهِ، استَدْركَ فِيهِ عَلَى مَنْ تَقَدَّمَهُ مِنْ أمثالِ الحَافِظِ ابنِ عَسَاكِر وأبي الفَضْلِ المَقدسيِّ، والكِتابُ مَطبوعٌ مَتَداوَلٌ، رَتَّبَ فِيه أسماءَ الصَّحابةِ عَلَى حُرُوفِ الهجاءِ، ثُمَّ رتَّبَ أسماءَ الرُّواةِ عَنِ الصَّحابيِّ عَلَى حُرُوفِ الهجاء أيضاً، إنْ كانَ لَهُ أكثرُ

---

(١) انظر تعريفاً وجيزاً بهذا الكتاب في مقدمة تحقيقه، وقول السخاوي تجدُه في الرسالة المستطرفة (ص: ١٧١).

مِنْ راوٍ، وكذلك فَعَل في الطبقةِ التاليةِ، وقد ينزلُ أكثرَ، إذا كثُرَت الرواةُ، وتفرَّعَت الطرقُ.

وهُو يُورِدُ طَرَفَ الحَديثِ الأوّلِ إنْ كانَ قَوليّاً، ويُوضّحُ مَضْمونَهُ إنْ كانَ فِعليّاً ويَسوقُ إسناد الحديث المترجم تامّاً، ثم يسوق أسانيدَ المُصنّفينَ الآخرين إلى (المَدار).

وقَد تَبعَ فِيه الحَافِظَ المَقدسيَّ، إذْ جَمَعَ فِيه أطرافَ الصَّحيحينِ، وسُنَنِ أبي دَاودَ وابنِ مَاجه، والنّسائيِّ، وجَامِعِ التّرمذيّ، فَجَعَلَ ابنَ مَاجه سَادِسَ الكُتُبِ بَعْدَ الخَمْسَـةِ.

وهُو كِتابٌ نَافِعٌ، لَيْسَ فِي مَعْرِفَةِ الأطرافِ فحَسْب، وإنّما فِي تمييز أسماءِ الرُّواةِ ومَعْرَفَةِ (المَدارِ) فِي الكُتُبِ السّتّةِ، وضَبطِ الألفاظِ التي يَذْكُرُهَا التّرمذيُّ أحكاماً عَلَى أحاديثِ كتابِهِ. وغَيْرُ ذَلك كَثيرٌ، مِمّا ذَكَرْتُهُ فِي «مَناهِجِ المُصَنّفينَ...».

-**إتحافُ المَهَرَةِ بالفوائِدِ المُبْتَكَرَةِ مِنْ أطرافِ العَشَرَةِ**، للحَافِظِ ابنِ حَجَرٍ العَسقلانيِّ وهُو كِتابٌ فَريدٌ فِي بَابِهِ أيضاً، جَمَعَ لَنا مِنْ مُتونِ الكُتُبِ المَفقودَةِ مَا نَحنُ فِي حَاجَةٍ مَاسّة إليهِ، إنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أجْلِ فَوائدَ مِنْ جِهَةِ الرّوايةِ؛ فَفيهِ فَوائدُ لا تُحصَى فِي العِلَلِ والنّقدِ، والتّخريجِ.

والمُصَنفاتُ التي جَمَعَ الحَافِظُ ابنُ حَجَر أطرافَهَا فِي هذا الكِتابِ هِي:

كِتابُ السُّنَنِ للدّارميّ، وصَحيحُ ابنِ خُزَيْمَةَ، وصَحيحُ ابنِ حِبّانَ، ومُسْتَدْرَكُ الحَاكِمِ، ومُوطأ مَالِكٍ، ومُسندُ الشّافعيِّ، ومُسندُ أحمدَ، وشَرْحُ مَعاني الآثارِ للطّحاويّ - قالَ: لأنّي لَمْ أجِدْ عَنْ أبي حَنيفةَ مُسْنَداً يُعتَمَدُ عَلَيْه - والمُنْتَقَى لابنِ الجَارودِ العَبسيّ والمُسْتَخْرَجُ عَلَى صَحيحِ مُسلِمٍ لأبي عَوانةَ.

وقالَ: «فَلمّا صَارَتْ هذهِ عَشرةً كَامِلَةً، أرْدَفْتُها بالسُّنَنِ للدّارقطنيّ؛ جَبراً لِما فَاتَ مِنَ الوُقوفِ عَلَى جَميعِ صَحيحِ ابنِ خُزَيْمَةَ»[1].

---

(١) مقدمة الكتاب (١: ١٥٩-١٦٠).

وقالَ: «جَمَعْتُ أَطْرَافَها عَلَى طَريقةِ الحَافِظِ أبي الحَجَّاجِ المِزّيّ، وتَرتيبِهِ، إلا أنّي أسوقُ ألفاظَ «الصِّيَغِ» - يَعني ألفاظَ التّحَمّلِ والأداءِ فِي رِوايةِ الحَديثِ- فِي الإسنادِ غَالباً لِتظهَر فَائدةُ مَا يُصَرِّح بِهِ المُدَلِّس.

ثُمَّ إنْ كانَ حَديثُ التّابعيِّ- عَنِ الصَّحابيّ- كَثيراً رَتَّبْتُه عَلَى أسماءِ الرُّواةِ عَنْهُ غَالباً وكذلكَ الصَّحابيّ المُتوسِّطِ»(١).

وقَدْ طُبعَ مِنَ الكِتابِ ثمانيةَ عَشَرَ مُجَلّداً، حَوى الأخيرُ مِنْها بَقيّةَ مَسانيدِ الصّحابيّات وطَرَفاً مِنَ المَراسيلِ والمقَاطيعِ والمَوْقوفاتِ، كانَ آخرَها مَرْويّاتُ سَعيدِ بنِ عَبدِالعَزيزِ التّنوخيِّ (ص: ٦١٠) قالَ مُحَقِّقُهُ: «يَتلوه الجُزءُ التّاسِعَ عَشَرَ -إنْ شاءَ الله تَعالَى- وأوّلُه مَراسيلُ سَعيدِ بنِ المُسَيِّب». وهذا يَعني أنَّ المُتبقّيَ جُزءٌ واحِدٌ فَقط.

جَزَى الله المُشْرِفين عَلَى تَحقيقِ هذا الكِتابِ، والقَائمينَ بِهِ خيرَ الجزاءِ.

ج-**المُصَنّفاتُ عَلَى أطرافِ الأحاديثِ**: وهذِه كَثيرةٌ، أبرزُهَا الكُتُبُ الآتيةُ:

١-**المَقاصدُ الحَسَنَةُ فِي كَثيرٍ مِنَ الأحاديثِ المُشْتَهرةِ عَلَى الألسنةِ**، للحَافِظِ أبي عَبدِ الله مُحَمّدِ بنِ عَبدِالرّحمن السَّخاويّ (ت٩٠٢هـ) وهُو كِتابٌ جَيّدٌ نَافِعٌ يُفيدُ فِي بَيَانِ مَخارِجِ الأحاديثِ المُشْتَهَرَةِ بَينَ عَامّةِ النّاسِ.

٢-**جَمعُ الجَوامِعِ** «الجَامِعُ الكَبيرُ» للحَافِظِ جَلالِ الدِّينِ عَبدِ الرّحمنِ بنِ أبي بَكرٍ السّيوطيّ المِصريّ الشّافعيّ (ت٩١١) وقَصَدَ فِيه استيعابَ الأحاديثِ النّبويّةِ، وقَدْ قَسَمَهُ عَلَى قِسْمينِ:

الأحاديثُ القَوليّةُ: حَيثُ يَسوقُ لَفظَ الحَديثِ، ثُمَّ يَذكُرُ مَنْ خَرَّجَهُ مِنَ الكُتُبِ الأصولِ، والفُروعِ.

والأحاديثُ الفِعليّةُ المَحضةُ، أو المُشْتَمِلَةُ عَلَى وَصْفٍ، أوْ فِعْلٍ، أو سَبَبٍ، أوْ مُراجَعةٍ، ونَحوِ ذَلكَ.

---

(١) ما سبق (١: ١٥٨-١٥٩) وانظر تعريفاً جيداً ببيان قيمة هذا الكتاب في المقدمة الضافية التي كتبها محقِّقُه الدكتور زهير بن ناصر الناصر (١: ١٩-١٣٧).

وَقَدْ رَتّبَ هذا القِسْمَ عَلَى مَسانيدِ الصَّحابةِ، مُبتدئاً بالعَشَرَةِ المُبَشّرينَ بالجنّةِ، ثُمَّ رَتَّبَ الباقي عَلَى حُروفِ المُعْجَمِ فِي الأسماءِ، ثُمَّ الكُنى، ثُمَّ المُبهماتِ، ثُمَّ بالنساءِ ثُمَّ بالمراسيلِ.

والكِتابُ لا يَزالُ فِي حُكْمِ المَخطوطِ؛ لأنَّ النُّسخةَ المُتداوَلَةَ مِنْهُ؛ مُصَوَّرَةٌ عَنِ المَخطوطِ (بالأوفست) مَعَ مُقدّمةٍ تَعريفيّةٍ بِهِ، ولَدَيّ نُسخةٌ مِنْه[1].

والكِتابُ رَفيعُ الشَّأنِ عَظيمٌ، لَكِنَّ (المَوسوعةَ الذّهبيّةَ) اليومَ تَسُدُّ مَسدَّهُ، لَوْ ضُبِطَتْ ضَبْطاً صَحيحاً!

٣-**الجَامِعُ الصَّغيرُ مِنْ حَديثِ البَشيرِ النّذيرِ**، للشَّيخِ جَلالِ الدِّين السُّيوطيّ، لخَّصَهُ مِنْ كِتابِهِ (جَمع الجَوامِع) سَالِف الذّكْرِ.

وقَدْ ذَكَرَ فِي طَليعَتِهِ أنَّهُ رتَّبهُ عَلَى أطرافِ الحَديثِ، مُرَتِّباً إيّاها عَلَى حُرُوفِ الهجاءِ وذَكَرَ فِيه أنّهُ اقْتَصَرَ فِيه عَلَى الأحاديثِ الوَجيزةِ، وبَالَغ فِي تَحريرِ التّخريجِ -يَعني العَزو إلى مَنْ أخْرَجَهُ مِنَ المُصَنِّفينَ- وصَانَهُ عَمّا تَفرَّدَ بِهِ وضّـاعٌ أوْ كَذّابٌ.

وَقَدْ طُبعَ طَبعاتٍ مُتَعَدّدةً، أجْوَدُها التي صَدَرَتْ بِعنايةِ المُحَدِّثِ الشَّيخ مُحَمّد نَاصِر الألبانيّ، فِي كِتابَيْنِ: «صَحيح الجَامِعِ الصَّغير» و«ضَعيفِ الجَامِعِ الصَّغيرِ».

وهذِه الكُتُبُ أفْضَلُ المُصَنّفَاتِ فِي هذا الجَانِبِ، ويُمكِنُ أنْ تُسمّى كُتُباً فِي التّخريج (الدّلالةِ عَلَى مَواضِعِ الحَديثِ) بالإضافةِ إلى النَّقدِ الوَجيزِ عَلَيها، باجتهادِ مُصَنِّفيهَا رَحِمَهُمُ الله تَعالَى.

ومِنْ هذا البَاب كِتابُ «تَميزُ الطّيبِ مِنَ الخَبيثِ» لابنِ الدّيبع الشَّيبانيّ (ت٩٤٤هـ) و«كَشْفُ الخَفاءِ ومُزيلُ الإلباسِ، فِيما اشْتَهَرَ مِنَ الحَديثِ عَلَى ألسنةِ النّاسِ» للعَلاّمةِ العَجلونيّ الجراحي، وغَيْرُ ذلك كَثيرٌ أودعتُه كلّه في أبواب وفصول كتابي «مناهج المصنفين في الحديث النبوي».

---

(١) انظر تعريفاً وجيزاً في كشف الظنون (١ :٥٩٧).

المَبْحَثُ الثّالثُ

مَصادِرُ نَقْدِ الحَديثِ

إنَّ عِلْمَ (عِلَلِ الحَديثِ) أدَقُّ أنواعِ عُلومِ الحَديثِ، وأعْوَصُها؛ لِذا فإنَّه لا يُحْسِنُه إلا أفرادٌ قَلائلُ فِي كُلِّ عَصْرٍ ومِصْر. وفِقْهُ الجَرْحِ والتَّعْديلِ، وإتقانُ عِلْمِ العِلَلِ؛ هُما ركيزتا نقد الحديث.

والذين يَحمِلونَ دَرَجَةَ (الدّكتوراه) فِي الحَديثِ الشَّريفِ مِنَ المُعاصرينَ؛ ربُّما زادَ عَدَدُهُم عَلَى ألفِ بَاحِثٍ! لكِنَّ الذين وَقَفْنا لَهُمْ عَلَى جُهودٍ ظَاهِرَةٍ فِي عِلْمِ (نَقْدِ الحَديثِ) وعِلْمِ (عِلَلِ الحَديثِ) أفرادٌ قَليلون.

بلْ حَتَّى فِي تَاريخِنا العِلميِّ القَديمِ، كانَ الذين أُعْطُوا لَقَبَ (حَافِظ) يُعدُّونَ بِالمئاتِ لكِنَّ (النّقادَ) مِنْهُم قَليلٌ مِنَ العَشراتِ!

والذي وَصَلَنا مِنْ كُتُبِهِم قَليلٌ، ومِنْها:

كِتابُ العِلَلِ للحَافِظِ عَلِيّ ابنِ المَدينيّ (ت٢٣٤هـ).

كِتابُ العِلَلِ ومَعْرِفَةِ الرّجالِ لأحمدَ ابنِ حَنبلٍ (ت٢٤١هـ).

كِتابُ التّميزِ لِمُسْلِمِ بنِ الحَجّاجِ (ت٢٦١هـ).

كِتابُ المَراسيلِ لأبي داودَ السّجستانيِّ (ت٢٧٥هـ).

كِتابُ سؤالاتِ الآجري أبا داودَ السّجستانيَّ أيضاً.

كِتابُ العِلَلِ لابنِ أبي حَاتِمٍ الرّازيِّ (ت٣٢٧هـ).

كِتابُ المَراسيلِ لابنِ أبي حَاتِمٍ الرّازيِّ أيضاً.

كِتابُ العِلَلِ الوَارِدَةِ فِي الأحاديثِ النَّبويّةِ للدّارقطنيّ (ت٣٨٥هـ).

كتاب الإلزامات والتتّبع له.

كِتابُ سُؤالاتِ حَمزةَ السّهميّ للدّارقطنيّ.

كِتابُ سُؤالاتِ الحَاكِمِ النّيسابوريّ لَهُ.

كِتابُ سُؤالاتِ البرقانيِّ لَهُ.

ولِزمِيلِنا الدّكتورِ عَبدِ الحَميدِ العَاني العِراقيّ دِراسةٌ جَيّدَةٌ عَنْ عِلَلِ الحَديثِ؛ يَحْسُنُ

الرّجوعُ إليها. وهذِه هِي أبرزُ كُتُبِ العِلَلِ عَلَى وَجْهِ التّجوّزِ.

وهناك مَصادِرُ أخرى مُتَنوّعةٌ، احتوَتْ عَلَى فَوائدَ كَثيرةٍ فِي العِلَلِ والنَّقْدِ. وأبرزُهَا مَا يُسمّيهِ الحَافِظُ ابنُ حِبّانَ كُتُبَ (الضُّعفاءِ المُعَلّلَةِ) أو (الضُّعفاءِ بالعِلَلِ). وقد تقدم ذكر هذهِ الكُتُبِ فِي المبحث الأول (مصادر ترجمة رواة الحديث).

وكُتُبُ النقد التي أريدُ تأكيدَ ضَرورَةِ العَودةِ إليها تَارِكاً التَّطويلَ إلى مَواضِعِهِ الخَاصّةِ بِهِ، هِي الكُتُبُ الآتيةُ:

١-«مَعْرِفَةُ السُّنَنِ والآثارِ» للإمامِ البَيهقيّ.

٢-«الخِلافيّاتُ فِي أدِلّةِ الفِقهِ بَينَ الحَنفيّةِ والشّافعيّةِ» لَهُ أيضاً.

٣-«تَخريجُ أحاديثِ كِتابِ الأمّ لَهُ أيضاً.

٤-كِتابُ «بيان الوَهَمِ والإيهامِ الوَاقعَيْنِ فِي كِتابِ الأحكامِ» للحَافِظِ أبي الحَسَنِ عَليّ ابنِ مُحَمّد ابنِ القّطان الفَاسيّ (ت٦٢٨هـ).

وهذا الكِتابُ مِنْ أعظم كُتُبِ النّقدِ، فَقَدْ تَكَلّم فِيهِ ابنُ القَطّانِ عَلَى عِلَلِ الحَديثِ والرِّجالِ، والجَرْحِ والتَّعديلِ، والعَزْوِ والتَّوثيقِ، كَلامَ عَالِمٍ مُصَنِّف، بَارِع.

وكُنْتُ قد شَرَعْتُ فِي نَسخِهِ لِتَحقيقِهِ؛ حِينَ وَصَلَتْني نُسخَةٌ مَطبوعةٌ بتحقيقِ الدّكتورِ حُسين آيت أحمد، وعند مُطالعتي الكِتابَ رَأيْتُ المُحَقِّقَ الفَاضِلَ أحْسَنَ فِي ضَبطِ النَّصِّ، أمّا مَنْهَجُهُ فِي التَّحقيقِ، وتَنقيدَاتُهُ عَلَى ابنِ القَطّان فَفِي بَعضِهَا نَظَرٌ، وبَعْضُها نُخَالِفُهُ فيه تَماماً[١].

٥-«نَصْبُ الرّايةِ لأحاديثِ الهِدايةِ» للحَافِظ جَمالِ الدِّينِ عَبدِ الله بن يُوسُفَ الزّيلعيّ (ت٧٦٢)، وهُو غَيرُ الزَّيلعيّ الفَقيه عُثمانَ بن عَليٍّ الزَّيلعيّ شَارِح (كَنْزِ الحَقائقِ) بِكتابٍ سَمّاهُ «تَبيينُ الحَقائقِ» (ت٧٤٣هـ)[٢].

---

(١) يوم كان الكتاب مخطوطاً أفدت منه فوائد جُلّى في كتابي (رواة الحديث) وغيره، وكتبت يومها بحثاً وجيزاً بعنوان (الحافظ ابن القطان وكتابه الوهم والإيهام) وقد ألحقت هذا البحث بالجزء الثاني من كتابي «مناهج المصنفين في الجرح والتعديل».

(٢) انظر تعريفاً وجيزاً بالكنز وشرحه في كشف الظنون (٢: ١٥١٥).

٦-«الإسعاف بأحاديث الكشّاف» لجمالِ الدين الزيلعيِّ صاحبِ نصب الرايةِ نفسه وقد طُبعَ الكتابُ باسمِ: «تخريجِ الأحاديثِ والآثارِ الواقعةِ في تفسيرِ الكشّافِ».

٧-«الكَافِ الشّافِ فِي تَحريرِ أحاديثِ الكَشَّاف» للحَافِظِ ابنِ حَجَر العَسقلانيّ (ت٨٥٢هـ) وهو تلخيص لكتاب الزيلعي، كما قال حاجي خليفة[1].

قالَ فِي «كَشْفِ الظّنونِ»: «فاتَهُ كَثيرٌ مِنَ الأحاديثِ المَرْفُوعةِ، التي يَذْكُرُها الزّمخشريّ بِطريقِ الإشارةِ ولَمْ يتَعرّضْ لِشيءٍ مِنَ الآثارِ المَوقوفَةِ غَالِباً» وَقَدْ طُبِعَ الكِتابُ غَيرَ مَرّةٍ وهُو نَافِعٌ مَاتِعٌ مُختَصَرٌ.

٨-«فَتحُ البَاري شَرحُ صَحيح البُخاري» لابنِ حَجَر أيضاً، وهُو كِتابٌ مَطبوعٌ مُتداوَلٌ؛ أشْهَرُ مِنْ أنْ أعَرِّفَ بِهِ، وقَدْ تَكَلَّمَ فِيه صَاحِبُهُ عَلَى عِلَلِ الحَديثِ والرِّجالِ كلامَ خَبيرٍ نَاقِدٍ، بَيْدَ أنّه كانَ يَغُضُّ الطّرْفَ عَنْ كَثيرٍ مِنَ العِلَلِ التي تُعكِّرُ صَفْوَ مَواقِفِهِ الوَاضحةِ فِي الدّفاعِ عَنْ «صَحيحِ البُخاريّ» أصالةً، وعَنْ «صَحيحِ مُسلِمٍ» تَبعاً[2].

٩-«إرواءُ الغَليلِ فِي تَخريجِ أحاديثِ مَنَارِ السَّبيلِ» للمُحَدِّثِ الشّيخ الألبانِيِّ - رحمه الله تعالى - (ت١٤٢٠هـ) و«سِلسِلَةُ الأحاديثِ الصَّحيحةِ» لَهُ، و«سِلْسِلَةُ الأحاديثِ الضَّعيفةِ» لَهُ أيضاً.

١٠-تَخريجاتُ المُحَدِّث الشَّيخ شُعيب الأرناؤوط -حَفِظَهُ الله تَعالَى- لِبَعْضِ كُتُبِ السُّنّةِ، وأهَمُّهَا تَخريجاتُه عَلَى «مُسْنَدِ الإمامِ أحمدَ» و«صَحيحِ ابنِ حِبّانَ».

١١-«زَوائدُ تاريخِ بَغدادَ عَلَى الكُتُبِ السّتّةِ» للزميلِ الفَاضِلِ الدّكتور السيّد خَلدون مُحَمّد سَليم الأحْدَب الحُسَيني الحَمَويّ.

وقَدْ جَاءَ كِتابُه المَبسوطُ هذا فِي تِسعةِ مُجَلّداتٍ ضَخْمَةٍ، خَرَّجَ فِيها (٢٢٢٣) حَدِيثاً وَقَدْ طَوّلَ فِي استعراضِ الشَّواهِدَ وأكثر من النُّقولِ فِي تَقويمِ شَخصياتِ الرُّواةِ وَفْق منهج ارتضاه وطَبّقه.

---

(١) هكذا اسمه في كشف الظنون (٢: ١٤٨١).

(٢) وكتابي (الوحدان من رواة الصحيحين) كلّه أمثلة على ذلك.

والكِتابُ نَافِعٌ، طَيِّبٌ مَاتِعٌ، جَزَى الله مُؤلِّفَه خَيراً، ومَدَّ الله فِي عُمُرِهِ ونَفَعَ بِهِ عِبادَه[١].

وهذهِ الكُتُبُ كُلُّها ضَروريَّةٌ مُفيدةٌ فِي التَّخريج، والعِلَلِ، والجَرْحِ والتَّعديلِ، والحُكْمِ عَلَى الحَديثِ، وبِعبارةٍ مُخْتَصَرَةٍ: كُلُّها كُتُبُ (نَقْدٍ)، وفِي جَميعِهَا خَيرٌ، وعَلَيْها مَلاحِظُ «وكُلُّ عَالِمٍ يُؤخَذُ مِنْ قَولِهِ ويُرَدُّ عَلَيْه، إلا المَعصومَ المُصطَفَى ﷺ».

وأدعو الزّملاءَ المُدَرّسينَ الأفاضلَ إلى جَعْلِ كِتابِ (الجامعِ الكَبيرِ المُخْتَصَرِ) للإمامِ التّرمذيِّ هو سَاحَةَ الدّراسةِ التّطبيقيّةِ لِعلوم التّرجَمةِ والتّخريجِ والنّقدِ، وكِتابي (الإمامُ التّرمذيُّ ومَنْهَجُه فِي كِتابهِ الجامعِ) هادٍ رَشيدٌ فِي ذلك إنْ شاءَ اللهُ تعالَى.

---

(١) من المشتغلين بعلم الحديث اليوم من الحَمَويّين: الشيخ الدكتور عبدالرحمن محمد الحامد والشيخ الدكتور خلدون محمد سليم الأحدب، والشيخ الدكتور محمد سعيد حوى، وكلّ واحد من هؤلاء ينتمي إلى أسرة فيها عديدٌ من العلماء، ثم الفقير كاتب هذه السطور، ولم يتهيّأ لمدينة حماةَ هذا العدد من المحدِّثينَ المتعاصرين في تاريخها كلِّه، لكن المحزن حقاً أنهم جميعاً مغتربون، ينتفع بعلمهم الآخرون وأهلهم منهم محرومون . . . وإلى الله المشتكى.

الفَصْلُ الثّاني
مَفاهيمُ التّرْجَمةِ والتّخريجِ والنّقدِ
المَبْحَثُ الأوّلُ
مفهومُ التّرْجَمَةِ وأنواعُها عِنْدَ المُحَدّثين

المَطلبُ الأوّلُ: التَّرْجَمَةُ فِي اللغةِ والاصْطلاحِ:

تكَلَّمتُ في بَحثٍ آخرَ على أنَّ مَفْهومَ الترجَمةِ واسعٌ، ذُو شِعابٍ مُتعدِّدةٍ[1] فالترجمةُ تأتي بِمعنَى الإيضاحِ والبَيانِ والتفسيرِ، وبمعنى نَقْلِ الكَلامِ مِنْ لُغةٍ إلى لُغةٍ أخْرى والتُّرْجُمان جَمْعُه التَّراجِم: المُفسِّرونَ لِكتابِ الله تَعالى.

وقَدْ أكْثَرَ الإمامُ الطبريُّ -رَحِمَه الله- مِن اسْتِعْمال كَلمةِ (تَرْجَمة):

بمعنى البَدَل، أوْ عَطْفِ البيان[2].

واستَعْمَلَها أكثر بمعنى التفسيرِ والبيان[3].

واستعمل جُمْلَةَ «تراجِمَةُ القُرآن» بمعنى المُفَسِّرين[4].

واستعملَ كَلمةَ «تَرجُمانُ» بمعنى ناقِلِ الكَلامِ مِنْ لُغةٍ إلى أخرى[5].

واستَعْملَ بعضُ عُلماءِ الحَديثِ التّرجمةَ بمعنى عُنوانِ الكِتابِ والباب[6].

واستَعْملها بعضُهم فِي سِلسلةِ أسانيد يُروى بها عددٌ مِن الأحاديثِ، أو أبوابٍ من مِثْلِ: رَفْعِ اليَدينِ فِي الصّلاةِ، ففي تَرْجَمَةِ سَيفِ بنِ مُحَمّد ابن أخت سُفيانَ الثّوريّ أخْرَجَ ابنُ عَديٍّ مِنْ طريقِه عَنْ يحيى بنِ سَعيدٍ، عَنْ أبي صالِح، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ حديثاً، ثم

---

(١) مذكرات في علوم القرآن الكريم، ومنهج التفسير التعليمي للقرآن الكريم (خ).

(٢) تفسير الطبري (١ : ٤٥٢، ٤٥٤، ٥٦٣) و(٤ : ٥١، ٢٧٦) ومواضع كثيرة.

(٣) تفسير الطبري (٣ : ٢٥٣).

(٤) تفسير الطبري (١ : ٧٤، ٨٦).

(٥) تفسير الطبري (١ : ١٩) و(٨ : ١٢٢) و(٣٠ : ٣٠١).

(٦) الكامل (٣ : ٣٩٣) وتاريخ بغداد (١ : ٢١١) و(٢ : ٤) وعلوم الحديث لابن الصلاح (ص: ١١).

قالَ: «وهذه تَرْجَمَةٌ ضَيِّقةٌ: يحيى بن سعيد، عن أبي صالِح، عَن أبي هُرَيْرَة. ولعلّه لا يبلغ ما بهذا الإسناد أكثر مِن ثلاثةِ أحاديثَ، أوْ أربعةٍ عِنْدَ الثِّقاتِ»[١].

وقَدْ كانَ عُلماؤنا السَّابقونَ في تَقويمِهم شَخصياتِ الرُّواةِ، يَستَعْملونَ عِبارةَ (تاريخ الرُّواةِ) أو (سِير الأعْلام) واسْتِعمالُ (تَرْجمةٍ) بِمعنى (تَاريخ) وُجِدَ فِي كلامِ بعضِ المُتَقدِّمينَ وأكثَرَ مِنْه المُتأخّرونَ، عَلَى أنَّنا يُمكِن أنْ نَجِدَ في المَعَاني اللغويّة مَصادرَ نَحْت، أو اشْتقاق هذا المُصْطلح، فأقول:

الرَّجمُ بالغَيبِ: هو القَولُ بالظَّنِّ والتَّخْمين، ورَجَمتُ فُلاناً: إذا رَمَيْتُه بالفُحْش ووَصَفْتُه بالسُّوءِ، وتَراجَموا بالكَلامِ: تَسَابّوا. ويُقالُ: صَارَ فُلان رَجْماً -بفتح الرّاءِ- أي: لا يُوقَف عَلىٰ حَقِيقَته[٢].

وفي التَّعريفِ بالرَّاوي نُحاولُ اسْتخلاصَ دَرَجَته في سُلّم القَبولِ أو الردِّ، تَخميناً وَظنّاً، وإذا وقَفْنا في سِيرتِه عَلى جَرْحٍ؛ رَمَيْناه بِه، وَوَصَفْناهُ بالغَفْلَةِ، أو الوَهمِ، أو الكَذِبِ، وذَلك كُلُّه وَصْفٌ بالسّوءِ.

والتَّعريفُ بالرَّاوي، أو العَلَم: هو تَفْسيرُ شَخْصيتِه، وبَيانُ حَالِه! وحِينَ يَكونُ المُعرَّف بِه مَجْهولَ العَيْنِ، أو الحَالِ؛ فَغَالِباً يُصبِحُ رَجْماً، لا يُوقَف عَلى حَقِيقَته!

ويُمكِنُنا مِمّا سَبَقَ اسْتِخلاصُ تَعْريفٍ لتَرجَمةِ الرُّواةِ؛ هُو: التَّعريفُ بِالمُتَرْجَم بِما يُمَيِّزُ شَخصِيتَه، ويُحَدِّدُ مَكَانتَه فِي العِلْمِ، ومَنْزِلتَه فِي القَبولِ أو الرَّدِّ.

وهذا يَعني أنَّ مُصْطَلَحَ (تَرْجَمة) عَرَبِيٌّ، ولَيْسَ مَنْقولاً عَنْ لُغَةٍ أخْرى.

وسِيَرُ الرُّواةِ، أوْ تَراجِمُ الرُّواةِ، وتَراجِمُ الأعْلامِ والمَشَاهِيرِ، وغَيرِ المَشاهيرِ؛ تَأخُذُ سَاحَةً وَاسِعةً، وَتَشْمَلُ كَثيراً مِنْ فِئاتِ النَّاسِ:

مِنَ الخُلفاءِ، والمُلوكِ، والأمَراءِ، والسَّلاطينِ، والوزَراءِ، والنُّقباءِ، والقُضَاةِ

---

(١) الكامل (٣:٤٣١-٤٣٤) وانظر معرفة علوم الحديث للحاكم (ص:٥٢) والكفاية للخطيب (ص: ٣٣٤) وتاريخ بغداد له (٤ : ١٠٩) وعلوم الحديث لابن الصلاح (ص: ٢٤٥).

(٢) القاموس المحيط، المصباح المنير، المفردات، المنجد (رجم).

والقُرّاءِ، والمُحَدِّثينَ، والفُقَهاءِ، والأدَباءِ، واللّغويّينَ، والنُّحاةِ، والشُّعراءِ، وأرْبابِ المِلَلِ والنِّحَلِ، والمُتَكَلِّمينَ، والفَلاسِفةِ، ومَجموعَةٍ مِنَ المَعْنيّينَ بالعُلومِ الصِّرفَةِ.

وَمِمّا لا يَخفَى أنَّ تَرْجَمةَ الصَّيدلاَنيّ؛ تَخْتلفُ عَنْ تَرْجَمةِ الفَيْلسوفِ، وتَراجِم المُلُوكِ والأمَراءِ وقَادَةِ الجُيوشِ؛ غَيرُ تَراجِمِ المُغَنّينَ والسُّمّارِ. وهَؤلاءِ جَميعاً فِي وَادٍ وتَراجِم عُلماءِ الدِّينِ بِفروعِه الكَثيرةِ في وَادٍ خَصِيبٍ آخر.

والجامِعُ بينَ أنواعِ التّراجِمِ الكثيرةِ هذه؛ هُو الوقوفُ على مَنْزلةِ المترجَمِ فِي تَخَصّصِهِ وموقعِه العِلميِّ أو السياسيِّ، أو العَسْكريِّ، أو الاجتماعيِّ.

وهذا يحتاجُ إلى بَسْطٍ وتَمثيلٍ؛ أوْدَعْتُه الجُزءَ الأوّلَ مِن كتابِي (دِراسات تَطبيقيّة فِي الحديثِ النّبويِّ/ مخطوط) الذي خَصّصْتُه لإيضاحِ مَنْهجِ تِلكَ الدّراساتِ المُتَخَصّصةِ.

وسَنَفصِّلُ القَولَ في هَذه الخُطوة مِنْ خطواتِ تَخْريجِ الحَديثِ ونَقْدِه.

المَطْلبُ الثاني: أنْواعُ التَّرْجَمَةِ الحَديثيّةِ:

تَتَنَوّعُ التَّراجِمُ عِنْدَ العُلماءِ تَبعاً لِتنوّعِ السَّاحَةِ العِلْميّةِ، أو المَعْرفيّة التي يَنْتمي إليها المُتَرجَم؛ فأنْتَ عِندَما تَقِفُ عَلى اسمِ عَلَمٍ فِي كِتابِ «صُورَةِ الأرْضِ» (الجغرافيا) مَثلاً إنّمَا يَعْنيكَ مِنْ تَرجَمَتِه: مَعْرفَةُ عَيْنِه، وتَمْييزُ شَخْصِيّتِه، ثُمَّ مَكَانَتُه فِي عِلْمِ صُورَةِ الأرْضِ[(١)].

وتَتَنَوّعُ التَّراجِمُ -أيضاً- بِتَنَوّعِ المَقَاصِدِ؛ فالتَّرجَمةُ التَّرْبَويّةُ؛ غَيْرُ التَّرجَمةِ المَعْرفِيّة والتَّرجَمةُ التَّاريخيّةُ؛ لَيْسَتْ مِثلَ التَّرجَمةِ المَعْرفيّةِ، وكُلُّ أولئكَ؛ سِوى التَّرجَمةِ النَّقديّةِ!

وَمِنْ وَراءِ مُعايَشتي كُتبَ السُّنَّةِ، والتَّاريخِ، والرِّجالِ؛ خَلَصْتُ إلى أنَّ التَّراجم عَلى ثَلاثَةِ أنْواعٍ: المَعرِفيّة، والمَنْقَبيّة، والنَّقْديّةِ.

المَسْألةُ الأولَى: التَّرجَمةُ المَعرِفيّةُ: وَهي التَّرجَمةُ التي تُعْنَى بِالوقُوفِ عَلَى شَخْصِيّة المُتَرْجَمِ وهُويّتِهِ، وتُرَكِّز عَلَى مَا يُمَيِّزُه عَنْ غَيْرِه، مِمّنْ يَشْتركُ مَعَهُ فِي الاسْمِ، أو اللّقَبِ

---

(١) علم صورة الأرض يدعى في اليونانية (الجغرافيا) وعلم طبقات الأرض يدعى (الجيولوجيا) انظر كشف الظنون (١ : ٥٩٠) وهناك كتاب «صورة الأرض» للخُوارزمي (ت: بعد ٢٣٢هـ) وكتاب «صورة الأرض» لابن حوقل البغدادي (ت: ٣٦٧هـ) ويدعى «المسالك والممالك» أيضاً، وكلاهما مطبوع متداول.

أو الكُنْيَة، أو العَشِيرة، أو البَلد. فإذا تَمَيَّزَتْ شَخْصيته، وتَوَضَّحَتْ هُوِيّتُه؛ فتكون التَّرجمةُ المَعرفيّةُ قَدْ كَمُلَتْ، وتَوضيحُ ذَلك بِمثالٍ أفْضل!

أخْرَجَ مُسلِمٌ فِي صَحيحِهِ حَديثين (٢٩٠، ٧١٥) مِنْ طَريقِ شَيخِهِ أحمدَ بنِ جَوّاسٍ.

وفِي مِثْلِ هذِه الحال قَدْ يُسَمّي مُسلِم شَيخَهُ، ويَنْسُبهُ، فيقولُ: حَدَّثَنا أحمدُ بنُ جَوّاسٍ الحَنفيُّ أبو عاصِمٍ. وقَدْ يقولُ: حَدَّثنا ابنُ جَوّاس.

وَقَدْ يَكونُ فِي طَبقَتِه، أوْ قَريب مِنْها رَجُلٌ آخر، يُقالُ لَه: ابنَ جَوّاس، وَربَما كانَ اسْمُه أحمدَ بنَ جوّاس أيضاً، فيتعيّن عَلَى الباحِثِ فِي عِلْمِ الحَديثِ أنْ يَتَحَقّقَ مِنَ التَّمْييزِ بَينَ الشَّخْصِيّتينِ، حَتّى لا يَنْسبَ روايتَه إلى راوٍ لا صِلَةَ لَه بتلكَ الرّواية، وهَذا بحدِّ ذاته خَطأٌ عِلْميٌّ فَاحِشٌ، ولَكنَّ الأهَمَّ مِنْه أنْ يكونَ أحدُ الرَّاوِيَيْنِ ثِقةً، والآخرُ ضَعِيفاً فَيتأكدُ التمييزُ بَينَ الشَّخْصِيتينِ، والتَّأكيدُ عَلَى مَنزلةِ كُلٍّ مِنهُما فِي سُلَّمِ الجَرحِ والتَّعْدِيلِ حَتّى لا تَشتبَه تِلكُما التَّرجَمَتانِ عَلَى النَّاقدِ أو القَارىء؛ فيَفسد المَقصد مِنَ التَّرجَمَةِ.

تَرجَمَ الإمامُ المِزِّيُّ: أحمدَ بنَ جَوّاسٍ الحَنَفيَّ -نِسْبةً إلى بَني حَنِيفةَ- أبا عَاصِمٍ الكُوفيَّ، فقالَ مَا مُلَخّصُه -حَسْبَ مَنهجِنا فِي تَلخيصِ التّراجِم-:

(م د) أحمدُ بنُ جَوّاس الحَنَفيُّ أبو عاصِمٍ الكُوفيُّ.

رَوَى عَنْ سِتةَ عَشَرَ شَيْخاً، مِنْهُم: عَبدُالله بنُ المُبارَكِ، وأبو مُعاويةَ الضّريرُ، وعُبيدُالله ابنُ عَبدِالرّحمنِ الأشجعيّ (م).

وَرَوَى عَنْه ثَمانيةَ عَشَرَ تِلميذاً، مِنْهُم: مُسلِمُ بنُ الحَجّاج، وأبو داودَ السّجستانيّ وأبو زُرْعَةَ الرّازي.

قالَ ابنُ أبي حاتِم: رَوَى عَنْه مُحَمّدُ بنُ مُسلِم ابنُ واره الرّازيّ، وأحْسَنَ الثّناءَ عَلَيْه وقالَ مُحَمّدُ بنُ عَبدِالله الحَضرميُّ (مُطيّن): ماتَ سَنَةَ ثَمانٍ وثَلاثينَ ومِئتينِ، ثِقَةٌ... وكانَ لا يُخضّب! وقالَ ابنُ حَجَرٍ: ثِقَةٌ[١].

---

(١) انظر طرفاً من ترجمته في: تهذيب الكمال (١: ٢٨٥) والجرح والتعديل (٢: ٤٤) والتهذيب (١: ١٩) والتقريب (٢١).

وَتَرْجَمَ بَعْدَه لِرَجُلٍ آخَرَ؛ فَقَالَ ما مُلَخّصُه:

[تَمْييز] وَلَهم شَيْخٌ آخرُ يُقالُ لَهُ: أحمدُ بنُ جَوّاسٍ الأستوائيّ، أبو جَعْفَرٍ النَّيْسابوريُّ.

روى عَنْ ثَلاثةِ رُواةٍ مِنهُم: أحمدُ بنُ عبدِالله اليَرْبُوعيُّ الكُوفيُّ.

وَرَوى عَنْه: عبدُالله بنُ الحَسَنِ ابنِ الشَّرْقيّ، وَمُوسَى بنُ العَبّاسِ الجُوينيُّ.

ذَكَرَه الحَاكِمُ أبو عَبدِالله فِي (تَاريخِ نَيْسابور) وَلَمْ يَرْوِ عَنْه أحدٌ مِنْهُم -يُرِيدُ أصْحابَ الأُصُولِ السِّتة-، وإنَّمَا ذَكَرْناهُ لِلتَّمْييزِ بَيْنَه وبَينَ الذي قَبلَه، وقالَ ابنُ حَجَرٍ: مَقبولٌ![1]

قلتُ: وَقَدْ جَاءَ في «تقريب التهذيب» ثَلاثةٌ فِي طَبقةٍ وَاحِدَةٍ كُلٌّ مِنْهُم يُسمَّى حُميدَ بنَ زِيادٍ:

فالأوّلُ: صَدوقٌ يَهِمُ، رَوَى عَنْه جَمْعٌ، ولَمْ يُوثّقْ.

والثّاني: مَجْهولٌ، ولَيْسَ لَهُ فِي الكُتُبِ السّتّةِ أيُّ حَديث.

والثّالِثُ: مَجْهولٌ[2].

فَما لَمْ يَتَوَضّح للقَارِىء أيُّهُم هُو المَقْصودُ؛ فإنَّه يَتَشَكَّكُ فِي حُكْمِ الباحِثِ، أو يَشُكُّ فِي مِصْداقِيّتِه العِلميّة.

وهَذا النَّوعُ مِنَ التَّرجَمةِ المَعرِفيّة؛ هُو الخُطوةُ الأولَى لِنَوعَي التَّرجمةِ الآخَرَيْن.

المَسْألةُ الثّانيةُ: التَّرجَمَةُ المَنْقبِيّةُ: وَهي التَّرجَمةُ التي يُتَوَخَّى مِنْ وَرائِها رَسْمُ أكْملِ صُورةٍ مُمْكِنةٍ للمُتَرْجَم، بَعِيداً عَمّا يَعْتري كُلَّ شَخْصِيّةٍ بَشَرِيّةٍ -مَا عَدَا الأنْبياءَ عَلَيْهم الصَّلاةُ وَالسَّلامُ- مِنْ نَقْصٍ فِي جَانِبٍ، أو قُصورٍ فِي جَانِب، أوْ خَطأ اجْتِهاديّ، أو عَمَلِيّ، أو سُلوكي.

فَأصْحابُ المُصَنّفاتِ التي تُتَرْجم للصَّحابَةِ الكِرام، والقَادَةِ العِظام، والأدَباءِ الكِبارِ والسَّاسَةِ والحُكّام؛ لا يُعْنَونَ بَعْدَ تَقْدِيم التَّرجَمةِ المَعرِفيّة اللازِمةِ -غَالِباً- إلاّ بِتَعدادِ المَآثِر، وَذِكْرِ المَناقِبِ، وَرَفْعِ شَأنِ المُتَرْجَمِ؛ لِتَحقيقِ أهْدَافٍ مُعَيَّنَةٍ.

---

(١) انظر طرفاً من ترجمته في: تهذيب الكمال (١ : ٢٨٦) وانظر(٩٠-٩١) و(١٠١-١٠٢) من المجلد نفسه، والتهذيب (١ : ١٩) والتقريب (٢٢).

(٢) التقريب (١٥٤٦) و(١٥٤٧) و(١٥٤٨) على الترتيب.

وَهَذِه التَّرجمةُ نَافِعةٌ فِي مَجَالِ الدَّعْوةِ إلى الله -تَبارَكَ وتَعَالَى- لِتَقْديمِ النَّماذجِ العَاليَة مِنَ الرِّجالِ القُداةِ، حَتّى تَشْتَدَّ عَزَائمُ المَدْعوّينَ، فَيَسيروا فِي طَرِيقِ الرّقيِّ والكَمَالِ، وَهي نَافِعةٌ أيْضاً في الوُصُولِ إلى أيّ هَدَفٍ آخَرَ يُرادُ الوصُولُ إليه.

لَكنَّ هَذه التَّرجَمةَ لا تُقدَّم هكذا، إذا كانَتْ ذَاتَ صِلَةٍ بِعِلمِ النَّقدِ الحَدِيثيّ؛ لأنَّ كَثيراً مِنَ العُظَماءِ والقَادَةِ والأَوْلياءِ -بَعْدَ الصَّحابَةِ رُضوانُ الله عَلَيْهم- لا يُحْسِنونَ ضَبْطَ الحَدِيثِ، ولا نَقْلَه!

فَكانَت التَّرجمةُ المَنْقبيّةُ مُفيدَةً فِي الجَانِبِ التَّرَبَويِّ، وفِي الدَّعوةِ والتَّبليغ، وَدِراسَةِ التَّاريخِ العَامّ، وفِي أوقَاتِ الأزَماتِ التي تَحتاجُ إلى التَّضْحيةِ والفِداءِ، ونَحوِ ذلك.

وسَأضْربُ لِذلك مِثالَيْن اثنَيْن، أحَدُهُما مِنْ جِيلِ الصَّحابَةِ -وهُو مَشْهورٌ- والثَّاني مِنْ جِيلِ مُصَنّفي الحَديثِ الكِبارِ.

فأمّا المثالُ الأوّلُ: ففِي قُوّةِ عَلِيّ بنِ أبي طَالبٍ رَضِي اللهُ تَعالَى عَنْه:

كَتَبَتْ بَعضُ كُتُبِ السِّيرةِ مُبارزَةَ عَليّ لِعَمْرو بنِ عَبْد وَدٍّ العَامِريِّ يومَ الخندقِ، فَجَعَلَتْ عَمراً هذا فَارِسَ قُرَيشٍ المِغْوارَ، ومُقدّمَ رِجالِها الذي لا يُصطلَى لَهُ بِنارٍ، وجَعَلَتْ قَتْلَ عَليّ لَهُ فَتْحَاً مُبيناً، بَلْ جَعَلَهُ بَعْضُها يَعدِل عِبَادَةَ الثقلينِ (الإنْس والجَان!).

وَذَكَرَتْ كُتُبُ السِّيَر نَفْسُها أنَّ عَلياً يَومَها كَان غُلاماً يَافعاً، وأنّ عَمراً أشْفَقَ عَلَيْه مِنَ القَتْلِ؛ لأنَّه غُلامٌ صَغِيرٌ! فَمَا كَانَ مِنْ عَلِيٍّ إلا أنْ ضَرَبَهُ، فَقَطَعَ رِجْلَهُ، ثُمَّ ضَرَبَهُ الضَّرْبَةَ الثانيةَ، فَقَطَعَتْهُ نِصْفَيْن، وَنَزَلَ السَّيْفُ حَتّى وَصَلَ إلى حِصانِه، فَقَطَعَهُ وَقَتَلَهُ تَحْتَ عَمْرٍو المَشْطورِ!

وَخُلاصةُ المُرادِ مِنَ القصّةِ: أنَّ عَليّاً مُنذُ كانَ طِفْلاً؛ كانَ شُجاعَاً بَطلاً، وأنَّ قُوةَ إيمانِه جَعَلَتْه يُنازِلُ فَارِسَ الفُرسَانِ، ولَمّا عَلِمَ الله تَعالَى مِنْه الصِّدقَ أيّدَهُ بِقوةٍ مِنْهُ، حَتّى فَعَلَ مَا فَعَل.

وهذا معنًى تَربويٌّ سَامٍ، ومَثَلٌ عالٍ مِنْ أمثلةِ البُطولةِ والفِداءِ، يَنفعُ فِي النّواحي التّربويّةِ والجِهاديّةِ. فنحنُ إذا أرَدْنا مِنْ هذه القِصّةِ الحَضَّ عَلَى الجِهادِ، والاستبسالِ في قِتالِ العدوّ؛ لا نَزيدُ عَلَى قَولِنا: وقَدْ رَوَتْ كُتُبُ السّيرةِ، أو: قِيلَ: إنَّ عَلياً نازلَ عَمراً

وهذا يَكفي فِي التّوكيدِ عَلَى هذا المَعْنى التّربويِّ المَقصودِ.

لكنْ أيْنَ هَذه القِصّةُ مِن حَقيقةِ التّاريخِ، مَع كُلِّ عَظَمةِ عَليّ وَشَجاعَتِه الفَريدَةِ؟!

إنَّ غَزْوةَ الخَنْدق -الأحْزاب- كانَتْ سَنَةَ خَمْسٍ مِنَ الهِجْرَةِ عَلَى الصَّحيحِ، وقِيلَ: سنةَ أرْبعٍ، وهَذا يَعني أنَّ عَلياً كانَ فِي السَّابعةِ والعِشرينَ، أو أكْثرَ مِنْ عُمُرِه، فَهَل ابنُ هذه السّنِّ يُقالُ له غُلام؟ وهَلْ كانَ عَمْرٌو هذا فَارسَ قُريشٍ الأوْحَدَ؟ إذاً فأيْن كانَ فِي بَدرٍ وأحُدٍ؟ أما رأى فِعْلَ عَليّ فِي قَوْمِه؟ ثُمَّ هَلْ وَقَعَ مِثلُ هَذا فِي تَاريخِنا فِعْلاً؟ وَهَلْ يَقْبلُ العَقْلُ تَصْدِيقَ مِثلِ هذه الضَّربةِ الخَارقةِ؟

إنَّ كُتُبَ السُّنّةِ المَشهورَةَ لا تَذْكُر مِثْلَ هَذا النِّزالِ أصْلاً، وَكُلُّ الذي ذَكَرَهُ ابنُ إسْحاقَ فِي السِّيرةِ أنَّ عَمْرَو بنَ عَبْد وَدّ العَامريّ، وَمَعَه نَفَرٌ اقْتَحَموا عَلَى خُيولِهم الخَنْدَقَ مِنْ نَاحيةٍ ضَيّقةٍ حَتّى صَاروا بالسَّبخةِ، فَبارَزَهُ عَلِيٌّ، فَقتَلَهُ، وَبَرَزَ نوفلُ بنُ عَبداللهِ بنِ المُغيرةَ المَخزوميّ، فَقَتَلَهُ الزُّبيرُ، ويُقالُ: قَتلَه عَلِيٌّ أيْضاً، وَرَجَعَتْ بَقيّةُ الخُيولِ مُنهزِمةً، وَلَمْ يَقَعْ بَينهم حَرْبٌ -بَعْدَ ذَلك- سوى المُراماةِ بالنَّبلِ[١].

وَمِثلُ هذا يُقالُ عَنْ بُطولةِ عَلِيٍّ يَومَ خَيْبَرَ، وَيَومَ حُنَيْن، فَهي كُلُّها حَقائق، كانَ عَلِيٌّ فِيها الأنْموذجَ الأعْظمَ للفُروسِيّة، والتَّضحيةِ، والشَّجاعَةِ، لَكنَّ التَّرجمةَ المَنقبيّةَ أوْسَعُ مِنَ العِلْمِ كَمَا رَأيْتَ، ناهيكَ عَنْ أنّ كثيراً مِنْ مُفرداتِها؛ لا تدخلُ فِي تَقويمِ شَخْصيةِ المُتَرْجَمِ الحَديثيّةِ!

وَأمّا المِثالُ الثّاني: فَفِي تَرْجَمةِ الإمامِ البُخاريِّ -رَحِمَهُ الله تَعالَى- إذ ذَكَروا أنَّ عُلماءَ بَغداد انْتَدبوا لَه عَشَرةً مِنْ حُذّاقِهم، فَحَفِظَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُم عَشَرةَ أسَانيدَ، وَركّبَ عَلَى كُلِّ إسنادٍ حَديثاً غَيرَ حَديثِ ذلك الإسْنادِ، وَلَمّا امْتَحنوا البُخاريَّ سَألوه عَنْ هذه الأحادِيثِ المِئةِ، وهو يَقولُ فِي كُلِّ ذَلك: لا أعْرِفُه! حَتّى انْتَهَوا مِنْ سَرْدِها عَلَيْه، فَرَجَعَ إلى الأوّلِ مِنَ الحُذّاقِ، وقالَ لَه: أمّا حَدِيثُكَ الأوّلُ؛ فَخطأ وصَوابُه كَذا، وأمّا الحَديثُ

---

(١) انظر بعضَ أخبار هذه الغزوة في جامع الأصول (٨: ٢٦٥-٢٨٤) وفتح الباري (٧: ٤٥٤-٤٧١) وقصة المبارزة فيه (٧: ٤٦٢).

الثَّاني؛ فَصَوابُه كَذا، حَتّى انْتَهى مِنَ التَّصويبِ للحُذّاقِ العَشَرَةِ فِي الأحادِيثِ المِئةِ، كُلُّ ذلكَ يُعيدُه عَلَى التَّرتيبِ نَفْسِهِ(١).

هذه القِصّةُ تَهْدِفُ إلى أمْرينِ اثْنينِ:

الأوّلُ: أنَّ عُلماءَ الحَديثِ لا يُسلِّمونَ للعَالِمِ الوَافِدِ، حَتّى يَمْتَحِنُوه، فإذا امْتَحَنُوهُ ونَجَحَ في الامْتِحانِ؛ أذعَنوا لَهُ، وسَلَّموا لِعِلْمِه. وهَذا عَدْلٌ وَإنْصافٌ!

والثَّاني: أنَّ الإمامَ البُخاريَّ فَلْتَةٌ مِنْ فَلَتَاتِ الزَّمانِ، فَأَيْنَ يَقَع المُتأخِّرونَ مِنْ مِثْلِ هَذا النُّبوغِ، وَهذا الحِفْظِ؟!

وَالأمْرانِ كِلاهُما يَدْفَعانِ طَالِبَ العِلمِ إلى بَذْلِ قُصارَى الجهدِ؛ لِيَتَمَكَّنَ مِنَ العِلْمِ ويكونَ قُدوتَه في ذلك الإمامُ البُخاريُّ، ويُصوِّرانِ عَدْلَ المُحَدِّثينَ وإنْصَافَهُم. وَهذا وَذَاكَ مَرْغوبانِ فِي طَريقِ العِلْمِ عَامَّةً، وَعِلمِ الحَدِيثِ خَاصَّةً.

لَكنَّ التحقيقَ العِلميَّ يَدُلُّ عَلَى أنَّ هذه القِصَّةَ مُنْقطعةٌ لا يَصِحُّ سَنَدُها، فَهيَ ضَعِيفةٌ لا تَقوى عَلى إثْباتِ المَزِيَّتينِ كِلْتَيهِما، والأمرُ يَحتاجُ إلى دَليلٍ آخرَ.

فالمُرَبّي عَنْدَمَا يَحُثُّ الطَّلبةَ عَلَى طَلَبِ العِلْمِ، ويُؤَنِّبهم عَلَى تَقْصيرِهِم، أوْ عِنْدَمَا يُريدُ أنْ يُؤكِّدَ عَلَى أنَّ الإمامَةَ فِي العِلْمِ، والتَّقدمَ فِيه لا يَتمُّ إلا بامْتِحانٍ عَسِيرٍ، تَعْقُبُه شَهاداتُ عُلماءِ كُلِّ فَنٍّ، فَهذه القِصّة يُمكِنُ سِياقتها اسْتِئناسَاً فِي هَذا المِضمارِ بِغيرِ إحدى صِيغِ الجَزْمِ، ومِنْ غَيرِ اعْتِقادِ ثُبوتِها، ولا اتِّهامِ مَنْ لا يَعْتَقدُ بها!

لكِنّنا -فِي الدِّراساتِ العُليا- لا يَجوزُ أنْ نُسجِّلَ مِثلَ هَذه القِصّةِ فِي تَرْجَمَةِ الإمامِ البُخاريِّ، لأنَّ الأبْحاثَ العِلميّةَ فِي الدِّراساتِ العُلْيا، لَيْسَتْ مَكْتوبةً لِلعامَّةِ، ولا للدَّعْوةِ، وإنَّما هِي مَكْتوبةٌ للمُخْتَصّينَ فِي ذلك الفنِّ وَحْدَهم.

فإذا أمْكَنَ أنْ يكونَ البَحثُ العِلميُّ مُفيداً للمُخْتَصّينَ، ويُمكِنُ للعَامّةِ أنْ يُفيدوا مِنه

---

(١) ذكر هذه القصة جماعةٌ ممن ترجم للبخاري، منهم: الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٢ : ٢٠-٢١) والمزي في «تهذيب الكمال» (٤ : ٤٥٢) والذهبي في «النبلاء» (١٢ : ٤٠٨) والحافظ في «هدي الساري» (ص: ٥١٠) وهي مع شهرتها منقطعة بالإبهام. إذ نهاية الإسناد تقول: حدثونا أن الإمام البخاري حين دخل بغداد. . . إلخ. انظر التأصيل (ص: ٣٩).

مِنْ غَيْرِ فِتنةٍ تَرْجِعُ عَلَيْهِم؛ فَهو نُورٌ عَلَى نُورٍ، وإنْ لَمْ يَكنْ هذا؛ فَلْيُبْقَ البَحْثُ مَقْصُوراً عَلَى المُخْتَصِّينَ وَحْدَهم، وتِلْكَ مَزِيَّةٌ للبَحْثِ، وَلَيْسَتْ عَيْباً فيه.

المَسْألةُ الثّالثةُ: التَّرْجمةُ الحَدِيثيّةُ النّاقدةُ:

التَّرْجَمَةُ الحَديثيّةُ النّاقدةُ، هيَ التَّرْجَمَةُ المَعْرِفيّةُ ذَاتُها، مُضافاً إليها مِنَ التَّرجَمةِ المَنْقبيةِ، مَا يُؤثِّر سَلْباً أوْ إيجاباً، عَلَى عَدَالَةِ الرَّاوي الدِّينيةِ، واستقامَتِه الحَدِيثيّة وصِدقِ لهْجَتِه فِي حَدِيثِ النَّاسِ، إلى جَانبِ أقوالِ أئمةِ الجَرْحِ والتَّعديلِ فِيه، وتنقيراتِ عُلماءِ التَّخريجِ والعِلَلِ عَلَى مَروِيّاتِه.

فإذا تَحَقّقَتِ العَدالَةُ الدِّينيةُ فِي راوٍ، وَثَبتَ صِدْقُه، وَظَهَر ضَبْطُه فِي أحدِ نَوعَي الضَّبْطِ -الصَّدر والكِتابِ- أو كِليْهما؛ فإنَّ الصِّفاتِ الأخرى المَنقبيّةَ التي تُذكَرُ فِي تَرْجمَتِه مِمّا يُقوّي جَانبَ العَدَالَةِ، أو يُقوّي جَانبَ الصِّدقِ، أو يُقوّي جَانبَ الضَّبطِ فإنَّها تُفيدُ عِندَ التَّرجيحِ بينَ الرّواياتِ المُتعارِضةِ فَقط، وَقَدْ لا تَعنِينا فِي عِلْمِ الحَدِيثِ أبداً، وإنْ كُنّا نَطْمحُ إلى تَحَقُّقِنا ببعضِها، وَسَلامتِنا مِنْ بَعضِها الآخرِ.

فَحينَ يَقولونَ: فُلانٌ مِنَ الأبْدالِ، أوْ كانَ يُصلِّي الفَجرَ بِوضوءِ العِشاءِ، أوْ: كانَ يَقرأ القُرآنَ فِي كُلِّ ثَلاثٍ، أوْ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ...، فإنَّ هذا الكَلامَ وأشْباهَهُ؛ قَدْرٌ زَائِدٌ عَلَى مَا هُو مَطْلوبٌ فِي عَدَالَةِ الرَّاوي، بِدَليلِ تَرْجِيحِهم رواياتِ كَثيرينَ مِنْ أشْباهِ المَجْهولِينَ عند المُتابعةِ، عَلَى روايات حَمّاد بنِ سَلَمة التي يَنفَرِدُ بها؟!

وإلى هذا أشَارَ الترمِذيُّ بقولِه: (أبانُ بنُ أبي عَيّاش، وإنْ كانَ قَدْ وُصِفَ بالعِبادَةِ والاجْتِهادِ؛ فهذِهِ حَالُه فِي الحَديثِ، والقومُ كانوا أصْحابَ حِفْظٍ، فَرُبَّ رَجُلٍ -وإنْ كانَ صَالِحاً- لا يُقيمُ الشَّهادةَ، ولا يَحفظُها...)[١] وَجَعَل الحافِظُ ابنُ رَجَب هذا الكلامَ القاعدةَ الأولَى مِنْ إضافَاتِه عَلَى عِلَلِ الترمذيِّ[٢].

وَحِينَ يقولونَ: فُلانٌ يَحفَظُ مِئةَ ألفِ حَدِيثٍ، وفُلانٌ أعْلمُ أهْلِ البَصْرةِ، أو الكُوفةِ

---

(١) العلل الصغير مع الجامع (٥: ٦٩٨) وانظر كلام ابن رجب في شرح هذا النص (١: ٣٨٧).
(٢) شرح علل الترمذي (٢: ٨٣٣).

بالحَديثِ، وفُلانٌ مَا رأيتُ مِثله، كأنَّه خُلِقَ للحَديثِ. . . فَهذا قَدْرٌ زَائِدٌ عَلَى المَطْلوبِ فِي الضَّبطِ، بِدليلِ أنَّهم جَمِيعاً يُرجِّحونَ ضَبْطَ الكِتابِ عَلى ضَبْطِ الصَّدْرِ مُطلقاً!

المسألةُ الرابعةُ: ضوابطُ التّرْجَمَةِ النّقديّةِ: يُطلَبُ في التَّرجَمةِ النَّاقِدَةِ، ملاحظةُ جُملةِ أمورٍ:

الأمرُ الأوّلُ: شهاداتُ أئمةِ النَّقدِ الكِبار، التي وَصَفُوا بها المُتَرْجَم عَامّة، مِثل قولِهِم: حَافِظٌ، إمامٌ، ثِقَةٌ، صَدُوقٌ، حَسَنُ الحَدِيثِ. . . إلخ.

الأمرُ الثّاني: الوقوفُ عَلَى شَهاداتِ مُعاصِري الرَّاوي المُتَرْجَم مِنْ شيوخِه، وأقْرانِه وتلامِذَتِه؛ لأنَّ شَهادةَ هؤلاءِ هِيَ الأقوى، مَع مُلاحَظَةِ جَانبَي الاخْتلافِ فِي التَّوجّهِ الفِكْريّ، والنَّفاسَةِ، والحَسَدِ الذي نُعطي كُلَّ مَن يَصْدُرُ عَنْه صَكَّ غُفرانٍ، بحُجّةِ أنَّ النّفاسةَ والحَسَدَ أمرانِ جِبلّيان، وتِلْكَ بَليّةٌ أخرى!

قالَ الحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي تَرْجَمَةِ أبي نُعيْمٍ صَاحِب «الحلية»: «كَلامُ ابنِ مَنده فِي أبي نُعيمٍ فَظِيعٌ، لا أحبُّ حِكايَته، ولا أقْبلُ قَولَ كُلٍّ مِنْهما فِي الآخَرِ، بَلْ هُما عِنْدي مَقْبولانِ، لا أعْلَمُ لَهُما ذَنباً أكبَرَ مِنْ روايتهما المَوْضوعاتِ سَاكتَيْنِ عَنْها.

قَرأتُ بِخَطِّ يُوسفَ بنِ أحمدَ الشِّيرازيِّ الحَافِظ، قالَ: رأيتُ بِخطِّ ابنِ طَاهِرٍ المَقدِسيّ يقولُ: أسْخَنَ اللهُ عَيْنَ أبي نُعيْمٍ؛ يَتكلَّمُ فِي أبي عَبدِاللهِ ابنِ مَنَده، وقَدْ أجْمَعَ النَّاسُ عَلَى إمَامَتِهِ! وَسَكَت عَن لاحقٍ، وقَدْ أجْمَعَ النَّاسُ عَلَى أنَّه كَذّابٌ!

قُلتُ -والقَولُ للذَّهبيّ-: كَلامُ الأقْرانِ بَعضِهم فِي بَعْضٍ لا يُعبأ بِهِ، لا سِيّما إذا لاحَ لكَ أنَّه لِعَداوَةٍ، أوْ لِمَذْهَبٍ، أوْ لِحَسَدٍ مَا يَنْجو مِنْه إلاّ مَنْ عَصَمَ اللهُ. ومَا عَلِمْتُ أنَّ عَصْراً مِنَ الأعْصارِ سَلِمَ أهْلُه مِنْ ذَلك، سِوى النَّبيِّنَ والصِّدِّيقينَ. وَلَوْ شِئْتُ لسَرَدْتُ مِنْ ذَلكَ كَرارِيسَ.

اللّهمَّ فَلا تَجْعَل فِي قُلوبِنا غِلاًّ للذين آمنوا، ربَّنا إنَّكَ رَؤوفٌ رَحِيمٌ»[١].

وإنَّ شَهاداتِ النُّقَّادِ المُعَاصِرينَ، هِيَ أقوى الشهاداتِ، وَأرْجَحُها عِنْدَ المُحَدِّثينَ وحاشا

---

(١) ميزان الاعتدال (١ : ١١١).

لِعلماءِ هذهِ الأمّةِ أنْ يَجْتَمِعوا عَلَى بَاطِلٍ، فَلا يُتَصوّر إطباقُ ثَلاثةِ أجْيالٍ: شُيوخِه وأقرانِه وتَلامِذَتِه عَلَى الطَّعنِ في راوٍ، ثُمَّ يكونُ بَريئاً، والعَكْسُ كَذلكَ، مَع بعضِ التَّحفُّظاتِ! على ما يثبت أنه متابعةٌ من المتأخر للمتقدّم من غير تمحيص.

الأمرُ الثالثُ: إنَّ تَكرارَ ألفاظِ التَّعديلِ بنفسِ الصِّيغةِ، أوْ أقوى مِنْها، مِنْ نَاقِدٍ وَاحِدٍ أوْ أكثرَ فِي راوٍ؛ زِيادَةُ مَزيّةٍ للمَوصُوفِ بها مِثل: ثِقَةٌ ثِقَةٌ، ثِقَةٌ حَافِظٌ، ثِقَةٌ حَافِظٌ عَابِدٌ.

أمّا اقْتِرانُ لفْظةِ التَّوثِيقِ بما هُو دُونَها، أو بما يُناقِضُها، فيُوجِبُ التَّوقّفَ فِي حَالِ الرَّاوي؛ لِتفسِيرِ مِثلِ هذا الاقْترانِ، وتَوجِيهِ ذاكَ التَّناقُضِ مِثل: ثِقةٌ صَدُوقٌ، وثِقَةٌ مُقَارِبُ الحَديثِ، وثِقَةٌ لا بَأسَ بِهِ، وثِقةٌ صالِحٌ، وصَدُوقٌ ضَعِيفُ الحَدِيثِ، وهَذه العِباراتُ الأخيرةُ تَكرّرَتْ عِنْدَ يَعقوب بنِ سُفيانَ الفَسويّ، ويعقوب بنِ شيبة وغيرهما[1].

بل تجد كلاماً أغْربَ مِنْ هذا؛ مِنْ مِثْل قولِهم: فلانٌ مجهولٌ، وحديثُه صَحيحٌ[2].

وبالتَّتَبع والدَّرسِ تَبيَّن أنَّ اقْترانَ لَفْظةِ ضَعِيفٍ بِلَفْظَةِ تَوثِيقٍ مِنْ نَاقِدٍ وَاحِدٍ، تَعْني أنَّ الرَّجلَ فِي دَائرةِ العَدَالَةِ الدِّينيّة؛ فهو ثِقةٌ فِي دِينِه، وتُصْرفُ لَفْظَةُ الضَّعفِ إلى ضَبْطِهِ، وهُو مَا لَمْ يَفْحُش خَطَؤهُ، أوْ سُوءُ حِفْظِه، ويَبْقى فِي دَائِرةِ التَّعْديلِ التي تَشْمل مَرتبتَي الاحْتجاجِ والاعْتبارِ، فَيَنْسَجِمُ كلامُ الناقدِ ولا يَتناقَض، لَكِنّ لَفْظَةَ التَّوثيقِ تَفقد دلالتَها العُليا[3].

الأمرُ الرَّابع: يُنْظَرُ إلى مَنْزِلةِ المُتَرْجَم فِي سَاحَةِ العِلْم الحَدِيثيّ، وَلهذا أرْبعُ طُرُقٍ بعضُها أقْوى مِنْ بَعْضٍ، وهي عَلَى النَّحوِ الآتي:

الطَّريقُ الأولَى: أنْ يَنُصَّ إمامٌ مِنْ أئمةِ النّقدِ المُعاصِرينَ لَهُ -عَلَى حَسبِ مَا تَقَدَّم- أوْ أكْثرُ مِنْ إمامٍ؛ عَلَى حُضُورِهِ مَجالِسَ العُلماءِ، ورحلَتِه فِي طَلَبِ العِلمِ، أوْ أخْذِ طَلَبَةِ

---

(١) انظر نماذج من ذلك في: الجرح والتعديل (٢: ٦٦، ٧٢، ٩٦، ١٢٤، ١٨٠) و(٣: ١٤٩) و(٨: ٢٦) و(٩: ١٢) والتهذيب (٣: ١٨) و(١٠: ٣١٨).

(٢) انظر نماذج من ذلك في: الجرح والتعديل (٢: ٣٩) والتهذيب (٢: ٣٦٩).

(٣) انظر في ذلك نماذج كثيرة في كتابنا: «الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع» القسم الثاني منها وهو القسم التطبيقي من الدراسة، فقد حوى ما يربو على أربع مئة ترجمة عِلمية وفق منهجٍ مختصرٍ أصّلْتُه في مقدمة ذلك القسم، فينظر ثمّة.

العِلْمِ عَنه.

الطَّريقُ الثانية: أنْ يُخرِّجَ لَهُ العُلماءُ المُصَنِّفونَ الذينَ اشْتَرَطوا الصِّحةَ فِي مُصنَّفاتِهِم مِنْ أمثالِ البُخاريِّ ومُسْلِم وابنِ خُزَيْمةَ وابنِ حِبّانَ، وفِي تَخْريجِ هَؤلاءِ العُلماءِ للرَّاوي وَجْهانِ اثنان:

أحدُهما: أنْ يُخرِّجوا لَهُ أوْ بعضُهم احْتِجاجاً، وفِي هَذه الحَال يُفيدُه قُوةً، وإنْ لَمْ يُنصَّ أحَدٌ مِنَ النُّقّادِ عَلَى رِحْلَتِه، وحُضُورِهِ مَجالِسَ العِلمِ، لَكنَّه دُونَ المُصَرَّح بتَوثِيقِه والثَّناءِ عَلَيْه.

والوَجْهُ الثَّاني: أنْ يُخرِّجَ لَهُ هَؤلاءِ أوْ بَعْضُهم اعْتباراً -لا احْتِجَاجاً- وتَخْريجُ وَاحِدٍ مِنْ أصْحابِ الصِّحاحِ لِراوٍ يُفِيدُه؛ وَلَو خَرَّجَ لَهُ اعْتِباراً، لَكِنَّه فِي هَذه الحَالَةِ لا يَدُلُّ عَلَى عِلْمِيَّتِه، إذا لَمْ يَكُنْ قَدْ وَرَدَ فِي حَقِّهِ تَقْرِيظٌ خَاصٌّ.

الطَّريقُ الثَّالثةُ: ألاّ يَنُصَّ إمامٌ مِنَ النُّقّادِ عَلَى عِلْميته وحُضُورِهِ ورِحْلَتِه وتَوثِيقِه، لكِنّنا تَتَبَّعْنا شُيوخَه وتَلاَمِذتَه، فَوجَدْنَاهم -أوْ بَعْضَهُم- عُلَماءَ كِباراً، أوْ حُفّاظاً مُتْقِنينَ، فهَذا يَلْتَحِقُ بأهْلِ العِلْمِ، لأنَّ أخْذَ العُلَمَاءِ عَنْه، وحُضُورَهُم عَلَيْه؛ دَلِيلُ شُهْرَتِهِ بَيْنَهُم بالطَّلَبِ والحُضورِ عَلَى العُلَمَاءِ.

الطَّريقُ الرَّابعةُ: أنْ يَنُصَّ الرَّاوي نَفْسُه عَلَى رِحْلَتْه وَشُيوخِه، ولا يُعْرَفُ ذَلكَ إلاّ مِنْ قِبلِه.

وهَذه الطَّريقُ لها حَالان:

الأولى: أنْ يكونَ مَعْروفاً بِعدَالَة الدِّين، وصِدقِ اللّهجةِ، قَبلَ ادّعائِه لِقاءَ أولَئكَ الشُّيوخِ، أوْ تِلكَ الرِّحلةَ، وفِي هَذه الحَال نَقْبلُ قَوْلَه، وَنَعُدُّه مِنْ أهْلِ العِلْمِ.

الثانية: ألا يكونَ مَعرُوفاً بِعدَالَةِ الدِّينِ وصِدْقِ اللّهْجَةِ، قَبلَ ادّعَائِهِ لِقاءَ الشُّيوخِ. ولهذه الحَالِ مَلْحَظانِ:

المَلْحَظُ الأوّلُ: ألا يكونَ قَدْ وَرَدَ فِيه قَدْحٌ أوْ مَدْحٌ فِي عَدَالَتِه وَصِدْقِهِ؛ فيكونُ مَجْهولَ الحَالِ، فهذا يَنْفعُه ثَنَاءُ عَالِمٍ عَلَى ضَبْطِه مَثَلاً.

المَلْحَظُ الثَّاني: أنْ يكونَ قَدْ جُرِّحَ فِي عَدَالَتِه أوْ صِدْقِهِ أوْ ضَبْطِهِ، وعِنْدَها لا نَقْبلُ

مِنْه دَعْوى لُقيّه الشُّيوخ، ولا دَعْوى العِلْمِ، مَا لَمْ تَقُم بَيِّنَةٌ خَارِجيّة تُفيدُ ذَلك.

وإنَّما أكْثَرْتُ مِنَ التّفْريع فِي هَذه الفِقرةِ، لأنَّ العَمودَ الفِقريّ للحُكْمِ عَلَى الرُّواةِ الذين تَقادَم العَهْدُ بِهم، ولَمْ يَنُصّ أحدٌ مِنَ العُلَماءِ عَلَى تَوثِيقِهم؛ هُو مَعرفتُه فِي سَاحَةِ العِلْمِ الحَديثيّ، وعَدَمُ شُذوذِ رواياتِه، أوْ نكارَتِها عِنْدَ المُحَدِّثينَ[1].

الأمرُ الخامِسُ: تَحديدُ مَكانةِ الرَّاوي فِي الجَرْحِ أو التَّعديلِ:

ولِمَعْرفَةِ مَنْزِلَةِ الرَّاوي فِي سُلَّمِ الجَرْحِ والتَّعدِيلِ خُطواتٌ يَحْسُنُ تَرْتِيبُها تِباعاً عَلَى النَّحوِ الآتي:

١-أن يُترجِمَ الرَّاويَ عَددٌ مِنْ نُقّادِ الحَديثِ فِي مُصَنَّفَاتِهم مِنْ مِثْلِ: يَحْيَى بنِ سَعيدٍ القَطَّان، أوْ عَبدِالرّحمن بن مَهْديٍّ، أوْ تَلامِذتهم مِنْ أمثالِ عَليّ ابنِ المَدِينيِّ، ويَحْيَى بن مَعِينٍ، وأحمدَ ابنِ حَنْبلٍ، فَلا يَذْكرَ أحَدٌ فِيه جَرْحَاً، وَلاَ يَطْعَنَ فِي رِواياتِه، ثُمَّ يَقومَ إمامٌ مُعْتبرٌ فَيُطْلِقَ عَلَيْه حُكْمَ «ثِقة»؛ فَهَذا ثِقَةٌ، مُحْتَجٌّ بِهِ مَا لَمْ يَظْهَر فِي حَدِيثِه شُذُوذٌ، أوْ نكارةٌ، لَكِنَّ وَثَاقَتَه دُونَ وَثَاقةِ أحَدِ مُعَاصِريهِ الّذينَ يَنُصُّ عَدَدٌ مِنَ الحُفَّاظِ عَلَى وَثَاقَتِهِم وَكُلَّمَا كثُرَ المُوثِّقُونَ والمُزَكُّونَ؛ ارْتَقَتْ دَرَجَةُ الرَّاوي فِي سُلَّمِ العَدَالَةِ والتَّعْديلِ.

٢-أنْ يُتَرْجِمَ الرَّاويَ عَدَدٌ مِنْ أئمةِ الجَرْحِ والتَّعْديلِ، لَكْنَّ الأكْثَرينَ وَثَّقُوهُ، وَجَرَّحَهُ بَعْضُهُم، وَلَوْ كَانَ وَاحِداً، حَتّى وَلَوْ كَانَ لَفْظُ الجَرْحِ خَفِيفاً، كَأنْ يَقولَ: يَتَفَرَّدُ، يُغْرِبُ رُبما أغْرَبَ. . .، فَيَتَعَيَّنُ عَلَى البَاحِثِ التَّوقُّفُ. فإذا كَانَت الألفاظُ أقْسَى فِي الجَرْحِ مِثلِ: يُغْرِبُ كَثِيراً، يُرْسِلُ، يَرْوِي المَرَاسِيلَ وَالمَقَاطِيعَ، لهَ أحَادِيثُ مَنَاكِير، فَاحِشُ الخَطأ، كَثِيرُ الوَهَمِ. . .، فَيَجِبُ التنقيرُ عليه أكثر، حَتّى نَعرِضَ مَرويّاتِ ذَلك الرَّاوي عَلَى مِيزانِ الاخْتبارِ، وَسَيأتي الكلامُ على التَّخْريجِ والنَّقدِ فيما بعدُ.

٣-أنْ يُترْجِمَ الرَّاويَ عَدَدٌ مِنْ أئمةِ النَّقدِ، لَكنْ لا يَذْكُرونَ فِيهِ جَرْحَاً وَلاَ تَعْدِيلاً قطّ وَفِي تَتَبُّعِ مَظَانِّ تَرْجَمَتِه نَجِدُ لَهُ عَدَداً مِنَ الشُّيوخِ الثِّقَاتِ، أوِ العُلَمَاءِ، وَنَجِدُ بَعْضَ تَلامِذَتِه كذَلك.

(١) انظر علوم الحديث لابن الصلاح مع التقييد (ص: ١٢٢) وتمام البحث (ص: ١١٩-١٢٦).

وَبِالتَّتَبُّعِ وَجَدْتُ الذَّهَبِيَّ وابنَ حَجَرٍ يَنُصَّانِ عَلَى وثاقة مِثْلِ هَذا، فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَحْيانِ خَاصَّةً إذا كَانَ الرَّاوي مِنْ رِجَالِ الصَّحِيحين. لَكِنَّنِي مِنْ خِلاَلِ دِراساتي؛ رَأَيْتُ صَنِيعَهُما هَذا غيرَ دَقِيقٍ؛ لأَنَّ مِثْلَ هَؤلاءِ المَسْكُوتِ عَلَيْهم صِنْفانِ:

-فَصِنْفٌ رَوَوا أحَادِيثَ عَدِيدةً يُمكِنُ سَبْرُها، وَمعْرِفةُ دَرَجَاتِها بالاعتبارِ والمُوازَنَةِ.

-وصِنْفٌ مِنْهُم لَيْسَ لَهُ إلا حَدِيثٌ واحِدٌ أوْ حَدِيثانِ، فحَتّى لَوْ تُوبِعَ عَلَيْهِما رَاوِيْهما لا يَصِحُّ إعْطاؤُهُ دَرَجَةَ ثِقَة، وَلا يُعْطَى حَدِيثُه دَرَجَةَ الصِّحَّةِ إذا كَانَ مُتابِعُهُ مِنْ هذه الطَّبَقةِ ذَاتِها، وإنَّمَا يُعْطَى دَرَجَةَ صَدُوق، أوْ لا بَأسَ بِهِ فِي دَائِرةِ الاعْتِبارِ[١].

وإلا كنّا قدْ سَوّينا بَيْنَ مَنْ نَصَّ الأئمةُ عَلَى تَوْثِيقِهِ، وَمَنْ لَمْ يَنُصّوا على توثيقِهِ، وَبَيْنَ مَنْ رَوى مِئاتِ الأحاديثِ، أوْ ألوفَها، وَبَيْنَ مَنْ رَوى حَدِيثين، أوْ عِدَّةَ أحاديثَ مِمّن وُثّقُوا. وَلَيْسَ هَذا فَحَسْب، بَلْ إنَّ هذا الثِّقَةَ صَاحِبَ الحَدِيثين؛ يكونُ أعْلَى دَرَجَةً مِنْ حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ، وَحَمَّادِ بنِ زَيْدٍ، وأحمدَ بنِ صالحِ المِصريّ وغيرِهم، مِمّنْ رَووا فَأَكْثَروا فَوَقَعَتْ بَعْضُ الأخْطاءِ فِي رِواياتِهم.

وإنَّ أمثالَ يَحْيَى بنِ مَعِينٍ، وأحمدَ ابنِ حَنْبلٍ، وابنِ حِبَّان؛ قَدْ تَنَبَّهوا إلى هَذا. ومِنَ الأئمةِ مَنْ لَمْ يُدَقِّقْ عَلَى ذَلك[٢].

هَذا كُلُّه فِي الرُّواةِ الّذينَ زَالَتْ جَهَالةُ أعْيانِهِمْ، بِصِحّةِ رُوايةِ ثِقَتَيْنِ، عَنْ الواحِدِ مِنْهُم أمّا الرُّواةُ المَجاهِيلُ الّذينَ لا تُعرَفُ رِوايَتُهمْ، إلا مِنْ طَرِيقِ راوٍ وَاحِدٍ، وَلَمْ يُوَثَّقوا والرُّواةُ الوحْدان، والرُّواةُ المُسَمَّونَ أو المُكَنَوْنَ بِمَا لاَ يُمَيِّزُهُمْ، وَالمُبهَمون فَهؤلاءِ لَهُمْ أحْكامٌ أُخرى[٣].

---

(١) مرتبة الاعتبار: هي حالة البحث عن مرويات الراوي لتصنيفها في دوائر: الموافقة، والمخالفة والانفراد.

(٢) ينظر كتابي: (الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع) فكلّه شواهد على ذلك.

(٣) تنظر رسالتي: (الوحدان من رواة الصحيحين ومروياتهم في كتب السنة/ مخطوط) فقد تناولت فيها هذه الموضوعات كلّها، لمن أراد الاستزادة.

المَبْحَثُ الثّاني
تَطبيقاتٌ في التَّرجَمَةِ النَّقْدِيّةِ

تَمْهيدٌ فِي مَراتِبِ الرُّواةِ: لا أرى حَرَجاً فِي تكرارِ بَعْضِ مَا تَقَدَّمَ بإيجازٍ، بَيْنَ يَدي التَّطبيقِ العَمَلِيّ؛ لأنَّ بَحْثَنا تَعْليميٌّ، فأقولُ: يَقْسِمُ عُلماءُ الجَرْحِ والتَّعْديلِ طَبقاتِ رُواةِ الحَديثِ عَلَى أربعِ طَبقاتٍ أصْليّةٍ: ثَلاثٌ مِنْها خَاصّةٌ بدائرَةِ التَّعديلِ، وَواحِدةٌ تَخْتصُّ بدائِرةِ الجَرْحِ[1] وَهي:

١-**مَرْتبةُ الاحْتجاجِ:** وَهُم الثِّقَاتُ المُتْقِنونَ مُطْلقاً، الّذينَ لَمْ يَرِدْ عَلَى حَدِيثِهم أيُّ قَيْدٍ، وَهؤلاءِ أحْصَى النُّقادُ أخْطَاءَهُم القَلِيلةَ غالِباً فِي تراجِمِهِم، وفِي كُتُبِ العِلَلِ فَتُجْتَنَبُ، وَيُحْتَجُّ بِباقي حَدِيثِهِم.

٢-**مَرَتَبةُ الاختبارِ والنَّظرِ:** وَهُمْ أهْلُ الصِّدقِ والوَرَعِ الّذينَ يَهِمُونَ أحْياناً، وَهؤلاءِ يُحْتَجُّ بأحادِيثِهم بَعْدَ النَّظرِ فِي مَرْوياتِهم، واجْتِنابِ مَا أخْطأوا فِيه، سواءٌ كانَ الخطأُ في التفرُّدِ أم فِي المُخالفَةِ.

٣-**مَرْتبةُ الاعْتبارِ:** الّذينَ كثُرَ فِي حَدِيثِهم الوَهَمُ والخَطَأ، لَكِنّه لَمْ يَغْلِبْ عَلَى صَوابِهم، وَهَؤلاءِ يُكْتَبُ حَدِيثُهم؛ للاعْتبارِ بِهِ فِي التَّرغِيبِ والتَّرهِيبِ، والزُّهدِ والرَّقائقِ وَلاَ يُحْتَجُّ بِهِ فِي الحَلاَلِ والحَرَامِ، وفي الأحْكامِ والعَقائدِ، أفَادَه ابنُ القَطَّانِ وقوّاه الحَافِظُ في النّكتِ عَلَى ابنِ الصّلاحِ[2].

٤-**مَرتَبةُ التَّركِ:** وَهُمْ الرُّواةُ الذينَ ظَهَرَ مِنهُمُ الكَذِبُ، وَسَرِقةُ الحَدِيثِ، ورُمُوا بالوَضْعِ، ومن غَلَبَ على حديثِهِ الوهمُ والخطأ، وأشْباهُ هَذا.

فَمَا كَانَ مِنَ القِسْمينِ الأوّلينِ؛ فَلا حَاجَةَ إلى التَّطويلِ فِي نِقلِ أقوالِ النُّقادِ فِيه، وَيكْفي فِي تَرْجَمَتِه مَا يَدلُّ عَلَى مَنْزِلتِه العَاليةِ، وَلْيَلتَزم المُترجمُ فِي آخرِ تَرْجَمَتِه بِمَا قَالَهُ الذَّهَبِيُّ

---

(١) مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي (١ : ٦ و١٠) وقد فرّق بين أهل التزكية والتعديل والجرح -وهم النقاد- وبين الحفّاظ المتقنين، وهما داخلان تحت مرتبة الاحتجاج مطلقاً.

(٢) وقد زعم الدكتور إبراهيم الغماري في كتابه «علل الحديث» (٢ : ٣٨٩) أن مفهوم الحسن عند ابن القطّان خاصٌّ به، فلم يصنع شيئاً!

فِي «الكَاشِفِ» والحَافِظُ ابنُ حَجَرٍ فِي «التَّقريبِ» تكميلاً واستئناساً، وليس احتجاجاً بأقوالهما.

ومَا كانَ مِنَ القِسْمِ الثَّالِثِ، فَتُصَنَّفُ أَقْوالُ النُّقادِ فِيهِ إلى احْتِجاجٍ، وَاعْتبارٍ، وَتَرْكٍ مَعَ مُحَاوَلَةِ تَفْسيرِ أَسْبابِ الاخْتلافِ، ثُمَّ مُحاوَلَةِ الجَمْعِ بَيْنَ الأَقْوالِ المُتَقارِبَةِ، ثُمَّ تُلاحَظُ مَنزلتُه عِنْدَ مَنْ خَرَّجَ حَدِيثَه مِنْ خِلالِ الوُقُوفِ عَلَى مَواضِعِ تَخْريجِ مَرْوِيَّاتِهِ عِنْدَهُ وكيفيّاتِها، إذا كَانَت الدِّراسةُ مُخْتَصّةً بِجِنْسٍ مِنَ الرُّواةِ عِنْدَ أَحَدِ مُصَنِّفي السُّنَّةِ النَّبويّةِ الشَّرِيفَةِ، كَدِراسَةِ المَجَاهِيلِ عِنْدَ ابنِ حِبَّانَ وَمَرْوِيّاتِهِمْ فِي كِتَابِهِ «الصَّحِيحِ» مَثَلاً!

وَفِي التَّرْجَمَةِ النَّقْدِيَةِ يَنْبغي التّركيزُ عَلَى الأمُورِ الآتِيَةِ:

الأوّلُ: مَعْرفةُ اسمِ المترجَمِ واسْمِ أَبِيهِ، وَكُنيَتِهِ، ونَسَبِهِ القَبَليِّ، ثم مكان الولادة، ثم مكان الإقامة . . وهكذا.

الثاني: رَفْعُ الجَهالَةِ عنه؛ بالنصّ على عَدَدِ شُيوخِهِ، وعَدَدِ تلامِذَتِه أوّلاً.

الثالثُ: مَعْرِفةُ أقْوالِ عُلمَاءِ الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ فِيه، وَخَاصَّةً النُّقادَ الموصوفين بالتشدُّدِ فِي الجَرْحِ كأبي حَاتِمٍ، والنَّسائِيِّ، والعُقَيْلِيِّ، وابنِ حِبّانَ، لِمَعْرِفَةِ سَاحَةِ أَخْطائِهِ.

الرّابعُ: الوُقُوفُ عَلَى مَنْ تَرْجَمَهُ فِي الضُّعَفاءِ والعِلَلِ، لِمَعْرِفَةِ الأحاديثِ التي انْتَقَدَهَا العُلَمَاءُ مِنْ رِواياتِهِ.

الخَامِسُ: مَعْرِفَةُ مَنْزِلَتِهِ فِي الكُتُبِ الصِّحاحِ. ويُلاَحَظُ فِيها مَا يَأتي:

-عَدَدُ مَرْوِياتِهِ فِيها، مُكَرَّرَةً، وَغَيْرَ مُكَرَّرَةٍ، فللكَثْرةِ والقلّةِ أثَرُهُما فِي تَقويمِ شَخصيّةِ المُتَرجَمِ.

-كَيْفَيةُ تَخْريجِ أَصْحَابِ الصِّحَاحِ لَهُ، أَصْلاً، وَمُتَابَعَةً.

-الأبْوابُ التي خَرَّجوا لَهُ فِيها، فَتَخْريجهم عَنِ الرّاوي فِي أبوابِ العَقائدِ والأَحْكامِ شيءٌ، وتَخريجهم عَنه فِي أبوابِ الزّهدِ والرّقاق والتّفسيرِ؛ شيءٌ آخر!

السّادِسُ: الوُقُوفُ عَلَى كُتُبِ التَّخْريجِ العَامِّ، والمَذْهَبِيِّ؛ لأنَّ فِيهَا فَوائدَ مُهِمّةً جِدّاً فِي تَحْديدِ مَنْزِلَةِ الرّاوي الحَدِيثيّة، وَفِي نَقْدِ حَديثِ الباب ذَاتِه.

وَعَلَيْه فَحَرِيٌّ بِنا أنْ نُمثّل بِتَرْجمةٍ أو أكثرَ في كُلِّ طَبَقةٍ مِنْ هَذه الطَّبقَاتِ الأرْبعِ. وَقَدْ

رَأيتُ أنْ أُلحِقَ بِهَذهِ التَّراجِمِ الأربعِ تَرْجَمةَ ابنِ لَهِيعةَ الذي اخْتَلَفَ النُّقادُ فِي تَرْجَمَتِهِ اخْتِلافاً ذَرِيعَاً، على الرُّغم من أنَّ لَهُ فِي كُتُبِ السُّنَّةِ أضْعَافَ مَا لِعَشَراتٍ مِنَ الثّقاتِ!

المَطلبُ الأوّلُ: أُنْموذَجٌ مِنْ مَرْتَبَةِ الاحْتِجاج:

الحَجَّاجُ بنُ أبي عُثمان الصَّوّاف (ع)[1]. قالَ المِزِّيُّ: (ع) حَجَّاجُ بنُ أبي عُثمان الصَّوّاف، أبو الصَّلْتِ، ويُقالُ: أبو عُثمان الكِنْديُّ -مَوْلاهُم- البَصْريُّ، واسمُ أبي عُثمان: مَيْسَرةُ، وقِيلَ: سَالِمٌ.

رَوَى عَنْ عَشَرَةِ شُيوخٍ: أرْطاةَ بنِ أبي أرْطاةَ، والحَسَنِ البَصريِّ، وحُمَيدِ بنِ هِلالٍ (سي) وحنانٍ الأسدي (مد ت) ومعاويةَ بنِ قُرَّة المُزَنيِّ، والنّضرِ بنِ مَعْبَدٍ، ويحيى بن أبي كَثيرٍ (م٤) وأبي رَجاءٍ الجَرميِّ مَولَى أبي قِلابَةَ (خ م د س) وأبي الزبير المكيّ (د ت س) وأبي سنانٍ القَسْمَليِّ.

وَرَوى عَنْهُ عِشرونَ راوياً، هُم: إسْماعيلُ ابنُ عُلَيّةَ (ع) وبِشرُ بنُ المُفَضَّل (س) وحَمّادُ بنُ زَيْدٍ (خ م د) وَحَمّادُ بنُ سَلَمَةَ، وأبو الأسْود حُمَيْد بنُ الأسْود (بخ) وَرَوحُ بنُ عُبادةَ (ت) وَسُفيانُ بنُ حَبيب (ت س) وأبو عَاصِمٍ الضّحاكُ بنُ مَخْلَدٍ النَّبيلُ (ت) وأبو زُهَيْرٍ عَبدُالرَّحمنِ بنُ مَغْراءَ، وعَبدُ العَزيز بنُ المُختارِ، وَمُحَمّدُ بنُ بِشرٍ العَبْديُّ (م) ومُحَمّدُ بنُ عَبدِاللهِ الأنْصاريُّ (ت) ومُحَمّدُ بنُ أبي عَديٍّ (م د س ق) وهُشَيْمُ بنُ بَشيرٍ (س) وأبو عَوانَةَ الوَضّاحُ بنُ عَبدِاللهِ اليَشْكُريُّ، ويَحْيى بنُ سَعيدٍ القَطَّانُ (م د س ق) ويزيدُ بنُ زُرَيْعٍ (م د ت س) وَيَعْلَى بنُ عُبيدٍ الطَّنافِسيُّ.

قالَ البُخاريُّ: قالَ يَحْيى القَطَّانُ: هُو فَطِنٌ، صَحيحٌ، كَيّسٌ.

وقَالَ عَبدُاللهِ بنُ أحْمدَ -يَعني ابنَ حَنْبلٍ- عَنْ أبيهِ، وإسْحاقُ بنُ مَنصورٍ -يَعْني الكَوْسَج- عَنْ يَحْيى بنِ مَعِينٍ، وأبو زُرْعةَ، وأبو حَاتِمٍ، والتّرمِذيُّ، والنَّسائيُّ: ثِقَةٌ. زَادَ أحْمدُ: شَيْخٌ. وَزَادَ التّرمذيُّ: حَافِظٌ.

---

(١) مصادر ترجمته: ابن سعد (٧: ٢٧٠) علل أحمد (١: ٦٤) ابن معين (٢: ١٠١) جامع الترمذي (٣: ٢٧٧، ٤٧١) الجرح (٣: ١٦٦) الموضح (٢: ٦٠) الجمع (١: ٣٥١) تهذيب الكمال (٥: ٤٤٣ و٢٢: ٦٠٦) النبلاء (٧: ٧٥) الكاشف (١: ١٤٩) التهذيب (٢: ٢٠٣) التقريب (١١٣١).

قالَ خَليفةُ بنُ خَيّاط: مَاتَ سَنَةَ ثَلاثٍ وأَرْبعينَ وَمِئةٍ. رَوَى لَهُ الجَماعةُ.

والمُلاحَظُ مِنْ عَرْضَ هَذه التَّرجَمَة؛ أَنَّ المِزِّيَّ سَاقَ اسمَ المُتَرْجَمَ ونَسَبَه وكُنْيَتَهُ والخِلافَ فِي كُنْيته، والخلاف في اسْمِ أبيهِ وكُنْيتِهِ هُو الآخر، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُطْرِيَه أَوْ يُثْنِيَ عَلَيْه ابْتداءً، وَهَذا مَنْهجُ المِزِّيِّ فِي كُلِّ تَرَاجِمِ كِتابه «تَهْذيبِ الكَمَالِ».

وللعُلماءِ فِي هَذه المَسْألةِ مَذَاهِبُ شَتَّى:

-فَمنْهُم مَنْ يُقَدِّمُ ألفاظَ النَّقدِ، وَمِنْهُم مَنْ يُؤَخِّرُها.

-ومِنْهم مَنْ يُقَدِّمُ الاسمَ، وَمِنْهُم مَنْ يُقَدِّمُ الكُنْيةَ، وَمِنْهُم مَنْ يُقَدِّمُ الّلقَبَ الاجْتِماعيَّ أو العِلمِيَّ، أَوْ غَيرَ ذَلكَ مِنَ الألقابِ المَعْروفةِ فِي المُجْتَمع، في زمانِ تَصنيفِ كُلِّ كِتابٍ.

والباحِثُ الذي يُرِيدُ التَّرْجَمةَ لا يُلْزَم بِشيءٍ مِنْ ذَلك؛ لأنَّ مَنْهَجَ المِزيِّ لَيْسَ مُلزِماً لأَحَدٍ، وكذلك مَنهج الذَّهبيِّ وابنِ حَجَرٍ، وغيرِهم. غَيْرَ أَنَّ الذي يَجْدُرُ بالباحِثِ الالتزامُ بِهِ هو: اخْتيارُ مَنْهجٍ وَاحِدٍ مِنَ المَنَاهِجِ المَعْروفَةِ، أو اخْتيارُ مَنْهجٍ للتَّرجَمَةِ، إذا كانَ لَدَيْهِ المَقْدرةُ عَلَى إقامَةِ الدَّليلِ الكَافي عَلَى سَلامَةِ مَنْهَجِهِ.

هَذا إذا كَانَ يَبحثُ اختيارياً، أمّا إذا كَانَ يَدْرسُ عَلَماً صَاحِبَ مَنْهَجٍ مِنْ أمْثالِ المِزِّيِّ أو الذَّهبيِّ، أو الحَافِظِ ابنِ حَجَر؛ فَلا يَسَعُهُ إلا دراسةُ وتوضيحُ منهجه ذَاتِه، وَلَهُ الحَقُّ فِي إبداءِ رأيهِ فِي ذَلك المَنْهجِ، والاعْتراضِ عَلَيْه، إذا كَانَ ثَمَّةَ شيءٌ مِنْ ذَلِكَ.

١-التَّرجَمَةُ المَعْرِفيَّةُ لحجّاجِ الصّوافِ:

تَحْديدُ مَلامِحِ شَخصيّةِ الرَّاوي؛ هِي التَّرْجَمةُ المَعرفيَّةُ، وهِي الخُطوةُ الأولَى فِي نَقْدِهِ.

قالَ التّرمذيُّ: «والحَجّاجُ الصّوّافُ: هُوَ الحَجّاجُ بنُ أبي عُثمان، وأبو عُثمان: اسمُه مَيْسرةُ، والحَجّاجُ يُكنَى أبا الصَّلت، وثَّقَهُ يَحْيى بنُ سَعيدٍ.

حَدَّثَنا أبو بَكْرٍ العَطّارُ عَن عَلِيِّ ابنِ المَدِينيِّ، قالَ: سَألتُ يَحيى بنَ سَعيدٍ القَطَّان عَنْ حَجّاجِ الصّوّاف، فَقَالَ: ثِقَةٌ فَطِنٌ كَيّسٌ».

وقَالَ التّرمذيُّ فِي مَوْضِعٍ آخر: «وَحَجّاجٌ: ثِقَةٌ حَافِظٌ عِندَ أهْلِ الحَدِيثِ»[1].

---

(١) جامع الترمذي (٣: ٢٧٧و٤٧١).

قُلتُ: إنَّ مُقارنَةً بَيْنَ صياغةِ تَرْجَمَةِ التّرمذيِّ لحَجّاجٍ، وَبَيْنَ تَرْجَمَةِ المِزِّيِّ لَهُ، تُظْهِرُ أنَّ التّرمذيَّ جَزَمَ بأنَّ اسمَ أَبِيهِ مَيْسرةُ، بَيْنما سَاقَ المِزِّيُّ ذلك عَلَى الاحْتمالِ: مَيْسرَةُ، أو سَالِمٌ.

وجَزَمَ التّرمذيُّ بأنَّ كُنيةَ حَجّاجٍ: أبو الصَّلْت، بَيْنما كَانَتْ عِندَ المِزّيِّ إحدى الكُنْيتَيْنِ: أبي الصّلت، أو أبي عُثمانَ.

وَنَقَلَ التّرمذيُّ عَنْ يَحْيى القَطّان أنّه قَالَ فِي الحَجَّاجِ: ثِقَةٌ فَطِنٌ كَيِّسٌ، بَينما نَقَلَ المِزِّيُّ عَن القَطّانِ قَوْلَه فِيهِ: فَطِنٌ صَحِيحٌ كَيِّسٌ.

والتَّحقيقُ العِلميُّ فِي هَذِه الشّخْصيةِ أنْ يُراجِعَ الباحِثُ المَصَادِرَ الأولَى المُعاصِرةَ للمُتَرجَمِ والمَنْقولَةَ بالأسانيدِ، لِيَتَعَرّفَ إلى قُوةِ الإسْنادِ، ثُمَّ لِيَتَعَرَّف إلى سَبَبِ الاخْتلافِ في الاسمِ، أو الكُنية، أو النّسَبِ، أو الحُريّةِ والرِّقِّ، أو الوَلاءِ -وَلاءِ العَصَبةِ، أو الجِوارِ، أو العِتاقةِ- ثُمَّ يَرجعَ إلى كَلامِ يَحيى القَطّانَ -فِي مِثْلِ هَذه التَّرْجَمَةِ- في كُتُبِه التي صَنَّفَها بِنفسِه، أو في كُتُبِ تَلامِذتِهِ الذين رَوَوا أقوالَهُ، ودَوّنُوها فِي مُصَنَّفاتٍ خَاصّةٍ بها، أو استفادوا مِنْها فِي كُتُبٍ تَتَضَمّن مَوضوعَاتٍ أُخَر.

وهَذا النّصّ مَنْقولٌ -فِيما يَبدو- مِنْ كِتابِ: سُؤالاتِ عَلي ابنِ المَدينيِّ يَحْيى القَطَّانَ فِي الجَرْحِ والتَّعديلِ.

وَبِما أنَّ المَسألةَ لا تُقَدِّمُ فِي قَضِيّةِ النَّقدِ ولا تُؤَخِّرُ، فَيمكِنُ تَجاوزُها فِي مِثْلِ هَذا البَحثِ، مَع الاعْترافِ بأنَّ كَمالَ التَرجَمَةِ يَتطلّبُ هذا.

٢-مَنزلةُ المُتَرْجَم فِي سَاحَةِ العِلم:

وَهذِه المَنزلةُ تَتوضَّحُ بالوقوفِ عَلَى:

-عِدةِ شُيوخِهِ الذين رَوَى عَنْهُم، وَتَلامِذتِه الذينَ رَوَوا عَنْه، وَمَنْزِلةِ هَؤلاءِ الشّيوخِ وأولئكَ التّلامذةِ مِنْ جِهةِ المعْرفةِ، ومِنْ جِهةِ العِلْمِ، ومِنْ جِهةِ الجَرْحِ والتّعديلِ.

-والمَناصِبِ العِلميّةِ والدّينيةِ التي شَغَلَها المُتَرْجَم، مِثل: القَاضي، المُحْتَسِب.

-ويلحق بهذا وصفه بالزهد أو الورع أو كثرة العبادة، أو وصفه بألفاظ وألقاب علمية من قبيل المفسِّر، الفقيه، اللغوي، الخطيب. . إلخ.

-يُضافُ إلى هَذا الوقوفُ عَلَى مُؤلَّفاتِه العِلمِيّةِ -إنْ كانَ صاحِبَ مُؤلفَاتٍ- والوُقوفُ عَلَى تَنَوُّع مَعارِفِه.

-ثُمَّ مَعرفةُ مَنْ أخْرجَ لَهُ مِمّن التَزَمَ الصِّحةَ فِي كِتابه، مِنْ أمْثالِ: البُخاريّ ومُسْلِم وابنِ خُزَيْمةَ وابنِ حِبّان. ثُمَّ مَعرفةُ كَيفيّةِ إخْراجِ أصْحابِ الصّحاحِ لَهُ: هَلْ أخْرجوا لَهُ احْتِجاجَاً، أو اعْتِباراً بالمُتابَعَةِ، أو نَبّهوا عَلَى صَوابِه أو خَطَئِه فِي حَدِيثٍ مَا، وَهَلْ كانَ هذا التَّنْبيهُ صَرِيحاً، أوْ ضِمْنِيّاً؟

هَذا مَا يَنْبغي فِعْلُه فِي التّرجَمَةِ العِلمِيّة الحَدِيثِيّة النَّاقِدَةِ، فَهَلْ مِثل هَذه التّرجَمَةِ مُمْكِنةٌ فِي الأبْحاثِ العِلْمِيّة؟

الجَوابُ: أنَّ مِثلَ هَذه التّرجَمَةِ عَسِير، فِي غَيرِ التّرجَمَةِ العِلْمِيّة المُعَلَّلَةِ، التي تَعني: أنْ يَختارَ البَاحِثُ شَخصيةَ الصَّوافِ مَثلاً، وَمَرْوِيّاتِه فِي كُتُبِ السُّنَّةِ؛ بَحْثاً عِلْمِياً مُفْرَداً فَيستطيعُ عِندئذٍ أنْ يقومَ بِهذِه الفُرُوعيّاتِ كُلِّها.

وسَأحاوِلُ تَقْريبَ مَنْزلةِ حَجّاجٍ الصَّوَّافِ فِي سَاحَةِ العِلْمِ مِنْ أقْرَبِ طَرِيقٍ؛ فِي النّقاطِ الآتية:

أ- مُصَنّفاتُه العِلمِيّة:

لِمعْرِفَةِ مُصَنّفَاتِ مُترجَمٍ مَا، إنْ كَانَ لَهُ مُصَنّفاتٌ؛ لا بُدَّ مِنَ الرّجُوعِ إلى الكُتُبِ ذَاتِ الاخْتِصاصِ، أو التِقَاطِ ذَلكَ مِنْ ألفاظِ الرّواةِ عَنْه ومترجِمِيه، وَهذا يَعْني أنَّ الخُطوةَ الأولَى لِمعْرفةِ ذَلك، هِي الوقوفُ عَلَى مَصَادِرِ تَرْجَمَتِه، وَجَمْعُ مَروياتِه مِنْ كُتُبِ السُّنَّة؛ للوقوفِ عَلَى ألفاظِ الرّواةِ فِي كَيفيةِ تَحَمُّلِهم عَنْه؛ لأن ألفاظ التحمّل والأداء في عصر التدوين كانت قد تميّزت تماماً لدى المصنّفين.

وأبرزُ المُصَنّفاتِ التي تُسعِفُ فِي مِثْلِ هذا: كتب أثبات الشيوخ، ورحلات المحدثين، وبرامجهم، ومعاجم شيوخهم، ومروياتهم، و«الفهْرِسْتُ» لابنِ النَّديم و«تَذْكِرةُ الحُفّاظِ» و«سِيَرُ أعْلامِ النُّبلاءِ» كِلاهُما للذّهَبِيِّ، وهناكَ كُتبٌ تفيدُ في التعرُّفِ إلى أسماء المصنفين وعناوين مصنفاتهم، من مثل: «تَاريخُ التّراثِ العَربيّ» لفُؤاد سِزْكين و«تاريخُ الأدَبِ العَربيّ» للمُسْتَشْرِق بروكلمان، و«كَشْفُ الظّنون» لحاجي

خَليفة، وذَيْلُه «هِديَّةُ العَارفين» للبغداديّ، و«أبجدُ العُلومِ» لِصدّيق حسن خَان القِنَّوْجي وغيرِ ذلكَ مِنَ الكُتُبِ المَعْروفَةِ فِي هَذا الفَنِّ.

وبالعودةِ إلى هذه الكُتُبِ، وغيرِها مِنْ مَظانِّ تَرجمتِهِ؛ لَمْ نَقفْ لَهُ عَلَى كِتابٍ مُصنَّفٍ. فيَسَعُنا القولُ: إن حجّاجاً الصّواف لَيْسَ مِنَ المُصَنِّفين، كَما أنَّ المَصادِرَ التي بينَ أيدينا؛ لا تُسْعِفُ فِي مَعْرفةِ ما إذا كانَ يُحدِّثُ مِنْ حِفْظِهِ، أو مِنْ كِتابٍ (يعني صحفاً) جَمَعَ فيها حَديثَه؟

ب-وظائفه ومميّزاته: ولا يَخفَى أنَّ امتيازَ الرّاوي في عِلمٍ أو أكثرَ؛ يزيدُ مِن الثقةِ به أو كَشفِ حالِهِ على الأقلِّ!

وحَجّاجٌ لَمْ يَنصّ أحدٌ مِمّن تَرجَمَهُ عَلَى أنّه كَانَ قَاضياً، أوْ عَابِداً، أوْ زاهِداً، أوْ لُغويّاً أوْ مُفسِّراً، أوْ فَقِيهاً، فَهَلْ مِن سَبيلٍ إلى مَعْرفةِ ذَلكَ، أوْ ما هُو قَريبٌ مِنْه؟

وَجوابُ ذَلك النّظرُ فِي مَصادِرِ تَرْجَمَتِهِ، لِنرى: هَلْ تَرْجَمَهُ المُعْنَون بطبقاتِ القُرَّاء أوْ المُفسِّرين، أو اللغويّين، أو القُضَاة، أو الحُفَّاظِ، أو الفُقهاءِ... إلخ.

وَقَدْ وَجَدْنا وَكِيعاً ذَكَرَ حَجّاجاً الصّوّاف فِي كِتابه «أخْبار القُضاةِ» فَيَلْزم العَودَة لِمعرفةِ مَا إذا كَانَ قَاضِياً، أمْ أنّه حَضَر مَجْلِسَ قَضاءٍ؛ أوْ شَاهداً أو محتسِباً أو مدَّعياً على أحدٍ أو جاء اسمه في سياق رواية، ونحو ذلك.

وَوَجَدْنا ابنَ الأثيرِ تَرْجَمَه فِي «الكَامِل» فَيُنْظَر هَلْ كَانَ لَهُ أثرٌ مَا فِي التّاريخِ العَامِّ، أوْ تَرْجَمَه مِثلَمَا يُترجِمُ الكَثيرينَ في سِنِي وَفَياتِهم؟

وَخُلاصَةُ النظرِ فِي مَصَادِرِ تَرْجَمَتِهِ تُوحِي أنَّ الرَّجُلَ مَشْهورٌ فِي دَائرةِ المُحَدِّثين ومَعْروفٌ بأنَّه مِنْهم، وحَسْب، فوكيع لم يترجمْه في أخبارِ القضاةِ، وإنّما جاء اسمُه في أسانيد بعضِ الروايات، ولم يذكر ابنُ الأثيرِ له أثراً محدَّداً، وإنّما أوردَه في وفياتِ إحدى السنين.

ج- أبرزُ شُيوخِ المُتَرْجَم الذين تَأثَّرَ بِهِم:

إنَّ أبرزَ كِتابٍ يُفِيدُ فِي هذا الاتجاه، هُو «تَهذيبُ الكَمالِ» للإمام المِزّيِّ، ولَيْسَ بَيْنَ أيدينا كِتابٌ أوعَبَ لِشيوخِ المُتَرْجَم وتَلامِذَتِه منه. مَع ندرةِ الاسْتدراكِ عَلَيْه في الشّيوخِ

والتّلاميذ. وكَانَ مِنْ مَنْهجِ المِزِّيِّ تَرتيبُ الشّيوخِ عَلَى حُروفِ المُعْجَمِ، بِغَضِّ النَّظرِ عَنْ مَنْزِلتِهِمِ العِلميّة، باستثناءِ الأئمّةِ السّتّةِ فكان يقدّمهم في الرواة عن الشيوخ، ثم يذكر بقية الرواة على حروف المعجم(١).

بينما كان الذهبيُّ يُراعي شُهرةَ الشيوخ ومنزلَتهم العلمية.

وكان ابن حجر يراعي قِدَمَ السّماع، وإذا وُصف أحدُ الرواةِ بأنّه آخر مَن روى عنهُ المترجَمْ ذَكَرَه فقال: وهو آخِرُ مَن رَوى عنهُ، مثل: أحمدِ بنِ إسماعيلَ السلميِّ، وأحمدِ ابنِ جنابٍ المصّيصيِّ، وأحمدِ بنِ عبدِالله اليربوعيِّ، وغيرِهم(٢).

ونَقْلُ كَلامِ كُلٍّ مِنْهُم يُقَرِّبُ عَلَيْنا مَا نُريدُ، مَع مَلاحَظَةِ أنَّ التّرمذيَّ قَالَ عَنْه: «ثِقةٌ حَافِظٌ عِندَ أهْلِ الحَديثِ» وَوَصَفَهُ بالحِفْظِ ابنُ حَجَرٍ فِي «التقريب» (١١٣١) أيضاً. وَلَمْ يُتَرْجِمْهُ الذّهبيُّ فِي «تَذكِرةِ الحُفَّاظِ» وَلا فِي «النُّبلاءِ».

وحين ساق ترجمته في «النُّبلاءِ» تمييزاً قال: «حَجّاجُ بنُ أبي عُثمان الصَّوّاف (خ م) بَصْريٌّ ثِقَةٌ مَشْهورٌ، تُوفِّيَ سَنَةَ (١٤٣هـ).

رَوَى عَنْه الحَمّادان -يَعْني حَمّادَ بنَ زَيْدٍ، وحَمّادَ بنَ سَلَمَةَ- ورَوْحُ بنُ عُبادَةَ، وخَلْقٌ وأقْدَمُ مَا عِنْدَهُ -يَعني مِنَ الشُّيوخِ- الحَسَن»(٣).

ومعالجةُ هذه المسألةِ تتمُّ على مراحلَ:

أوّلاً: مَعرفةُ شُيوخِهِ الذين خُرِّجَتْ روايتُهُ عَنْهُم في الصِّحاحِ؛ فإنَّ أصْحابَ الصِّحاحِ ينتقونَ أكثرَ مِنْ غَيرِهم.

ثانياً: النَّظرُ فِي طَبقاتِ شُيوخِهِ، وَتَمييزُ مَن أكثرَ مِنْ صُحْبَتِهِم والرّوايةِ عَنْهُم، أوْ مَنْ كانَ لَهُ كَبيرُ اهتمامٍ بِهِم، وثَناءٌ عَلَيْهِم، كما تَقَدَّم.

---

(١) انظر في «تهذيب الكمال» تراجم: قتيبةَ بنِ سعيد، وعَمرٍ الفلاس، وأبي موسى العنزي، وغيرِهم من شيوخ الأئمة الستة.

(٢) التهذيب (١: ٥، ١٣، ١٩، ٤٤).

(٣) النبلاء (٧: ٧٥).

ثالثاً: النّظرُ فِي اهتِماماتِ شُيوخِهِ الذّاتيّةِ، أو العِلمِيّة، وهَذا يَستَدْعي تَرْجَمَتَهم، أوْ تَرْجمةَ المَشْهورينَ مِنْهُم عَلَى الأقلّ.

ويَكْفي فِي هَذه العُجالةِ أنْ نَعرضَهُم عَلَى كِتابِ «تَقْريبِ التّهذيبِ» فَقَط، للوقُوفِ عَلَى طَريقةِ التّرجمةِ العِلْمِيّة المُتكامِلةِ، لا عَلَيْها.

-أرطاةُ بنُ أبي أرْطاةَ: لَيْسَ مِن رُواةِ السِّتَّةِ، ولَيْسَ لَهُ تَرجَمَةٌ فِي «المِيزانِ» ولا «لسانه»[1].

-الحَسَنُ البَصْريُّ: ثِقةٌ فَقِيهٌ فَاضِلٌ مَشْهورٌ، وكان يرسل كثيراً ويدلّس (ع)[2].

قُلتُ: هُو إمامُ الزّهّادِ والنّسّاكِ فِي عَصْرِهِ.

-حُمَيْدُ بنُ هِلالٍ: ثِقةٌ عَالِمٌ، تَوقّفَ فِيه ابنُ سِيرينَ لِدخُولِهِ فِي عَمَلِ السّلطانِ (ع).

-حَنانٌ الأسديُّ: غيرُ مَشْهورٍ، مَقبولٌ.

-مُعاويةُ بنُ قُرّةَ: ثِقةٌ عَالِمٌ (ع).

-النّضرُ بنُ مَعْبدٍ: لَيْسَ مِنْ رُواةِ السّتّة[3].

-يَحيى بنُ أبي كَثيرٍ الطّائيُّ: ثِقةٌ ثَبتٌ (ع).

-أبو رَجاءٍ الجَرميُّ -واسْمُهُ سَلْمانُ-: صَدُوقٌ، لَهُ فِي السِّتةِ حَديثٌ وَاحِدٌ (خ م د س).

-أبو الزُّبيرِ المَكّيُّ -مُحَمّدُ بنُ مُسْلِمِ بنِ تَدْرُس-: صَدُوقٌ (ع).

-وأبو سِنانٍ -عِيسى بنُ سِنانٍ القَسْمليّ- ليّن الحَديثِ.

وَيُلاحَظ عَلَى هَذه اللائحةِ أنَّ ستةً مِنْ شُيوخِهِ مِنْ رُواةِ الشَّيْخَينِ، وأنَّ الحَسَنَ

---

(١) انظر طرفاً من أخباره في الكامل (٥: ٢٧٠) تهذيب الكمال (٢٠: ٢٦٥، ٢٧٥) الجرح (٢: ٣٢٦) التاريخ الكبير (٢: ٥٨).

(٢) رموز التقريب (ع، ٤، خ، م..) إلخ تعني تخريج أصحاب هذه الرموز عن المترجَم في الجملة، ولا تعني بالضرورة تخريجهم حديثَ حجّاجٍ عن كلِّ واحدٍ منهم، ذلك أنّ للشيوخ أثراً في تكوين التلميذ، ثم تكون منزلة التلميذ والشيخ ملحوظةً عند المصنفين.

(٣) انظر طرفاً من ترجمته في: ضعفاء العقيلي (٤: ٢٩١) والمجروحين (٣: ٥٠) والكامل (٧: ٢٤).

وَحُميداً ومُعَاوِيةَ ويَحْيى وأبا الزُّبيرِ كُلَّهم مِنَ العُلماءِ الصَّالِحينَ العُبَّادِ، فلاَ بُدَّ أنَّ حَجّاجاً تَأَثَّرَ بِهِمْ واقْتَفَى آثارَهُم، وإنْ لَمْ يَنُصَّ العُلماءُ عَلَى ذَلِك، وهذا يُفيد التأكيدَ على عدالتِه الدينية، ما دامَ لم يُغْمَزْ بها.

د-أبرزُ تَلامِذتِهِ، ومَوقِفُهم مِنْه:

ويَلْزمُ عَرْضُ تَلامِذَتِه عَلَى مِثْلِ مَا تَقَدَّمَ، لِمَعْرِفَةِ مَنْ أَكْثَرَ عَنْ حَجَّاجٍ، ومَنْ صَحِبَه ولازَمَهُ، ومَنْ أَثْنَى عَلَيْه، أو جَرَّحَه.

وتلامِذةُ الحَجّاج كثيرونَ، فَنَخْتارُ مِنْهُم مَن خُرِّجَتْ روايتُهم عَنْه في الصّحيحينِ، لأنَّ مُجَرّد تَخْريجِهِما عنْ راوٍ يَعْني أنَّه لَيْسَ بمتروكٍ عِندَهُما، ومَعرفةُ كيفيّةِ تخريجهما عَنْه أصلاً أو مُتابعةً؛ يُبيِّنُ مَنْزلتَهُ عِنْدَهما، أهُوَ مِن مَرتَبةِ الاحْتِجاجِ، أم الاخْتِبارِ، أم الاعْتِبارِ؟

ثُمَّ نَسْتَعْرِضُ رِواياتِ تلامذتِهِ عَنْهُ عِندَ الترمذيِّ؛ لأنَّه يَحْكُمُ على أحاديثِ كتابِهِ ومن وراءِ حُكْمِهِ على حجّاجٍ؛ نَتَعَرّفُ إلى مَنْزلتِه عِنْدَه.

وتلامِذتُه الذين رَوَوا عنه في الصّحيحينِ[1]، هُم:

-حمّادُ بنُ زيْدٍ (خ م د) وقَدْ أخرجَ البُخاريُّ لَهُ مَقْروناً (٤١٩٣) ومسلم (١١٦).

-مُحَمّدُ بنُ أبي عَديّ (م د س ق) وقَدْ أخرجَ لَهُ مُسلِمٌ (٤٥١).

يحيى بنُ سعيدٍ القَطّانُ (م د س ق) وقَد أخْرجَ لَهُ مُسلمٌ (٦٠٤).

ويزيدُ بنُ زُريعٍ (م د ت س) وقَدْ أخْرَجَ لَهُ مُسلمٌ (٢٥٧٥).

وقالَ هذا عن تلامذة حجّاج ومروياتهم في الصحيحين: ثِقَةٌ فَطِنٌ كيِّسٌ. وقَالَ الذُّهلِيُّ -فِيما نَقَلَهُ ابنُ حَجَرٍ-: مَتِينٌ! قَالَ ابنُ خَزَيْمةَ: يُرِيدُ أنَّه ثِقَةٌ حَافِظٌ!

وقالَ أحمدُ ابنُ حَنْبلٍ فِيه: «ثِقَةٌ.. شَيْخٌ». والشَّيخُ هُنا: مَنْ كَانَ كَثِيرَ الحَديثِ يُجْمَعُ حَديثُه، فلحجّاج في كتب السنّة أحاديث كثيرة، وإن لم يكن من المكثرين.

وسوفَ تأتي مَرْويّاتُ التّرمذيِّ عَنْه بَعدَ قَليلٍ.

---

(١) خصصت تلامذته الذي رَوَوا عنه في الصحيحين أو أحدهما؛ لأن لاختيار صاحبي الصحيح مزيةً إضافية على مطلق الرواية؛ لاشتراطهما الصحة من جهة، ولأنهما ينتقيان من حديث الشيوخ من جهة أخرى.

وعَلَى ضَآلَةِ العَمَلِ الذي قُمْتُ بِهِ فِي هذا الجَانِبِ، يَسعُنا أنْ نَقولَ: إنَّ حَجَّاجاً الصّوّاف: ثِقَةٌ عَالِمٌ فَطِنٌ نَبيهٌ كَيِّسٌ، لَمْ يكنْ فَاحِشَ الخَطأ.

هـ-مَرويّاتُه فِي الكُتُبِ الأصُولِ ومنزلتُها عِنْدَ نُقّادِ الحَديثِ:

مَرويّاتُهُ فِي الكُتُبِ الأصولِ تُبرزُ حَجْمَها، وعِنايةَ المُصَنّفينَ بِها، والوقوفَ على كيفيّةِ تَخريجِ أصحابِ الصّحاحِ إيّاها، وتمييزِ أحكامِ النّقّادِ -أو بَعضِهم- عليها، أو على بعضِها.

وقَدْ وجدتُ له في نِطاق موسوعة الكُتُبِ التّسعةِ (٧٨) حَدِيثاً مَعَ التّكرارِ مِنها:

-(٤٧) سَبْعَةٌ وأربعونَ حَدِيثاً فِي الكُتُبِ السِّتةِ.

-حَدِيثانِ عِنْدَ البُخاريِّ.

-وأخْرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ (١٥) خَمْسَةَ عَشَرَ حَدِيثاً.

-والتّرمذيُّ (٧) سَبْعَةَ أحاديثَ.

-وأبو داودَ (٩) تِسْعَةَ أحاديثَ.

-والنَّسائيُّ (١٢) اثني عَشَرَ حَدِيثاً.

-وابنُ ماجه حَدِيثين.

-وأحمدُ (٢٨) ثَمَانيةٌ وعشرون حَديثاً بالمكرّر.

-والدّارميُّ حَدِيثين.

-ولَمْ يُخَرِّجْ لَهُ مَالِكٌ أيَّ حَدِيثٍ.

وبِمَا أنَّ التّرمذيَّ حَكَمَ عَلَى أحاديثِ كِتابه الجامعِ، فَوقُوفُنا عَلى مَواضِعِ تَخْريجِهِ أحاديثَ لحَجّاجٍ؛ سَوفَ يُفِيدُنا فِي بيانِ أنَّ الإطلاقاتِ النَّظريّةَ التي يُطلقُها النّقادُ فِي تَزكيةِ الرّاوي؛ لاَ تَعْني اطّرادَ دلالاتِها عَلَى سَائرِ مَرْويّاتِهِ.

أخْرَجَ التِّرمذيُّ لَهُ سَبْعَةَ أحاديثَ:

(٩٤٠، ١١٦٨، ١٩٠٥، ٢٧٩١، ٣٤٤٨، ٣٤٦٤، ٣٥٩٢).

قَالَ فِي المَوضِعِ الأوّلِ (٩٤٠): حَسَنٌ صَحيحٌ، وَحَجّاجٌ الصَّوّافُ لَمْ يَذْكُر في حَدِيثِه عَبْدَاللهِ بنَ رافِعٍ -يَعْني بَيْنَ عِكْرمةَ والحَجّاجِ بنِ عَمْرٍو- وحَجّاجٌ: ثِقَةٌ حافِظٌ عِنْدَ

أهلِ الحَدِيثِ، وَسَمِعْتُ مُحَمّداً (البُخاريَّ) يقولُ: رِوايةُ مَعْمَرٍ ومُعاويةَ بنِ سَلاّمٍ أصَحُّ.

قُلتُ: قَولُ البُخاريِّ هَذا ترجيحٌ لروايةِ هذين العالمَين على رواية حجّاج، وسوف يأتي ذلك في الدرس التطبيقي، لَكِنَّ التِّرمذيَّ رأى أنَّ حَجّاجاً ثِقَةٌ حَافِظٌ، وَحَدِيثه صَحِيحٌ ولم يَلْتفتْ إلى قَولِ أحدٍ!

وأخْرجَ الثّاني (١١٦٨) وقَالَ: «حَسَنٌ غَرِيبٌ». وسَاقَ الكَلامَ الطّويلَ الذي سُقْتُه فِي تَرْجَمَتِه سَابِقاً، وَقَدْ خَالَفَهُ غَيْرُهُ بِمثْلِ الأوّلِ، فَلَمْ يَعْبأ التِّرمذيُّ بذلِك، بَلْ قَالَ: كِلاَ الحَديثَينِ صَحِيحٌ.

وَيُلاحَظُ أنَّ التِّرمذيَّ حَكَمَ عَلَى الحَديثِ بأنّه حَسَنٌ، ثُمَّ قَالَ: كِلاهُما صَحيحٌ!

وأخْرَجَ الثالثَ (١٩٠٥) مُتابَعَةً مِن حَجّاجٍ لِهِشامٍ الدَّسْتَوائيّ، وَسَكَتَ عَلَيْه.

وأخْرَجَ الرابعَ (٢٧٩١) مِنْ طَرِيقِ حَجّاجٍ عَنْ حَنانٍ، واسْتَغْرَبَهُ، فَقَالَ: هَذا حَديثٌ غَريبٌ، لا نَعْرِفُهُ إلا مِنْ هذا الوَجْهِ، ولا نَعْرِفُ حَناناً إلا فِي هَذا الحَديثِ... انتهى المُرادُ. وهَذا يَعني أنَّ التِّرمذيَّ ضَعَّفَ حَديثَ حَجّاجٍ لِجَهالَةِ شَيْخِه حَنان[1].

وأخْرَجَ الخَامِسَ (٣٤٤٨) وقَالَ: «حَسَنٌ، وقَدْ تابَعَهُ عَلَيْه هِشَامٌ».

وسَبَبُ تَحْسينه: وجودُ أبي جَعْفرٍ المؤذّن شَيْخِ يَحْيى بنِ أبي كَثيرٍ في الإسنادِ، فهو مجهولٌ توبع على حديثه!

وأخْرَجَ السّادسَ (٣٤٦٤) وقَالَ: «حَسَنٌ صَحيحٌ غَريبٌ، لا نَعْرِفُه إلا مِنْ حَديثِ أبي الزّبيرِ -شَيْخِ حَجّاجٍ- عَن جَابرٍ».

وأخْرَجَ السّابعَ (٣٥٩٢) وقَالَ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحيحٌ غَريبٌ مِنْ هذا الوَجْهِ وحَجّاجُ ابنُ أبي عُثمان: هُو حَجّاجُ بنُ مَيْسرةَ الصَّواف، ويُكنَى أبا الصَّلْتِ، وهُو ثِقَةٌ عِنْدَ أهلِ الحَديثِ».

وبَعْدَ هَذا الذي تَقَدَّمَ يُمكِنُنا أنْ نَتَبَيَّنَ مَنْزِلةَ حَجّاجٍ العامّةَ عِنْدَ التِّرمذيِّ، وهِيَ مَنْزِلةٌ

---

(١) في الإسناد علّة أخرى، وهي إرسال أبي عثمان النهدي، لكن أهل الحديث يُعلّون الحديث بأضعف رواته، خاصّة وأنّ حناناً هذا مجهول، والمجهول لا يُدرى صدقه من كذبه!

عَاليةٌ سَامِيةٌ، فَقَدْ حَكَمَ عَلَى عَدَدٍ مِنْ أحادِيثِهِ بِحُكْمِ: (حَسَنٌ صَحيحٌ) وهي أعْلَى دَرَجةٍ يَحْكُمُ بِها التّرمذيُّ عَلَى أحاديثِ كِتابه، لأنَّ مُعظَمَ الأحاديثِ التي يُطْلِقُ عَلَيْها «حَسَنٌ صَحيحٌ» تَكونُ مِمّا خَرَّجَه البُخاريُّ ومُسْلِم، أوْ أحدُهُما، أوْ كَانَتْ عَلَى شَرْطِهِمَا أوْ شَرْطِ أحَدِهِما، والله تعالى أعْلَمُ.

ومّما لا ريبَ فيهِ أنَّ الترجمةَ الدقيقةَ لحجّاجٍ وغيرِه من الرواةِ؛ هي الترجمةُ المعلّلةُ، التي تُراعي:

- حصرَ رواياتِه في كُتبِ السنّةِ، أو في الكُتبِ الصحاحِ مثلاً.
- الوقوفَ على كيفيةِ تخريجِ أصحابِ الصحاحِ له: أخَرّجوا له في الأصولِ، أم في الرِقاقِ، أم في المتابعاتِ والشواهدِ.
- رصدَ جميعِ ما قِيلَ فيهِ من جَرْحٍ وتعديلٍ، بعد تصنيفِه، وتقريبِ المُتماثلِ والمُتقارِب.

وخِتاماً **أقولُ**: هذا العَرْضُ يَكْفِي -هُنا- لِمَعْرِفَةِ مَنْهجِ التّرجَمةِ الحَدِيثيّةِ النّاقِدةِ فِي تَرْجَمَةِ الثِّقَاتِ، وليس لترجمة الثقات، الترجمةَ الناقدةَ!

فترجمة حجّاج وفق منهج الترجمة المعلّلة يحتاجُ أكثرَ من حجم هذا الكتاب.

المطلبُ الثّاني: أُنْموذَجٌ مِنْ مَرْتَبَةِ الاخْتبارِ والنَّظَرِ:

جَريرُ بنُ حازِمِ الأزْديّ (ع): قالَ المِزّيُّ: جَريرُ بنُ حَازِمِ بنِ زَيْدِ بنِ عَبدِالله بنِ شُجاع الأزْديُّ، ثُمَّ العَتَكيُّ وقِيلَ: **الجَهْضَميُّ** -مَوْلاهُم- أبو النَّضْرِ البَصْريُّ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعينَ وَمِئة.

رَوَى عَنْ ستةٍ وخَمْسينَ شَيْخاً، منهُم: أسماءُ بنُ عُبيدٍ الضُّبَعِيُّ (م سي) -والدُ جُويريةَ بنِ أسماء- وأيوبُ السِّختيانيُّ (خ م د س ق) وثَابتٌ البُنانيُّ (٤) وعَمُّه جَريرُ بنُ زَيد (خ م س) وحَرْملةُ بنُ عِمرانَ التُّجيبيُّ المِصريُّ (م س) والحَسَنُ البَصْريُّ (خ م) وحُمَيدُ بنُ هِلالٍ العَدَويُّ (خ م د س) وحُمَيدٌ الطّويل (ت س) والزُّبيرُ بنُ الخرِّيت (خ د) والزُّبيرُ بنُ سَعيدٍ الهَاشميُّ (د ت س) وسُليمانُ الأعْمَشُ (م) وعبدُاللهِ بنُ مَلاذٍ الأشْعريُّ (ت) وعَبدُالرّحمنِ بنُ عَبدِالله السَّرّاج (م) وعَطاءُ بنُ أبي رَباح (م) وغَيْلانُ ابنُ جَرير (م)

وقَيْسُ بنُ سَعْدٍ المَكّيُّ (م د س) ومُحَمّدُ بنُ سِيرينَ (خ م) ومَنْصورُ بنُ زاذان (ت سي) ونَافِعٌ مَولَى ابنِ عُمرَ (خ م) والنّعمانُ بنُ راشِدٍ الجَزَرِيُّ (م ت س ق) ويَحْيى بنُ أيوبَ المِصْرِيُّ -وهُو مِنْ أقْرانِهِ-(م٤) ويَزيدُ بنُ رُومان (خ س) ويَعْلَى بنُ حَكِيمٍ (خ م د س) ويُونُسُ بنُ يَزيدَ الأيْلِيُّ (خ م) وأبو إسْحاقَ السَّبيعيُّ (خ) وأبو رجاءٍ العُطارِديُّ -وهُو أكبرُ شَيخٍ لَهُ- (خ م) وأبو فَزَارةَ العَبسيُّ (م ت س).

ورَوَى عَنْه تِسْعَةٌ وأرْبعونَ راوياً، منهُم: بَهْزُ بنُ أسَد (م) وحَجَّاجُ بنُ مِنْهال (خ فق) وحُسَيْنُ بنُ مُحَمّدٍ المَرُّوذيُّ (خ د س ق) وحمادُ بنُ زيدٍ[1] وأبو دَاودَ سُليمانُ بنُ دَاودَ الطَّيالِسيُّ (ت ق) وشَيْبانُ بنُ فَرُّوخٍ (م) وعَبدُاللهِ بنُ وَهْبٍ (خ م د س ق) وعَبدُالرَّحمنِ ابنُ مَهْدي (م س ق) وعَمْرُو بنُ عاصِم الكِلابيُّ (ت س) ومُحَمّدُ بنُ الفَضْلِ «عَارِم» (خ) ومُسْلِمُ بنُ إبراهيمَ (خ د) ومُوسَى بنُ إسْماعيلَ (خ) وابْنُه وَهْبُ بنُ جَرِيرٍ (ع) ويَحْيَى بنُ آدمَ (خ م) ويَزيدُ بنُ هَارونَ (م ق)[2].

١-التَّرجَمَةُ المَعْرِفيّةُ:

قد تَقَدَّمَ فِي تَرجَمَةِ حجّاجِ الصّوافِ سَرْدُ أسماءِ شُيوخِهِ وأسماءِ تلامِذَتِهِ، مَعَ تَوضيحِ الرّموزِ التي تُشيرُ إلى مَرويّاتِهِ عَنْهُم، ومَرويّاتِهِم عَنْه. ولا أجدُ حاجةً هنا إلى التّطويلِ بنقلِ التّرجَمَةِ كامِلةً، إذ وضَحَ لنا أنّ تقويمَ شَخصيّتِهِ لا يتوقّفُ على سَرْدِ تِلكَ الأسْماءِ.

وإنّما يكفي أنْ نَذْكُرَ عَدَدَ الشّيوخِ لِنعرفَ شُهْرَتَه فِي طَلَبِ العِلمِ؛ إذ كُلّما كَثُرَ شُيوخُ المحَدِّثِ؛ زادَتْ شُهْرَتُهُ بطلبِ العِلمِ.

ويكفي أن نَذْكرَ عَدَداً مِنْ تلامِذتِهِ؛ لِنعرفَ شُهرتَهُ، ونتحَقّقَ مِنْ رَفْعِ جَهالة العَيْنِ عنْه.

---

(١) نصَّ ابن عدي في الكامل (٢ : ٣٥٥) على رواية حماد بن زيد عنه، ولم يذكره المزي في التهذيب. والراجح عندي أنّه أخذ عنه، فهو مولاه، وسيأتي تعظيم حَمّاد له، غير أني لم أقف له على رواية عنه في الكتب التسعة، والله تعالى أعلم.

(٢) مصادر ترجمته: التاريخ الكبير (٢ :٢١٣) الجرح والتعديل (٢ : ٥٠٤) الثقات (٦ : ١٤٤) المشاهير (١٢٥٥) تذكرة الحفاظ (١ :١٩٩) ضعفاء العقيلي (١ :١٩٨) الكامل (٢ :١٢٤) الكواكب النيرات (١١) طبقات المدلسين (٧) جامع التحصيل (٨٩) ت. الكمال (٤ : ٥٢٤) التقريب (٩١١) النبلاء (٧ :٩٨-١٠٣).

ونَذْكرَ شُيوخَه والرّواةَ عَنْه في الصّحيحينِ؛ لنتَعَرّفَ إلى أنقى رِواياتِه، وكيفيّةِ تخريجِ الشّيخينِ إيّاها.

ونَذْكرَ شُيوخَه والرّواةَ عَنْه عِندَ التّرمذيِّ؛ لنستعرضَ أحكامَ التّرمذيّ عليها.

ونُضيفَ إلى ذلك أعدادَ مَرويّاتِه في الكُتُبِ الأُصولِ، ونَنْقُلَ أقوالَ النّقادِ فيه جَرْحاً أو تَعْديلاً، فنَخْلُصَ مِنْ وراءِ ذلك كُلِّه إلى تَقْويمِ شَخْصِيَّته ومَرْويّاتِهِ أيضاً.

ولَيْسَ ثَمَّةَ خِلافٌ فِي سِياقَةِ اسمِه ونَسَبِه، سِوى نِسبتِه الجَهْضَميّة.

قَالَ مُحَقّقُ تَهْذيبِ الكَمالِ عَقِبَ قَوْلِ المِزّيِّ فِي نِسبتِه: «وقِيلَ: الجَهْضَميُّ»: هَكذا قَالَ ابنُ سَعْدٍ، وهُو المُرَجَّحُ؛ لأنَّ مَوْلاهُ حَمَّادَ بنَ زَيْدٍ جهَضْمَيٌّ مِنْ غَيْرِ تَرَدُّدٍ.

قُلتُ: هُوَ كَمَا قَالَ.

٢-مَنْزلَتُهُ فِي سَاحَةِ العِلْمِ: لَمْ تَذْكُرِ المَصادِرُ التي تَرْجَمَتْ جَرِيراً أنّه تَسَنَّمَ مَنْصِباً عِلْمِيّاً أو دِينيّاً، فَهُو لَيْسَ بِقاضٍ، ولاَ مُحْتَسِبٍ.

ولَيْسَ للرَّجُلِ مُصنَّفٌ فِي أيِّ جَانِبٍ مِنْ جَوانِبِ العِلْمِ.

بَقِيَ أنْ نَتَعَرَّفَ إلى أبْرَزِ شُيوخِهِ الذينَ تَأثرَ بِهِمْ، وساهموا في بناءِ شَخصِيّتِه العِلْمِيّةِ وأبْرزِ تَلامِذتِهِ الذينَ أخذوا عَنْهُ العِلْمَ، ومَرْويّاتِه فِي الكُتُبِ الأصولِ.

أ-أبرزُ شُيوخِهِ الذينَ أخَذَ عَنْهُمْ: إنَّ المُتَفَحِّصَ قَائمةَ شُيوخِ جَريرِ بنِ حَازِمٍ يَرَى أنَّها عَامِرةٌ بِالعُلماءِ العَامِلينَ والحُفاظِ الجَهابذَةِ، وسَنَكْتَفِي بِعَرْضِ المُبرِّزينَ مِنْهُم عَلَى «تقريبِ التّهذيبِ» كَمَا فَعَلْنا مَعَ شُيوخِ الصَّوّافِ قبلُ:

-الحَسَنُ البَصْريُّ: تَقَدَّمَ فِي (٨٧).

-سُليمانُ بنُ مِهْرانَ الأعْمَشُ: ثِقَةٌ حافِظٌ، عارِفٌ بِالقِراءاتِ، وَرِعٌ لَكِنَّه يُدَلِّس (ع).

قالَ مَحمودُ بنُ غَيْلان -فِيما عَلَّقَه عَنْهُ المِزّيُّ- عَنْ وَهْبِ بنِ جَريرٍ: كانَ شُعْبَةُ يَأتي أبي، فيَسْألُهُ عَنْ أحاديثِ الأعْمَشِ، فإذا حَدَّثَهُ قَالَ: هَكذا-والله-سَمِعْتُه مِنْ الأعْمَشِ.

قُلتُ: نُفيدُ مِنْ قَولِ شُعبةَ؛ أنَّ جَريراً مُقدَّمٌ فِي حَديثِ الأعْمَشِ، عِنْدَ التَّعارُضِ والتَّرجيح.

-شُعْبَةُ بنُ الحَجَّاجِ: ثِقَةٌ حَافِظٌ مُتْقِنٌ، كانَ الثّوريُّ يقولُ: هُو أميرُ المُؤمنينَ بالحديث

وهُو أوّلُ مَنْ فَتّشَ بالعِراقِ عَنِ الرِّجالِ، وذَبَّ عَنِ السُّنّةِ، وكانَ عابداً (ع)[١].

قُلتُ: عَلّقَ المِزِّيُّ عَنْ قُرادٍ أبي نُوحٍ، عَنْ شُعبةَ، قَالَ: عَليكَ بِجريرِ بنِ حَازِمٍ فاسْمَعْ مِنْهُ.

-عَطاءُ بنُ أبي رَبَاح: ثِقَةٌ فَقِيهٌ فَاضِلٌ، لَكِنّه كَثِيرُ الإرْسالِ (ع).

-مُحَمّدُ بنُ سِيرينَ: ثِقَةٌ ثَبتٌ، عَابِدٌ كَبيرُ القَدْرِ، كانَ لا يَرى الرِّوايةَ بالمَعْنَى (ع).

-نَافِعٌ مَولَى ابنِ عُمَرَ: ثِقَةٌ ثَبتٌ، فَقِيهٌ مَشْهورٌ (ع).

قلت: حُضورُ جريرِ بنِ حازمٍ مجَالِسَ الحَسَنِ البَصريّ، وابنِ سيرينَ وأضرابِهما؛ يُرجِّحُ أنْ يكونَ مِنَ العُبّاد الزُّهّادِ، واللهُ أعْلَمُ.

وعلى الرُّغم مِن أنَّ جَريرَ بنَ حازمٍ لَمْ يُترجَمْ فِي طَبقاتِ القُرّاءِ، ولاَ فِي غَيْرِها، إلا أنّني وقَفْتُ عَلَى نَصٍّ عَلّقَهُ المِزِّيُّ بِصيغةَ الجَزْم عَنْ يعقوبَ بنِ إسْماعيلَ بنِ حَمَّادِ بنِ زَيْدٍ، عَنْ وَهْبِ بنِ جَريرٍ-ابنه- قالَ: قَرأَ أبي -يَعني القُرآنَ- عَلَى أبي عَمرِو ابنِ العَلاءِ، فَقالَ لَه: أنْتَ أفْصَحُ من مَعَدٍّ.

فالرَّجُلُ إذاً مِنْ فُصحاءِ الرِّجالِ، بَلْ ومِنَ القُرّاءِ، إذا مَا أضَفْنا إلى هَذا النّصِّ أنّه صَاحَبَ الأعْمَش ورَوى عَنْه، والأعْمشُ مِنْ سَادَةِ القُرّاء، بَلْ هُو صَاحِبُ قِراءةٍ -وإنْ كانَتْ قراءةً شَاذّةً- وشَهادةُ أبي عمرو بنِ العَلاءِ شَهادةٌ عَاليةٌ لِجرير!

ب-أبرزُ تَلامِذتِه: فإذا انْتَقَلْنا إلى تَلامذَتِهِ وجَدْنَاه قَدْ رَوَى عَنْه:

ولدُه وَهْبُ بنُ جَرير الحَافِظُ.

وأيوبُ السَّختيانيُّ، والأعْمَشُ، وهِشامُ بنُ حَسَّانَ، ويزيدُ بنُ أبي حَبيبٍ، وهُمْ مِنْ شُيوخِهِ.

والثّوريّ، والليثُ بنُ سَعدٍ، وطَائفةٌ مِنْ أقْرانِه.

ومِمّن رَوَى عَنْه: عَبدُ اللهِ بنُ وهْبٍ -صَاحِبُ مَالِك- ويَحْيى القَطّانُ، وابنُ المُبارك

---

(١) رواية جرير عن شعبة نادرة، فهما أقران، انظر المصنّف لابن أبي شيبة (٣: ٥٢٨) و(٦: ١٠٦) إن كان المحقّق ضابطاً! وإنما ذكرته في شيوخه لِما كان بينهما من المذاكرة المفيدة في صقل شخصية المحدِّث وتنميتها.

وابنُ مَهْدي، ويَزيدُ بن هارونَ، وغيْرُهُم مِنَ الحُفّاظِ والنُّقّادِ.

فجريرٌ روَى عَنْه غَيرُ واحِدٍ مِنْ شُيوخِهِ، كَمَا روَى عَنْه غَيرُ واحِدٍ مِنْ أَقْرانِه مِنَ الحُفّاظِ، فَهُو مِنْ مَشاهِيرِ عُلماءِ عَصْرِه فِي الحَديثِ، تَرْجَمَهُ ابنُ حِبّانَ فِي كتابه مَشاهِيرِ عُلماءِ الأمْصارِ، وتَرْجَمَهُ الذَّهبيُّ فِي «سِيرَ أعْلامِ النُّبلاءِ» فَقَالَ: الإمامُ الحَافِظُ الثِّقَةُ.

قَالَ صَالِحُ بنُ أحمدَ ابنِ حَنْبلٍ عَنْ عَلِيِّ ابنِ المَدينيّ: سَمِعْتُ عَبدَ الرَّحمنِ -يَعني ابنَ مَهدي- يَقولُ: جَريُر بنُ حازِمٍ أَثْبتُ عِنْدي مِنْ قُرَّةَ بنِ خَالِد.

وعَنْهُ أيضاً قال: جَريرُ بنُ حَازِمٍ اخْتَلَطَ، وكَانَ لَهُ أَوْلادٌ أصحابُ حَديثٍ، فَلَمّا أَحَسُّوا ذلكَ مِنْه؛ حَجَبوه، فَلَمْ يَسْمَعْ أَحَدٌ مِنه فِي حَالِ اخْتلاطِه شَيئاً.

وقَالَ يَعقوبُ بنُ شَيبةَ عَنْ مُوسَى بنِ إسماعيلَ -وهُوَ مِنْ تَلامِذتِه-: مَا رأَيتُ حَمّادَ ابنَ سَلَمَةَ يُعظِّمُ أحَداً تَعْظيمَه جَريرَ بنَ حَازِمٍ.

ج-مروياتُهُ في الكُتُبِ الأصولِ:

خرّجَ أصحابُ الكُتُبِ التّسْعةِ لجريرِ بنِ حازِمٍ (٣٦٧) سَبعةً وسِتينَ حَديثاً وثَلاثَ مئةِ حَديثٍ:

-مِنها (١٩٣) ثَلاثةٌ وتِسعونَ ومِئةُ حَديثٍ فِي الكُتُبِ السِّتةِ.

-(٥٣) ثلاثةٌ وخَمسونَ حَديثاً مِنها عِندَ البُخاريِّ.

-وأخْرجَ له مُسلِمٌ (٤٦) سَتةً وأربعينَ حَديثاً.

-والتِّرمذيُّ (١٨) ثَمانيةَ عَشَرَ حَديثاً.

-وأبو داودَ (٣٦) ستةً وثَلاثينَ حَدِيثاً.

-والنَّسائيُّ (٢١) واحِداً وعِشرينَ حَدِيثاً.

-وابنُ ماجه (١٩) تَسعةَ عَشَرَ حَديثاً.

-وأحمدُ (١٦٤) أربعَةً وسِتينَ حديثاً ومِئةَ حَديثٍ.

-والدَّارميُّ (١٠) عَشرَةَ أحاديثَ.

-ولمْ يُخرِّج له مَالكٌ أيَّ حَديثٍ.

هذا الكمُّ الهائلُ مِنَ الأحاديثِ يَحْتاجُ إلى بَحْثٍ عِلْميٍّ مُفردٍ ودراسةٍ مُتخصّصَةٍ.

وإنّما يكفي فِي مِثلِ هذه الترجمةِ أنْ يَسْتَعْرِضَ الباحثُ رواياتِهِ عِندَ الشّيخينِ لِيعرفَ الكُتُبَ التي خَرّجا له فيها، ويَعْرِفَ كيفيّةَ تخريجِهما أحاديثَه.

وأنا سوفَ أقتصرُ على عرضِ أحكامِ التّرمذيّ على مرويّاتِه التي وافَقَهُ عَلَيْها الشّيخان، أو أحدُهُما، ومَنْ لمْ يَقْنَعْ بالنّتيجةِ الأوّليّةِ؛ فَعَلَيْهِ العودةُ إلى رِواياتِهِ فِي الصّحيحينِ، فقدْ وضَحَ الطّريقُ.

أقولُ: فِي كِتابي (الإمامُ التّرمذيُّ ومنهجُه في كِتابِهِ الجامع) أقَمْتُ الأدلّةَ على أنّ الترمذيَّ أرادَ أنْ يكونَ كِتابُهُ كتابَ عِلَلٍ، ولمْ يكنْ هَدَفُه جمعَ السُّنّةِ أبداً.

وقلتُ أيضاً: إنَّ كِتابَه بمنزلةِ (الإلزاماتِ والتتّبع) لشيخيه البخاريِّ ومُسلِمٍ[1] وتوضيحُ ذلك في مِثْلِ ترجمتِنا أنّ البخاريّ خرّجَ عَنْ جريرِ بنِ حازمٍ ثلاثةً وخمسينَ حديثاً، وخرّجَ مُسلمٌ عَن جريرٍ ستّةً وأربعينَ حديثاً، بينما خَرّجَ التّرمذيُّ عَنْه ثمانيةَ عشرَ حَديثاً فقط!

اتّفَقَ البُخاريُّ ومُسلمٌ مَعَه عَلى واحِدٍ منها (٢٢٩٤) ووافَقَهُ البُخاريُّ على واحِدٍ مِنها (٣٧٧٠) ووافَقَه مُسْلِمٌ على اثنين (٥١٧) و(٨٤٥).

فَلو كانَ هدفُ التّرمذيّ جَمْعَ السُّنّةِ النبويّةِ؛ لخرّجَ جميعَ ما أخْرجَهُ البُخاريُّ ومسلمٌ من حَديثٍ، وأضافَ إليها ما لَمْ يُخرّجاه مما صحَّ عنده، أو حسب منهجه.

وسوفَ يَظهرُ فِي المثال الآتي تفصيلُ هذا:

- الحديثُ الذي وافقَ البُخاريُّ ومُسْلمٌ التّرمذيّ عليه، من أحاديث جرير؛ فهو حديثُ سَمُرةَ بنِ جُندَبَ (٢٢٩٤) أخْرجَهُ البُخاريُّ فِي كتابِ الجنائزِ (١٣٨٦) ومسلمٌ في الرؤيا (٢٢٧٥).

قالَ التّرمذيُّ عَقِبَهُ: هذا حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ، ويُروى هذا الحديثُ عن عَوْفٍ وجريرِ بنِ حازمٍ، عَنْ أبي رجاء، عنْ سمُرَةَ، عنِ النّبيِّ ﷺ في قِصّةٍ طَويلةٍ.

---

(١) أحد المراجعين الأفاضل قال: من أين تفترض أن يكون الترمذي اطّلع على صحيح مسلم؟ وجوابي أنه شيخه، وخرّج له حديثاً (٦٨٧) في جامعه بصيغة «حدثنا» فهل يلتقي التلميذُ شيخه ويعيش بعده قرابة عشرين عاماً، ولا يطّلع على أبرز مصنفاته؟

وهكذا رَوى محَمّدُ بنُ بشّار هذا الحديثَ عَنْ وهبِ بنِ جَريرٍ مُخْتصراً.

فالتّرمذيُّ خرّجَ الحديثَ ليقولَ: هُناك اخْتِصار في إحدى روايتي الحديثِ، مَعَ أنَّ الحديثَ في حالَيْه عَلى شرطِ الشّيخينِ؛ لأنَّ جُملةَ (حَسَنٌ صَحيحٌ) تعني: على شَرطِ الشّيخينِ تماماً كما أوضحت ذلك في دراستي عن الترمذي.

-وأمّا الحديثُ الذي وافَقَه عليه البُخاريُّ دونَ مُسلمٍ، فهو حديثُ عبدِالله بنِ عُمرَ في فَضلِ الحَسَنِ والحُسَينِ رضي الله عنهم (٣٧٧٠) أخْرَجَه البُخاريُّ فِي المَناقِبِ (٣٧٥٣) والأدَبِ (٥٩٩٤) وقال التّرمذيُّ: حديثٌ صَحيحٌ، وقَدْ رواه شُعبةُ ومهديُّ بنُ مَيْمونٍ عن مُحمّدِ بن أبي يعقوب. وقد رُوي عن أبي هريرةَ عن النّبيِّ ﷺ نَحْوُه.

فكأنَّ التّرمذيَّ يريدُ أنْ يقولَ: هذا الحديثُ تُوبِعَ عَليْه جريرُ بنُ حازمٍ، ولَه شاهِدٌ مِنْ حَديثِ أبي هُريرةَ، فلماذا أعرَضَ عَنْه مُسلمٌ، فَلمْ يُخرّجْه، وهو عَلى شَرْطِهِ؟

وأمّا أحدُ الحَديثينِ اللذين وافَقه مُسْلمٌ دونَ البُخاريِّ عَلَيْهما؛ فهو حديثُ أنسِ بنِ مالِكٍ (٥١٧) (أنَّ النّبيَّ ﷺ كانَ يُكلِّمُ بالحَاجةِ إذا نَزلَ عنِ المِنْبرِ) فقد أخْرجَه مُسْلمٌ في الحَيْضِ (٣٧٦) بلفظِهِ الصّحيح.

قال التّرمذيُّ: هذا حديثٌ لا نعرِفُهُ إلاّ مِنْ حَديثِ جريرِ بنِ حازمٍ، وسمِعْتُ محمداً - البُخاريَّ - يقول: وهِمَ جَريرُ بنُ حازِمٍ في هذا الحديثِ، والصّحيحُ ما رُوي عَنْ ثابتٍ عَنْ أنسٍ... وساقَ لفظَ مُسْلمٍ، ثم نَقَلَ قولَ البُخاريِّ: وجريرُ بن حازم ربما يَهِمُ فِي الشّيء وهو صَدوقٌ، ثُمَّ نقلَ التّرمذيّ عنِ البُخاريِّ حديثينِ وهِمَ فيهما جريرُ بنُ حازم.

فالتّرمذيُّ يَهدفُ -فيما أرى- إلى جُملةِ أهدافٍ نَقْديّـةٍ:

الأول: تصويبُ مُسلمٍ فِي تخريجِه اللفظَ الصّواب، دونَ اللفْظِ الذي انتَقَدهُ التّرمذيُّ والبُخاريُّ.

الثّاني: بيانُ ثلاثةِ أحاديثَ وَهِمَ فيها جَريرُ بنُ حازمٍ، حتّى لا يُظَنَّ أنَّ كُلَّ ما يَرْويهِ جَريرٌ حُجّةٌ، وخاصةً ما يرويه عن ثابتٍ البُنانيِّ.

وأمّا الحديثُ الثّاني الذي وافقَهُ مُسْلِمٌ عليه دُونَ البُخاريِّ؛ فهو حَديثُ ميمونةَ أمِّ المُؤمنينَ رضيَ الله عَنْها أنَّ النّبيَّ صلى اللّه عليه وآله وسلَّم تزوّجَها وهو حَلالٌ (٨٤٥)

فقدْ أخْرَجه مُسلم في النّكاحِ (١٤١١).

والتّرمذيّ يريدُ مِنْ تَخْريجِ الحديثِ تَخطئةَ مُسلِم في تَخْريجِهِ؛ فقدْ قالَ عَقِبَه: هذا حديثٌ غَريبٌ، ورَوَى غيرُ واحِدٍ هذا الحديثَ عَنْ يزيدَ الأصمِّ مُرْسَلاً... يعني لم يذكروا مَيمونَةَ!

وهذا قَدْرٌ كافٍ للتدليلِ على أنّ جَريرَ بنَ حازمٍ من مَرْتبةِ الاخْتبارِ والنّظرِ، ولَيْسَ من مَرتبةِ الاحْتجاجِ، وهذه أرقامُ بقيةِ رِواياتِ جريرٍ عِندَ التّرمذيّ.

فالرّواياتُ التي صَحّحَها أو حَسَّنها هي: (٩، ١١٣٠، ١٤٩٧، ١٦٩١[1]، ١٦٩٦، ٢٠٥١، ٢١٧٥، ٢٢٩٤، ٣٥٨١، ٣٦١٩، ٣٧٦٠، ٣٧٧٠، ٣٩٤٧، ٣٩٥٤).

وأمّا الرّواياتُ التي أعَلّها؛ فَهي: (٥١٧، ٨٤٥، ١١٧٧، ١٥٥٥).

٣-**مَنزِلتُه في الجَرْحِ والتَّعديلِ**: قَدْ رَوَى عَنْه مِنْ مُعَاصِريهِ عبدُالرَّحمٰنِ بنُ مَهْديّ ومُوسى بنُ إسماعيلَ -وَهُمَا مِنْ أئمةِ الحَدِيثِ- وقَدْ أثْنيا عَلَيْه خَيراً فِيما نَقَلْتُ قَبلُ، كما أثنَى عَلَيْه شُعبةُ بنُ الحَجّاجِ، وقَدْ تَقَدّمَ.

وأمّا مَنْ جَاء بَعْدَهم، فَقالَ ابنُ مَعينٍ: ثِقَةٌ. وقال مَرّةً هو والنَّسائيُّ: لَيْسَ بِه بَأسٌ وضَعَّفَ رِوايتَه عَنْ قَتادَةَ. ورَجَّحَه مَرّةً عَلى أبي الأشْهَب، وأُخْرى عَلَى أبي هِلال الراسبي. وقَالَ ابنُ عَديّ والعِجْليُّ، والسَّاجِيُّ، والذَّهبيُّ، وابنُ حَجَرٍ: ثِقَةٌ... وهذا في الإطلاقِ العام.

وكلام بقية أئمة النقد؛ لا يخرج عن هذا الإطار، فلا حاجة بنا إلى الاستقصاء.

لكنَّ هَؤلاءِ جَميعاً -ومَعَهُم ابنُ مَعينٍ- أشاروا إلى نُقطَتينِ اثْـنَتينِ:

الأولى: أنَّ الرَّجلَ كانَ يُحَدِّثُ مِنْ حِفْظِهِ، ولَيْسَ حِفظُه مِثلَ كِتابِهِ، فيُخْطِىءُ، وقَدْ أَحْصَى عَلَيْه العُلماءُ أوهَامَه وأخطاءَه بوجهٍ عام.

الثانيةُ: أنّه ضَعِيفٌ فِي رِوايتِهِ عَنْ قَتادةَ خَاصّةً، ولذلك كانَ التّرمذيُّ يحْرِصُ على

---

(١) في بعض النسخ المطبوعة: «غريب» وفي النسخة التي صححتُها على تحفة الأشراف وغيرها: «حسن غريب» انظر كتابي (الترمذي ومنهجه) (٣: ١٤٠٤).

إيجادِ مُتابِعٍ لَهُ أو ما يَشهدُ لحديثه فيها.

فمِثْلُه فِي سَعَةِ عِلْمِه، وعُلُوِّ مَقامِه؛ يَتَتَبَّعُ النُّقادُ حَديثَه عَادَةً؛ لأنَّهُ مِنَ الشُّيوخِ الذينَ يُجْمَعُ حَديثُهُم:

-فما تابَعَهُ عَلَيْه غَيْرُه - مما ينتقده الحفّاظ - فَهُو حُجّةٌ.

-ومَا انْفَرَدَ به مِمّا لَمْ يَنْتقِدْهُ الحُفَّاظُ، أو يُوجَدُ فِي مَتْنِه نكارةٌ؛ فَهُو حديثٌ حَسَنٌ.

-ومَا خَالَفَ فِيه مَنْ هُو أحْفظُ مِنْه، أوْ أكثرُ عَدَداً مِنَ الثِّقاتِ، فهُو شَاذٌّ أوْ مُنْكَرٌ حَسَبَ اخْتِلافِ العُلماءِ فِي إطلاقِ هذا المُصْطَلَحِ.

وهذا الكلامُ كلُّه تعليميٌّ تدريبيّ، أما النقد الحقيقيّ؛ فلكلِّ حديثٍ وضْعُه الخاصُّ والله تعالى أعلَمُ.

المطلب الثالث: أنموذَجٌ مِنْ مَرْتَبةِ الاعْتبارِ:

بكّارُ بنُ عبدِالعَزيزِ الثّقفيُّ (خت د ت ق)[١]: قَالَ المِزّيُّ: بَكّارُ بنُ عبدِالعَزيزِ بنِ أبي بَكْرَةَ الثّقفيُّ، أبو بَكْرَةَ البَصْريُّ. وقِيلَ: بَكّارُ بنُ عبدِالعَزيزِ بنِ عَبدِالله بنِ أبي بَكْرَةَ.

روَى عَنْ: أبيهِ عبدِالعَزيزِ بنِ أبي بَكْرَةَ (خت د ت ق) وعَمَّتِهِ كَيّسةَ بِنتِ أبي بَكْرَةَ (د) فقط.

ورَوَى عَنْه أحدَ عَشَرَ راوياً، منهُم: حَامِدُ بنُ عُمرَ بنِ حَفصِ بنِ أبي بَكْرَةَ البَكراويُّ (بخ) وأبو عَاصِمٍ الضَّحّاكُ بنُ مَخْلَدٍ النّبيلُ (د ت ق) وأبو سَلَمَةَ مُوسى بنُ إسماعيلَ (د).

استَشْهَدَ بِه البُخاريُّ في (الفِتنِ) مِنْ صَحيحِه، ورَوَى لَهُ فِي الأدَبِ، وأبو داودَ والتِّرمذيُّ وابنُ مَاجه. انتَهى كلامُ المِزِّي. وقالَ الحاكِمُ: صَدوقٌ عِنْدَ الأئمةِ[٢].

---

(١) مصادر ترجمته: تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٢: ٦١) الكبير (٤: ١٢٢) (١٩٠٩) ضعفاء العقيلي (١: ١٥٠) الجرح والتعديل (٢: ٤٠٨) ثقات ابن حبّان (٦: ١٠٧) الكامل لابن عدي (٢: ٢١٧) تهذيب الكمال (٤: ٢٠١) (٧٣٩) الميزان (١: ٣٤١) التقريب (٧٣٥) والمستدرك (١: ٤١١).

(٢) تهذيب الكمال (٤: ٢٠١-٢٠٢) ويعني المزي بقوله: استشهد به البخاري أنه روى له تعليقاً، وهذا مصطلحه في تهذيبه، وهذا لا يحتاج إلى تدليل، أما إذا أطلق الحاكم هذه العبارة، فيعني بها من خرّج له متابعة، أو مقروناً، وقد يستعمله للشاهد أيضاً، انظر المستدرك (٧٣٦، ١١٠٨).

أقولُ: البَحْثُ فِي تَرْجمةِ بَكّارِ بنِ عَبدِ العَزيزِ يَحْتاجُ إلى وَقَفَاتٍ عَدِيدةٍ:

١-مَصَادِرُ تَرْجَمَتِه:

مِنَ اسْتِعراضِ مَصادِرِ تَرْجَمةِ الرَّاوي المُتَرْجَم، وَجَدْنا جَميعَ هَاتيكَ المَصَادِرِ حَديثيَّةً ولَمْ نَجِدْ لَه تَرْجمةً مِن مَصادِرِ عُلومٍ أُخَر، فهُو إذنْ لَيْسَ مُتنوِّعَ الثَّقافةِ.

ولَمْ يُتَرْجِمْهُ أَحَدٌ فِي الثِّقاتِ إلا ابنُ حِبّان، عَلَى عَادَتِه فِيمَن لَمْ يَجِدْ فِيه جَرْحاً مُسْقِطاً، لكِنَّه مَع هذا لَمْ يُخرِّج عَنْه فِي صَحيحِه شَيئاً، كَمَا لَمْ يُخرِّج عَنْه الشّيخان شَيئاً مسنداً.

وأوْرَدَه العُقيليُّ وابنُ عَدِيّ فِي الضُّعفاءِ، وتَرْجَمَهُ الذَّهبيُّ فِي «المِيزانِ».

٢-مَنزلتُه فِي سَاحةِ العِلم:

لَيْسَ لَه شَيءٌ مِنَ المُصَنَّفاتِ، بَلْ لَيْسَ لَه إلا أَحَاديثُ قَليلةٌ، وقَدْ خَرَّجَ لَهُ البُخاريُّ تَعليقاً حَديثاً واحِداً في الفِتنِ (٧٠٨٣). ولَيْسَ لَهُ مِنَ الشُّيوخِ إلا أبوهُ وعَمَّتُه.

-أمّا أبوه: فهُو عَبدُ العَزيزِ بنُ أبي بَكْرَة، وقِيلَ: عبدُ العَزيزِ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ أبي بَكْرَةَ. لَمْ يَروِ إلا عَنْ أبيه أبي بَكْرَةَ، أو عَنْ أبيهِ عَبدِ اللهِ بنِ أبي بَكْرةَ.

ومَعَ هذا الشّكِّ، فَلا يُعدُّ حديثُه مُتّصلاً؟ ولَيْسَ لَهُ شَيْخٌ إلا أبوهُ.

-وأمّا عَمَّتُه كَيِّسة، فَلا يُعرَفُ حَالُها، بَلْ هِي مَجْهولةٌ لَها حَدِيثٌ واحِدٌ عِندَ أبي داودَ، ولَمْ يَرْوِ عَنْها إلا ابنُ أخيها بَكَّارٍ، وروايةُ المَجْهولِ وما لمْ يُرْوَ مِن العِلْم سيّان!

وأمّا تَلامِذَةُ بَكَّارٍ الأحَدَ عَشَر، فَلا نَعْلَمُ مَا رَوَوا عَنْه؛ لأنَّ أكْثرَهُم لا نَدري مَخْرَجَ حَديثِه.

وله فِي الكُتُبِ السِّتةِ حَديثانِ مَوصُولانِ: أحَدُهما مِنْ روايتِه عَنْ أبيهِ، رَواهُ عَنْه أبو عَاصِمٍ النَّبيل عِنْدَ التّرمذيِّ (١٥٧٨) وأبي داودَ (٢٧٧٤) وابنِ ماجه (١٣٩٤).

والآخَرُ عَنْ عَمَّتِه، رَواه عَنْه مُوسى بنُ إسماعيلَ التَّبوذكيُّ عند أبي داود (٣٨٦٢).

فمَهْما كانَ شَأنُ تلامذتِه فِي العِلمِ؛ فهُو لَيْسَ بالنسبةِ إليهم سِوى راويةٍ، رَوَى حَديثاً، فَنَقَلوهُ! وهَذا يَعْني أنَّ بَكَّاراً غَمْرٌ فِي سَاحَةِ العِلم الحَديثيّ.

وحكى البخاريُّ في الصحيحِ الخلافَ في أسانيدِ حديثِ أبي بكرةَ في اقتتالِ

المُسلمين (٧٠٨٣) فقال: ورواه بكّارُ بنُ عبدِالعزيزِ عن أبيهِ، عن أبي بكرةَ، فيكونُ حديثُه متابِعاً لحديثِ الحسنِ بنِ الأحنفِ، عن أبي بكرةَ؛ متابعةً قاصرةً.

وإنْ كان البخاريُّ قصدَ ذِكرَ الخلافِ، ولم يقصدْ تقويةَ الحديثِ بتلك المتابعةِ.

ولَهُ حديثٌ آخَرُ عِنْد الترمذيِّ (١٥٧٨) قالَ عنه: حَسَنٌ غريبٌ لا نعرِفُهُ إلا مِنْ هذا الوجهِ، مِنْ حديثِ بكّارٍ... وبكارٌ مُقارِبُ الحديثِ.

-ولَمْ يُخرِّجْ لَهُ مُسْلِمٌ والنَّسائيُّ ومَالِكٌ والدَّارميُّ أيَّ حَديثٍ.

٣- مَنزِلتُه فَي الجَرْحِ والتّعديلِ:

قَدْ رَوَى عَنْه مِنْ مُعاصِريه أبو عَاصِمٍ النَّبيلُ، وأبو سَلَمَةَ التَّبوذَكيُّ -وهُما مِنْ أئمةِ الحَديثِ- ولَمْ يُـنقَلْ عَنْهُما ثَناءٌ عَليْه، ولا قَدْحٌ فِيه.

وأمّا مَنْ جَاء بَعْدَهُم، فَقَالَ ابنُ مَعينٍ مَرّةً: صَالِحٌ. وقَالَ مرة: لَيْسَ حَديثُه بِشيءٍ يَعني أن حَديثَه قَليلٌ منكرٌ لا يَستَحقُّ الاهتمامَ. وقَالَ البَزّارُ مَرّةً: لا بَأسَ بِهِ، وقَالَ مَرّةً أخْرى: ضَعِيفٌ.

وذَكَرَهُ العُقَيليُّ، والسَّاجيُّ، وأبو العرب، والفَسويُّ في الضُّعفاءِ الذينَ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوايةِ عَنْهُم. وقَالَ الترمذيُّ: مقارِبُ الحديثِ، وقَالَ الحاكِمُ: صَدوقٌ. وقَالَ الذَّهبيُّ: فِيه لِينٌ. وقَالَ الحَافِظُ: صَدُوقٌ يَهِمُ!

قُلتُ: قَولُ ابنِ مَعينٍ: صَالِحٌ، مَثْلُ قَولِ البَزّارِ: لا بَأسَ به ضَعيفٌ، مَثْلُ قَولِ ابنِ عَدِيٍّ: لا بَأسَ بِه، وهُو مِنْ جُملةِ الضُّعفاءِ الذينَ يُكتَبُ حَديثُهم، مِثْلُ قولِ الترمذيِّ: مُقارِبُ الحديثِ، ولا يَخرجُ عَنْ هذا الإطارِ قَولُ الذّهبيِّ.

أما قَولُ الحاكِمِ: صَدوقٌ، وقَولُ الحَافِظِ ابنِ حَجَر: صَدُوقٌ يَهِم؛ فغَريبٌ، إذْ لَيْسَ للرَّجلِ فِي الكُتُبِ السِّتةِ إلا حَديثانِ مَوصولانِ وآخرُ مُعَلّقٌ، فيَحْفظُ مَاذا، ويَهِمُ بماذا؟ والصِّيغةُ عَلَى تَنافُرِها في مَرتبةِ الاعتبارَ قَطعاً.

وخُلاصَةُ حالِهِ أنّه يُقّبلُ حَديثُه فِي المُتابعَةِ، والمُتابعةُ ذاتُها عَلَى مَراتبَ، وليس هو في المرتبةِ العُليا مِنْها، هذا إن وُجدت له أحاديثُ لتُدَرس!

المَطْلَبُ الرّابع: أنموذجٌ مِنْ مَرتَبةِ التَّركِ:

إسحاقُ ابنُ أبي فَرْوة (د ت ق)[١]:

١-تَرْجمتُهُ: قَالَ المِزّيُّ: إسحاقُ بنُ عَبدِالله بنِ أبي فَرْوةَ، واسمُ أبي فَرْوةَ عَبدُالرّحمن ابنُ الأسودِ بنِ سوادةَ، ويُقالُ: الأسودُ بنُ عَمرِو بنِ ريّاش، ويُقالُ: كَيْسان، القُرشيّ الأمويّ، أبو سُليمان المَدنيُّ، مَولَى آل عُثمانَ بنِ عفّان، أخو إسماعيلَ، وصَالِح وعبدِالأعلَى، وعبدِالحَكيمِ، وعَمَّارٍ، ويُونُسَ، بني عَبدِاللهِ بنِ أبي فَرْوةَ.

أدْركَ مُعاويةَ بنَ أبي سُفيانَ. وروَى عَنْ ثَمانيةٍ وعِشرينَ شَيخاً، منهُمْ: إبراهيمُ بنُ عبدِاللهِ بنِ حُنَين (ق) وسَلمَةُ بنُ رَوحِ بنِ زِنْباع (ق) وأبو الزّنادِ عبدُاللهِ بنُ ذَكوان (ق) وعَمرُو بنُ شُعيبٍ (ق) وعِياضُ بنُ عبدِاللهِ بنِ سَعدِ بنِ أبي سَرْح (ق) ومُحَمّدُ بنُ مُسلِمِ ابنِ شِهابٍ الزّهريُّ (ت ق) ونَافِعٌ مولَى ابنِ عُمرَ (دق) وأبو وَهْبٍ الجَيْشانيُّ (ق).

وروَى عَنْه خَمسةٌ وعِشرونَ راوياً، مِنهُم: إبراهيمُ بنُ مُحَمّدِ بنِ أبي يَحيى الأسْلميُّ وإسماعيلُ بنُ عَيّاشٍ الحِمصيُّ (ق) والليثُ بنُ سَعْدٍ (ت ق) والوَليدُ بنُ مُسلِمٍ (د) ويَحيى بنُ حَمْزَةَ الحَضرميُّ (ق).

روى عبدُالسّلام بنُ حَرْبٍ عنْ إسحاقَ بنِ عبدِاللهِ بنِ أبي فَرْوةَ -المُترجَم- قال: خَطَبنا معاويةُ وعليه بُرْدٌ أخْضَرُ.

وقَالَ مُحمّدُ بنُ سَعْدٍ فِي الطّبقةِ الخَامِسَةِ مِنْ أهلِ المَدينةِ: إسْحاقُ بنُ عبدِاللهِ بن أبي فَرْوةَ، ويُكنَى أبا سُليمانَ، وكانَ أبو فَرْوةَ مَولًى لِعثمانَ بنِ عَفَّان. ويَقولونَ: إنَّ عُبيداً الخِيار، جاءَ بأبي فَرْوةَ عَبداً مُكاتباً، فأعتَقَهُ عُثمانُ، وكانَ أبو فَرْوةَ يَرى رأيَ الخَوارِجِ وقُتِلَ مَع ابنِ الزُّبيرِ، ودُفِنَ في المَسْجدِ الحَرامِ... انتهى المُرادُ.

---

(١) مصادر ترجمته: جامع الترمذي (٤: ٣٧٠) ابن سعد (٥أ: ٣٥٠) ابن معين (٢: ٣٧) الكبير (١: ٣٩٦) الصغير (٢٠) النسائي (٥٠) العُقيلي (١: ١٠٢) الجرح (٢: ٢٢٧) المجروحين (١: ١٣١) الكامل (١: ٣٢٠) تهذيب الكمال (٢: ٤٤٦-٤٥٤) (٣٦٧) الميزان (١: ١٩٣) الكاشف (١: ٦٣) التهذيب (١: ٢٤٠) التقريب (٣٦٨)، وانظر ملحق المتروكين في (مصطلح متروك) للدكتورة نماء محمد البنا.

٢-مكانتهُ عِنْدَ أهلِ العِلْمِ:

قُلتُ: طَوّلَ المِزِّيُّ فِي تَرجَمَتِهِ مِن (ص٤٤٦-٤٥٤) فَلو نَقَلْتُها؛ لَطوَّلْتُ فِي غَيرِ طَائلٍ هنا، مَع أنَّ التَّرجمةَ العِلميةَ تقتَضي تَصنِيفَ هذه الفَوائدِ إلى:

-ما يتعلَّقُ بتعريفِ الشَّخصيةِ.

-وما يَتعلَّقُ بالجرْحِ والتَّعْديلِ.

ومِنْ خِلالِ الفَوائدِ الوَاردةِ فِي تَرجَمتِهِ يَتبيَّنُ لَنا:

-أنَّ أبا فَروةَ كانَ مَوثوقاً لَدى عَبدِ اللهِ بنِ الزُّبيرِ، وكُلُّ مَن يَرى جَوازَ الخُروجِ عَلَى الحاكِمِ الظّالِمِ، يُسمِّيه الحُكّامُ خَارجياً، وكانَ الأمَويّونَ يُسمُّونَ عَبدَالله بنَ الزُّبيرِ خَارجياً وكانوا يُشنِّعون على كُلِّ مَنْ يَخرُجُ عَلى الحُكّامِ الظّلَمةِ ويقولونَ: «كانَ يَرى السَّيفَ عَلَى أمّةِ مُحَمّدٍ ﷺ» بل إنَّ خُروجَ عبدِالله بنِ الزبيرِ عَلى طاغيةِ عصْرِه، ربّما سمَّوْه فتنةً[1].

-وكانَ عبدُاللهِ ابن أبي فروة هذا مَعَ مُصعَبِ بنِ الزُّبيرِ فِي العِراقِ، وكانَ مُصعبٌ يَثِقُ بِهِ، فأصابَ أمْوالاً، كانوا بِها مُنعَّمينَ فِي المَدينةِ المُنوَّرَةِ.

-كانَتْ أسرةُ أبي فَرْوةَ، أسْرةَ عِلْمٍ ودِينٍ، قالَ يعقوبُ بنُ سُفيانَ الفَسويُّ: «وآل أبي فَروةَ كُلُّ مَنْ حُدِّثَ عَنه ثِقةٌ، إلا إسحاقَ ابنَ أبي فَرْوةَ، لا يُكتَبُ حَدِيثُه» مَعَ أنَّ المِزِّيَّ نَصَّ عَلَى أنَّه كانَ لإسحاقَ حَلقةٌ فِي مَسْجِدِ النَّبيِّ الأكرمِ ﷺ يُعلِّم النّاسَ فِيها.

وهُو الذي كانَ يُحدِّثُ عَنِ النَّبيِّ ﷺ مِنْ غيرِ إسْنادٍ، فقالَ لَهُ الزُّهريُّ: «قَاتلَكَ اللهُ يا ابنَ أبي فَرْوةَ، مَا أجْرأكَ عَلَى اللهِ، ألا تُسْنِدُ أحادِيثَكَ، تُحَدِّثُنا بأحاديثَ لَيْسَ لَها خُطُمٌ ولا أَزِمَّةٌ!».

-وقالوا أيضاً: «كانَ إسحاقُ يُتَّهمُ عَلَى الإسْلامِ، أوْ عَلَى الدِّينِ» ولَيْسَ بَيْنَ يَديَّ تَوضِيحٌ لهذا الاتّهامِ، سِوى أنَّ الرَّجلَ عَاصَرَ انتقالَ السُّلْطَةِ مِنْ بني أمَيّةَ إلى بَني العَباسِ وكانَ مؤيِّداً لبني العَباسِ، ضِدَّ مَواليه بَني أمَيّةَ، ومَنهجُ المُحَدِّثينَ عدمُ الدّخولِ فِي هَذه

---

(١) انظر فتح الباري (٦: ٤٤٠) و(٨: ٨٥) و(١٣: ١٣١).

الأمورِ، فإذا كانَ هُو وأبوهُ وجَدُّهُ عَلَى فِكرةٍ واحِدةٍ هِي مُعاونةُ الثائرينَ عَلَى بني أمَيّةَ؛ فهو إذن مُؤهّلٌ لأنْ يُقالَ فيه: يُتّهمُ عَلَى الإسْلامِ، أو كانَ يَرى رأي الخَوارِجِ!

٣-مَروياتُه فِي الكُتُبِ الأصولِ:

لَيْسَ لَهُ فِي الكُتُبِ التّسعةِ سوى خَمسةَ عَشَرَ حَدِيثاً:

مِنها فِي السّتةِ (١٢) اثنا عَشَرَ حَديثاً. ولم يخرّج لَهُ أحدٌ مِنْ أصْحابِ الصِّحاحِ.

قالَ المِزِّيُّ: رَوَى لَهُ أبو داودَ حَديثاً واحِداً مُتابَعَةً، والتِّرمذيُّ، وابنُ مَاجه.

قُلتُ: والتِّرمذيُّ لَمْ يَروِ لَهُ إلا حَدِيثاً واحِداً (٢١٠٩) هُو والنَّسائيُّ فِي «الكبرى» وابنُ ماجه فِي مِيراثِ القَاتِلِ (٢٦٤٥) وفي الفرائض (٢٧٣٥).

قالَ الترمذي: «هَذا حَديثٌ لا يَصحُّ، لا يُعرَفُ إلا مِنْ هَذا الوَجْهِ، وإسحاقُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ أبي فَرْوَةَ، قَدْ تَرَكَهُ بعضُ أهلِ الحَديثِ مِنهُم: أَحَمدُ ابنُ حَنبَلٍ.

والعَمَلُ عَلَى هَذا عِنْدَ أهلِ العِلمِ، أنَّ القَاتِلَ لا يَرثُ سَواءً كانَ القَتْلُ عَمْداً أوْ خَطأً وقَالَ بَعضُهُم: إذا كانَ القَتْلُ خَطأً؛ فإنّه يَرِثُ، وهُو قَولُ مالِكٍ».

ويَبدو أنَّ التِّرمذيَّ خَرَّجَ حَديثَه هذا؛ لأنه ليسَ في البابِ حديثٌ أصلَح منهُ، ويبدو أنّ عمدَتَهُ على عملِ أهلِ العِلْمِ، لا على هذه الروايةِ، بل ربما كانَ يريدُ أن يقولَ: لا تَغْتَرُّوا بِموافَقَةِ المَتْروكِ للصَّوابِ؛ فإنَّ مُوافقَتَه ما عليه العَمَلُ لا تُقَوِّي حَديثَه، واللهُ أعْلَمُ. وأمّا أبو داودَ (٤١ ٢٧) فتأمّلْهُ.

فقد ساقَ عن الوليدِ بنِ مسلمٍ قولَهُ: «حدّثتُ ابنَ المباركِ بهذا الحديثِ، قلتُ: وكذا حدَّثنا ابنُ أبي فروةَ عن نافعٍ، قال: لا تَعْدِل من سمّيتَ بمالكٍ!»

وظاهرٌ أن قولَ ابنِ المباركِ دلالَتُه: لا تأتِ بذكرِ مثل هذا الراوي متابعاً أو غيره، ما دام الحديثُ بينَ يديكَ في موطّأ مالكٍ (٩٨٧) فسياقُ الروايةِ سياقُ المتابعةِ، وحقيقةُ إيرادِها نقلُ موقفِ ابنِ المباركِ من ابنِ أبي فروةَ.

وأخْرجَ له ابنُ ماجه عَشرةَ أحاديثَ، مِنْها (٣٤٥، ١٧٣١، ٢٧٣٥) وأكثرها مِنْ غرائبِهِ الواهية.

٤-مَنزِلَتُه فِي الجَرْحِ والتَّعديلِ:

وأمّا عَنْ مَنْزلتِه فِي الجَرْحِ والتَّعديلِ، فَكُلُّ أئمةِ الحَديثِ المُتَقَدّمينَ والمُتأخّرينَ أطلقوا فِيه كَلِماتٍ مُؤدّاها أنَّه مَتْروكُ الحَديثِ، لا يُحْتَجُّ بحديثِه ولا يُعتَبَرُ به، ولو مع احتمالِ موافقتِه وصوابِه، احتياطاً في الدين[١].

المطلب الخامس: أنْمُوذَجٌ من تَراجِمِ العُلماءِ المُخْتَلَفِ فِيهم:

تمهيد: كانَ التّرمذيُّ حَفيّاً بالعَالِمِ الجليلِ عَبدِاللهِ بنِ لَهيعةَ، وكُنْتُ دَرَسْتُه فِي القِسْمِ الثّاني مِنْ كِتابي «الإمامُ التّرمذيُّ ومَنْهَجُهُ فِي كِتابِه الجامعِ» الموسوم: «أقوالُ التّرمذيِّ فِي نَقْدِ الرِّجال»[٢].

وكُنْتُ قَد اخْتَرْتُ شَريكَ بنَ عَبدِاللهِ النّخَعِيَّ الفَقيهَ أنموذجاً لِتَرْجَمَةِ العُلماءِ المُخْتَلَفِ فِيهم بَيْنَ النقّادِ هُنا فِي هذا الكِتابِ، ولكِنْ حِينَ اطّلعتُ عَلَى كِتاب: «كيفَ نَدْرُسُ عِلْمَ تَخريجِ الحَديثِ الشّريفِ؟»[٣] رأيتُ المُؤَلِّفَيْنِ الفاضِلَيْنِ، عَقَدا تَرْجَمَةً بِعنوان «التّمارينُ عَلى تَرْجَمَةِ الرُّواةِ مِنْ مُخْتَلَفِ مَصادِرِها»:

-فكانَ التّمرينُ الأوّلُ: تَرْجَمَةَ عَبْدِالكَريمِ ابنِ أبي المُخارِقِ (١١٦- ١٣٢).

-وكانَ التّمرينُ الثّاني: تَرْجَمَةَ عُبيدِاللهِ بنِ عُمَرَ العُمَريِّ المُصَغَّرِ (١٣٢- ١٣٥).

-ثُمَّ مَنَحا عَبْدَالله بنَ لَهيعةَ اهتماماً خاصّاً، فَتَرْجماهُ فِي (٦٥) خَمْسٍ وسِتّينَ صَفْحَةً! فَقَرأتُ تِلْكَ التّرْجَمَةَ، فَوَجَدْتُ أخويَّ المُؤَلِّفَيْنِ نَقَلا تَرْجَمَتَهُ مِن كِتابِ المَجروحينَ لابنِ حِبّانَ (١٣٥- ١٣٩) ومن تَهذيبِ الكَمالِ للمزّيِّ (١٣٩- ١٤٩) ومن سِيَرِ أعلامِ النّبلاءِ للذّهبيِّ (١٥٠- ١٦٤) ومن تَهذيبِ التّهذيبِ لابنِ حَجَرٍ (١٦٤- ١٧٠) ومن

---

(١) وقد ناقشَت ابنتُنا الفاضلة نماءُ محمد البنا رسالة الدكتوراه التي اخترْتُ لها عنوانها «مصطلح متروك؛ دِراسةٌ نظرية عامة، وتطبيقية في السنن الكبير للبيهقي» في العام (٢٠٠٥م) وكان ابنُ أبي فروةَ أحدَ الرواة الذين درسَتهم، وخرَّجَتْ أحاديثه عند البيهقي في رسالتها (ص: ٢٥٠-٢٦٠) فتُنظر تكميلاً للإحاطة بترجمته التطبيقية.

(٢) الإمام الترمذي ومنهجه (٣: ٩٧٩).

(٣) تقدَّم التعريف به في المدخل إلى الكتاب.

الكَامِلِ فِي ضُعفاءِ الرّجالِ لابنِ عَدِيٍّ (١٧٠- ١٨٤) ثُمَّ عَقَدا تَرْجَمَةً بِعنوان: «دِراسة تَرْجَمَةِ عَبدالله بنِ لَهيعةَ فِي المَصادِرِ السّابقةِ» (١٨٤-١٨٩) ثُمَّ عَقَدا تَرْجَمَةً أُخْرى: «نُصوصُ الإمامِ أحْمَدَ فِي ابنِ لَهيعةَ» (١٨٦-١٩١) فَتَرْجَمَةً أخْرى: «مَوْقِفُ عَبدِالرّحمٰن بنِ مَهْدِيٍّ مِنِ ابنِ لَهيعة» (١٩١-١٩٣) ثُمَّ تَرْجَمَةً: «تَلخيصُ الحُكْمِ عَلَى حَديثِ ابنِ لَهيعةَ» (١٩٣-٢٠٠).

ولَمْ يُبيِّنِ الأخَوانِ الهدفَ مِنْ سَرْدِ تِلكَ النُّصوصِ، ولَمْ يُوضحا لنا أهميتَها، ولا أظْهَرا حَاجَةَ التّرْجَمَةِ إليها.

كما لَمْ نَعْرِفْ لِماذا نقلا تَرْجَمَتَه مِنْ طَبَقاتِ ابنِ سَعْدٍ، وأحوالِ الرِّجالِ، وضُعَفاءِ النَّسائيِّ، والجَرْحِ والتّعديلِ، وضُعفاءِ الدَّارَقُطنيِّ، وثِقاتِ ابنِ شَاهينَ، وتَهذيبِ التّهذيبِ، فِي حَاشيةِ إحدى صَفَحاتِ الكِتابِ (١٤٨- ١٤٩) وليس في متنه، فما الفرق؟

وقَدْ ذَكَرْتُ فِي صَدْرِ هذا الكِتابِ أنّني لَنْ أنقِّرَ عَلَى أحَدٍ، وخَاصّةً مِنْ أهلِ الحَديثِ الذينَ لا يَقبلونَ إلاّ الثّناءَ والتّمجيدَ.

ولولا هذا المَنْهجُ الذي اتّخَذْتُه لكانَ هذا الصّنيعُ الغَريبُ منهما يَسْتَحقُّ عِتاباً وأيَّ عِتابٍ! فرَأيتُ خَيْراً مِنَ النّقدِ ومِنَ العِتابِ أنْ أنقلَ تَرْجَمَةَ عبدِالله بنِ لهيعة القاضي مِنْ كِتابِي المَذكورِ، وأُضيفَ إليها ما يَتناسَبُ مَعَ تَرْجَمَةٍ تَدريبيّةٍ تَعليميّةٍ، فِي كِتابٍ تَدريسيٍّ تاركاً لأهل الاختصاص إرشادَ طلبةِ العلمِ أنْ يَختاروا أيَّ المَنْهَجَيْن أيْسَر فِي التّعليمِ وأيَّهما يُمْكِنُ حِفْظُه والإفادةُ مِنْ مَعلوماتِهِ ومَنهجيّتِهِ، والله الموفِّقُ!

-تَرجَمَةُ ابنِ لهيعةَ:

قالَ المِزّيُّ: هو عَبدُالله بنُ لَهيعةَ بنِ عُقْبَةَ بنِ فُرعانَ الحَضْرميُّ، الأُعدوليُّ (م د ت ق)[1]

---

(١) مصادر ترجمته: جامع الترمذي (١: ١٥) ابن سعد (٧: ٥١٦) ابن معين (٢: ٣٢٧) خليفة (٢: ٧٦) الكبير (٥: ١٨٢) ضعفاء البخاري (٤٥٣) ضعفاء النسائي (١٤٥) ضعفاء العقيلي (٢: ٢٩٣) الجَرح (٥: ١٤٥) المجروحين (٢: ١١) الكامل (٥: ٢٣٧) ضعفاء الدارقطني (٣٣٥) الإكمال (٧: ٥٩) تهذيب الكمال (١٥: ٤٨٧) التذكرة (١: ٢٣٧) النّبلاء (٨: ١٠) الميزان (٢: ٤٧٥) الكاشف (٢: ١٠٩) التهذيب (٥: ٣٧٣) تقريب (٣٥٦٣).

أبو عَبْدِالرَّحمٰن المِصْريُّ الفَقيهُ. مِنْ أوساطِ أتباعِ التّابعينَ، ماتَ سَنَةَ أربَعٍ وسَبْعينَ ومِئةٍ وقَدْ نافَ عَلى الثّمانينَ.

رَوَى عَنْ خَمْسَةٍ وسِتّينَ شَيْخاً، مِنْهُم عُبيدُاللّه بنُ أبي جَعْفَرٍ (د ت ق) وعَطاءُ بنُ يَسارٍ، وعَمْرُو بنُ شُعَيْبٍ (ت) ومُحَمّدُ بنُ المُنْكَدِرِ، ويَزيدُ بنُ أبي حَبيبٍ (م ت ق).

وَرَوى عَنْه خَمْسَةٌ وأربعونَ راوياً، مِنْهُم الحَسَنُ بنُ مُوسى الأشْيَبُ (ت) وعَبدُاللهِ ابنُ وَهْبٍ (م د ق) وقُتَيْبَةُ بنُ سَعيدٍ (دت) والوَليدُ بنُ مُسلِمٍ (ت ق).

اخْتَلَفَتْ أنظارُ نقّادِ الحَديثِ فِيهِ بَيْنَ مُوثِّقٍ ومُضَعِّفٍ، بَعدَ اتّفاقِهِم عَلَى فَضْلِهِ وعِلْمِهِ، وكَثْرَةِ حَديثِه، ولُقيّه جَمْهَرَةً مِنْ عُلماءِ التّابعينَ.

فَتَرْجَمَهُ العُقيليُّ وابنُ حِبّانَ وابنُ عَدِيٍّ والدَّارَقُطْنيُّ فِي الضّعفاءِ، وخُلاصةُ ما قالَهُ يَعقوبُ بنُ سُفيانَ فِي بَيانِ حالِه: أنَّ ابنَ لَهيعةَ أملَى عَلَى النّاسِ حَديثَه حَتَّى كَتَبُوهُ إملاءً فَمَنْ ضَبَطَ عَنْهُ؛ كانَ حَديثُه حَسَناً صَحيحاً. وكانَ يَحْضرُ مَجْلِسَهُ مَنْ يَضْبِطُ، ومَنْ لا يَضْبِط، فلمّا أنْهَى ابنُ لَهيعةَ إملاءَ حَديثِهِ؛ لَمْ يُخْرِجْ أصولَه بَعْدُ، فكانَ النّاسُ يأتونَ بَعْدَ ذلكَ بِما اسْتَنْسَخُوه بَعضُهُم مِنْ بَعْضٍ، فيَقْرؤونَهُ عَلَيْه. فَمَنْ وَقَعَ عَلَى نُسْخَةٍ صَحيحَةٍ فحَديثُه صَحيحٌ، ومَنْ كَتَبَ مِنْ نُسْخَةٍ لَمْ تُضْبَط؛ جاءَ فِي حَديثِه خَلَلٌ كَثيرٌ.

ثُمَّ إنَّ ابنَ لَهيعَةَ سَمِعَ مِنْ عَطاءِ بنِ يَسارٍ بَعْضَ حَديثِه، وسَمِعَ عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عطاءٍ وسَمِعَ عَنْ رَجُلَيْنِ، عَنْ عَطاءٍ، وعَنْ ثَلاثةٍ عَنْ عَطاءٍ، فجاءَ قَومٌ، فجَعَلوا كُلَّ هذه الأحاديثَ عَنِ ابنِ لَهيعةَ، عَنْ عَطاءٍ.

قالَ عَبْدُاللّه بنُ وَهْبٍ: حَدَّثني -والله- الصّادِقُ البارُّ عَبدُ اللّه بنُ لَهيعةَ.

قالَ تَلميذُه أبو الطّاهِرِ ابنُ السَّرْحِ: وما سَمِعْتُه يَحْلِفُ بِمثْلِ هذا قطّ.

وقالَ أحْمَدُ: مَنْ كانَ مِثْلَ ابنِ لَهيعةَ بِمِصْرَ، فِي كَثْرَةِ حَديثِه، وضَبْطِهِ، وإتقانِه؟!

قالَ أبو داودَ: حَدَّثَ عَنْهُ أحمدُ بحديثٍ كَثيرٍ.

قلتُ: أخْرَجَ عنه الإمامُ أحمدُ فِي مُسندِه فقط (٧٣٩) سبعَ مِئةٍ وتِسعاً وثلاثينَ رِوايةً مع التّكرارِ؛ منها: (٨ ، ٨٨، ٩٤، ١٢٥، ١٣٥) ومنها: (٢٦٧١١، ٢٦٧١٣، ٢٦٨٤١، ٢٦٨٦١، ٢٦٩٤٥).

-**منزلَتُه عِنْدَ أهلِ العِلْم**: قالَ البُخاريُّ عَنِ الحُميديِّ: كانَ يَحيى بنُ سَعيدٍ لا يَراه شَيئاً وقالَ ابنُ مَعينٍ: ضَعيفٌ لا يُحْتَجُّ بِهِ. وقالَ التِّرمذيُّ: ضَعيفٌ عِنْدَ أهلِ الحديثِ.

وقالَ الحافِظُ: صَدُوقٌ، مِنَ السّابعةِ، خَلّطَ بَعْدَ احتراقِ كُتُبِهِ. وروايةُ ابنِ المُبارَكِ وابنِ وَهْبٍ عَنْه أعْدَلُ مِنْ غَيْرِهما، ولَهُ فِي مُسْلِمٍ بَعْضُ شَيءٍ مَقرون.

قُلتُ: قَضيّةُ احْتراقِ كُتُبِه، أُطلِقَتْ عَقِبَ احْتِراقِ مَنْزِله، ولا تَلازُمَ بَيْنَ احْتِراقِ مَنْزِلِهِ واحْتِراقِ كُتُبِهِ! وقَدْ نَقَلَ المِزِّيُّ نُقولاً عَديدةً تَنْفي أنْ يَكونَ قَد احْتَرَقَ لابنِ لَهيعةَ كِتابٌ قَطّ!

وإذا كانَ أصْحابُ الصِّحاحِ الأربعةِ مِنْ أكبرِ نُقّادِ الحَديثِ، فيَتَعَيّنُ علينا أنْ نَتَعَرَّفَ إلى أقوالِهِمْ فِيه، وكَيفيّةِ تعامُلِهِم مَعَ رِوايتِه، فذلك أقربُ طَريقٍ إلى مَعْرِفَةِ مَنْزلتِه النّظريّةِ والتّطبيقيّةِ!

-تَرْجَمَهُ البُخاريُّ فِي «التّاريخ الكَبير» وقالَ: قالَ لنا الحُمَيْديُّ عَنْ يَحيى بنِ سَعيدٍ: كانَ لا يَراهُ شَيئاً! وَلَمْ يُخَرِّج البُخاريُّ عَنْهُ فِي «صَحيحِهِ» أيَّ حَديثٍ، وهذا يَعني أنّه وافَقَ ابنَ القَطّانَ فِي حُكْمِهِ، وتابعه عَلَيه!

-وتَرْجَمَهُ ابنُ حِبّانَ فِي المَجْروحِينَ، وقالَ: كانَ شَيْخاً صَالِحاً، ولكِنّهُ كانَ يُدَلِّسُ عَنِ الضّعفاءِ قَبلَ احْتراقِ كُتُبِه، ثُمَّ احْتَرَقَتْ كُتُبُهُ فِي سَنَةِ سَبعينَ ومَائةٍ، قَبلَ مَوْتِهِ بأربعِ سِنينَ!

وكانَ أصحابُنا يَقولونَ: إنَّ سَماعَ مَنْ سَمِعَ مِنْهُ قَبلَ احتراقِ كُتُبِه، مِثْلِ العَبادلةِ فَسَمَاعُهُمْ صَحيحٌ، ومَنْ سَمِعَ مِنْه بَعْدَ احْتِراقِ كُتُبِه؛ فَسَمَاعُهُ لَيْسَ بِشيءٍ، وكانَ ابنُ لَهيعةَ مِنَ الكَتّابينَ للحَديثِ والجمّاعينَ للعِلْمِ والرَّحالينَ فِيهِ!

ثُمَّ قالَ أبو حَاتِمٍ ابن حبّان: قَدْ سَبَرْتُ أخبارَ ابنِ لَهيعةَ مِنْ روايةِ المُتقَدّمينَ والمُتأخّرينَ عَنْه فرأيتُ التّخليطَ فِي روايةِ المُتأخّرينَ عَنْهُ مَوجوداً، وما لا أصلَ لَهُ مِنْ روايةِ المُتقَدِّمينَ كثيراً، فَرَجَعْتُ إلى الاعتبارِ، فرَأَيتُه كانَ يُدَلِّسُ عَنْ أقوامٍ ضُعفاءَ، عَنْ أقوامٍ رآهُمْ ابنُ لَهيعةَ ثِقاتٍ؛ فالتَزَقَتْ تِلكَ المَوضوعاتُ به. ولَمْ يُخَرِّج لَهُ فِي صَحيحِهِ أيَّ حَديثٍ!

قُلتُ: وأمّا مُسْلِمٌ، فَلَيْسَ تَحتَ أيدينا كُتُبه النّقديّةُ، ولكِنّهُ لَمْ يُخَرِّجْ مِنْ حَديثِ ابنِ

لهيعةَ شيئاً فِي صَحيحِهِ!

وإنّما أخْرَجَ فِي صَحيحِه حَديثاً، قالَ: حَدَّثَنا عَمْرُو بنُ سَوادٍ العَامريُّ ومُحَمّدُ بنُ سَلَمَةَ المُراديُّ وأحْمَدُ بنُ عِيسى -وألفاظُهُم مُتَقارِبَةٌ- قالَ عَمْرو: أخْبَرَنا، وقالَ الآخرانِ: حَدَّثَنا عَبدُاللهِ بنُ وَهْبٍ: أخْبَرَني عَمْرو بنُ الحارثِ عَنْ يَزيدِ بنِ أبي حَبيبٍ أنَّ مُوسى بنَ سَعْدٍ الأنصاريَّ حَدَّثَه عَنْ حَفْصِ بنِ عُبيدِاللهِ، عَنْ أنسِ بنِ مالِكٍ. . . وسَاقَ الحَديثَ.

ثُمَّ قالَ مُسْلِمٌ: وقالَ المُراديُّ -يَعني مُحَمّدَ بنَ سَلَمَةَ، أحَدَ شُيوخِه فِي هذا الحديثِ-: حَدَّثَنا ابنُ وَهْبٍ عَنِ ابنِ لَهيعةَ وعَمْرو بنِ الحارث فِي هذا الحَديثِ[1] وهذا يَعني أنَّ مُسْلِماً لَمْ يُخَرِّجْ لَهُ فِي صَحيحِهِ اعتباراً به، وإنّما أشارَ إلى اختلافِ ألفاظِ التحمُّل والأداء، كما هي عادتُه في التمييزِ بينها.

-وأمّا ابنُ خُزَيْمَةَ فإنَّه أخْرَجَ لَهُ فِي صَحيحِهِ ثَمانيةَ أحاديثَ: (١٤٦، ٥٢٣، ٧٧٦، ٨٤٦، ٨٩٠، ١٥١٨، ١٩٣٣، ٢٩٦١) وفي جَميعِها قَرَنَهُ بغَيْرِه مِنْ أقرانِه العُلماءِ وقالَ عَقِبَ الأوّلِ مِنْها: «عَبدُاللهِ بنُ لَهيعةَ لَيْسَ مِمّنْ أُخَرِّجُ حَديثَه فِي هذا الكِتابِ، إذا تَفَرَّدَ بروايَةٍ، وأنّما أخْرَجْتُ هذا الخَبَرَ؛ لأنَّ جابرَ بنَ إسماعيلَ مَعَهُ فِي الإسنادِ!».

-وأخْرَجَ لَهُ الحاكِمُ النَّيسابوريُّ أكثرَ مِنْ (١٠٠) مِئةِ حَديثٍ، تَحتاجُ إلى دَرْسٍ نَقديٍّ يَخُصُّها، وفِي عَدَدٍ مِنَ المَواضِعِ يَحتجُّ باسْتِشْهادِ مُسْلِم به في صحيحِهِ، وقالَ فِي واحِدٍ مِنْ هذِه المَواضِعِ: «هذا حَديثٌ لَمْ نَكْتُبْهُ مُسْنَداً إلاّ مِنْ هذا الوَجْهِ، وعَبدُاللهِ بنُ لَهيعةَ ابنِ عُقْبَةَ الحَضرميُّ أحَدُ الأئمةِ، إنَّما نُقِمَ عَلَيْه اختلاطُهُ فِي آخِرِ عُمُرِه» وقالَ فِي مَوضِعٍ آخَرَ: عَبدُاللهِ بنُ لَهيعةَ استَشْهَدَ به مُسْلِمٌ فِي مَوضِعَينِ[2].

وخُلاصَةُ حَالِه عِنْدَ أئمةِ النّقْدِ أصحابِ الصّحاحِ؛ أنَّ البُخاريَّ ومسلماً وابنَ حِبّانَ لَمْ يَرَوهُ شَيئاً، فَلَمْ يُخَرّجوا عَنْه حَدِيثاً قط، وخَرَّجَ لَهُ ابنُ خُزَيْمةَ مَا تُوبِعَ عَلَيْه.

---

(١) أخرجه مسلم (٦٢٤).

(٢) المستدرك (٢: ٤٢٣) وقد تقدم عدم صحة ذلك، فلم أجد إلا هذا الموضع.

وروايتُه عند الحاكِمِ النَّيسابوريِّ تحتاج إلى درسٍ كبيرٍ! وهو يُطلِقُ الاستشهادَ عَلَى المُتابعةِ والشّاهِدِ مَعاً![1]

وقَدْ خَرَّجَ التّرمذيُّ لَهُ سَبْعَةً وثَلاثينَ حَديثاً، قالَ عَقِبَ اثنين مِنْها (٣٥-٢٥١٦): حَسَنٌ صَحيحٌ. وعَقِبَ سَبْعَةٍ أخرى (٤٠-١٦٤٤-١٦٥٢-٢١٦٣-٢٦٣٩-٢٩٠٣-٣٦٤١): حَسَنٌ غَريبٌ. وعَقِبَ واحِدٍ (١٦٩٦): حَسَنٌ غَريبٌ صَحيحٌ، وعَقِبَ آخَرَ (١٥٨٩): حَسَن. وهذا يَعني أنَّ قَولَ التّرمذيِّ: «ضَعيفٌ عِنْدَ أهلِ الحديثِ، ضَعَّفَه يَحيى بنُ سَعيدٍ وغَيْرُه» يَجبُ ألاّ يُعنى به أنه متروك.

ويبدو لِي؛ أنَّ التّرمذيَّ بتخريجه أحاديث ضعَّفَها، وأخرى صحَّحَها أو حسَّنَها يريدُ أن يقولَ: إنَّ ابنَ لهيعةَ لا يُقبَل مُطلَقاً ولا يُترَكُ مطلقاً، وإنَّما يُقبَل مِن حديثِه ما تُوبع عليه، والله تعالَى أعْلَمُ.

وإذا عَلِمْتَ أنَّ مَجموعَ مَرويّاتِ ابنِ لَهيعةَ -بالمُكَرّرِ- فِي الكُتُبِ التّسعَةِ (٨٦٠) ثَمانُ مِئةٍ وسِتّينَ حَديثاً، وأنَّ رِواياتِه فِي مُسْتَدْركِ الحاكِمِ أكثرُ مِنْ مِئةِ رِوايةٍ؛ تَبيّنَ خُطورةُ القولِ بردِّ جَميعِ رِواياتِهِ، واعتبارِه ضَعيفاً.

فإذا نَحْنُ قَنِعْنا بالتّقليدِ، ولَمْ نَرَ لَدينا القُدْرةَ عَلَى التّتبعِ والتّخريجِ والنّقدِ؛ فلنقْنَعْ بِما تَوصَّل إليهِ أولئكَ العُلماءُ الأفاضِلُ -أصحابُ الصّحاحِ- الذينَ خَرَّجوا لابنِ لَهيعةَ فِي المُتابعاتِ!

والواجِبُ العِلميُّ فِي مِثْلِ حالِ ابنِ لَهيعةَ ومَرويّاتِهِ يَقضي بأنْ يُدْرَسَ دِراسَةً عِلْمِيّةً وَفْقَ مَنْهَجِ التّرْجَمَةِ العِلميّةِ المُعَلّلَةِ؛ لِمَعْرِفَةِ ما وَافَقَ فِيهِ الثّقاتِ، وما انْفَرَدَ بِهِ عَنْهُم، وما خالَفَهُم فِيهِ، ثُمَّ يكونُ الحُكْمُ الصّحيحُ عَلَى ابنِ لَهيعةَ بَعْدَ ذلِكَ!

وحتّى تَقومَ تِلْكَ الدّراسةُ النّاقدةُ فإنَّ كُلَّ حَديثٍ مِنْ أحاديثِ ابنِ لَهيعةَ يُدْرَسُ عَلَى حِدتِهِ، ويُعْطَى الحُكْمَ الذي يَستَحِقُّه، أما الحُكْمُ العام عَلَى ابنِ لَهيعةَ فهُو فِي مَرْتَبَةِ الاعتبارِ.

---

(١) المستدرك (١ : ٤٣٨).

هذه ترجمتنا لابنِ لَهيعَةَ عَرَضْناها واضِحَةً مُيَسّرةً وَافيةً فِي أربعِ صَفحاتٍ، وازَنَتْ بينَ الإطلاقاتِ النّظريّةِ، وتَطبيقاتِ النُّقادِ العِلميةِ.

ووفَّرْنا عَلَى القارىء سِتّينَ صَفحةً، لا حاجَةَ له بِها، ولا يكفي عَرضُها لمَعرفةِ حالِ ابنِ لهيعةَ مِنها، والله تعالى أعْلَمُ.

هَذه خَمْسُ تَراجِمٍ: واحِدةٌ مِنْ مَرْتَبَةِ الاحْتجاجِ، والثّانيةُ مِنْ مَرْتبةِ الاخْتبارِ والنَّظرِ والثّالثةُ مِنْ مَرْتبةِ الاعْتبارِ، والرابعةُ مِنْ مَرْتبةِ التَّركِ، والخامسةُ مِن تراجِمِ العلماءِ الذين اختُلِف في تعديلِهم وتجريحِهم؛ أرَدْتُ مِنْ خِلالِها أنْ أُوَضِّحَ مَنْهَجَ التَّرجمةِ العِلْميّة وأُسَطّرَ مَعَالِمَها، مَع اعترافِي بأنّني لَمْ أسْتوفِ جَميعَ فقرات تِلكَ التَّرجَمَةِ؛ خَشْيَةَ الإملالِ، ولَمْ أعْطِها كَامِلَ حَقِّها!

تَذييلٌ في التَّرجمةِ العِلْميّةِ المُخْتَصرَةِ:

وأمّا لوازمُ التَّرجمةِ العِلميّةِ المُخْتصرةِ، فتَحْتاجُ إلى وَقْفَةٍ يَسيرةٍ . . ، ذَلكَ أنَّ الرُّواةَ منقسمونَ على ثَلاثةِ أقسامٍ فِي نَظَرِ عُلماءِ الحَديثِ -فِي الجُملةِ-:

-فقِسْمٌ مُتّفَقٌ عَلَى الاحْتجاجِ بِهم، مِثل: مَالِكٍ، وسُفيانَ، وشُعبةَ، ويَحيى القَطّان.

-وقِسْمٌ مُتّفَقٌ عَلَى تَرْكِهم، مثل: الحَسَنِ بنِ عُمارةَ، ومُحَمّدِ بنِ سَعيدٍ المَصْلوب وإسحاقَ ابنِ أبي فَرْوَةَ.

-وقِسْمٌ اخْتلَفَ النقادُ فِيهم ما بَين مُوثِّقٍ، ومُعْتَبِرٍ، وتَارِكٍ.

فمَا كانَ مِنَ القِسْمينِ الأوّلَين، فَلاَ حَاجَةَ إلى التَّطويلِ فِي نَقْلِ أقوالِ النُّقادِ فِيه، ويُلتَزَمُ آخِرَهُ بمَا قالَهُ الذَّهبيُّ فِي «الكَاشِفِ» والحَافِظُ ابنُ حَجَر فِي «التَّقريبِ» غالباً لِمَنْزلتِهِما عِنْدَ المُتأخِّرينَ مِنْ عُلْماءِ الحَديثِ.

أمّا مَا كانَ مِنْ القِسْمِ الثّالثِ، فتُصَنَّفُ أقوالُ النُّقَّادِ فِيه إلى احْتجاجٍ واعْتبارٍ وتَرْكٍ مَع مُحَاولةِ تَفْسيرِ أسْبابِ الاخْتلافِ، ثُمَّ مُحاولةِ الجَمْعِ بينَ الأقوالِ المُتقارِبَةِ، ثُمّ تُلاحَظُ مَنْزلتُه عِنْدَ مَنْ خَرَّجَ حَديثَه مِنْ خِلالِ الوُقوفِ عَلَى مَواضِعِ تَخْريجِ مَرْويّاتِه عِنْدَهُ، إذا كانَت الدِّراسَةُ مُخْتَصّةً بِجنْسٍ مِنَ الرُّواةِ عِندَ أحدِ مُصَنّفي السُّنَّةِ النَّبويّةِ الشّريفةِ، كَدراسَةِ المَجَاهيلِ عِنْدَ ابنِ حِبّانَ ومَرْويّاتِهِم فِي كِتَابه الصَّحيحِ -مَثلاً-.

المَبْحَثُ الثّالثُ
مَفْهومُ تَخريج الحَديثِ النّبويِّ

المَطلب الأول: مَفْهومُ التَّخريجِ فِي اللّغةِ والاصطلاحِ:

التَّخريجُ في اللغةِ:

(التَّخريجُ): مَصْدَرٌ مِنَ الثّلاثيِّ المُضَعَّفِ خَرَّجَ، تَقولُ: خَرَّجْتُ الحَديثَ تخريجاً مَثلُ قولِكَ: نَزَّهْتُ اللهَ تَعالَى تَـنْزيهاً، وعَلَّمتُ تَعليماً. . .، وهكذا.

والثّلاثيُّ المُضَعَّفُ بالتّشديدِ، أو المَزيدُ بالألفِ؛ يُفيدانِ مَعنًى قَريباً، فَأَخْرَجَ الشّيءَ إخراجاً: يَعني انْتَـزَعَه مِنْ ظَرْفِه الذي هُو بداخلِه وأبرزه ظاهراً، وخَرَّجَه: مَكّنَهُ مِنَ الخُروجِ، وفِي المُضَعَّفِ بالتَّشديدِ مَعنى التَّـكَلُّفِ، والمَشَقَّةِ، والمُكابَدةِ؛ زِيادةً عَلَى مَعنى الإخراجِ.

ويأتي التخريج في اللغة بجمع الضدّين، يقال: عامٌ فيه تخريجٌ: إذا كانت بعض الأمكنة خصبة فيه، وبعضها جدباء![1] ومنه: خرّجت الراعية المرتع: أكلت بعضه وتركت بعضه[2].

ويأتي التخريج بمعنى توجيه الكلام الوجهة المناسبة، أو غيرها تقول: أساء تخريج كلام الشاعر، يعني: أساء توجيهه وفهمه[3].

ويمكن ردّ علم تخريج الحديث النبوي إلى هذه المعاني اللغويّة مجتمعة:

-فعمليّة التخريج ليست نتائجُها ملزمةً ولا مُسلَّمةً، فقد يصيب الناقد، فتكون نتائج نقده مُمْرعةً خصبةً، وقد يُقصّر؛ فتكون نتائجه قاحلة جرداءَ مجدبة!.

والأحاديث الخاضعة لعمليّة النقد ذاتها، منها خِصبةٌ جيدة نافعة -وهي الأحاديث الصالحة للاحتجاج والعمل، ومنها قاحلة جرداء، وهي المرويات الضعيفة والمنكرة!

---

(١) لسان العرب (٢: ٢٤٩) والقاموس (ص: ٢٣٧) والتاج (١٣٧٦) [خرج].

(٢) التاج (١٣٧٧).

(٣) اللسان (٧: ١٨٨) والتاج (٤٦٧٦) والنهاية (٢: ٦٤٦).

وتوجيه الناقدِ تخريجَ إمامٍ من الأئمةِ حديثاً في كتابه قد يكون صواباً، وقد يكون خطأً في اجتهاد الناقد روايةً ودرايةً ومنهجاً. . .

وعلى هذا فعملية التخريج في اللغة: تمييزٌ واختيار وتوجيه.

ولا ريبَ فِي أنَّ تَخْريجَ الحَديثِ النَّبويِّ يُكلِّفُ جُهْداً كَبيراً، ومَشَقّةً زائدةً، وصَبْراً بالِغاً، ولِهذا كلِّه لا يُحْسِنُهُ إلا أفرادٌ قلائلُ فِي كُلِّ بلدٍ مِنَ البُلدانِ، وفِي كُلِّ عَصْرٍ مِنَ الأعصار!

فَقَدْ تَجد فِي بَلدٍ مِثلِ (أسيوط) مَثلاً مِئةَ نَحْويٍّ، ومِئتي قَانونيّ، وخَمسينَ فَقِيهاً وعِشْرينَ مُحدِّثاً، ولا تَجدُ إلا ثَلاثةً، وربّما لا تَجدُ واحِداً يُحْسِنُ تَخريجَ الحَديثِ.

- **والتَّخريجُ في اصْطلاحِ المُحَدثينَ:**

- الوقوفُ عَلَى الكُتُبِ المُصنَّفةِ فِي روايةِ الحَديثِ ودرايتِه لاستخراجِ الحَديثِ مَوضِعِ الدَّرسِ مِنْها؛ بُغيةَ الوقوفِ عَلَى أحوالِ سَنَدِه ومَتْنِه فِيها.

بَيْدَ أنَّ إطلاقَ المُحَدِّثينَ لكلِمَةِ التَّخريجِ يُرادُ مِنْه الأمورُ الآتية:

١-مَعرفةُ المُصنّفاتِ التي جَمَعَتِ الحَديثَ الشَّريفَ، وحَوَت الحَديثَ المُرادَ مَعْرِفَتُه.

٢- جمع وانتقاء الكتاب من مجاميع وكتب سابقة، ومنه قول الحافظ الزَبيدي: «اطلعتُ على جُزء من تخريج الحافظ أبي الفضل بن طاهر المقدسي في بيان العمل بالإجازة».

ومن ذلك مرويّات «الغيلانيّات» تخريج وانتقاء الدارقطني، رواها محمد بن محمد ابن إبراهيم البزّاز الغيلاني، فنسبت إليه[(١)].

٣- مَعرفةُ مَوضِعِ التفرُّدِ فِي السَّندِ (المدار)؛ لأنَّ مَعرفةَ ذلكَ هِي الخُطوةُ الأولَى في نَقْدِ الحَديثِ الشَّريفِ.

٤ - معرفةُ الصَّحابَةِ الذين رَوَوا ذلكَ الحَديثَ، أي: تَتَبُّعُ الشَّواهِد لذلك الحديث.

---

(١) تاج العروس (٣٦٩٨) وانظر منه (٧١٢٧) و(٧٣٩٣).

٥- جمعُ طُرقِ الحديثِ ورواياتِه، والكلامُ على رواتِها وعِلَلِها، وهي العمليّةُ المتكاملةُ للتخريجِ عند المُتأخّرين. قال الحافظُ في تبصيرِ المنتبه في ترجمةِ «جُنْدَع»: «وجندعُ الأنصاريُّ الأوسيّ قيل: له صحبةٌ، وروي من طريقِه حديث: (من كَذَبَ عليَّ متعمّداً) وفيه نظرٌ، وقد أودعنا البحث فيه، في رسالةٍ ضمّناها تخريج هذا الحديث الشريف من طرقِه المرويّة، فراجعها»[١].

أما معنى التخريج عند الأصوليين: «إلحاق المذهب حكمَ واقعة غير منصوص عليها على حكم واقعة مشابهٍ لإمام المذهب»[٢].

وسَنأتي إلى شَيءٍ مِنَ التَّفْصيلِ فِي ذلكَ كُلِّه.

وقَدْ ذَهَبَ بعضُ الكتّاب المُعاصرينَ إلى أنَّ التَّخريجَ هُو: «مَعرفةُ حَالِ الرَّاوي والمَرْويِّ، ومَخْرَجِهِ، وحُكْمِه صِحَةً وضَعْفاً بمجموع طُرُقه وألفاظِه»[٣].

وأقولُ: مَعرفةُ حالِ الرَّاوي والمَرْويِّ سَاحةٌ كَبيرةٌ يَدخُلُ فِيها الحُكْمُ عَلَى الحَديثِ بمجموعِ طُرُقِه، وهذا هُو (**عِلْمُ نَقْدِ الحَديثِ الشَّريفِ**) في اصطلاحنا المعاصر.

أمّا التَّخريجُ فهو: **الوقوفُ عَلَى مَخارِجِ الحَديثِ تَمْهيداً لِنَقْدِه** فَحَسْب.

وأعني بمخارج الحديث مدارَه، ثم مداراتِ طرقه.

فإذا جمعت روايات وطرقها، ووصل الباحثُ إلى أولِ موضعِ التفرّدِ في السندِ؛ يكون قد انتهى عملُ التخريجِ، وجاءت وظيفةُ النقدِ والتقويمِ للإسنادِ والمتنِ.

وهذا التقسيمُ تعليميٌّ فقط، فلا يَغربُ عن بالنا أن العمليةَ النقديّةَ متكاملةٌ، وأن واقعَ أمّات كتبِ التخريجِ يطفحُ بتبطّن هذه الكتب للرواية، والترجمة، والتخريج، ونقد

---

(١) التاج (٥١٦٩).

(٢) انظر أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح (ص:٣٢) وأصول السرخسي (١: ٨٨، ٩٤) وتهذيب الأسماء واللغات (٣: ٨٥) ومخالفات المزني للإمام الشافعي للأستاذ ناصر ناجي (ص:٧٦) (رسالة ماجستير) من جامعة أم القرى عام (١٩٨٩م).

(٣) التأصيلُ لأصولِ التَّخريجِ وقَواعِدِ الجَرْحِ والتّعديلِ للدكتور بَكرِ بن عبدِالله أبو زيد النَّجدي (ص: ٤١، ٥٢) عافاه الله تعالى.

الأسانيد ونقد المتون!

ويؤيِّدُ ما ذَكَرْتُه، ومَا اخترتُه مِنْ تَعريفٍ، قَولُ الإمامِ السَّخاويِّ -رَحِمه اللهُ تَعالَى-: «التَّخريجُ هُو: إخراجُ المُحَدِّثِ الأحاديثَ مِنْ بُطونِ الأجْزاءِ والمَشْيخاتِ والكُتُبِ ونَحْوها، وسِياقُها مِنْ مَروِيّاتِ نَفْسِه، أو بعضِ شُيوخِه أو أقرانِهِ أو نحوِ ذلكَ، والكلامُ عَلَيْها وعَزْوها لِمَنْ رَواها مِنْ أصحابِ الكُتُبِ والدّواوينِ مَعَ بيانِ (البَدلِ) و(المُوافقةِ) ونَحْوهِما»(١).

قُلتُ: قَولُ السَّخاويِّ: «والكلامُ عَلَيْها» يَعْني بذلكَ: نَقلَ كَلام الحُفّاظِ عَلَيْها إنْ وُجِدَ لأحَدِهم قَولٌ عَقِبَ تَخريجِهِ الحَديثَ، كالإمامِ التِّرمذيِّ مَثَلاً، هَذا مَا ظَهَرَ لِي!

ويراد بمَا ذَكَرَهُ السَّخاويُّ مَا يُسمّيه عُلماءُ الحَدِيثِ بالاستِخراجِ، والانْتخابِ والاختيارِ، والفَوائدِ، وغيرِ ذلكَ مِنَ الفُنونِ التي يُقْصَدُ مِنْ ورائِها عُلوُّ السَّنَدِ، وجَمْعُ أكْبرِ قَدْرٍ مِنَ الفَوائدِ الحَديثيّةِ والإضافاتِ النَّقديّةِ.

المَطْلبُ الثّاني: خُطواتُ تَخْريجِ الحَديثِ النّبويِّ:

لَقَد اطّلَعْتُ عَلَى كثيرٍ مِنَ الرَّسائِلِ الحَديثيّةِ، فَرأيتُ بعضَ البَاحِثينَ يَعْزونَ الحَديثَ إلى البُخاريِّ أو مُسلِمٍ ثُمَّ يُحيلونَ إلى «نَيْلِ الأوْطارِ» أوْ «سُبُلِ السَّلامِ» ويَعُدّونَ ذَلكَ تَوثِيقاً عِلْمِيّاً مَقْبولاً؛ للأسفِ!

وفِي رَأيي أنَّ تَخْريجَ الحَديثِ النَّبويِّ يَحتاجُ إلى خُطواتٍ خَمْسٍ، الخَامِسَةُ مِنها مُهِمّةُ المُحَدِّثِ الفَقِيهِ، أوْ الفَقيهِ المُحَدِّث، والأرْبعُ الأولَى مُهِمّةُ البَاحِثِ الحَديثيّ وهِي:

الخُطوةُ الأولَى: جَمْعُ طُرُقِ الحَديثِ:

جَمْعُ طُرُقِ الحَديثِ عَلَى سَبيلِ الاسْتقصاءِ، وأقَلُّ الاسْتقراءِ وأكْثرُهُ يَخْتَلِفُ باخْتلافِ الهَدَفِ مِنَ التَّخريجِ.

فَمَنْ كانَ بحثُهُ فِي تَخريجِ الأحاديثِ الوَارِدةِ فِي الطَّلاقِ ونَقْدِها فيلزمه أن يكونَ

---

(١) فتح المغيث (٣: ٣١٨).

تَخْرِيجه للحَديثِ أوْعَبَ مَا يَكونُ اسْتِقراءً. ومِثْلُه يَحتاجُ إلى الكُتُبِ الجَوامِعِ فِي التَّخريجِ مِنْ مِثْلِ «تُحفةِ الأشْرافِ» للمِزّيِّ و«إتحافِ المَهَرَةِ فِي أطْرافِ المَسانيدِ العَشَرةِ» لابن حجرٍ و«الجامِعِ الكَبيرِ» و«جَمْعِ الجَوامِعِ» للسيوطي و«جَامِعِ الأصولِ» لابن الأثير و«مَجْمَعِ الزّوائِدِ» للهيثمي و«كنز العمال».

فَكِتابُ «جَمْعِ الجَوامِعِ» مُرَتَّبٌ عَلَى أطْرافِ الأحاديثِ القَوليّةِ، ثُمَّ الفِعليّة، ويَعزو فيه السّيوطيُّ الحَديثَ إلى مَصادِرِه الأصْليّةِ.

لكِنْ قَد يكونُ طَرفُ الحَديثِ فِيه مُخَرَّجاً فِي بَعضِ الكُتُبِ دُونَ بَعْضٍ، فبالرجوعِ إلى كِتابٍ جَامِعٍ مُرَتّبٍ عَلَى المَوضوعاتِ الفِقهيّة، مِثْلِ: «جَامِعِ الأصولِ» أو «كنز العمال» يَتَعَرَّف إلى جُملةٍ مِنْ أطرافِ الحَديثِ، ثُمَّ يَعرِضُ ذلك عَلَى «تُحْفة الأشْرافِ» و«إتحاف المهرة» ونحوهما، فَتَظهرُ لَهُ إضافاتٌ جَديدةٌ مُفيدةٌ فِي الاستقراءِ.

فإذا رَجَعَ إلى «إتحاف المَهَرَةِ» لابن حجر؛ وَصَلَ إلى حَدِّ الطُّمأنينةِ بأنَّ استقراءَه شِبْهُ تَامّ، وليس وراءَ ذلكَ غَالِباً إلا الطُّرقُ الواهيةُ، التي تُفيدُ فِي نَقْدِ الحَديثِ، لا فِي تَخْريجِهِ، فلاَ فَائدةَ فِي ذِكْرِها، عِنْدَ عَزْوِ الحَديثِ إلى مَظانِّه، كصَنيعِ كثيرٍ من مُحَقّقي الكُتُبِ تَضْخيم هوامِشِ الكُتُبِ التي يُحَقّقُونها، مِنْ غَيرِ كَبيرِ فَائدةٍ للقَارىء غيرِ المُتَخَصّصِ.

فَوائدُ التَّخريج الاستقرائي:

وفَائدةُ هذا الاستقراءِ الوقوفُ عَلَى مَداراتِ الحَديثِ فِي رِواياتِه وطُرُقِه، إذ بِمعرفةِ المَداراتِ تَتَوَضَّحُ العِلَلُ الخَفِيّةُ القَادِحةُ، وبِمعرفةِ مَخارِجِ الحَديثِ يُعرَفُ مَا إذا كانَ الحَديثُ غَريباً، أوْ عَزيزاً، أوْ مَشْهُوراً[١].

ويُعرَفُ -أيضاً- مَا إذا كانَ مَنْ أخْرَجَهُ مِنْ أصْحابِ الصِّحاحِ، أخْرَجَهُ احْتِجاجاً، أم اعتباراً؟! وأخْرَجَه مُتابَعَةً، أمْ شَاهِداً؟! وأخْرَجَهُ تَصْحيحاً عَلَى تَرْجَمَةِ البَابِ، أم

---

(١) إن مفهوم التواتر عند المحدِّثين؛ يختلفُ عن مفهومه عند الأصوليِّين، الذين لا ينظرون إلى صحَّة الإسناد إذا كَثُرَت الطرقُ، ولا ريبَ في أن منهجَ المحدِّثين هو الصحيحُ في هذا الجانبِ في نظري.

تَصْحِيحاً لَهُ كُلِّه؟!

وقَبلَ أنْ أنتقلَ إلى الخُطوةِ التّاليةِ فِي عَمَلِيّةِ التَّخريجِ، يَحْسُن التَّذكيرُ بَبعْضِ الأمورِ المُهِمّةِ فِي هَذه العَمَليّة كُلِّها:

الأمرُ الأوّلُ: أنَّ رِوايةَ بعضِ المُصَنّفينَ تكونُ أصليّةً، وبعضُها الآخرُ يكونُ فرعيّاً فما كانَ مِنها أصْليّاً؛ فلا بُدّ مِن المُحافَظَةِ على أصالتِه، وما كانَ مِنها فَرْعيّاً فيُمكنُ الاستغناءُ عَنْ بعضِهِ في التّخريجِ، وقِدَمُ التّصنيفِ هو المعيارُ في كُتبِ الرّوايةِ غالباً وعِندَ التطبيقِ العَمليّ؛ سوفَ أشرحُ ذلك حتّى لا يَبعُدَ التنظيرُ عَنِ التطبيقِ على الدّارسِ ولا بأس في تقريبِ هذا الأمرِ بمثالٍ وجيزٍ.

إذا روى أحمدُ عنْ عبدِالرّزاقِ حديثاً، وكان الحديثُ في مُصنّفِهِ، فالعُمْدةُ فِيه على مُصنّفِ عبدِالرّزاق، أمّا إذا لمْ يكُن الحديثُ فيهِ فلا بُدّ أنّهُ مِن كِتابٍ آخر، أو صحيفةٍ لَمْ تصلْ إلينا محفوظةً من تصنيفِ عبدِالرزّاقِ أو من القسم الذي لم يُطبع منه بعد، فيكونُ لمُسندِ أحمدَ فضلٌ في حِفْظِ هذه الرّوايةِ مِنَ الضَّياعِ، ففي الحال الأولى؛ كان مسندُ أحمدَ فرعيّاً، وفي الثّانيةِ كان أصليّاً؛ لأنَّ الأصل الذي نقل عنْ عبد الرزّاقِ مِنْه غيرُ مَوْجودٍ.

وفائدةُ هذا الكَلامِ، إنّما تأتي في الطّبقاتِ المتأخّرةِ، حيثُ نَفْقِدُ الترجمةَ لِبعضِ الرّواةِ أو يكونُ في بعضِ الرّواةِ ضعفٌ، وعادةُ المُصنّفينَ -جميعاً- التّساهلُ في الرّوايةِ عَنْ بعضِ مَنْ فِيهِ ضَعْفٌ، إذا كانَ يروي كتاباً مُصنّفاً مَعْروفاً.

فيأتي مَنْ لا يُحْسِنُ هذا الفنَّ، ويُضَعِّفُ الحديثَ بذلك الإسنادِ، ثمَّ إذا وقفَ على الكِتابِ (الأصْل) يُصحّحُ الحديثَ مِنْ هذا الطّريقِ، وهذا لا يصحُّ اللجوءُ إليه إلا على سبيلِ التّعليمِ.

الأمر الثّاني: أنَّ كلامي هذا لا يعني عدمَ وجودِ فائدةٍ في الكُتُبِ المُتأخّرةِ، بل الذي أقولُه: إنَّ كلامَ المُتأخِّرينَ على الأحاديثِ، هو الذي يجبُ أن يُعتَنى بِه، ولا يُهمَلَ مِنْهُ شيءٌ، فإنَّ في بعضِ رواياتِهم تنقيداتٍ بارِعةً توضحُ المُشْكِلَ في بعضِ عباراتِ المُتقدّمينَ.

الأمرُ الثالث: الاهْتمامُ بالفوائدِ النقديّةِ، التي يُورِدُها المُصنِّفونَ عَقِبَ إخراجِ الحديثِ، أو التي يُورِدُها النّقادُ في كُتُبِ الجَرْحِ والتّعديلِ والعِلَلِ.

صَحيحٌ أنَّ التّرمذيَّ من أكثَرِ المُخَرِّجينَ المُتقدّمينَ كلاماً على عِلَلِ الحديثِ ونقداً لَهُ، لكنّ هذا لا يعني أنّه لا يُسْتَدْرَكُ عليه أو على غيره شيءٌ! وسوفَ يأتي بيانُ بَعْضِ ذلك في الجانبِ التطبيقيِّ.

الأمرُ الرّابعُ: كَثرةُ إخراجِ المُصنِّفينَ حديثاً ما؛ لا تعني صِحتَه، ولا شُهرتَهُ بالمعنى الاصطلاحي، فرُبَّ حديثٍ لا يُخرِّجُه إلا مُصنِّفٌ واحِدٌ؛ يكونُ حَسَناً أو صحيحاً غريباً وحديثٍ يُخرِّجُه عَشرةُ مُصنِّفينَ في الحَديثِ النّبويِّ، ثُمَّ يكونُ ضعيفاً، أو ضعيفاً جدّاً أو مَوْضوعاً.

ومِنْ هُنا تأتي خُطُورةُ تلبيسِ بعضِ الكُتّابِ المُعاصِرينَ، عِندما يُخرِّجُ أحدُهُمْ حديثاً واهياً يُؤيّدُ هواهُ، فيقولُ: أخْرجَه جَمْعٌ مِنَ الثِّقاتِ الحُفّاظِ، فأخْرجَه ابنُ عَديٍّ في الكامِلِ، والخطيبُ في تاريخِ بغدادَ، والسّهميُّ في تاريخِ جرجانَ، وابنُ عساكِرَ في تاريخِ دمشق، وابنُ الأثيرِ في أُسْدِ الغابةِ... إلخ.

فيَظنُّ مَن لا يدري أنَّ تخريجَ هؤلاءِ الحُفّاظ يُعْطي الحديثَ قُوّةً، جاهِلاً أو مُتجاهِلاً أنَّ نُقّادَ الحديثِ قدْ نصّوا على أنَّ وُجودَ الحديثِ في هذِه الكُتُبِ، مِنْ غَيْرِ أنْ يكونَ مُخرَّجاً في بعضِ كُتُبِ الحديثِ المُعْتَمدَةِ، يعني ضَعْفَهُ أو نكارتَه. وعددٌ مِنَ المُعاصِرينَ يَسْتَخْدِمونَ مِثلَ هذا الأسلوبِ لجَهْلِهِم، أو لِتَضْليلِ قُرّائهم، فليُتَنَبّه.

وبعدَ الوقوفِ عَلَى الحَديثِ مَوضوعِ النّقدِ فِي مَصادِرِه التي أخْرَجَتْهُ؛ تَأتي الخُطوةُ التّاليةُ، وهي تحديدُ المَدارِ.

الخُطوةُ الثّانيةُ: تَعيينُ مَدارِ الحَديثِ:

استعمالُ المدارِ عِنْدَ المُحَدّثينَ:

استعمالُ مُصْطَلح المَدارِ عليه عَملُ أهلِ الحديثِ قاطبةً، منذُ بَدَأ التّصنيفُ بالتخريجِ والاستِخْراجِ والانْتخابِ والنقد، وإلى يوم النّاس هذا.

وقد رأيتُ مِن المُناسبِ أنْ أنقلَ عَدَداً مِنَ النّصوصِ التي لا تكادُ تُحْصَى مِن تَصْريحِ

العُلماءِ باستعمالِ مُصْطَلَحِ (المَدارِ) ليَسْتَبِينَ لِمَنْ لا يُتقِنونَ هذا الفنَّ أننا على صوابٍ في دَعوانا أنَّ اعتمادَ المُحدِّثينَ في نقدِ الحَديثِ إنما هوَ على المَدارِ فما علا، وأنَّ ذلك ليسَ اتّهاماً للمُحدِّثينَ بالتّقصيرِ.

أخرَجَ الحافِظُ ابنُ حِبّانَ في ترجمَةِ الحَسنِ بنِ علي الرّقي مِنْ (٢١٧) كِتابِ المَجروحينَ حديثاً، ثم قال: «وهذا شِبهُ لا شيء؛ فليس للحَديثِ «مَدار» يُرجعُ إليه».

وأخْرَجَ الحافِظُ ابنُ عديٍّ في ترجمَةِ أسماء بنِ الحَكمِ الفَزاريّ (٢٤٠) مِنْ كتابِهِ الكامل حديثاً، ثم قالَ: «هذا الحَديثُ (مَدارُه) على عُثمانَ بنِ المُغيرةِ، رواه عَنْه غيرُ مَنْ ذكرتُ: الثوريُّ، وشعبةُ، وزائدةُ، وإسرائيلُ، وغيرُهم» وانظر مِنه التّراجم التالية:

(٦٩٩، ٧٣٤، ٧٩٧، ٢١٨٩، ٣٨٩٦) وغيرُها كثيرٌ.

وقالَ الحافظُ أبو الحَسن الدّارقطنيُّ عَقِبَ تخريجه أحدَ الأحاديث: «(مدارُ) هذا الحَديثِ على ابنِ سمعان، وهو ضعيفٌ» نَقَلَه الزّيلعيُّ في نَصْبِ الرّايةِ (١: ٢٠٨).

ونَقَلَ الزّيلعيُّ في مَوضِعٍ آخر (١: ٣٣٢) عن الإمامِ النّوويِّ قولَهُ في الخُلاصةِ: «قَدْ ضَعَّفَ الحفّاظُ هذا الحديثَ، وأنْكَروا عَلى التّرمذيِّ تَحْسينَه، كابنِ خُزيمةَ وابنِ عبدِ البرِّ، والخطيبِ، وغيرِهم، وقالوا: إنَّ (مَدارَه) على عليّ بنِ عبدِ الله بنِ مغفّلٍ وهو مجهولٌ» ا. هـ.

وقالَ الزّيلعيُّ في موضِعٍ ثالثٍ (١: ٢٥٣): «والجوابُ عَنْ هذا مِنْ وجوهٍ:

أحدُها: أنَّ (مدارَهُ) على عبدِالله بنِ عُثمانَ بنِ خُثَيم، وهو -وإنْ كانَ مِنْ رجالِ مُسلم- لكنَّه مُتكلَّمٌ فِيه، وبالجُملةِ فهو مُختلفٌ فِيه، فلا يُقبلُ ما تفرَّد بِه».

وقالَ أيضاً في نصب الراية (١: ٤٠٥): «الحديثُ صحيحٌ، فإنَّ (مدارَه) على الحَسَنِ بنِ عيّاش، وهو ثِقةٌ حجّةٌ».

وقالَ فيه (٢: ١٣٦): «وأمّا قولُ الحاكِمِ: إنَّه على شرطِ مُسلِمٍ، فمَرْدودٌ؛ لأنَّ (مَدارَهُ) على مُحمّد بنِ إسحاقَ، ولمْ يُخرِّج لَه مُسلِمٌ إلا مُتابعةً».

وقالَ الحافظُ ابنُ حَجَر في التّلخيصِ (١: ١١٥): «حديثُ الأعْمَى الذي وَقَعَ في البِئْرِ (مَدارُه) على أبي العَالِيةِ، وقَد اضْطُرِبَ عليْه فِيه».

وقالَ فِيه أيضاً (٢ : ٢٧) : «وهو ضعيفٌ أيضاً (مَدارُه) على إسماعيلَ بنِ عيّاش، وهو ضَعيفٌ في غيرِ الشّاميّين، وهذا مِن روايتِه عن مدنيّ).

وقالَ في الفَتْحِ (٢ : ٢٨٩): «وقَد جَمَعْتُ طُرُقَه كُلَّها فَوَجَدتُ مَدارَهُ على ابنِ أبي ليلى، عنِ البراءِ».

وقال فيه أيضاً (٩ : ٢٥٠): «هذا الحديثُ (مَدارُه) على أبي حازِمٍ سلمةَ ابنِ دِينارٍ المدنيّ، وهو مِنْ صِغارِ التّابعينَ، حَدّثَ بِه كِبارُ الأئمةِ عَنْه مِثلُ: مالكٍ وحمّادِ بن زيدٍ ويعقوبَ الأسكَنْدرانيِّ، وعبدِالعزيز بنِ أبي حازِمٍ، وآخرينَ». إلخ.

أقولُ: هذه النصوصُ القليلةُ كافيةٌ لِمنْ كانَ له قلبٌ، وكانَ يريدُ اللهَ تعالى بِعلمِهِ.

وسيأتي في الجانب التطبيقي من هذا الكتاب نماذج متعددةٌ لتعيين مدار الحديث.

وإذا ذَهَبْنا إلى مَفْهوم المَدارِ الأدنى فيما يَخُصُّ دراسة الأسانيدِ؛ وجَدْنا أنّه البَحثُ عَنْ أول مَوْضِع الغَرابةِ فِي السَّندِ (مَوْضِع التَّفرّدِ) وهذا لا يَتَحَقّقُ إلا بِجَمْع طُرُقِ الحَديثِ -كمَا تَقَدّمَ-، ذلكَ أنَّ أكثرَ الأحاديثِ النَّبويّةِ يَكونُ التّفردُ فِيها فِي الطَبقاتِ الثّلاثِ الأولَى مِنْ جِهةِ الصّحابيّ، وهَذا يَعْني أنَّ الحَديثَ يَرويه رَجلانِ، أو ثَلاثةٌ: واحِدٌ عَنْ واحِدٍ، عَنْ واحِدٍ، وأولُ حَديثٍ فِي صَحيح الإمام البُخاريِّ شَاهِدٌ عَمَلِيٌّ عَلَى ذَلك، فلم يَرْوِهِ -بإسنادٍ صَحيحٍ- عَنْ رَسولِ الله ﷺ إلاّ عُمَرُ بنُ الخَطّابِ، ولَمْ يَروِهِ عَنْ عُمَرَ إلا عَلْقَمَةُ بنُ وَقَّاصٍ الليثيُّ، ولاَ عَنْ عَلْقَمَةَ إلا مُحَمّدُ بنُ إبراهيمَ التّيميُّ، ولاَ عَنْ مُحَمّدٍ إلاَ يَحيَى بنُ سَعيدٍ الأنْصاريُّ، وعَنْ يَحيى اشْتَهَرَ، فَرَواهُ عَنْه قُرابةُ مِئةِ نَفْسٍ فِي تَتَبُّعِ الحَافِظِ ابنِ حَجَرٍ، وأوْصَلَ الحَافِظُ الهَرويّ العَدَدَ إلى سَبْعِ مئةِ نَفْسٍ[١].

وبَعْدَ جَمعِ الطُرُقِ التي وَقَفْنا عَلَيْها كُلِّها تَبدأ عَمليّةُ السّبرِ، وهي: عَمَليّةُ الإحصاءِ والتّتَبُّعِ الدّقيقِ، فإذا وَجَدْنا الحَديثَ عَنِ ابنِ عُمَرَ -مَثلاً- فِي الطُّرُقِ كُلِّها، فَنَنْظرُ مَنْ رَوَى الحديثَ عَنِ ابنِ عُمَرَ؟ فَنَضَعُ حَولَه دَائِرةً حَمراءَ -مَثَلاً- ثُمَّ نَنْظرُ فِي هذه الدَّوائِرِ الحَمْراءِ، فإنْ كانَت الطُّرُقُ كُلُّها تَلْتَقِي عَلَى نَافِعٍ وحده -عَلَى سَبيلِ المِثالِ- فالحَديثُ

---

(١) فتح الباري (١ : ١٨).

غَريبٌ عَنِ ابنِ عُمَرَ، تَفَرَّدَ بِهِ نَافِعٌ، ثُمَّ نُمْسِكُ قَلَماً أَخْضَرَ -مثلاً- ونَضَعُ دَوائرَ حَولَ أسماءِ الرُّواةِ عَنْ نَافِعٍ، فإذا لَمْ نَجِدْ إلا مَالِكاً، فَغَدا الحَديثُ غَريباً فِي طَبقاتٍ ثَلاثٍ طَبقةِ الصَّحابيّ (ابنِ عُمَرَ) وطَبقةِ التَّابعيِّ (نَافِع) وطَبقةِ تِلميذِه (مَالِك) ثُمَّ نَضعُ دَوائِرَ لِمَنْ رَوَى عَنْ مَالِك، وسَنَجِدُهُمْ في الغالبِ كَثيرينَ، فإذا كانوا أكثرَ مِنْ ثلاثةٍ نَقولُ:

هَذا حَديثٌ مِنْ مَشْهورِ حَديثِ مَالِكٍ، رَوَاهُ عَنْه عَشَرَةٌ، مِنْهُم: فُلانٌ وفُلانٌ وفُلانٌ. . . ، فنذكرُ أربعةً عَلَى الأقلِّ. وعِنْدَ الحُكْمِ عَلَى الحَديثِ -كمَا سَيأتي- نَقولُ:

هَذا حَديثٌ مَخْرَجُه غَريبٌ (أي: لَمْ يُرْوَ إلا عَنْ صَحابيٍّ واحِدٍ) فلا يُعرَفُ عَنِ النَّبيِّ ﷺ إلا مِنْ حَديثِ ابنِ عُمَرَ، لَمْ يَروِه عَنْه إلا نَافِعٌ، تَفَرَّدَ بِهِ مَالِكٌ، وهُو مِنْ مَشهورِ حَديثِه، رَوَاهُ عَنْه جَمْعٌ[1].

هذه طَريقةُ تَحديدِ المَدارِ الأَدْنَى، وهو أَوّلُ تفرّدٍ فِي الإسنادِ من جِهَةِ المُصَنِّفِ.

أمّا طَريقةُ تَحْديدِ المَداراتِ للرّواياتِ والطّرُقِ[2]، فَتَعْتَمِدُ عَلَى جُمْلَةِ الكُتُبِ التي تُريدُ أنتَ البَحْثَ فِيها (نِطاق البَحْثِ)، كأنْ تَقولَ: مَدارُ هذا الحَديثِ فِي الكُتُبِ السِّتّةِ عَلَى مَالِكٍ، ومَدارُ هذا الحَديثِ فِي الكُتُبِ التّسعةِ عَلَى نَافِعٍ، ومَدارُ الحَديثِ عِنْدَ الشّيخينِ عَلَى يحيى بنِ يحيى النّيسابوريِّ عَنْ مَالِك، باعْتبارِ أنَّ الحَديثَ رُويَ عَنْ مَالِكٍ مِنْ غَيرِ طَريقِ يحيى فِي غيرِ الصّحيحين.

وهُناكَ مَداراتٌ تُسمَّى المَداراتِ الصُّغرى، وهِي مَداراتُ الطُّرُقِ، كأنْ يَشْتَهِرَ الحَديثُ عَنْ شُعْبةَ -مَثلاً-، فيرويَهُ عَنْه خَمْسَةٌ: الطّيالِسيُّ، ويَحيى القطّانُ، وأبو الوَليدِ الطّيالِسيُّ، وعَبدُ الرّحمنِ بنِ مَهْديٍّ، ووَكِيعٌ.

---

(١) أحد المراجعين الأفاضل رأى «أن لا حاجة إلى وصف حديث الصحابي المتفرّد بالغرابة؛ لأن هذا هو الأصل في الأحاديث المرويّة» وأنا قصدتُ وأقصدُ التأكيد على هذا؛ لأن المتن الذي لا يروى إلا من طريق صحابي واحد؛ لا يكون الاحتجاج به كالمتن الذي رواه عددٌ من الصحابة، والشافعي وضّح بجلاء مفهوم خبر الخاصّة، ومفهوم خبر العامّة. وأنا شخصياً أنظر إلى ما هو أبعد من ذلك! فالصحابي العالم، والمشهور والملازم؛ حديثه غيرحديث عوامّ ا لصحابة، والأعراب، والوافدين، ونحوهم ممن قلّت ملازمته!

(٢) نقصد بالرواة عن المدار؛ تلامذة الشيخ الذي تفرد بالحديث، ونقصد بالطرق تلامذتهم.

-أمّا رِوايةُ وكِيعٍ، فَلا يَرويها عَنْه إلا ابنُه سُفيان. . .

-وأمّا رِوايةُ أبي الوَليدِ الطَّيالسيّ، فلا يَرويها عَنْه إلا أحمدُ ابنُ حَنبل. . .

-وأمّا رِوايةُ يَحيى القَطّان، فيرويها عَنْه أحمدُ ابنُ حَنبلٍ، وعَمرٌو الفَلّاسُ، ويَحيى ابنُ مَعينٍ، وعَليُّ ابنُ المَدينيِّ، وسُليمانُ الشّاذكونيّ، وخَلْقٌ مِنَ النّاسِ.

فتكونُ كُلُّ طريقٍ من الطرقِ التي جاءت بإسنادٍ واحدٍ غريبةً بمفردها، إلا رِوايةَ يَحيى القَطّان فتكونُ مَشـهورةً، فَنقولُ: هَذا الحَديثُ غَريبٌ مِنْ حَديثِ الطّيالسيِّ عَنْ شُعْبَةَ لَمْ يُروِهِ عَنْه إلا فُلانٌ، وهُو مِنْ مَشْهورِ حَديثِ يَحيى القَطّانِ، رَواهُ عَنْه فُلانٌ وفُلانٌ وفُلانٌ.

ولهذا أثَرُهُ فِي عَصْرِ التَّصْنيفِ، فإنَّ أصْحابَ الكُتُبِ السِّتَةِ وغَيرَهُم إنَّما يَنتقون الطَّريقَ المَشهورةَ -متى وجدوها- رَغْبَةً فِي التَّخلُّصِ مِنْ عُهْدَةِ الحَديثِ، وإدخالِ الحُفّاظ قَدْرَ الإمكانِ في أسانيدهم حتّى يقلَّ النقْدُ عَلَيْهم.

وفَائدةُ البَحْثِ عَن المَدارِ مِنْ جِهاتٍ شَتّى:

الجِهةُ الأولَى: تَحديدُ تاريخ تَفرُّدِ الحَديثِ وشُهْرَتِه، لأنَّ شُهْرةَ الحَديثِ عَنِ الصّحابيِّ تَجْعَلُهُ قَوِيّاً وأكثرَ صِحةً، أمّا شُهرتُه فِي طَبقاتٍ مُتأخّرةٍ، فلا تَزيدُ في صِحّتِه ويبقَى صَحيحاً غَريباً، مِثل حَديثِ عُمرَ بنِ الخَطّاب: (**إنّما الأعمالُ بالنِّيّةِ**. .) وسَيأتي تَخْريجُه تامّاً فِي أوّلِ القِسْمِ التَّطبيقي، إنْ شَاءَ اللهُ تَعالَى.

الجِهةُ الثانيةُ: عِنْدَ جَمْعِ المَادةِ العِلميّةِ للبَحثِ عَنِ المَدارِ، قد يَقَع لَكَ عَشَراتُ الرُّواةِ الذين نَقَلوا الحَديثَ دُونَ المَدارِ، وبعضُ هؤلاءِ في الكُتُبِ التي اشتَرطَ أصحابُها الصِّحةَ، وبعضُهُم فِيما وَراءَ ذلك.

فإذا كانَ واحدٌ مِنَ الأسَانيدِ جَميعُ رُواتِهِ دُونَ المَدارِ مِنْ رُواةِ الصَّحيحِ فَقط؛ فَلَستَ بحاجةٍ إلى دِراسَةِ الرُّواةِ الذينَ وقعَوا بَينَ المُصَنِّفِ -البُخاريّ مَثلاً- ويَحيى بنِ سَعيدٍ الأنْصاريّ، لأنَّ الراوي الذي في الصَّحيحينِ:

-إمّا أنْ يكونَ صَاحِبُ الصَّحيحِ خَرّجَ لَهُ احْتِجاجاً.

-أوْ خَرَّجَ لَهُ اعْتِباراً.

ففي الحَاليْنِ كِلَيْهِما يَكونُ الرُّواةُ الآخرونَ عَاضدين ومُتابِعينَ لَهُ، فَيَكْفي -والحَالُ هذه- أنْ تُتَرْجِمَ لِهذا الرَّاوي تَرْجَمةً مَعْرِفِيّة، وللآخَرِ تَرجمةً مَعْرفيّةً تُوضِّحُ أهليَّتَه للاعتبارِ، وتَكْتَفي بِذلِك؛ لأنّه ليسَ في رُواةِ الصّحيحينِ مَترُوكٌ قط!

أما إذا كانَ في الأسانيدِ ضُعفاءُ، أو مَتروكونَ؛ فلا بُدّ مِنَ التّرجمةِ النّقديّةِ للجميعِ لنَميزَ مَنْ يَصلحُ للاعتبارِ بِهِ، مِمّن لا يَصْلُحُ.

وفي هَذا اخْتِصارٌ مِنَ التَّراجِمِ الكَثيرةِ التي تَأخُذُ وقْتاً طَويلاً، وحَجْمَاً كَبيراً مِن الأبْحاثِ العِلميّة دُونَ كَبيرِ فَائدةٍ. وهَذا العَمَلُ مَزيّةٌ فِي النَّقدِ الحَديثِيِّ، وخصيصةٌ مِنْ خصائص عَمَلِ المُحَدِّثينَ، لا يَستطيعُ أحَدٌ أنْ يفْهَمَ تَخْريجَ أصحابِ الصِّحاحِ عَنْ بَعضِ مَنْ تُكُلِّم فِيهم، إلا بإتقانِها ومَعْرِفتِها.

وفِي هذه الخُطْوةِ تَتبَيَّنُ لَنا المُتابعاتُ التّامّةُ والقَاصِرةُ[1] وعَلَى أيِّ طَبَقةٍ مِنْ طَبقاتِ السَّندِ كانَتْ.

وهذِه الخُطوةُ هِي التي تُفرِزُ لَنا: زِياداتِ الألفاظِ في المُتونِ، والمَزيدَ فِي مُتَّصِلِ الأسانيدِ، والإدراجَ في المَتْنِ أو السَّندِ، وهِي التي تَدُلُّنا عَلَى مَوْضِعِ الشُّذوذِ في السَّندِ أوِ المَتْنِ، أو النَّكارةِ فِيهما، وخَاصّةً فِي المَتْنِ. وهِي التي تُوضّحُ لَنا العِلَلَ الخَفيّةَ وتُوقِفُنا عَلى الإرسالِ الخَفيّ، والانْقطاعِ والطَّعْنِ في السَّماعِ، وغَيرِ ذلكَ مِنَ العِلَلِ التي لا تَظْهَر إلا بِجَمْعِ طُرُقِ الحَديثِ، وعرضِ بَعْضِ رِواياتِه عَلَى بَعْضٍ.

الخُطوةُ الثّالثةُ: ترجمةُ رواةِ الأسانيدِ: قدْ تكونُ الغَرابةُ فِي جيلِ الصَّحابةِ فَقَطْ بألاّ يَروي الحَديثَ عَن المُصطفى ﷺ إلاّ صَحابيٌّ واحِدٌ. لكنْ يَكونُ قَدْ رَواه عَنْه تابعيّانِ وَرَواه عَنِ التّابعيّيْن تِلميذانِ أو أكثر، وهكذا فِي بقيّةِ الطَّبقاتِ التالية. فإذا كانَ الرُّواةُ مَا بَينَ مُحتجٍّ به ومُعتَبرٍ بحديثِه، فيَكفي أنْ يُتَرْجِمَ البَاحثُ (تَرجمةً معرفيّةً) لرُواةِ الكِتابِ الذي التزمَ التَّخريجَ مِنْه، ولو تَرجَمَ لهم -خارِجاً- ثُمَّ ذَكَرَ فِي البَحْثِ نَتيجةَ الدِّراسَةِ مَعَ

---

(١) المتابعة على مراتب: إن حصلت للراوي نفسه، فهي التامة، وإن حصلت لشيخه فمن فوقه، فهي القاصرة، ويستفاد منها التقوية. قاله الحافظ في النزهة (ص: ٥٢).

الإحالةِ إلى مَصادِرها، فيَكفي، إذا لَمْ يَكُن التَّخريجُ ذاتُه هُو عَمَلَه العِلْميَّ نفسَه. مَع وجوبِ مُراجعةِ ما كَتَبتُه عَنِ التَّرجمةِ النَّقديةِ آنفاً.

-أمّا إذا كانَت الغَرابةُ فِي طَبَقةِ التَّابعينَ، أو مَنْ بعدَهُم؛ فَلا بُدَّ مِنَ التَّرجَمَةِ النَّقديّةِ للرّاوي (المَدار) فمَا عَلا إلى التَّابعيِّ، والتَّابعيُّ نَفسُه يُتَرْجَم تَرجمةً نَقديّةً أيضاً، مع مُلاحظةِ دلالاتِ ألفاظِ النُّقّادِ، وتَفاوُتِ مَراتبِ الرُّواةِ المَوصوفينَ بِوصْفٍ واحِدٍ، فليسَ جميعُ مَن قيلَ فيهم: ثِقَةٌ؛ مُتماثلينَ.

-أمّا الصَّحابيُّ، فإذا كانَ مِنَ المَشهورينَ، فلا حَاجَةَ بنا إلى تَعْريفٍ بِهِ.

وإنْ كانَ مِنْ غَيْرِ المَشهورينَ، فتكْفي التَّرجمةُ المَعرِفيّةُ بِهِ، لأنَّ مَنْ ثَبَتَتْ صُحْبتُهُ ثَبَتَتْ عَدالتُهُ.

-أمّا المَجاهيلُ مِنَ الصَّحابةِ، والوُحْدانُ والمُبهمونَ، فلِلأصوليينَ مَنْهجٌ خَاصٌّ فِي قَبولِ أحَاديثِهِم.

-فالمُحدِّثونَ المُتقدِّمون قَاطِبةً ذَهبوا إلى أنَّه إذا صَحَّ الإسنادُ إلى التَّابعيِّ وقَالَ: حَدَّثني مَنْ صَحِبَ النَّبيَّ ﷺ، فإنَّ هذا الحَديثَ صَحيحُ الإسنادِ، وقَضيةُ الاحْتِجاجِ بالمَتْنِ سَوْفَ تأتي مُناقَشَتُها، وذَهبَ العُلماءُ - مِنهُمُ الشَّافعيُّ، فِي غَيرِ مَا مَوْضِعٍ، وابنُ القَطّانِ الفَاسيُّ وغيرُهُما - إلى أنَّ روايةَ المَجْهولِ مِنَ الصَّحابةِ لا يُعتَدُّ بها، مَا لَمْ يُوافَقْ عَلَى روايتِه، أوْ يكن لَها شَاهِدٌ مِنْ كِتابِ الله تعالى، أو سُنةِ رَسولِه ﷺ[١].

ويلتَحِقُ بهؤلاءِ جَميعُ المُخَضْرَمينَ، وصِغارُ الصّحابةِ، والمَولودُونَ في زَمَنِ النّبيِّ ﷺ فإعطاءُ هؤلاءِ جَميعاً رُتْبَةَ الصّحبةِ وامتيازاتِها -مِنَ العَدالةِ والضّبطِ- ضَرْبٌ مِنَ الخَلَلِ العِلميِّ والعَقليِّ معاً، ولا أثارةَ مِنْ عِلْمٍ عَلَى هذا الاتّجاهِ السّطحيِّ.

وحَاصِلُ هَذه الخُطوةِ؛ التَّرجَمةُ للرُّواةِ مِمّن فَوقَ المَدارِ تَرجَمةً عِلْميّةً نَقديّةً، ومَا كانَ دُونَ المَدارِ، فتكْفي فِيه التَّرجمةُ المَعرفيّةُ، إذا كَثُرَت الطُّرقُ (فَوقَ ثَلاث).

أما إذا كانت الطرُقُ قليلةً؛ فينظَرُ في كلِّ إسنادٍ نظرَةً عامّةً، فإذا كان في أحدِ الأسانيدِ

---

(١) انظر على سبيل المثال: الأم (١ : ١٥٣ و٤ : ٧٨، ١٣١) ومقدمة الوهم والإيهام (١ : ٢٥٤) فما بعد.

مَتروكٌ أوْ واهٍ أوْ ضَعيفٌ جِدّاً فيُنَبّه عَلَيْهِ؛ لأنَّ طَريقَهُ لا تَصلُحُ للمُتابعةِ، ويَبقى الدَّرسُ مَقصُوراً عَلَى الأسانيد التي لَيْسَ فِيها هَذا المَتروكُ.

الخُطوةُ الرَّابعةُ: الحُكْمُ عَلَى سَنَدِ الحَديثِ:

الحُكْمُ عَلَى الحَديثِ يَتمُّ بمَجْموعِ طُرُقِهِ إلى المَدارِ، ثُمَّ عَلَى حَلَقاتِ تَفَرُّدِهِ إلى الصحابيِّ قَبولاً أو رَدّاً، صِحَةً، أوْ حُسْناً، أوْ ضَعْفاً.

وَيَحْسُنُ هُنا بَيانُ تَقْسيمِ المُحَدِّثينَ مِنْ جِهَةِ القَبولِ أو الرَّدِّ، فَنَقولُ: قِسْمَةُ الحَديثِ لها اعتباراتٌ مُتَعَدّدةٌ، والذي يَهُمُّنا مِنْها هُنا؛ قِسْمَتُه باعتبارِ الحُكْمِ إلى صَحيحٍ وضَعيفٍ.

وَلَمّا كانَ الحديثُ الصَّحيحُ هو الحَديثَ المُسْنَدَ الذي يَتصِلُ إسنادُه بِنقْلِ العَدْلِ الضَّابطِ عَنْ مِثْلِه إلى مُنْتهاهُ، ولا يَكونُ شَاذّاً ولا مُعَلّلاً؛ كانَ الضَّعيفُ مَا لم يَجْتَمِعْ فِيهِ صِفاتُ الصَّحيحِ، كمَا يَقولونَ -وهُو تَعريفٌ بالرسْمِ لا بالحدِّ- والحديث الحسنُ يدخلُ في إطارِ الحديثِ الصحيح عند جميعِ المحدثين المتقدمين.

وأنواعُ الضَّعيفِ كَثيرةٌ، أعلاها: الحَديثُ الذي يَدورُ عَلَى راوٍ لَمْ تَتحقَّقْ أهْليتُه ولَمْ يُتابَعْ، وضَعْفُهُ نَاتِجٌ مِنْ خِفّةِ ضَبْطِه. وهُو الذي نُسمّيه: الجَيّدَ، والقَويَّ، والصَّالِحَ.

وإدراجُ هذه الأنواعِ الثّلاثةِ فِي حَيّزِ المَقبولِ ابتداءً؛ خَطأٌ، لأنَّها تَدخلُ فِي حَيّزِ المَقبولِ عِندَ الاستِدْلالِ بها في مسألة ما، لا فِي الحُكْمِ على المتن الذي حمله ذاك الإسناد الموصوف بواحد مما تقدم، باعتباراتٍ يَعْرِفُها أهلُ العِلْمِ.

وأنواعُ الضَّعيفِ كُلُّها وصفِيّةٌ تَتْبَعُ تَصرُّفَ الرّاوي أوْ وَصْفَهُ، فالحديثُ المُرسَلُ والمُنْقطِعُ والمُعْضَلُ والمُدَلَّس والمُرْسَلُ الخَفيّ؛ كُلُّها أوْصَافٌ للحَديثِ باعتبارِ تَصرُّفِ الرّاوي فِي نَقْلِه.

والحَديثُ الضَّعيفُ والمُنْكرُ والشَّاذُّ والمَوْضوعُ؛ أثرٌ مِن آثارِ صِفةِ الرّاوي بِعدالتِه أو ضَبطِه. والمُتَنَقَّحُ لِي أنَّ الحَديثَ الضَّعيفَ مُنْقسِمٌ على قِسْمينِ رئيسين:

١-ضَعيفٌ مِنْ جِهةِ الإسْنادِ.

٢-ضَعيفٌ مِنْ جِهةِ المَتْنِ.

أمّا الضَّعيفُ مِن جِهةِ الإسنادِ، فيَنْقَسِمُ على قِسْمينِ أيضاً:

أ-ضَعيفٌ بِسَبَبِ جَرْحِ راويه. ب-ضَعيفٌ بِسَببِ عِلّةٍ في الإسنادِ فِيه.

والضَّعيفُ بِسَببِ جَرْحِ راوٍ فِيه، ينقسِمُ على ثَلاثةِ أقسامٍ:

الأوّل: مَجْروحٌ مِنْ جِهةِ عَدالتِه.

الثّاني: مَجْروحٌ مِنْ جِهةِ ضَبْطِه.

الثّالثُ: مَجْروحٌ مِنَ الجَهْلِ بهذا، أو ذاك (مَجهولٌ-مَستورٌ-وحدان-مُبهَم).

والضَّعيفُ بِسببِ عِلَّةٍ في الإسنادِ -وعِلَلُ الإسنادِ مِثلُ عِلَلِ المَتْنِ- قِسمان:

١-عِلَّةٌ قَادِحةٌ. ٢-عِلَّةٌ غيرُ قَادِحَةٍ[1].

ولا يلزم من وجودِ علةٍ قادحةٍ في إسنادٍ؛ ردُّ المتنِ؛ إذ قد يكونُ المتنُ صحيحاً بإسنادٍ آخر.

فمِنَ العِلَلِ القَادِحةِ: كُلُّ أضْرُبِ الانقِطاعِ الجَليّةِ والخَفيّةِ.

-فالعللُ الجَليّةُ: هي العللُ الظاهرةُ التي لا تحتاج معرفتها إلى طول بحثٍ وممارسةٍ، وأكثر ما تكون في الأسانيد الموصوفةِ بالمُعلّقُ والمُنْقطِعُ والمُعْضَلُ والمُرْسَلُ، وإن كانَ بعضُ ذلك لا يظهرُ إلا بعدَ درسٍ وافٍ.

-والعللُ الخَفيّةُ: هي التي تحتاج إلى مراسٍ ودرس عميق، ولا يكتشفها إلا أهلُ الخبرةِ والدرايةِ والمِراسِ، وأكثرُ ما تكونُ في: المُرْسَلُ الخَفيُّ والمُدَلَّس.

والعِلَلُ غَيرُ القَادِحَةِ: زِيادةُ راوٍ في الإسْنادِ بَعدَ ثُبوتِ لِقاءِ الأدْنى بالأعْلَى، كأنْ يَرويَ مالك عن الزُّهريِّ، عَنْ سَالِم بنِ عبدِالله بنِ عُمَرَ، عَنْ أبيهِ حَديثاً، فلاَ رَيْبَ أنَّ كُلَّ واحِدٍ مِنْ أولئك لَقيَ شَيْخَهُ ولَقِيَهُ تِلميذُهُ، فيأتي مَالكٌ ويَرْوي الحَديثَ عَنْ يَحيى بنِ سَعيدٍ الأنْصاريِّ، عَنِ الزُّهريِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابنِ عُمرَ. فجماهيرُ أهْلِ الحَديثِ لا يُعلّونَ أحَدَ الحَديثينِ بالآخرِ، بَلْ يَروْنَ الثّانيَ مِنْ المَزيدِ فِي مُتّصِلِ الأسانيدِ.

وكَذلك الاختِلافُ عَلَى شَيْخٍ فِي الرَّفعِ والوَقْفِ، والوَصْلِ والإرسالِ والاتصالِ

---

(١) أحب الإشارة إلى أنّ العِلّة ما كان قادحاً في سلامة الحديث سنداً أو متناً أما ما ليس بقادح؛ فليس بعلّة على الحقيقة، وإن كان هذا الإطلاقُ شائعاً بين أهل الحديث.

والانقِطاعِ، فمِثْلُ هذه العِللِ لَيْسَت قَادِحَةً دَائماً، وكُلُّ اخْتِلافٍ عَلَى الرَّاوي أو الرُّواةِ يزولُ بترجيحِ أحَدِ الطَّرفينِ، فإنْ لَمْ يَزلْ؛ فَهُو المُضطرِبُ المَردود.

وأمّا الضَّعيفُ مِنْ جِهةِ المَتْنِ، فَتَدْخُلُ فِيه الزِّيادةُ فِي المُتونِ، والنقصُ منها، والقَلْبُ، والإدراجُ والرّوايةُ بالمعنَى، وتَتَمَحَّضُ عَنْ أمْرينِ مُختلفين: أحَدُهُما مَقبولٌ، والآخرُ مَردودٌ فالمَقْبولُ مَحْفوظٌ، ومُقابِلهُ الشَّاذُّ أو المُنْكَرُ، لأنَّ المُتفرِّدَ بِهِ إنْ كانَ ثِقةً مُخالِفاً؛ فهو شَاذٌ وإنْ كانَ ضَعيفاً خَالَفَ أو انفرَدَ؛ فهو المُنْكرُ بنوعَيه، فإنْ خَالَفَ فهُو المُنْكَرُ باتفاقٍ، وإن انفرَدَ ولَمْ يُخالِف؛ فهو المنكرُ عَلَى رأْيٍ كما قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ. وهذا القِسْمُ المُختلَفُ فيهِ من أفرادِ الضعيفِ هو الذي يعنونَه بقولِهم: هو تحْتَ نظرِ الفقيهِ.

والذي رجَّحَهُ الحافِظُ ابنُ حَجرٍ: عَدَمُ القَبولِ مُطْلَقاً، وهُو صَنيعُ الذَّهبيِّ فِي كُلِّ كُتُبِهِ، بَلْ إنَّ الذّهبيَّ زادَ عَلى هذا، فَنصَّ عَلى أنّ تَفَرُّدَ الصَّدوقِ -فَضْلاً عَنْ مُخَالَفَتِهِ- يُعَدُّ مُنْكَراً. قالَ فِي تَرْجَمَةِ عَليٍّ ابنِ المَدينيّ مِنَ المِيزانِ: «إنَّ تَفَرُّدَ الثّقةِ المُتْقِنِ يُعَدُّ صَحيحاً غَرِيباً، وإنَّ تَفَرُّدَ الصَّدوقِ ومَنْ دُونَه يُعَدُّ مُنْكَراً، وإنَّ إكثارَ الرّاوي مِنَ الأحاديثِ التي لا يُوافَقُ عَلَيْها لَفْظاً أو إسْناداً يُصَيِّرُهُ مَتروكَ الحَديثِ»[١].

-ومَنهجُ الفُقهاءِ الحُكْمُ عَلَى الحَديثِ (المَتْنِ).

-ومَنْهجُ المُحدِّثينَ الحُكمُ عَلَى الحَديثِ المَنسوبِ إلى صَحابيٍّ واحِدٍ بمجموعِ طُرُقِهِ ومُتابعاتِه. لأنَّ البَحْثَ عَنِ الشُّهْرَةِ والاسْتفاضَةِ والتَّواتُرِ، لَيْسَتْ مِنْ مَباحِثِ عُلومِ الحَديثِ كمَا نَصَّ عَلَى ذلك غَيرُ واحِدٍ مِنَ الحُفَّاظِ، وإنَّما هِي مِنْ مَباحِثِ عِلْمِ أصولِ الفقه.

وبيانُ ذلكَ أنَّ الحَديثَ الذي يُروى عَنْ ثَلاثةٍ مِنَ الصّحابةِ رضْوانُ اللهِ عَليهم يَحْكُمُ المُحدِّثونَ عَليْه باعتبارِ سَندِ كُلِّ صَحابيٍّ مُنفرِداً، والتَّصحيحُ بالشَّاهِدِ دَخَلَ عَلَى أهلِ الحَديثِ مُتأخّراً تأثراً بالفقهاء، حسب تقديري الخاصّ.

والفَرْقُ بينَ المَنهجينِ واضِحٌ، وثَمرَتُه أنَّ الحَديثَ إذا صَحَّ مِنْ طَريقِ عُمرَ بنِ الخَطّابِ رَضيَ الله عَنْه وحْدَهُ، وجَاء مَتْنُ الحَديثِ نَفسه مِنْ رِوايةِ أبي ذَرّ، ومِنْ رِوايةِ

---

(١) الميزان (٥: ١٧٠) ونحو ذلك قال في الموقظة (٤٢، ٧٧-٧٨).

ابنِ مَسعودٍ بإسنادَينِ ضَعيفينِ، فإنَّ التِّرمذيَّ -مَثلاً- يُضعِّفُ حَديثَ أبي ذرٍّ، ويُضَعِّفُ حَديثَ ابنِ مَسعودٍ، ويُصحِّحُ حَديثَ عُمرَ.

فيكونُ حُكْمُ الحَديثِ صَحيحاً غَريباً عِنْدَ التِّرمذيِّ، بينَمَا يَكونُ مَشْهوراً عِندَ الفُقهاءِ غَيْرِ المُحدِّثين، ومَنْ يُدقِّقْ فِي كُتُبِ السَّادَةِ الحَنفيّةِ مِنَ الفُقهاءِ خَاصّةً، يَجِدْ ذَلك واضِحاً بَيِّناً.

-**مَنْهَجُ العُلماءِ في التّصحيح بالشاهِدِ**:

عرّفَ عُلماءُ الحديثِ «الاعتبارَ» بأنّه عَمليّةُ البَحْثِ عَن المُتابعةِ والشاهِدِ.

ومِن العُلماءِ مَن يُعبّرُ عن المُتابعَةِ بالشاهِدِ، وعن الشاهِدِ بالمتابعةِ، ويَكثُرُ هذا في كلامِ الحاكِمِ النَّيسابوريِّ -كما تَقدَّمَ-.

والذي استقَرَّ عليه العملُ عند المُحدِّثينَ أنَّ مُوافقةَ الراوي راوياً آخرَ على حديثِ صحابيٍّ واحدٍ؛ تُسمّى مُتابعةً، وهي قِسمانِ: تامّةٌ وقاصِرَةٌ.

ومُوافقةُ مَتنِ حديثِ صحابيٍّ لِمتنِ حديثِ صحابيٍّ آخرَ؛ تُسمّى شاهداً.

والبحثُ عن المُتابعةِ والشاهدِ لَهُ ثلاثةُ أهدافٍ:

-تقويةُ السندِ الصحيحِ بإزالةِ الغَرابةِ عنه مُطلقاً، أو في بعضِ طبقاتِ السندِ.

-تعضيدُ روايةِ الصدوقِ ومَنْ فِي حِفظِه شيءٌ، حتّى لا يُعدَّ ما يتفرّدُ بهِ شاذاً أو مُنْكراً.

-تقويةُ الظنِّ بصدورِ الحديثِ عن النّبي صلّى الله عليه وآله وسلّمَ، إذا جاءَ متنُ الحديثِ عن أكثرَ مِن صحابيٍّ، وقد كانَ الشافعيُّ يَلهَجُ في كُتُبِه بالتّفريقِ بين أحاديثِ العامة -يعني المَشهورةَ التي يَرويها جَمْعٌ- والأحاديثِ الخاصّةِ التي لا تُعرَفُ إلا مِن طريقِ صحابيٍّ واحِدٍ.

وخاصّةً إذا كانَ ذلك الصحابيُّ مِن الأعْرابِ، أو المَجهولينَ، أو الوُحدان، أو مَنْ لَه يسيرُ رُؤْيةٍ، أو صِغارِ الصحابةِ، أو مِن غيرِ المَعروفينَ في العِلمِ.

وقَدْ تَتَبَّعْتُ هذه المسألةَ تتُبعاً دقيقاً، فما وجَدْتُ أحداً يَسْتَنكرُ التصحيحَ بالشاهِدِ وإنّما الذي وجَدْتُه أنَّ المُحدِّثينَ يَحكُمونَ على كُلِّ إسنادٍ مُنفرِداً، ثُمَّ يُعطونَ حُكْماً عامّاً على جُمْلَةِ طُرُقِ الحديثِ الواحِدِ، ثُمَّ يُعطي بعضُهُمْ حُكْماً على البابِ، فيقولُ: قَدْ صَحَّ في هذا البابِ حديثان، أو عَددٌ مِن الأحاديثِ، أو يقولُ: لَمْ يثْبتْ في هذا البابِ

حديثٌ. وهذا الكلامُ أشهرُ مِنْ أنْ يُشارَ إلى شواهِدِه.

ومِن وراءِ تتَّبعي مسألةَ التصحيحِ بالشاهدِ، وجَدْتُ المُحَدِّثين قاطِبةً يُصَحِّحون بالشاهِدِ، ولا مُنافاةَ بَينَ قولِهم: حديثُ أبي هُريرةَ ضَعيفٌ، وحديثُ أبي سَعيدٍ صَحيحٌ لكنَّهُم عندَ الاستدلالِ بمتنِ الحديثِ يَذكرونَ الحديثينِ معاً، ويُقَوّونَ مَتنَ الحديثِ الضعيفِ بالصحيحِ، أو يَزيدُهم ذلك على الأقلِّ اطمئناناً.

-نَعَم هُم اتفقوا على نُقطتين اثنتين:

-الأولى: أنَّ الشواهِدَ لا تُقوّي الحديثَ المَوضوعَ والمُنْكَرَ ونحوَهما[1].

-والثاني: أنْ ليسَ كُلُّ ضعيفٍ يصلُحُ للمُتابعةِ والشاهدِ، وإنّما يَصلُح لهما مَنْ كانَ ضَعفُه غيرَ شديدٍ، ولا يَصلُ بِه إلى مَرتَبةِ أنْ يقالَ فيه: مَتروكٌ، واهٍ، ساقِطٌ[2].

قال ابنُ رُشيد: «الاعتبارُ بالمُتابعاتِ والشواهدِ مَشهورٌ عندَ أهلِ الصنعةِ -المُحدِّثين- فيُتبعون ويَستشهدونَ بمن لا يُحتَمَلُ انفرادُه. ومثلُ ذلك لا يُنكَرُ في الفِقهِ وأصولِه»[3].

وقد رأيتُ البُخاريَّ، ومُسْلِماً، والترمذيَّ، وابنَ خزيمةَ، وابنَ حِبّانَ، والحاكم والبيهقيَّ، وعبدَالحقّ الإشبيليّ، وابنَ القطّان الفاسيَّ، وابنَ الصلاحِ، والنوويّ والذهبيَّ، وابنَ حَجرٍ، ومَنْ قَبلَهم، ومَنْ بَعدَهم؛ كلّهم يَذهبونَ إلى التصحيحِ بالمُتابعةِ والشاهدِ، وإنّما يَختلِفُ بَعضُهم عن بعضٍ في التطبيقِ النّقديّ: هلْ هذا مِمّا يَصْلحُ مُتابعةً أو شاهداً، أو لا يَصْلُحُ؟[4]

بَيْدَ أنَّ العُلماءَ تناولوا مَسْألةَ الاحْتجاجِ بالحديثِ الضّعيفِ الذي أُعْطيَ دَرَجةَ الحَسَنِ بالشاهِدِ الضعيفِ أيضاً، هَلْ يُحْتَجُّ بِه، وفي أيِّ مَوقعٍ مِن مَواقعِ الاحتجاجِ بِه يُنزّلُ؟

---

(١) انظر فيض القدير للمناوي (٦ : ١٤١).

(٢) انظر المنهل الروي لابن جماعة (ص: ٤٩) وتدريب الرّاوي (١ : ٢٠٩، ٢١٠، ٢٤٥).

(٣) السنن الأبيَن (ص: ١٥٣) وانظر الإحسان (١ : ١٥٤) فقد أطنب في شرح الاعتبار.

(٤) انظر أدلة ما سبق في فتح الباري (٣: ٣٨٣ و٥ : ٢٨١ و١٠ : ٨٣ و١١ : ٥٣١ و١٣ : ١٦٠، ٣٠٨) وشرح النووي (١ : ٢٥) وتحفة الأحوذي (١ : ٢٤ و٢ : ٢١٦ و٣: ٦٦، ٨٨، ٢٠٧، ٤٥٧، ٥٨٥، و١٠ : ١٦٠) وعون المعبود (٢ : ١٤٧ و١٣ : ١٤) ومواضعَ تتعذر على الحصر في كتب المصطلح وكتب الشروح خاصةً.

هذه المَسألةُ هي التي اختَلَفَتْ فيها أنظارُ أهْلِ العِلمِ على مَذاهِبَ:

الأوّلُ: يَصِحُّ المَعنى الفِقهيّ المَقصودُ مِنَ الحَديثِ عَلَى سَبيلِ الاستحباب، لا الوجوبِ، ولكنْ لا يُقالُ فِي المَشهودِ لَهُ، ولا في شَاهِدِه: إنَّه صَحيحٌ!

الثاني: التَّصحيحُ بالشَّاهِدِ مَقبولٌ فِي الرَّغائبِ والرَّقائقِ والتَّفسيرِ، ومَا ليْسَ فِيه حُكم حلالٍ أو حَرامٍ، لأنَّ الحَديثَ المَشْهودَ لَه ضَعيفٌ، وشَاهِدَهُ ضَعيفٌ، وإنَّما أخَذْنا بمضمونِهما المُتفق عَلَيْه، ولو مَعنىً؛ احتياطاً فِي الدِّينِ فِي جَانِبِ النَّهيِ، ومُسارَعةً فِي الخَيرِ فِي جانِبِ الأمْرِ، مَعَ مُلاحَظَةِ التَّرغيبِ والتَّرهيبِ، لا التّأسيسِ والتّقعيدِ.

الثالث: التَّصحيحُ بالشَّاهدِ عَلَى البَابِ، ومَعناه: اقتطاعُ لَفظةٍ تَرْجَمَ لها المُصنِّف والبحثُ فِي الأحاديثِ عَمَّا يَشهدُ لها، إذا كانَ فِي أحاديثِ البابِ ضَعْفٌ، لا يَرقَى بها إلى مُستوى الاحْتجاجِ. وهَذا أمرٌ عَسيرٌ جِدّاً لا يُحْسِنُه إلا الجَمَّاعونَ للسُّنّةِ النبويّة فغَالِباً ما يكونُ الحديثُ الذي يَحوي مِثلَ هذه اللفظةِ فِي غَيرِ بابِه.

فمَسألةٌ فِي الطَّهارةِ -مَثلاً- يُتَرْجِمُ لها التِّرمذيُّ، ولا يَصحُّ تحتَها حَديثٌ عِنْده فَيُبحَثُ الناقدُ، فيجدُ مَا يُؤيِّدُ هذه اللفظةَ فِي كِتابِ الجِهادِ، فيُصحِّحُ المَعنى الفِقهيَّ لترجمةِ البابِ بهذه اللفظةِ المَوجودَةِ في كِتابِ الجهادِ، ويَستأنِسُ بِها للمَعْنى الفِقهيِّ. وأعظمُ مَنْ صَنَعَ ذلك من المُحدِّثينَ المُتقدمينَ الإمامان البُخاريُّ والتِّرمذيُّ، وأعظمُ مَنْ فَهِمَ هذا عَنْهما رَجلانِ: ابنُ القَطانِ الفَاسيُّ، وابنُ حَجَرٍ العَسقلانيُّ.

الخُطوةُ الخَامسةُ: التحقّق من توازن النصوصِ الشَّرعيّة:

وتُسمَّى أيضاً: التَّعارُضَ والتَّرجيحَ، وهِي عَمليّةٌ لا يُحْسنُها إلا الفَقيهُ المُحَدِّثُ، أو المُحَدِّثُ الفَقيهُ، ومدارُ هذه الخطوةِ على مَسألةِ تَعارُضِ الحَديثِ مَعَ القُرآن، وعِلمِ مُخْتَلَفِ الحَديثِ، وصُورتُه أنْ يأتي حَديثانِ مُتضادّانِ فِي المَعنَى الظَّاهِرِ، فيُوفَّقَ بينَهُما أو يُرجَّحَ أحَدُهُما. ومُختَلَفُ الحَديثِ قِسْمانِ:

القِسمُ الأوّلُ: أنْ يكونَ الحَديثانِ المُتعارِضانِ مِمّا يُمكنُ الجَمْعُ بَينَهُما. وعِندَها يَجبُ الجَمعُ بينَهُما ويَتعيَّنُ؛ لأنَّ فِي الجَمْعِ إعمالاً للدَّليلينِ مَعاً، وإعمالُ الدَّليلينِ أوْلَى مِنْ إهمالِ أحدِهِما، أوْ إهمالِهما جَميعاً.

القِسْمُ الثّاني: أنْ يتضادَّ الحَديثانِ ويتعارضا عَلَى وَجْهٍ لا يُمكِنُ مَعه الجَمْعُ بينَهُما. وفيه حالان:

الأولى: أنْ يثبتَ نَسخُ أحدِهما بالآخر[١].

الثّانية: أنْ لا يُعرَف التّاريخُ، ولا يُمكن النّسخُ، فيُصارُ عِند ذلك إلى التَّرجيح.

ولا يندرجُ الحَديثُ تَحْتَ هذا النّوعِ مِنْ عُلومِ الحَديثِ -يَعني فِي مُختلفِ الحَديثِ- حتّى تَتحقّقَ فيه شُروطٌ ثَلاثةٌ، هِي:

الشَّرطُ الأوّلُ: أنْ يكونَ الحَديثُ مَقبولاً، وهُو قَسيمُ المَردودِ. فالمَردودُ لا يَدْخُلُ فِي مُختلِفِ الحَديثِ؛ لأنَّ دَفعَ التّعارضِ والتَّوفيقِ؛ إنما يكونُ بَينَ مَا حكم العلماءُ بثبوتِه من سُنن النّبيِّ ﷺ والمَقبولِ مِنَ الأخبارِ الواردةِ.

الشرط الثاني: أنْ يَردَ حَديثٌ آخرُ مُعارضٌ لَه فِي المَعنى الظّاهريِّ، فَلا تُعتَبَرُ مِنْ مُختلَفِ الحَديثِ تلك الأخبارُ والآثارُ التي يُفسِدُ أوّلُها آخرَهَا، أوْ آخرُها أوَّلَها، وإنَّما هَذه مِن مُشْكلِ الحَديث، وانظر نَماذجَ لهذا الصِّنفِ فِي تأويلِ مُختَلِفِ الحَديثِ لابنِ قُتيبة.

الشّرطُ الثّالثُ: أنْ يكونَ الجَمْعُ أو التَّرجيحُ بينَ الحَديثينِ المُتضادّينِ مُمْكِناً. فإذا لم يكنْ مُمْكِناً، فليس هذا من عِلْمِ مُختَلِفِ الحديث، وهذه مسألةٌ نظريّةٌ قد لا تتحَقّقُ في بابٍ من أبوابِ العِلمِ، خاصةً على مذهبِ من لا يصحّح بالشاهدِ وبالموافقةِ للأصولِ العامّةِ، فقد نفى ابنُ حبّان أن يكونَ في الثابتِ من السننِ حديثان متعارضان أصلاً.

والمُتلخّصُ مما تَقدّم: أنّه يُعمَلُ فِي مُختلِفِ الحَديثِ بإحدى القاعدتينِ: الجَمْعِ أو التَّرجيح[٢].

---

(١) في باب (مناهج علماء المسلمين في النسخ) من كتابي «القرآن الكريم ودعاوي النسخ فيه» أوضحت أن كلّ ما يذكره علماء الإسلام تُجاه مسألة النسخ افتراضٌ، لم تَقُم الأدلة على تحقّق وقوعه في القرآن الكريم مطلقاً. أما في السنة النبوية فالنسخ لا يصار إلى القول به إلا إذا كان في النصّ ما يفيد أنه منسوخٌ.

وهذا الصنف من الأحاديث قليلٌ جدّاً، كما قال ابن القيم في «إعلام الموقعين» وسيطبع هذاا الكتاب قريباً إن شاء الله تعالى.

(٢) انظر التقييد والإيضاح (ص: ٢٤٦-٢٥٠) والموافقات (٤ : ٦٤٠-٦٥٥) ومختلف الحديث للدكتور أسامة خياط.

وقبلَ الشروعِ في هذه المُهمّة الدقيقة، يجبُ على النّاقدِ مُراعاةُ ما يأتي:

-مَعرفةُ المَعلومِ مِنَ الدِّينِ بالضَّرورةِ.

-ومَعرفةُ مَواطنِ الإجْماعِ.

-ومَعرفةُ دلالاتِ آياتِ الأَحْكامِ.

-واستحضارُ آياتِ القُرآنِ التي يُستَدلُّ بِها عَلَى عُمومِ مَعنى الحَديثِ، أو خُصوصِه.

-ومَعرفةُ المَشهورِ والثابتِ مِنَ السُّننِ.

كُلُّ ذلك لا يَعرفُه إلا فَقيهٌ مُتمَكِّنٌ، ولو كانَ كَثيرٌ مِنْ هذه الأمورِ مُدَوَّناً فِي مَوسوعاتِ الفِقْه الكُبرى، مِثلِ: شَرحِ فتحِ القَديرِ، والزّيلعيّ عَلى كَنزِ الحَقائقِ، وحَاشيةِ ابنِ عابدين، والمَجموعِ للنَّوويِّ، وفَتحِ العَزيزِ للرَّافعيِّ، ونِهايةِ المُحتاجِ للرَّمليِّ، إلى جَانِبِ مَوسوعاتِ تَخريجِ الحَديثِ النَّبويِّ، مِثل: نَصبِ الرَّايةِ للزَّيلعيِّ، والبَدرِ المُنيرِ لابنِ المُلقِّن، والتَّلخيصِ الحَبيرِ لابنِ حَجَر، وفتحِ الباري لَهُ، ونَيلِ الأوطارِ للشَّوكانيِّ وجامعِ الأصولِ لابنِ الأثيرِ، وتخريجاتِ الشّيخ مُحمّد ناصرِ الدِّينِ الألبانيّ في إرواءِ الغَليلِ، وسِلسلتيه الصّحيحةِ والضّعيفةِ، وتخريجاتِ الشيخِ شُعيب ومعاونيه عَلَى مُسندِ أحمدَ وصَحيحِ ابنِ حِبّانَ. وغيرُها كَثيرٌ، فيستعينُ بِه أمثالُنا مِن طَلبةِ العِلمِ؛ حَتّى يَتأهّلوا ويَتضلّعوا مِن ذلك كُلّه!

وهذه العَمليّة يُسمِّيها الفُقهاءُ: التَّعارُضَ والتَّرجيحَ، ويَسمِّيها المُحدِّثونَ: العَرْضَ عَلَى رِواياتِ الحُفَّاظِ، لِمعرفةِ التَّفرُّدِ، والشُّذوذِ، والنَّكارةِ.

فَعمليّةُ التَّوازنِ التَّشريعيِّ، تَعني فِيما يَخُصُّ عِلْمَ الحَديثِ أمرين:

الأوّل: البَحْثُ عَنْ تَفرُّد الرَّاوي.

الثاني: البَحْثُ عَنْ مُخالَفةِ الرَّاوي. فإذا تَفَرَّدَ الرَّاوي بإسنادٍ أوْ مَتْنٍ، نَظرْنا: هَلْ هُو أهْلٌ لأنْ يُقبلَ تَفرُّدُه؟ أمّا إذا خَالَفَ، فَتُنظَرُ المُخالَفةُ: أهِيَ في الإسنادِ أم في المَتْنِ؟

-فإذا كانَت المُخالَفةُ في السَّندِ، وصَحَّ الحَديثُ مِنَ الطُّرقِ الأُخْرى، فيكونُ الرّاوي قَدْ حَفِظَ المَتْنَ، ووَهِمَ فِي السَّنَدِ، فلا يُؤثّرُ عَلى التَّشريعِ.

وإنْ كانَ وَهِمَ في المَتْنِ، فَهَلْ نَقبلُ حَديثَه الذي خَالَفَ فِيه، أَوْ نَردُّهُ، أَوْ نَتوقَّفُ فِيهِ؟

وإذا كانَ الذي خَالَفَهُ أوْثَقَ مِنه عَدَالةً، أوْ أحْفَظَ مِنْه، أوْ لا يُحدِّثُ إلا مِنْ كِتابِهِ، أوْ كانَ أفقهَ مِنْه، أوْ أكثرَ مُلازَمةً لشيخِهِ، إلى غَيرِ ذلك مِنْ وُجوهِ التَّرجيح، فمَا العَمَلُ؟!

ذَكَرْتُ فِي مُقدمةِ كِتابِي «الإمام الترمذيّ ومنهجه في كتابه الجامع» شَيئاً عَنِ التَّرجيحِ فِي المُتونِ والأسانيدِ، عِنْدَ التَّعارُضِ وتَعذُّرِ الجَمْعِ، فتُنظَرُ ثَمةَ اختصاراً فِي هذا الكتاب ومَنْعاً مِن التكرار.

هذه هِي مَراحِلُ تَخريج الحَديثِ التي تَـنْتَهي بإطلاقِ الحُكْمِ عَلَى الحَديثِ ذاتِه، أعني حَديثَ الصَّحابيِّ بمُفْرِده، فإنْ رَأى النَّاقدُ التَّصحيحَ بالشَّاهِدِ، فعليْه أنْ يَقولَ: ولِمَتِنِهِ شَاهِدٌ يَتفوّى به، فيَصلُحُ للاحْتِجَاجِ، أو الاسْتِشْهَادِ، أو الاعْتِبارِ به في بابِهِ.

ولا يجوزُ لَهُ -عِنْدي- أنْ يقولَ بتَصحيح الحَديثينِ أحدِهما بالآخَرِ، لأنَّه -والحَالةُ هَذه- أضافَ إلى السُّنةِ النَّبويّةِ حَديثينِ ليسا مِنْها فِي ظَاهِرِ الأمْرِ.

أقولُ: وفِي إطارِ دِراسةِ مَراحِلِ تَخْريجِ الحَديثِ الشَّريفِ ونَقْدِه، تَكْفي الإشاراتُ النَّقديّةُ العَامّةُ، والعِبْرةُ بالتطبيقِ العَمَليِّ لأسبابٍ، مِنْها:

-أنَّ قَواعِدَ النَّقدِ أغلبيّةٌ، ولَيسَتْ مُطْلقةً.

-أنَّ عِلَلَ الحَديثِ وأسبابَ الجَرْحِ تَتَعذَّرُ عَلَى الحَصْرِ، وهِي مَبثوثةٌ فِي تَضاعيفِ الأحاديثِ النَّبويّةِ كُلِّها، ولِهذا فأنْتَ تَرى فِي حَديثٍ مَا سَبَباً أو أكثرَ مِنْ أسبابِ جَرحِ الرَّاوي أو الرُّواةِ، وعِلّةً أو أكثرَ مِنَ العِلَلِ القَادحَةِ فِي حَديثٍ، وتَجدُ فِي حَديثٍ آخرَ غيرَها أوْ بعضَها، وبَعْضاً آخرَ مُضافاً إليها.

ونَحْنُ عِنْدما نُريدُ الوقوفَ عَلَى قِيمةِ مُصَنَّفٍ مَا مِنْ مُصَنَّـفاتِ الحَديثِ الشَّريفِ ونريدُ أنْ نَقِفَ عَلى عِلَلٍ جَديدةٍ للدَّرسِ؛ لا بُدَّ أنْ نَتعرَّفَ إلى مُوافقاتِ كُلِّ راوٍ فِي رِواياتِه، والمَفاريدِ التي انْفَرَدَ بِها عَنْ أقرانِه، إذ بالوقوفِ عَلَى هذه المَفاريدِ تَتَوضَّح كَثيرٌ مِنَ العِلَلِ التي هِي سَاحةُ التَّعليمِ والتَّعلُّمِ، لِمَنْ يُريدُ تَعلُّمَ تخريجِ الحَديثِ ونقدِه.

ذلك أنَّ عِلَلَ الأحاديثِ الصَّحيحةِ المتفق عليها فِي الصحاح الأربعةِ (البُخاريِّ ومُسلِم وابنِ خُزيمةَ وابنِ حِبّانَ) أقلُّ بكثيرٍ مِنَ الأحاديثِ التي انفرَدَ بِها كُلُّ واحِدٍ مِنْ هُؤلاءِ، أو انْفَرَدَ غَيْرُهُم بِغيرِها، والله تَعالَى أعْلَمُ.

المطلبُ الثالثُ: مِن آدابِ التّخريجِ:

إنَّ لكلِّ عِلْمٍ آداباً، لا يُعطي نتائجَه المَرْجوّةَ إلا بالالتزام بِها، وسوفَ أذْكُرُ جُملةً مِنَ الآدابِ التي ينبغي للباحِثِ الالتزامُ بِها؛ حتّى يكونَ عَمَلُه أقْرَبَ ما يُمكِنُ إلى الكَمالِ وأقتصِرُ على ذِكرِ الآدابِ ذاتِ الصّلةِ ببحثِ التّخْريجِ والنّقْدِ، باعْتبارِ كُلِّ مُسلمٍ مطالباً بجميعِ آدابِ الإسلامِ، إما على وجه الوجوب، أو الاسْتِحباب.

أوّلاً: عَلى الباحِثِ أنْ يَسْتَحْضِرَ عِنْدَ قيامِهِ بالتّخْريجِ؛ أنَّ النّتيجةَ التي سَوْفَ يَتَوَصّلُ إليها، ليستْ مِنْ جِنْسِ النّتائجِ البشريّةِ الاجتهاديّةِ العاديّةِ، وإنّما هي دِينٌ، وسَوْفَ يحاسِبُهُ الله تعالى عَلى ذلكَ، فإذا رأى أنَّ العَمليّةَ النّقديّةَ لَمْ تَتكامَلْ مُعْطَياتُها بينَ يَديهِ فعليه أنْ يُؤخِّرَ إتْمامَ الدّرْسِ النّقديِّ إلى تكامُلِ المُعطياتِ العِلميّةِ، وإنَّ علماءَ الحدَيثِ الكِبار كانوا يَسْتَشْعرونَ خُطورَةَ المَوْقفِ، والحاجَةَ المُلحّةَ إلى عَوْنِ الله وتوفيقِه، فَقَدْ كانَ الإمامُ مالكٌ لا يُحدِّثُ مِمّا خرَّجهُ في مُوطئهِ حتّى يُسْبغَ وُضوءَه ويُصلّيَ ركعتين ويَلْبسَ ثيابَ الجُمُعةِ والعيدينِ، ويَتطيّبَ بأحسنِ طِيبِه، ثُمَّ يَجْلِسَ عَلى كُرسي التّحديثِ ويقولَ: لا حولَ ولا قوّةَ إلاّ بالله العليِّ العظيمِ، ثُمَّ يبدأ دَرْسَه.

وقَدْ حَدَّثَ البُخاريُّ عنْ نَفسِه بأنّه لَمْ يُدخِلْ في كِتابِه الجامعِ حديثاً، إلا توضّأ وصلّى ركعتينِ؛ مُستَخيراً الله تعالى، سائِلاً إيّاهُ السّدادَ والعِصْمَةَ مِنَ الزّلَلِ.

ثانياً: الاحتياطُ في دينِ الله، يُوجِبُ التّحَرّزَ في قَبولِ الحَديث، أو في ردِّه، لا التساهلَ، ولا التّرقيع الذي نراه عِندَ بعضِ المُعاصرينَ، لأنَّ الاحْتياطَ يعني الاحْترازَ وفِيما صحَّ عنِ النّبيِّ ﷺ غُنيةٌ عَنِ الاحْتِجاجِ في الدّينِ بِما لا يَصحُّ؛ كما هو تعبيرُ الحافظِ ابنِ حبّان، وهذا إذا كانَ الحَديثُ مِن أحاديثِ الأحكامِ العَقديّةِ والتّشريعيّة والجنائيّة.

أمّا إذا كان الحديثُ في التّرغيبِ والتّرهيبِ، والتفسيرِ والرّقائقِ، فإنَّ العالمَ الفقيهَ الناقدَ لا حاجَةَ به إلى كبيرِ تشديدٍ في النّقدِ؛ لأنَّ تخريجَ الحديثِ في هذه الأبوابِ هدفُهُ الحثُّ على إنْفاذِ أمرٍ أو اجتنابِ نَهْيٍ، أو تَفْسيرِ غَريبٍ، وليسَ في ذلك كلِّه تحليلٌ أو تحريمٌ، مع التشديدِ على أنَّ هذا لا يُحسنه إلا من تقدَّم وصفه بالفقيه المحدِّث الناقد.

وما نراه اليوم من احتجاج طلبة العلم بما في كتاب التفسير من صحيح البخاري بمثل احتجاجهم بما في كتب الأحكام؛ إنما هو من قلة المعرفة بهذا العلم.

ثالثاً: على الباحِثِ أنْ يفهمَ الحديثَ الذي يريدُ درسَه فَهْماً دقيقاً -سَنَدَه ومَتْنَه- وأول ذلك القراءةُ الحديثيّةُ العِلميّةُ، بُغْيَةَ إزالةِ الإبهامِ والاشْتراكِ والغريبِ مِنْ أسانيدِ الحَديثِ ومتونِهِ، حتّى تتضّحَ الصّورةُ المُتكاملةُ للحديثِ.

وتفصيلُ ذلك أنَّ المُحَدِّثينَ يختَصِرونَ كَلِمَةَ (قال) و(قيل) و(أنه) ونحو ذلك من العباراتِ؛ لظُهورها لديْهِم مِنْ جِهَةٍ، ولكي تكونَ أدواتِ رصْدٍ يَعْرِفون بها الدّخيلَ على هذا العِلْمِ الشّريفِ مِنَ الأصيلِ.

وقَدْ يروونَ عنِ الشّيخِ فلا يذْكُرونَ إلا اسْمَه (علي) مثلاً، وفي المُحدِّثين كثيرونَ يسمَّونَ (عليّاً) أو يَرْوون عن الشّيخِ فيظهرونَ لقبَه (مكحول) أو (الأعرج) وقَدْ يَنسبونَه إلى أحدِ أجدادِه العالينَ (ابن المديني) أو إلى أمِّه مثلاً (ابن الحنفيّة) أو إلى مولاته من علٍ (مولَى التّوأمة).

وفي مُتونِ الحديثِ الواحِدِ، قَدْ تَجدُ ألفاظاً مرويّةً بالمعنى، وأخرى مُثْبتةً في بعضِ الرّواياتِ دونَ بَعْضٍ، وفي بَعْضِها اخْتِصارٌ، وفي بَعْضِها إشارة[١].

وتَوْضيحُ ذلك كُلِّه قبلَ بدايةِ عمليّةِ التّخْريجِ ضروريٌّ؛ لأنّه يُساعِدُ الباحِثَ على الاطْمِئنانِ إلى أشْخاصِ الرّواةِ ومَرْويّاتِهِم.

وسَوْفَ تَظْهَرُ فائدةُ ذلكَ عَقِبَ الانتهاءِ مِنْ قراءةِ بَعْضِ نُصوصِ أيِّ حَديثٍ قراءةً حديثيّةً تعليميّةً، كما سيأتي ذلك في موضِعِه إنْ شاءَ الله تعالى.

رابعاً: إنَّ مِنَ المُقرَّرِ عِندَ عُلماءِ الحَديثِ أنْ ليسَ في رُواةِ الصّحيحينِ راوٍ مَتروكٌ. وفي رُواتِهما أناسٌ خفَّ ضَبْطُهُم، أو اختلطوا، أو كانوا يدَلِّسونَ، وكلُّ جَرْحٍ مِنْ أمثالِ هذا؛ فإنّما يَضُرُّ صاحِبَه، ويؤثّرُ على صِحّةِ الحَديثِ، إذا انفَرَدَ راويه به، أمّا إذا تُوبِعَ على حَديثِه - كما هو حالُ جميعِ رواةِ الأسانيدِ دون (المَدار)- انتفَتْ شُبْهَةُ الوَهَمِ، أو

---

(١) انظر علوم الحديث لابن الصلاح في باب آداب رواية الحديث (ص: ١٤٢-١٤٣).

الغَلَطِ بالمُتابعةِ.

وعِندَ سائرِ عُلماءِ الحَديثِ، يكفي أنْ يكونَ الرّاوي في أحدِ الصّحيحينِ، ويكونَ قدْ تُوبِعَ دون المَدارِ، لِعدمِ التّعرّضِ له بترجَمَةٍ أصْلاً.

خامِساً: عَزْوُ الحديثِ إلى مظانّ تخريجه. وإنّما عَدَدْتُه مِنَ الآدابِ لأنه لا يَدخُلُ في صَميمِ عمليّةِ التّخريجِ والنّقدِ، وإنّما هو قَضِيةٌ فنّيةٌ تكميليّةٌ مفيدةٌ.

وللمشتغلينَ بالتّخريجِ طُرُقٌ مُتَعدّدةٌ في ترتيبِ توثيقِ (عَزْوِ) الحَديثِ إلى المَصادرِ التي هو فيها.

-فمِنْهُم من يُقدِّمُ العزوَ إلى المُصَنّفاتِ التي اشْتَرَطَ أصْحابُها الصّحَةَ، وعلى هذا الاختيار يكونُ ترتيبُ الكُتُبِ على النّحوِ الآتي:

صَحيحُ البخاري (ت ٢٥٦هـ) صحيحُ مُسلِم (ت ٢٦١هـ) صحيحُ ابنِ خُزيمَةَ (ت ٣١١هـ) صحيحُ ابنِ حِبّان (ت ٣٥٤هـ) مُستدركُ الحاكمِ (ت ٤٠٥هـ) وقد جاءَتْ وفياتُهُم مُرتبةً أيضاً بما يَنسجمُ مَعَ ترتيبِ مُصنّفاتِهم في الصّحةِ عِند جُمهورِ عُلماءِ الحَديثِ.

-ومِنهم مَنْ يُقدّمُ الكُتُبَ السّتّةَ، ولِهؤلاءِ ترتيبٌ لا يَتَعَلّقُ بالتّأريخِ، ولا بالصِّحّةِ وإنّما صِلَتُه بِقيمةِ كُلِّ مُصنِّفٍ، هكذا قالوا، وفي بَعْضِ ما قالوه نَظَرٌ.

وترتيبُ الكُتُبِ السّتّةِ عِندَهم على النّحوِ الآتي:

صحيحُ البُخاريِّ (ت ٢٥٦هـ) وصحيحُ مُسلمٍ (ت ٢٦١هـ) وسننُ أبي داودَ (ت ٢٧٥هـ) وجامعُ التّرمذيِّ (ت ٢٧٩هـ) وسُنَنُ النّسائيِّ (ت ٣٠٣هـ) وسُنَنُ ابنِ ماجه (ت ٢٧٣هـ).

-ومنهُم مَنْ يَعتَمدُ التّاريخَ، فيُقدّمُ متقدّمَ الوَفاةِ على مَن تُوفِّيَ بَعْدَه. وبهذا يَتَقَدّمُ مُوطّأ مالِكٍ (ت ١٧٩هـ) فمُصَنَّفُ عبدِالرّزّاق (ت ٢١١هـ) فمُصَنّفُ ابنِ أبي شَيبةَ (ت ٢٣٥هـ) فمُسنَد أحمدَ (ت ٢٤١هـ) فسنن الدارميِّ (ت ٢٥٥هـ) على الكُتُبِ السّتّةِ كلِّها.

سادساً: عَزْوُ الحَديثِ إلى مَظانِّهِ، مُذَكِّراً بأنَّ المُحَدِّثينَ مِنْ عُلمائِنا السَّابقينَ، كانوا يُشيرونَ إلى اسمِ الكِتابِ والبابِ، مَعَ الإشارةِ إلى مَواضِعِ تكرارِ الحَديثِ في الكُتُبِ والأبوابِ -إنْ وُجدَ-.

أمّا المُشْرِفونَ عَلَى البُحوثِ العِلمِيّة الجامعيّةِ، فَلا يكْتَفونَ بِذلكَ، بَلْ يُلزِمونَ

البَاحثينَ بِعَزْوِ الحديثِ إلى الكِتابِ المُصَنَّفِ، صَحيحِ البُخاريِّ مَثَلاً، فيقولُ المُخَرِّجُ: أَخْرَجَهُ البُخاريُّ فِي كِتابِه «الجَامِعِ الصَّحيحِ».

ثُمَّ إلى الكِتابِ، كِتابِ الحَجِّ مَثلاً، فَيقولُ: أَخْرَجَهُ البُخاريُّ فِي الجَامِعِ الصَّحيح كِتابِ الحَجِّ.

ثُمَّ إلى البابِ، بَابِ رَمْيِ الجمارِ مَثَلاً، فيقولُ: أَخْرَجَهُ البُخاريُّ فِي «الجَامِعِ الصَّحيحِ» كِتابِ الحَجِّ، بَابِ رَمْيِ الجِمارِ.

ثُمَّ يُضيفُ رقمَ الحَديثِ، فيقولُ: رَقمُ الحَديثِ (١٧٤٦) مَثلاً، ثُمَّ يُضيفُ رَقَمَ المُجَلَّدِ والصَّفحَةِ فِيه، ويَذكر الطَّبعةَ التي رَجَعَ إليها عَلَى النَّحْوِ الآتي:

-أَخْرَجَهُ البُخاريُّ فِي «الجَامِعِ الصَّحيحِ»، كِتابِ الحَجِّ، بَابِ رَمْيِ الجِمارِ. رَقم الحديثِ (١٧٤٦) (ص: ٣٣٣) طَبَعة بيتِ الأفكارِ الدّوليّةِ، بِعنايةِ أَبي صُهيبٍ الكرميِّ.

وفِي المُصنَّفاتِ المُرَقَّمَةِ الكُتُبِ والأبوابِ، يُضاف رقمُ الكِتابِ، ورَقمُ البابِ عَلَى النَّحوِ الآتي:

أَخْرَجَه البُخاريُّ في «جَامِعِهِ الصَّحيح» كِتابِ (٢٥) الحَجِّ، بابِ (١٣٤) رَمْيِ الجمارِ... إلخ. عَلَى أَنَّ المُشْتَغِلينَ فِي التَّخريجِ، اختصَروا كَثيراً مِنْ هذهِ القُيودِ، بَعْدَ تَعريفِهِمْ بها واصْطِلاحِهِم عَلَيْها.

فحينَ تقولُ: أَخْرَجَهُ البُخاريُّ، يَنْصَرِفُ ذِهنُكَ فَوراً إلى «الجامِعِ الصَّحيحِ» وكذلك حِينَ تقولُ: أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، أَوْ أبو داودَ، أو ابنُ حِبّانَ، لأنَّ العَزْوَ إلى الكُتُبِ الأخرى لِهؤلاءِ المُصَنّفينَ؛ لا يَأتي إلا مُقيّداً، بَلْ يَعُدُّ عُلماءُ الحَديثِ مِنَ التّلبيسِ عَلَى القارىءِ ومِنَ الغِشِّ للمُسلمينَ أَنْ تقولَ فِي تَخريجِ حَديثٍ: أَخْرَجَهُ البُخاريُّ، والحَديثُ لَيْسَ في صَحيحِهِ، وإنَّما فِي الأدبِ المُفْرَدِ، أَوْ تقولَ: أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وهُو لَيْسَ فِي صَحيحِهِ، ولَكِنَّ الحديثَ فِي كِتابِ التَّمييزِ، أَوِ الكُنى لَهُ.

فَصَارَ كَثيرٌ مِنهُمْ يقْتَصِرُ عَلَى مَا يأتي: أَخْرَجَهُ البُخاريُّ فِي الحَجِّ، بَابِ رَمْيِ الجِمارِ (١٧٤٦) ويَذْكُر الطَّبعةَ التي رَجَعَ إليها فِي المَصادِرِ.

وهذا بِلا رَيبٍ يُخفِّفُ مِنْ ثِقَلِ الحَواشي لَكِنْ عِنْدَ التَّعليمِ لا بُدَّ مِنَ التّفصيلِ.

المبحثُ الرابعُ
مَفْهومُ النّقْدِ وأهدافُه

المَطْلَبُ الأولُ: مَفْهومُ النَّقْدِ فِي اللغةِ والاصطلاحِ:

(النَّقْدُ): مَصْدرٌ مِنَ الثُّلاثيِّ نَقَدَ تَقولُ: نَقَدْتُ الشِّعْرَ نَقْداً، مِنْ بَابِ نَصَرَ، يَنْصُر. قالَ فِي الأساس: نَقَدَ -النّاقدُ- الدَّراهِمَ: مَيَّزَ جَيِّدَهَا مِنْ رَدِيئِها. ومِنَ المَجَازِ: نَقَدَ الكَلامَ. وهُو مِنْ نَقَدَةِ الشِّعْرِ ونُقّادِهِ وانْتَقَدَ الشِّعْرَ عَلَى قائِلِهِ. وقالَ فِي مُخْتارِ الصِّحاحِ: ونَاقَدَهُ: نَاقَشَهُ فِي الأمْرِ[١].

فأنتَ تَرى أنَّ مَعانيَ كَلمةِ النَّقْدِ تَدورُ عَلَى تَميزِ جَيّدِ الدَّراهِمِ مِنْ رَدِيئِها، أو الكَلامِ أو الشِّعْرِ، كأثَرٍ مَنْ آثارِ التَّطوُّرِ الدَّلاليّ لِهذهِ اللفْظَةِ.

وَمِنْ هُنا يَتَّصلُ المَعْنَى العَامُّ بالمَعْنى الخَاصّ بِنَقْدِ الحَدِيثِ.

ونَقْدُ الحَديثِ فِي الاصْطلاحِ إنَّما يَعْني: الوقوفَ عَلَى أحْوالِ رِجالِ السَّنَدِ، وأحْوالِ المَتْنِ وعِلَلِه، وأقْوالِ العُلماءِ السّابِقينَ حَتّى عَصْرِنا.

ثُمَّ بَعْدَ ذلكَ يقومُ الناقدُ بنقدِه الخاصّ موافقاً أو مخالفاً أو موضحاً.

فأوّلُ خُطْوةٍ فِي النَّقد بَعدَ التَّخْريجِ: جَمْعُ أقوالِ أصْحابِ العِلَلِ والتّراجِمِ المُعَلّلَةِ والتَّواريخِ العَامّةِ والخَاصّةِ؛ التي يُودِعُونَها عَقِبَ الأحاديثِ المُعَلّلةِ عَادَةً[٢].

---

(١) أساس البلاغة (ص: ٤٦٩) ومختار الصحاح (ص: ٢١٨) (نقد).

(٢) ومن الغريب خلوُّ أكثر رسائلِ طلبة العلم في تخريجاتهم ونقدهم من الإشارة إلى التاريخ الكبير والجرح والتعديل وعلل ابن أبي حاتم، وضعفاء العقيلي، والمجروحين لابن حبان، والكامل لابن عدي والعلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطنيّ، والسنن المعللة له، والإرشاد للخليلي، والمعجم للإسماعيلي، ونصب الراية للزيلعي، والبدر المنير لابن الملقن، وتلخيصه لابن حجر، وفتح الباري له، ونيل الأوطار للشوكاني، في كتب أُخر من النقد والتخريج غير قليلة.

ولعمري! إنَّ الراجع إلى هذه الكتب ومثيلاتها؛ سيجد معظم ما يتخيّله من نقد موجوداً فيها بأدلته الواضحة، مما يجعل إضافتَه قليلةً جداً، فيهدأ جموح نفسه، ويعرف قدرها من جهة، ويقوم بواجب العرفان للمتقدمين من جهة أخرى، ويكون له مستند من أقوال الراسخين من جهة ثالثة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أقوال هؤلاء الأئمة الكرام على مدار تاريخنا العلمي اجتهادية، وليست حُجَجاً ملزمة.

المطلبُ الثاني: منطلقاتٌ أساسيةٌ في نقدِ الحديثِ:

وهُنا يَجبُ التّنْبيهُ عَلَى بِضْعِ نِقاطٍ تُشْبِهُ القَواعِد؛ للانطلاقِ نَحوَ التَّطبيقِ العَمَلِيِّ لِنَقْدِ الحَديثِ، في فقراتٍ، هِيَ:

الفِقْرةُ الأُولَى: ما مِنْ مُصنِّفٍ مِنَ المُصَنِّفينَ عَلَى الإطْلاقِ نُقِلَ عَنْهُ أنَّه قَصَدَ جَمْعَ السُّنّةِ النَّبويّةِ، إلا الإمامَ أحمدَ ابنَ حنبل، وتلميذَه بَقيَّ بنَ مَخْلَدٍ القُرطبيَّ الأنْدلسيَّ فمَنْ يُحاكِم الكُتُبَ الصّحاحَ وغَيرَ الصِّحاحِ عَلَى أنَّها كُتُبُ جَمْعٍ للسُّنّةِ؛ فهُو واهِمٌ!

الفِقرةُ الثّانيةُ: مَا مِنْ مُصَنّفٍ مِنَ المُصَنِّفينَ كَتَبَ كِتَابَه بِغيرِ مَنْهَجٍ سَارَ عَلَيْه فِي كِتَابه والتزمَهُ فِي اختيارِ أحاديثِه، إلا أحمدَ ابنَ حَنبل، فيظْهرُ لي أنَّه بعدَ امتناعِهِ عنِ التّحديثِ؛ انصَرَفَ إلى العِبادَةِ، فلمْ يتسَنَّ لَهُ النّظرُ في تَرتيبِ الكتابِ وتَبويبه، وتنقيتِهِ.

لَكِنْ لَمْ تَكن كَلِمَةُ (**مَنْهج**) ولَمْ تَكُنْ كَلِمَةُ (**خُطّة**) ولَمْ تَكُنْ كَلِمةُ (**التأليف**) بصورتِها المُنَظّمةِ، مَعْروفةً لدَيْهِم، ولَمْ يُحَدّثنا واحِدٌ مِنْهُم قَطّ أنَّ مَنْهَجَه كَيْت وكَيْت وكَيْت بحيث يَشْمَل كُلَّ فِقْراتِ ومَوادّ كِتابه، وإنْ كانَ مُسْلِمٌ والتِّرمذيُّ وابنُ خُزيمةَ وابنُ حِبَّانَ قَدْ أشاروا إلى بَعْضِ مَا اشترَطوا عَلَى أنْفُسِهم مِنْ شُروطٍ، وأشاروا إلى مَلامحَ عَامّةٍ تَخُصُّ المُصَنَّفَ المُختارَ لكلٍّ مِنهم.

الفِقرةُ الثّالثةُ: مَا مِنْ كِتابٍ مِنْ كُتُبِ السُّنّةِ إلا ضَمّنَ مَا فِي مُوطأ مَالِكٍ مِنْ أحاديثَ تَتناسَبُ مَعَ مَنْهَجِهِ فِي تَصْنيفِ الكِتابِ وغَرَضِه مِنَ التَّصْنيفِ.

وعَلَيْه؛ فَيُمكنُ القولُ بأنَّ مصنفي كُتُبِ السُّنّةِ كُلَّهم جعَلوا مُوطّأ مَالِكٍ - برواياتِهِ المُتَعَدِّدَةِ - هُو المِحورَ الذي تَدورُ حَوْلَهُ مُصَنّفاتُهم.

الفِقرةُ الرَّابعةُ: بَيْنَ الكُتُبِ الصِّحاحِ الأربَعةِ قَدْرٌ مُشْتَرَكٌ، ويَحْسُن أنْ أقولَ: بَيْنَ الصِّحاحِ الثّلاثة والرُّبعِ الأولُ الموجودُ مِنْ صَحيحِ ابنِ خُزَيمةِ؛ قَدْرٌ كَبيرٌ مُشتَرَكٌ مِنَ الأحاديثِ، وكلُّ من اشترطَ الصحّةَ في كتابه؛ لَمْ يَرْضَ تَخْريجَ مَنْ سَبَقَه لِبعضِ الأحاديثِ، فأعْرَضَ عَنْها.

-فهذا مُسْلِمٌ أعْرَضَ عَنْ قُرابةِ خَمسِ مئةِ حَدِيثٍ مِمّا أخْرَجَه البُخاريُّ وأودَعَ صَحيحَهُ بَدلاً مِنْها قُرابةَ ألفٍ.

-ونَقَدَ ابنُ خُزَيْمَةَ عَدَداً مِنَ الأحاديثِ التي خَرَّجَها البُخاريُّ ومُسْلِم.

-ونَقَدَ ابنُ حِبَّانَ (٨٩) راوياً تَرْجَمَهم فِي المَجْروحِينَ، ولَمْ يُخَرِّجْ عَنْ واحِدٍ مِنْهُم فِي صَحيحِهِ، وقَدْ خَرَّجَ لَهُم الشَّيخان أوْ أحدُهُما.

وهَذا مصيرٌ إلى أنّ دَعوى الإجْماعِ عَلَى صِحَّةِ جميع مَا فِي الصَّحيحَيْنِ؛ هَزِيلَةٌ لا قِيمَةَ لَها. نعم! لو ادُّعِيَ أنَّ الإجْماعَ التّواضُعيَّ مُنْعَقِدٌ عَلَى أنَّ الصَّحيحين أصَحُّ كُتُبِ السُّنّة عَلَى الإطلاقِ؛ فرُبّما كان هذا القَدرُ مُسَلّماً عِندَ أهلِ السُّنّةِ.

الفِقرةُ الخَامِسَةُ: كُلُّ المُصَنِّفينَ المُتَقَدِّمينَ يَعْرفونَ شُروطَ الصَّحيح وشُروطَ الضَّعيفِ ومَا مِنْهُم أحدٌ عَلَى الإطلاقِ يُعَرِّفُها بمَا يُعَرِّفُها بِهِ ابنُ الصَّلاحِ فَمَنْ بَعْدَه، ووَاقعُ مُصَنّفاتِهِم لا يُسْعِفُ بِهذا التَّمَحُّل والتّكَلُّف البَعيدِ.

والصَّحيحُ عِنْدَ جَميعِهِم هُو: **الحَديثُ الصَّالحُ للعَمَلِ بِهِ فِي بابِه**.

فالصَّحيحُ فِي العَقائِدِ والتَّوحيدِ؛ غَيرُ الصَّحيحِ فِي الرَّقائقِ والزُّهْدِ، والصَّحيحُ فِي السُّنَنِ والأحْكامِ الشَّرعيّة؛ غَيرُ الصَّحيحِ فِي التفسيرِ وأحْوالِ القِيامةِ.

والضَّعيفُ عِنْدهُم - عَلَى التَّحقيقِ- هُو: «**الحَديثُ الذي يُنفَردُ بِهِ مَنْ لا يُقْبَل تَفَرّدُهُ أو قَعَدَتْ بِهِ عِلَّةٌ قَادِحَةٌ**».

ذَلك أنَّ راويَ الحَديثِ إمّا أنْ يُوافِقَ رِوايةَ الثِّقَاتِ، أوْ يُخالِفَهُم، أوْ ينفرِد عَنْهُم.

فإذا خَالَفَ الرّاوي الثِّقَاتِ: فحَديثُ الثِّقَةِ المُخالِفِ شَاذٌّ، وحَديثُ الضَّعيفِ المُخالِفِ مُنْكَرٌ.

وإذا وَافَقَ الثِّقَاتِ: فإنْ كانَ فِي مَرْتبةِ مَنْ يُقْبَل حَديثُه بانفرادِهِ؛ عَزَّزَ الحَديثَ، وإنْ لَمْ يَكُنْ يُقْبَلُ انفرادُه؛ فكأنّهُ لَمْ يَروِ شَيئاً، والعِبْرةُ بروايةِ الثّقَةِ دُونَه. غَايةُ مَا هُنالِكَ أنّه يُزيلُ غَرابةَ الإسْنادِ الصّحيحِ فِي طَبَقَتِهِ، إذا كانَ ضَعْفُه يَسيراً.

وإذا انْفرَدَ الرّاوي عَنِ الثِّقَاتِ:

فإنْ كانَ ثِقَةً، فحَديثُه صَحيحٌ غَريبٌ إذا سَلِمَ مِنَ المَغامِزِ. وإنْ كانَ مِمّن يُقبَلُ فِي المُتابعةِ والشَّاهِدِ؛ فالعِبرةُ فِي القَبولِ للمَجموعِ، لا للواحِدِ مِنْهم.

فإذا انْفَرَدَ مَنْ هذا حَالُه؛ فحَديثُه ضَعيفٌ، وتتفاوتُ مَراتِبُ الضَّعْفِ مَا بَينَ الجَيِّدِ

وهُو القابلُ للتَّحسينِ -إذا جاءَ عَاضِدٌ صَالِح- إلى دَركةِ المَوضُوعِ[١]، وهُو المُخْتلَق المَصْنوعُ مِنَ الحَديثِ.

الفِقرةُ السَّادسةُ: إنَّ كُلَّ المُصَنّفينَ يُصَحّحونَ عَلَى البَابِ، فإذا رَأيْتَهم خَرّجوا حَدِيثاً في بابٍ، لكِنَّ الحَديثَ لا يَبلُغ رُتبةَ الاحتجاجِ لِذاتِه؛ فاعْلَمْ أنَّهم لَمْ يقصِدوا مِنَ الحَديثِ كُلِّه إلا الجُملةَ أو الكَلِمَةَ التي تُناسِبُ فِقْهَ البَابِ، دُونَ سائِرِ مَا فِي الحَديثِ مِنْ ألفاظٍ أُخَر، ومَنْ لا يَتَنَبّه إلى هذه النُّقطةِ يقَع فِي خَلَطٍ وخَبْطٍ عَجيبينِ، ومُعظمُ عُلماءِ المُسلِمينَ لا يَنْتبهونَ لِذلكَ فِي هذه العُصورِ المُتأَخّرةِ البَئيسةِ، واللهُ أعلَم.

الفِقرةُ السابعةُ: إنَّ مِن خصائصِ الأمّةِ الإسلاميةِ؛ اتصالَ آخرِها بمصادرِ دِينِها الأولى بالإسنادِ. فالمُسلمونَ فِي القَرن الخامِسَ عَشرَ الهِجريّ يتناقلونَ كِتابَ اللهِ تعالى، وسُنةَ الرسولِ صلّى الله عليه وآلِه وسلَّمَ، ومُصنفاتِ العُلماءِ في التفسيرِ، والحديثِ، والفِقهِ والأصولِ، والعقائدِ، جميعاً بالإسنادِ.

ومِن الجَهْلِ عَدُّ رِوايةِ المُصنفاتِ بالإسنادِ مِن الترفِ العِلميِّ، أو مِن الاهتمامِ بالروايةِ وإهمالِ الدرايةِ.

فنحنُ عندما نقولُ: إنّ القرآنَ مُتواتِرُ الثبوتِ لا نَعْني تِلكَ النسْخَةَ التي جَمَعَ الخليفةُ عثمانُ بنُ عَفّانَ رَضيَ اللهُ عنه المُسلِمينَ عليها. وإنّما نَعني أمْرَيْنِ اثْنَيْنِ:

-الأوّلُ: أنَّ نَقْلَ ما في هذه النسْخةِ حِفظاً كانَ بالتواتُرِ.

-والثاني: أنّنا في هذا التواترِ لا نُدخِلُ الحُفّاظَ الذين جَمَعوا القرآنَ في صُدورِهِم مِنْ غيرِ إجازةِ شَيْخٍ مأذونٍ مُجازٍ بذلكَ.

فتواتُرُ القرآنِ الكريمِ جاءَ مَحفوظاً في الصدورِ ومَشْهوداً على حِفْظِه مِنَ المُخْتَصّينَ

---

(١) من الشائع: أن جملة: (إسناد جيد) و(إسناد قوي) من إطلاقات تصحيح الإسناد، وهذا خطأٌ من السيوطي غَفَرَ الله له، كان له أثرٌ في ترويجه، وقد أعَدَدْتُ بحثاً مفرداً لكلّ واحد من هذين المُصْطَلَحَيْن، في طور النظر، والمراجعة، فيراجعُ المجلد الأول من كتابي (الإمام الترمذي ومصطلحاته الحديثية في كتابه الجامع) ففيه بَحْثٌ وجيزٌ ومفيدٌ، والله المستعان.

المُجازين، وكانَ عَددُ هؤلاءِ بهذه القُيودِ زَادَ على تصوّرِ أعْدادِ المَطْلوبِ في التواتُرِ أضْعافاً!

فَلَو فَرَضْنا أنَّ التواتُرَ يَثْبُتُ بمئةِ تِلميذٍ، عن مِئةِ شَيْخٍ، وهكذا . . . فإنَّ أعْدادَ الحُفّاظِ المُجُازينَ في كُلِّ مَدينةٍ يفوقُ هذا العددَ كثيراً، فكيفَ بحُفّاظِ العالَمِ الإسْلاميِّ على امْتِدادِ رُقعته؟

وهذه الخَصيصةُ لا تُعرَفُ لكتابٍ مِن الكتُبِ الآلهيةِ سِوى القُرآنِ الكريمِ، كما لا تُعْرَفُ لِكتابِ أيِّ عظيمٍ أو مُرشِدٍ على مَدارِ التاريخِ الإنسانيِّ.

ولِهذا لَمْ يَحْتَجِ المُسلمونَ إلى قِيام ما يُسمّى بالنقدِ الداخليِّ حِيالَ القرآنِ الكريمِ.

فَعَدَمُ اهتمامِ عُلَماءِ المُسْلِمينَ بالنقْدِ الداخليِّ (نَقْدِ المَتْنِ) لعدمِ الحاجةِ إليهِ حِيالَ القُرآنِ الكريمِ.

واحتاجَ إليهِ جَميعُ أمَمِ الأرضِ حِيالَ كُتُبِهم المُقدَّسَةِ؛ لأنّهُمْ مِن هذه الخصيصةِ خواء، فلا يوجد إسْنادٌ واحدٌ -صحيحٌ أو ضَعيفٌ- يَصِلُهُم بكتبِهِم المُقدَّسةِ[١].

فكانَ طَبيعيّاً أنْ يَنضجَ عِلْمُ النقْدِ الداخليّ عِندَهُم؛ لِعَظيمِ حاجَتِهم إليهِ، وعَدَمِ حاجتنا نَحْنُ إليه بَتاتاً.

الفِقرةُ الثامنةُ: فإذا انْتقَلْنا إلى سُنّةِ النّبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وآلِه وسلَّمَ، فَهِي مِثْلُ سِيرةِ الأنبياءِ والمُصْلحينَ ورُسُلِ الكَنيسةِ على مَدارِ تاريخِها عندَهُم.

فالصّحابةُ بمجملهم اجْتَهدوا في عَدَمِ تَدْوينِ السُّنةِ لاعْتباراتٍ قامَتْ لَديهم، رُبما لا نجدُها نحن كافيةً في التفسيرِ والاعْتِذارِ، فلمْ يَتَسَنّ للسُّنةِ أنْ تُجْمَعَ بِمُجَلَّدٍ واحِدٍ بمِثْلِ حَجْمِ القُرآنِ الكريمِ، فيُسْرِعَ المُسْلِمونَ إلى حِفْظِها، كما حَفظوا القرآنَ الكريمَ.

فكانَ اعتمادُ المسلمين على الروايةِ الشفَويةِ - باديءَ الأمْرِ- ثُمَّ دَوّنوا ما حَفِظوا مِن السنةِ النبويّةِ بالأسانيدِ. . . فلو فَرَضْنا أنْ أتى رَجلٌ إلى مُحَمّدٍ الباقر -رحمهُ اللهُ- فقالَ

---

(١) انظر في ذلك مقدمة كتاب المئة الأوائل للدكتور مايكل هارت (١٥-١٨)، وانظر كتاب القرآن والكتب المقدسة للدكتور موريس بوكاي.

له: حدِّثْني بأحاديثِ الطهارةِ -مَثلاً-، فلا يقولُ له الباقرُ: قالَ رسولُ الله ﷺ. . . وإنّما يقولُ له: حَدَّثَني أبي عليٌّ زينُ العابدينَ، قالَ: حَدَّثني أبي الحُسينُ بنُ عليٍّ عَن أبيهِ عَن رسولِ الله صلَّى اللهُ عليه وآلِه وسلَّمَ.

وفي ذلك الجيلِ دُوِّنَت السُّنةُ، فلمْ يكن العَهْدُ بَعيداً، وكانَ الخوفُ منَ الله تعالى من التلاعُبِ بدينِه ظاهراً على أهلِ ذلك الجِيلِ، الذي يندُرُ فِيه الكَذِبُ، كما يقولُ أهْلُ العِلم.

وبعدَ التدوينِ الأولِ للسنةِ؛ قامَ عُلماءُ الحديثِ بتمْحيصِ هذا المَجموعِ، والتوثّقِ مِنْ صِحّةِ صدورِه، وتَتَبَّعوا نقَلَتَه حتّى أحصَوْا على المَشهورينَ أنفاسَهُم.

وفي تلك الفترةِ نشأ عِلْمُ الجَرْحِ والتعديلِ الذي مَحّصَ المَجموعَ، وتَتَبَّعَ غيرَ المجموعِ أيضاً.

ولم يَتسنّ لأيِّ أمّةٍ مِنْ أمَمِ الأرضِ مثلُ قُرْبِ تلك الأسانيدِ، ولا مِثلُ تلكَ المناهِجِ في نقدِها وتقويمِها وتدوينِها.

ومِنْ هُنا لَمْ تكنْ مَسْألةُ نقدِ المَتْنِ مَطْروحةً باتساعٍ؛ لأنَّ نَقَلَةَ السنةِ الأوائلَ أكثرُهُمْ عُلماءُ فُقهاءُ.

والصورةُ القليلةُ التي وَصَلَتْنا مِنْ صُورَ نَقدِ المَتْنِ، إنّما هِي نماذجُ لنقدِ المَتْنِ فِي ذلك العَصْرِ، وليسَتْ حَصْراً لها.

بينما كان الغربيّونَ وغيرُهم فِي حاجَةٍ إلى نقدِ المَتْنِ، حتّى في جانِبِ سِيَرِ أنبيائِهم وعُظمائِهم وقَساوستِهم.

وهذا ما عَبّر عنه مايكل هارت في ترجَمَتَي موسى وعيسى عليهما السلام؛ مِنْ أنّ المعلومات الثابتةَ الواردةَ في سِيرتَيهما تكادُ تكونُ مَعدومَةً، بينما كانَتْ سِيرةُ مُحَمّدٍ صلَّى اللهُ عليه وآلِه وسلَّمَ مُدَوَّنةً مَحفوظةً مَنقولَةً[1].

---

(١) انظر المئة الأوائل لهارت (ص: ١٩) فما بعد، و(٢٩) فما بعد، و(٦٤) فما بعد.

-**الفقرة التاسعةُ**: إنَّ الهجومَ على المُحَدِّثينَ والاستخفافَ بالأسانيدِ؛ جَهْلٌ مُرَكَّبٌ سَواءٌ قالَ بِه غَيْرُ المُسلمينَ، أمْ قالَ به بَعْضُ مَنْ يَنتسِبُ إلى الإسلام.

ذلك أنَّ الروايةَ بالإسنادِ قامَتْ للتأكّدِ مِن تناقلِ (المَتْنِ) في كُلِّ جِيلٍ مِنْ أجيالِ الأمّةِ وجميعُ العلومِ التي نَشَأتْ لِخدْمَةِ الإسنادِ؛ إنَّما قامَتْ للتأكّدِ مِنْ صِحّةِ هذا النقلِ وثُبوتِه عَمّن صَدَرَ عَنْه.

فهَبْ أنّ جُهودَ المُحدِّثينَ انتهَتْ عندَ تَوصيلِ المَتْنِ صَحيحَ الصدورِ عن الصحابيِّ فقط، أليسَ هذا شيئاً عَظيماً كبيراً؟!

فالتشنيعُ على المُحَدِّثينَ قَبيحٌ، وأخشى أنْ يكونَ مِنْ قِلّةِ الدينِ، وأمارةَ سوءِ العاقِبَةِ!

-**الفقرةُ العاشرةُ**: إنَّ أمّةَ الإسلام عَرَفَتْ مُنْذُ باكورَةِ تاريخِها التخصّصَ العِلْميَّ، قبلَ أنْ تعْرِفَه جَميعُ الأممِ المُعاصِرَةِ والتالية:

-فالقُراءُ: هُمُ المُتْقِنونَ حِفْظَ كِتابِ الله تعالى، والراسِخونَ بمعرفةِ معانيهِ ووقفه وابتدائه والضابِطونَ لتلاوتِه، ومواقِفِه ومَبادئه، والعارفونَ بما فيهِ مِن الأحْكامِ والفرائضِ.

-والفُقهاءُ: هُمُ العُلماءُ الجامعونَ، الناظرونَ فِي عُلومِ القراءِ هؤلاء لتميزها، وبناء الأحْكام الشرعيّةِ عَلَيْها.

-والعلماءُ: هُمُ المُحَدِّثونَ المُعْنَونَ خاصّةً بالأثَرِ وما يَتصلُ بهِ مِن عُلومٍ.

-والأدَباءُ: هُمُ المُعْنَونَ باللغةِ والبيانِ والغَريبِ والشعْرِ والخَطابةِ، وتوظيفها في خدمةِ النصِّ الشرعيِّ.

وقَدْ كانَ هذا واضِحاً لدَى عُلماءِ الإسلام المُتَقَدِّمينَ، والمُتأخّرينَ، والمُعاصِرينَ. فقَدْ نَقَلَ الذهبيُّ عن جَعفرِ بنِ مُحَمّدِ بن عليٍّ بنِ المَدينيِّ قالَ: «سَمِعْتُ أبي مُحمّدَ بنَ عليٍّ يقولُ: خَرَجَ أبي إلى أحمَدَ ابنِ حَنبلٍ يعودُه -وأنا مَعه- فدخَلَ إليهِ وعِنْدَهُ يحيى بنُ مَعينٍ وجماعةٌ، فدَخَلَ أبو عُبيدٍ، فقالَ له يَحيى: اقْرأ علينا كتابَكَ الذي عَمِلْتَه للمأمون (غريب الحديثِ) فقالَ: هاتوهُ، فجاؤوا بالكتابِ فأخَذَهُ أبو عُبيدٍ، فجَعَلَ يقْرأ الأسانيدَ ويَدَعُ تَفسيرَ الغريبِ.

فقالَ أبي: دَعْنا مِنَ الأسانيدِ، نَحْنُ أحْذَقُ بِها مِنْكَ، فقالَ يَحْيى بنُ مَعينٍ لأبي: دَعْهُ

يَقرأ على الوَجْهِ، فإنَّ ابنكَ مَعَكَ، ونحنُ نَحْتاجُ أنْ نَسْمَعَه على الوَجْهِ.

فقال أبو عُبيدٍ: ما قَرأتُه إلا على المأمون، فإنْ أحَبْتُم أنْ تَقرؤوه فاقْرؤوه، فقالَ ابنُ المَدينيّ: إنْ قرأتَه علينا، وإلا فلا حَاجَةَ لنا بِه»[1].

فأحْمَدُ ابنُ حَنْبلٍ، ويحيى بن معين، وعليّ بنُ المَديني سادةُ المُحَدِّثينَ على الإطْلاقِ في ذلك العصْرِ، ومع هذا فهُم يَجلِسونَ ليسمَعوا كِتابَ أبي عُبيدٍ على الوَجْهِ المعروفِ لدى العُلماءِ، وهو سَماعُ الكِتاب مِنْ أوّلِه إلى آخِرِه تماماً.

وأبو عُبيدٍ ليْسَ قاصِراً في الحديثِ، ولا هؤلاء قاصِرينَ في اللغةِ والمَعاني، وإنّما هُوَ التخصّصُ!

قال الذهبيُّ في تَرْجَمَةِ أبي عُبيدٍ: «أبو عُبيدٍ الإمامُ الحافظُ المُجتهدُ ذو الفنون... صَنَّفَ التصانيفَ المونقةَ التي سارَتْ بِها الرّكْبانُ، ولَه مُصَنَّفٌ في القراءاتِ لَمْ أره، وهو مِنْ أئمةِ الاجتهادِ...» وسَرَدَ أسْماءَ عَدَدٍ مِنْ مُصنفاتِه المونقة ثُمّ قالَ: «قالَ ابنُ سعدٍ -عَصْريّه-: كانَ أبو عُبيدٍ مُؤدِّباً، صاحبَ نَحْوٍ وعَربية، وطَلَبٍ للحديثِ والفِقْهِ، ولي قضاءَ طرَطوس...

وقد وصَفَهُ مُترجِموهُ بأنّه كانَ عالِماً نَحْوِيّاً، ومِن عُلماءِ القراءات، ومِمّن جَمَعَ صُنوفاً مِن العِلمِ، وصَنّفَ الكُتُبَ في كُلِّ فَنٍّ... وكانَ ذا فَضْلٍ ودِينٍ وسَتْرٍ، ومَذْهَبٍ حَسَنٍ»[2].

وقدْ كانَ الغالبَ على الإمامِ سليمانَ بنِ مِهرانَ الأعمشِ القراءاتُ والحديثُ، وكان الغالبَ على أبي حنيفةَ الفِقْهُ، فاجتمعا، فقالَ الأعْمَشُ لأبي حنيفةَ: يا نُعمانُ! ما تَقولُ في كذا وكذا؟ قال أبو حنيفةَ: كذا وكذا!

قالَ الأعْمَشُ: مِنْ أينَ قُلتَ؟ -يعني ما دَليلُكَ؟-

فقال أبو حنيفةَ: أنْتَ حَدَّثتنا عن فُلانٍ، عَن فُلانٍ بكذا!

---

(١) النبلاء (١٠: ٤٩٧).

(٢) النبلاء (١٠: ٤٩٠-٤٩٢) مقتطفات بألفاظها.

قال الأعْمَشُ: «أنْتُم -يا معشرَ الفُقهاء- الأطباءُ، ونحنُ الصيادِلةُ»[١].

وقد جَرى نحوُ هذا بينَ الإمامِ الشافعيِّ الفقيهِ، وبينَ أحدِ عُلماءِ الحديثِ في عَصْرِه[٢].

كما جَرى بينَ الحافِظِ أبي سُليمانَ ابنِ زَبْرٍ، والفقيهِ أبي جَعْفَرٍ الطحاويِّ[٣].

والمَقْصودُ أنَّ المَحدِّثينَ يُقدِّمونَ الحديثَ الصالحَ للعَمَلِ بِه، والفقهاءَ يُوظِّفونَه التوظيفَ الشرعيَّ الصحيحَ.

الفِقرةُ الحاديةَ عَشرةَ: إذا وضحَ ما تَقَدَّم، فليسَ عَيباً أنْ لا يكونَ أكثرُ المُحَدِّثينَ فُقهاءَ، ولا عَيْبَ في أنْ يكونَ أكثرُ الفُقهاءِ غيرَ نُقَّادِ حَديثٍ، لكنَّ الخطأَ الكبيرَ شُيوعُ العِلمِ الفرديِّ في تاريخِنا كُلِّه -تقريباً- وهَجرُ الاجتهادِ الجماعيِّ الذي يُوظِّفُ جميعَ اختصاصاتِ العُلماءِ في إثْباتِ النصِّ الشرعيِّ، وفي فَهْمِهِ والتفريعِ عليه، فهلْ تَرْشُدُ الأمةُ وتَستَدْرِكُ ما فاتَ، فتؤَسِّسُ مَراكزَ العلمِ الشوريِّ الجماعيِّ؟

المطلبُ الثالثُ: من الدراساتِ المُعاصِرَةِ في نَقْدِ المَتْنِ:

تَقَدَّمَ فِي المَبحَثِ الثّالثِ (خُطوات تَخريجِ الحديثِ النّبويِّ) أنَّ الخُطْوةَ الخَامِسَةَ هِي التّوازنُ التّشريعيُّ. وتَحدثتُ هناكَ عَلَى ما يَخُصُّ الإسنادَ، وفِي هذا المَطلب أتحدثُ عَلَى ما يَخصُّ المَتْنَ مِنْ مَصادِرَ ومعاييرَ.

وعَمليةُ نَقَدِ المتنِ هذه أخذَتْ مِنْ عُلماءِ المُسلمينَ -بِشتّى فِرَقِهِم- اهتماماً كبيراً فعُلماءُ أصولِ الدين، والمُفَسّرونَ، والفُقهاءُ، والمُحَدّثونَ تناولوا هذه المَسألةَ عَلى تَفاوتٍ بَيْنَهم فِي ذلك.

وعُلماءُ أصولِ الفِقهِ يَدْرسونَ هذهِ المسألةَ باستفاضَةٍ ودِقّةٍ فِي مَباحثِ تَعارضِ الأدلّةِ الشرعيةِ:

تعارُضِ الدّليلِ القرآنيِّ مَعَ ظاهِرِ دَليلٍ قرآنيٍّ آخَر.

---

(١) ثقات ابن حبان (٨: ٤٦٧- ٤٦٨).

(٢) النبلاء (١٠: ٢٣).

(٣) تذكرة الحفاظ (٣: ٩٩٦) فما بعد، والنبلاء (١٦: ٤٤١).

تعارُضِ الحديثِ الآحاديِّ معَ القرآن.

تعارُضِ الحديثِ الآحاديِّ مع الحديثِ المُتواتِر.

تعارُضِ الحديثِ الآحاديِّ مع الحديثِ المَشْهور.

تعارُضِ الحديثِ الآحاديِّ في غَيْرِ الصّحيحين مَعَ حديثٍ في الصّحيحين، أو أحدِهما.

اختلافِ رُواةِ الحديثِ الواحِدِ فِي تَمامِ الحَديثِ واختصارِهِ، وتَجزئتِهِ، وروايتِهِ بالمَعْنى...

ومَسالِكُ التّرجيحِ بينَ الأخبارِ مَعروفةٌ فِي كُتُبِ أصولِ الفِقْهِ.

والذي يَتَتَبّعُ صَنيعَ عُلماءِ الحَديثِ خاصّةً يَجدُ كلاماً نظرياً مبثوثاً، لكنّه يَجِدُ كلاماً تَطبيقيّاً أدَقّ وأشمَلَ.

وفِي كِتابِي التّدريسيِّ هذا يكفي أنْ أُشيرَ إلى بَعضِ الدّراساتِ التي أُفْرِدَتْ لِمَسْألةِ نَقدِ المَتنِ، أو التي كانَ لِنَقْدِ المتنِ فيها حَيِّزٌ ظاهِرٌ.

١-مَقاييسُ نَقدِ متونِ السّنةِ للدّكتورِ مُسفِر غُرْم الله الدمينيّ، وقد صَدَرَتْ طَبعةُ الكِتابِ الأولى عَنْ مَكتبةِ العلومِ والحِكم بالمدينةِ النّبويّةِ عام (١٩٨٣).

ويقعُ الكتابُ فِي (٥٦٥) صفحةً بما في ذلك فَهارِسُ الكتابِ النافعةِ.

وقد أدارَ الكاتِبُ بَحْثَه هذا على تمهيدٍ وثلاثةِ أبوابٍ:

- كانَ البابُ الأوّلُ: مقاييسَ النقدِ عِنْدَ الصّحابةِ (٥٥).

- وكان البابُ الثاني: مقاييسَ النقدِ عِندَ المُحدِّثينَ (١١١).

- وكان البابُ الثالثُ: مقاييسَ النّقدِ عِندَ الفقهاءِ (٢٦٣).

وفي الأبوابِ الثّلاثةِ السّابقةِ ناقَشَ المَسائلَ التالية:

-عَرْضَ السُّنةِ عَلى القرآنِ.

-عَرْضَ السُّنةِ بَعضِها على بعضٍ، وتقديمَ بعضِها باعتباراتٍ.

-وزادَ فِي البابِ الثاني: عَرْضَ رواياتِ الحَديثِ الواحِدِ بعضِها على بعضٍ.

-والنظر في لفْظِ الحديثِ ومدى انسِجامِه مع لُغَةِ النّبيِّ ﷺ.

- مخالفةَ الحديثِ للأصولِ الشّرعيّةِ والقواعدِ المُقرّرة.
- اشتمالَ الحديثِ على مُنْكَرٍ أو مُسْتَحيلٍ.

وقَدْ ذَهَبَ الدّكتورُ مُسفر إلى قلّةِ عِنايةِ المُحَدِّثينَ بنقدِ المَتْنِ، فقَدْ تتَّبع كُتُبَ العِلَلِ وإلزاماتِ الدّارقطنيِّ؛ فلَمْ يجدْ فيها نَقْدَ مَتْنِ حَديثٍ واحِدٍ.

وقالَ: إنَّه لَمْ يَجِدْ كتاباً أُفرِدَ فِي نَقْدِ المَتْنِ، سِوى كِتابِ المنارِ المُنيفِ لابنِ قَيّمِ الجَوزيّةِ.

وأقولُ: إنَّ أكثرَ المُحَدِّثينَ ليسوا مِنْ أهلِ الفِقْهِ، ونَقْدُ المَتْنِ مَسألةُ فِكْرٍ وفِقْهٍ؛ فهي مِنَ اختصاصِ الفُقهاءِ.

ولهذا؛ فإنَّ الفقهاءَ لم يُنازعوا إطلاقاً فِي صِحّةِ مَقولةِ: «لَيْسَ كُلُّ حَديثٍ صَحَّ سَنَدُهُ صَحَّ مَتْنُه» بينما نَازَعَ فِيها كَثيرٌ مِنَ المُحَدِّثينَ القُدامى والمُتأخّرينَ والمُعاصرينَ!

-وزادَ فِي البابِ الثّالثِ عَرْضَ السُّنةِ عَلى الإجماعِ.
-وعَرْضَ السُّنّةِ على عَمَلِ الصَّحابةِ.
-وعَرْضَ السُّنّةِ عَلَى الأصولِ الشّرْعيّةِ العَامّةِ.
-وعَرْضَ خَبرِ الواحِدِ عَلَى ما تَعُمُّ بِه البلوى.

والكِتابُ نافعٌ ماتِعٌ، ونحتاجُ إلى عَرْضِ السُّنّةِ النّبويّةِ جَميعِها عَلَى معاييرِهِ النّظريّةِ!

٢-**مَنْهجُ نَقْدِ المَتْنِ عِنْدَ عُلماءِ الحَديثِ النَّبويِّ** للدكتورِ صلاح الدّين بنِ أحمدَ الإدْلبيِّ، وقَدْ صدَرَتْ طبعتُهُ الأولى عَنْ دارِ الآفاقِ الجَديدةِ ببيروت، وجاءَ الكتابُ في (٣٧٥) صفحةً، أخَذَتْ الفهارِسُ مِنْها حيّزاً يسيراً (٣٧٣- ٣٧٥) ولَمْ يذكُرْ الكاتِبُ عناوينَ الأبوابِ، ولا الفصولِ، ولا المباحثِ فِي ذلكَ الفِهْرسِ المُقتَضَبِ.

وقَدْ أدارَ الكاتِبُ بَحْثَهُ هذا عَلى قِسْمينِ:
-كانَ تَحتَ القِسْمِ الأولِ التّمهيدُ وبابان: الأوّلُ والثّاني.
-وكانَ تَحتَ القِسْمِ الثّاني بابٌ واحِدٌ: هو البابُ الثالثُ.
-وكانَ البابُ الأوّلُ: الظّواهِرَ المُوجِبَةَ لاعتمادِ نَقْدِ المَتْنِ، وكانَ تَحْتَه فَصْلانِ:
- الفَصلُ الأوّلُ: انتشارُ ظاهِرَةِ الوَضْعِ فِي عَصْرِ الرّوايةِ (٣٩).

- الفَصْلُ الثّاني: انتشارُ ظاهِرَةِ الوَهَمِ في عَصْرِ الرّوايةِ (٦٧).
- وكانَ البابُ الثّاني: مَدَى اعتمادِ نَقْدِ المَتنِ عِنْدَ الصّحابةِ وعُلماءِ الحَديثِ (١٠٣) وتَحْتَه فصلان:
- اعْتِمادُ نَقْدِ المَتْنِ عِنْدَ الصّحابةِ (١٠٥).
-اعْتِمادُ نَقْدِ المَتْنِ عِنْدَ عُلماءِ الحديثِ (١٤٥).
-وكانَ البابُ الثالثُ: معاييرَ نَقْدِ المَتْنِ عِنْدَ عُلماءِ الحَديثِ، وكانَ تَحْتَه تَمْهيدٌ وأربعةُ فُصولٍ:
كانَ التّمهيدُ فِي فَرْعَينِ:
- الفَرْعُ الأوّلُ: التّحذيرُ النّبويّ مِنَ الرّواياتِ المُنْكَرَةِ (٢٢٧).
- الفَرْعُ الثّاني: مِنْ أقوالِ عُلماءِ الحَديثِ فِي رَدِّ الرّواياتِ المُنْكَرَةِ (٢٣٥).
- الفَصْلُ الأوّلُ: نَقْدُ الرّواياتِ المُخَالِفة للقُرآنِ (٢٣٩).
- الفَصْلُ الثّاني: نَقْدُ الرّواياتِ المُخَالِفةِ للثّابتِ مِنَ الحديثِ والسّيرةِ (٢٧٣).
- الفَصْلُ الثّالثُ: نَقْدُ الرّواياتِ المُخَالِفةِ للعقلِ أو الحِسِّ أو التاريخِ (٣٠٣).
- الفَصْلُ الرّابعُ: نَقْدُ الرّواياتِ التي لا تُشْبِهُ كلامَ النُّبوةِ (٣٢٩).

والدكتورُ الإدلبي يَعْتَرِفُ بأنَّ الكلامَ على نَقْدِ المَتْنِ قَليلٌ فِي سَاحةِ المُحَدِّثينَ ويَجْعلُ هذا إحدى صُعوباتِ البَحثِ فِي هذا الموضوع الشائكِ (٢٠- ٢١).

وكِتابُ الدّكتورِ الإدلبيّ قَيِّمٌ مُمْتازٌ فِي بابِهِ، ولَيْسَ هو دِفاعاً عَنْ مَوقفِ المُحَدِّثينَ مِنْ نَقْدِ المَتْنِ، وإنّما هو دِراسةٌ جادّةٌ لِمسألةِ نَقْدِ المَتْنِ، ومُقْتَرحاتٌ عِلميّةٌ وعَمَليّةٌ لِما يجبُ أنْ يكونَ، وقَدْ كانَتْ لَه آراءٌ جريئةٌ مُوَفّقةٌ حِيالَ بَعضِ أحاديثِ الصّحيحينِ وغَيْرِها، مِمّا يُعَدّ في بِلادِنا -الشام والعراق- مِنَ العَظائمِ!

وكَمْ كانَ هذا الكِتابُ جديراً بفَهارِسَ تُقَرِّبُ مَادّتَه العِلْميّةَ الغَزيرةَ.

٣- **الطّوفانُ الجارِفُ لكتائبِ أهلِ البغي والعُدوانِ** للشّيخ سَعيدِ بنِ مَبروكٍ القَنّوبي الإباضيّ، وقَدْ صَدَرَتْ طَبعَةُ الكِتابِ الأولى عَلَى نَفَقَةِ المُؤَلّفِ -فِيما ظَهَرَ لي- عامَ (٢٠٠٠م).

وقد جاءَ الكِتابُ فِي مُجَلّدين، بَلَغَتْ صَفحاتُهُما (٧٩٧) صفحةً، وأدارَ الكَاتِبُ كِتابَه عَلَى مُقَدّمةِ الكتابِ العامّة[1] (ص: ١) أوْدَعَ تَحْتَها عَناوينَ كثيرةً رَدَّ فِيها عَلَى الحَشويّة المُجَسِّمَةِ -عَلَى حَدِّ تعبيرِه-.

ثُمَّ مُقدّمةَ القِسْمِ الثّالِثِ (٣١) وأَوْدَعَ تَحتَها عَناوينَ عديدةً بَيَّن فِيها عدمَ عِصْمَةِ صَحيحَي البُخاريِّ ومُسلمٍ.

ثُمَّ تَرْجَمَ عنوانَ «نُصوصُ بَعضِ العُلماءِ. . . النَاصّةُ عَلَى وجودِ بعضِ الأحاديثِ الضّعيفةِ فِي الصّحيحَينِ» (٦٠) نَقَل تَحتَه أقوالَ ثمانيةٍ وثلاثينَ عالِماً وباحِثاً جَماهِيرُهم مِنْ أهلِ السُّنّةِ.

ثُمَّ تَرْجَمَ عنوانَ «ذِكْرُ بعضِ الأحاديثِ التي انتُقِدَتْ على الصّحيحَيْنِ» (١ : ١٨٠) وسَاقَ تَحتَه (٢٥٠) حديثاً، قالَ عَقِبَها: هذه مئتان وخمسونَ حديثاً من الأحاديث المَرْويّةِ فِي الصّحيحَين أو أحدِهما، ضَعّفَها، أو ضَعّفَ بَعضَ جُملِها أو بَعضَ كلماتِها كثيرٌ مِنَ العُلماءِ مِنْ أتْباعِ المَذاهِبِ الأربعةِ، أو مِنْ العُلماءِ الذين يَعترِفُ الحشويّةُ بوفاقِهم وخِلافِهم (٢ : ٦٧٩).

ثُمَّ تَرْجَمَ عنوانَ «بَعضُ الأمثلةِ عَلى ما ضَعَّفَه العُلماءُ مِنَ الطُّرُقِ المَرْويّةِ فِي الصّحيحَيْنِ» (٢ : ٦٨٤) وساقَ تَحْتَهُ عَشَرَةَ أحاديثَ.

ثُمَّ تَرْجَمَ عنوانَ «أمثلةٌ عَلَى تَوقّفِ بعضِ العُلماءِ فِي بَعْضِ أحاديثِ الصّحيحَينِ، أوْ بَعْضِ الألفاظِ المَرويّةِ فِيهما» (٦٩٤) وساقَ تَحْتَه ثَمانيةَ أحاديثَ. . . وغَيْرُ ذلك كثيرٌ كثير.

وحينَ زُرْتُ سَلطنةَ عُمان فِي العامِ الماضي (٢٠٠٤م) وجَدْتُ طَلَبَةَ العِلْمِ مُطبقينَ على أنَّ الشّيخَ القنّوبيَّ هو مُحَدِّثُ الإباضيةِ الأوّلُ في هذا العصرِ.

وللرَّجلِ نَشاطٌ عِلْميٌّ ظاهرٌ فِي بلدِهِ، ولَه اجْتِهادٌ فِي الفَتوى والحديثِ والدّعوةِ وإنْ كانَ أكثرُ مُؤلفاتِه لَمْ يُطبَعْ، كما قيل لي في عُمانَ.

---

(١) ذكر المؤلف (ص: ١٦ من المقدمة) أن كتابه هذا في ثلاثة أجزاء، وكانت هذه المقدمة للكتاب كله.

والكتابُ لَيْسَ مُتَفَرّداً لِنقدِ مُتونِ الأحاديثِ، لكِنَّ فِيه أكثرَ مِنْ مئةِ حَديثٍ يُوجَّهُ النّقدُ إلى مُتونِها، ولذلك ذَكرتُه ضِمْنَ كُتُبِ نَقدِ المَتْنِ المُعاصِرة.

ولا أريدُ أن أتحدثَ عن مَنْهجُ الشّيخ القنّوبي فِي الشّدّة والحدّة، ولا عن مناهج خصومِه، سواءٌ من المذهبيّن والطائفيين، أم من السلفيين وغيرهم؛ فإنّ هذا ليس من اختصاص هذا الكتاب.

وأسألُ الله أنْ يَهْدي عُلماءَ الأمّةِ وكتّابها، فَيَحْفَظوا ألسِنَتَهُم وأقْلامَهُم عَنْ أعْراضِ المُسْلِمينَ، حتّى لا يأتوا ربَّهم يَومَ القِيامةِ، ولَيْسَ مَعَ أحدِهِم حَسَنَةٌ واحِدةٌ يُحاجُّ بِها ولا حَوْلَ ولا قُوّةَ إلى بالله العَليِّ العظيمِ.

٤-تَحريرُ العَقْلِ مِنَ النّقلِ للباحِثِ سامر إسلامبولي، وقَدْ صَدَرَتْ طَبعتُه الأُولى عَنْ دارِ الأوائلِ فِي دِمَشْقَ عام (١٩٩٩م) وقَدْ جاءَ الكِتابُ في (٢٧٠) صفحةً.

لَمْ يُصنّفْهُ مُؤلّفهُ عَلَى أقسام وأبوابٍ وفُصولٍ ومَباحِثَ، وإنّما أدارَهُ عَلَى مُقدّمةٍ أوضَحَ فِيها مُهَمّةَ العقْلِ حِيالَ النّقلِ، وتكَلّمَ عَلَى أنواعِ المَنْقولِ والمَعقولِ (٧) ثُمَّ تكَلَّمَ عَلَى حاكميّةِ اللهِ وحاكميّةِ الإنْسانِ (٢٧) ونَقَدَ قاعِدَةَ: (لا اجتهادَ فِي مَوْرِدِ النّصِّ) (٢٩) وتكَلَّمَ علَى اجتهادِ النَّبيِّ ﷺ (٨٣) وناقَشَ مَصْدَريّةَ السُّنّةِ والحديثِ (١٠٧) وتَكَلَّمَ على العِصْمَةِ فِي الفِكْرِ الإسلاميِّ (١٣٥) ونَاقَشَ مَفهومَ السِّحرِ، ومسألَةَ ما إذا كانَ النَّبيُّ ﷺ قَدْ سُحِرَ (١٦٥) ثُمَّ عَقَدَ قِراءَةً نَقديّةً لواحِدٍ وخَمسينَ حديثاً أخْرَجَها البُخاريُّ ومُسلِمٌ (٢٠٩) وخَتَمَ ببيانِ أهمِّ الأخطاءِ التي وَقَعَ فِيها المُسْلِمونَ (٢٦٥).

والكِتابُ جَريءٌ جداً فِي الخُروجِ عَلَى النّمطِ العِلميِّ التّقليديِّ عِنْدَ عُلماءِ أهلِ السُّنّةِ عامّةً وعُلماءِ الشّام خاصّةً.

فَمَن الذي يَجرؤُ فِي الشّامِ والعراقِ أنْ يقولَ عَنْ حَديثٍ فِي الصّحيحينِ أو أحدِهِما إنّه حديثٌ باطلٌ بشكلٍ قاطِعٍ (٢١١) أوْ إنّه كَذِبٌ ظاهِرٌ (٢١٥) وإنَّ ابنَ عُمَرَ وابنَ عبّاسٍ نَقَلاهُ عَنْ كَعْبِ الأحْبارِ (٢١٩) وهكذا كَلامُه عَلى الأحاديثِ الخَمسين.

والباحِثُ فِي دِراستِهِ هذه الأحاديثَ يُحاوِلُ تَطبيقَ قواعِدِ نَقْدِ المَتْنِ التي سَلَفَتِ الإشارةُ إليها فِي كتابي الدّمينيّ والإدلبيِّ قريباً.

لكِنْ: هلْ تَسوغُ مِثلُ هذه الجُرأةِ مِنْ دُونِ النّظرِ فِي أسانيدِ الحديثِ وأسبابِ ورُودِه واختلافِ ألفاظِه؟

هَلْ مُجَرّدُ الاختلافِ الظّاهريِّ يُوجِبُ رَدَّ الحديثِ؟

إنّني أذهبُ إلى ضَرُورَةِ وَضْعِ مَنْهَجٍ نَقْدِيٍّ إسلاميٍّ مُؤَسَّسِيٍّ، لكي تُعْرَضَ عَلَيْه جَميعُ الأحاديثِ المَرْوِيّةِ عَنِ النّبيِّ ﷺ وأوّلُها الصّحاحُ! ولكِنّني أُعيذُ الكاتبَ وأمثالَه أنْ يَلجوا هذه المضايقَ، مِنْ غيرِ أنْ يُبرِزوا مَعْرِفَتَهم النّقديّةِ، وتأهّلَهم العِلْميّ.

وكتابي هذا لا يَحْتَمِلُ مُناقشةَ الكاتِبِ فِي بَعْضِ ما جاءَ فِي كتابِهِ، لكنّني أدْعو إلى قراءَتِه، وإلى قراءَةِ جَميعِ كُتُبِ العَقلانيّينَ أمثالِه، ومؤلفات كُتّاب الفِرَقِ التي وَجّهَت انتقاداتٍ إلى الصَّحيحينِ، حَتّى نَتَنَبّه إلى أمورٍ، رُبما غَفَلْنا عنها، لأنَّ عَيْنَ السّخْطِ تُبدي المَساويا. . . . وعُيونُنا نحن عُيونُ الرّضا، وعَيْنُ الرّضا عَنْ كُلِّ عَيبٍ كليلةٌ! وإلى الله المُشْتكى.

٥-**نحوَ تَفْعيلِ قَواعِدِ نَقْدِ مَتْنِ الحديثِ**- دِراسةٌ تَطبيقيّةٌ عَلَى بَعْضِ أحاديثِ الصّحيحين للباحِثِ إسْماعيل الكُرديِّ، وقَدْ صَدَرَتْ طَبعَتُه الأولى عَنْ دارِ الأوائلِ فِي دمشقَ، عامَ (٢٠٠٢م) وقَدْ جاءَ الكِتابُ فِي (٣٢٥) صفحةً، أدارَهُ كاتِبُه عَلى ثَمانيةِ فُصولٍ:

- الفَصْلُ الأوّلُ: حُجيّةُ الحديثِ النّبويِّ (١٩).
- الفَصْلُ الثاني: تَمهيداتٌ تَوضيحيّةٌ حَوْلَ أخبارِ الآحادِ فِي الصّحيحينِ (٣٣).
- الفَصْلُ الثّالثُ: عَدمُ إجماعِ الأمّةِ على صِحّةِ كُلِّ ما فِي الصّحيحين (٤٧).
- الفَصْلُ الرّابعُ: مُخْتَلَفُ الحديثِ ومُتعارِضُه فِي الصّحيحينِ (١٠١).
- الفَصْلُ الخامِسُ: أحاديثُ فِي الصّحيحينِ انتَقَدَ حُفّاظٌ مُتونَها، ونَفوا صِحّتَها (١٤٥).
- الفَصْلُ السّادِسُ: قَواعِدُ نَقْدِ المُتونِ، وتَطبيقُها عَلَى أحاديثَ فِي الصّحيحين (١٦٥).
- الفَصْلُ السّابعُ: مَنْشأ كَثْرةِ الأحاديثِ ذاتِ المُتونِ المُشْكِلةِ والمُنْكَرَةِ، المَرْوِيّةِ عَنْ

أبي هُرَيْرَة (٢٤٣).

-الفَصْلُ الثّامنُ: ثَغراتٌ فِي البناءِ الإسْناديِّ المُحْكَم (٢٩٣).

-وخَتَمَ الكتابَ بكلمةٍ مَرْوِيّةٍ عَنْ مولَى المُؤمنينَ عليِّ بنِ أبي طالِبٍ كَرّمَ اللهُ وَجْهَه فِي سَبَبِ اخْتِلافِ الحديثِ (٣٣٤).

-وقَدْ نَاقَشَ الكاتِبُ فِي كتابِهِ هذا خَمسةً وسَبعينَ حَديثاً مِنْ أحاديثِ الصَّحيحين.

-ولا يَسعُني إلا أنْ أشكرَ الكاتِبَ عَلَى هذا العَمَلِ العِلميِّ الماتِعِ، مَعَ الإشارةِ إلى ضَرورةِ إتقانِ مَنْهج المُحَدِّثينَ فِي نَقْدِ الخَبرِ، ثُمَّ الانتـقال إلى مَنْهَجِ الفُقهاءِ والعُقلاءِ في نَقْدِ المَتْنِ، مُؤكّداً عَلَى وُجوبِ العَودَةِ -قَبلَ إصْدارِ الأحْكامِ النّهائيّةِ-إلى كُتُبِ العُقلاءِ الكِبارِ مِنَ المَحَدِّثينَ الفُقهاء النّقادِ مِنْ أمثالِ: الشّافعيِّ، والنَّسائيِّ، وابنِ المُنْذِرِ، وابنِ حِبّانَ وابنِ حَزْمٍ، وابنِ القَطّانِ الفاسيِّ، وابنِ دَقيق العِيدِ، والعِزِّ بنِ عبدِ السّلام، والتّقي السُّبكيِّ ووَلَدِهِ التّاج، وابنِ القَيّمِ، والذّهبيِّ، وابنِ حَجَرٍ، والعَينيِّ، وقَبلَهم وبَعْدَهم كثيرون فالأمّةُ غَنيّةٌ بالعُلماءِ النُّبلاءِ العُقلاءِ، وتسفيهُ علمائها والتنكّرُ لجهودهم من اللؤم والجَهْل!

٦-**قراءَةٌ فِي جَدليّةِ الرّوايةِ والدّرايةِ عِنْدَ المَحَدّثينَ** للدّكتورِ زكريا بنِ خَليفةَ المحرمي الإباضيّ، وقَدْ صَدَرَتْ طَبعةُ الكِتابِ الأولَى عَنْ مَكتبةِ الضّامري بالسيب-سلطنة عُمان- عامَ (٢٠٠٤م) وجاءَ الكِتابُ فِي(٢٦٦) صفحةً. وقَدْ أدارَ الكاتِبُ كِتابَه هذا عَلَى سِتّةِ فُصولٍ:

كانَ الفَصْلُ الأوّلُ عَن تاريخِ الرّوايةِ (٢٣) وكانَ الثّاني قَراءةً فِي مَنْهَجِ أهلِ الحَديثِ (٩٣) وكانَ الثّالثُ عَنْ إحياءِ أهْلِ الحَديثِ عَقائدَ المَوْروثِ القديم للمِلَلِ المُنْحَرِفَةِ (١٥٤) وتَناوَلَ الفَصْلُ الرّابعُ عَقيدةَ التّجسيمِ عِنْدَ أهلِ الحَديثِ (١٧٢) بينما تَناوَلَ الفَصْلُ الخامِسُ عَقيدةَ الإرْجاءِ (١٩٥) وكانَ الفَصْلُ السّادِسُ الأخيرُ عَنْ فِكْرِ أهلِ الحَديث حِيالَ الفِتَنِ والمَلاحِمِ والخُرافةِ والأسطورة (٢٢٤).

وهذا الكِتابُ الإباضيّ نَقدٌ عَقْلانيٌّ مُعاصِرٌ لِمنهجِ أهلِ الحديثِ فِي رِوايةِ الحديثِ ونَقدِ الحديثِ ثم فِي بناءِ العَقيدةِ عَلَى ذلك الحَديثِ الذي يُسَمّيه المُؤلِّفُ أخبارَ الآحادِ.

والكتابُ الذي نُعَرِّفُ بِهِ مَتينٌ يَتماشَى مَعَ مَنهجِ المَدرَسَةِ العَقليّةِ التي تَفَرّعَ عنها مَدارسُ الاعْتِزالِ، والإباضيّةِ، والزّيديّة، والجَعفريّةِ.

مَعَ لَفْتِ النّظرِ إلى أنَّ الجَعْفريّةَ خَرَجوا عَلَى هذه المَدرسةِ فِي مَسألةِ الاحتجاج بخبرِ الواحِدِ فِي العقائدِ؛ لأنَّه لا يَسْلَم لهم مع ردِّه القولُ بالنّصِّ والتّعيينِ والعِصْمَةِ، والإمامَةِ والرّجعَةِ والمَهديّ وغَيرِ ذلك مِمّا عَدُّوه أصولاً لِمَذْهبِهم؛ أقول: لا يَسْلَمُ لَهُم ذلك كُلُّه إلا إذا اعتمَدُوا الاحْتِجاجَ بِخَبَرِ الواحِدِ فِي الاعتقادِ.

بَيْدَ أنَّ مِمّا نَلْفِتُ إليه هُنا أنَّ كُتّاب الإماميةِ بارعونَ فِي النّقدِ العَقليِّ للأحاديثِ الواردةِ فِي الصَّحيحينِ وغَيرِ الصّحيحين، إذا خَالَفَتْ مَذْهَبَهُم، لكِنَّهُم يَسكتونَ سُكوتاً مُطبقاً حِينَ يَحْتَجّونَ بأحاديثَ واهيةِ الأسانيدِ، هَزيلةِ المُتونِ عَلى ما يُريدونَ الاستدلالَ لَهُ من كتبنا ومن كُتُبِهِم على حَدٍّ سواء!

عَوْدٌ عَلى بَدْء:

وكِتابُ المحرميِّ هذا مَتينٌ يَحتاجُ إلى قِراءَةٍ هَادِئةٍ، وإفادةٍ مِنَ الفِكْرِ النّاضِجِ الطّافح فِيه، مِثلما يَحتاجُ إلى تنقيداتٍ دَقيقةٍ تُجاه مَسائلَ تَجاوَزَ فِيها عَلَى المُحدِّثين.

فمَهْمَا وَسَمْنا المُحَدِّثينَ، ومَهْما انتقدناهُم؛ فَهُمُ الشّريحَةُ الكُبرى العُليا التي حافَظَتْ عَلى السُّنةِ النّبويّةِ، وجَمَعَتْ لنا جَميعَ ما يَحْتَجُّ به المحرميُّ وغَيرُه فِي نَقْدِ مَنْهجِهِم.

فعِلْمُ الرّجالِ بجميعِ فُروعِهِ -ومِنْها عِلْمُ الجَرْحِ والتّعديلِ- وعِلْمُ عِلَلِ الحَديثِ وعِلْمُ التّخريجِ، وسائرُ فروعِ علمِ الحديثِ الموصلةِ إلى الحُكْمِ عَلى الحَديثِ.

وهذه العُلومُ كُلُّها مِنْ أينَ للأمّةِ كُلِّها بشتّى فِرَقِها أنْ تَعرفَها لولا فُرسانُ أهلِ الحديثِ، جزاهُم اللهُ خيرَ الجزاءِ.

المَطلبُ الرابعُ: مِن معاييرِ نقْدِ المتْنِ:

إنّني لا أرى غَرابةً في أنْ يقلَّ نَقْدُ المُتونِ عِنْد المُحَدِّثين، ويَكثُرَ عِند الفُقهاءِ، وعِندَ عُلماءِ التوحيدِ والعقائدِ. الفُقهاء هم أهلُ الفَهْمِ الدقيقِ العَميقِ، وعِلمُ التوحيدِ والعقائدِ كان يُدْعى الفقهَ الأكبرَ.

وظني أنَّ قولَ اللهِ تعالى: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ وَلَوْ رَدُّوهُ

إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ [النساء: ٨٣] ينصرفُ إلى عُلماءِ الفقهِ الكبيرِ وعُلماءِ الفقهِ الأكبرِ؛ لأنَّهُم هُمْ أهلُ الاستنباطِ على الحقيقةِ.

ونحنُ لَوْ نظرنا في معاييرِ نقدِ المُتونِ عِند الفُقهاءِ؛ لرأيناها شاملةً دَقيقةً، سَواءٌ أوافَقَهُم المُحدِّثون عليها، أم خالفوهُم فِي بَعْضِها؛ لأنَّ مُهمةَ المُحَدِّثِ تَنْتهي عِنْدَ حُكمِه على الإسنادِ، بقولِه: هذا إسنادٌ صحيحٌ، أو إسنادٌ حَسَنٌ، أو ضَعيفٌ، فإذا رأينا بعضَ المُحَدِّثينَ يحكمونَ على الحَديثِ بإسنادِهِ ومَتْنِه؛ فلأنَّهم يَعدّون أنفسَهُم فُقهاءَ، وهذه مَسْألةٌ يجبُ ألا تغيبَ عن أذهاننا أبداً.

وسَوْفَ أسرُدُ أبرزَ قواعِدِ نَقْدِ المَتْنِ، تاركاً شرحَها والتدليلَ عليها إلى كِتابي (دراساتٌ تطبيقيةٌ في الحديثِ النبويِّ) فصَدْرُ ذلك الكتابِ أرحبُ!

- **المِعيارُ الأوّل**: استخلاصُ مَتْنِ الحديثِ الراجحِ!

مِن المعلومِ أنَّ الروايةَ -أحياناً- جَعَلَتْ الحديثَ الواحِدَ أحاديثَ بعددِ الرواةِ الذين روَوْه عَن مدارِه بالمعنى!

وإنَّ مِنْ أعجبِ العَجَبِ أنَّ مُوطأ مالك مُحَرّرٌ مَكْتوبٌ، يَتَناقلُ المُحَدِّثونَ نُسَخَه مِن عَصْرِ مُؤَلِّفه، ثُمَّ تَجدُ رواياتٍ في الصحيحينِ مِن طريقِ مالكٍ، ولفظُها يَخْتَلِفُ عَنْ لفظِ حديثِ مالكٍ.

وأنا لا أجْهَلُ اخْتِلافَ رِوايات المُوطأ، لكنَّني أُنزّهُ مالكاً عن أنْ يَرويَ الحديثَ الواحِدَ على أوجُهٍ مُتعدّدةٍ، وهُو يُحَدّث مِن كتابٍ بينَ يديه!

واسْتِخلاصُ المَتْنِ الأَقْرَبِ إلى قولِ رسولِ الله صلَّى اللهُ عليه وآلِه وسَلَّمَ وأسْلوبِهِ لهُ ضوابطُهُ الكَثيرَةُ: مِنَ الترجيحِ بالكَثْرَةِ، والترجيح بالحِفْظِ، والترجيحِ بالعربيّةِ والترجيح بالفِقْهِ، والترجيحِ بالعُروبَةِ على العُجْمة، والترجيحِ بِكَثْرةِ مُلازَمَةِ الشيخِ... إلخ.

المُهمّ أنَّ المِعْيارَ الأوّلَ هُوَ اسْتِخلاصُ المَتْنِ الراجحِ، ولَيس المِعْيارُ الأوّلُ عَرْضَ الحديثِ عَلى القُرآنِ كما يذْهَبُ إليهِ كثيرونَ!

وبعد القيامِ بهذِه؛ سَوْفَ يَظهَرُ نقاءُ الحَديثِ الراجحِ، وسَلامتُهُ مِنْ أكْثرِ تخليطاتِ الرواةِ.

-**المعيارُ الثاني**: عَرضُ مُتونِ السّنةِ بعضِها على بَعْضٍ.

إنَّ الإمامَ الترمذيَّ قَصَدَ مِن تأليفِ كِتابِه الجامع إلى مَقاصِدَ كثيرةٍ، منها: اختصارُ السُّنّةِ المَرْويّةِ عن النّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وآلِه وسلَّمَ، تحتَ قَوْلِه: «وفي الباب».

وإنَّ المُتتَبِّعَ لأحاديثِ بابٍ واحِدٍ مِنَ الأبْوابِ، قَدْ يجدُ فِيهِ خَمْسَةَ أحاديثَ، أو سبعةَ أحاديثَ، أو ثلاثةَ أحاديثَ.

لكِنَّه يَجدُ ثلاثةَ أحاديثَ تُؤيِّدُ مَتْنَ الحديثِ الذي سَاقَهُ الترمذيُّ، وقَد يَجدُ ثلاثةَ أحاديثَ، أو حديثين، أو حديثاً واحِداً يُعارِضُ مَتْنَ الحديثِ المَسوقِ في الباب.

وقَدْ يَجدُ حديثاً آخرَ فيه إضافةٌ وتَوضيحٌ، وربما كانَ فِيه قِصّةٌ تُوضِّحُ سببَ وُرودِ الحديثِ، وبتتَّبع تاريخها يَتبيّنُ لنا بَعْضُ ما كانَ خافياً.

وحِين نَتعرَّفُ إلى مُتونِ هذه الأحاديثِ الواردَةِ في البابِ يَلزمُنا القيام بالخطواتِ الآتية:

-مَعْرِفةُ المُصنَّفاتِ التي خَرَّجَتْ ذلك الحديثَ؛ لِمَعْرِفةِ قِيمتِها العِلميّةِ، ومَدى اشتِراطِها الصحةَ.

-مَعْرِفةُ دَرجةِ إسنادِ كُلِّ حديثٍ على حِدته.

-مَعْرِفةُ شَخصيّةِ الصحابيِّ راوي الحديث. فإذا كانَ في البابِ ثلاثةُ أحاديثَ؛ واحِدٌ مِنها عن مثلِ عليٍّ، أو ابنِ عبّاسٍ، أو عائشةَ -رضي الله عنهم- وهو صَحيحُ النسبةِ إلى قائلِهِ أو راويهِ. والحديثان المُعارِضان الآخران إذا كانا صَحيحَي النسبةِ إلى مِثْلِ مُعَتّب بنِ قشير والصّعْب بنِ جثّامة المنسوبين إلى الصحبة؛ فإنني أعتمدُ حديث الأولين، ولا قِيمة لمعارضة حديثي الصعب ومعتب عِندي، فَمَنْ مُعَتّبٌ هذا، ومَن الصّعْبُ، وما مكانتهما العِلميةِ، وكَم صَحِبا رسولَ الله ﷺ؟

وفي النتيجةِ لا بُدَّ مِنْ أنْ يَصفوَ لنا حديثٌ راجح الثبوتِ عَنْ قائلِه أو راويهِ، لعرْضِه على مَعاييرِ الترجيحِ المعروفةِ لدى المُحَدِّثينَ والأصوليّينَ معاً.

-**المِعيارُ الثالثُ**: عَرْضُ مُتونِ السنةِ على القُرآنِ الكَريمِ.

وذلك بِعرضِ المُتونِ التي اجتازَتْ الخُطوتين السابقتين، وجازت ذَيْنك المِعيارين على الآياتِ القُرآنيّةِ الوارِدَةِ في البابِ.

وهذا المِعيارُ ثَقيلٌ جَليلٌ، لا يجوزُ أنْ يَدّعيَ مَعرفتَه كُلُّ أحَدٍ، فإنَّ عارِضَ الحديثِ على القُرآن إذا لم يكنْ حافِظاً مُتْقِناً، عارِفاً باختلافِ قراءاتِهِ ذاتِ الأثرِ الفِقْهيِّ، وإذا لم يكنْ عالِماً بأسانيدِ البيانِ القرآنيِّ، وأصولِ الدلالاتِ، فمِنْ أينَ لَه أنْ يُحْسِنَ عَرْضَ الحديثِ على القرآنِ؟

ومِمّا يَجِبُ مَعْرِفتُه عندي أنْ ليسَ فِي القُرآنِ الكريمِ آيةٌ نَسَخَتْ حَديثاً، ولَيْس في السنةِ حديثٌ نَسَخَ آيةً، كما أنَّه ليسَ في القُرآن آيةٌ نَسَخَت آيةً، وليس فِيه مَنسوخُ الحُكْمِ والتلاوةِ، ولا منسوخُ التلاوةِ دُونَ الحُكْمِ، ولا مَنسوخُ الحُكْمِ دُونَ التلاوةِ!

فهذه القِسْمةُ ليست سوى قسمة منطقيّةٍ أدخلوها على آياتِ القرآنِ الكَريمِ، وراحوا يَجْلِبونَ لها مُؤيّداتٍ مِن رواياتٍ ضعيفةٍ ومُنْكرةٍ!

وعَرْضُ السُّنّةِ على القُرآنِ له ضَوابطُ كثيرةٌ حَالَ التوافُقِ اللفظيّ، أو المَعْنَويِّ، أو المُخالفة في ذلك، أو الانْفرادِ والسكوتِ.

ومهما بلغ العارِضُ مِنَ العلم والحفظِ؛ فعليهِ أنْ يَسْتَعرِضَ الكُتُبَ المُصنّفةَ في مَوضوعاتِ القُرآنِ الكريمِ، والكُتُبَ المُصَنّفةَ في الأشباهِ والنظائرِ، والكُتُبَ المُصَنّفةَ في تنزيهِ القرآنِ عن المَطَاعِنِ، وعَن التناقضِ، والكُتُبَ المُصَنّفةَ في غريبِ القرآنِ ومُتَشابِهِهِ ومُشْكِلِهِ.

أمّا ما نراهُ مِن بَعْضِ الكُتّابِ في عَصْرِنا هذا مِن زَعْمِهِم عَرْضَ السنةِ على القُرآنِ فأكثرُ ما قَرأتُ مِنْه عَرْضُ حَديثٍ خاصٍّ على لَفظٍ قرآنيٍّ عام، رُبما كانَ إشارةُ النصّ، أو فَحواه، هي التي قد يُفْهم مِنها المُعارضةُ.

وأكْثرُ مَن قرأتُ له مِنَ الكُتّابِ المُعاصرينَ، كانَ يَهْدِفُ إلى إثْباتِ مُعارَضَةِ بَعْضِ أحاديث الصحيحينِ للقُرآنِ الكريمِ.

-**المِعيارُ الرابعُ**: عَرْضُ مُتونِ السنةِ على مُقَرّراتِ الإجْماعِ!

أُقرّرُ ابتداءً أنَّ الإجماعَ الأصوليَّ افتراضٌ خَياليٌّ، لا وجودَ لشيءٍ منه البتة!

فلا التاريخُ يُثبِتُ لنا أنَّ عُلماءَ الأمّةِ اجْتَمعوا على صَعيدٍ واحِدٍ، واتّفقوا، ولا إمْكانيةُ تَحقيقِ مِثل هذا الإجماعِ قائمةٌ اليومَ، فَضْلاً عن الزمنِ الغابرِ.

وكُلُّ دَعاوي الإجْماعِ التي سَطَروها فِي مَوْسوعاتِ الفِقْه، أو فِي كُتُبٍ خاصّةٍ بها:

-إمّا أنّها مِنَ الإجماعِ الطائفيِّ.

-أو أنّها مِنَ الإجماعِ الافتراضيِّ.

-فأهلُ السنةِ مَثلاً لا يَعتدّون بخلافِ المُعْتَزِلةِ، والزيديّةِ، والإباضيّةِ، والإماميّةِ حتّى لو اجتمعَ هؤلاءِ جميعاً على رأيٍ واحِدٍ، وبَعْضُ عُلمائِهم يَسْطُر كلاماً بارداً فيقول: الصحيح أنّه لا يُعتَدّ بخلافِ أهلِ الظاهِرِ، ولا بِخلافِ المُبتدِعَةِ، ويقْصدُ بالمبتدعةِ الفِرقَ التي ذكرتُها قَبلُ.

فدعاوي الإجْماعِ في كُتُبِ أهلِ السنةِ تعني -ابتداءً- إجْماعَ عُلماءِ المَذاهِبِ الأربَعةِ وقَدْ تُصادِفُ هذه الدعوى مُوافقةَ هذه الفِرق أو بعضِها، لكنَّ ذلك غيرُ مقصودٍ، بدعوى الإجماعِ عِندهُم.

وهذه دَعوى باطلةٌ بلا رَيب، واحتكارُ الحقيقةِ مِنْ قِبلِ طائفةٍ واحِدةٍ مَرْفوضٌ والذي نَدْعوه ابتداعاً قَدْ يكونُ هُوَ الحَقَّ الصريحَ في الواقع، إلى جانبِ أنّهُ الحقُّ الصادقُ في اجْتهادِ صاحبِهِ العالِم، فَمَن الذي جَوّز لِعلماءِ أَهلِ السـنةِ أنْ يجـتهدوا وحَرّمَ الاجْتهادَ على غيرِهم؟

والشريفُ المُرْتَضَى الجَعفريُّ المُوسويّ يَعرِضُ في كِتابِه (الانْتصار) المَسْألةَ مِن مفاريدِ الإمامِيةِ الفِقهية ثُمَّ يسوقُ ما لديهِ مِن أدلةٍ، ويقولُ ما معناه: وهذا الخبرُ مِن أخبارِ الآحادِ، وأصلنا أنَّ الأحكامَ الشرعيةَ لا تَثْبتُ بأخْبارِ الآحاد؛ لأنّها لا تُفيدُ سِوى الظّنّ. والمُعَوّلُ عَلَيْه عِندنا في الاستِدْلالِ هو إجماعُ الطائفةِ(١).

---

(١) كرر هذا في كتاب الانتصار أكثر من مئة مرة، والشريف المرتضى لا يرى إثبات الأحكام الأصولية والفقهية بخبر الواحد، فتأمل!

أقولُ: هذه كتلك! فأولئك يقولونَ: لا عِبرةَ بخلافِ أهْلِ البدَعِ، وهؤلاء يقولونَ: إجْماعُ الطائفةِ حُجّةٌ؛ لأنَّ فيها المَعصوم.

والمَعصومُ له اتصالٌ كَونيٌّ خاصٌّ بالأمّةِ -كما يقولون- لكنّنا لا نَدري كيفَ يَحْضُر مجالِسَ الإجماعِ ويؤيّدُ حصولَه!؟

والإجْماعُ الافتراضيُّ: هُوَ أنْ يَسبرَ فَقيهٌ، أو عالِمٌ -ورُبما نِصفُ عالمٍ- مسألةً من مَسائلِ الفِقْهِ، لا يَجدُ فيها خِلافاً، فيفترضُ أنّه لا يُوجَدُ خِلافٌ فِعلاً، ثُمَّ يَتبيّن خَطؤُه بعد حِين.

أو أن تسْتَمعَ إلى حوارٍ بَينَ مُسلمَيْن، فيقولُ أحدُهُما لشيءٍ قاله محاورُه: هذا كُفْرٌ بإجماعِ المُسلمين! وقد نطَقَ بها فِي جَلستِهِ تِلك، ولَمْ يراجعْ موسوعاتِ الفِقهِ، ولا كُتُبَ الإجماعِ وإنّما استَنكَرَ هو ما سَمِعَ، وافْتَرَضَ أنْ لا يكونَ في هذه المَسْألةِ خِلافٌ، فادّعى إجماعَ المُسْلِمين على افتراضِه، وكَثيرٌ مِن دعاوي الإجماعِ عِندَ المتأخرينَ مِنْ هذا القبيلِ.

والذي أراه صواباً في مسائلِ الإجْماعِ فِي عَصْرِنا هذا، هو أنْ يَنظُرَ العالِمُ الواسعُ الاطّلاعِ في كُتُبِ فِقْهِ المذاهِبِ الإسْلاميةِ المُنْدَرجةِ تَحْتَ طوائفِ المُسْلمين الأربَع: أهلِ السنةِ، والشيعةِ الإماميةِ، والشيعةِ الزيديةِ، والإباضيةِ، فإذا كانَ المَعْمولُ بهِ، أو المُفْتَى بهِ في هذه المَذاهِبِ واحِداً؛ فلا حَرَجَ مِن ادّعاءِ الإجْماعِ عِندئذٍ، لكنَّه لَيْس الإجماعَ الأصوليَّ، وإنّما هو إجماعٌ تَوافُقيٌّ أو تواضعيٌّ.

ولعَلَّ هذا لَوْ حَصَلَ جَمْعُه في مُصنَّف؛ يكونُ ركيزةً في طريقِ وحدةِ الأمّةِ الفِكْريّةِ ويَصحُّ عَرْضُ الحَديثِ الآحادي عليه حِينئذٍ مِن بابِ مُوافقةِ ذاكَ الحَديثِ لِما عليه عَمَلُ الأمّةِ، أو مُخالفته ذلك.

-**المِعيارُ الخامِسُ**: عَرْضُ مُتونِ السنةِ على المَعْلومِ مِنَ الدينِ بالضرورةِ.

مِن المَعلومِ مِنَ الدّينِ بالضَّرورةِ أنَّ الله تعالَى ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ ﴾ [الشورى: ١١] في ذاتِهِ وصفاتِه وأفعالِه.

ومِن المَعلومِ مِنَ الدّينِ بالضَّرورةِ أنَّ الله لا تَحدُّه الجهاتُ، ولا تُحيطُ بِه مَخْلوقاتُهُ.

ومِن المَعْلومِ مِنَ الدّينِ بالضَّرورةِ أنَّ العلاقةَ بينَ الله تعالَى وعِبادِهِ هي التقْوى. . . إلخ.

ومِن المَعلومِ مِنَ الدّينِ بالضَّرورةِ أنَّ القُرآنَ الكريمَ لا يأتيهِ الباطلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ ولا مِن خَلفِه.

ومِن المَعلومِ مِنَ الدّينِ بالضَّرورةِ أنَّ الظنيَّ لا يجوزُ أنْ يخالِفَ القطعيَّ.

ومِن المَعلومِ مِنَ الدّينِ بالضَّرورةِ أنَّ الأنبياءَ لا يكذبونَ، لا في التبليغِ، ولا في حديثِ الناسِ.

ومِن المَعلومِ مِنَ الدّينِ بالضَّرورةِ أنَّ أركانَ الإيمانِ هي: الإيمانُ بالله، وملائكتِهِ وكُتُبِهِ، ورُسُلِهِ، واليَوْمِ الآخِرِ.

وتكييفُ مَسْألةِ القَدَرِ لَيْسَ مِن التكليف في شَيء.

ومِنَ المَعْلومِ مِنَ الدّينِ بالضَّرورةِ أنَّ الصلاةَ، والصومَ، والحَجَّ، والزكاةَ أركانُ هذا الدين العَمَليّةِ.

ومِن المَعْلومِ مِنَ الدّينِ بالضَّرورةِ أنَّ الربا حرامٌ، والزنا حرامٌ، والسرقةَ حرامٌ والردّةَ حَرَامٌ، وشُرْبَ الخَمْرِ حرامٌ. . . إلخ.

فإذا جاء مَتنُ حديثٍ يُخالِفُ مُخالفةً صَريحةً شَيْئاً مِن المَعلوماتِ ضَرورةً مِن دِينِ الإسلام؛ فهو حَديثٌ مُنْكَرٌ، ولو كانَ إسنادُه صَحيحاً، ولو كانَ في الصّحيحين، ولو صَحّحَهُ ألفُ مُحَدّث!

لكنَّ رَدَّ هذا الحديثِ مِن اختصاصِ الأصوليِّ الفقيهِ المُسْتَجْمِع شَرائطَ الاجتهادِ والنظَرِ، ولَيْسَ مِن حَقِّ المُثقّفينَ مِنْ شبابِ هذهِ الأمّةِ!

-**المعيارُ السادسُ**: عَرْضُ مُتونِ السنةِ على ثَوابتِ السيرةِ والتاريخ:

-فمنَ الثابتِ أنَّ النّبيَّ ﷺ كانَ أمّياً، وبُعِثَ أمّياً، وانتهى نُزولُ القرآنِ الكريمِ عليه وهو أمّيٌّ. وأمّيةُ الرّسولِ ﷺ إحدى مُعْجزاتِه الكُبرى.

-ومِنَ الثابتِ تاريخياً أنَّ غزوةَ الخندق كانَتْ قَبلَ غزوةِ الحُدَيْبية، وأنَّ غَزْوةَ مُؤْتَةَ كانَتْ بعدَ فَتحِ خَيبرَ.

-ومِن الثابتِ تاريخياً أنَّ النبيَّ ﷺ تزوّجَ أمَّ حبيبةَ بنتَ أبي سُفيانَ رضي الله عنها قَبل فتحِ مكّة. . . إلخ.

-فإذا جاءَ مَتنُ حديثٍ يُخالِفُ مُخالفةً صَريحةً شيئاً مِنَ الثابتِ في السّيرةِ والتاريخِ فهو مَردودٌ، بضوابطَ مُحَدّدةٍ، لا يَسوغُ استعمالُها لِكلٍّ أحَدٍ!

-**المِعْيارُ السابعُ**: عَرْضُ مُتونِ السنةِ على الحقائقِ العِلميةِ، والنواميسِ الكَوْنيّةِ.

مِنَ المَعلومِ في عَصْرِنا أنَّ المُعطياتِ العلميةَ الحديثةَ تَنقسمُ على حقائقَ برهانيةٍ ونظرياتٍ مَطْروحةٍ، وفَرضيّاتٍ مُدّعاةٍ.

فكرويةُ الأرضِ، ودَورانُها حَولَ نَفْسِها وحَوْلَ الشمسِ، وأنَّ الأرْضَ ليسَتْ مِحْورَ العالَم؛ كُلّها حقائقُ عِلْميةٌ ثابتةٌ بالبراهينِ العِلْميةِ، وبالاضْطِرارِ إليها في الواقعِ.

وهناك ثوابتُ عِلْميةٌ كثيرةٌ في الأنفسِ والآفاقِ جُمِعَتْ في كُتُبٍ كَثيرةٍ في هذا العَصْرِ.

فإذا جاءَ مَتْنُ حَديثٍ يُخالِفُ شيئاً مِنَ الحقائقِ العِلْميّةِ الكَونيّةِ، أو السننِ الإلهيّةِ في الحياةِ الإنْسانيةِ؛ فهو مَرْدودٌ، حتّى لَوْ كانَ في الصّحيحينِ. . . لكنَّ هذا ليسَ لكُلِّ أحَدٍ.

هذه أبْرزُ معاييرِ نَقْدِ مُتونِ السنةِ النبويّةِ، وهُنَاكَ مَعاييرُ أُخرى جَرى فِيها الخِلافُ أتْركُ سَرْدَهَا ومُناقَشَتَها والتدليلَ لها إلى كِتابي (دِراساتٌ تَطبيقيّةٌ في الحديثِ النبويِّ) والله المستعان وعليه التُّكلان.

المَطْلَبُ الخامسُ: أهدافُ النقدِ عِنْدَ المُحَدّثين:

إنَّ النّقدَ والانتقادَ واحِدٌ فِي أصْلِ اللغةِ. . . تَقولُ: انْتَقَدَ الدّراهِمَ ونَقَدَها: إذا فَحَصَها فَمَيّزَ جَيّدَها عَنْ رَديئِها.

بَيْدَ أنَّ بعضَ عُلماءِ فِقْهِ اللغةِ الذينَ لا يقولونَ بالتّرادُفِ المُطْلَقِ فِي اللغةِ؛ مَيّزوا بَيْنَ نَقَدَ الشّيءَ وانْتَقَدَهُ.

-فَجَعَلوا النَّقدَ هُو التّقويمَ، والمِيزانَ القِسْطَ، وبَيانَ القِيمةِ الحَقيقيّةِ للشّيءِ.

-وجَعَلوا الانتقادَ هُو الانتقاصَ، والثّلْبَ، وإظهارَ العُيوبِ.

فالمُحَدِّثُ السُّنِّيُّ حِينَ يَدْرُسَ كِتابَ «الكَافي» لأبي جَعْفَرٍ الكلينيِّ الشّيعيِّ الجَعْفَرِيِّ لا يُرِيدُ أبداً أنْ يُقَوِّمَ الكِتابَ، ويَزِنَهُ بالعَدْلِ؛ لِيَتَوَصَّلَ إلى إعْطاءِ حُكْمٍ صَحيحٍ لَهُ، أو عَلَيْه، وإنّما يُرِيدُ كَشْفَ العَوْراتِ، وهَتْكَ السّتْرِ، وإحْصاءَ المَثالِبِ وتَضْخيمَها، وإلزامَ الشيعةِ الجَعفريّةِ بها.

والمُحَدِّثُ الشّيعيُّ حِينَ يدْرُسُ كِتابَ «الجامعِ الصّحيحِ» لأبي عَبدِالله البُخاريِّ؛ لا يَقومُ بِتقْويمِ الكِتابِ، ولا بإعطائِهِ مَنزلَتَه العِلْميّةَ، وإنّما يَتَتَبّعُ المَسائلَ التي تُخالِفُ ما عَلَيْه الإماميةُ، ويُشَنِّعُ عَلَيْها، وعَلَى البُخاريِّ الذي أخْرَجَها فِي صَحيحِهِ، ثُمَّ يَعيبُ عَلَى من يدّعي من أهلِ السّنةِ دعواهُم الإجماعَ عَلَى صِحّةِ جَميعِ ما فِي البُخاريِّ، مَعَ وجودِ الأحاديثِ المُتعارضَةِ بَينَ أبوابِهِ، أو بَيْنَها وبَيْنَ أحاديثَ فِي صَحيحِ مُسْلِمٍ، زَعَموا لَها الإجماعَ عَلَى صِحّتِها هِي الأخرى.

والمُحَدِّثونَ الأوّلونَ -قَبلَ عُصورِ التّوضّعِ المَذهَبيِّ والطّائفيِّ- لَمْ يكنْ يَعنيهِم الدّفاعُ عَنْ هذا الكِتابِ، أو ذاكَ الكاتِبِ، ولِهذا انْتَقَدَ مُسْلِمٌ البُخاريَّ، وانْتَقَدَ التّرمذيُّ البُخاريَّ ومُسْلِماً، فِي جَامِعِهِ، وانْتَقَدَ الدّارقطنيُّ الشّيْخَيْنِ فِي الإلزاماتِ والتّتّبع، وانتَقَدَ العُقيليُّ وابنُ حِبّانَ وابنُ عَديٍّ والحاكِمُ رِجالَ البُخاريِّ ومُسْلِم. وأعْرَضَ ابنُ خُزَيْمَةَ وابنُ حِبّانَ عَنْ تَخريجِ عشراتٍ مِنَ الأحاديثِ المُودَعَةِ فِي صحيحي البُخاريِّ ومُسْلِم...

فكانَتْ أهدافُ نَقْدِ الحَديثِ تنحَصِرُ فِي الوُصولِ إلى الحُكْمِ الصّوابِ فِي قَبولِهِ أو رَدِّهِ!

ويَتَفَرّعُ عَنْ هذا الحَصْرِ الوُصولُ إلى عَدَالَةِ الرُّواةِ وضَبْطِهِم، والتّأكُّدُ مِنْ خُلُوِّ سَنَدِ الحَديثِ ومَتْنِه مِنَ العِلَلِ القادِحَةِ، وانسجامِهِ مَعَ مَقاصِدِ التّشريعِ، وتَوجيهاتِ القُرآنِ الكَريمِ.

وفِي عَصْرِنا هذا سادَ بَيْنَ النّاسِ جُمْلَةٌ مِنَ المُسَلّماتِ التي تَخُصُّ عُلومَ الحديثِ عامّةً وعِلْمَ النّقدِ خاصّةً. ومِنْ هذه المُسَلّماتِ:

-صِحّةُ جَميعِ أحاديثِ الصّحيحينِ، والوَيْلُ والثّبورُ لِمَنْ يَنتقِدُ حَديثاً أو أحاديثَ مِنْ صَحيحِ البُخاريِّ ومُسْلِمٍ.

وأشَدُّ ما يكونُ هذا الإنكارُ فِي البلادِ التي يسودُ فِيها التعصب![١]

-جَميعُ رُواةِ الصّحيحينِ جاوزوا القَنْطَرةَ: ومَعَ أنَّ الذين يَتَعَصّبونَ للصّحيحينِ لا يَفْهَمونَ معنى مُجاوَزَةِ القَنْطرَة[٢] إلا أنَّهُم يَثورونَ لِتوجيهِ أيِّ نَقْدٍ لِرُواةِ الصّحيحينِ.

-جَميعُ تَخريجاتِ الشّيخِ الألبانيِّ مُعْتَمَدَةٌ، والذي يُوَجِّهُ انتقاداً لِتخريجاتِهِ؛ فهُو عَدُوٌّ للسُّنّةِ عِنْدَ أنصارِهِ والمُتَعَصّبينَ لَهُ.

والشّيخُ الألبانيُّ أحَدُ أفرادِ هذا العَصْرِ الذين أسْهَموا فِي عَودةِ الأمّةِ إلى نَقْدِ المرويّات والاحتجاجِ بالسنة.

لكِنَّ الشّيخَ الألبانيَّ لَمْ يَكُنْ لَدَيْهِ مَنْهَجٌ مَكتوبٌ لا فِي التّرجَمَةِ ولا فِي التّخريجِ ولا فِي النّقدِ، وغَالِبُ تَنقيداتِ الشّيخِ الألبانيِّ تَقومُ عَلَى المُوازَنَةِ بَيْنَ أقوالِ النّقادِ، ولا تَقومُ عَلَى مَنْهَجِيّةٍ واضِحَةٍ.

ومِثْلُه الشّيخُ شُعيبُ الأرناؤوط، وأكثرُ المُشْتَغِلينَ بالتّخريجِ والتّحقيقِ اليوم.

هذه المُسَلّماتُ أو الإطلاقاتُ العامّةُ، لا يَعنينا نَحْنُ إطلاقاً هَدمُها ولا انتقاصُها -شَهِدَ اللهُ العَظيمُ- بلْ إنّنا نَشْكُرُ للمُتقدمينَ والمُتأخّرينَ والمُعاصِرينَ جُهودَهُم وجِهادَهُم فِي خِدْمَةِ السُّنّةِ النّبويّةِ، وإنّما يَعنينا ثَلاثةُ أمورٍ:

الأمرُ الأوّلُ: ضَمانُ عَدَمِ إدْخالِ حَديثٍ فِي الدّينِ، وهُو لَيْسَ مِنَ الدّينِ، أو إخراجِ حَديثٍ مِنَ الدِّين وهُو مِنْه؛ وهُو التّقويمُ الصَّحيحِ، وهْو الذي يَعنينا الدِّفاعُ عَنْه.

---

(١) وقَدْ ضَعَّفْتُ مَرّةً ثَلاثةَ أحاديثَ فِي صَحيحِ البُخاريِّ عَلَى المِنبرِ، وضَعَّفْتُ ثلاثةَ عَشَرَ ألفَ حَديثٍ فِي كِتابِ «الكَافي» فَهاجَ عَلَيَّ الطائفيّون وماجوا، ومارسوا معي كل أشكال الاضطهاد والافتراء والاستعداء.

(٢) مجاوزة القنطرة: تعبير مستعار من فكرة الجواز على جسر جهنم، فمن جاز قنطرة جسر جهنم؛ فقد نجا لكن الناجين درجات، منهم السابقون المقربون، ومنهم أصحاب اليمين، ومنهم الناجون بالشفاعة، ومنهم من ثقلت موازينه، فجاوزت (٥٠٪) هذا بغض النظر عن ثبوت وجود جسر على جهنم.

فالذين قالوا هذا القول قصدوا أنّ رواة الصحيحين ليس فيهم ساقط متروك، لكن جمهور المحدثين المعتبرين على أن رواة الصحيحين فيهم رواة مرتبة الاحتجاج، ورواة مرتبة الاختبار، ورواة مرتبة الاعتبار والجماهير على أنه ليس فيهم راوٍ متروك، وهذا الذي أعتقده أيضاً.

الأمرُ الثّاني: التّقويمُ العِلميُّ الرصينُ لأيِّ جُهْدٍ علمي للمُتَقَدِّمينَ والمُعَاصِرينَ.

فَنَحْنُ نقولُ: إنَّ أصحَّ كُتُبِ السُّنّةِ عَلَى الإطلاقِ الصّحيحانِ، لكِنّنا لا نقولُ: إنَّ كُلَّ ما فيهما صَحيحٌ، وكيفَ يَجوزُ لَنا أنْ نقولَ هذا، وكُلُّ واحِدٍ مِنهُما انْتَقَدَ أحاديثَ فِي كِتابِهِ، وأحاديثَ فِي كِتابِ غَيْرِهِ؟!

ونَعْتَقِدُ جازِمينَ أنَّ عَدَدَ رُواةِ مَرتَبَةِ الاعتبار فِي الصّحيحينِ أكثرُ مِنْ رُواةِ مَرتَبتَي الاحتجاجِ والاختبارِ! ولا أدلَّ على ذلك من وجودِ مئةِ راوٍ من الوحدان، وسبعةٍ وثلاثين راوياً وصفوا بالجهالةِ، ومئتي راوٍ وصفوا بالضعف، ومئةٍ وأربعين راوٍ من المقبولين عند ابنِ حجرٍ، وقس على ذلك بقيةَ ألفاظ مرتبةِ الاعتبارِ.

الأمرُ الثّالثُ: حَفْزُ الهِمَمِ إلى تَحصيلِ هذا العِلْمِ العَويصِ، وفَتْحُ بابِ الاجتهادِ فِيه لأهلِ الاختصاصِ، حتّى يتعلّموا من أخطائِهم، وتوجيهِ شُيوخِهِم.

مع ضرورةِ الانتباهِ إلى أنَّ جميعَ الرّسائلِ العِلميّةِ الجامعيّةِ، هي ورقاتُ امتحانٍ ونجاحُ الطالبِ في الامتحانِ؛ لا يَعني صِحّةَ نَتائجِهِ؛ وإنّما تُعْطَى لَهُ الدّرجةُ أمارةَ مَعرِفَتِهِ بأصُولِ البَحثِ العِلميِّ وضَوابِطِه، ناهِيكَ عَنْ أنَّ مَانِحيهِ اللقَبَ العِلميَّ أنفسَهُم لا أعْرِفُ فِيهِم واحِداً مُتَحَقِّقاً فِي الاجتهادِ بالنّقدِ.

فجَميعنا دُونَ مَرْتَبَةِ الاجتهادِ المُطْلَقِ، وقلَّما يُوجَدُ فِينا أفرادٌ مِنْ أهلِ النّظرِ والتّرجيحِ.

ولِذلك فإنّني أدعو نَظَرِيّاً، وأمارِسُ عَمَليّاً مَنْهَجَ الشّورى العِلميّةِ.

وهذا الكِتابُ الذي بَيْنَ يَديكَ -أخي القارىء- قَرأهُ أكثرُ مِنْ عِشرينَ مُخْتَصّاً فِي عِلْمِ الحَديثِ، وقَدَّمَ إليَّ بَعضُهُم مَلحوظاتٍ غَاليةً أشْكُرُهُم عَلَيْها.

وما لَمْ يَسُدْ بَيْنَ أهلِ العِلْمِ الشّرعيِّ نِظامُ المُؤسّساتِ العِلمِيّةِ، فِي سَائِرِ عُلومِ الدِّينِ والحياةِ؛ فسوفَ نَظَلُّ نُجَعْجِعُ ونَصْرُخُ ونَتَباهَى، ونُسْرِعُ الخُطى.. ولكنْ إلى الهاوِيةِ!

ونتمنى أنْ يهدي الله مَنْ بَقِيَ مِنْ أهلِ الغَيرةِ عَلَى الدِّينِ مِن السّاسَةِ وأصحاب المالِ أنْ يسعَوْا جادّينَ إلى إنشاءِ مُؤسّساتٍ عِلْميّةٍ مِنْ كِبارِ عُلماءِ الإسلامِ؛ لِهيكَلَةِ مَرْجعيّةٍ صَحيحَةٍ، لَعَلَّ اللهَ أنْ يَجعلَ خَلاصَنا فِيها، وأن يُنْقِذَ الأمة من الانْحطاطِ.

واللهُ المُسْتَعانُ، وعَلَيْه التُّكلانُ، ولا حَوْلَ ولا قُوّةَ إلاّ بالله العَليِّ العَظيمِ.

الجانِبُ التَّطبيقي

في

التَّرْجَمَةِ والتَّخْريجِ والنَّقْدِ

المُحاضرةُ الأولى

دِراسةُ حَديثِ الأعمالِ بالنِّيةِ

نَقولُ بَادىء ذِي بَدْءٍ: إنَّ تَخْريجَ أيِّ حَديثٍ فِي كُتُبِ السُّنَّةِ المُطَهَّرةِ يَجبُ أنْ يُنظَرَ فِيه إلى أربعةِ أمورٍ:

الأوّلُ: الوُقوفُ عَلَى مَواضِعِ الاتّفاقِ والاخْتلافِ فِي سِياقةِ سَندِ الحَديثِ.

الثّاني: اتفاقُ الرُّواةِ واخْتلافُهم فِي سِياقَةِ مَتْنِ الحَديثِ؛ لتَمْييزِ القَدْرِ المُشْتَرَكِ عن الرِّواياتِ المُخْتلفَةِ، ومَعْرِفةِ زِيادةِ الثّقةِ، والوقوفِ عَلى نكارةِ المَتْنِ، والاضْطِرابِ فِيه والرّوايةِ بالمعنى، والعِلَلِ الخَفيّةِ القَادحةِ الأخرى.

الثّالث: تَرتيبُ طُرُقِ وُرودِ الحَديثِ عَلى نَحْوٍ مَنْطقيٍّ تَصاعُديٍّ مِنَ المَدارِ فَمَا عَلاَ أو تَنازُليٍّ مِنَ الصَّحابيّ فَمَا نَزَلَ، مِنْ غَيْرِ خَبْطٍ ولا خَلْطٍ بَينَ الصُّعودِ والنُّزولِ.

الرّابع: مَعْرِفةُ العَالي والنَّازِلِ مِنَ الحَديثِ؛ لِلوقوفِ عَلَى ثَلاثةِ مَقاصِدَ للمُحدِّثينَ:

١ . المَزيدُ فِي مُتصِلِ الأسانيدِ.

٢ . المُتابعاتُ التّامةِ والقَاصِرَةِ.

٣ . اضْطرابُ الرُّواةِ عَنِ المَدارِ.

فإذا نَحنُ لاحظْنا هذه القضايا الكُليّةَ، وهذه الفَروعيّاتِ الثّلاثةَ؛ كانَ عَمَلُنا مُنْضَبطاً بَعيداً عَنِ الخَلَلِ والتّطْويلِ والاسْتِطرادِ المُخِلّ في التَّخريجِ، كالذي يُلاحَظُ فِي تَخريجاتِ المُعاصِرينَ جَميعاً، وبِدونِ استثناءٍ.

صَحيحٌ أنَّ ذلك يَحْتاجُ إلى دربةٍ ومِرانٍ طَويلين، لَكنَّ مِثْلَ هذه النّقاطِ يجبُ وُجُوباً عِلمِياً صناعياً أنْ تكونَ مَحفوظةً مُستَقِرّةً فِي الذِّهْنِ الذِّكْرِيِّ (الذّاكرةِ) وفي الذِّهنيةِ الواعيةِ (العَقلِ البَاطنِ).

وسَوفَ نُحاولُ تَطبيقَ هذه النّقاطِ فِي تَخريجِ أوّلِ حَديثٍ مِنْ أحاديثِ كِتابِ صَحيحِ الإمامِ البُخاريِّ، أصَحّ كِتابٍ فِي السُّنةِ النَّبويةِ عَلى الإطلاقِ -هُو وصَحيحُ مُسلِم-.

فأقولُ: وَرَدَ حَديثُ (الأعْمالُ بالنيّةِ) مِنْ طُرُقٍ مُتعدِدةٍ كَثيرةٍ عِندَ الإمامِ البُخاريِّ وغيرِه فَقَدْ رَواه البُخاريُّ في سَبعةِ مَواضِعَ مِنْ كِتابِه الجَامعِ: (١، ٥٤، ٢٣٩٢،

٣٦٨٥، ٤٧٨٣، ٦٣١١، ٦٥٥٣).

وقَدْ وَردَ الحَديثُ بثلاثة ألفاظ: (**الأعمالُ بالنيّةِ**) و(**الأعمالُ بالنيّات**) و(**العمل بالنيّة**) ووَراءَ هذين اللفظينِ كَلماتٌ عَديدةٌ رُوينَ بالمَعنى، واخْتِصاراتٌ مُتعددةٌ فِي بَعضِ الأبوابِ يَجدُها الواقِفُ عَلى هذه المَواضِعِ، ويَجبُ أنْ نَقفَ عَليها لأنّنا لا نَستطيعُ تَطبيقَ الخطواتِ السَّابقةِ إلا بالوقوفِ عَليها.

ومِنْ مَبادىءِ عِلم التَّخريج الأُولى: أنْ لا يَنْتقلَ الدّارسُ عَنْ كِتابٍ حَتّى يَنتهي مِنْ تَخريجِ طُرُقِهِ كُلِّها، فلا يَصحُّ الانْتقالُ عَنْ صَحيحِ البُخاريِّ إلى صَحيحِ مُسلِمٍ، حَتّى نَقفَ عَلَى الطُّرقِ كُلِّها، فنُسقطَ المُكرّرَ، ونُشيرُ إلى كُلِّ النُّقاطِ السَّابقةِ فِي أثناءِ اسْتِعْراضِ الأحاديثِ.

-بإسنادي إلى الإمام البُخاريِّ في الجامعِ الصَّحيحِ، كِتابِ (١) بَدْءِ الوَحْيِ، بَابِ (١) كَيفَ كانَ بَدْءُ الوَحي إلى رَسولِ اللهِ ﷺ، وقَوْلِ اللهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ﴾ [النساء: ١٦٢] برقم (١) قَالَ -رَحِمَه اللهُ تَعالَى-: حَدّثَنا الحُمَيديُّ عبدُ اللهِ بنُ الزُّبيرِ، قالَ: حَدَّثَنا سُفْيانُ، قالَ: حَدّثَنا يَحيى بنُ سَعيدٍ الأنْصاريُّ، قالَ: أخْبَرني مُحَمّدُ بنُ إبراهيمَ التَّيْميُّ؛ أنّهُ سَمِعَ عَلْقَمَةَ بنَ وَقَّاصٍ الليثيَّ يَقولُ: سَمِعْتُ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ رَضِي الله عَنْه عَلَى المِنْبرِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: (**إنمَّا الأعمالُ بالنّياتِ، وإنَّما لِكُلِّ امرىءٍ مَا نَوى، فَمَنْ كانَتْ هِجْرتُهُ إلى دُنيا يُصيبُها، أوْ إلى امرأةٍ يَنْكحُها؛ فهِجرَتُه إلى مَا هَاجَرَ إليهِ**).

الخُطوةُ الأولى: جَمْعُ طُرُقِ الحَديثِ:

-هذا الحَديثُ بهذا اللفظِ أخْرَجَهُ البُخاريُّ هُنا (بَابُ بَدءِ الوَحيِ)، ولَمْ يُخرِّجْهُ هَكذا فِي أيِّ مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ جَامِعِه.

-وأخْرَجَهُ أبو داودَ في الطَّلاقِ (٢٢٠١) مِنْ حَديثِ مُحَمّدِ بنِ كَثيرٍ، قالَ: أخْبَرَنا سُفيانُ -يَعني سفُيانَ بنَ عُيينةَ- بِهِ...، وزَادَ فِيه -يَعني مُحَمَّدَ بنَ كَثيرٍ-: (**فَمَنْ كانَتْ هِجرتُه إلى اللهِ ورسولِه، فَهِجرتُه إلى اللهِ ورسولِه**) وبَقيةُ المَتْنِ مَثلُ لفظِ الحُميديِّ.

-وأخْرَجَهُ ابنُ ماجه في الزُّهدِ (٤٢٢٧) مِنْ حَديثِ يَزيدَ بنِ هارونَ والليثِ بنِ سَعدٍ

عَنْ يَحيى بنِ سَعيدٍ بِهِ، بمثلِ لَفظِ مُحَمّدِ بنِ كَثيرٍ عِندَ أبي داودَ.

وأمّا لَفظُ **(الأعمالُ بالنيَّةِ)** فَقَدْ أخْرَجَهُ الإمامُ البُخاريُّ في كِتَابِ الإيمانِ، بَابِ مَا جَاءَ أنَّ الأعمالَ بالنيّةِ والحِسْبةِ، ولِكُلِّ امرِىءٍ مَا نَوى، فَدَخَلَ فِيه الإيمانُ والوُضوءُ والصَّلاةُ والزَّكاةُ والحَجُّ والصَّومُ والأحْكامُ. وقَالَ اللهُ تَعالَى: ﴿ **قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ** ﴾ [الإسراء: ٨٤] على نِيّتِه، **(نَفَقَةُ الرّجلِ عَلَى أهْلِهِ يَحتَسِبُها صَدَقَةً)** وقالَ ﷺ: **(ولَكِنْ جِهادٌ ونِيّةٌ)** برقم (٥٤).

قَالَ -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى-: حَدَّثَنا عَبدُ اللهِ بنُ مَسْلَمَةَ، قَالَ: أخْبَرَنا مَالِكٌ عَنْ يَحيى ابنِ سَعيدٍ بِهِ، مِثْلَ لَفظِ مُحَمّدِ بنِ كَثيرٍ، ومَنْ شَايَعَه، إلا لَفظَةِ النّياتِ فَقَدْ أفْرَدَها.

-وأخْرَجَهُ فِي كِتَابِ العِتْقِ (٢٣٩٢) مِنْ طَريقِ مُحَمّدِ بنِ كَثيرٍ.. بِهِ مِثلِه.

-وفِي المَناقِبِ (٣٦٨٥) مِنْ حَديثِ مُسَدَّدٍ، عَنْ حَمّادِ بنِ زَيدٍ، عَنْ يَحيَى... بِهِ بِمثلِ لَفظِ الحُمَيديِّ فِي بَدْءِ الوَحْيِ عَدا لَفظةِ النِّياتِ فَقَدْ أفْرَدَها.

-وفِي النكاح، بابُ مَنْ هاجرَ أو عَمِلَ خيراً لتزويج امرأة؛ فله ما نوى (٥٠٧٠) من حديث مالكٍ عن يحيى، به، بإفرادِ العمل والنية.

-وفي الأيمانِ والنذورِ، باب النية في الأيمان (٦٣١١) من حديثِ قتيبةَ بنِ سعيدٍ عن عبدِالوهاب الثقفيِّ، به مثلَه.

وفِي الإكْراهِ مُعَلّقاً فِي صَدْرِ البَابِ.

-وفِي الحِيَلِ (٦٥٥٣) مِنْ حَديثِ أبي النُّعمانِ عَارِمٍ، عَنْ حَمّادِ بنِ زَيدٍ، بِهِ مِثله.

-وأخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الإمارةِ، بَابِ قَولِه ﷺ: **(إنَّما الأعمالُ بالنيّةِ)** وأنَّه يَدخُلُ فِيه الغَزْوُ وغَيرُه مِنَ الأعمالِ (١٩٠٧) مِنْ طَريقِ عَبدِاللهِ بنِ مَسْلَمَةَ بنِ قَعْنَبٍ، بِهِ مِثلَ حَديثِه السّابقِ عند البُخاري.

وسَاقَ ثَمَّةَ طُرُقَ الحَديثِ إلى مَدارِهِ، وقَالَ فِي آخرِ ذَلكَ: كُلُّهم عَنْ يَحيَى بنِ سَعيدٍ.

-وأخْرَجَه الإمامُ أحْمَدُ فِي مُسْنَدِ العَشرةِ، فِي مُسْنَدِ عُمرَ بنِ الخَطّابِ رَضيَ الله عَنْه (١٦٩) و(٣٠٢) مِنْ حَديثِ سُفْيانَ، بِهِ مِثلَ رِوايةِ الجَماعةِ.

-وأخْرَجَهُ التِّرمذيُّ فِي فَضائلِ الجِهاد (١٦٤٧) مِنْ حَديثِ مُحَمّدِ بنِ المُثَنّى بِهِ مِثلَه.

-وأخْرَجَهُ النَّسائيُّ فِي الطَّهارةِ (٧٥): مِنْ طُرُقٍ عَنْ يَحيى بنِ سَعيدٍ -واللفظ لابنِ المُبارِكِ- بِهِ مِثلَ حَديثِ الجَماعةِ.

-وأخْرَجَهُ فِي الطَّلاقِ (٣٤٣٧): مِنْ طَريقِ عَمرِو بنِ مَنصورٍ، عَنْ عَبدِاللهِ بنِ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحيى بنِ سَعيدٍ، بِهِ مِثلَه، ولَيْسَ هُو فِي رِوايةِ يَحيى الليثيِّ للموطأ، وإنَّما هُو فِي رِوايةِ مُحَمّدِ بنِ الحَسَنِ الشَّيبانيِّ للمُوطّأ (٩٨٣) طَبعة دَار القَلَم.

-وأخْرَجَهُ النسائيُّ أيضاً (٣٧٩٤) مِنْ طَريقِ إسحاقَ بنِ إبراهيمَ، عَنْ سُليمانَ بنِ حَيّانَ، عَنْ يَحيى بنِ سَعيدٍ، بهِ مَثلَه.

هذه هِي الطرُقُ والرِّواياتُ التي وَقَفْنا عَلَيْها فِي الكُتُبِ التِّسعةِ الأصولِ، وهذا قَدْرٌ كَافٍ للتَّعرُّفِ عَلَى مَنْهَجِ التَّخريجِ.

الخُطْوةُ الثّانيةُ: تعيينُ مَدارِ الحديثِ:

يقصدُ عُلماءُ الحَديثِ بِمُصْطَلحِ مَدارِ الحَديثِ: الرّاويَ الذي تَلْتَقي رِواياتُ الحَديثِ بجميعِ طرقِها عَلَيْه.

ومَدارُ الحَديثِ هُو نَفْسُه (مَوْضِعُ التَّفرُّدِ) أو (مَوْضِعُ الغَرابةِ) فِي السَّنَدِ، وهُو نَفْسُه مَخْرَجُ الحَديثِ -دُونَ الصَّحابيّ-.

وأنا لَسْتُ أوَّلَ مَن اسْتَعْمَلَ مُصْطَلَحَ المَدارِ في التَّخريجِ، وإنَّما هَذا مَنْهَجُ جَميعِ المُحدِّثينَ، سَواءٌ عَبَّروا بِمُصْطَلَحِ (مَدار) أم (مَخْرَجِ الحَديثِ) أم (لا نَعرِفُه إلا مِنْ حَديثِ فُلان) أم (تَفَرَّدَ بِهِ فُلان).

وأوّلُ مَنْ أطْلَقَ لَفظَةَ (المَدارِ) مِنَ المُحَدِّثينَ في حُدودِ اطّلاعي هو ابنُ حِبّان.

ولا يَتَبيَّنُ مَوضِعُ التَّفردِ (المَدار) هَذا إلا بِجَمْعِ الطُّرقِ والرِّواياتِ عَلَى سَبيلِ التَّقَصِّي، وقَدْ تَقدَّمَ ذلك في الجانبِ التّنظيريِّ مِن هذا الكتاب.

وطَريقُ ذَلك في حديثِ البابِ يَبدأ مِنْ جِهةِ الصَّحابيِّ، فَنقولُ:

-كُلُّ الطُّرُقِ جَعَلتِ الحَديثَ **عَنْ عُمَرَ بنِ الخَطّابِ** رَضيَ الله عَنْهُ.

-وكُلُّها جَعَلتِ الرَّاويَ عَنْه **عَلْقَمَةَ بنَ وقّاصٍ الليثيَّ**.

-وكُلُّها جَعَلَتِ الرَّاويَ عَنْه **مُحمّدَ بنَ إبراهيمَ التَّيميَّ**.

-وكُلُّها جَعَلَتِ الرَّاويَ عَنْه **يَحيى بنَ سَعيدٍ الأنْصاريَّ**.

ولَيْسَ فِي هذه الطَّبقاتِ الثّلاث أيُّ مُتابعٍ.

ونَتْرُكُ قَضيةَ وجودِ شَاهِدٍ لحديثِ عُمَرَ إلَى مَوْضِعِه بَعْدُ.

ثُمَّ نَظرنا فِيمن رَواه عَنْ يَحْيَى، فوجَدْنا: حماد بن زيد، والسفيانان، وعبدَالوهاب الثقفي، والليثَ بنَ سَعْدٍ، ومَالِكاً، ويَزيدَ بنَ هَارونَ، وغيرَهم.

فعَلِمْنا أنَّ الطُّرُقَ كُلَّها تَلْتَقي عِنْدَ يَحيى بنِ سَعيدٍ الأنْصاريّ، وعَلِمْنا أنَّه هُو أول من تَفَرَّدَ بِهِ عن شيخه، وأنَّه هُوَ (مَدارُ الحَديثِ).

ومِنْ عَادةِ المُحدِّثينَ أنْ يقولوا: غَريبٌ لَمْ يَروِه عَنْ عُمَرَ إلا عَلْقَمةُ، ولاَ عَنْه إلا التَّيميُّ؛ تَفَرَّدَ بِهِ عَنْه يَحيى، وهُو مِنْ مَشْهورِ حَديثِه، رَواه عَنْهُ جَمْعٌ مِنَ الحُفّاظِ والثِّقَاتِ مِنهُم: فُلانٌ وفُلانٌ وفُلانٌ. . . ، فإنْ كانَت القَضيّةُ وصْفَاً عَامّاً؛ ذَكَرَ الدّارسُ أبْرَزَ الرُّواةِ وإنْ كانَت القَضيةُ تَخريجاً نَقْدِيّاً ذُكِروا جَميعاً، ثُمَّ يُقالُ: فالحديثُ مَشهورٌ عَنْ يَحيى بنِ سَعيدٍ. فحديثُ عُمَرَ مَشهورٌ مِنْ حَديثِ يَحْيَى بنِ سَعيدٍ، وبِهِ يُعرف، أو لا يُعرَف إلا بِهِ، أو لا يُعرَف إلا مِنْ طَريقِه، وقَدْ رَواه جَماعةٌ مِنَ الثّقّاتِ عَنْه.

الخُطْوةُ الثالثةُ: تَرجَمَةُ رُواةِ الأسانيدِ:

بَعدَ أنْ حَدَّدْنا المَدارَ يتعيَّن عَلينا أنْ نَنظرَ ثَلاثَ نَظراتٍ سَريعاتٍ:

الأولى: مَا مَنزِلَةُ هذا الرّاوي الذي دَارَ الحَديثُ عَلَيْه؟

الثانية: مَا مَنزِلةُ الرُّواةِ عَنِ المَدارِ، ومَا قِيمةُ الأسانيدِ التي أوْصَلَت هذه الطُّرُقَ إليه؟

الثالثة: مَا مَنزِلةُ الرُّواةِ العُمَد مِنَ المَدارِ فمَا عَلا حَتّى الصَّحابيَّ؟

والنظرةُ العَجلى فِي مَدارِ حَديثِ البابِ؛ أنْ نَنظُرَ فِي كِتابِ «تَقريبِ التّهذيبِ» للحَافِظِ ابنِ حَجَرٍ، فنراهُ قَدْ وثَّق الرَّجلَ، وأثنى عَلَيْه، ثُمَّ نَنْظُرَ نَظرةً عَجلى فِي الرُّواةِ عَنْه فنجدُهُمْ جَميعاً مِنَ الثّقاتِ الحُفّاظِ، ثُمَّ نَنظرَ فِي الأسانيدِ التي أوْصَلَتْ إلى المَدارِ فَنجِدُهُم جميعاً مَا بَينَ المُصنِّفينَ إلى (المَدارِ):

-مَا بَينَ مُحْتَجٍّ بِهِ مُطلقاً مِنْ أمْثالِ البُخاريِّ، ومُسلِم، وأبي دَاودَ، والتِّرمذيِّ والنَّسائيّ، وابنِ ماجه، وأحمدَ، والطبقةِ التاليةِ مِنْ شُيوخِهِم.

-ومَا بينَ راوٍ في مَرْتبةِ الاختبارِ، ومَعْنى الاختِبارِ: الوقوفُ عَلَى المُخالَفَةِ والتَّفردِ للرّاوي الثّقة، كمَا أسلفتُ.

-ومَا بَينَ مُعتَبرٍ بِهِ، لَمْ يُتَّهم، ولَيْسَ بمتروكٍ.

فنقولُ: إسنادُ الحَديثِ بمجموعِ طُرُقِهِ صَحيحٌ مَشهورٌ عَنْ يَحْيى بنِ سَعيدٍ الأنصاريِّ والطُّرُقُ كُلُّها إليه مُعْتَبرةٌ (أي: مُعْتَدٌّ بها) إمّا عَلَى الانفرادِ، أوْ فِي المُتابعةِ.

فإذا وجدنَا فِي إحدى الرِّواياتِ إليه، أو الطُّرقِ إليها، راوياً مَتروكاً، أو مُنكَرَ الحَديثِ أو شَديدَ الضَّعْفِ -كَمَا أسْلفْنا- وَجَب بَيانُ حَالِه فنقولُ: مَا عَدا طَريقَ فُلانٍ فِي رِوايةِ فُلان، فَفيها فُلانٌ مَتروكٌ، أو ضَعيفٌ جِدّاً، لَكنَّ العِبرةَ بالرِّواياتِ الصِّحاحِ الأُخْرى.

فإذا اطْمَأننا إلى هذا الحُكْمِ العام؛ رَجَعْنا إلى المَدارِ نفسِه، فتَرجَمْنا لَهُ تَرجمةً عِلْميّةً نَقديّةً، وخَصَصنا فِي البَحْثِ كتُبَ الجَرْحِ والتّعْديلِ المُعَلَّلَةِ، مِنْ أمثالِ:

«التاريخِ الكبيرِ» للبُخاريِّ، و«الجَرْحِ والتَّعْديلِ» للرَّازيِّ، و«الضُّعفاءِ الكَبيرِ» للعُقيليِّ و«المَجروحينَ» لابنِ حِبّانَ، و«الكَامِلِ» لابنِ عَدِيٍّ.

ثمَّ البَحثُ فِي كُتُبِ العِلَلِ لأحمدَ -مَثَلاً- وابنِ المَدينيّ، والرَّازيّ، والدَّارقطنيِّ ونحوِها.

ثُمَّ نَنظرُ فِي كُتُبِ التَّخريجِ، لعلّنا نَرى فَائدةً نَقديّةً حِيالَ هَذا المَدارِ، لَمْ تُذكَرْ في هَذه الكُتُبِ، فننظرُ فِي: «نَصْبِ الرَّايةِ» و«البَدرِ المُنيرِ» وتَلخيصِه و«نَيلِ الأوطارِ» وغيرِ ذلك مِنْ كُتُبِ التَّخريجِ، وخاصّةً «فَتحَ البَاري» فِي كُلِّ هذه الخُطواتِ، فهُو دَليلٌ هادٍ، ورَشيدٌ.

ثُمَّ ننظرُ فِي الطَّبقاتِ الأعْلى فَوْقَ المَدارِ؛ لأنَّهُمْ عُمَدُ الإسْنادِ في الحَقيقةِ، ونُجْري عَليهم مِثْلَ الذي أجْريناهُ عَلَى المَدارِ بالضَّبطِ، حتّى نَصلَ إلى الصَّحابيِّ.

ودُونَك تَراجمِ عُمَدِ الإسنادِ، بالطّريقةِ العِلْميّةِ الوَجيزةِ فِيما يأتي:

- تطبيقات الترجمة العلمية الموجزة على عُمَد الإسناد:

(١) **يَحْيى بنُ سَعيدِ بنِ قَيسِ بنِ عَمرو الأنْصاريُّ**، النجّاريُّ، أبو سَعيدٍ المَدنيّ

قاضي المَدينةِ. مِنَ الخَامسةِ. مَاتَ سَنَةَ أربعٍ وأربعينَ ومِئةٍ، أو بعدها (ع).

رَوَى عَن سَبعةٍ وسَبعينَ شَيْخاً، مِنْهُم: أنسُ بنُ مَالِكٍ (خ م ت س ق) فهُو مِنْ صِغارِ التَّابعينَ، ولَمْ يَثْبتْ لَهُ سَماعٌ مِنْ غَيرِه، وجَعفرُ بنُ مُحَمّدٍ الصَّادق (م س) ومُحمَّدُ بنُ إبراهيمَ بنِ الحَارثِ التَّيميُّ (ع) ونَافِعٌ مَوْلَى ابنِ عُمَرَ (خ م د ت س).

ورَوَى عَنْه مِئةُ راوٍ، مِنْهم: مَالِكُ بنُ أنسٍ (خ م د ت س) ومُحَمّدُ بنُ إسحاقَ بنِ يَسارٍ (م) ويَحيى بنُ سَعيدٍ القَطَّانُ (خ م س).

أطبقَ النُقَّادُ عَلَى أنَّه: ثِقَةٌ، ثَبتٌ، مَأمونٌ، حَافِظٌ. وقالَ الحَافِظُ: ثِقَةٌ، ثَبت[1].

(٢) **مُحَمّدُ بنُ إبراهيمَ بنِ الحَارثِ بنِ خالِدٍ القُرشيُّ، التَّيميُّ**، أبو عَبدِالله المَدنيُّ وكانَ جَدُّه الحَارثُ بنُ خالِدٍ مِنَ المُهاجرينَ الأوّلينَ، وهُو ابنُ عَمٍّ أبي بَكرٍ الصِّديق، وَقَد رأى مُحَمّدَ بنَ سَعْدِ بنِ أبي وقّاصٍ، مَاتَ سَنَةَ عِشرينَ ومِئةٍ (ع).

روى عَنْ ثَمانيةٍ وثَلاثينَ شَيْخاً، مِنْهُم: عَامرُ بنُ سَعدِ بنِ أبي وقّاصٍ (م٤) وعَلقمةُ ابنُ وقّاصٍ (ع) وعِيسى بنُ طَلحةَ بنِ عُبيدِاللهِ التَّيميُّ (خ م ت س ق) وغيرُهم.

ورَوَى عَنْه ثَمانيةَ عَشرَ راوياً، مِنهُم: سَعدُ بنُ سَعيدٍ الأنْصاريُّ (د ت ق) وابنُه مُوسى ابنُ مُحَمّدٍ التَّيميُّ (ت ق) ويَحيى بنُ سَعيدٍ الأنْصاريُّ (ع).

ذَكَرَهُ العُقيليُّ وابنُ عَديٍّ فِي «الضُّعفاءِ». قالَ العُقيليُّ: عَنْ عَبدِ الله بنِ أحمدَ، عَنْ أبيهِ: فِي حَديثِه شَيءٌ، رَوَى أحاديثَ مَناكيرَ أوْ مُنْكَرَةً. وقَالَ ابنُ عَدِيّ: لا بَأسَ بِهِ ولاَ أعلمُ لَه شَيئاً مُنكَراً، إذا حَدَّثَ عَنْه ثِقَةٌ. وقَدْ أطْلَقَ عَليه عِباراتِ التَّوثيقِ ابنُ مَعينٍ والتِّرمذيُّ، وأبو حاتِمٍ، والنَّسائيُّ، وابنُ خِراشٍ، ويعقوبُ بنُ شَيْبَةَ، وابنُ حَجَرٍ. وقَالَ البُخاريُّ: صَحيحُ الحَديثِ. وقَالَ ابنُ المَدينيّ: حَسَنُ الحَديثِ مُستقيمُ الرِّوايةِ، ثِقَةٌ إذا رَوَى عَنْه ثِقةٌ.

وقَالَ التِّرمذيُّ عَقِبَ حَديثِ (١٨٢٣) الذي أخْرَجَهُ مِن طَرِيقِ مُوسى بنِ مُحَمّدٍ عَنْ

---

(١) مصادر ترجمته: تهذيب الكمال (٣١: ٣٤٦) (٦٨٣٦) ومصادر تحقيقه. وسير النبلاء (٥: ٤٦٨) (٢١٣) ومصادره. التقريب (٧٥٥٩).

أبيهِ -المُترْجَم- عَنْ جَابِرِ بنِ عبدِالله وأنسِ بنِ مالِكٍ: «غَريبٌ لا نَعْرِفُه، إلا مِنْ هَذا الوَجْهِ، ومُوسى بنُ مُحَمّدٍ قَد تُكلِّمَ فِيه وهُو كَثيرُ الغَرائبِ والمَناكيرِ، وأبوه مُحَمّدُ بنُ إبراهيمَ: ثِقَةٌ، وهُو مَدنيٌّ»[١].

أقولُ: حَديثُ مِثلِ هذا الرَّجلِ العَالِمِ الجَليلِ حَسَنٌ لِذاتِه، إلا مَا رَواه عَنْه ابنُه مُوسى أو غيرُه مِمّن تَكَلَّمَ العُلماءُ فِيهم مِنَ الرُّواةِ، أو نَصَّ حَافِظٌ نَاقِدٌ عَلَى حَديثٍ وهِمَ فِيه.

فمقامُ مُحَمّدِ بنِ إبراهيمَ هُو الاحتجاجُ بِهِ، إذا صَحَّ الإسنادُ إليهِ، وإنّما أعطَيْنا حديثَه دَرَجَةَ «حَسَن غريب» وليسَ درجةَ «صَحيحٍ غريبٍ» لأنَّ الحفّاظَ أنْزَلوا حِفْظَهُ عن الدّرجةِ الأولى، إلى الدّرجة الثّانيةِ، واللهُ أعلمُ.

(٣) عَلقَمَةُ بنُ وقّاصٍ الليثيُّ، المَدنيُّ. تَابعيٌّ:

قالَ الحَافِظُ في التقريب (٤٦٨٥): أخْطأ مَنْ زَعَمَ أنَّ لَهُ صُحبةً، وقِيلَ: إنَّه وُلِدَ فِي عَهدِ النَّبيِّ ﷺ ومَاتَ فِي خِلافةِ عَبدِالمَلِكِ (ع).

رَوَى عَنْ ستَّةٍ مِنَ الصَّحابةِ الكِرامِ، مِنهم: عَبدُالله بنُ عُمَرَ بنِ الخَطّابِ (خ) وأبوه عُمَرُ بنُ الخَطّاب (ع) وعائشةُ أمُّ المُؤمنينَ (خ م د ت س).

ورَوَى عَنْه سَبعةُ رُواةٍ، مِنهم: عَبدُاللهِ بنُ عُبيدِاللهِ بنِ أبي مُليكَة (خ) ومُحَمّدُ بنُ إبراهيمَ بنِ الحارثِ التَّيميُّ (ع) ومُحَمّدُ بنُ شِهابٍ الزُّهريُّ (خ م د ت س).

قالَ النَّسائيُّ، والعِجليُّ، والذَّهبيُّ: ثِقَةٌ. زادَ الأخيرُ: نَبيلٌ. ونَقَلَ عَنِ ابنِ سَعدٍ تَوثيقَه، وقَالَ ابنُ سَعدٍ: كَانَ قَليلَ الحَديثِ[٢]. وذَكَرهُ ابنُ حِبّانَ فِي الثّقاتِ.

قال الحَافِظُ: ثِقةٌ ثَبتٌ[٣].

---

(١) مصادر ترجمته: طبقات خليفة (٢: ٦٣٩) علل أحمد (١: ١٠٣) الكبير (١: ٢٢) ترتيب علل الترمذي الكبير (ص: ١١٨) العقيلي (٤: ٢٠) الجرح (٧: ١٨٤) الكامل (٦: ٢١٢٣) المعرفة والتاريخ (١: ٦٢٤) تهذيب الكمال (٢٤: ٣٠١) والنبلاء (٥: ٢٩٤) ومصادرها، الكاشف (٣: ١٤) الميزان (٣: ٤٤٥) التهذيب (٩: ٥-٧) التقريب (٥٦٩١).

(٢) طبقاته (٥: ٦٠) قلت: والعجب من المِزيّ عدم نقله توثيقَه عنه، واجتزاؤه لفظةَ: قليل الحديث!

(٣) مصادر ترجمته: ثقات ابن حبان (٥: ٢٠٩) تهذيب الكمال (٢٠: ٣١٣) (٤٠٢)، ومصادره، وسير النبلاء (٤: ٦١) (١٥) ومصادره، وتذكرة الحفاظ (١: ٥٣) التقريب (٤٦٨٥).

قُلتُ: هُو كَمَا قالَ، واللهُ تَعالَى أعلَمُ.

(٤) **عُمرُ بنُ الخَطّابِ بنِ نُفيلٍ القُرشيُّ، العَدويُّ**. أميرُ المُؤمنينَ، مَشهورٌ، جَمُّ المَناقِبِ، استُشهِدَ فِي ذِي الحِجّةِ سَنَةَ ثَلاثٍ وعِشرينَ، وَوَلِيَ الخِلافةَ عَشْرَ سِنينَ ونِصفاً (ع)[1].

قُلتُ: هُو مِنَ السَّابقينَ رَضيَ اللهُ عَنْه وأرْضاهُ، وإنْ لَمْ يكنْ مِنَ الأولينَ، فَقَدْ سَبَقَهُ خَمسةٌ وخَمسونَ صَحابياً إلى الإيمان، كَما ذَكَرَ البُخاريُّ في «صَحيحِه»، ونَظرنا فإذا هُو مِنْ أشدِّ المُتَشدِّدينَ، وأكثرِ المُتحرّزينَ فِي الرّوايةِ عَنِ النَّبيِّ ﷺ، ومِنْ تَشدُّدِهِ أنَّه إذا حَدَّثَتْه امرأةٌ غيرُ مَعروفةٍ بالعِلمِ والفِقهِ لا يَأخذ بروايتِها، لا طَعناً فِي صِدْقِها -قَطعاً- ولَكنْ كَمَا قال: «**لا نَدري أحَفِظَتْ أمْ نَسِيَتْ**»[2] -يَعني يَتَّهِمُ ضَبْطَها-.

ومِنْ تَشدُّدِه أنَّه لَمْ يقبلْ رِوايةَ أبي مُوسى الأشْعريِّ فِي قَضيةٍ عَامّةٍ يُفترض أنْ لا يَجهَلها مِثلُ عُمرَ، وهِي قَضيّة الاستئذانِ، وطَلَبَ مِنْه أنْ يَأتيَه بِشاهِدٍ، وإلاّ أوجَعَهُ ضَرْباً[3]!

وكَردِّهِ رِوايةَ المُغيرةِ بنِ شُعْبَةَ، فِي دِيةِ السِّقْطِ، حتّى قَامَ مُحَمّدُ بنُ مَسلمَةَ رَجلٌ مِنْ أكابِرِ الصَّحابَةِ وعُلمائِهم، ومِمّن لا يُتَّهم، فشَهِدَ مَعَه، فأمْضَى الحَديثَ[4].

وإنما سقتُ هذا الكلامَ في ترجمةِ عمرَ؛ لأنّ تشدُّدَ عمر على الناسِ يشيرُ إلى تشدُّدِه على نفسِه من بابٍ أولى؛ لأنَّ هذا الحديثَ لا يُعرفُ إلاّ من طريقِه، والتفرُّدُ علَّةٌ كما لا يخفى، وبناءُ جبلٍ من العلمِ على حديثٍ؛ يستدعي شدّةَ التوثُّقِ من ثبوتِه.

الخُطوةُ الرَّابعةُ: الحُكْمُ عَلَى سَنَدِ الحَديثِ بمَجْموعِ طُرُقِه:

حَديثُ عُمَرَ هَذا: إسنادُه حَسنٌ غَريبٌ، لَمْ يَرْوِه عَنْ عُمَرَ إلا عَلقَمةُ، ولاَ عَنْه إلا

---

(١) التقريب (٤٨٨٨).

(٢) أخرجه مسلم في الطلاق، باب المطلقة ثلاثاً (١٤٨٠) والترمذي في الطلاق واللعان، باب ما جاء في المطلقة ثلاثاً (١١٨٠) وقال: حسن صحيح.

(٣) أخرجه البخاري في الاعتصام بالكتاب والسنة، باب من قال: إن أحكام النبي ﷺ كانت ظاهرة (٧٣٥٣) ومسلم في الآداب، باب الاستئذان (٢١٥٤).

(٤) أخرجه البخاري في الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما جاء في اجتهاد القضاة (٧٣١٧) وغير موضع، ومسلم في القسامة والمحاربين، باب دية الجنين (١٦٨٣).

التَّيميُّ، تَفَرَّدَ بِهِ عَنْه يَحيَى، وهُو مِنْ مَشهورِ حَديثِه، رَواهُ عَنْه جَمْعٌ مِنَ الحُفّاظِ والثقاتِ.

وعلى مذاهبِ الحنفيّةِ وبعضِ الأصوليين يقولون: هو حديثٌ مستفيضٌ. ويعنون بالمستفيضِ: ما كان فرداً غريباً في الطبقات الأولى ثم اشتُهر وانتشر في الطبقاتِ المتأخرةِ، وهذا المعنى متحقِّقٌ في حديثِ البابِ، والمسألةُ اصطلاحيّةٌ!

وعِنْدَ البَحْثِ عَنِ الشَّواهِدِ، مَاذا نَرى؟!

أَخْرَجَ الخطابيُّ والقُضاعيُّ مِنْ حَديثِ أبي سَعيدٍ الخُدْريِّ[1] مِنْ رِوايةِ مَالِكٍ عَنْ زَيدِ ابنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطاءِ بنِ يَسارٍ، عَنْ أبي سَعيدٍ يَرفَعُه: (**إنَّما الأعمالُ بالنيّة**. . .) بِمثلِ لَفظِ حَديثِ عُمرَ عِنْدَ البُخاريِّ (٥٤) وهُو مِنْ رِوايةِ مَالِكٍ عَنْ يَحيى، بِهِ كَمَا تَقَدَّمَ.

قَالَ الدَّارقطنيُّ فِي «عِلَلِه»: «وَرَوى هَذا الحَديثَ مَالِكُ بنُ أنسٍ، واختُلِفَ عَنْه:

فَرواه عبدُالمَجيدِ بنُ عَبدِ العَزيزِ بنِ أبي رَوّادٍ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيدِ بنِ أسلَمَ، عَنْ عَطاءِ ابنِ يَسار، عَنْ أبي سَعيدٍ الخُدْريِّ، ولَمْ يُتابَعْ عَلَيْه.

وأمّا الحُفّاظُ مِنْ أَصْحابِ مَالِكٍ، فَرَوَوْهُ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحيى بنِ سَعيدٍ، عَنْ مُحَمّدِ ابنِ إبراهيمَ، عَنْ عَلقَمَةَ بنِ وقّاصٍ، عَنْ عُمَرَ، وهُو الصَّوابُ»[2].

وعدَّه الخطابيّ في شرح البخاريِّ مقلوباً، قد رُكّب متنه على إسناد آخر.

فحَديثُ أبي سَعيدٍ لا يَصلُحُ شَاهِداً لحديثِ عُمَرَ رَضيَ اللهُ عَنهُما، لِما ذَكَرَهُ الدَّارَقُطنيُّ عَالياً. غَيرَ أنَّ لِمعناهُ شَواهدَ كَثيرةً. . .

قالَ الحَافِظُ فِي «الفتحِ»: «ثُمَّ إنَّ هذا الحديثَ مُتّفقٌ عَلى صِحّتِه، أَخْرَجَه الأئمةُ المَشهورونَ إلا المُوطأ، وَوَهِمَ مَنْ زَعَمَ أنّه فِي المُوطأ مُغْتراً بِتخريجِ الشَّيخينِ لَهُ والنّسائيُّ، مِنْ طَريقِ مَالِكٍ»[3].

وقَالَ أبو جَعفر الطَّبريُّ: «قَدْ يكونُ هذا الحديثُ عَلَى طَريقةِ بَعضِ النّاسِ مَرْدُوداً

---

(١) أعلام الحديث للخطابي (١ : ١١١) مسند الشهاب (٢ : ١٩٦) برقم (١١٧٣).

(٢) علل الدارقطني (٢ : ١٩١) (٢١٣).

(٣) كأنّ الحافظَ يقصد روايةَ يحيى الليثي، وقد أشرتُ سابقاً إلى أنه مخرج في «الموطأ» برواية محمد ابن الحسن الشيباني.

لِكونِه فَرداً، لأنَّه لا يُروى عَنْ عُمَرَ إلا مِنْ رِوايةِ عَلقَمةَ، ولاَ عَنْ عَلْقَمَةَ إلا مِنْ رِوايةِ مُحمّدِ بنِ إبراهيمَ، ولا عَنْ مُحمدِ بنِ إبراهيمَ إلا مِنْ رِوايةِ يَحيى بنِ سَعيدٍ».

وهُو كمَا قَالَ -والقولُ للحَافِظِ- فإنَّه إنَّما اشتُهِرَ عَنْ يَحيَى بنِ سَعيدٍ، وتَفَرَّدَ بِهِ مَن فَوقَه، وبِذلكَ جَزَمَ التِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، والبَزّارُ، وابنُ السَّكنِ، وحَمزةُ بنُ مُحَمّدٍ الكِنانيُّ.

وأطْلَقَ الخَطّابيُّ نَفيَ الخِلافِ بينَ أهلِ الحَديثِ، فِي أنَّه لا يُعرَفُ إلا بهذا الإسْنادِ -يَعني إسنادَ يَحيى- وهُو كَمَا قالَ، لكنْ بِقيدينِ:

أحدُهُما: الصِّحةُ، لأنَّه وَرَدَ مِن طُرُقٍ مَعْلولَةٍ ذَكَرهَا الدَّارقطنيُّ، وأبو القاسِمِ ابنُ مَنْدَه، وغيرُهما.

ثانيهما: السِّياقُ، لأنَّه وَرَدَ فِي مَعناهُ عِدَّةُ أحاديثَ صَحَّتْ فِي مُطْلَقِ النِّيةِ، كَحديثِ عَائشةَ وأمِّ سَلَمَةَ عِندَ مُسْلِم: (**يُبْعثونَ عَلَى نِياتِهم**)[١] وحَديثِ ابنِ عَبّاسٍ وعائشة: (**ولَكِنْ جِهادٌ ونِيّةٌ**)[٢] وحَديثِ أبي مُوسى: (**مَنْ قَاتَلَ لِتَكونَ كَلِمَةُ اللهِ هِي العُليا فَهُو فِي سِبيلِ اللهِ**)[٣].

---

(١) من حديث عائشة أخرجه البخاري في البيوع، باب ما ذُكر في الأسواق (٢١١٨) ومعلقاً في الصيام باب من صام رمضان إيماناً واحتساباً ونية قبل رقم (١٩٠١) ومسلم في الفتن وأشراط الساعة، باب الخسف بالجيش الذي يؤم البيت (٢٨٨٤) وحديث أم سلمة أخرجه مسلم في الفتن باب الخسف بالجيش الذي يؤم البيت (٢٨٨٢) والترمذي في الفتن، باب ما جاء في الأمر بالمعروف (٢١٧١) وقال: حسن غريب من هذا الوجه.

(٢) أخرجه البخاري في الحج، باب لا يحلّ القتال بمكة (١٨٣٤) ومواضع، ومسلم في الحج، باب تحريم مكة وصَيدها (١٣٥٣) ومواضع، والترمذي في السير، باب ما جاء في الهجرة (١٩٥٠) من حديث ابن عباس مرفوعاً، وقال: حسن صحيح.

ومن حديث عائشة أخرجه البخاري في مناقب الأنصار، باب هجرة النبي وأصحابه إلى المدينة (٣٩٠٠) ومسلم في الإمارة، باب المبايعة بعد فتح مكة (١٨٦٤).

(٣) من حديث أبي موسى أخرجه البخاري في العلم، باب من سأل وهو قائم عالماً جالساً (١٢٣) ومواضع، ومسلم في الإمارة باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا (١٩٠٤) والترمذي في فضل الجهاد، باب ما جاء فيمن يقاتل رياء (١٦٤٦) وقال: حسن صحيح.

وحَدِيثِ ابنِ مَسعودٍ: (رُبَّ قَتيلٍ بينَ الصَّفينِ اللهُ أعلمُ بنيَّتِه)(١) أخْرَجَهُ أحمدُ.

وحَديثِ عُبادةَ: (مَنْ غَزَا وهُو لا يَنوي إلا عِقالاً؛ فَلَهُ مَا نَوَى)(٢) أخْرَجَهُ النَّسائيُّ إلى غَيرِ ذَلكَ مِمّا يَتَعَسّر حَصْرُهُ.

وعُرِف بهذا التقريرِ غَلطُ مَنْ زَعَمَ أنَّ حَديثَ عُمَرَ مُتواتِرٌ، إلا إن حُمِلَ عَلَى التَّواتُرِ المَعنويّ، فيُحتَمَلُ(٣).

نَعَم! قَدْ تَواتَرَ عَنْ يَحيى بنِ سَعيدٍ، فَحَكى مُحَمّدُ بنُ عَليِّ بنِ سَعيدٍ النَّقاشُ الحَافِظُ أنَّه رَواهُ عَنْ يَحيى مَئتان وخَمسونَ نَفْساً، وسَرَدَ أسماءَهُم أبو القَاسِمُ ابنُ مَنْدَه، فجاوَزَ الثّلاث مئة.

ورَوَى أبو مُوسى المَدينيّ عَنْ بَعضِ مَشايخِهِ مُذاكَرَةً عَنِ الحَافِظِ أبي إسماعيلَ الأنصاريِّ الهَرويِّ، قَالَ: كَتَبْتُه مِنْ حَديثِ سَبع مئةٍ مِنْ أصحابِ يَحيى.

قال الحافظ ابن حجر: «وأنا أسْتَبعدُ صِحّةَ هذا، فقَدْ تتَبَّعْتُ طُرُقَه مِنَ الرّواياتِ المَشْهورةِ والأجْزاءِ المَنْثورةِ مُنْذُ طَلَبْتُ الحَديثَ إلى وقْتي هَذا؛ فَمَا قَدِرْتُ عَلَى تَكميلِ المِئةِ».

قُلتُ: ويَشْهدُ لَهُ قَولُه تَعالَى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ . . .﴾ [البينة: ٥].

فالحديثُ: حَسَنٌ غَريبٌ سَنَداً وصَحيحٌ مَتْناً عند من صحَّحه، كَمَا نَصَّ عَلى ذَلكَ التِّرمذيُّ -وأعْطاهُ دَرجةَ حَسَنٍ صَحيحٍ، مَع قَيدِ تفرُّدِ يَحيى بنِ سَعيدٍ بِهِ- وقَدْ رَأيتَ نَقْلَ الحَافِظ الاتفاقَ عَلَى صِحَّتِهِ قريباً، واللهُ تعالَى أعْلَم.

---

(١) أخرجه أحمد في مسند المكثرين من الصحابة- حديث عبدالله بن مسعود (٣٧٦٣).

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٣٦٣٨) والحاكم في المستدرك (٢٥٢٢) والدارمي (٢٤١٦) النسائي في الجهاد من المجتبى، باب من غزا في سبيل الله ولم ينو إلا عقالاً (٣١٣٨) وأحمد في باقي مسند الأنصار حديث عبادة بن الصامت (٢٢١٨٤).

(٣) أشار شيخُنا عبدالله بن الصديق الغماري -رحمه الله تعالى- في تخريجه لأحاديث اللمع إلى أنّ هذا الحديث متواترٌ تواتراً معنوياً. وفي إطلاق لفظ «تواتر معنوي» عندي نظر بالغ!

الخُطوةُ الخَامسةُ: التَّوازنُ التَّشريعيُّ:

إنَّ المتتَّبِعَ لرواياتِ الحَديثِ فِي المُصنَّفاتِ التي أخْرَجَتْهُ؛ يَرى اخْتِلافاً غَيرَ قَليلٍ فِي ألْفاظِه، زِيادةً ونُقْصَاناً.

فالبُخاريُّ أخْرَجَ الحَديثَ فِي سَبعةِ مَواضِعَ، عَلى النَّحوِ الآتي:

-فِي بَدءِ الوَحيِ: باللفْظِ المُثْبَتِ هُنا.

-وفِي الأيمانِ وفي العِتْقِ: بِلفْظِ: (**الأعمالُ بالنِّيّةِ، ولِكُلِّ -وفي العِتْقِ: ولامْرِىءٍ- امرِىءٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كانَتْ هِجرتُه إلى اللهِ ورسُولِه**...) الحَديث.

-وفِي فَضائلِ الصَّحابةِ: بلفظِ: (**الأعمالُ بالنّيّةِ، فَمَنْ كانَتْ هِجرتُه إلى دُنيا يُصيبُها**) مِنْ غَيرِ زِيادةٍ: (**فَمَنْ كانَتْ هِجرتُه إلى اللهِ ورسولِه**..).

-وفِي النِّكاحِ: (**العَمَلُ بالنيّةِ، وإنَّما لامرىءٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كانَتْ هِجرتُه إلى اللهِ ورسولِه**...) الحديثُ.

-وفِي الأيمانِ والنُّذورِ، وفِي الحِيلِ: بلفْظِ: (**إنَّما الأعمالُ بالنيةِ، وإنَّما لامرىءٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كانَتْ هِجرتُه إلى اللهِ ورسولِه**...) الحديث.

والمُلاحَظُ عَلَى هذه الألفَاظ:

أوّلاً: أثرُ الرّوايةِ بالمَعْنى، فَقَدْ رَواهُ عِنْدَ البُخاريِّ وحْدَهُ: سُفْيانُ بن عُيينة، ومَالِكٌ وحَمّادُ بنُ زَيدٍ، وعبدُ الوَهّابِ الثقفيّ، كُلُّهُم عَنْ يَحْيى بنِ سعيد.

ثانياً: مَنهجُ الإمامِ البُخاريِّ في اخْتِصارِ الحَديثِ وتَقْطيعه.

يُؤيِّدُ مَا ذَهَبْنا إليه مِن اخْتِصارِ البُخاريِّ الحديثَ وتَقْطيعِه، أنَّ مَنْ خَرَّجَه مِن المُصَنِّفينَ، اتفقوا عَلَى لَفْظَيْن تَقريباً:

اللفظُ الأوّلُ: (إنّما الأعْمالُ بالنّياتِ، وإنّما لِكُلِّ امرىءٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كانَتْ هِجرَتُهُ إلى اللهِ ورسولِه، فهِجْرَتُه إلى اللهِ ورَسولِه، ومَنَ كانَتْ هِجرتُهُ إلى دُنيا يُصيبُها، أوْ إلى امرأةٍ ينْكِحُها؛ فهِجْرتُه إلى مَا هَاجَرَ إليه).

أخْرَجَه بهذا اللفظِ الطَّيالسيُّ (٣٧) والحُميديُّ (٢٨) وأبو داودَ (٢٢٠١) وابنُ ماجه (٤٢٢٧) والبيهقيُّ (١٨١).

وأَخْرَجَه ابنُ حِبّان (٣٨٨) والقُضاعيُّ فِي «الشِّهابِ» (١) بدونِ لفظةِ (إنَّما) فِي أوّله.

اللفظُ الثاني: (إنَّما الأعمالُ بالنيّةِ، ولِكُلِّ امرىءٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كانَتْ هِجْرَتُهُ إلى اللهِ ورَسُولِه، فهِجرَتُه إلى اللهِ ورَسولِه، ومَنْ كانَتْ هِجرَتُهُ إلى دُنْيا يُصيبُها، أوْ إلى امْرأةٍ يَنْكِحُها، فهِجْرَتُه إلى مَا هَاجَرَ إليْه).

أَخْرَجَه بهذا اللفظِ أحْمَدُ (١٦٩) ومُسلِمٌ (١٩٠٧) والتِّرمذيُّ (١٦٤٧) والنَّسائيُّ (٧٥) وابنُ خُزيمةَ (١٤٢) وابنُ الجارودِ (٦٤) والبَيْهقيُّ (٢٠٨٧) والدَّارقُطنيُّ (١).

والمُهمُّ في الأمْرِ، أنَّ اخْتِلافَ ألفاظ الرِّواياتِ لِهذا الحَديثِ، لَيْسَ لَهُ أثرٌ كَبيرٌ عَلَى الجَانِبِ التَّشريعيِّ، واللهُ تَعالَى أعْلَمُ.

فائدة: قَالَ الحَافِظُ فِي «الفَتْح» فِي شَرْحِ هذا الحَديثِ: «وقَدْ تَواتَرَ النَّقْلُ عَن الأئمةِ فِي تَعظيمِ قَدْرِ هذا الحَديثِ. قَالَ أبو عبدِاللهِ -يَعني ابنَ حَنبلٍ-: لَيْسَ فِي أخْبارِ النَّبيِّ ﷺ شيءٌ أجمعَ وأغْنَى وأكثرَ فائدةً، مِنْ هذا الحَديثِ.

واتّفَقَ عبدُالرَّحمن بنُ مَهديٍّ والشَّافعيُّ -فِيما نَقَله البُويطيُّ عَنْه- وأحمدُ ابنُ حَنبلٍ وعَليُّ ابنُ المَدينيّ، وأبو داودَ، والتِّرمذيُّ، والدَّارقطنيُّ، وحَمزةُ الكِنانيُّ عَلَى أنَّه ثُلثُ الإسلامِ، ومِنهم مَنْ قالَ: رُبعُه، واختلفوا فِي تَعيينِ البَاقي، وقَالَ ابنُ مَهديٍّ أيضاً: يَدخلُ فِي ثَلاثينَ باباً مِن العِلمِ، وقَالَ الشَّافعيُّ: يَدخلُ في سَبعينَ بَاباً، ويُحتَمل أنْ يُريدَ بهذا العَددِ المُبالغة.

وقالَ عبدُالرَّحمن بنُ مَهديٍّ أيضاً: يَنبغي أنْ يُجعلَ هذا الحَديثُ رأسَ كُلِّ بَابٍ[1].

ووجَّه البَيهقيُّ كَونَه ثُلثَ العِلمِ بأنَّ كَسْبَ العَبدِ يقعُ بقلبِهِ، ولِسانِه، وجَوارِحِه، فالنِّيةُ أحدُ أقسامِه الثّلاثةِ وأرْجَحُها؛ لأنَّها قَدْ تكونُ عِبادةً مُسْتَقِلةً، وغيرُها يَحْتاجُ إليها.

ومِنْ ثَمَّ وَرَدَ: (**نِيةُ المُؤمنِ خَيرٌ مِنْ عَمَلِه**)[2] فإذا نَظَرْتَ إليها؛ كانَتْ خَيْرَ الأمرينِ.

---

(١) هو في «جامع الترمذي» (٣: ٢٨٣) عقب الحديث (١٦٤٧).

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير (٦: ١٨٥) والقضاعي في الشهاب (١٤٧) والبيهقي في الشعب (٦٤٤٥، ٦٤٤٦) من حديثِ أنس مرفوعاً، وأخرجه القضاعي (١٤٨) من حديث النوّاس بن سمعان مرفوعاً.

وكلامُ الإمامِ أحمدَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّه أرادَ بكونِه ثُلُثَ العِلمِ؛ أنَّه أَحَدُ القَواعِدِ الثّلاثِ التي تُرِدُّ إليها جَميعُ الأحكامِ عِنْدَه، وهِيَ هَذا الحديثُ، وحديثُ: (**مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنا فَهُو رَدٌّ**)[1] وحديث: (**الحَلالُ بيِّنٌ والحَرامُ بيِّنٌ**...)[2] الحَديث، كما أفاده الإمام ابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله.

وصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمّدٍ وعَلَى آلِهِ وسَلَّمَ تَسليماً، وآخِرُ دَعْوانا أنِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالمينَ.

---

(١) أخرجه البخاري في الصلح، باب إذا اصْطَلحوا على صُلْحِ جَوْرٍ فالصلحُ مردودٌ (٢٦٧٩) ومسلم في الأقضية باب نقض الأحكام الباطِلةِ (١٧١٨) من حديث عائشة.

(٢) أخرجه البخاري في الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه (٥٢) ومسلم في المساقاة، باب أخْذِ الحلالِ وتَرْكِ الشُبهاتِ (١٥٩٩) من حديث النعمانِ بنِ بشيرٍ.

المحَاضَرةُ الثانيةُ

حَديثٌ اتّفَقَ عَلَى تَخريجِهِ أصحابُ الكتبِ الأصولِ

وبإسنادي إلى الإمامِ البُخاريِّ في صَحيحِه، كتابِ (١٦) صِفةِ الصَّلاةِ باب (٢٩) جَهْرِ الإمامِ بالتّأمينِ (٧٤٧) قالَ -رَحِمَه اللهُ تَعالَى-:

حَدَّثنا عَبدُالله بنُ يُوسفَ قَالَ: أخْبرَنَا مَالكٌ عَنِ ابنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعيدِ بنِ المُسَيِّبِ وأبي سَلَمَةَ بنِ عَبدِالرَّحمٰن، أنّهما أخْبراه عَنْ أبي هُرَيْرَةَ رَضيَ الله عَنْه؛ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قَالَ: (**إذا أمَّنَ الإمامُ؛ فأمِّنوا، فإنَّه مَنْ وَافَقَ تأمينُهُ تأمينَ المَلائكةِ؛ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنبِه**).

قَالَ ابنُ شِهابٍ: وكَانَ رَسولُ الله ﷺ يقولَ: آمين[١].

هذا حَديثٌ اتَّفَقَ عَلَى تَخريجِهِ الأئمةُ (البُخاريُّ، ومُسلمٌ، وابنُ خُزيمَةَ، وابنُ حِبّانَ، وأبو داودَ، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه، ومَالِكٌ، والدَّارميُّ، وأحمدُ) وغيرُهُم مِنْ أصحابِ الجَوامِعِ، والمَسانيدِ، والأجْزاءِ. . . إلخ.

خُطواتُ تَخْريجِ الحَديثِ ونَقْدِه:

-**الخُطْوةُ الأولى: جَمْعُ طُرُقِ الحَديثِ:**

الحَديثُ بهذا اللّفْظِ أخْرَجَهُ البُخاريُّ هنا ولَمْ يُخرجْه هكذا فِي مَوضِعٍ آخَرَ مِنَ «الجَامع».

-وأخْرَجَه مُسلِمٌ في الصَّلاةِ، بابِ: التَّسميعِ والتَّحميدِ والتّأمينِ (٤١٠): مِنْ طَريق يَحيى بنِ يَحيى، عَنْ مَالِكٍ، به مِثْله.

-ومِنْ طَريقِ ابنِ وَهَبٍ، عَنْ يُونُس، عَنْ ابنِ شِهاب (الزّهريِّ) بِهِ مِثْله، ولَمْ يَذكرْ قَولَ ابنِ شِهابٍ عَقِبَه.

-وأخْرَجَه أبو داودَ في الصَّلاة (٩٣٦): مِنْ طَريقِ القَعنبيِّ، عَنْ مَالِكٍ، بِهِ مِثْله.

-وأخْرَجَه التِّرمذيُّ في الصَّلاةِ (٢٥٠): مِنْ طريقِ زَيدِ بنِ حُباب، عَنْ مَالِكٍ، بِهِ مِثْلَه، ولَمْ يَذْكرْ قَولَ ابنِ شِهابٍ. قالَ أبو عِيسى: «حَسَنٌ صَحيحٌ».

---

(١) البخاري (١: ٢٧٠) (٧٤٧).

-وأخْرَجَه النَّسائيُّ في المُجتبى في الافتتاحِ (٢ : ١٤٤) : مِنْ طَريقِ قُتيبةَ، عَن مالك بِهِ مِثْلَه، ولَمْ يَذكرْ قَولَ ابنِ شِهابٍ، وأخْرَجَه فِي الكُبرى أيضاً (١٠٠٠).

-وأخْرَجَه مَالكٌ فِي الصَّلاةِ (٥١) بِهِ مِثْلَه.

-وأخْرَجَه أحمدُ فِي باقِي مُسندِ الكُوفيينَ (٢ : ٤٥٩) : مِنْ طَريقِ ابنِ مَهدي عَنْ مَالِكٍ بِهِ، ولفظُه: (إذا أمَّنَ القَارِىءُ . . .) والبَاقي مِثْلُه، ولَمْ يَذكُرْ قَولَ ابنِ شِهابٍ.

-وأخْرَجَه ابنُ خُزيمةَ (١٥٨٣) : مِنْ طَريقِ ابنِ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ عَنْ مَالِكٍ بِهِ مِثلَه ولَمْ يَذكرْ قَولَ ابن شِهابٍ.

وأخْرَجَه ابنُ الجَارودِ فِي مُنتقاهُ (٣٢٢) : مِنْ طَريقِ ابنِ وَهْبٍ، عَنْ مَالِكٍ ويُونُسَ بِهِ مِثلَه، ولَمْ يذكرْ قَولَ ابنِ شِهابٍ.

- وأخْرَجَه الْبخاريُّ فِي بابِ: فَضْلِ التَّأمين برقم (٧٤٨) مِنْ طَريقِ مَالِكٍ، عَنْ أبي الزِّنادِ عَن الأعْرجِ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ، أنَّ رَسولَ الله صَلَّى الله عَلَيْه وآلهِ وسَلَّمَ قَالَ: (إذا **قَالَ أَحَدُكم**: آمين، **وقَالَت المَلائكَةُ فِي السَّماءِ**: آمين، **فَوافَقَتْ إحْداهُما الأخرى؛ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ**).

-وأخْرَجَه مُسْلِم فِي الصَّلاةِ (٤١٠) : مِنْ طَريقِ المُغيرةِ، عَنْ أبي الزِّنادِ، بِهِ، بِلفظٍ مُقارِبٍ.

-وأخْرَجَه النَّسائيُّ فِي الافتتاحِ (٩٣٠) : مِنْ طَريقِ قُتيبةَ، عَنْ مَالِك، بِمثلِهِ وهُو عنده فِي الكُبرى (١٠٠٢).

-وأخْرَجَه مَالِكٌ فِي الصَّلاةِ (٥١) باب مَا جَاءَ فِي التَّأمينِ خَلْفَ الإمام، بِهِ مِثلَه.

-وأخْرَجَه عَبدُ الله بنُ أحمدَ فِي زَوائِدِهِ عَلى مُسْنَدِ أبيهِ (٢ : ٤٥٩) قَالَ: قَرأتُ عَلى عَبدِ الرَّحمن بن مهديٍّ: مَالِك، عَنْ أبي الزِّنادِ، بِهِ مِثْلَهُ.

-وأخْرَجَه الإمامُ الشَّافعيُّ فِي المُسندِ (ص: ٣٨) : مِنْ طَريقِ مَالِكٍ، بِهِ مِثْلَه.

- وأخْرَجَه الْبخاريُّ فِي كتاب (١٦) صِفةِ الصَّلاةِ باب (٣١) جَهْرِ المَأموم بالتَّأمينِ برقم (٧٤٩) : مِنْ طَريقِ عَبدِالله بنِ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سُميٍّ، عَنْ أبي صَالِحٍ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ؛ أنَّ رَسولَ الله ﷺ قالَ: (**إذا قالَ الإمامُ**: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا

﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ فقولوا: آمين، فإنَّه مَنْ وافَقَ قَولُه قَولَ المَلائكةِ؛ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِه).

-وأخْرَجَه أيضاً في كتاب (٦٨) التَّفسيرِ، باب (٢) ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ مِنْ طَريقِ عَبدِالله بنِ يُوسفَ، عَنْ مَالِكٍ، به مِثْلَه.

-وأخْرَجَه أبو داودَ في الصَّلاة (٩٣٥): مِنْ طَريقِ القعنبيِّ، عَنْ مَالِكٍ، بِهِ مِثْله.

-وأخْرَجَه النَّسائيُّ في «المجتبى» في الافتتاح (٩٢٩) و(١٠٦٣) وفي الكبرى (١٩٨٣) مِنْ طَريقِ قُتيبَةَ، عَنْ مَالِكٍ، بِهِ مِثْله.

-وأخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «المُوطأ» (١) كتاب الصَّلاةِ، باب (٥١) مَا جَاءَ فِي التّأمينِ خَلْفَ الإمام بِهِ مِثْلَه.

-وأخْرَجَهُ أحْمَدُ فِي (٢: ٤٥٩): مِنْ طَريقِ ابنِ مَهديٍّ وإسحاقَ بن عيسى بن نجيح الطّباع، جَميعاً عَنْ مَالِكٍ به مِثلَه.

-وأخْرَجَه ابنُ خُزَيْمَةَ (١٥٨٢): مِنْ طَرِيقِ الأعْمَشِ، عَنْ أبي صَالِحٍ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ قالَ: (كَانَ رَسولُ الله ﷺ يُعَلّمُنا، يَقولُ: إذا كَبَّرَ الإمامُ فَكَبِّرُوا، وإذا قَرأَ: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ﴾ فقُولوا: آمين).

-وأخْرَجَه البُخاريُّ فِي كتاب (٨٣) الدَّعواتِ، باب (٦٣) التّأمين، برقم (٦٠٣٩) مِنْ طَرِيقِ عَليٍّ بنِ عَبدِ الله، عَنْ سُفْيانَ، عَن الزُّهريِّ، عَنْ ابنِ المُسَيِّبِ، عَن أبي هُرَيرَةَ عَن النَّبيِّ ﷺ، بَلفظ: (إذا أَمَّنَ القَارىء؛ فأمِّنوا، فإنَّ المَلائكَةَ تُؤَمِّن، فَمَنْ وَافَقَ تَأمينه تَأمينَ المَلائكةِ؛ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّم مِنْ ذَنْبِه) تَابَعَهُ مُحَمَّد بنُ مَنصورٍ عِنْدَ النَّسائيِّ فِي «المُجتبى» (٩٢٦) باللفظِ نفسِه، وفِي «الكُبرى» (٩٩٨).

-وأخْرَجَه النسائي في الكُبرى أيضاً (٩٩٩) مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهريِّ، قَريباً مِنْ لَفظِ أبي صَالِحٍ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ.

وأخرجَهُ ابنُ ماجه (٨٥١) من طرِيق أبي بكرِ ابن أبي شَيبةَ وهِشامِ بنِ عَمَّارٍ جَميعاً عنْ سُفيانَ بنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزّهْريِّ، بِه مِثْلَه.

-وأخْرَجَه أحمدُ فِي «مُسندِه» (٢: ٢٣٨) بروايتِه عَن ابنِ عُيَيْنَةَ، بِهِ مِثْلَه.

-وأخْرَجَه ابنُ خُزيـمةَ (٥٦٩): مِنْ طَرِيقِ عَبدِالجَبّارِ بنِ العَلاءِ، وسَعيدِ بنِ

عَبدِالرّحمنِ المَخزوميِّ، وعَليِّ بنِ خَشْرَم، واللفْظُ للمَخزوميِّ، عَنْ سُفيانَ، بِهِ بمثْلِ لَفظِ الجَماعةِ.

وأخْرَجَه أيضاً (٥٧٥): مِنْ طَريقِ مَعْمَرَ، عَنِ الزُّهْريِّ، ولَفظهُ قَريبٌ مِنْ لَفظِ أبي صَالِحٍ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ.

-وأخْرَجَه ابنُ حِبَّان (١٨٠٤): مِنْ طَريقِ مَعْمَرَ، عَنِ الزُّهْريِّ، بِهِ، قَريباً مِنْ لَفظِ أبي صَالِحٍ.

-وأخْرَجَه الحُميديُّ فِي المُسنَد (٩٣٣) بروايتِهِ عَن ابنِ عُيَيْنَةَ، بِهِ مِثلَه.

-وأخْرَجَه ابنُ الجارود (١٩٠): مِنْ طَريقِ عَليِّ بنِ خَشْرَم، عَنِ ابنِ عُيَيْنَةَ، بِهِ مِثْلَه.

-وأخْرَجَه البَيهقيُّ في «الكُبرى» (٢٢٦٣): مِنْ طَريقِ عبدِ الرّحمنِ بنِ مُنيبٍ وعَليِّ ابنَ المَديني، عَنْ سُفيانَ، بِهِ مِثلَه.

-وأخْرَجَه الإمامُ النَّسائيُّ فِي «المُجتبى» (٩٢٥): مِنْ طَريقِ الزُّهْريِّ عَنْ أبي سَلَمةَ عَنْ أبي هُرَيْرَةَ، يرفَعُه بلفظِ: **(إذا أمَّنَ القَارىءُ؛ فأمِّنوا، فإنَّ المَلائكةَ تُؤمِّنُ، فمَنْ وَافَقَ تأمينُه تَأمينَ المَلائكةِ؛ غَفرَ الله لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنبِه)** وهُو عِنْدَه في «الكُبرى» (٩٠٧).

-وأخْرَجَه الإمامُ أحمدُ (٢: ٤٤٩): مِنْ طَريقِ يَزيدَ بنِ هارونَ، عَنْ مُحَمّدِ بنِ عَمرٍو عَنْ أبي سَلَمَةَ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ يرفَعُه، بَلفظِ: **(إذا قالَ القَارىءُ: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾...)** الحديث.

-وأخْرَجَه الدّارميُّ (١٢٤٥): مِنْ طَريقِ يَزيد بنِ هارونَ، بِهِ مِثْلَه.

-وأخْرَجَه البَيهقيُّ في «الكُبرى» (٢: ٢٥) (٢٢٦٥): مِنْ طَريقِ النَّضرِ بنِ شُمَيْلٍ عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عَمرٍو، بِهِ مِثلَه.

-وأخْرَجَه ابنُ مَاجه (٨٥٣): مِنْ طَريقِ مُحَمَّدِ بنِ بَشّارٍ عَنْ صَفوانَ بنِ عِيسى، عَنْ بِشْرِ بنِ رافعٍ، عَنْ أبي عَبدِ الله ابنِ عَمٍّ أبي هُرَيْرَةَ، عَنْه، بَلفظِ: **(تَركَ النّاسُ التأمينَ وكانَ رَسولُ الله...)** الحَديث.

-وأخْرَجَه أبو يَعلَى (٦٢٢٥): مِنْ طَريقِ الجَهضميِّ عَنْ صَفوانَ، بِهِ مِثْلَه.

وأخْرَجَه أبو يَعلَى أيضاً (٦٤١١): مِنْ رِوايةِ كَعْبٍ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ، يَرفعُهُ، بِلفظِ:

(إذا قالَ الإمامُ: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ . . .) الحَديث وزادَ: **(ومَثَلُ الذي لا يَقولُ: آمينَ، كَمَثَلِ رَجُلٍ غَزَا مَعَ قَوم، فاقْتَرعوا، فَخَرَجَتْ سِهامُهُم، ولَمْ يَخْرُجْ سَهْمُه، فَقالَ: مَا لِسَهْمي لَمْ يَخرُجْ! قَالَ: إِنَّكَ لَمْ تَقُلْ: آمين)**.

-الخُطوةُ الثانيةُ: تَعيين مَدارِ الحَديثِ:

مِنْ تَفَحُّصِ طُرُقِ الحَديثِ الكَثيرةِ التي سَرَدْناها آنفاً؛ اتّضَحَ لَنا أنَّ مَدارَه عَلَى الصَّحابيِّ نفسِه، فأبو هَريرةَ رَضيَ الله عَنْه هُو مَدارُ الحَديثِ، ومَخْرَجُه.

- رواهُ عَنْه سَعيدُ بنُ المَسيبِ، وأبو سَلَمَةَ بنُ عبدِ الرّحمنِ مَقْرونَيْن، عِنْدَ البُخاريِّ ومُسلِم، وأبي داودَ، والتِّرمذيِّ، والنَّسائيّ، ومَالِكٍ، وأحمدَ، وابنِ خُزَيمَةَ، وابنِ الجارودِ.

- ورواه عَنْهُ الأعرجُ، عِندَ البُخاريِّ، ومُسلِمٍ، والنَّسائيِّ، ومَالِكٍ، والشَّافعيِّ وعَبدِ الله بنِ أحمدَ.

-ورَواه عَنْه أبو صَالِحٍ: عِنْدَ البُخاريِّ، وأبي داودَ، والنَّسائيّ، ومَالك، وأحمدَ.

-ورواه عَنْه ابنُ المُسيبِ وحْدَهُ: عِندَ البُخاريِّ، والنَّسائيِّ، وابنِ مَاجَه، والحُميديّ وأحمدَ، وابنِ خُزيمةَ، وابنِ حِبّان، وابنِ الجارود، والبَيهقيّ.

-ورَواه عَنْه أبو سَلمَةَ وحْدَهُ: عِندَ النَّسائيِّ، وأحمدَ، والدّارميّ، والبَيهقيّ.

-ورَواهُ عَنْه أبو عَبدِ الله ابنِ عَمِّ أبي هُرَيْرَةَ: عِنْدَ ابنِ مَاجه، وأبي يَعلَى، وروايتُه ضَعيفةٌ.

-ورواه عَنْه كَعبٌ المَدينيُّ: عِنْدَ أبي يَعْلَى، وهِي رِوايةٌ ضَعيفةٌ أيضاً.

-وهناكَ مَداراتٌ دُنيا تُفيدُ مَنْ تَتَبَّعَها فِي التَّعرُّفِ عَلَى مَسيرةِ رِوايةِ الحَديثِ في طَبقاتِه المُتأخّرة، وغَيرِ ذلك مِنَ الفَوائدِ الإسناديةِ.

قُلتُ: دَارَت رِوايةُ ابنِ المُسَيِّبِ وأبي سَلَمَةَ، ورِوايةُ الأعرجِ، عَلَى الإمامِ مَالِكٍ. ودَارت رِوايةُ أبي صَالحٍ عَلَيْه أيضاً، إلا عِنْدَ ابنِ خُزيمةَ، فَقَدْ رَواهُ عَنِ الأعمشِ عَنْ أبي صَالِحٍ، ودَارَتْ رِوايةُ ابنِ المَسيبِ عَلَى الزُّهريِّ، ودَارَتْ رِوايةُ أبي سَلمةَ، عَلى أبي سَلمَةَ مِثْلَه، ودَارَتْ رِوايةُ أبي عَبدِ الله عَلَى صَفوانَ بنِ عِيسى.

-وانفَرَدَ بروايةِ كَعْبٍ أبو يَعلَى، عَنْ أبي خَيثمةَ.

وحَاصِلُ مَا تَقدَّمَ أنَّ التَّرجمةَ المَعرفيّة تَشمَلُ جَميعَ رُواةِ أسانيدِ هَذا الحَديثِ، سِوى الصَّحابيّ الذي تَشْمَلُه التَّرجمةُ العِلميّة النّاقدةُ.

الخُطوةُ الثّالثةُ: التَّراجِمُ العِلميّةُ للرُّواةِ:

يَظْهرُ لَنا جَليّاً مِنْ مُراجَعَةِ رِواياتِ هذا الحديث؛ أنَّ مَا دَارَ مِنْ رِواياتِه عَلَى مَالكٍ والزُّهْريِّ مَشهورٌ يَكادُ يَصلُ حَدَّ التَّواترِ عَنْهما.

وأمّا رِوايةُ أبي سَلَمةَ فَقَدْ دَارَتْ عَلَيْه، ودَارَتْ رِوايةُ أبي عَبدِ الله ابنِ عَمِّ أبي هُرَيْرَةَ عَلَى صَفْوانَ بنِ عِيسى، وانفَرَدَ بِروايةِ كَعْبٍ المَدينيّ، جَريرٌ عَنْ الليثِ.

وسَألتزِمُ هنا التَّرجمةَ لِلمَدارِ الأدنى فَمَا عَلاَ، لِمَا ذَكَرْتُه سَابقاً فِي مُقَدّمةِ الخُطوةِ الثّالثةِ مِنْ حَديثِ (الأعمال بالنيّةِ)، ولا دَاعي بَعْدَ ذَلك مِنْ تَسويدِ الصَّفحاتِ الطّوالِ فِي سَرْدِ تَراجِم الرُّواةِ دُونَ المَداراتِ الدُّنيا للأسانيدِ، وهِي مَا بَينَ مُحْتجٍّ بِهِ، ومَا بينَ راوٍ فِي مَرتبةِ الاختبارِ، ومَا بَينَ مُعتبرٍ بِهِ! لَم يُتَّهَمْ، ولَيْسَ بِمَتروكٍ.

١- **مَالِكُ بنُ أنسِ بنِ مَالِكٍ الأَصْبحيُّ، أبو عَبدِ الله المَدنيُّ**، الفَقيهُ، إمامُ دَارِ الهِجرةِ رَأسُ المُتْقِنينَ، وكَبيرُ المُتَثَبِّتينَ، مِنَ السَّابعةِ، مَاتَ سَنَةَ تِسعٍ وسَبعينَ ومِئةٍ، وكانَ مَولدُه سَنةَ ثَلاثٍ وتِسعينَ (ع) «التقريب» (٦٤٢٥).

٢-**مُحَمّدُ بنُ مُسلِمِ بنِ عُبيدِالله بنِ عَبدِ الله بنِ شِهابٍ القُرشيُّ**، الزُّهْريُّ أبو بكرٍ: الفَقيهُ الحَافِظُ، مُتَّفَقٌ عَلَى جَلالتِه وإتقانِه، وهُو مِنْ رؤوسِ الطَّبقةِ الرَّابعةِ، مَاتَ سَنَةَ خَمسٍ وعِشرينَ ومِئة، وقِيلَ: قَبلَ ذَلك بِسنةٍ أو سَنتين (ع). «التقريب» (٦٢٩٦).

٣-**سَعيدُ بنُ المُسَيّبِ بنِ حَزَنٍ القُرشيّ**؛ أحدُ العُلماءِ الأثْباتِ الفُقهاءِ الكِبارِ، مِنْ كِبارِ الثّانيةِ، مَاتَ بَعدَ التّسعين، وقَدْ نَاهَزَ الثَّمانينَ (ع). «التقريب» (٢٣٩٦).

٤-**أبو سَلَمَةَ بنُ عَبدِ الرّحمن بن عَوْفٍ الزُّهريُّ، المَدنيّ**. قِيلَ: اسمُه عَبدُالله. وقِيلَ: إسماعيلُ. ثِقَةٌ، مُكْثِرٌ. مِنَ الثّالثةِ، مَاتَ سَنَةَ أربعٍ وتِسعينَ، أوْ أرْبعٍ ومِئةٍ، وكانَ مَولِدُهُ سَنَةَ بِضْعٍ وعِشْرينَ (ع). «التقريب» (٨١٤٢).

٥-**أبو الزّنادِ عَبدُاللهِ بنُ ذَكوانَ القُرشيّ**، أبو عَبدِ الرّحْمٰنِ المَدَنيُّ، ثِقَةٌ فَقيهٌ. مِنَ الخَامسةِ. مَاتَ سَنَةَ ثَلاثينَ ومِئةٍ، وقِيلَ بَعْدَها (ع). «التقريب» (٣٣٠٢).

٦-**الأعْرَجُ**: عَبدُالرّحمنِ بنُ هُرمُز، أبو داودَ المَدنيُّ، مَولَى رَبيعةَ بنِ الحَارِثِ: ثِقَةٌ ثَبتٌ عَالِمٌ. مِنَ الثّالثةِ، مَاتَ سَنَةَ عَشْرَةٍ ومِئةٍ (ع). التقريب (٤٠٣٣).

٧-**سُمَيٌّ**، مَولَى أبي بَكْرِ بنِ عَبدِ الرّحمن بنِ الحَارَث بنِ هِشامٍ: ثِقَةٌ مِنَ السّادسةِ مَاتَ سَنَةَ ثَلاثينَ مَقتولاً بِقُدَيْد (ع). التقريب (٢٦٣٥).

٨-**أبو صَالحٍ: ذَكْوانُ الزَّياتُ**، ويقالُ لَهُ السَّمانُ أيضاً، المَدنيُّ: ثِقَةٌ ثَبتٌ، وكان يَجلبُ الزَّيتَ إلى الكُوفةِ. مِنَ الثّالثةِ، مَاتَ سَنَةَ إحدى ومِئَةٍ (ع). التقريب (١٨١٤).

٩-**صَفْوانُ بنُ عِيسى الزُّهْريُّ**، أبو مُحَمّدٍ البَصْريُّ، القَسّامُ: ثِقَةٌ مِنَ التّاسعةِ، مَاتَ سَنَةَ مِئتين، وقِيلَ: قَبلَها بقليلٍ، أو بَعدَها (خت م٤). التقريب (٢٩٤٠).

١٠-**بِشْرُ بنُ رافعٍ: الحَارثيُّ**، أبو الأسباطِ النَّجْرانيُّ: فَقيهٌ، ضَعيفُ الحَديثِ. مِنَ السَّابعةِ (بخ د ت ق). التقريب (٦٨٥).

١١-**أبو عَبدِالله ابنُ عَمٍّ أبي هُرَيْرَةَ**: عَبدُالرّحمنِ بنُ الصَّامتِ، وقِيلَ: ابنُ الهَضْهاضِ وقِيلَ: غَيرُ ذلك، الدَّوسيُّ، مَقبولٌ. مِنَ الثّالثة (بخ دس) التقريب (٣٨٩٩).

١٢-**أبو يَعْلى: أحْمَدُ بنُ عَليٍّ بنِ المُثنى التَّميميّ**، المَوصليّ: الإمامُ الحَافِظُ شَيخُ الإسلامِ، مُحَدِّثُ المَوصِل، وصَاحِبُ المُسْنَدِ والمُعجَمِ. وُلِدَ سَنَةَ عَشرٍ ومِئتينِ ومَاتَ سَنَةَ سَبعٍ وثَلاثمئةٍ. «السير» (١٤ : ١٧٤).

١٣-**أبو خَيثمةَ: زُهيرُ بنُ حَرْبِ بنِ شَدّادٍ النسائيُّ**، نَزيلُ بَغداد: ثِقَةٌ ثَبتٌ. رَوَى عَنه مُسلِمٌ أكثرَ مِنْ ألفِ حَديثٍ. مِنَ العَاشرةِ. مَاتَ سَنَةَ أربعٍ وثلاثينَ ومِئتينِ، وهُو ابنُ أربعٍ وسَبعينَ (خ م د س ق). التقريب (٢٠٤٢).

١٤-**جريرُ بنُ عَبدِ الحَميدِ بنِ قُرطٍ الضَّبيُّ، الكُوفيُّ**، نَزيلُ الرَّيِّ وقاضيها: ثِقَةٌ صَحيحُ الكِتابِ. قيلَ: كَانَ فِي آخرِ عُمُرِه يَهِمُ إذا حَدَّث مِنْ حِفْظِهِ. مَاتَ سَنة ثَمانٍ وثمانينَ ومِئةٍ، ولهُ إحدى وسَبعونَ سَنَةً (ع). التقريب (٩١٦).

١٥-**الليثُ بنُ أبي سُلَيم بنِ زُنَيْمٍ**، مُخْتلَفٌ في اسمِ أبيهِ: صَدوقٌ اختلَطَ جِدّاً، ولَمْ

يَتميّز حَديثُه فترُكَ، مِنَ السَّادسة. مَاتَ سَنَةَ ثَمانٍ وأربعينَ ومِئةٍ (خت م٤) التقريب (٥٦٨٥).

١٦-كَعْبٌ: المَدينيُّ، أبو عَامِرٍ: مَجْهولٌ مِنَ الرّابعةِ (ت ق). التقريب (٥٦٥١).

١٧-أبو هُرَيْرَةَ: الدَّوسيّ، اختُلِفَ فِي اسمِه، واسمِ أبيهِ عَلَى أقوالٍ كَثيرةٍ، وذَهَبَ كَثيرونَ إلى أنَّ الأرْجَحَ هُو عَبدُالرّحمنِ بنُ صَخْرٍ، تُوفِّيَ عام (٥٩هـ) فِي ولاية مُعاويةَ.

رَوَى عَنِ النَّبيِّ ﷺ، وعَنْ سَبْعَةٍ مِنَ الصَّحابةِ، مِنْهُم: عُمَرُ بنُ الخَطّابِ (ع) وعَائشةُ أمُّ المُؤمِنينَ (م د س ق) رَضِيَ اللهُ عَنْهُما، ورَوَى عَنْ كَعْبِ الأحبارِ (د ت س).

وَرَوَى عَنْهُ خَلائقُ يُعَدُّونَ بالمئاتِ، بَلْ لَمْ أقفْ لصَحابيٍّ عَلَى عَدَدِ الرّواةِ الذين اتّفق لأبي هُرَيْرَةَ رِوايتُهُم عَنْه، مِنهُم: أنسُ بنُ مَالِكٍ (خ م) وجَابِرُ بنُ عَبدِ اللهِ الأنْصاريّ (م) وسَعيدٌ المَقْبريُّ (خ)[١].

قُلتُ: أبو هُرَيْرَةَ رَضيَ الله عَنْه أشْهَرُ مِنْ أنْ يُتَرْجَمَ لَهُ، وأكبرُ مِنْ أنْ يُوثَّقَ منّي، لكِنّنا تَرْجَمْناهُ، انسجاماً مَعَ مَنْهَجِنا فِي التّرجمةِ لِجميعِ رُواةِ الإسنادِ العُمَدِ.

وأمّا عَنْ عَدالتِهِ، فأبو هُرَيْرَةَ رَضيَ الله عَنْه، وسَائِرُ الصَّحابةِ المَعروفينَ، الذين لَمْ يَكنْ مِنْهُم انحرافٌ عَنْ مِنهاجِ النُّبوةِ، كُلُّهُم عُدولٌ، لا يَحتاجُ طَالِبُ العِلمِ إلى البَحثِ عَنْ عَدالتِهِم.

وأمّا عَنْ ضَبطِهِ، فَقَدْ وَصَفَهُ بالحِفْظِ غَيرُ واحِدٍ مِنْ عُلماءِ الصَّحابةِ والتّابعينَ، فَمَنْ بَعدَهُم، حَتّى قالوا: هُو حَافِظُ الصَّحابةِ الأكبر[٢].

قال الذَّهبيُّ: مُسْندُهُ (٥٣٧٤) خَمسةُ آلافٍ وثَلاثُ مئةٍ وأربعةٌ وسَبعونَ حديثاً، اتّفَقَ البُخاريُّ ومُسْلِمٌ عَلَى تَخريجِ (٣٢٦) ثَلاثِ مئةٍ وسِتّةٍ وعِشرينَ حَديثاً، وانْفَرَدَ البُخاريُّ بثلاثةٍ وتِسعينَ (٩٣) حَدِيثاً، وانْفَرَدَ مُسلمٌ بثمانيةٍ وتِسعينَ (٩٨) حَدِيثاً[٣].

---

(١) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٣٤: ٣٦٦-٣٧٩) النبلاء (٢: ٥٧٨-٦٣٢) التقريب (٢٣٢١).

(٢) ترجمة أبي هريرة في تهذيب الكمال (٣٤: ٣٦٦-٣٧٩) النبلاء (٢: ٥٧٨-٦٣٢).

(٣) النبلاء (٢: ٦٣٢).

قُلتُ: خَطَأُ أبي هُرَيْرَةَ فِي عَدَدٍ مِنَ الأحاديثِ، ونِسيانُه عَدَداً آخر، وكذلكَ أخطاءُ الرّواةِ عَلَيْه، لا يَجوزُ أنْ تَصْرِفَنا إلى تَضعيفِ رِواياتِهِ، وإنَّما نَعْرِضُ رِواياتِه عَلَى الاخْتِبارِ، شَأنُه فِي ذَلكَ شَأنُ كُلِّ مَن اخْتُلِفَ فِيه:

-فَمَا وافَقَهُ عَلَيْه غَيرُهُ مِنَ الرُّواةِ، قَبِلْناهُ.

-ومَا خَالَفَ فِيه مَنْ هُو أقْدَمُ صُحْبَةً، وأطْولُ مُلازَمَةً؛ رَدَدْناهُ.

-ومَا انْفَرَدَ فِيه أبو هُرَيْرَةَ، فَنَنْظُرُ فِيه:

-فإنْ كانَ لا يُخالِفُ شَيئاً مِنْ كِتابِ اللهِ وسُنةِ رَسولِهِ؛ قَبِلْناهُ.

-وإنْ كانَ عَنْ وقائعَ يُمْكِنُ لِمِثْلِه شُهودُهَا؛ قَبِلْناهُ أيضاً.

-وإنْ كانَ فِي الرّغائبِ، والرّقاقِ؛ قَبِلْناهُ.

-وإنْ كانَ يُصادِمُ آيةً قُرآنيةً، أو حَدِيثاً عَنْ صَحابيّ مِمّن تَقَدَّمَ؛ رَدَدْناه.

-وإنْ كان يُصادِمُ معلوماً مِن الدّين بالضّرورةِ، أو يصادِمُ مِعْيارَ العَقْل الإسلامي رَدَدناهُ.

- وإنْ كانَ التّاريخُ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ حُضورِه ما حَدَّث بِه؛ تَوَقّفْنا فِي قَبولِه، لأنَّه ثَبتَ أنَّ أبا هُرَيْرَةَ كانَ يُرسِلُ عَنِ الصَّحابةِ المُتَقَدّمينَ، وثَبتَ أنّه كانَ يَأخذُ عَنْ كَعْبِ الأحْبارِ وثَبتَ أنّه كانَ يُحَدِّثُ فِي المجلسِ الواحِدِ عَنْ الرّسولِ ﷺ وعَنْ كَعْبِ الأحْبارِ، فيَختَلِطُ الأمرُ عَلَى بَعضِ الرُّواةِ عَنْه، فيَجْعلُ مَا حَدَّثَ بِهِ أبو هُرَيْرَةَ عَنْ كَعْبِ الأحْبارِ، عَنْ رَسولِ اللهِ ﷺ ومَا حَدَّثَ بِهِ عَنْ رَسولِ اللهِ؛ عَنْ كَعْبِ الأحبار[1].

هذا شَأنُ أبي هُرَيْرَةَ، وشَأنُ كُلِّ صَحابيٍّ عُرِفَ بالإرسالِ، وعُرِفَ بالأخْذِ عَنْ أهلِ الكِتابِ. أمّا القولُ بقَبولِ كُلِّ مَا يَرويهِ الصَّحابيُّ الصَّغيرُ، ومَنْ تأخَّرَ إسلامُهُ، ومَنْ وُلِدَ عَلى عَهْدِ النّبيِّ ﷺ ومَنْ عاصَرَ النّبيَّ ﷺ مِنَ المُخَضْرمين؛ فهُو جَهْلٌ مُطْبقٌ، وتَعَصّبٌ بَغيضٌ!

وتَحامُل بَعضُ الطّوائفِ عَلَى أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ الله عَنْهُ -مَثلاً- يَنبغي أنْ يقودَنا إلى

---

(١) النبلاء (٢: ٦٠٦).

النّظرِ الدَّقيقِ فِي جَميعِ الرّواياتِ التي انتقدوها، لأنَّ نَظرَ المُخالِفِ، لَيْسَ كَنَظَرِ المُوافِقِ. قالَ الشّاعرُ العَربيُّ:

وعَينُ الرّضا عَنْ كُلِّ عَيْبٍ كَليلةٌ ولكنَّ عَينَ السُّخطِ تُبدي المَسَاوِيا!

وبَعْدَ النَّظرِ والتَّمحيصِ؛ سَوفَ يَتبيّنُ أنَّ الرّواياتِ التي انتقدوها، مِنْها مَا يَسْلَمُ لَهُم نَقْدُه، ومِنْها مَا لا يَسْلَمُ، وما سَلِم لهُم نَقدُه، فمِنْهُ مَا انتَقَدَهُ عُلماؤنا أنْفُسُهم، ومِنْه مَا حَكموا بِضعفِه، فَلا مَعنى للتَّعلُّقِ بِهِ، ومِنْه مَا يُمْكِنُ حَمْلُه عَلَى حَالٍ لاَ يَبقى مَعَها مُنْكراً، وبعضُ مفاريدِه مِنَ العَجَبِ العُجابِ، والإنصافُ جَميلٌ[١].

الخُطوةُ الرّابعةُ: الحُكْمُ عَلَى سَندِ الحَديثِ بمجموعِ مُتابعاتِه:

دَار هذا الحديثُ عَلى أبي هُرَيْرَةَ كَمَا قُلنا، رَواهُ عَنْه: سَعيدُ بنُ المُسيب، وأبو سَلَمةَ والأعرجُ، وأبو صَالِحٍ السَّمانُ، وأبو عَبدِ الله الدَّوسيُّ، وكَعبٌ المَدينيُّ.

-فأمّا رِوايةُ أبي عَبدِ الله ابنِ عَمِّ أبي هُرَيْرَةَ، فضَعيفةٌ؛ لِضَعْفِ بِشْرِ بنِ رافِعٍ كَمَا تَقَدَّمَ في تَراجِمِ الرُّواة، ناهيكَ عَنِ الكَلامِ في ابنِ عَمِّ أبي هُرَيْرَةَ المُبهَمِ المَجهولِ.

وروايةُ كَعبٍ المَدينيِّ عَنْه، ضَعيفةٌ جِدّاً؛ لِعِلَلٍ، مِنها:

-اختلاطُ لَيثِ بنِ أبي سُلَيم حتّى تُرِكَ حَديثُه؛ لِعَدمِ تَميّزِه، كمَا قَالَ الحَافِظُ.

-وجَهالةُ كَعبٍ المَدينّي.

وواحِدةٌ منهما تَكفي لتضعيفِ الحَديثِ. وعَلَى هذا، فلا تَصِحُّ الزِّيادةُ التي انْفَرَدَ بِها كَعبٌ هذا.

أما بَقيّةُ الرِّواياتِ، فأسانيدُها صَحيحةٌ إلى أبي هُرَيْرَةَ رَضيَ الله عَنْه، فأصْلُ الحَديثِ مَشْهورٌ، مَحْفوظٌ عَنْه، ولَنا مَعَ اخْتِلافِ ألفاظِهِ وقْفةٌ فِي الخُطوةِ القَادمةِ.

الخُطوةُ الخَامسةُ: عمليّة التَّوازنُ التَّشريعيُّ:

مِنَ الأفضلِ أنْ أتْرُكَ لواحِدٍ مِنَ النُّقادِ الكَلامَ عَلَى عِلَلِ هذا الحَديثِ؛ فإنَّ سَعَةَ

---

(١) في المراجعات للسيد عبدالحسين شرف الدين، وفي الغدير للشيخ الأميني أعدادٌ كبيرةٌ من الأحاديث المنتقدة على أبي هريرة، والسبابُ والتبديعُ لا يكفيان في الدفاع عنها، والأهم من الدفاع والهجوم النظر في صلاحيتها للعمل بها في الدين!

اطّلاعِهم، ووفرةَ المَصادِرِ الأوليّة الأصليّةِ لدَيْهم، وقُربَهُم مِنْ زَمنِ الرِّوايةِ، وتأهُّلَهُم البالِغَ للنَّقدِ؛ خَيرٌ مِنْ جَميعِ مَا نَدّعيهِ، جَزاهُم الله خَيراً.

عِلَلُ حديثِ الزّهْريِّ:

لَقَدْ لخَّصَ الإمامُ الدّارَقطنيُّ جَميعَ الرّواياتِ التي ذَكَرْتُها مَجموعةً في «جَمْع طُرقِ الحَديثِ» فلا حاجَةَ بِنا إلى تكرارِها، وسَوْفَ أقتصِرُ مِن كلامِهِ على ما يخصُّ نقدَ مَتْنِ الحديثِ؛ لأنَّه هو الذي يَدخُلُ في عمليّة التوازنِ التّشريعيّ.

قالَ الدَّارقطنيُّ: يَرويه الزُّهْريُّ، واختُلِفَ عَنْه:

-فرواهُ مَالِكُ بنُ أنسٍ عَنْ الزُّهريِّ، واخْتُلِفَ عَنْه:

-فرَواهُ أصحابُ «المُوطّأ» عَنْ مالِكٍ عَنِ الزُّهريِّ، عَنْ سَعيدٍ وأبي سَلَمةَ، عَنْ أبي هرَيْرَةَ، عَن النَّبيِّ ﷺ: (**إذا أمَّنَ الإمامُ فأمّنوا**).

-ورواهُ إسْحاقُ بنُ سُلَيْمانَ الرّازيُّ عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهريِّ، عَنْ سَعيدٍ وحْدَهُ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ، وقالَ فِيه: (**إذا قالَ الإمامُ: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ فقولوا: آمين**...) وذلك وهَمٌ. وإنّما رَوى مَالِكٌ هذا اللّفْظَ فِي «المُوطّأ» عَنْ سُمَيٍّ عَنْ أبي صَالِحٍ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ.

واختُلِفَ عَنِ الزَّبيديِّ فِي إسنادِه ومَتْنِه:

فرواهُ عبدُ الله بنُ سَالِمٍ، عَنِ الزَّبيديِّ، عَنِ الزُّهريِّ، عَنْ سَعيدٍ وأبي سَلَمَةَ، كِلاهُما عَنْ أبي هُريرةَ: (**أنَّ النَّبيَّ ﷺ كانَ إذا فَرَغَ مِنْ قِراءةِ فاتحةِ الكِتابِ؛ رَفَعَ صَوتَه بآمين**).

-ورَواه بَقيّةُ، عَنِ الزَّبيديِّ، عَنْ الزُّهريِّ، عَنْ أبي سَلَمةَ-وحْدَه- عَنْ أبي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبيِّ ﷺ: (**إذا أمَّنَ الإمامُ، فأمِّنوا**...).

واختُلِفَ عَنْ مَعْمَرٍ: فرواهُ عَبدُ الأعْلَى عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْريِّ، عَنْ سَعيدٍ وأبي سَلَمَةَ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ.

-وخَالَفَهُ يزيدُ بنُ زُرَيع، وابنُ عُليّةَ، وعبدُ الرَّزاقِ؛ فرَوَوْه عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهريِّ عَنْ سَعيدٍ-وحْدَهُ-، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ، وكُلُّهم قَالَ: عَنْ مَعْمَرٍ: (**إذا قالَ الإمامُ: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ فقولوا: آمين**..) وذَلك وَهَمٌ مِنْ مَعْمَرٍ! والمَحفوظُ

عَنِ الزُّهْرِيِّ: (إذا أمَّنَ الإمامُ، فأمِّنوا. . .).

وساقَ الدّارقطنيُّ بإسنادِه إلى حَفصِ بنِ عُمَرَ عن مالِكٍ، عن الزّهْريِّ، عن سَعيدِ بنِ المُسيِّبِ، عن أبي هُرَيْرةَ قالَ: (كانَ رسُولُ الله ﷺ يقولُ: آمينَ) ثُمَّ قالَ: تَفرَّدَ به حَفْصٌ ووَهِمَ، والمَحْفوظُ مِن قوْلِ الزّهْريِّ مُرْسلاً.

ثُمَّ ساقَ الحديثَ مِنْ طريقِ عبدِالله بنِ وَهْبٍ عن يُونُسَ، عن ابنِ شِهابٍ قالَ: (وكانَ رسولُ الله ﷺ . . . الحديث).

ورَجَّحَ فِي نهايةِ كلامِهِ أنَّ الحديثَ مَحفوظٌ عَنْ سعيدِ بنِ المُسَيّبِ عن أبي هُريرةَ وعن أبي سَلَمَةَ، عن أبي هُريرة، كُلٌّ على حِدَتِه، ومَقْرونَيْن، ولَفظُ حَديثَيْهما مُتقارِبٌ ولَيْسَ فِي جميعِ طُرُقِهِ المُتّصلةِ أنَّ رسولَ الله ﷺ كانَ يقولُ: آمينَ[1].

والذي يُتلَخَّصُ مِنْ هذا الكَلامِ الذي سُقْتُه بِطولِهِ ثَلاثةُ أمورٍ:

-الأولَى: لَيْسَتْ كَثْرَةُ الطُّرقِ مُقوّيةً للحَديثِ دائماً، بَلْ قَدْ تكونُ سَبباً فِي زِيادةِ العِلَلِ.

-الثانيةُ: مَا أكّدتُ عَلَيْه مِراراً مِنْ أنَّ عُلماءَنا الأقدمين، رَحِمَهُم الله تَعالَى، قَدْ استفرغوا وُسْعَهُم فِي نَقْدِ أحاديثِ المَشهورينَ، فالوقوفُ عَلَى تَنقيداتِهِم يُغْني عن تَكلُّفِ نَقدٍ جَديدٍ، فِي مُعْظَمِ الأحْيانِ.

-الثالثةُ: أنَّ زِيادةَ أبي عَبدِ الله ابنِ عَمِّ أبي هُرَيْرَةَ، وزِيادةَ كَعْبٍ؛ يَجبُ ألاّ تَدْخُلا في مَتْنِ الحديثِ؛ فهُما مُنْكرتَانِ، والحديثُ بتمامِه دُونَهما صَحيحٌ مَشهورٌ عَنْ أبي هُرَيْرَةَ.

ولَهُ شَواهِدُ عديدةٌ، مِنها: حَديثُ أبي مُوسى عِندَ مُسْلِمٍ (٤٠٤) والنّسائيِّ (٨٧٨) وحديثُ وائلِ بنِ حُجْرٍ عِندَ النَّسائيِّ (٨٧٩) والتّرمذيِّ (٢٤٨) وقال: حديثٌ حَسَنٌ.

ولا يَخفْى أنَّ الحَنفيّةَ مِنْ أهْلِ السُّنّةِ، والإباضيّةَ، والزّيديّةَ، والإماميّةَ؛ لا يَرَوْنَ الجَهْرَ بالتّأمينِ، ومُناقشةُ فِي هذه المَسألةِ مَوْضِعُها كتابي (دِراساتٌ تَطبيقيّةٌ في الحَديثِ النّبويِّ) والله المعينُ والهادي إلى الصراط المستقيم.

---

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٨: ٨٤) (١٤٢٢) فما بعد.

المُحاضَرةُ الثّالثةُ

حَديثٌ اتَّفَقَ أصْحابُ الصِّحاحِ الأربعةِ على تَخْريجِه

قَدَّمتُ فِي خِتَامِ التَّمهيدِ أنّني سَوفَ أخَرِّجُ حَديثاً اتَّفَقَ البُخاريُّ ومُسْلِمٌ وابنُ خُزيمةَ وابنُ حِبَّانَ عَلَى تَخريجِه، بِغَضِّ النَّظرِ عَمَّنْ خَرَّجَه سِواهُم، لِبيانِ عَمَليّةِ التَّخريجِ مِنَ الكُتُبِ الصِّحاحِ المُنْتقاةِ، وقَد اخْتَرْتُ هذا الحديث لصِلَتِهِ المُباشرةِ بسَيدةِ النِّساءِ فاطمةَ الزَّهراءِ عَلَيْها السَّلام.

ورأيتُ في دَرْسِ هذا الحديثِ أنْ أسوقَ الأسانيدَ والمُتونَ تامّةً؛ ليَعرِفَ الطّالبُ أينَ يُوضَعَ مِنقاشُ النّقدِ، وليتعلّمَ الموازنةَ بينَ المُتونِ.

بإسنادي إلى الإمامِ البُخاريِّ فِي «الجَامِعِ الصَّحيحِ المُخْتَصَرِ» كِتابِ (٤) الوُضوءِ باب (٦٩) إذا أُلقيَ عَلى ظَهْرِ المُصَلِّي قَذَرٌ أوِ جِيفةٌ؛ لَمْ تَفْسُدْ عَلَيْه صَلاتُه، رقم الحَديثِ (٢٣٧) قالَ رَحمه اللهُ تَعالَى:

١-حَدَّثنا عَبدانُ، قالَ: أخْبرني أبي عَنْ شُعبةَ، عَنْ أبي إسحاقَ، عَنْ عَمْرِو بنِ مَيمونٍ، عَنْ عَبدِ اللّهِ، قالَ: بَينا رَسولُ اللهِ ﷺ ساجِدٌ (ح)

٢-وبإسنادي إليهِ فيهِ قالَ: وحدَّثني أحمدُ بنُ عُثمانَ، قالَ: حَدَّثنا شُريحُ بنُ مَسْلَمَةَ قالَ: حَدَّثنا إبراهيمُ بنُ يُوسفَ عَنْ أبيهِ، عَنْ أبي إسحاقَ، قَالَ: حَدَّثني عَمْرُو بنُ مَيمونٍ؛ أنَّ عَبدَ اللهِ بنَ مَسعودٍ حَدَّثه؛ أنَّ النَّبيَّ ﷺ كانَ يُصلِّي عِنْدَ البَيتِ، وأبو جَهْلٍ وأصحابٌ لَهُ جُلوسٌ، إذْ قالَ بَعضُهم لِبعضٍ: «أيكُم يَجيءُ بِسَلَى جَزورِ بَني فُلانٍ فيَضَعُه عَلَى ظَهْرِ مُحَمّدٍ إذا سَجَدَ؟».

فانبعثَ أشقى القَومِ، فجَاءَ بهِ، فنَظَرَ حتَّى إذا سَجَدَ النَّبيُّ ﷺ؛ وضَعَهُ عَلَى ظَهْرِهِ بَيْنَ كَتِفَيْهِ وأنا أنْظُرُ، لا أُغيِّرُ شَيئاً. لَوْ كَانَ لِي مَنَعةٌ!

قالَ: فَجَعلوا يَضْحَكونَ، ويُحيلُ بَعضُهم عَلَى بَعْضٍ، ورَسُولُ اللهِ ﷺ سَاجِدٌ، لا يَرفعُ رأسَهُ، حتَّى جَاءَتْهُ فَاطمةُ، فَطَرَحَتْ عَنْ ظَهْرِهِ، فَرَفَعَ رأسَهُ، ثُمَّ قالَ: (**اللهُمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ!**) ثلاثَ مَرّاتٍ، فشَقَّ عَلَيهِم، إذْ دَعَا عَلَيْهم.

قَالَ: وكانوا يَرون أنَّ الدَّعوةَ فِي ذَلكَ البلدِ مُستجابةٌ، ثُمَّ سَمَّى: (**اللَّهمَّ عَلَيك بأبي**

جَهْلٍ، وعَلَيكَ بِعتْبَةَ بنِ ربيعةَ، وشَيبةَ بنِ رَبيعةَ، والوَليدِ بنِ عُتبةَ، وأمية بنِ خَلَفٍ وعُقبةَ ابنِ أبي مُعَيْطٍ) قال أبو إسحاقَ السبيعيُّ: وعَدَّ السَّابِعَ، فَلَمْ نَحْفَظْه[1].

قَالَ: فوالذي نَفْسي بيدِه، لَقَدْ رأيتُ الذين عَدَّ رَسولُ اللهِ ﷺ صَرْعَى في القليبِ قَليبِ بَدْرٍ.

-وبإسنادي إليهِ فِي الجَامعِ الصَّحيحِ، كِتاب (١٢) سِترةِ المُصَلِّي، باب (١٩) المَرأةُ تَطرَحُ عَنِ المُصَلِّي شَيئاً مِنَ الأذى (٤٩٨) قَالَ رَحمهُ اللهُ تَعالَى:

٣-حَدَّثنا أحمدُ بنُ إسحاقَ السُّرْماريّ، قالَ: حَدَّثنا عُبيدُاللهِ بنُ مُوسى قالَ: حَدَّثَنَا إسرائيلُ عَنْ أبي إسْحاقَ، عَنْ عَمْرِو بنِ مَيمونٍ، عَنْ عَبدِاللهِ، قالَ: بَيَنما رَسولُ اللهِ ﷺ قَائمٌ يُصلِّي عِنْدَ الكَعبةِ، وجَمْعٌ مِنْ قُريشٍ فِي مَجالِسِهم، إذْ قالَ قَائلٌ مِنْهُم: «ألا تَنظرونَ إلى هَذا المُرائي؟! أيكُمْ يقومُ إلى جَزورِ آل فُلانٍ فَيَعْمِدُ إلى فَرْثِها، ودَمِها وسَلاها، فيَجيءُ بِهِ، ثُمَّ يُمْهِلُهُ، حتَّى إذا سَجَدَ؛ وضَعَهُ بَيْنَ كَتِفَيه»؟ فانْبَعَثَ أشْقاهُم فَلَمَّا سَجَدَ رَسولُ اللهِ ﷺ وضَعَهُ بَيْنَ كَتِفَيْه، وثَبَتَ النَّبيُّ ﷺ سَاجداً، فَضَحِكوا، حَتّى مَالَ بَعضُهُم إلى بَعْضٍ مِنَ الضَّحكِ، فانْطَلَقَ مُنْطَلِقٌ إلى فَاطمةَ عَلَيْها السَّلامُ -وهِيَ جُويريةٌ- فأقْبَلَتْ تَسعَى، وثَبتَ النَّبيُّ ﷺ ساجداً حتّى ألْقَتْهُ عَنه، وأقْبلَتْ عَلَيْهم تَسُبُّهم.

فلمّا قَضى رَسولُ اللهِ ﷺ صَلاتَه؛ قَالَ: **(اللهُمَّ عَلَيْكَ بقُرَيْشٍ! اللهمَّ عَلَيْكَ بقُرَيْشٍ! اللهُمَّ عَلَيْكَ بقُرَيْشٍ!)** ثُمَّ سَمَّى: **(اللهُمَّ عَلَيْكَ بعَمرِو بنِ هِشامٍ، وعُتبةَ بنِ رَبيعةَ، وشَيبةَ ابنِ رَبيعةَ، والوَليدِ بنِ عُتْبةَ، وأمَيّةَ بنِ خَلَفٍ، وعُقْبةَ بنِ أبي مُعَيْطٍ، وعُمارةَ بنِ الوَليدِ!)**.

قالَ عَبدُاللهِ: فواللهِ، لقد رأيتُهم صَرْعَى يَومَ بَدْرٍ، ثُمَّ سُحبوا إلى القَليبِ، قَليبِ بَدْرٍ! ثُمَّ قالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: **(وأُتْبِعَ أصحابُ القَليبِ لَعْنَةً)**.

-وبإسنادي السَّابقِ إلى البُخاريِّ، فِي جَامعِهِ، كِتاب (٦٠) الجهاد، باب (٩٧) الدُّعاءِ عَلَى المُشركينَ بالهَزيمةِ والزَّلْزَلَةِ (٢٧٧٦) قالَ رَحمَهُ اللهُ تَعالَى:

٤-حَدَّثَنا عَبدُاللهِ بنُ أبي شَيبةَ: حَدَّثنا جَعْفَرُ بنُ عَوْنٍ: حَدَّثَنا سُفْيانُ عَنْ أبي إسحاقَ

---

(١) كما في الفتح (١: ٣٥٣).

عَنْ عَمرِو بنِ مَيمونٍ، عَنْ عَبدِاللهِ رَضيَ اللهُ عَنْه، قَالَ: كانَ النَّبيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي ظِلِّ الكَعْبةِ، فقالَ أبو جَهْلٍ، ونَاسٌ مِنْ قُرِيشٍ، ونُحِرَتْ جَزورٌ بناحيةِ مَكَّةَ، فأرسَلوا فجاؤوا مِن سَلاها، وطَرحُوه عَلَيْه، فجَاءَتْ فاطمةُ، فألقَتْه عَنْه، فَقالَ: (**اللهُمَّ عَلَيْكَ بقُرَيْشٍ! اللهُمَّ عَلَيْكَ بقُرَيْشٍ! اللهُمَّ عَلَيْك بقُرَيشٍ**) لأبي جَهْلِ بن هِشامٍ، وعُتبةَ بنِ رَبيعةَ، وشَيبةَ بنِ رَبيعةَ، والوَليدِ بنِ عُتبةَ، وأُبيِّ بنِ خَلَفٍ، وعُقْبةَ بنِ أبي مُعَيْطٍ.

قالَ عَبدُاللهِ: فَلَقَدْ رأيْتُهُم فِي قَليبِ بَدْرٍ قَتْلَى.

قالَ أبو إسحاقَ: ونَسيتُ السَّابعَ. وقالَ يُوسفُ بنُ إسحاقَ، عَنْ أبي إسحاقَ: أُمَيَّةُ ابنُ خَلَفٍ. وقالَ شُعبةُ: أميَّةُ، أوْ أُبيٌّ، والصَّحيحُ أميَّةُ.

-وبِهِ إلى البُخاريِّ في كِتاب (٦٢) الجِزية، باب (٢٠) طَرْحِ جِيَفِ المُشركينَ فِي البئرِ، ولا يُؤخَذُ لَهُم ثَمَنٌ (٣٠١٤) قال:

٥-حَدَّثَنا عَبْدانُ بنُ عُثمانَ، قَالَ: أخبرني أَبي عَنْ شُعبةَ، عَنْ أَبي إسحاقَ، عَنْ عَمْرِو بنِ مَيمونٍ، عَنْ عَبدِاللهِ رَضيَ اللهُ عَنْه، قالَ: بَيْنَا رَسولُ اللهِ ﷺ سَاجِدٌ، وحَولَهُ نَاسٌ مِنْ قُرِيشٍ مِنَ المُشركينَ، إذْ جَاءَ عُقبةُ بنُ أبي مُعَيْطٍ بِسَلى جَزورٍ، فَقَذَفَهُ عَلَى ظَهْرِ النَّبيِّ ﷺ فَلَمْ يَرفَعْ رَأسَهُ، حَتّى جَاءَتْ فَاطِمةُ عَلَيْها السَّلام، فَأَخَذَتْ مِنْ ظَهْرِه، ودَعَتْ عَلَى مَنْ صَنَعَ ذَلِك، فقالَ النَّبيُّ ﷺ: (**اللهُمَّ عَلَيْكَ المَلأَ مِنْ قُرَيشٍ، اللهُمَّ عَلَيْك أبا جَهْلِ بنَ هِشامٍ، وعُتبةَ بنَ رَبيعةَ، وشَيبةَ بنَ رَبيعةَ، وعُقبةَ بنَ أبي مُعَيْطٍ، وأميَّةَ بنَ خَلَفٍ، أوْ أبيَّ بنَ خَلَفٍ**).

فَلَقَدْ رأيْتُهم قُتِلوا يَومَ بَدْرٍ، فأُلقوا في بئرٍ، غَيرَ أميَّةَ، أو أبيٍّ، فإنَّه كَانَ رَجُلاً ضَخْماً فَلمَّا جرُّوه؛ تَقَطَّعَتْ أوصَالُه، قَبلَ أنْ يُلقَى في البئرِ.

-وبه إليه فِي كِتاب (٦٦) فَضائلِ الصَّحابةِ، باب (٥٨) مَا لَقِيَ النَّبيُّ ﷺ وأصحابُه مِنَ المُشركينَ بمَكَّةَ (٣٦٤١) قال:

٦-حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بنُ بَشّارٍ: حَدَّثَنا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنا شُعبةُ عَنْ أبي إسْحاقَ، عَنْ عَمْرِو بنِ مَيمونٍ، عَنْ عَبدِالله رَضيَ الله عَنْه، قالَ: بَيْنَا النَّبيُّ ﷺ سَاجِدٌ وحَولَهُ نَاسٌ مِنْ قُرِيشٍ؛ جَاءَ عُقْبةُ بنُ أبي مُعَيْطٍ بِسَلَى جَزورٍ، فَقَذَفَهُ عَلَى ظَهْرِ النَّبيِّ ﷺ فَلَمْ يَرفَع رأسَهُ، فجاءَتْ فَاطمةُ

عَلَيْها السَّلامُ، فأخَذَتْهُ مِنْ ظَهْرِهِ، وَدَعَتْ عَلَى مَنْ صَنَعَ، فَقالَ النَّبيُّ ﷺ: (**اللهُمَّ عَلَيكَ المَلأَ مِنْ قُريشٍ: أبا جَهْلِ بنَ هِشام، وعُتبةَ بنَ رَبيعةَ، وشَيْبَةَ بنَ رَبيعةَ، وأميَّةَ بنَ خَلَفٍ أوْ أُبيَّ بنَ خَلَفٍ**) -شُعبةُ الشَّاكّ- فَرأيتُهم قُتِلوا يَومَ بَدْرٍ، فأُلقوا في بِئرٍ، غَيرَ أمَيَّةَ، أوْ أُبيٍّ؛ تَقَطّعَتْ أوصَالُه، فَلَمْ يُلْقَ فِي البئرِ.

-وبِهِ إليه فِي كتاب (٦٧) المَغازي، باب (٦) دُعاءِ النَّبيِّ ﷺ عَلَى كُفّارِ قُريشٍ: شَيْبَةَ وعُتبةَ، والوَليدِ، وأبي جَهْلِ بنِ هِشامٍ، وهَلاكِهِم، (٣٧٤٣) قال:

٧- حَدَّثني عَمْرو بنُ خالِدٍ: حَدَّثَنا زُهيرٌ: حَدَّثَنا أبو إسحاقَ عَنْ عَمْرِو بنِ مَيمونٍ عَنْ عَبدِ اللهِ بنِ مَسعودٍ رَضيَ اللهُ عَنْه، قَالَ: استَقْبَلَ رَسولُ اللهِ ﷺ الكَعْبَةَ، فَدَعا عَلَى نَفَرٍ مِنْ قُريشٍ: عَلَى شَيبةَ بنِ ربيعةَ، وعُتبةَ بنِ رَبيعةَ، والوَليدِ بنِ عُتبةَ، وأبي جَهْلِ بنِ هِشامٍ. فأَشهدُ باللّهِ، لَقَدْ رأيتُهُم صَرْعَى، قَدْ غَيّرَتْهُم الشَّمسُ، وكانَ يَوماً حَاراً.

-وبإسنادي إلى الإمامِ مُسْلمٍ في كِتابِهِ المُسْنَد الصَّحيحِ المُخْتَصَرِ، كتاب (٣٢) الجِهادِ والسِّيَرِ، باب (٣٩) مَا لَقِيَ النَّبيُّ ﷺ مِنْ أذى المُشرِكِينَ والمُنافقينَ (١٧٩٤) قَالَ رَحمَهُ اللهُ تَعالَى:

٨- حَدَّثَنا عَبدُاللهِ بنُ عُمَرَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ أبانَ الجُعفيُّ: حَدَّثَنا عَبدُ الرَّحيمِ -يَعني ابنَ سُليمانَ- عَنْ زكريّا، عَنْ أبي إسحاقَ، عَنْ عَمْرِو بنِ مَيمونٍ الأَوْديِّ، عَنِ ابنِ مَسعودٍ قالَ: بَينما رَسولُ اللهِ ﷺ يُصلِّي عِنْدَ البيتِ، وأبو جَهْلٍ وأصحابٌ لَهُ جُلوسٌ، وقَدْ نُحِرَتْ جَزورٌ بالأمسِ، فقالَ أبو جَهْلٍ: أيكُم يقومُ إلى سَلاَ جَزورِ بَني فُلانٍ، فيأخذُهُ فيضَعُهُ فِي كَتِفَيْ مُحَمَّدٍ إذا سَجَدَ؟ فانبَعَثَ أشقَى القَومِ، فأخذَهُ، فَلَمّا سَجَدَ النَّبيُّ ﷺ وضَعَهُ بَينَ كَتِفَيْهِ.

قَالَ: فاستَضْحَكوا، وجَعَلَ بعضُهُم يَميلُ عَلَى بَعضٍ، وأنا قَائِمٌ أنظرُ! لَوْ كانَتْ لِي مَنعَةٌ؛ طَرَحْتُه عَنْ ظَهْرِ رَسولِ الله ﷺ والنَّبيُّ ﷺ سَاجِدٌ مَا يَرفعُ رأسَهُ، حَتّى انطَلَقَ إنْسانٌ فأخْبَرَ فاطمةَ، فجاءَتْ -وهِي جُويريةٌ- فطَرَحَتْهُ عَنه، ثُمَّ أقبلَتْ عَلَيْهم تَشتُمُهُم.

فَلَمّا قَضى النَّبيُّ ﷺ صَلاتَه؛ رَفَع صَوتَه، ثُمَّ دَعا عَلَيْهِم، وكَانَ إذا دَعا دَعا ثَلاثاً وإذا سَألَ سَألَ ثَلاثاً، ثُمَّ قَالَ: (**اللهُمَّ عَلَيْكَ بِقريشٍ!**) ثَلاثَ مَرّاتٍ، فَلَمّا سَمِعوا صَوتَه

ذَهَبَ عَنْهُم الضَّحكُ، وخَافوا دَعْوتَه، ثُمَّ قالَ: (**اللهُمَّ عَلَيْكَ بأبي جَهْلِ بنِ هِشامٍ وعُتبةَ ابنِ رَبيعةَ، وشَيبةَ بنِ رَبيعَةَ، والوَليدِ بنِ عُقْبَةَ، وأمَيّةَ بنِ خَلَف، وعُقْبَةَ بنِ أبي مُعَيْطٍ!**) -وذَكَر السَّابِعَ، ولَمْ أحْفَظْهُ- فوالذي بَعَثَ مُحَمّداً ﷺ بالحقِّ، لَقَدْ رَأيتُ الذين سَمَّى صَرْعَى يومَ بَدْرٍ، ثُمَّ سُحِبوا إلى القَليبِ، قَليبِ بَدْرٍ.

قالَ أبو إسحاقَ: الوَليدُ بنُ عُقبةَ غَلَطٌ فِي هَذا الحديثِ.

٩-وبه إليهِ فِيه (١٧٩٤م) قالَ: حَدَّثَنا مُحَمّدُ بنُ المُثَنّى، ومُحَمّدُ بنُ بَشارٍ -واللفظُ لابنِ المُثَنّى- قَالاَ: حَدَّثَنا مُحَمّدُ بنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنا شُعبةُ، قَالَ: سَمِعْتُ أبا إسحاقَ يُحَدِّثُ عَنْ عَمْرِو بنِ مَيمونٍ، عَنْ عَبدِ اللّهِ، قَالَ: بَينَما رَسولُ اللهِ ﷺ سَاجِدٌ، وحَولَهُ نَاسٌ مِنْ قُرَيشٍ، إذْ جَاءَ عُقبةُ بنُ أبي مُعَيْطٍ بِسَلا جَزورٍ، فَقَذَفَهُ عَلَى ظَهْرِ رَسولِ اللهِ ﷺ فَلَمْ يَرفَعْ رَأسَه، فَجَاءَت فاطمةُ، فأخَذَتْه عَنْ ظَهْرِهِ، وَدَعَتْ عَلَى مَنْ صَنَعَ ذَلِكَ، فقالَ: (**اللهُمَّ عَلَيْكَ المَلأَ مِنْ قُرَيْشٍ، أبا جَهْلِ بنَ هِشامٍ، وعُتبةَ بنَ رَبيعةَ، وعُقبةَ بنَ أبي مُعَيْطٍ، وشَيبةَ بنَ رَبيعةَ، وأمَيّةَ بنَ خَلَفٍ، أوْ أبيَّ بنَ خَلَفٍ**) -شُعْبَةُ الشَّاكُّ-.

قالَ: فَلَقَدْ رَأيتُهُم قُتِلوا يَومَ بَدْرٍ، فألُقوا فِي بِئْرٍ، غَيرَ أنَّ أمَيّةَ، أوْ أُبيّاً تَقَطَّعَتْ أوصالُهُ فَلَمْ يُلْقَ فِي البِئرِ.

١٠-وَحَدَّثَنا أبو بَكرِ بنُ أبي شَيبةَ: حَدَّثَنا جَعفرُ بنُ عَونٍ: أخبَرَنا سُفيانُ عَنْ أبي إسحاقَ، بهذا الإسنادِ نَحوَه، وزَادَ: وكانَ يَستَحِبُّ ثَلاثاً، يَقولُ: (**اللهُمَّ عَليكَ بِقريشٍ اللهُمَّ عَلَيْكَ بقريشٍ، اللهُمَّ عَلَيْك بِقريشٍ**) ثَلاثاً. وَذَكَر فِيهم الوَليدَ بنَ عُتبةَ، وأمَيّةَ بنَ خَلَفٍ، ولَمْ يَشكَّ. قَالَ أبو إسحاقَ: ونَسيتُ السَّابِعَ.

١١-وحَدَّثَني سَلمَةُ بنُ شَبيبٍ: حَدَّثَنا الحَسَنُ بنُ أعْيَنَ: حَدَّثَنا زُهيرٌ: حَدَّثَنا أبو إسحاقَ عَنْ عَمْرِو بنِ مَيمونٍ، عَنْ عَبدِاللهِ، قَالَ: استَقْبَلَ رَسولُ اللهِ ﷺ البيتَ، فَدعَا عَلَى سِتّةِ نَفَرٍ مِنْ قُريشٍ، فِيهم أبو جَهْل، وأمَيّةُ بنُ خَلَفٍ، وعُتَبةُ بنُ رَبيعةَ، وشَيبةُ بنُ رَبيعَةَ، وعُقبَةُ بنُ أبي مُعَيْطٍ. فأُقْسِمُ باللّهِ، لَقَدْ رأيتُهُم صَرْعَى عَلَى بَدْرٍ، قَدْ غَيَّرَتْهُم الشَّمسُ! وكانَ يَوماً حَارّاً.

-وبإسنادي إلى الإمامِ مُحَمّدِ بنِ إسحاقَ بنِ خُزَيْمَةَ، فِي كِتابِه: «مُخْتَصَرُ المُخْتصَرِ

مِنْ المُسْنَدِ الصَّحيحِ، عَنِ النَّبيِّ ﷺ بنقْلِ العَدْلِ عَنِ العَدْلِ مَوْصولاً إليهِ، مِنْ غيرِ قَطْعٍ فِي أثناء الإسنادِ، ولا ثبوتِ جَرْحٍ فِي نَاقلي الأخبارِ» (٧٨٥) قالَ رَحِمَه اللهُ تَعالَى:

١٢-أنبأنا أبو طَاهِرٍ: أخْبَرَنا أبو بَكرٍ: أخْبَرَنا بُندارٌ: حَدَّثَنا مُحَمّدٌ -يَعني ابنَ جَعفرٍ-: حَدَّثَنا شُعبةُ، قالَ: سَمِعْتُ أبا إسحاقَ يُحَدِّثُ عَنْ عَمْرِو بنِ مَيمونٍ عَنْ عَبدِاللهِ قالَ: . . . وسَاقَهُ بِمثْلِ رِوايةِ غُنْدَرٍ عِنْدَ مُسلِمٍ (٩) تماماً.

-وبإسنادي إلى الإمامِ مُحَمّدِ بنِ حِبّان التَّميميِّ في كِتابه: «المُسنَدُ الصَّحيحُ عَلَى التَّقاسيمِ والأنْواعِ، مِنْ غَيْرِ وُجودِ قَطْعٍ فِي سَنَدِهَا، ولا ثُبوتِ جَرْحٍ في ناقليها» في كِتاب (٦٠) التَّاريخ، ذِكْرِ طَرْحِ المُشركينَ سَلَى الجَزورِ عَلَى ظَهْرِ رَسولِ اللهِ ﷺ (٦٥٧٠) قَالَ رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى:

١٣- أخْبَرَنا ابنُ خُزَيْمَةَ وسَاقَه بِمثلِ مَا تَقَدَّم سَنَداً ومَتناً.

قالَ أضعفُ الخَلْقِ عَدابٌ: هَذه طُرُقُ حَديثِ ابنِ مَسعودٍ فِي الكُتُبِ الأربعةِ الصِّحاحِ وسَوفَ أستَعْرِضُ خُطواتِ تَخريجِ الحَديثِ ونَقْدِه، فِيما يأتي:

الخُطْوةُ الأولى: جَمْعُ رِواياتِ الحَديثِ وطُرُقِهِ:

مُعظمُ السُّنَّةِ النَّبويةِ المَرفوعةِ أحاديثُ غَرائبُ فِي طَبقتي الصَّحابةِ والتَّابعينَ، يَرويها واحِدٌ عَنْ واحِدٍ، ثُمَّ قَدْ تَستَمِرُّ الغَرابةُ فِي طَبقاتٍ نازلةٍ، وقَدْ يَشْتَهِرُ الحَديثُ فِي طَبقةِ صِغارِ التّابعينَ، أو أتباعِ التّابعينَ.

والفائدةُ الأولى مِنْ جَمْعِ طُرُقِ الحَديثِ؛ هِي مُحاولةُ الوُقوفِ عَلَى المُتابعاتِ التي تُزيلُ الغَرابةَ عَنْ بَعضِ طَبقاتِ رُواةِ الأسانيدِ.

وبِما أنَّ الكُتُبَ التي اشترَط أصحابُها الصِّحَّةَ، تَجْمَعُ أصَحَّ الرّواياتِ والطُّرقِ غَالباً فَقَد التزَمنا فِي التَّخريجِ استِقْراءَ رِواياتِ الحَديثِ وطُرُقِها فِي الكُتُبِ الصِّحاحِ، ثُمَّ أحَلْنا رِواياتِ وطُرُقَ الكُتبِ الأخرى عَلَيْها، حَتّى لَوْ كانَتْ أقدمَ مِنْها، مَا دامَ هذا الأقدمُ، لَمْ يَلتزم الصَّحيحَ، ولا أصَحَّ الرِّواياتِ الوَارِدَةِ لِهذا الحَديثِ.

وهذا الحَديثُ الذي أخْرَجَه البُخاريُّ، ومُسْلمٌ، وابنُ خُزَيْمَةَ، وابنُ حِبّان أصحابُ الصِّحاحِ الأربعةِ، قَدْ أخْرَجَه غيرُهم أيضاً.

فأخْرَجَه النَّسائيُّ فِي كِتابِ الطَّهارةِ مِنَ «المجتبى» بابُ فَرثِ مَا يُؤكَلُ لَحْمُهُ يُصيبُ الثَّوبَ، قَالَ رحِمَه الله تعالى[١]:

١٤-أخْبَرَنا أحمدُ بنُ عُثمانَ بنِ حَكيمٍ قالَ: حَدَّثَنا خَالِدٌ -يَعني ابنَ مَخْلَد- قالَ: حَدَّثَنا عَليٌّ -وهُو ابنُ صَالِح- عَنْ أبي إسحاقَ، عَنْ عَمرو بنِ مَيمونَ قالَ: حَدَّثَنا عَبدُاللهِ في بَيتِ المَالِ، وسَاقَ رِوايةَ غُنْدَر عِنْدَ مُسلمٍ (٩) وابنِ خُزيمةَ وابنِ حِبّان.

وأخْرَجه النَّسائيُّ في السُّننِ الكُبرى أيضاً مِن طَريقٍ أخْرى، فَقالَ[٢]:

١٥-أخبَرَنا إسماعيلُ بنُ مَسْعودٍ، قالَ: حَدَّثَنا خَالِدٌ عَنْ شُعْبَةَ، بِهِ نَحوَ حَديثِ شُعبةَ عِنْدَ البُخاريِّ (١) و(٥) و(٦) وحَديثِه عِنْدَ مُسْلِمٍ (٩) مِمّا تَقَدَّم.

لكِنْ فِيه أنَّ المُشركينَ هَابوا إلقاءَ (السّلاَ) وأنَّ فَاطمةَ سَبَّتْهُم. ولَمْ يُخرِّجْه مِنْ أصحابِ السُّننِ غَيرُ النَّسائيِّ. وأخرَجَه الطَّيالسيُّ فِي مُسنَدِ عَبدِ اللهِ ابنِ مَسعودٍ[٣] قالَ:

١٦-حَدَّثَنا شُعبةُ، قالَ: حَدَّثَنا أبو إسحاقَ، وسَاقَهُ بِمثلِ رِوايةِ مُسْلِم (٩).

وأخرَجَه أحمدُ فِي المُسْنَدِ مِنْ طَريقين[٤] قالَ:

١٧-حَدَّثَنا مُحَمّدٌ -يَعني ابنَ جَعْفَرٍ (غُنْدَر)- قالَ: حَدَّثَنا شُعبةُ، بِهِ مِثلَه.

١٨-حَدَّثَنا وهْبُ بنُ جَريرٍ قالَ: حَدَّثَنا شُعبةُ، بِهِ نَحوَه.

وهناكَ طُرُقٌ أُخرى عِنْدَ ابنِ أبي شَيبةَ فِي المُصَنَّفِ، والبَيهقيِّ فِي السُّننِ الكَبيرِ، لا تُضيفُ جَديداً، وتُنظَرُ للاطلاع[٥].

هذه هِي الرّواياتُ والطُّرُقُ التي وَقَفْتُ عَلَيْها، والتي سَتُحَدِّدُ لَنا مَخْرَجَ الحَديثِ ومَدارَه.

---

(١) المجتبى من السنن للنسائي (١: ١٦١-١٦٢).

(٢) السنن الكبرى للنسائي (٥: ٢٠٣).

(٣) مسند الطيالسي (ص: ٤٣) الحديث (٣٢٥).

(٤) مسند أحمد (١: ٣٩٣ و٤١٧).

(٥) المصنف لابن أبي شيبة (١٤: ٢٩٨) والسنن الكبرى للبيهقي (٩: ٧) وانظر مواضع أُخَر في تخريجات الإحسان (١٤: ٥٣١).

الخُطوةُ الثّانيةُ: تَعيينُ مَدارِ الحَديثِ:

يقصدُ عُلماءُ الحَديثِ بِمُصْطَلحِ مَدارِ الحَديثِ: الرّاويَ الذي تَلْتَقي رِواياتُ الحَديثِ بجميعِ طرقها عَلَيْه.

ومَدارُ الحَديثِ هُو نَفْسُه (مَوْضِعُ التَّفرُّدِ)، أو (مَوْضِعُ الغَرابةِ) فِي السَّنَدِ، وهُو نَفْسُه مَخْرَجُ الحَديثِ -دُونَ الصَّحابيّ- كما تقدَّم.

ولا يَتبيّـنُ مَوضِعُ التَّفردِ (المَدار) هَذا إلا بِجَمْعِ الطُّرقِ والرِّواياتِ عَلَى سَبيلِ التَّقَصِّي، وقَدْ تَقَدَّمَ ذلك في الجانبِ التّنظيريِّ مِن هذا الكتاب.

وطَريقُ ذَلك في حديثِ البابِ يَبدأ مِنْ جِهةِ الصَّحابيِّ، فَنَنْظُرُ هذا الحَديثَ الذي يَنتهي فِي طُرُقِه الثّماني عَشْرَةَ إلى عَبدِ اللهِ بنِ مَسعودٍ رَضيَ اللهُ عَنْه.

ثُمَّ نَنظرُ فِي هذه الطُّرقِ كُلِّها: مَنْ رَوى هذا الحديثَ عَنِ ابنِ مَسعودٍ؟

فإذا رَواهُ عَنِ ابنِ مَسعودٍ أربعةُ رُواةٍ، أو ثَلاثةٌ، أو اثنانِ، فيكونُ مَدارُ الحَديثِ عَلَى ابنِ مَسعودٍ:

-فإنْ رواه اثنانِ عَنْه، قُلْنا: مَدارُ الحَديثِ عَلَى ابنِ مَسعودٍ، وهُو حَديثٌ عَزيزٌ رَواه عَنْه فُلانٌ، وفُلان.

-وإنْ رَواه أكثرُ مِن اثنينِ، قُلْنا: مَدارُ الحَديثِ عَلَى ابنِ مَسعودٍ، وهُو مِنْ مَشهورِ حَديثِه، رَواهُ عَنْه فُلانٌ، وفُلانٌ، وفُلانٌ.

-وإنْ لَمْ يَرْوِه عَنِ ابنِ مَسعودٍ إلا راوٍ واحِدٌ، فَلَيْسَ ابنُ مَسعودٍ مَدارَ الحَديثِ.

ثُمَّ ننظرُ في هَذا الواحِدِ الذي رَوى الحَديثَ عَنِ ابنِ مَسعودٍ، فَنَجِدُه عَمْرَو بنَ مَيمون الأوديّ، لَمْ يَرْوِ هَذا الحديثَ عَنِ ابنِ مَسعودٍ غَيرُه.

ثُمَّ نَظرنَا فِي الطُّرقِ الثّماني عَشْرَةَ: منْ رَوى هذا الحديثَ عَنْ عَمْرِو بنِ مَيمون؟ فَلَمْ نَرَ أحداً يَرويه عَنْه سِوى أبي إسحاقَ السَّبيعيّ.

ثُمَّ نَظرْنا فِي هذه الطُّرقِ جَميعِها: مَن يَروي هذا الحديثَ عَنْ أبي إسحاقَ؟ فَوجَدْنا أنْ قَدْ رَواه عَنْه سَبعةٌ مِنْ الثِّقاتِ:

١ -فرواهُ عَنْه حَفيدُه إسرائيلُ بنُ يُونسَ بنِ أبي إسحاقَ، عِندَ البخاري (٣).

٢-وزكريا بنُ أبي زائدةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٨).

٣-وزُهيرُ بنُ مُعاويةَ عِنْدَ البُخاري (٧) ومُسْلِمٍ (١١).

٤-وسُفيانُ الثَّوريُّ عِنْدَ البُخاريِّ (٤) ومُسْلِمٍ (١٠).

٥-وشُعبةُ بنُ الحَجّاجِ عِنْدَ البُخاريِّ (١، ٥، ٦) ومُسْلِم (٩) وابنِ خُزيمةَ (١٢) وابنِ حِبّانَ (١٣) والنَّسائيِّ فِي السُّنن الكُبرى (١٥) والطَّيالسيِّ (١٦) وأحمدَ (١٧، ١٨).

٦-وعَليُّ بنُ صَالِحِ بنِ حَيٍّ عِنْدَ النَّسائيِّ فِي «المُجتَبى» (١٤).

٧-وحَفيدُه يُوسفُ بنُ إسحاقَ عِنْدَ البُخاريِّ (٢).

وفِي مِثْلِ هذا الحَديثِ يقولُ عُلماءُ الحَديثِ المُتقدّمونَ: هَذا حَديْث صَحيحٌ غَريبٌ.

ويقولُ التِّرمذيُّ فِي مِثْلِه: حَسَنٌ صَحيحٌ غَريبٌ، لا نَعْرِفُه إلا مِنْ حَديثِ أبي إسحاقَ السَّبيعيّ، رَواه عَنْه جَماعةٌ مِنَ الثِّقاتِ، مِنْهُم: فُلانٌ وفُلانٌ.

وفِي مِثْلِ هذا الحَديثِ يقولُ الطَّبرانيُّ، والدَّارقُطنيُّ، وأبو نُعَيْمٍ: هَذا الحَديثُ لا يُعْرَفُ عَنِ النَّبيِّ صلَّى الله عَلَيْه وآلِه وسلَّمَ إلا مِنْ حَديثِ ابنِ مَسعودٍ، لَمْ يَروِه عَنْه إلا عَمرو بنُ مَيمونٍ، تَفَرَّدَ بِهِ عَنْه أبو إسحاقَ السَّبيعيُّ.

وقد يقولُ بعضهم: هَذا الحَديثُ إنَّما يُعْرَفُ مِنْ حَديثِه، رَواهُ عَنْه خَلْقٌ مِنَ الحُفّاظِ ونَحو هَذه العِباراتِ.

والنَّتيجةُ واحِدةٌ؛ وهِي أنَّ أبا إسحاقَ هُو (مَدارُ الحَديثِ) وهُو (مَخْرَجُ الحَديثِ) وهُو أول (مَوْضِع التّفرُّدِ) وأول (مَوْضِع الغَرابةِ) فِي السَّندِ.

ويتَفَرّعُ عَلَى مَعْرِفَةِ مَدارِ الحَديثِ؛ مَعْرِفَةُ الرّواياتِ والطُّرقِ، فنقولُ: هَذا الحديثُ لَهُ سَبْعُ رِواياتٍ عَنْ أبي إسحاقَ السَّبيعي، لِكُلِّ راوٍ مِنْ تَلامذتِه الرُّواةِ عَنْه طريقٌ، سَواءٌ اتّفقوا عَلَى لفْظِ الحَديثِ، أم اخْتَلَفوا.

ثُمَّ نَنظرُ فِي الرُّواةِ عَنْ أصحابِ هَذه الرِّواياتِ:

-فإنْ لَمْ يَروِ عَنِ الواحِدِ مِنْهُم إلا راوٍ واحِدٌ، فلَكَ أنْ تقولَ: هَذه رِوايةُ فُلانٍ أوْ طَريقُ فُلانٍ.

-وإنْ كانَ رَوى عَنِ الوَاحِدِ مِنْهُم اثنانِ فصَاعِداً، فيَلْزَمُ التَّمييزُ بينَ الرِّوايةِ، وطُرُقِ الرِّوايةِ.

وفِي هذا الحَديثِ الذي بَيْنَ أيدينا، لَمْ يَرْوِه عَنْ كُلٍّ من إسْرائيلَ، وزكريا، وسُفيانَ وعَليِّ بنِ صَالِح، ويُوسُفَ؛ إلا راوٍ واحِدٌ، فلكَ أن تقولَ: روايةٌ، وطريقٌ، عن السند ذاتِه.

بينَمَا رَواه عَنْ زُهيرِ بنِ مُعاويةَ: عَمرُو بنُ خَالِدٍ التَّميميُّ عِنْدَ البُخاريّ (٧) والحَسَنُ ابنُ أَعيَن عِنْدَ مُسْلِم (١١).

ورَواهُ عَنْ شُعْبَةَ بنِ الحَجّاج: عُثمانُ بنُ جَبلَةَ عِنْدَ البُخاريِّ (١-٥) وغُنْدَرٌ -مُحَمّدُ بنُ جَعفرٍ- عِنْدَ البُخاريِّ (٦) ومُسْلِمٍ (٩) وابنِ خُزيمةَ (١٢) وابنِ حِبّانَ (١٣) وأحمدَ (١٧).

ورَواهُ عَنْه أبو داودَ الطَّيالسيُّ (١٦) ووهْبُ بنُ جَريرٍ عِندَ أحمدَ (١٨) وخَالِدُ بنُ الحَارثِ عِنْدَ النَّسائيِّ في الكُبرى (١٥).

فنقولُ: روايةُ زُهيرٍ عَنْ مُعاويةَ، عَنْ أبي إسحاقَ، جَاءَتْ عَنْه مِنْ طَريقين.

بَينما نَقولُ: الحَديثُ مَشْهورٌ عَنْ أبي إسْحاقَ، رَواهُ عَنْهُ جَمْعٌ. وروايةُ شُعْبةَ عَنْ أبي إسْحاقَ مَشْهورةٌ، جَاءَتْ مِنْ طُرُقٍ كَثيرةٍ عَنْه، وهَكذا.

الخُطْوةُ الثّالثةُ: تَراجِم رُواةِ الإِسْنادِ:

تَحَدَّثْتُ فِي مَبحَثِ التَّرجَمَةِ العِلميّة أنَّ رُواةَ الحَديثِ قِسمانِ:

القِسمُ الأوّلُ: أعمدةُ -عُمَدُ- الإسنادِ، وهُم الرُّواةُ الذين يقولُ فِيهم عُلماءُ النَّقْدِ: أَخْرَجَ لَهُ البُخاريُّ احتجاجاً، أو احتَجَّ بِهِ البُخاريُّ، أو مُسْلِمٌ، أو ابنُ خُزيمةَ، أو ابنُ حِبّانَ فِي الصِّحاحِ، أوْ يقولونَ: خَرَّجَ لَهُ البُخاريُّ أصْلاً.

وهؤلاءِ الرُّواةُ فِي كُلِّ إسنادٍ، أوَّلُهُم مَدارُ الحَديثِ، ثُمَّ شَيْخُه، ثُمَّ مَا عَلاَ إلى الصَّحابيِّ.

والقِسمُ الثّاني: الرُّواةُ النَّقَلَةُ، وهُمْ الرُّواةُ الذين يَقولُ فِيهم عُلماءُ النَّقدِ: أَخْرَجَ لَهُ البُخاريُّ، أو مُسْلِمٌ، أو غَيرُهما مِنْ أصحابِ الصِّحاحِ مُتابعةً، أوْ مَقْروناً، أو اعتِباراً.

وهؤلاءِ جَميعُ رُواةِ الأسانيدِ، دُونَ المَدارِ، بغَضِّ النّظَرِ عَنْ مَنزِلتِهِم العِلْميّةِ ودرَجَتِهِم

في الجَرْحِ والتّعديلِ.

وفِي حَدِيثِنا هذا أعْمِدةُ الإسنادِ هُمْ: أبو إسحاقَ السَّبيعيُّ، وعَمرو بنُ مَيمونٍ وعبدُاللهِ بنُ مَسعودٍ.

والرّواةُ غيرُ العُمَدِ فِي هذا الحَديثِ -عَنْ مَدارِه- هُم: إسرائيلُ، وزكَريا، وزُهيرٌ وسُفيانُ الثَّوريُّ، وشُعْبةُ، وعَليُّ بنُ صَالِحٍ، ويُوسفُ بنُ إسحاقَ.

ثُمَّ جَميعُ الرّواةِ عَنْهُم نُزولاً إلى المُصنِّفينَ: البُخاريِّ، ومُسْلِم، والنَّسائيِّ، وابنِ خُزيمةَ، وابنِ حِبّانَ وغيرِهم.

وقَولُنا: الرّواةُ النَّقلةُ غَيرُ العُمَد فِي هذا الحَديثِ، لا يَعني أبداً أنهم غَيرُ عُمدٍ فِي الأمرِ نَفْسِه، أوْ فِي كُلِّ الأحاديثِ، وإنّما يَكونُ الرّاوي عُمدةً عِندمَا يَنْفَرِدُ بالحديثِ فَقَط، فَقَدْ يكونُ مُتابَعاً فِي حَديثٍ أو أكثرَ، ومُتفَرِّداً فِي حَديثٍ أوْ أكثرَ، وهُو ثِقَةٌ حَافِظٌ إمامٌ في الحَالينِ، فيجبُ أنْ يُنْتَبَه لهذا.

والرّواةُ العُمَد يُترجَمُونَ تَرجمةً عِلميّةً نَقديّةً، وَفْقَ الضَّوابطِ التي ذَكرتُها فِي مَبحَثِ التَّرجمةِ الحَديثيّة العِلْميّة.

بينما يُكتفى في تَراجِمِ الرُّواةِ عَنِ المَدارِ بالتَّرْجَمَةِ المَعْرِفيّةِ، التي يكفي فِيها كِتابُ «تقريبِ التَّهذيبِ» غَالباً، إذا صَحَّ الإسْنادُ إلى مدارِه.

أما رُواةُ الطرُقِ عَنْ رُواةِ المَدارِ، فلاَ حَاجَة إلى تَرْجَمَتِهم فِي التَّخريجِ النّقْديِّ أصْلاً!

لأنَّ الرّاوي في الصّحاحِ إمّا مُحْتَجٌّ بانفِرَادِه، أو مُعْتَبَرٌ بحديثِه.

ومَا دَامَ قَدْ تُوبِعَ؛ فَلاَ ضَيْرَ ولا حَرَج، اللهُمَّ إلاّ أنْ يأتِي حَديثٌ خَارجَ الصَّحيحينِ وفِي سَنَدِه المُوصلِ إلى مَدارِه راوٍ مَتْروكٌ، أو مُنْكرُ الحَديثِ، أو فَاحِشُ الخَطأ، فلاَ بُدَّ عِندئذٍ مِنْ بيانِ حَالِه.

لأنَّ حَالَه تُؤثِّرُ عَلَى دَرجةِ الحَديثِ، إذا لَمْ يكُنْ للحَديثِ إلا راويانِ عَنْ مَدارِه. أو كانَت الطرُقُ إلى المدارِ كُلُّها ضَعيفةً.

وفي حَديثِنا هَذا لا يُوجَدُ شَيءٌ مِنْ ذلكَ، لأنَّه لَيْسَ فِي رُواةِ الصَّحيحين مَتْروكٌ قَط!

أ-التَّرْجَمَةُ الحَديثيّةُ العِلْميّةُ لأعمِدَةِ الإسنادِ :

١-تَرجَمَةُ الصَّحابيّ الجَليلِ عَبدِاللهِ بنِ مَسْعودٍ رَضيَ اللهُ عَنْه :

ذَكَرْتُ فِي بَحْثِ أَحْكامِ الصَّحابيّ الحَديثيّةِ أنَّ كُلَّ صَحابيٍّ مَعروفِ العَينِ، ثَبَتَتْ لَهُ الصّحبةُ الشّرعيّةُ الأصوليّةُ؛ فهو عَدلٌ، لا يَحتاجُ حالُه إلى البَحثِ عِنْ عَدالَتِه، إلاّ مَنْ كانَتْ لَهُ صُحبةٌ، ولَمْ تكنْ لَهُ استقامةٌ فِي حَياةِ النَّبيِّ ﷺ أوْ بَعدَ وفاتِه -كَما يَقولُ الدَّارقُطْنيُّ- وهؤلاءِ عَدَدُهم قَليلٌ قد لا يصلُ عدَدُهم إلى عشرةٍ من المَعروفينَ.

بَيْدَ أنَّنا في تَرجمةِ الصَّحابيِّ نبحَثُ عَنْ أُمورٍ أُخَرَ:

مِنْها قَضيّةُ ضَبْطِ الصَّحابيّ وسَمَاعِه الحديثَ، أو إرسالِه إيّاه.

ومِنها مَعرفةُ تَاريخِ الحَديثِ، ومَدى تأثُّرِ الصَّحابيّ به، أوْ تَأثيرِه في سببِ ورودِه.

وهذا كُلُّه خَارجٌ عَنْ قَضيةِ العَدالةِ التي نَصْرُخُ بِها فِي وَجْهِ كُلِّ مَنْ يَحاوِلُ نَقدَ أيِّ حديثٍ نَبويٍّ، وكأنَّ عَدالةَ الصَّحابيّ تَعْني العِصْمَةَ المُطْلَقة.

مَعَ أنَّ عَدالةَ الصَّحابيّ لا تَعني أكثرَ مِنْ تَحقُّقِهِ بِجَانبِ الدِّينِ، وصِدقِ اللهجةِ ورُجْحانِ عَدَمِ تعمُّدِهِ الكَذِبَ.

وراوي هَذا الحَديثِ بِمَتْنِه القَوليِّ والفِعْليّ وقِصّتِه هُو: عَبدُاللهِ بنُ مَسعودِ بنِ غَافِلِ ابنِ حَبيبٍ، أبو عَبدِالرّحْمن الهُذليّ، صَاحِبُ رسولِ اللهِ ﷺ.

ويَذْكُرُ مُتَرْجِموه أنَّ والدَه مَسعودَ بنَ غَافِلٍ، كانَ قَدْ حَالَفَ عبدَالحَارِث بنَ زُهرةَ القُرشيّ فِي الجَاهليةِ، وأقامَ في مَكّةَ المُكرمةَ. وقَدْ تُوفيَ والدُه، وعاشَتْ أمُّه أمُّ عَبدٍ بنتُ وَدٍّ بنِ سَواءٍ الهُذليّة حتّى أسلَمَتْ، وكانَ لَها صُحبةٌ.

ومَناقِبُه وفضائُلُه كثيرةٌ، لا تَخصُّ بحثنا هُنا، وإنّما الذي يَخُصُّ بَحْثَنا مِنْ تَرْجَمَتِه: حُضورُه هذه القِصّةَ بنفسِهِ، واعْتِرافُه بعدمِ قُدرته عَلَى دَفْعِ مَكروهٍ عَنِ النَّبيِّ ﷺ حتّى أُخبِرَتْ فاطمةُ بما حَدَثَ للنَّبيِّ ﷺ فأزالَت الأذى عَنْهُ ﷺ.

فإذا كان عبدُاللهِ مِنَ السَّابقينَ الأوّلين، وكانَ سادسَ سِتّةٍ فِي الإسلامِ كمَا يُحدِّثُ عَنْ نفسِه، وكانَ عبدُاللهِ قَدْ هَاجَرَ الهِجرتينِ -هِجرةَ الحَبشةِ والهِجرةَ إلى المَدينةِ النَّبويةِ- وكانَتْ فاطمةُ جُويريةً صَغيرةً، فمتى حَدَثَت هذه القِصّةُ؟

إنَّ مِمّا يُجْمِعُ عَلَيه المُؤَرِّخونَ؛ أنَّ عَبدَاللهِ بنَ مَسعودٍ تُوفيَ فِي زَمَنِ عُثمان سَنَة اثنتين، أو ثَلاثٍ وثلاثينَ، عَنْ ثَلاثٍ وستينَ سَنَةً، أو بِضْعٍ وستينَ. وهَذا يَعني أنَّ ابنَ مَسعودٍ، وُلِدَ قَبلَ الهِجرةِ بثلاثينَ سَنَةً عَلَى الأقلِّ.

وقَدْ ذَكروا فِي سَبَبِ إسْلامِه، قِصةَ مُرورِ النَّبيِّ ﷺ مَعَ صَاحبِه أبي بَكرٍ الصِّديقِ رَضيَ اللهُ عَنْه عَلَيْه، وهُو يَرْعَى الغَنَم، فشَاهَدَ مُعْجِزَةً للنَّبيِّ الكريمِ، فأسلَمَ[1].

وذَكَرَ المُتَرْجِمونَ أنَّ فاطِمَةَ -عَلَيها السَّلام- تُوفِّيَتْ بَعدَ رَسولِ اللهِ ﷺ بأشهرٍ قَليلةٍ أقصاها سِتةُ أشْهُرٍ، وكانَ لَها مِنَ العُمرِ يَومَ وفاتِها ثَلاثونَ سَنَةً، كمَا رَوى ذَلك الزُّبيرُ بنُ بَكّارٍ عَنْ عَبدِالله بنِ حَسنِ بنِ الحَسَنِ فِي قِصةٍ مَعروفةٍ. وهذا يَعني أنَّها وُلِدَتْ قَبلَ مَبعثِ النَّبيِّ ﷺ بسبعِ سِنينَ، فَلَو افترَضْنا أنَّ القِصةَ وقَعَتْ بَعدَ ثَلاثٍ أو خَمْسِ سِنينَ مِنْ البعثةِ فيكونُ لفاطمةَ مِنَ العُمرِ ثِنتا عَشرةَ سَنةٍ، أقلَّ أو أكثرَ قَليلاً، وهُو سِنٌّ يَتناسبُ مَعَ قولِ ابنِ مَسعودٍ: إنّها جاريةٌ، أو جُويريةٌ، ويَتناسبُ مَعَ جُرأتِها فِي مُواجَهةِ صَناديدِ مُشركي قُريشٍ بِسَبِّهم أو تأنيبِهم، أوْ بمجَرّدِ الدّعاءِ عَلَيْهم[2].

ونَخلُصُ مِمّا تَقَدَّمَ إلى أنَّ عَبدَاللهِ بنَ مَسعودٍ قَدْ ضَبطَ الحَدثَ مُنذُ وقَعَ إلى أنْ حَدَّثَ بِهِ عَمْرو بنَ مَيمونٍ، فَمَنْ عَمْرو بنُ مَيمونٍ هذا؟

٢-تَرجمةُ عَمْرِو بنِ مَيمونٍ:

هُو عَمْرو بنُ مَيمونٍ الأوديُّ، أبو عَبدِاللهِ -ويُقَالُ: أبو يَحيى- الكُوفيُّ مِن أودِ بنِ صَعْبِ بنِ سَعدِ العَشيرة، مِنْ مَذْحِجٍ (ع).

قالوا فِي تَرْجَمَتِهِ: إنَّه أدْرَكَ الجَاهِلِيّةَ، لكِنّهُ لَمْ يَلْقَ النَّبيَّ ﷺ وأخْرَجَ لَهُ البُخاريُّ (٣٦٣٦) قولَهُ: «رأيتُ فِي الجَاهِليّةِ قِرْدَةً قَدْ زَنَتْ، اجتَمَعَ عَليها قِرَدَةٌ؛ فَرَجموها فرَجَمْتُها معهُم»!

رَوَى عَنْ ثمانيةَ عَشرَ شَيخاً مُعظَمُهُم مِنَ الصَّحابةِ رَضيَ اللهُ عَنْهُم، مِنهم: عُمرُ بنُ

---

(١) انظر ترجمة عبدالله بن مسعود في تهذيب الكمال (١٦ : ١٢١-١٢٧) ومظانَّ ترجَمتِه ثمَّةَ.

(٢) انظر ترجمة الزهراء -عليها السلام- في تهذيب الكمال (٣٥ : ٢٤٧) ومظانَّ ترجَمتِها ثمَّةَ.

الخَطّابِ (خ ٤) ومُعاذُ بنُ جَبَلٍ (خ م د ت س) وابنُ مَسعودٍ (ع) وأبو ذَرٍّ الغِفاريُّ (سي).

ورَوَى عَنْه أربعةٌ وعِشرونَ راوياً، مُعظمُهُم مِنَ التّابعينَ، مِنهُم: حُصينُ بنُ عَبدِالرّحمنِ (خ س) والرَّبيعُ بنُ خُثَيم (خ م ت س) وسعيدُ بنُ جُبيرٍ (خ) وعَامرٌ الشَّعبيُّ (م س) وأبو إسْحاقَ السَّبيعيُّ (ع).

لَمْ يُترجِمْه أحدٌ فِي كُتُبِ الضُّعفاءِ، ولاَ الذَّهبيّ فِي «المِيزانِ» ولاَ وقَفْتُ فِيه عَلَى جَرْحٍ. ووَثّقَهُ ابنُ مَعينٍ، والعِجْليُّ، والنَّسائيُّ، وخَرَّجَ لَهُ أصحابُ الصِّحاحِ جَميعُهُم (ت ٧٤-٧٧هـ). وقَدْ قَالَ فِيه تِلميذُه أبو إسحاقَ السَّبيعيّ: حَجَّ عَمرو بنُ مَيمون سِتينَ ما بَينَ حَجّةٍ وعُمْرَةٍ، وفِي رِوايةٍ أخرى: مائةً مَا بينَ حَجَّةٍ وعُمرةٍ.

وكانَ إذا دَخَلَ المَسْجدَ، فرُئيَ؛ ذُكِرَ اللّهُ تَعالَى، وكانَ أصحابُ رَسولِ الله ﷺ يَرْضَوْنَ بِعَمْرِو بنِ مَيْمونٍ. ولَخَّصَ الحَافِظُ حالَه فَقالَ: «مُخَضْرَمٌ مَشْهورٌ، ثِقَةٌ عَابِدٌ»[(١)].

٣-أبو إسحاقَ السَّبيعيّ:

هُو عَمْرو بنُ عَبدِاللهِ بنِ عُبيدٍ، ويُقالُ: عَمرو بنُ عبدِالله بنِ عَليٍّ، وقِيلَ: غَيرُ ذلك أبو إسحاقَ السَّبيعيُّ الكُوفيُّ، والسَّبيع: هُو ابنُ صَعْبِ بنِ حَاشِدٍ، مِنْ هَمْدان.

وقَدْ ذُكِرَ أنَّه وُلِدَ لِسنتيْنِ بَقيتا مِنْ خِلافةِ عُثمانَ رَضِيَ اللهُ عَنْه.

رَوَى عَنْ زُهاءِ مِئةِ شَيخٍ، مِنْهُم مِنَ الصَّحابةِ: أنسُ بنُ مَالِكٍ (سي) والبَراءُ بنُ عازِبٍ (ع) وجابرُ بنُ سَمُرَة (ت س) وسُليمانُ بنُ صُرَدٍ الخُزاعيُّ (ع) وعَبدُاللهِ بنُ الزُّبيرِ وعبدُاللهِ بنُ عَبّاسٍ، وغيرُهم.

ورَوى عَنْه قُرابةُ سِتينَ راوياً، مِنْهُم: حَفيدُه إسرائيلُ بنُ يُونُسَ بنِ أبي إسحاقَ (بخ م د ت س) وجَريرُ بنُ حازِمٍ (خ) وحَمزةُ الزَّياتُ المُقرِئُ (ع) والثَّوريُّ (ع) وابنُ عُيينةَ (ت س) وشُعبةُ (ع) وغيرُهُم.

لَمْ أقفْ فِيه عَلَى جَرْحٍ إلا مِنْ جِهتينِ:

الأولى: أنَّه كانَ يَتَشَيَّعُ، وبِهذا جَرَحَهُ الجُوزَجانيُّ النّاصبيُّ فِي ضُعَفائِه المسمّى

---

(١) انظر ترجمة عمرو بن ميمون في تهذيب الكمال (٢٢: ٢٦١-٢٦٧)، التقريب (٥١٢٢).

«أحوال الرجال» والتَّشيُّعُ بمعنَى حُبِّ آلِ البيتِ ومُوالاتِهِم، والنكيرِ عَلى أعدائِهِم ومُتَنَقِّصيهِم؛ فَضْلٌ وشَرَفٌ وشَجاعةٌ، ولَيْسَ بِجَرح عِنْدَ مَنْ يَخشى اللهَ تَعالَى، والمَنبوذُ هُو الرَّفضُ، لا التَّشيُّع، لأنَّ الرّفضَ شعوبيةٌ حاقدةٌ؛ من مظاهرها تنقّصُ خيارِ الصحابةِ رضيَ الله عنهم.

الثانيةُ: التَّدْليسُ، وهَذا لَيْسَ بِجرحٍ عَلَى الحَقيقةِ، وإنْ كانَ يُوجِبُ التَّوقفَ فِي رِواياتِه المُعَنْعنةِ؛ حتَّى يَتبيَّنَ حالُها.

أمّا دَعوى اخْتِلاطِهِ؛ فمَردُودةٌ، قالَ الذَّهبيُّ: «هُو ثِقَةٌ حُجَّةٌ بِلا نِزاع، وقَدْ كَبِرَ وتَغَيَّرَ حِفْظُهُ تَغَيُّرَ السِّنِّ، ولَمْ يَخْتَلِط» وقَالَ أيضاً: «الحَافِظُ، شَيخُ الكُوفةِ وعالِمُها ومُحَدِّثُها كانَ طَلاّبةً للعِلمِ، كبيرَ القَدْر».

وقالَ الحَافِظُ: «ثِقَةٌ مُكثِرٌ عَابِدٌ، مِنَ الثّالثةِ، اختَلطَ بأَخَرَةٍ، مَاتَ سَنَةَ تِسع وعِشرينَ ومَائةٍ، وقِيلَ: قَبلَ ذَلك»[1] فأعْمِدَةُ الإسنادِ كُلُّهم أئمةٌ حُفَّاظٌ، جَمَعوا خِصالَ الخَيرِ.

ب-الترجمةُ المَعرفيّة لنقلةِ الأسانيدِ:

إنَّ مِنَ المُقرَّرِ عِنْدَ عُلماءِ الحَديثِ أنّه لَيْسَ فِي رُواةِ «الصَّحيحينِ» راوٍ مَتروكٌ، وفِي رُواةِ «الصَّحيحين» أناسٌ خَفَّ ضَبْطُهُم، أوْ اختلَطوا، أوْ كانوا يُدَلِّسونَ، وكُلُّ جَرْحٍ مِن أمثالِ هذا؛ فإنّما يَضُرُّ صَاحبَه، ويُؤثّرُ عَلَى صِحّةِ الحَديثِ؛ إذا انفرَدَ راويه بِهِ، أمَّا إذا تُوبِعَ عَلَى حَديثِهِ -كَمَا هُو حَالُ جَميعِ رُواةِ أسانيدِ حديث الباب دُونَ المَدارِ- فَقَد انتَفَتْ شُبْهَةُ الوَهَمِ، أو الغَلَطِ بالمُتابعَةِ.

وعِنْدَ سائرِ عُلماءِ الحَديثِ، يَكفي أن يكونَ الرّاوي في أحَدِ «الصَّحيحين» ويكونَ قد تُوبِعَ دُونَ المَدارِ، لِعَدَمِ التَّعرُّضِ لَهُ بترجمةٍ أصْلاً.

لكِنّنا فِي هَذا المَبْحَثِ سَوفَ نُتَرْجِمُ لرُواةِ الإسنادِ الأَوّلِ مِنْ «صَحيح البُخاريِّ» لتَطْبيقِ التَّرجمةِ المَعْرِفيّةِ مِنْ جِهةٍ، ولِنقيمَ الدَّليلَ عَلَى صِحَّةِ هذه الدَّعْوى مِنْ جِهَةٍ ثَانيةٍ.

---

(١) انظر ترجمة أبي إسحاق في تهذيب الكمال (٢٢: ١٠٢) والنبلاء (٥: ٣٩٢) التقريب (٥٠٦٥).

وإنَّما اقْتَصَرْتُ على تَرْجَمَةِ رُواةِ الإسْنادِ الأوّلِ؛ لأنتقِلَ بالطالبِ خُطوةً إثرَ أخرى حتّى لا يَثقُلَ عَلَيْه.

وقَدْ ذَكَرْتُ فِي مَبحَثِ التَّرْجَمَةِ الحَديثيّةِ العِلْميّةِ أنَّ التَّرجَمَةَ المَعْرِفيّةَ تَهْدِفُ إلى التَّعْريفِ بالمُتَرْجَم تَعريفاً عَامّاً يُزيلُ جَهالَةَ عَينه، ويَضعُه فِي إحْدى مَراتِبِ التقويم الأربع: الاحتجاجِ - الاختبارِ - الاعْتبارِ - التَّركِ.

ويَكفي كِتابُ: «تَقريب التَّهذيبِ» فِي مُعْظَمِ مُتَطلْباتِ هَذهِ التَّرجمةِ أحياناً، وقَدْ يَكْفي فِي مُتطلّباتِها جَميعاً.

١-(٣٤٦٥) (خ م د ت س) عَبدُ اللهِ بنُ عُثْمانَ بنِ جَبلَة بن أبي رَوّادٍ العَتَكِيُّ، أبو عبدِ الرّحْمٰن المَرْوَزيُّ، المُلَقَّب عَبْدان، ثِقَةٌ حَافِظٌ. مِنَ العَاشرَةِ (ت ٢٢١هـ).

٢-(٤٤٥٢) (خ م س) أبو عَبْدان، هُو: عُثمانُ بنُ جَبلةَ بنِ أبي رَوّادٍ العَتَكِيُّ -مَولاهُم- المَروزيُّ، ثِقَةٌ. مِنْ كِبارِ العَاشرةِ، مَاتَ عَلَى رَأسِ المائتينِ.

٣-(٢٧٩٠) (ع) شُعبةُ بنُ الحَجَّاجِ بنِ الورْدِ، العَتَكيُّ -مَولاهُم- أبو بُسطامِ الواسِطيُّ ثُمَّ البَصريُّ، ثِقَةٌ حَافظٌ مُتْقنٌ، كانَ الثَّوريُّ يقولُ: شُعبةُ أميرُ المُؤمنينَ فِي الحَديثِ، وهُو أوّلُ مَنْ فَتَّشَ بالعراقِ عَنِ الرِّجالِ، وذَبَّ عَنِ السُّنَّةِ، وكانَ عابداً (ت ١٦٠هـ).

فهؤلاءِ رُواةُ الإسنادِ الأوّلِ مِمّنْ كانوا دُونَ مَدارِ الحَديثِ (أبي إسحاقَ السَّبيعيِّ) وكانَ ثلاثَتُهم مِنَ الثّقاتِ، ولَو لَمْ يَكنْ ثَمةَ مُتابعٌ لأيِّ واحِدٍ مِنْهُم؛ لَحكَمْنا عَلَى ظَاهِرِ هذا الإسنادِ، بأنَّه مِنْ أصَحِّ الأسانيدِ.

الخُطوةُ الرَّابعةُ: الحُكْمُ عَلَى سَنَدِ الحَديثِ بمجموعِ طُرقِه:

تَقَدَّم القَوْلُ بأنَّ هذا الحَديثَ مَشْهورٌ عَن أبي إسْحاقَ السَّبيعيِّ، رَواه عَنْه عَددٌ كَبيرٌ مِنَ الثّقاتِ، فالإسنادُ إليه يقْرُبُ مِنَ المُتواتِرِ، لكِنَّه حَديثٌ غَريبٌ فَرْدٌ مِنْ أبي إسحاقَ إلى النَّبيِّ ﷺ.

وأبو إسحاقَ قَدْ وُصِفَ بالتَّشيُّعِ، ووُصِفَ بالإرْسالِ، ووُصِفَ بالتَّدليسِ، ووُصِفَ بالاخْتِلاطِ، فلا يَجوزُ أنْ تَصرفَنا ثِقَتُهُ عَنِ التَّفتيشِ الدَّقيقِ وراءَ هَذهِ العوارضِ الطَّارئةِ عَليْها.

-**أمّا وَصْفُه بالتَّشيُّع** -وهُو مَحَبَّةُ عَلِيٍّ وتَقدِيمُه عَلَى سَائِرِ الصَّحابةِ- فَلَيْسَ فِيه مَغْمَزٌ ولاَ طَعْنَ، إلا إذا قَادَ صَاحِبَه إلى الطَّعنِ فِي الصَّحابةِ رَضيَ اللهُ عَنْهُم وسَبِّهم وتَنْقيصِهم ولَمْ يُنقَل عَنْ أبي إسْحاقَ السَّبيعي شَيءٌ مِثْلُ هَذا.

ومَا قالَه الجوزجانيُّ النّاصبيُّ فِيه؛ فَهُو مَحمولٌ عَلَى بُغْضِهِ ظَلَمَةَ بَني أمَيَّةَ، وليسَ ذلكَ بِقادحٍ، فُبغضُ الظالمينَ مِنَ الدِّينِ الواجبِ، وليس منقصةً.

ولَيسَ فِي الحَديثِ شَيءٌ يَطعَنُ فِيه عَلَى أحدٍ مِنَ الصَّحابةِ، أوْ يُرجِّحُ كِفَّةَ أحبابِهِ عَلَى غَيرِهِم.

ومَا جَاءَ فِي لَفظِ الحَديثِ؛ مِنْ أنَّ ابنَ مَسعودٍ لَمْ يَصْنَعْ شَيئاً، فَهَذا تَقريرُ واقعٍ يَشْهَدُ بِهِ الجَميعُ.

وصَنِيعُ فاطمةَ -عَليها السَّلام- مُتناسقٌ مَعَ أخْلاقِ العَربِ، مِنْ عَدَمِ مُراجَعَةِ الحَرائرِ ذَواتِ الهَيْئاتِ، فكَيفَ يَردُّ كُبراءُ قُريشٍ عَلَى سَليلة سَادةِ البَطْحاءِ، وهِي جَاريةٌ؟!

-**وأمّا وصْفُه بالإرسالِ**، فيَقْصِدونَ بِهِ تَحديثَه عَمَّنْ لَمْ يَسمَعْ مِنْهُم. وقَدْ أحصَى العُلماءُ عَلَى رُواةِ الحَديثِ المشهورينَ أنفاسَهُم، وذَكَروا أنَّ أبا إسحاقَ السَّبيعيَّ رَوَى عَنْ ثمانيةٍ وعِشرينَ صَحابياً، لَكِنَّ بَعضَهُم رآهم رُؤيةً، وبَعضَهم لَمْ يَسْمَعْ مِنْهم، ولَمْ يَرهُم، وذَكَروا أسْماءَهُم فِي تَرْجَمَتِه.

لكنَّ أحداً مِنْهم لَمْ يَذْكُرْ أنَّ أبا إسْحاقَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَمْرِو بنِ مَيْمونٍ الأوديِّ، بَلْ ذَكروا أنَّه كانَ مِنْ أخَصِّ الناسِ بِهِ، وكِلاهُما كَانَ كُوفِياً، وحِينَ تُوفِّي عمرو بنُ مَيمون (٧٢-٧٧هـ) كانَ أبو إسحاقَ فِي حُدودِ الأربَعينَ مِنْ عُمُرِهِ.

-**ووَصْفُه بالتَّدليسِ قَيْدٌ مُهِمٌّ**، إذْ قَدْ يَسْمَعُ التّلميذُ مِنْ شَيخِهِ أكثرَ حَديثِه، ثُمَّ يَسْمَعُ بَعضَ حَديثِهِ مِنْ غَيرِه -ثِقَةً أوْ غَيْرَ ثِقةٍ- فيُحَدِّث بِهِ بِصيغةٍ تَحْتَمِلُ السَّماعَ، فيَحْمِلُهُ السَّامِعُ عَلَى تَحقُّقِ السَّماعِ؛ نَظراً لثُبوتِ سَماعِهِ مِنْ شَيْخِهِ.

وأكثرُ عُلماءِ الحَديثِ عَلَى قَبولِ تَدْليسِ الرَّاوي عَنْ شُيوخِه الذينَ أكثرَ عَنْهُم، وطَالَتْ صُحْبَتُه لَهُم.

لكنَّ ابنَ حِبّانَ رَفَضَ هذا المَبدأ، وقَالَ: يَجِبُ الوُقوفُ عَلَى تَصْريحِ المُدَلِّسِ

بالسَّماعِ، وإلا تَوقَّفْنا فِي حَديثِه الذي يَنْفَرِدُ بِهِ.

وهَذا الذي رَجَّحَه ابنُ دَقيقِ العِيدِ فِي الاقْتِراحِ، عَلَى عُسْرِ تَحَقّقِه[1].

قُلتُ: وهُو الذي يَقْتَضيه الوَرَعُ، والاحتياطُ فِي الدِّينِ، لا العَكْسُ. وأبو إسحاقَ السَّبيعي صَرَّحَ بِسَمَاعِهِ هَذا الحَديثَ عَنْ عَمرو بنِ مَيمون فِي رِوايةِ البُخاريِّ الثَّانيةِ إضافةً إلى أنَّ الحَديثَ خَرَّجَهُ ابنُ حِبّان الذي اشْتَرَطَ فِي صَدْرِ «صَحيحِه» أنَّه لا يُخرِّجُ رِوايةً لِمُدَلِّسٍ، إلا إذا تَحَقّقَ لَديْهِ تَصْريحُه بالسَّماعِ مِنْ طَريقٍ أخرى[2] فزَالَتْ شُبهةُ الانقطاعِ عَنِ الحَديثِ.

-وَوَصْفُه **بالاختلاطِ** لَيْسَ لَهُ أيُّ أثرٍ عَلَى حَديثِه هَذا، مِنْ جِهاتٍ:

الأولَى: أنَّ تَحَمُّلَه هذا الحديثَ كانَ فِي شَبابِهِ، قَبلَ سَنَةِ (٧٧هـ).

الثّانيةُ: أنَّ الرَّاجحَ عِنْدَ المُحَدِّثينَ أنَّ أبا إسْحاقَ لَمْ يُحَدِّثْ بَعْدَ اخْتِلاطِه، عَلَى فَرَضِ تَحَقُّقِ اختلاطِهِ.

الثّالثةُ: أنَّ شُعْبَةَ وسُفْيانَ الثَّوريَّ وحَفيدَيْه: إسرائيلَ ويُوسُفَ؛ مِنْ كِبارِ المُحَدِّثينَ ومِنْ قُدَماءِ أصْحابِه، ومِنَ المُحالِ أنْ يَتَحَمَّلوا عَنْه بَعْدَ الاخْتِلاطِ.

وبِذلكَ تكونُ قَد انْتَفَتْ تِلكَ الشُّبهُ كُلُّها، وبَقِيَ الحَديثُ صَحيحَ الإسنادِ غَريباً.

الخُطْوةُ الخَامِسةُ: التَّوازنُ التَّشريعيُّ:

وعَمليةُ التَّوازنِ التَّشريعيّ -كَمَا ذَكَرْتُ فِي مَبحَثِ خُطُواتِ تَخْريجِ الحَديثِ ونَقْدِه- هِي التي يُسَمِّيها العُلماءُ التَّعارضَ والتَّرجيحَ، وتَسميتُها بالتَّوازنِ التَّشريعيِّ أدَقّ فِي نَظري.

وخُلاصةُ عَمليّةِ التَّوازنِ التَّشريعيّ، هِي البَحثُ عَنْ عِلَلِ الحَديثِ فِي السَّنَدِ، ونكارةِ الحَديثِ، أو اضطرابِه، فِي المَتْنِ.

وتَقَدَّمَ الكلامُ عَلَى عِلَلِ الإسنادِ، والآن أتكلَّمُ عَلَى مَا يُمْكِنُ أنْ يُوجَّه إلى المَتْنِ مِن انتقاداتٍ.

---

(١) الاقتراح لابن دقيق العيد (ص: ٢٠٧-٢٠٨).

(٢) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (١: ١٦٢).

-رِوايةُ الحَديثِ بالمَعْنى:

إنَّ قَارِىءَ رِواياتِ هذا الحَديثِ، يُدْرِكُ للوَهْلَةِ الأولَى أنَّ الحَديثَ لَمْ يُؤَدَّ بِحروفِه وإنَّما رُوِي بالمَعْنى.

ورِوايةُ الحَديثِ بالمَعْنى أجَازَها جَماهيرُ المُحَدِّثينَ، نَظراً لتَأَخُّرِ تَدوينِ الحَديثِ النَّبويِّ عَنْ زَمَنِ صُدُورِه.

ومِنَ المَعروفِ لَدى المُحَدِّثينَ فِي هذه الحَالِ ومَثِيلاتِها؛ أنَّهُم يَنظرونَ إلى رِواياتِ الحَديثِ مِنْ جِهاتٍ:

الأولى: ما اتَّفَقَتْ عَلَيْه الرِّواياتُ جَميعاً، ولَوْ بالمَعْنَى الظَّاهِرِ، فهُو القَدْرُ الصَّحيحُ مِنْ غَيرِ نكيرٍ.

الثّانيةُ: مَا انْفَرَدَ بِهِ بَعضُ الرُّواةِ دُونَ بَعضٍ، فيُطَبّق عَلَيْه مَبدأ زِياداتِ الثِّقَاتِ، سَواء كانَتْ الزِّياداتُ مُطلقةً، أمْ تَفسِيريةً.

الثّالثةُ: مَا خَالَفَ فِيه بَعضُ الرُّواة، أو تَعَارَضَتْ فِيه بَعْضُ الرّواياتِ فِي بَعضِ الألفاظِ، يُطَبّق عَلَيه مَبدأ الشُّذوذِ فِي أحاديثِ الثّقاتِ، والنَّكارةِ فِي أحاديثِ سِواهم.

ويَحْسُن أنْ أشيرَ إلى تَطبيقاتِ هذهِ الأمورِ الثّلاثةِ فِي هذا الحَديث.

-رِواية بَعضِ ألفاظه بالمَعْنى:

١-فِي حديثِ شُعبةَ: بَيْنا رَسولُ اللهِ ﷺ سَاجِدٌ (١، ٥، ٦، ٩).

وفِي حَديثِ يُوسُفَ بنِ إسرائيلَ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ كانَ يُصَلِّي عِنْد البيتِ (٢).

وفِي حَديثِ إسْرائيلَ بنِ يُونُسَ: بَيْنَما رَسولُ اللهِ ﷺ قَائِمٌ يُصَلِّي عِنْدَ الكَعْبةِ (٣).

وفِي حَديثِ سُفيانَ الثَّوريِّ: كَانَ النَّبيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي ظِلِّ الكَعْبةِ (٤).

وفِي حَديثِ زُهَيْرٍ: اسْتَقْبَل رَسولُ اللهِ ﷺ الكَعْبَةَ فَدَعا عَلَى نَفَرٍ مِنْ قُريشٍ (٧، ١١).

٢-وفِي رِوايةِ شُعبةَ (٢): كَانَ أبو جَهْلٍ وأصحابٌ لَهُ جُلوسٌ، وفِي رِوايةِ إسرائيلَ (٣): وجَمْعٌ مِنْ قُريشٍ فِي مَجالِسِهِم.

-وفِي رِوايةِ شُعبةَ (٥): وَحَولَه -أي رَسولِ اللهِ ﷺ- نَاسٌ مِنْ قُريشٍ مِنَ المُشركينَ.

٣-وفِي رِوايةِ شُعبةَ (٢): إذْ قَالَ بَعضُهُم لِبَعْضٍ، وفِي رِوايةِ سُفْيانَ (٤)، فَقَال أبو جَهْلٍ. وفِي رِوايةِ شُعبةَ (٢): أَيُّكُم يَجيءُ بِسَلا جَزورِ بَني فُلانٍ، وفِي رِوايةِ سُفْيانَ (٤): ونُحِرَتْ جَزورٌ بناحيةِ مَكَّةَ، وفِي رِوايةِ شُعْبَةَ (٥) إذْ جَاءَ عُقْبَةُ بنُ أبي مُعَيْطٍ بِسَلا جَزورٍ، وفِي رِوايتي شُعبةَ (٦، ٩) نَحوُه، ولَمْ يَذْكُرْ زُهيرٌ مِنْ طَريقينِ عَنْه (٧، ١١) قِصَّةَ الجَزورِ أصْلاً. وفِي رِواية زكريا (٨): أنَّ الجَزورَ نُحِرَتْ بالأمسِ.

٤-وفِي رِوايةِ شُعْبَةَ (٢): حَتَّى جَاءَتْهُ فاطمةُ فَطَرَحَتِ السَّلا عَنْ ظَهْرِه. وفِي رِوايةِ إسرائيلَ (٣): فانْطَلَقَ مُنْطَلِقٌ إلى فَاطمةَ، ولَمْ يَذْكُرْ سُفيانُ (٤) أنَّ أحَداً أَخْبَرَ فَاطمةَ.

٥-وفِي رِوايتي شُعْبَةَ (٥) و(٦): أنَّ فَاطمةَ أَلْقَت السَّلا، وَدَعَتْ عَلَيْهِم. وفِي رِوايةِ إسرائيلَ (٣): وأقبلَتْ عليهِم تسبُّهم. وفِي رِوايةِ زكريا (٨): انْطَلَقَ إنسانٌ وأَخْبَرَ فَاطِمةَ، فجَاءَتْ وهِي جُويريةٌ.

٦-وفِي رِوايةِ شُعْبَةَ (٢): أنَّ النَّبيَّ ﷺ قَالَ: **(اللّهُمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ)** ثَلاثَ مَرَّاتٍ وفِي عَدَدٍ مِنَ الرّواياتِ؛ كَرَّرَ الدُّعاءَ ثَلاثَ مَرَّاتٍ.

٧-وفِي رِوايةِ إسْرائيلَ (٣): ألا تَنظرونَ إلى هَذا المُرائي ولَمْ يَذْكُرْهَا أحَدٌ سِواهُ.

٨-وفِي بَعضِ الرّواياتِ: اللهُمَّ عَلَيْكَ بأبي جَهْلٍ، وفِي بَعضِها الآخرِ: اللهُمَّ عَلَيْكَ بِعَمْرِو بنِ هِشامٍ.

٩-وفِي مُعْظَمِ الرّواياتِ؛ أنَّ الذي فَعَلَ ذَلك أشْقَى القَومِ، وفِي بَعْضِهَا أنَّه عُقبةُ بنُ أبي مُعيطٍ!

١٠-وفِي بَعضِ الرّواياتِ: كَانَ بَعْضُهُم يُحيل عَلَى بَعْضٍ، وفِي بَعْضِهَا: يَميلُ بَعْضُهُم عَلَى بَعْضٍ.

١١-وفِي بَعضِها أنَّهُم سُحِبوا إلى قَليبِ بَدْرٍ دُون اسْتِثناءٍ، وفِي بَعْضِها اسْتَثنوا أمَيّةَ بنَ خَلَفٍ أو أُبيّاً فَقَدْ تَقطَّعَتْ أَوْصالُه لِبَدَانته.

وفِي بَعضِ الرّواياتِ: قَدْ غَيَّرَتْهُم الشَّمسُ، وكَانَ يَوماً حَاراً، وفِي أكثَرِهَا لاَ تَوجَدُ.

وانْفَرَدَ إسرائيلُ فِي رِوايتِه بِجُمَلة: **(وأُتْبِعَ أصْحابُ القَليبِ لَعْنَة)**.

ومِنَ الوَاضحِ أنَّ ابنَ مَسْعودٍ رَضيَ اللهُ عَنْه حَدَّثَ بِهذا الحَديثِ عَمْرَو بنَ مَيمونٍ

وحَدَّثَ عَمْرٌو أبا إسحاقَ السَّبيعيَّ، ثُمَّ اشتُهِرَ هذا الحَديثُ عَنْه.

-فإمّا أنْ يكونَ أبو إسحاقَ يُحَدِّثُ مِنْ حِفْظِه، وفِي كُلِّ مَرَّةٍ كانَ يُحَدِّثُ بِمَا يَحْضُرُه مِنَ الحَديثِ، أو ما يُؤَدّي معناه.

-وإمّا أنْ يَكونَ حَدَّثَ بِهِ عَلَى نَحوٍ وَاحِدٍ، فحَفِظَ كُلُّ واحِدٍ مِنْ تَلامذتِه الحَديثَ عَلَى قَدْرِ طَاقَتِه، فاخْتَلَفَتْ ألفاظُهُم عَلَى نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ.

-**الهَدفُ مِنْ سِياقةِ الحَديثِ**: ومَهْمَا يَكُنْ مِنْ أمْرٍ؛ فإنَّ الهَدفَ مِنْ سِياقَهِ الحَديثَ:

-بيانُ أذى المُشركينَ للنَّبيِّ ﷺ.

-بَيانُ دُعاءِ النَّبيِّ ﷺ عَلَى قُريشٍ.

-بَيانُ ضَعْفِ ابنِ مَسعودٍ عَنْ تَغييرِ المُنْكَرِ، لقَهْرِ العَصبيةِ القَبليّة.

-بَيانُ مُساهَمَةِ فَاطمةَ -عَليها السَّلام- فِي الدَّعْوةِ إلى اللهِ تَعالَى، والذَّودِ عَنِ النَّبيِّ ﷺ مُذْ كانَتْ جَاريةً حَديثةَ السِّنِّ.

-بَيانُ استجَابةِ اللهِ تَعالَى لنَبيِّهِ الكَريمِ فِيمَنْ آذاهُ، فكانَ جَزاءَ جَميعِهِم القَتْلُ!

فإذا كَانَ هذا واضِحاً، وكانَتْ ألفاظُ الحَديثِ غَيرَ ذاتِ أثرٍ فِي التَّشريع؛ فلا ضَيْرَ مِنَ الرّوايةِ بِالمعنَى، ولا ضَيْرَ مِن اختصارِ الحَديثِ، وتَقطيعِهِ، خَاصّةً إذا كانَ رُواةُ الحَديثِ كُلُّهُم فِي دَرجةِ الاحْتجاجِ -كَمَا هِي الحَالُ هُنا-.

بَقِيَ أنْ نَطْرَحَ هذه التساؤُلاتِ، عَسى أنْ نَجدَ الإجابةَ عَلَيْها:

١-هَلْ كانَ مِنْ سِياسَةِ النَّبيِّ ﷺ الدَّعَويّةِ فِي مَكَّةَ المُكَرَّمةِ، أنْ يَتحَدَّى قُرَيْشاً فيُجَاهِرَ بالصَّلاةِ فِي نَادِيها عِنْدَ الكَعْبةِ الشَّريفةِ؟

٢-أينَ كانَ بنو هَاشِمٍ؟ أَلَمْ يَكُنْ مِنْهُم أحدٌ قَريباً مِنَ الكَعْبةِ الشَّريفَةِ؟ ولِماذا وهُمْ ساداتُ قُرَيْشٍ؟ أمْ أنَّ مَجالِسَ قُريشٍ حَولَ الكَعْبةِ، كانَتْ لِسائرِ قُرَيْشٍ، سِوى بَني هَاشِمٍ؟!

٣-لِماذا أُخْبِرَتْ فَاطمةُ بالأمْرِ دُونَ بَقيةِ بَناتِ النَّبيِّ ﷺ الكُبرياتِ، وهِي أصْغَرُهُنَّ؟

٤-هَلْ سَبّتـهُم فَاطمةُ، وشَتَمَتْهُم، أوْ دَعَتْ عَلَيْهم فَقَطْ، وهَلْ أسمَعَتْهُم دُعاءَهَا، أوْ سَمِعَهَا عَبدُ الله بنُ مَسعودٍ، لِقُرْبِه مِنَ النَّبيِّ ﷺ فَقَطْ؟

٥-إذا كَانَ عُتاةُ قُريشٍ يحاولون إهانَةَ رَسولِ الله الكَريمِ ﷺ، فلِماذا لَمْ يُنْقَلْ إلينا أنَّهُم رَدُّوا عَلَى فَاطِمَةَ شَتائِمَها، وسُبابَها، أوْ نَهَرُوهَا عَلَى دُعائِها عَلَيْهم، وهم يعتقدون أن الدعاء في البيت الحرام مُجابٌ؟

-إذا صَحَّ هذا الحديثُ؛ فماذا نَصْنَعُ بالرّواياتِ التي تُشيدُ بقريش، وتَجْعلُهم سادةَ النّاسِ في الخيرِ والشّرِّ؟

هَذه تَساؤلاتٌ مُهِمَّةٌ تَرِدُ عَلَى مَتْنِ هَذا الحَديثِ، وتَحْتاجُ إلى إجاباتٍ علميّة عليها!

ويلاحِظُ القارىءُ الكريمُ أنّني لا أتَعَمّقُ كثيراً في نقدِ المَتْنِ؛ لأنَّ الكِتابَ يتناولُ مَنْهَجَ المُحَدِّثينَ فِي نَقْدِ الأسانيد -غالباً-، ولَيْسَ هو في مَنْهَجِ الفُقهاءِ فِي نَقْدِ الأخبارِ.

وفِي كِتابي (دِراساتٌ تَطبيقيّةٌ فِي الحديثِ النّبويِّ) حاوَلْتُ تطبيقَ قواعِدِ نَقْدِ المَتْنِ عَلَى الأحاديثِ المُختارةِ للدّرْسِ.

ونَنصَحُ بالعَودةِ إلى شَرْحِ الحَديثِ فِي «فَتح البَاري» فإنَّ فِيه فَوائدَ قَيّمةً تُستفادُ، والله تَعالَى أعْلَمُ[1].

---

(١) أحدُ مراجعي الكتاب الأفاضل رأى أن لا حاجة إلى مثل هذه التساؤلات التي قد تثير تشكيكات حول بعض الصحابة، أو حيال متون بعض الأحاديث.

وأرى أن كتابي هذا مكتوبٌ خصيصاً لطلبة الدراسات العليا، فإذا لم أعرض على مسامعهم مثل هذه التساؤلات، فكيف يتعلمون النقد، ومتى يتعرفون إلى مناهج الردود العلمية على الشبه والتشكيكات؟

المُحَاضَرةُ الرّابعَةُ

حَديثٌ اتّفقَ عَلى تَخريجِهِ الشّيخان

رَأيتُ مِنَ المُناسِبِ أنْ أختارَ عَدَداً مِنَ الأحاديثِ مُتنوعةِ الدَّرجاتِ، لتَظْهَرَ عَمليةُ تَرجَمَةِ الرُّواةِ، وعَمَليّةُ تَخريج الحَديثِ، وعَمَليّةُ نَقْدِ (تَقويمِ) الحَديثِ والحُكْمِ عَلَيْه واضحةً جَلِيَّةً، يَستطيعُ البَاحِثُ مِنْ وَرائِها السَّيرَ في ضوئِها فِي تَدرُّبه ومُمارَسَتِه هَذهِ العَمليّةَ التَّطبيقيةَ، التي يُسَخَّرُ جَميعُ أنواعِ عُلومِ الحَديثِ لنَجاحِها.

وحَديثُ عُمرَ -رضي الله عَنْه- هذا، اتّفقَ عَلَى تَخْريجه مَالِكٌ، وأحمدُ، والدَّارميُّ والبُخاريُّ، ومُسْلِم، وأبو داودَ، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، وابنُ مَاجه، وإن كنّا ترجَمْنا له باتفاقِ الشيخينِ على تخريجهِ، إذ إنَّ تخريجَهُما هو المقصودُ ابتداءً، وتخريجَ غيرِهما تَبعٌ من جهةِ الحُكمِ لاشتراطِهما الصحّةَ.

وبإسنادي إلى الإمامِ البُخاريِّ فِي كِتابِ (٣٤) البيوعِ، باب (٥٤) ما يُذكَر فِي بَيعِ الطّعامِ والحُكْرةِ (٢٠٢٧) قالَ -رَحِمَهُ اللهُ تعالَى-:

١-حَدَّثَنا عَليٌّ: حَدَّثَنا سُفْيانُ: كانَ عَمرُو بنُ دِينارٍ يُحَدِّثُه عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مالِك بنِ أوسٍ؛ أنَّه قَالَ: «مَنْ عِنْدَهُ صَرْفٌ؟ فَقالَ طَلحةُ: أنا، حتّى يَجيءَ خَازِنُنَا مِنَ الغابةِ».

وبه إليه فيهِ، قالَ: وحدَّثَنا عليٌّ قالَ: قالَ سُفيانُ: هُو الذي حَفِظْناهُ مِنَ الزُّهْريِّ، لَيْسَ فِيه زِيادة، فقالَ: أخْبَرَني مالِكُ بنُ أوسِ بنِ الحَدَثانِ؛ سمعَ عمر بن الخطاب -رَضيَ الله عَنْه- يُخْبِرُ عَنْ رَسولِ الله ﷺ قَالَ: (**الذّهبُ بالذهبِ رِباً؛ إلاّ هَاءَ وهَاءَ، والبرُّ بالبرِّ رِباً؛ إلاّ هاءَ وهاءَ، والتّمْرُ بالتّمْرِ رِباً؛ إلا هاءَ وهاءَ، والشَّعيرُ بالشَّعيرِ رِباً؛ إلاّ هاءَ وهاءَ**).

خُطواتُ تَخريجِ الحَديثِ ونَقْدِهِ.

الخُطوةُ الأولَى: جَمْعُ طُرُقِ الحَديثِ مِنْ مَصادِرِهِ:

المَسْألةُ الأولَى: تكرارُ الحَديثِ في الكِتابِ المُخْتارِ للتَّخْريجِ.

٢-وبإسنادي إليه فيه، باب (٧٤) بيعِ التمرِ بالتمْرِ (٢٠٦٢) قالَ: حَدَّثَنا أبو الوَليدِ: حَدَّثَنا الليثُ عَنِ ابنِ شِهابٍ، عَنْ مالِكِ بنِ أوسٍ؛ أنَّه سَمِعَ عُمَرَ -رَضِيَ الله عَنْهُما- عَنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ: (**البرُّ بالبرِّ رِباً؛ إلاّ هَاءَ وهَاءَ، والشَعيرُ بالشَعيرِ رباً؛ إلا هاءَ وهاءَ**

والتَمْرُ بالتَمْرِ رباً؛ إلا هاءَ وهاءَ).

٣-وبه إليه فيهِ باب (٧٦) بيع الشعير بالشعير (٢٠٦٥) قالَ: حَدَّثَنا عَبدُ الله بنُ يُوسفَ: أخبَرَنا مَالكٌ عَنِ ابنِ شِهابٍ، عَنْ مَالِكِ بنِ أوسٍ؛ أخْبَرَهُ أنَّه التَمَسَ صَرْفاً بمائةِ دِينارٍ: فَدَعاني طَلحةُ بنُ عُبيدِالله -رضيَ الله عَنْه- فترَاوَضْنا، حَتّى اصْطَرَفَ مِنّي، فأخَذَ الذَّهَبَ يُقَلِّبها فِي يَدِه، ثُمَّ قَالَ: حَتّى يأتيَ خَازِني مِنَ الغَابةِ، وعُمَرُ يَسْمَع ذلكَ، فقالَ: واللهِ لا تُفارِقُه حَتّى تأخُذَ مِنْه، قَالَ رَسولُ الله ﷺ: **(الذَّهبُ بالذّهبِ رِباً؛ إلاّ هاءَ وهاءَ والبرُّ بالبرِّ رِباً؛ إلا هاءَ وهاءَ، والشَّعيرُ بالشَّعيرِ رِباً، إلاّ هاءَ وهاءَ، والتَّمرُ بالتَّمرِ رِباً، إلاّ هاءَ وهاءَ).**

المَسْألةُ الثّانيةُ: تَخريجُ الحَديثِ مِنَ الكُتُبِ الصِّحاحِ.

وبإسنادي إلى الإمامِ مُسْلِمٍ فِي كِتاب (٢٢) المساقاة، باب (١٤) الرّبا (١٥٨٤) قالَ -رحِمَهُ اللهُ تعالَى-:

٤-حَدَّثَنا قُتيبةُ بنُ سَعيدٍ: حَدَّثَنا ليثٌ ح.

٥-وبه إليهِ فِيه، قالَ: وحَدَّثَنا مُحَمّدُ بنُ رُمْح: أخْبَرَنا الليثُ عَنِ ابنِ شِهابٍ، عَنْ مَالِكِ بنِ أوْسِ بنِ الحَدَثَان؛ أنَّه قَالَ: أقْبَلْتُ أقولُ: مَنْ يَصْطَرِفُ الدَّراهِمَ؟

فَقالَ طَلْحَةُ بنُ عُبيدِالله- وهُو عِنْدَ عُمرَ بنِ الخَطّابِ- أرِنا ذَهَبَكَ، ثُمَّ ائتِنا إذا جاءَ خَادِمُنا؛ نُعطِكَ وَرِقَكَ! فقالَ عُمرُ بنُ الخَطّابِ: كَلاّ واللهِ، لتُعْطِيَنّه وَرِقَه، أوْ لَتَرُدَّنَّ إليه ذَهَبه، فإنَّ رَسولَ الله ﷺ قالَ: **(الوَرِقُ بالذَّهبِ؛ رِباً إلاّ هاءَ وهاءَ، والبرُّ بالبرِّ رِباً؛ إلاّ هاءَ وهاءَ، والشَعيرُ بالشَعيرِ رِباً؛ إلاّ هاءَ وهاءَ، والتَّمْرُ بالتَّمْرِ رِباً، إلاّ هاءَ وهاءَ).**

٦-وبِهِ إليهِ فِيهِ (١٥٨٦) قالَ: وحَدَّثَنا أبو بَكْرِ بنُ أبي شَيْبَةَ، وزُهيرُ بنُ حَرْبٍ وإسحاقُ، عَنِ ابنِ عُيينةَ، عَنِ الزّهْريِّ بهذا الإسنادِ.

قُلتُ: بَعد الكُتُبِ الصِّحاحِ نَبدأ بالتَّرتيبِ حَسَبَ التَّسَلْسُلِ التَّاريخيِّ، كما هُوَ مَنْهجُ بَعْضِ أهْلِ العِلْمِ.

وبإسنادي إلى المُسْنِدِ عُبيدِالله بنِ يَحْيَى بنِ يَحْيَى الليثيِّ راوي المُوطّأ، فِي كِتابِ البيوعِ، باب ما جاءَ فِي الصّرفِ (١٣٣٣) قالَ -رَحِمَهُ اللهُ تعالَى-:

٧-حَدَّثني يَحْيَى عَنِ مَالِكٍ، عَنِ ابنِ شِهابٍ، عَنْ مَالِكِ بنِ أوْسِ بنِ الحَدَثانِ

النّصريّ؛ أنَّه التَمَسَ صَرْفاً بمئةِ دينارٍ، قَالَ: فَدعاني طَلْحةُ بنُ عُبيدِ الله، فتَراوَضْنا حَتّى اصطرَفَ مِنّي، وأخَذَ الذَّهبَ يُقَلِّبها فِي يَدِه، ثُمَّ قالَ: حَتّى يَأتِيَني خَازني مِنَ الغابةِ -وعُمرُ بنُ الخَطّاب يَسمْعُ- فقالَ عُمرُ: واللهِ لا تفارِقُه؛ حَتّى تأخُذَ مِنْهُ، ثُمَّ قالَ: قالَ رسولُ الله ﷺ: (**الذَّهبُ بالوَرِقِ رِباً؛ إلاّ هاءَ وهاءَ، والبرُّ بالبرِّ رِباً؛ إلاّ هاءَ وهاءَ، والتَّمرُ بالتَّمرِ رِباً؛ إلاّ هاءَ وهاءَ، والشَّعيرُ بالشَّعيرِ رِباً؛ إلاّ هاءَ وهاءَ**).

وبإسنادي إلى الإمام أحمدَ ابنِ حَنبلٍ -في مُسند العَشَرَةِ المُبشّرين مِنْ كِتابه المُسنَد- أوّل مُسندِ عُمرَ بنِ الخَطّابِ رَضِيَ الله عَنْه (١٦٣) قالَ -رَحِمَهُ اللهُ تعالَى-:

٨-حَدَّثَنا سُفيانُ عَنِ الزُّهريِّ؛ سَمعَ مَالِكَ بنَ أوسِ بنِ الحَدَثان؛ سَمعَ عُمَرَ بنَ الخَطّاب -رَضيَ الله عَنْه- يَقولُ: قالَ رسولُ الله ﷺ: وقالَ سُفْيانُ مَرّةً: سَمعَ رَسولَ الله ﷺ يقولُ: (**الذَّهبُ بالوَرِقِ رِباً؛ إلاّ هاءَ وَهاءَ، والبرُّ بالبرِّ رِباً؛ إلاّ هاءَ وهاءَ، والشَّعيرُ بالشَّعيرِ رِباً؛ إلاّ هاءَ وهاءَ، والتّمرُ بالتَّمرِ رِباً؛ إلاّ هاءَ وهاءَ**).

٩-وبهِ إليهِ فِيه (٢٤٠) قالَ: حَدَّثَنا عَبدُالرَّزّاقِ: أنْبأنا مَعْمرٌ عَنِ الزُّهريِّ: أخبَرَني مالِكُ بنُ أوسِ بنِ الحَدثان قالَ: صَرَفْتُ عِندَ طَلحةَ بنِ عُبيدِالله وَرِقاً بذَهَبٍ، فقالَ: أنْظِرْني حَتّى يأتِيَنا خَازنُنا مِنَ الغَابةِ، قالَ: فسَمِعَها عُمرُ بنُ الخَطّابِ -رَضيَ الله عَنْه- فَقالَ: لا واللهِ لا تُفارِقُه حَتّى تَستوفيَ مِنْه صَرْفَه، فإنِّي سَمِعْتُ رَسولَ الله ﷺ يَقولُ: (**الذَّهبُ بالوَرِقِ رِباً؛ إلاّ هاءَ وهاءَ**).

١٠-وبهِ إليهِ فِيهِ (٣١٦) قالَ: حَدَّثَنا عُثمانُ بنُ عُمَرَ، وأبو عامرٍ [يعني العقديَّ] قالا: حَدَّثَنا مالكٌ عَنِ الزُّهْريِّ، عَنْ مالِكِ بنِ أوْسِ بنِ الحَدَثانِ قالَ: جِئتُ بدنانيرَ لِي فأرَدْتُ أنْ أصْرِفَهَا، فَلَقِيَني طَلْحَةُ بنُ عُبيدِالله فاصْطَرَفَها، وأخذَهَا، فَقالَ: حَتّى يَجيءَ سَلْمٌ خَازني.

وبه إليه فيه قالَ أحمد: قالَ أبو عَامرٍ: مِنَ الغابةِ، وقالَ فِيها كُلِّها: هاءَ وَهاءَ.

قال -والقائل مالكُ بن أوسٍ-: فَسَألتُ عُمَرَ بنَ الخَطّابِ -رَضيَ الله عَنْه- عَنْ ذلكَ فقالَ: سَمِعْتُ رَسولَ الله ﷺ يقولُ: (**الذّهبُ بالوَرِقِ رِباً؛ إلاّ هاءَ وهاءَ، والبرُّ بالبرِّ رِباً؛ إلاّ هاءَ وهاءَ، والشّعيرُ بالشّعيرِ رِباً؛ إلاّ هاءَ وهاءَ، والتّمرُ بالتّمرِ رِباً؛ إلاّ هاءَ وهاءَ**).

وبإسنادي إلى الإمامِ أبي مُحَمّدٍ الدّارميِّ فِي كِتابِهِ السُّنَنِ، كِتابِ البيوعِ، بابٌ في

النّهي عَنِ الصّرفِ (٢٥٧٨) قالَ -رَحِمَهُ اللهُ تعالَى-:

١١-أخبَرَنا يَزيدُ بنُ هَارونَ: أخبرنا مُحَمّدُ بنُ إسحاقَ عَنِ الزُّهْريِّ، عَنْ مالِكِ بنِ أوْسِ بنِ الحَدَثانِ النّصْريِّ، عَنْ عُمَرَ بنِ الخَطّابِ قالَ: سَمِعْتُ رَسولَ الله ﷺ يَقولُ: **(الذَّهَبُ بالذَّهَبِ هاءَ وَهاءَ، والفِضّةُ بالفِضّةِ هاءَ وهاءَ، والتَّمْرُ بالتَّمرِ هاءَ وهاءَ، والبُرُّ بالبرِّ هاءَ وهاءَ، والشَّعيرُ بالشَّعيرِ هاءَ وَهاءَ، ولا فَضْلَ بيَنَهُما)**.

وبإسنادي إلى الإمامِ مُحَمّدِ بنِ يزيد «ابن ماجه» فِي كِتاب (١٢) التّجاراتِ، باب (٤٨) الصّرفِ - وما لا يَجوزُ مُتفاضلاً - يَداً بيدٍ (٢٢٥٣) قالَ -رَحِمَهُ اللهُ تعالَى-:

١٢-حَدَّثَنا أبو بَكرِ بنُ أبي شَيبةَ، وعَلَيُّ بنُ مُحَمّدٍ، وهِشامُ بنُ عَمَّار، ونَصْرُ بنُ عَليٍّ ومُحَمّدُ بنُ الصَّبّاحِ قالوا: حَدَّثَنا سُفيانُ بنُ عُيينةَ عَنِ الزُّهْريِّ، عَنْ مَالِكِ بنِ أوس بنِ الحَدَثانِ النّصريِّ قالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بنَ الخَطّابِ يقولُ: قالَ رَسولُ الله ﷺ: **(الذَّهبُ بالذَّهبِ رِباً؛ إلاّ هَاءَ وهَاءَ، والبُرُّ بالبُرِّ رِباً؛ إلاّ هاءَ وهاءَ، والشَّعيرُ بالشَّعيرِ رِباً؛ إلاّ هاءَ وهاءَ، والتّمرُ بالتَّمرِ رِباً؛ إلاّ هاءَ وهَاءَ)**.

١٣-وبِه إليهِ فِيهِ، باب (٥٠) صَرْفُ الذّهَبِ بالوَرِقِ (٢٢٥٩) قالَ: حَدَّثَنا أبو بَكرِ بنُ أبي شَيبةَ: حَدَّثَنا سُفيانُ بنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْريِّ؛ سَمِعَ مَالِكَ بنَ أوْسِ بنِ الحَدَثان يقولُ: سَمِعْتُ عُمَرَ يَقولُ: قَالَ رَسولُ الله ﷺ: **(الذَّهبُ بالوَرِقِ رِباً؛ إلاّ هاءَ وهاءَ)**.

وبِهِ إليهِ فِيهِ قالَ: قالَ ابنُ أبي شَيبةَ: سَمِعْتُ سُفيانَ يقولُ: الذَّهبُ بالوَرِقِ... (احفَظوا).

١٤-وبِهِ إليهِ فِيهِ (٢٢٦٠) قالَ: حَدَّثَنا مُحَمّدُ بنُ رُمْحٍ: أنْبأنا الليثُ بنُ سَعْدٍ عَنِ ابنِ شِهابٍ، عَنْ مَالِكِ بنِ أوْسِ بنِ الحَدَثان، قَالَ: أقبلتُ أقولُ: مَنْ يَصْطَرِفُ الدَّراهمَ؟

فقالَ طَلحةُ بنُ عُبيدِ الله، وهُو عِنْدَ ابنِ الخَطّابِ: أرنا ذَهَبَكَ، ثُمَّ ائْتِنا إذا جاءَ خَازِنُنا نُعْطِكَ وَرِقَكَ، فقالَ عُمَرُ: كَلاّ واللهِ لتُعْطِيَنَّهُ وَرِقَهُ، أوْ لَتَرُدَّنَّ إليهِ ذَهَبَه، فإنَّ رَسولَ الله ﷺ قالَ: **(الوَرِقُ بالذَّهبِ رِباً؛ إلاّ هاءَ وهاءَ)**.

وبإسنادي إلى الإمامِ أبي داودَ السّجستانيِّ فِي كِتابِ (٢٢) البيوعِ، بابِ (١٢) في الصّرْفِ (٣٣٤٨) قالَ -رَحِمَهُ اللهُ تعالَى-:

١٥-حَدَّثَنا عَبدُ الله بنُ مَسْلَمَةَ القَعْنَبيُّ عَنْ مالِكٍ، عَنِ ابنِ شِهابٍ، عَنْ مالِكِ بنِ أوسٍ، عَنْ عُمَرَ -رَضِيَ الله عَنْه- قَالَ: قَالَ رَسولُ الله ﷺ: **(الذَّهَبُ بالذهبِ رِباً؛ إلاّ هاءَ وهاءَ، والبُرُّ بالبُرِّ رِباً؛ إلاّ هاءَ وهاءَ، والتَّمرُ بالتَّمْرِ رِباً؛ إلاّ هاءَ وهاءَ، والشَّعيرُ بالشَّعيرِ رِباً؛ إلاّ هاءَ وهاءَ)**.

وبإسنادي إلى الإمام التّرمذيِّ في كِتابِهِ الجامع الكبير المُختصَر مِنَ السُّنَن، كتاب (١١) البيوع، باب (٢٤) ما جاء في الصّرْف (١٢٤٣) قال - رحِمَه اللهُ تعالَى -:

١٦-حَدَّثَنا قُتيبةُ بنُ سَعيدٍ: حَدَّثَنا الليثُ عَنِ ابنِ شِهابٍ، عَنْ مالِك بنِ أوسِ بنِ الحَدثان؛ أنّه قالَ: أقْبلتُ أقولُ: مَنْ يَصطَرِفُ الدّراهِمَ؟ فقالَ طَلحةُ بنُ عُبيدِالله - وهُو عِنْدَ عُمرَ بنِ الخَطّاب-: أرِنا ذَهَبَكَ، ثُمَّ ائتنا إذا جَاءَ خَادِمُنا نُعْطِكَ وَرِقكَ، فَقالَ عُمرُ: كلا والله لتُعطِيَنَّهُ وَرِقَهُ، أوْ لترُدَّنَّ إليهِ ذَهَبه فإنَّ رَسولَ الله ﷺ: قالَ: **(الوَرِقُ بالذَّهَبِ رِباً؛ إلاّ هَاءَ وهَاءَ، والبُرُّ بالبُرِّ رِباً؛إلاّ هَاءَ وهَاءَ، والشَّعيرُ بالشَّعيرِ رِباً؛ إلا هاءَ وهاءَ والتّمْرُ بالتَّمرِ رِباً؛ إلا هَاءَ وهَاءَ)**. قَالَ أبو عِيسى: «هَذا حَديثٌ حَسَنٌ صَحيحٌ، والعَمَلُ عَلَى هذا عِنْدَ أهلِ العِلْمِ، ومَعْنَى قَولِه: (إلاّ هَاءَ وهَاءَ) يَقولُ: يَداً بِيَدٍ».

وبإسْنادي إلى الإمام أبي عبدِالرّحمن النَّسائيِّ فِي كِتاب (٤٤) البيوع مِن «المجتبى» باب (٤١) بيع التمر متفاضلاً (٤٥٥٨) قالَ -رَحِمه اللهُ تعالَى-:

١٧-أخْبرَنَا إسْحاقُ بنُ إبراهيمَ قالَ: حَدَّثَنا سُفْيانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مالِكِ بنِ أوسِ ابنِ الحَدَثان؛ أنّه سَمِعَ عُمَرَ بنَ الخَطّابِ -رَضيَ الله عَنْه- يقولُ: قالَ رَسولُ الله ﷺ: **(الذَّهبُ بالوَرِقِ رِباً؛ إلاّ هاءَ وهاءَ، والتَّمرُ بالتَّمرِ رِباً؛ إلاّ هَاءَ وهَاءَ، والبُرُّ بالبُرِّ رِباً؛ إلاّ هاءَ وَهاءَ، والشَّعيرُ بالشَّعيرِ رِباً؛ إلا هاءَ وهاءَ)**.

المَسْألةُ الثّالثةُ: القِراءةُ الحَديثيّةُ العِلْميّةُ: بُغيةَ إزالةِ الغُموضِ، والإبهام، والاشْتراكِ والغَريبِ، مِنْ أسانيدِ الحَديثِ ومُتُونِه، وحَتّى تَتَوَضَّحَ الصُّورةُ المُتكامِلَةُ للحَديثِ، عَلَى ما بَيّنْتُهُ فِي آدابِ التَّخريجِ؛ رأيتُ مِنَ المُفيدِ أنْ نَقْرَأَ مَتْناً مِن المُتونِ المُخَرَّجَةِ آنفاً[١]

(١) وانظر لزاماً علوم الحديث لابن الصلاح في باب آداب رواية الحديث (ص: ١٤٢-١٤٣).

لأنَّهُ يُساعِدُ الباحِثَ عَلى الاطمئنانِ إلى تَمييزِ الرُّواةِ، ومَرْوِيّاتِهم.

وسَوْفَ تَظْهَرُ فَائدةُ ذَلِكَ عَقِبَ الانْتِهاءِ مِنْ قِراءةِ بَعْضِ نُصوصِ هَذا الحَديثِ الواحِدِ قِراءةً حَديثيّةً تَعليميّةً، إنْ شَاءَ الله تَعالَى.

١- قِراءَةُ حَديثِ الباب عِنْدَ التِّرمذيِّ مثلاً:

قُتيبةُ بنُ سَعيدٍ هُو: البَغْلانيُّ الثَّقَفيُّ (٥٥٢٢)[1] لا يَشْتَبِهُ بأحَدٍ، فَلَيْسَ فِي رُواةِ الأئمةِ السِّتةِ مَن اسمُه قُتيبةُ سِواهُ، وقَدْ رَوَى عَنْه السِّتَّةُ.

-الليثُ: هُو لَيثُ بنُ سَعْدٍ الفَهْميُّ (٥٦٤٨) إمامٌ حافظٌ، وهَذا يَجبُ تَمييزُهُ، لأنَّ فِي طَبقَتِه عَدَداً مِمّن اسمُه لَيثٌ، وبَعضُهُم مَتروكٌ (٥٦٨٥) وبعضُهُم فِي حِفْظِهِ شيءٌ (٥٦٨٦) وبعضُهُم مَقْبولٌ عِندَ المُتابعةِ (٥٦٨٣، ٥٦٨٧).

-ابنُ شِهاب، إذا أُطْلِقَ هَكذا؛ فهُو الزُّهْريُّ، وهُو: مُحَمّدُ بنُ مُسْلِمِ بنِ عُبيدِ الله بنِ شِهابٍ القُرشيُّ الزُّهْريُّ (٦٢٩٦).

-مَالِكُ بنُ أوسِ بنِ الحَدَثان، واضِحُ النَّسَبِ، ولا يَشْتَبِهُ بغَيْرِه، فَلَيْسَ فِي رُواةِ الكُتُبِ السِّتَّةِ مَن اسمُه مَالِكٌ، واسمُ أبيهِ أوسٌ غَيْرُه (٦٤٢٦) لَكِنَّ ظَاهِرَ الإسنادِ يَدلُّ عَلَى أنَّه مِنْ جِيلِ الصَّحابةِ، فَهَلْ هُو صَحابيٌّ، حَتّى لا نَبحَثَ فِي ثُبوتِ عَدالَتِه، أو هوَ مِمّن وُلِدَ على حَياةِ رَسولِ الله ﷺ أو رآه؟

وفِي حَالِ أوسٍ نَقولُ: مَالِكُ بنُ أوسِ بنِ الحَدَثان النَّصريُّ (لَهُ رُؤيةٌ) ذَكَرَهُ ابنُ حِبّان فِي ثِقاتِ التّابعينَ، وَوَثّقَهُ ابنُ خِراشٍ.

وبَعْدَ أنْ تَوَضَّحَتْ أَسْماءُ هؤلاءِ الرّواةِ وأَنْسابُهُمْ عَلَى وَرَقٍ خَارِجيٍّ عَنِ البَحْثِ تُكْتَبُ القِراءةُ الحديثيّةُ عَلَى النَّحْوِ الآتي:

بإسنادي إلى الإمامِ التّرمذيِّ فِي كِتابِهِ الجامِعِ الكبيرِ المُختَصَرِ مِنَ السُّنَنِ، كِتاب البيوع، باب ما جاءَ فِي الصّرفِ (١٢٤٣) قالَ -رَحِمَهُ اللهُ تعالَى-:

حَدَّثَنا قُتيبةُ بنُ سَعيدٍ قالَ: حَدَّثَنا الليثُ -هُو ابنُ سَعْدٍ الفَهْميُّ- عَنِ ابنِ شِهابٍ -هُو

(١) الرقم الذي يلي الترجمة، هو رقمها في التقريب، اختصاراً.

مُحَمّدٌ الزُّهْريُّ، أو (هُو مُحَمّدُ بنُ مُسْلِمٍ الزُّهْريُّ) - فِيما يَروِيهِ الزُّهْريُّ عَنْ مالِكِ بنِ أوسٍ ابنِ الحَدَثان- يَعني النَّصريَّ القَيسيَّ، ولَهُ رُؤيةٌ -؛ أنَّه قَالَ: أقبلتُ - يَعني إلى مُجْتَمَعٍ مِنَ المُسلمينَ- أقولُ: مَنْ يَصطرِفُ الدَّراهِمَ؟- والاصطرافُ طَلَبُ الصَّرْفِ، أو الرّغبةُ فِيه والصَّرْفُ: بَيعُ الأثمانِ بَعضِها ببعْضٍ- والدِّرهَمُ عُمْلَةٌ نَقْدِيَّةٌ مَصنوعةٌ فِي جُمْلَتِها مِنَ الفِضَّةِ، ويُقالُ لَها الوَرِقُ -بِفَتْحِ الوَاوِ وكَسْرِ الرَّاءِ- أيضاً. قولُه: إلا هَاءَ وهَاءَ، فَسَّرَهُ التِّرمذيُّ بأنَّه التَّقابضُ فَوْراً، يَداً بِيَدٍ، يَعْني مِنْ يَدِ هذا إلى يَدِ هذا[١].

ويُفْعَلُ الشيءُ نفسُهُ مَعَ بَقيةِ أسانيدِ طُرُقِ الحَديثِ، ومُتُونِهِ، وسَوفَ أقرأُ بَعضَ النُّصوصِ باختصارٍ.

٢-قِراءةُ حَديثِ البُخاريِّ: بإسنادي إلى الإمامِ البُخاريِّ فِي كِتابِ البيوعِ مِنْ كِتابِهِ «الجَامِعِ الصَّحيحِ» بابُ ما يُذكَر فِي بيعِ الطّعامِ والحُكرةِ (٢٠٢٧) قَالَ -رَحِمَه الله تَعالَى-:

-حَدَّثَنا عَليٌّ- يَعني ابنَ عَبدِالله بنِ جَعفَرٍ المَعروفَ بابنِ المَدينيِّ- قَالَ: حَدَّثَنا سُفيانُ- يَعني ابنَ عُيينةَ، لأنَّ عَلياً لَمْ يُدْرِك الثَّوريَّ!- قَالَ: كانَ عَمرُو بنُ دِينار- هُو الجُمَحيُّ المَكِّيُّ -يُحَدِّثُه عَنِ الزُّهْريِّ -هُو مُحَمّدُ بنُ مُسْلِمٍ- فِيما يَروِيه عَنْ مالِكِ بنِ أوسٍ- يَعني ابنَ الحَدَثانِ النّصريَّ- أنَّه قَالَ -يَعني فِي مَجْمَعٍ مِنَ النَّاسِ-: «من عنده صرف! فقال طلحةُ -يعني ابنَ عبيدالله-: أنا -وانتَظِرْ- حَتَّى يَأْتِيَ خَازِنُنا مِنَ الغَابَةِ.

-وبه إليه فيه قال: حدثنا علي ابن المديني قال: قَالَ سُفيانُ: - هَذا القَدْرُ مِنَ الحَديثِ- هُو الذي حَفِظْناهُ مِنَ الزُّهْريّ لَيْسَ فِيه زِيادةٌ- يَعني الحِوارَ الذي دَارَ بَينَ الثَّلاثةِ -فقالَ- يَعني الزُّهْريّ -: أخْبَرني مَالِكُ بنُ أوسِ بنِ الحَدَثان؛ أنَّه سَمِعَ عُمَرَ بنَ الخَطّابَ -رَضيَ الله عَنْه- يُخبِرُ عَنْ رَسولِ الله ﷺ أنَّه قَالَ: وسَاقَ الحَديثَ.

-وبإسنادي إليه فِيه قالَ: حَدَّثَنا أبو الوَليدِ (هُو هِشامُ بنُ عَبدِالمَلِكِ الطَّيالسيُّ) قال: حَدَّثَنا الليثُ عَنِ ابنِ شِهابٍ، فِيما رَواهُ عَنْ مَالِكِ بنِ أوسٍ، أنَّه سَمِعَ عُمَرَ؛ وسَاقَهُ بِهِ نَحْوَه.

---

(١) وأصل (هاء وهاء): هاك وهاك، أو هاك وهات، انظر النهاية (٥: ٢٠٦).

-وبِهِ إليه فِيه قَالَ: حَدَّثَنا عَبدُالله بنُ يُوسُفَ قال: أَخبَرَنا مالِكٌ -يَعني ابنَ أنسٍ الإمامَ- عَنِ ابنِ شِهابٍ، فِي رِوايتِه عَنْ مالِكِ بنِ أوسٍ؛ أنَّه أَخْبَرَهُ أنَّه التَمَسَ صَرْفاً بِمئةِ دِينارٍ، قَالَ مَالِكُ بنُ أوسٍ، فَدَعاني طَلحةُ بنُ عُبيدِالله-يَعني القُرشيَّ التَّيميَّ- فتراوَضْنَا والمُراوَضةُ مَا يَجري بَينَ المُتبايعَينِ مِنَ المُساوَمَةِ فِي السِّلْعةِ[1].

ويُفعلُ هكذا فِي سائرِ أسانيدِ الحَديثِ ومُتونِه.

الخُطوةُ الثّانيةُ: تَعيينُ مَدارِ الحَديثِ (مَوضِعِ التَّفرُّدِ فِي السَّندِ):

تَقَدَّمَ الكَلامُ عَلَى ضَرورَةِ مَعرفةِ مَدارِ الحَديثِ، وهُو مَا يُطْلِقُ عَلَيْه المُحَدِّثونَ مُصْطَلحَ (التَّفردِ) أو الغَرابةِ، فيقولون: (غَريبٌ لَمْ يَروِهِ عَنْ فُلانٍ إلا فُلانٌ) أو يقولون: (تَفَرَّدَ بِهِ فُلانٌ).

وبِما أنَّ انتشارَ عِلْمِ الحَديثِ، وتَشَعُّبَ طُرُقِ الرّواياتِ حَصَلَ فِي نِهايةِ عَهْدِ التّابعينَ: فإنَّ مَداراتِ الأَحاديثِ غَالباً مَا تكونُ فِي أحدِ أجْيالِ التّابعينَ الثّلاثةِ: كِبارِ التّابعين وأوساطِهم، وصِغارِهِم، وقَدْ يَكونُ المَدارُ دونَ ذلكَ فِي أحدِ أجيالِ أتباعِ التّابعينَ، وقَدْ يَحصُلُ التَّفردُ لأَحَدِ المُصَنِّفينَ بِحَديثٍ لا نَجدُهُ عِنْدَ غَيْرِه؛ فيكونُ هُو مَدارَ الحَديثِ -تقديراً- ويكونُ الحَديثُ غَريباً مِنْ بدايةِ السَّندِ إلى نِهايتِه، وسَوفَ يأتي بيانُ ذلكَ فِي تَخريجِ أفرادِ المُصنِّفينَ -إنْ شاءَ اللهُ تعالَى-.

وحَتّى يَكونَ التَّطبيقُ دَقيقاً، ومُفيداً، يَتَعَيّنُ عَلينا أنَّ نصطلحَ على رُموزٍ، أو إشاراتٍ فَنَجْعَلَ للصَّحابيِّ رَمزاً، أو شَكْلاً نَحوطُ اسمَه بِهِ، وللتّابعي شَكْلاً آخرَ، حَتّى لَوْ تَكَرَّرَ التّابعيُّ، ولأَتباعِ التّابعينَ شَكْلاً، حَتّى نَصِلَ إلى المَدارِ.

ولَوْ أنّنا نَظَرْنا إلى رِواياتِ الحَديثِ وطُرُقِهِ، التي بَلَغَتْ (١٧) سَبعَ عَشْرَةَ رِوايةً وطريقاً؛ لوَجدْنا فِي نِهاياتِها اسمَ الرَّسولِ الأعظمِ (مُحمّد) ﷺ.

ثُمَّ وجَدْنا فِي نهاياتِها بَعْدَهُ اسمَ أميرِ المُؤمنينَ عُمَرَ بنِ الخَطّابِ -رَضيَ الله عَنْه- ووَجَدْنا فِيها أيضاً اسمَ الصَّحابيِّ الجَليلِ طَلحةَ بنِ عُبيدِالله -رَضيَ الله عَنْه-.

---

(١) نهاية الغريب (روض) (٢: ٢٥١).

فَنَنْظُرُ مَنِ الذي رَوَى الحَديثَ عَنِ النَّبيِّ ﷺ، ومَنِ الذي كَانَ مُسْتَمِعاً، ومُبلِّغاً بذلكَ الحَديثِ؟ فرَأينا طَلْحَةَ كَانَ مُبلِّغاً بحكْمٍ شَرعيٍّ عَنِ النَّبيِّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَعرفُهُ مِنْ قَبلُ، وأنَّ نَاقِلَ ذَلكَ عَنِ المُصْطَفى ﷺ هُو عُمَرُ، فنَقولُ: هَذا الحَديثُ مِنْ مُسنَدِ عُمَرَ!

ثُمَّ نَنْظُرُ فِي أسانيدِ الحَديثِ وطُرُقِهِ، هَلْ نَقَلَ طَلْحَةُ هذا الحَديثَ عَنْ عُمَرَ؟ فَوَجَدْنا أنَّه لَمْ يَنْقُلْ مِنْ ذَلكَ شَيْئاً، فَنَقولُ: طَلْحَةُ عَلَمٌ مِنَ الأعْلامِ الواردينَ فِي سَبَبِ تَحْديثِ عُمَرَ بالحديثِ، ولَيْسَ لَهُ أيُّ صِلَةٍ بِسَنَدِ الحَديثِ.

ثُمَّ نَنْتَقِلُ نُقلةً أخرى، فَنَرَى الطُّرُقَ كُلَّها مُجْتَمِعَةً عَلَى أنَّ الرَّاوِيَ الوَحيدَ الذي نَقَلَ هذا الحَديثَ عَنْ عُمَرَ، هُو مَالِكُ بنُ أوسِ بنِ الحَدَثان النّصريّ فنقولُ:

حَديثُ عُمَرَ بنِ الخَطّابِ غَريبٌ، لَمْ يَرْوِهِ عَنْه إلا مالِكُ بنُ أوسٍ، ولَهُ رُؤيَةٌ.

ثُمَّ نَنزلُ نُقْلَةً أخْرى، فَنَنْظرُ فِي جَميعِ الطُّرُقِ، فَلاَ نَجِدُ أحَداً رَوَى هَذا الحَديثَ عَنْ مَالِكِ بنِ أوسٍ سِوى الزُّهْرِيّ مُحَمّدِ بنُ مُسْلِم، فنقولُ: حَديثُ عُمَرَ بنِ الخَطّابِ غَريبٌ، لَمْ يَروِهِ عَنْه إلا مالِكُ بنُ أوسٍ، تَفَرَّدَ بِهِ الزُّهْرِيُّ عَنْه.

ثُمَّ نَنْتَقِلُ إلى الوَراءِ قَليلاً، لِنَرَى مَنْ رَواه عَنِ الزُّهْرِيِّ؟

فَنَجِدُ مِمّنْ رَواه عَنِ الزُّهريِّ الليثَ بنَ سَعْدٍ الفَهميَّ، عِنْدَ التِّرمذيِّ (١٢٤٣) والبُخاريِّ (٢٠٦٢) ومُسْلِمٍ (١٥٨٦) وابنِ ماجه (٢٢٦٠).

وَوَجَدْنا مِمّنْ رَواه عَنِ الزُّهريِّ عَمْرَو بنَ دِينارٍ، عِنْدَ البُخاريِّ (٢٠٢٧).

وَوَجَدْنا مِمّنْ رَواه عَنِ الزُّهريِّ مالِكَ بنَ أنسٍ فِي مُوطّئِه (١٣٢٣) وعِنْدَ البُخاريِّ (٢٠٦٥) وأحمدَ (٣١٦) وأبي داودَ (٣٣٤٨).

وَوَجَدْنا مِمّنْ رَواه عَنِ الزُّهريِّ سُفيانَ بنَ عُيَيْنَةَ، عَنْدَ مُسْلِمٍ (١٥٨٦) وأحمدَ (١٦١) وابنِ ماجه (٢٢٥٣) والنَّسائيِّ (٤٥٥٨).

وَوَجَدْنَا مِمّنْ رَواه عَنِ الزُّهْرِيِّ مَعْمَرَ بنَ راشِدٍ، عِنْدَ أحمدَ (٢٤٠).

وَوَجَدْنا مِمّنْ رَواه عَنِ الزُّهْرِيِّ مُحَمّدَ بنَ إسحاقَ بنِ يَسارٍ، عِنْدَ الدّارميِّ(٢٥٧٨).

هؤلاءِ هُم الرّواةُ الذين رَوَوا هَذا الحَديثَ عَنِ الزُّهريِّ، فَنَقولُ:

حَديثُ عُمَرَ بنِ الخَطّابِ -رَضيَ اللهُ عَنه- غَريبٌ، لَمْ يَرْوِهِ عَنْهُ سِوى مَالِكِ بنِ أوسٍ

ابنِ الحَدَثان، تَفَرَّد بِهِ الزُّهريُّ عَنْه، وإنَّما يُعْرَفُ بِهِ، أو نَقولُ: وعنهُ اشْتَهَرَ.

ومَدارُ الحَديثِ، أوْ: دارَ الحَديثُ عَلَى الزُّهْريِّ، إذ رَواه عَنْه جَمْعٌ مِنْهُم: سُفيانُ بنُ عُيَيْنَةَ، وعَمرو بنُ دِينارٍ، والليثُ بنُ سَعْدٍ، ومالِكُ بنُ أنسٍ، ومُحَمّدُ بنُ إسحاقَ بنِ يَسارٍ، ومَعْمَرُ بنُ راشِدٍ. ولَكَ أنْ تَقولَ:

حَديثُ عُمَرَ بنِ الخَطّاب مِنْ مَشاهيرِ حَديثِ الزُّهريّ، رَواه عَنْهُ جَمْعٌ، مِنْهُم: فُلانٌ وفُلانٌ، وقَدْ تَفَرَّدَ بِهِ الزُّهْريُّ عَنْ مالِكِ بنِ أوسٍ، وهُو لا يُعرَفُ عَنْ عُمَرَ إلا مِنْ حَدِيثِه.

والذي تَلَخَّصَ مِنْ هَذه العَمَليّةِ (تَعيين المَدَارِ) أنَّ الرُّواةَ قِسمان:

قِسْمٌ كُلُّ واحِدٍ مِنهُم يروي هذا الحديثَ عَنْ واحِدٍ، وهُمْ: عُمَرُ بنُ الخَطّابِ، ومَالِكُ ابنُ أوسٍ، والـزُّهْريُّ.

وقِسْمٌ مِنْهُم يَروي عَنْهُ هذا الحَديثَ جَماعَةٌ، وهُوَ الزُّهريُّ.

فالزُّهْريُّ، وشَيخُه مَالِكُ بنُ أوسٍ، وعُمَرُ بنُ الخَطّاب أعْمِدَةُ الإسنادِ.

ومَنْ دُونَ الزُّهْريِّ يُسمَّونَ نَقَلَةَ الإسنادِ، وسَواءٌ كانوا ثَلاثةً، أمْ كانوا ثَلاثةَ آلافٍ فإنَّهُم لا يَزيدونَ مِنْ صِحَّةِ الإسنادِ شَيئاً، لأنَّه كُلَّما كَثُرَ عَدَدُ الرُّواةِ عَنْ (مَدارِ الحَديثِ) كَثُرَ العَناءُ فِي نَقْدِهِ، وتَوجيهِ عِلَلِهِ، وخَاصّةً مَسائلَ المَزيدِ فِي مُتَّصِلِ الأسانيدِ، والعَنْعَنَةِ، والتَّصريحِ بالسَّماعِ، والرّوايةِ بالمَعْنى، واخْتصارِ الحَديثِ، وتقطيعِ الحَديثِ وغَيرِ ذَلكَ.

وهاتانِ الخُطْوتانِ الرّئيستانِ؛ هُما المُقَدّمَةُ الكُبرى فِي طريقِ نَقْدِ الحَديثِ وتَقْويـمِه وعِلْمُ تَخريجِ الحَديثِ لا يَعدوهُما البَتّةَ. وجَميعُ الخُطواتِ الآتيةِ هِي فِي نَقْدِ الحَديثِ ولَكَ أنْ تقولَ: إنَّ الخُطوتينِ الأولَى والثّانية، بِفروعِـهما الكَثيرةِ؛ تُشكِّلانِ عَمَليّةَ التَّخْريجِ والخُطواتُ الثّلاثُ الباقيةُ خَاصّةٌ بنقدِ الحَديثِ.

وهُما تُختصرانِ فِي التَّخريجِ العِلميِّ، عَلَى النَّحوِ الآتي:

حَديثُ عُمَرَ بنِ الخَطّابِ فِي الصَّرْفِ- أوْ فِي الأصنافِ الرِّبويّة- أخْرَجَه البُخاريُّ فِي البُيوعِ (٢٠٢٧) و(٢٠٦٢) و(٢٠٦٥) ومُسْلِمٌ فِي المُساقاةِ (١٥٨٧) ومَالِكٌ في البُيوعِ (١٣٣٣) وأحمدُ فِي مُسنَدِ العَشَرَةِ (١٦٣) و(٢٤٠) و(٣١٦) والدَّارميُّ فِي البُيوعِ

(٢٥٧٨) وابنُ مَاجه فِي التّجاراتِ (٢٢٥٣) و(٢٢٥٩) و(٢٢٦٠) وأبو داودَ (٣٣٤٨) والتِّرمذيُّ (١٢٤٣) والنَّسائيُّ كلُّهم فِي البُيوعِ (٤٥٥٨) مِنْ طُرُقٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَالِكِ بنِ أوسٍ، عَنْ عُمَرَ بنِ الخَطّابِ -رَضِيَ الله عَنْهُ- مَرفُوعاً.

فهَذِه السُّطورُ السِّتةُ هِي خُلاصَةُ عَمليّةِ التَّخْريجِ، التي تَشمَلُ خُطوةَ جَمْعِ طُرُقِ الحَديثِ مِنْ كُتُبِ السُّنَّةِ الأصولِ المَنْقولةِ بالأسانيدِ، وخُطوةَ مَعرِفَةِ (مَدارِ الحَديثِ) اللتينِ استَغْرَقَتا تسعَ صَفَحاتٍ.

ونحنُ عِنْدَما نَقولُ: إنَّ المُحَدِّثينَ يَهْتَمّونَ عِنْدَ دِراسَةِ إسْنادِ الحَديثِ بالرّاوي الذي هُو مَدارُ الحَديثِ؛ لا نُهَوِّنُ مِنْ عَمَلِ المُحَدِّثينَ، كَمَا يَظُنُّ بَعضُ مَنْ لاَ يَفهمُ التَّخريجَ والنَّقدَ، وإنَّمَا نُريدُ رَصْدَ الحَقيقةِ، وإبرازَها كَمَا هِي مِنْ جِهَةٍ، ونُريدُ تدريبَ طَالِبِ العِلمِ عَلَى اخْتِزالِ عَمَليّةِ التَّخريجِ مِنْ جِهَةٍ ثَانيةٍ، ونُريدُ فَهْمَ مَناهِجِ النُّقّادِ فِي إبرازِ العِلَلِ الخَفيّة، مِنْ وَراءِ هَذه العَمَليّةِ.

الخُطوةُ الثالثةُ: تَراجِمُ رُواةِ الأسانيدِ:

لَدينَا فِي هذا الحديثِ سَبْعَةَ عَشَرَ إسْناداً فِي الجُمْلَةِ، أمّا إذا عَدَدْنا لِكُلِّ شَيْخٍ مِنْ شُيوخِ المُصَنِّفين إسْناداً خاصّاً، فَيَزيدُ العَدَدُ إلى الضِّعْفِ تَقريباً.

وفِي تَرجَمَةِ هَؤلاءِ جَميعاً مَشَقّةٌ لا حَاجَةَ إليها، وتَطويلٌ مِنْ غَيرِ طائلٍ، ذلكَ أنَّ هَؤلاءِ الرُّواةَ دُونَ الزُّهْريِّ؛ إمّا أنْ يكونوا مِمّنَ يُحْتَجُّ بِهِمْ مُطْلَقاً، أوْ يُحْتَجُّ بِهِمْ فِي المُتابعاتِ. وقَدْ تَتابَعَ سِتّةٌ مِنَ الرُّواةِ عَلَى رِوايةِ هذا الحَديثِ عَنِ الزُّهريِّ، وبَعْضُ هَؤلاءِ رَوَى عَنْه واحِدٌ مِثلُ مُحَمّدِ بنِ إسحاقَ، ومَعْمَرِ بنِ راشِدٍ، وبَعضُهُم رَوَى هذا الحَديثَ عَنْه أكثرُ مِنْ عَشَرَةِ رُواةٍ، مِثلُ سُفيانَ بنِ عُيَيْنَةَ.

لَكنْ لِتتَمَّ العَمليّةُ النَّقْدِيةُ كامِلةً، فإنَّنا سَنَقومُ بترجَمَةِ هَؤلاءِ جَميعاً تَرْجَمَةً مَعرِفيّةً فِيها قَليلٌ مِنَ النَّقدِ الكَاشِفِ، بَعْدَ أنْ نُرَتِّبَهُم عَلَى حُروفِ الهِجاءِ.

-الرُّواةُ النَّقلةُ لِحديثِ عُمَرَ بنِ الخَطّابِ -رَضِيَ الله عَنْه- فِي الأصنافِ الرِّبويةِ والصَّرفِ: أحمدُ بنُ شُعيبٍ النَّسائيُّ، وأحْمَدُ بنُ مُحَمّدِ بنِ حَنبلٍ، وإسحاقُ بنُ إبراهيمَ الحَنظليُّ (ابنُ راهويْه)، وسُليمانُ بنُ الأشعثِ السِّجستانيُّ، وسُفْيانُ بنُ عُيَيْنَةَ، وعَبدُالله

ابنُ عَبدِالرّحمنِ الدّارميُّ، وأبو بَكرٍ عَبدُالله بنُ مُحَمّدِ بنِ أبي شَيْبَةَ، وعَبدُالله بنُ مَسْلَمَةَ القَعنبيُّ، وعَبدُالله بنُ يُوسفَ التِّنّيسيُّ، وعَبدُ الرَّزّاقِ بنُ هَمّامٍ الصَّنعانيُّ، وأبو عامرٍ عَبدُالمَلِكِ بنُ عَمرو العَقَديُّ، وعُثمانُ بنُ عُمَرَ العَبديّ، وعَليُّ بنُ عَبدِالله بن المَدينيّ وعَليُّ بنُ مُحَمّدٍ الطَّنافِسيُّ، وقُتيبةُ بنُ سَعيدٍ، ولَيثُ بنُ سَعْدٍ الفَهْميُّ، ومالِكُ بنُ أنسٍ ومُحَمّدُ بنُ إسحاقَ بنِ يَسارٍ، ومُحَمّدُ بنُ إسماعيلَ البُخاريُّ، ومُحَمّدُ بنُ رُمْحِ بنِ المُهاجِرِ، ومُحَمّدُ بنُ الصبّاحِ الدّولابيُّ، ومُحَمّدُ بنُ عِيسى التِّرمذيُّ، ومُحَمّدُ بنُ يَزيد ابنِ مَاجه، ومُسْلمُ بنُ الحَجّاجِ، ومَعْمَرُ بنُ راشِدٍ، ونَصْرُ بنُ عَلِيٍّ الجَهْضَميُّ، وأبو الوَليدِ هِشامُ بنُ عَبدِ المَلِكِ الطيالسيُّ، وهِشامُ بنُ عَمّارٍ الدِّمشقيُّ، ويَزيدُ بنُ هارونَ فهؤلاءِ تِسعةٌ وعِشرونَ راوياً، لا حاجَةَ بِنا إلى تَرْجَمَتِهِم ألبتةَ فِي عَمليّةِ النَّقدِ الحَديثيِّ ولكِنّنا سَنُتَرْجِمُهم لِيَتدرّبَ البَاحِثُ عَلَى تَسجيلِ الأساسياتِ العِلميّةِ فِي بَحثِه، دُونَ إثقالِهِ بِمَا يُستَغْنَى عَنْه، وسأقتصرُ على نقلِ تراجمهم من «التقريب» إلا ما دَعَت الحاجةُ إليه.

١-(٤٧) النَّسائيُّ: هُو أحمدُ بنُ شُعيبِ بنِ عَليٍّ السِّنانيّ- نِسبةً إلى جَدِّهِ سِنان- أبو عَبدِ الرّحمنِ النَّسائيُّ (٢١٥-٣٠٣هـ) الحافِظُ، صَاحِبُ السُّنَنِ.

٢-(٩٦) أحمَدُ ابنُ حَنبلٍ: هُو أحمدُ بنُ مُحَمّدِ بنِ حَنبلٍ الشَّيبانيُّ أبو عَبدِالله المَرْوَزيُّ، نَزيلُ بَغدادَ (١٦٤-٢٤١هـ) أحدُ الأئمةِ المَتبوعينَ، ثِقَةٌ حافظٌ فَقيهٌ حُجَّةٌ مُصنِّفُ المسندِ، هُو رَأسُ الطَّبقةِ العاشِرَةِ.

٣-(٣٣٢) ابنُ رَاهويْه: هُو إسحاقُ بنُ إبراهيمَ بنِ مَخْلَدٍ الحَنْظَليُّ، أبو يَعقوبَ- ويُقالُ: أبو مُحَمّدٍ- المَروزيُّ، المَشهورُ بابنِ راهويْه (١٦٦-٢٣٨هـ) ثِقَةٌ حَافِظٌ مُجْتَهِدٌ قرينُ أحمدَ ابنِ حَنبل، مِنَ العَاشِرَةِ.

٤-(٢٥٣٣) أبو داودَ السِّجستانيُّ: هُو سُليمانُ بنُ الأشعثِ بنِ إسحاقَ الأزديُّ، أبو داودَ السِّجستانيُّ (٢٠٢-٢٧٥هـ) ثِقَةٌ حَافِظٌ، مِنْ كِبارِ العُلماءِ، مُصَنِّفُ كِتابِ السُّنَنِ وغيرِه؛ مِنَ الحاديةَ عَشْرَةَ.

٥-(٢٤١٥) ابنُ عُيَيْنَةَ: هُو سُفيانُ بنُ عُيَيْنَةَ بنِ أبي عِمرانَ- مَيمون- الهِلاليُّ، أبو

مُحَمّدٍ الكُوفيُّ ثُمَّ المَكّيُّ (١٠٧-١٩٨هـ) ثِقَةٌ، فَقيهٌ، إمامٌ، حُجَّةٌ، إلا أنَّه تَغيَّر حِفْظُهُ بأخرةٍ، مِنْ أثبتِ النّاسِ فِي عَمرِو بنِ دِينارٍ، مِنْ رُؤوسِ الطَّبقةِ الثَّامنَةِ.

٦-(٣٤٣٤) الدَّارميُّ: هُو أبو مُحَمّدٍ عَبدُالله بنُ عَبدِ الرّحمنِ بنِ الفَضْلِ التَّميميُّ الدَّارميُّ السَّمرقَنديُّ (١٨١-٢٥٥هـ) صَاحِبُ السُّنَنِ المُسنَدَةِ، ثِقَةٌ، فَاضِلٌ، مُتْقِنٌ، حَافِظٌ، مِنَ الحَادِيةَ عَشرَةَ.

٧-(٣٥٧٥) أبو بَكرٍ ابنُ أبي شَيبةَ: هو أبو بَكرٍ عَبدُ الله بنُ مُحَمّدِ بنِ أبي شَيبةَ -واسمُه إبراهيمُ-الواسِطيُّ ثُمَّ الكُوفيُّ (ت ٢٣٥هـ) ثِقَةٌ، حَافِظٌ، صَاحِبُ تَصانيفٍ مِنَ العَاشِرَةِ.

٨-(٣٦٢٠) القَعنبيُّ: هُو أبو عَبدِالرّحمنِ: عَبدُالله بنُ مَسْلَمَةَ بنِ قَعْنَب، القَعنبيُّ المَدنيُّ ثُمَّ البَصريُّ (ت٢٢١هـ) ثِقَةٌ، عَابِدٌ، كَانَ ابنُ مَعينٍ وابنُ المَديني لا يُقَدِّمانِ عَلَيْه فِي رِوايةِ المُوَطّأ أحَداً، مِنَ التّاسعةِ.

٩-(٣٧٢١) التِّنِّيسيُّ: هُو أبو مُحَمّدٍ عَبدُالله بنُ يُوسفَ الكَلاَعي التِّنِّيسيُّ (ت٢١٨هـ) ثِقَةٌ، مُتقِنٌ، مِنْ أثبتِ النّاسِ فِي «المُوَطّأ» مِنْ كِبارِ العَاشِرَةِ.

١٠-(٤٠٦٤) الصَّنعانيُّ: هُو أبو بَكرٍ عَبدُالرَّزاقِ بنُ هَمّامِ بنِ نَافِعٍ الحِمْيَرِيُّ -مَولاهُم- الصَّنعانيُّ (١٢٦-٢١١هـ) ثِقَةٌ، حَافِظٌ، مُصَنِّفٌ، شَهِيرٌ، وكانَ يَتَشَيَّعُ، مِنَ التّاسعةِ.

١١-(٤١٩٩) أبو عامرٍ العَقَديُّ: هُو الحَافِظُ الثِّقةُ أبو عَامِرٍ عَبدُ المَلِكِ بنُ عَمْرٍو القَيسيُّ العَقَديُّ (ت٢٠٥) مِنَ التّاسعةِ.

١٢-(٤٥٠٤) العَبديّ: هُو الحَافِظُ المُحَدِّثُ الثِّقَةُ عُثمانُ بنُ عُمَرَ بنِ فَارِسٍ العَبْديُّ البَصريُّ -أصْلُهُ مِنْ بُخارى- (ت٢٠٩هـ) مِنَ التّاسِعَةِ، قِيلَ: كانَ يَحيى القَطّانُ لاَ يَرضاهُ.

١٣-(٤٧٦٠) ابنُ المَديني: هُو الحافِظُ النّاقِدُ أبو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ عَبدِ الله بنِ جَعْفَرٍ السَّعديُّ-مَولاهُم- البَصريُّ (ت٢٣٤هـ) ثِقَةٌ، ثَبتٌ، إمامٌ، أعْلَمُ أهلِ عَصْرِهِ بالحديثِ وعِلَلِهِ، عَاب عَلَيْه المُحَدّثون إجابتَه فِي مِحْنةِ خَلْقِ القُرآنِ، مِنَ العَاشِرَةِ.

١٤-(٤٧٩١) الطَّنافسيُّ: هُو الثّقةُ الحافِظُ العابِدُ أبو الحَسَنِ عَليُّ بنُ مُحَمّدِ بنِ إسحاقَ الطَّنافسيُّ الكُوفيُّ (ت٢٣٣هـ) مِنَ العَاشِرَةِ.

١٥-(٥٥٢٢) البَغلانيُّ: هُو الحَافِظُ الثِّقَةُ الثَّبتُ أبو رَجاءٍ قُتيبةُ بنُ سَعيدِ بنِ جَميلٍ الثَّقفيُّ البَغلانيُّ، قِيلَ: قُتيبةُ لَقَبٌ، ويُقَالُ: اسمُه يَحيى، وقِيلَ: عَليّ (١٥٠-٢٤٠هـ) مِنَ العاشِرَةِ.

١٦-(٥٦٨٤) الليثُ: هُو فَقيهُ مِصرَ وإمامُها الحَافِظُ الثِّقةُ الثَّبتُ المَشهورُ، أبو الحَارثِ الليثُ بنُ سَعدِ بنِ عَبدِ الرّحمن الفَهْميُّ (ت ١٧٥هـ) مِنَ السَّابعةِ.

١٧-(٦٤٢٥) الإمامُ مالِكٌ: صَاحِبُ «المُوَطّأ»، تَقَدَّمَتْ تَرْجَمَتُه في (ص:١٨٨).

١٨-(٥٧٢٥) ابنُ إسْحاقَ: مُحَمّدُ بنُ إسْحاقَ بنِ يَسارٍ، أبو بَكرٍ المُطلبيُّ مَولاهُم المَدنيُّ، نَزيلُ العِراقِ، إمامُ المَغازي، صَدُوقٌ يُدَلِّسُ، ورُمِيَ بالتَّشيُّعِ والقَدَرِ، مِنْ صِغارِ الخامِسَةِ، مَاتَ سَنَةَ خَمسينَ ومِئةٍ، ويُقَالُ: بَعْدَها (خت م ٤).

١٩-(٥٧٢٧) الإمامُ البُخاريُّ: مُحَمّدُ بنُ إسْماعيلَ بنِ إبراهيمَ الجُعْفيُّ - مولاهم - أبو عبدِالله البُخاريُّ جبلُ الحِفظِ وإمامُ الدّنيا في فِقْهِ الحديثِ (٢٥٦هـ) مِنَ الحاديةَ عشرةَ [ت س] اعتمدَه التّرمذيُّ كثيراً في الرّوايةِ والدّرايةِ، وهذا ظاهرٌ في جامِعِه وخرّجَ لَه النَّسائيُّ حديثاً في المجتبى (٢٠٩٦) وليسَ هو فِي صَحيحِهِ.

٢٠-(٥٨٨١) التُّجيبيُّ: مُحَمّدُ بنُ رُمْحِ بنِ المُهاجِرِ التُّجيبيُّ -مَولاهُم- المِصريُّ ثِقَةٌ، ثَبتٌ، مِنَ العاشِرَةِ، مَاتَ سَنَةَ اثنتينِ وأربعينَ ومائتين (م ق).

٢١-(٥٩٦٦) الدَّولابيُّ: مُحَمّدُ بنُ الصّباحِ، أبو جَعْفَرٍ البَغداديُّ، ثِقَةٌ، حَافِظٌ مِنَ العَاشِرَةِ، مَاتَ سَنَةَ سَبعٍ وعِشرينَ ومِئتينِ، وكَانَ مَولدُه سَنَةَ خَمْسينَ ومَائةٍ (ع).

٢٢-(٦٢٠٦) التِّرمذيُّ: مُحَمّدُ بنُ عِيسى بنِ سَوْرَةَ بنِ مُوسى السُّلَميُّ التِّرمذيُّ أبو عِيسى، صَاحِبُ «الجَامِعِ» أحدُ الأئمةِ، مِنَ الثّانيةَ عَشرةَ، مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وسَبعِينَ ومائتين.

٢٣-(٦٤٠٩) ابنُ مَاجه: مُحَمّدُ بنُ يَزيدَ الرَّبَعيُّ القَزوينيُّ، أبو عَبدِاللهِ ابنُ مَاجه بتخفيفِ الجِيمِ، صَاحِبُ السُّنِنِ، أحدُ الأئمةِ، حَافِظٌ، صَنَّفَ السُّنَنَ والتفسيرَ والتّاريخَ

مَاتَ سَنَةَ ثَلاثٍ وسَبعينَ ومَائتينِ، ولَهُ أربعٌ وستونَ سَنَة.

٢٤-(٦٦٢٣) مُسْلِمُ بنُ الحَجّاجِ بنِ مُسْلِمٍ القُشيريُّ النَّيسابوريُّ، ثِقَةٌ، حَافِظٌ، إمامٌ مُصَنِّفٌ، عَالِمٌ بالفِقهِ، مَاتَ سَنَةَ إحدى وسِتّينَ ومائتين، ولَهُ سَبعٌ وخَمسونَ سنَةً (ت) خَرَّجَ لَهُ التِّرمذيُّ حَديثاً واحِداً برقم (٦٨٧).

٢٥-(٦٨٠٩) مَعْمَرُ بنُ راشِدٍ الأزديُّ-مَولاهُم-أبو عُروةَ البصريُّ، نَزيلُ اليَمنِ، ثِقَةٌ ثَبتٌ فَاضِلٌ، إلا أنَّ فِي رِوايتِه عَنْ ثَابتٍ، والأعْمَشِ، وهِشامِ بنِ عُروةَ شَيئاً، وكَذا فِيما حَدَّثَ فِي البَصرة، مِنْ كِبارِ السَّابعةِ، مَاتَ سَنَةَ أربعٍ وخَمسينَ ومِئةٍ، وهُو ابنُ ثَمانٍ وخَمسينَ سَنَةً (ع).

٢٦-(٧١٢٠) الجَهْضَميُّ: نَصْرُ بنُ عَلِيِّ بنِ نَصْرِ بنِ عَلِيٍّ الجَهْضَمِيُّ، ثِقَةٌ، ثَبتٌ طُلِبَ للقضاءِ، فامْتَنَعَ، مِنَ العَاشِرَةِ (ت٢٥٠هـ أو بَعْدَها) (ع).

٢٧-(٧٣٠١) الطَّيالسيُّ: هِشامُ بنُ عَبدِ المَلِكِ البَاهليُّ-مَولاهُم- أبو الوَليدِ البَصريُّ ثِقَةٌ، ثَبتٌ، مِنَ التّاسعةِ (ت٢٢٧هـ) ولَهُ أربعٌ وتِسعونَ سَنَةً (ع).

٢٨-(٧٣٠٣) ابنُ عَمّارٍ: الحافِظُ المُقرىءُ هِشامُ بنُ عَمّارِ بنِ نُصَيرٍ السُّلَميُّ الدِّمشقيُّ الخَطيبُ، صَدوقٌ مُقرىءٌ، كَبِرَ فصارَ يَتَلَقَّن، فحَديثُه القَديمُ أصَحُّ، مِنْ كِبارِ العَاشِرةِ، مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وأربعينَ ومائتينِ، ولَهُ اثنتانِ وتِسعونَ سَنَةً (خ٤).

٢٩-(٧٧٨٩) يَزيدُ بنُ هارونَ بنِ زاذان السُّلمِيُّ-مَولاهُم-أبو خالِدٍ الواسِطيُّ، ثِقَةٌ مُتْقِنٌ، عَابِدٌ، مِنَ التّاسعةِ، مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ ومائتينِ، وقَدْ قَارَبَ التِّسعينَ (ع) خَرَّجَ عَنْه البُخاريُّ فِي ثَلاثةٍ وثَلاثينَ موضِعاً.

أقولُ: لا يَزالُ كثيرٌ من أساتذةِ عِلْمِ الحَديثِ، يُطالبونَ البَاحثَ فِي مَرحَلتي الماجستير والدكتوراه بتَرجمةِ جَميعِ الرُّواةِ الذينَ وَرَدوا فِي أسانيدِ الأحاديثِ التي يُخَرِّجُها فِي بحثِه ويعدُّونَ ذَلك مِنْ أساسيّاتِ البَحثِ.

وقَدْ رأيتَ أنَّ نَقَلَةَ حَديثٍ واحِدٍ، كانوا تِسعةً وعِشرينَ راوياً، استغْرَقَتْ تَراجِمُهُم مِنْ كِتابٍ وجيزٍ واحِدٍ هُو تَقريبُ التَّهذيبِ (ص: ٢٢٨) قرابةَ أربعِ صَفَحاتٍ، فَلو خَرَّجَ طَالِبُ العِلمِ فِي رسالتِه ثلاثينَ حَديثاً، فعَلَيْه أن يَنسخَ مِنْ كِتابِ «التقريبِ» مَا بينَ سِتينَ

إلى تِسعينَ صَفحةً، لا حاجَةَ إليها فِي البَحثِ العلمي.

نَعَم؛ إنَّ عَلى الباحثِ أنْ يقرأ تَراجِمَ هَؤلاءِ الرُّواةِ النَّقلةِ فِي هذا الحديثِ (دُونَ المَدارِ) فِي «تقريبِ التّهذيبِ» أو«الكَاشِف» للذَّهبيِّ، فإذا رَأى فِي واحِدٍ مِنْهُم جَرْحاً، ولَو يَسيراً، أعلَمَ عَلَيْه؛ ليفيدَ مِنْه عِنْدَ نَقْدِ الحديثِ -كما سَيأتي -ومَا سِوى ذلكَ، فَلاَ حاجَةَ بِهِ إلى تَرجَمَةِ أيِّ واحِدٍ مِنْ هَؤلاءِ، إلاّ فِي كِتابٍ تَعليميٍّ مِثلِ كِتابِنا هَذا.

تَرجمةُ أعمدةِ إسنادِ الحَديثِ:

تَقَدَّمَ القولُ بأنَّ (مَدار) هذا الحديثِ عَلَى الزُّهْرِيِّ، رَواه عَنْهُ جَمْعٌ، مِنهُم: سُفيانُ بنُ عُيَيْنَةَ، وعَمرُو بنُ دِينارٍ، والليثُ بنُ سَعْدٍ، ومالِكُ بنُ أنسٍ، ومُحَمّدُ بنُ إسحاقَ ومَعْمَرُ بنُ راشِدٍ، وهَؤلاءِ جَميعاً مِنَ الحُفّاظِ -وفِي بَعضِهِم كَلامٌ لا يَضُرُّ عِنْدَ المُتابعةِ- وقَدْ تَتابَعوا عَلَى رِوايةِ هذا الحديثِ، والزُّهريُّ تَقَدَّمَتْ تَرجَمَتُه المَعرفيّةُ الوَجيزةُ وسأُكَرِّرُهَا لأنّه مِنْ عُمَدِ الإسنادِ هنا، بينما كانَ مِنَ النّقلةِ -دونَ المَدارِ- هناكَ.

-**مَالِكُ بنُ أوْسِ بنِ الحَدَثان بنِ سَعْدِ بنِ يَربوعٍ**، وقِيلَ: ابنُ الحَدَثان بنِ عَوْفِ بنِ رَبيعةَ بنِ يَربوعِ بنِ واثلةَ بنِ دَهْمانَ بنِ نَصرِ بنِ مُعاويةَ بنِ بَكرِ بنِ هَوازن النَّصْريّ أبو سَعيدٍ المَدنيّ، مُختَلَفٌ فِي صُحبتِه، وقَالَ بَعضُهم: رَكِبَ الخَيلَ فِي الجَاهليّةِ. روَى عَنِ النّبيِّ ﷺ (بخ) مُرْسَلاً، وقِيلَ: إنَّه رَأى أبا بَكْرٍ الصِّديقَ (ع)[1].

ورَوَى عَنْ تِسعةٍ مِنَ الصّحابةِ هُمْ: الزُّبيرُ بنُ العَوام (م د ت س) وسَعْدُ بنُ أبي وَقّاصٍ (م دت س) وطَلحَةُ بنُ عُبيدِالله (خ د ت س) والعَبّاسُ بنُ عَبدِالمُطّلِبِ (خ م د ت س) وعَبدُالرَّحمن بنُ عَوْفٍ (م) وعُثمانُ بنُ عَفّانَ (م د ت س) وعَلِيُّ بنُ أبي طَالِبٍ (م دت س) وعُمَرُ بنُ الخَطّابِ (ع) وأبو ذَرٍّ الغِفاريّ، رَضيَ الله عَنْهُم.

ورَوَى عَنْه أربعةَ عَشَرَ راوياً، منهم في الكُتُبِ السّتّةِ: عِكرمةُ بنُ خَالِدٍ المَخْزوميّ (خد س) ومُحَمّدُ بنُ عَمرِو بنِ عَطاءٍ (د) ومُحَمّدُ بنُ مُسْلِمِ بنِ شِهابٍ الزُّهْريُّ (ع).

---

(١) هذه الترجمة مستقاة من ترجمته في الاستيعاب (١: ٤١٨) الإصابة (٥: ٧٠٩) وترجمة والده فيه (١: ١٤٩) طبقات ابن سعد (٥: ٥٦) تهذيب الكمال (٢٧: ١٢١) التهذيب (١٠: ٩) التقريب (١: ٥١٦).

قال المزّي: ذَكَرَهُ مُحَمَّدُ بنُ سَعدٍ فِي (الصَّغيرِ) فِي الطَّبقةِ الثّامنةِ مِنَ الصَّحابةِ مِمّنْ أدركَ النَّبيَّ ﷺ ورآهُ، ولَمْ يَحفَظْ عَنْه شيئاً، وقَالَ: يقولونَ: إنَّه ركِبَ الخيلَ فِي الجَاهليةِ.

وذَكَرَهُ في «الكَبيرِ»[1] فِي الطَّبقةِ الأولَى مِنَ التّابعينَ وقالَ: يقولونَ إنَّه ركِبَ الخَيلَ فِي الجَاهليةِ، وكانَ قَديماً، ولكِنّهُ تأخّرَ إسلامُه.

وقالَ البُخاريُّ: قالَ بَعضُهم: لَهُ صُحبةٌ، ولاَ يَصِحُّ.

وقالَ أبو حاتِم: لاَ تَصِحُّ لَهُ صُحْبَةٌ، وقالَ عَبّاسٌ الدّوريّ عَنْ يَحيى بِن مَعينٍ: لَيْسَتْ لَهُ صُحبةٌ.

وقالَ عُقيلٌ عَنِ الزُّهريِّ: ذَكَرْتُ لِعروةَ حَديثَ مَالِكِ بنِ أوسِ بنِ الحَدَثان، فقالَ: صَدَقَ مَالكٌ.

وقَالَ عَبدُالرّحمنِ بنُ خِراش: ثِقَةٌ، وتَرْجَمَه ابنُ حِبّانَ فِي كِتابِ الثّقاتِ. قالَ: وَمَنْ زَعَمَ أنَّ لَهُ صُحْبَةً فَقَدْ وَهِمَ.

قالَ الواقِديُّ، ومُحَمّدُ بنُ عَبدِالله بنِ نُمَيْر، وعَمرو بن علي، ويحيى بن بُكَير وغيرُهُم: مَاتَ سَنَةَ اثنتينِ وتِسعينَ بالمَدينةِ، وقالَ يَحيى بنُ بُكيرٍ مَرّةً أخرى: مَاتَ سَنَةَ إحدى وتِسعينَ، وروَى لَهُ الجَماعةُ.

تَحليلُ هذهِ التَّرجمةِ:

-إزالةُ جَهالةِ عَينِ المُترْجَمِ: مَنْ يَروي عَنْه أربعةَ عَشَرَ راوياً؛ لا يُسمّى مَجْهولاً! بَلْ مَشهوراً!

-ثُبوتُ عَدالتِه: لَوْ ثَبَتَتْ صُحْبَةُ مَالِكٍ، مَعَ عَدَم ثُبوتِ أيِّ جَرْحٍ فِيه؛ لاكتفينا بذلكَ دَليلاً عَلَى عَدالتِه. لكِنْ لَمّا كَانَ الرَّاجِحُ أنّه مِنَ التّابعينَ الذين يُبحثُ عَنْ أحوالِهم؛ فإنّنا لَمْ نَقفْ فِيه عَلَى أدْنَى جَرْحٍ، وقَدْ أخْرَجَ البَغَويُّ فِي «مُعْجَمِ الصَّحابةِ» بِسنَدٍ حَسَنٍ-كَمَا قالَ الحَافِظُ- أنّه كانَ عَرِيفَ قَومِه فِي الجَاهليّةِ، وثَبَتَ فِي «الصَّحيحينِ» أنَّ عُمَرَ بنَ الخَطّابِ أمَرَهُ أنْ يقسِمَ مالاً بَينَ قَومِهِ، وعُمَرُ رَضيَ اللهُ عَنْهُ لا يَجْعَلُ رَجُلاً عَريفَ

---

(١) يريد المزي كتاب (الطبقات الكبرى) وهو معروف متداول، و(الطبقات الصغرى) لم أقف عليه.

قَومِه، ويتولّى أمورَهم الرسميّةَ إلا إذا كانَ مِنَ المَوثوقين عِندَهُ.

وتقدَّم قول الزُّهريِّ: ذَكَرتُ لِعُرْوَةَ حَديثَ مَالِك بنِ أوسٍ، فَقَالَ: صَدَقَ مَالكٌ وسَاقَ ابن حبّان نَسَبه إلى هَوازِنِ وقالَ: كَانَ مِنْ فُصحاءِ العَربِ! ووثّقه ابن خراش، فهُو ثِقَةٌ صَدوقٌ إذاً.

وفَاتُه: ذَكَرَ ابنُ عَبدِالبَرِّ فِي الاسْتيعابِ أنّه تُوفيَ سَنَةَ اثنتينِ وتِسعينَ فِي المَدينةِ، قالَ: وقِيل: سَنَةَ اثنتينِ وخَمْسينَ، وهُو ابنُ أربعٍ وتِسعينَ سَنةً! ولَمْ يَنقُلْ فِي الإصابةِ وفَاتَه إلا سَنةَ اثنتينِ وتِسعينَ، أو إحْدى وتِسعين، وكَذلكَ أرّخَه فِي«تَهذيبِه» و«تقريبِه» بَينمَا قالَ ابنُ سَعدٍ: مَاتَ سَنةَ اثنتينِ وسَبعينَ!

وفائدةُ التّأكيدِ عَلَى تَاريخِ وفَاتِه، مَعرفةُ مَنْ رَوَى عَنْه مُرسَلاً، ومَنْ يُمْكِنُ لِقاؤه إيّاه وسَوفَ يأتي فِي تَرجَمَةِ الزُّهْريِّ مَدى إمكانيةِ إدراكِه مَالكَ بنَ أوسٍ.

الخلاصة: إنَّ مالِكَ بنَ أوسٍ ثِقَةٌ، لَمْ أقفْ فِيه عَلى أدنى جَرْحٍ، وَوَثّقَهُ غيرُ واحِدٍ مِنَ العُلماءِ.

-**مُحَمّدُ بنُ مُسْلِمِ بنِ عُبيدِالله بنِ عَبدِالله بنِ شِهابٍ القُرشيُّ الزُّهْريُّ**، أبو بَكرٍ الفَقيهُ الحَافِظُ، مُتّفَقٌ عَلَى جَلالَتِه وإتْقانِه، وهُو مِنْ رُؤوسِ الطَّبقةِ الرّابعةِ، ماتَ سَنَةَ خَمْسٍ وعِشْرينَ ومِئةٍ وقِيلَ: قَبلَ ذلكَ بِسَنَةٍ، أو بِسَنَتينِ [ع].

أقولُ: هَذه التَّرْجمةُ مَزيجٌ مِنَ التَّرْجَمَةِ المَعْرِفيّةِ، والتَّرْجَمَةِ المَنْقَبيّةِ، وإنَّ اعْتمادَ مِثلِ هَذه التَّرْجَمَةِ فِي تَقويمِ الأحاديثِ التي تَفَرَّدَ بِها الزُّهريُّ؛ خَطأٌ فَاحِشٌ، بَعيدٌ عَنْ مَعْرِفةِ النَّقدِ الحَديثيّ، وتَقويمِ المَرْويّاتِ، ذَلكَ أنَّ هَذه الأوصافَ مُجْمَلَةٌ، لاَ تَمْنعُ مِنْ وُرودِ الوَهَمِ، والخَطأ، والغَفْلةِ، والتَّدْليسِ، والإرْسالِ، وغيرِ ذلكَ، عَلَى المَوْصوفِ بها.

ومِنَ المَعْروفِ لَدى المُشْتَغلينَ بالحَديثِ الشريفِ؛ أنَّ مَيدانَ عِلْم «عِلَلِ الحَديثِ» هُو أحاديثُ الثّقاتِ، ولِهذا كَتَبَ جَماعةٌ مِنَ الحُفّاظِ كُتُباً لِبيانِ (عِلَلِ حَديثِ الزُّهريِّ) مِنْهُم الحَافِظُ مُحَمّدُ بنُ يَحيى الذُّهليُّ فِي كِتابِه المَشْهورِ بالزُّهريّاتِ، والحَافِظُ ابنُ حِبّانَ فِي كتابِهِ (عِلَلُ حَديثِ الزُّهريِّ).

فإذا تَوضَّحَ هذا؛ فإنَّ الناقدَ مُطالَبٌ بِجَمْعِ كُلِّ مَا قِيلَ فِي الإمامِ الزُّهريِّ مِنْ جَرحٍ

وعَرْضِ هذا الحديثِ عَلَيْه، حَتّى نَسْتَيقِنَ سَلامَتَهُ مِنَ الشُّذوذِ والعِلّةِ القادحَةِ. وسَبيلُنا إلى مَعْرِفَةِ ذَلِكَ؛ فِي مِثْلِ الزُّهريِّ: كُتُبُ الجَرْحِ والتَّعْديلِ المُعَلّلَةُ، مِنْ أمثالِ: كِتابِ الضُّعَفاءِ للعُقَيليِّ، وكِتابِ المَجروحينَ لابنِ حِبّانَ، وكِتابِ الكامِلِ لابنِ عَدِيٍّ، وكُتُبُ عِلَلِ الحَديثِ، مِنْ أمْثالِ: جامع الترْمذيِّ، ومُسنَدِ البَزّارِ المُعَلّلِ، وعِلَلِ الحَديثِ لابنِ أبي حاتِم وعِلَلِ الحَديثِ للدّارَقُطَنيِّ، وبيانِ الوَهمِ والإيهامِ لابنِ القَطّان.

وكُتُبُ التَّخريجِ والنَّقدِ مِنْ أمْثالِ: «نَصْبُ الرّايةِ فِي تَخريجِ أحاديثِ الهِدايةِ» للزَّيْلَعيِّ و«البَدرُ المُنير فِي تَخريجِ أحاديثِ الشَّرحِ الكَبيرِ» لابنِ المُلَقّن، ومُختَصرُه «التَّلخيص الحَبير» لابن حَجَر، و«نَيلُ الأوطارِ» للشَّوكانيِّ.

وكُتُبُ الشُّروحِ الحَديثيّةِ مِنْ أمثالِ: «فَتحُ الباري» للحافِظ ابنِ حَجَر و«تُحفةُ الأحوذيّ» للمُباركْفُوري، و«عَوْنُ المَعبودِ فِي شَرحِ سُنَنِ أبي داودَ» للعظيم آبادي.

وكُتُبُ تَخريجِ أحاديثِ (الخِلافِ) بَينَ فُقهاءِ المَذاهِبِ، مِثلَ «الخِلافيّاتُ بَينَ أبي حَنيفةَ والشّافعيِّ» للبَيهقيِّ، و«المَجموعُ» للنوويّ، و«إرواءُ الغَليلِ» للألبانيِّ.

فَفِي هذه الكُتُبِ وأمثالِها يَجدُ الباحِثُ بُغيتَهُ، ويَستطيعُ فِي ضُوءِ ذلكَ أنْ يُمَيِّزَ العِلَلَ غير المؤثرةِ، مِنَ العِلَلِ الخفيةِ القَادحَةِ، وسَوْفَ يَسْتَيْقِنُ بِعَظَمَةِ جُهودِ عُلمائِنا الأبْرارِ، وأنَّ إضافتَه العِلْميّةَ-مَهما عَظُمَتْ- قَليلةٌ بالنسبةِ إلى عَطائِهم المَبرورِ.

فأقولُ: رَوَى الزهريُّ عَنْ أكثرَ مِنْ (١٤٠) مَئةٍ وأربعينَ شَيخاً، فِيهم عَدَدٌ مِنَ الصَّحابةِ مِنهم: أنسُ بنُ مَالِكٍ (ع) وجَابرُ بنُ عَبدِالله الأنْصاريّ (د) وسَهْلُ بنُ سَعْدٍ السّاعديّ (ع) وأبو الطّفيلِ عَامِرُ بنُ واثلةَ الليثيُّ (م ق) وعبدُالله بنُ عُمَرَ (س) رَضِيَ الله عنهم.

ورَوَى عَنْه أكثرُ مِنْ مِئتينِ وخَمسينَ راوياً، مِنْهم: إبراهيمُ بنُ سَعْدٍ الزُّهريُّ (خ م د س ق) وأيوبُ السِّخْتيانيُّ (س) والسُّفيانان (ع) والليثُ بنُ سَعْدٍ (ع) والأوزاعيُّ (ع) ومَالِكُ بنُ أنسٍ (ع) ومُعظَمُ حُفّاظِ هذه الطَّبقةِ العَاليةِ[١].

---

(١) مصادر ترجمته: المشاهير (٤٤٤) الثقات (٥ :٣٤٩) تهذيب الكمال (٢٦ : ٤١٩) تذكرة الحفاظ (١ :١٠٨) والتقريب (٦٢٩٦).

فمثلُ هذه الأعدادِ الهائلةِ مِنَ التّلاميذِ، يُصبحُ الزُّهْريُّ مَعَها أشْهَرَ مِنْ أكثرِ المَعْروفينَ فِي تاريخِنا العَمَليّ، وبروايتِه عِنْ أولئكَ الصَّحابةِ الكِرامِ، وروايةِ هَؤلاءِ الأئمَةِ الكِبارِ عَنْه، مَعَ عَدَم وجودِ أيِّ جَرْحٍ مِنْهُم فِيه؛ يكونُ فِي الدَّرجةِ العُليا مِنَ التَّوثيقِ، حتّى لَوْ لَمْ يَرِدْ فِيه أيُّ مَدحٍ، أو تَقْريظٍ.

وأمّا عَنْ سَعَةِ رِوايتِه، فَقَدْ قالَ عَليُّ ابنُ المَديني: لَهُ نَحوٌ مِنْ ألفي حَديثٍ.

وقالَ أبو داودَ: «أسْنَدَ الزُّهريُّ أكثرَ مِنْ ألفِ حَديثٍ عَنِ الثّقاتِ، وحَديثُ الزُّهريِّ كُلُّه ألفان ومِئتا حَديثٍ، النِّصفُ مِنْها وقَدْرُ مِئتينِ مُسْنَدٌ عَنِ الثِّقاتِ، أمّا مَا اخْتَلَفوا عَلَيْه فَلا يكونُ خَمْسينَ حَديثاً، والاخْتِلافُ عِنْدَنا: مَا تَفَرَّدَ بِهِ قَومٌ عَلَى شَيءٍ، وقَومٌ عَلَى شَيءٍ».

وقالَ أبو مَسْعودِ بنُ الفُراتِ: «لَيْسَ فِيهِمْ أجْوَدُ مُسْنداً مِنَ الزُّهريِّ، كَانَ عِنْدَه ألفُ حَديثٍ».

قلتُ: وكَلماتُ التّوثيقِ فِيه أكثرُ مِنْ أنْ تُحصَى، فَلا نَتكَلّفُ تَسْطيرَها.

ولادَتُه ووَفَاتُه:

إنَّ مِنَ المُحْزِنِ فِي تاريخِنا العِلميِّ -حَقاً- قِلّةَ ضَبْطِ تواريخِ المِيلادِ والوفياتِ لأعْلامِ هذه الأمّةِ وعُلمائِها، وحَسْبُك دَليلاً عَلَى هَذا، أنَّ سَيّدَ الخَلْقِ ﷺ لاَ نَعلَمُ تَاريخَ ولادَتِه ولا تَاريخَ بِعْثَتِه، ولاَ تَاريخَ وَفَاتِه، عَلَى وَجْهِ الدِّقَةِ، وكُلُّ مَا هُو ثَابتٌ عِنْدَنا أنَّه مَاتَ فِي السَّنةِ الحَاديَةَ عَشْرَةَ مِنَ الهِجرةِ الشَّريفةِ فِي رَبيعِ الأولِ، وكُلُّ ما وَراءَ ذَلك يَضرِبُ بعضُهُ بَعضاً! وقُلْ مِثلَ ذَلك عَنْ كَثيرٍ مِنْ أحْداثِ تاريخِنا السِّياسيِّ والاجْتماعيِّ.

والإمامُ الزُّهْريُّ قالوا: إنَّه وُلِدَ سَنَةَ خَمسينَ، وقِيلَ: إحدى وخَمسينَ، وقِيلَ: ستٍّ وخَمْسينَ، وقِيلَ: ثَمانٍ وخَمسينَ!

وقالوا فِي وَفَاتِه: مَاتَ سَنَةَ ثَلاثٍ وعِشرينَ ومِئةٍ، وقِيلَ: سَنَةَ ثَلاثٍ وعِشرينَ أوْ أربعٍ! وقِيلَ: سَنَةَ أربعٍ مِنْ غَيرِ شَكٍّ، وقِيل: سَنَة خَمسٍ وعِشرينَ، زَادَ بَعضُهُم: فِي رَمَضانَ، وبِها قالَ تِلميذُه سُفيانُ بنُ عُيَيْنَةَ، زَادَ الواقديّ وابنُ بكّار أنَّه تُوفيَ لَيلةَ السَّابعِ عَشرَ مِنْ رَمضانَ مِنْ هَذا العَامِ، وهُو ابنُ اثنتينِ وسَبعينَ سَنَةٍ، وعَلى هذا التّقديرِ تكونُ

ولادتُه سنةَ اثنتينِ وخَمْسينَ، ولَمْ تُذكَرْ -كما ترى-!

وقالَ الزُّبيرُ بنُ بَكّار: مَاتَ بِشَغْبٍ![1] بَينما قالَ الحُسينُ بنُ أبي السّريّ العَسقلانيُّ: رأيتُ قَبرَ الزُّهريِّ بأداما[2] وهِي خَلْفَ (شَغْب) و(بَدا)[3] وهي أوّلُ عَمَلِ فِلسطين وآخِرُ عَملِ الحِجازِ، وبِها ضَيعةُ الزُّهريّ التي كَانَ فِيها، ورأيتُ قَبرَهُ مُسَنّماً مُجَصّصاً أبيض.

قُلتُ: إنَّ الفارقَ بَيْنَ سَنةِ خَمسينَ؛ وسَنَةِ ثَمانٍ وخَمسينَ، تاريخِ ولادتَه، وبينَ سَنةِ ثَلاثٍ وعِشرينَ، وخَمْسٍ وعِشرينَ، تاريخِ وفاتِه؛ كَبيرٌ وبعيدٌ بالنسبةِ لِلُقِيِّ الشُّيوخِ! فإذا نَحنُ رَجَّحنا أنَّ وِلادةَ الزّهريِّ كانَتْ سنةَ اثنتينِ وخَمسينَ؛ لأنَّ تِلميذَه الإمامَ سُفيانَ بنَ عُيينةَ قالَ: تُوفي سَنةَ أربعٍ وعِشرينَ، ولَهُ اثنتانِ وسَبعونَ سَنةً؛ فَلُقيُّه مَالكَ بنَ أوسٍ المُتوفى سَنَةَ إحدى وتِسعينَ، أو اثنتينِ وتِسعين، مِمّا لا يُرتابُ فِيه، وكذلكَ إذا أخَذْنا بِروايةِ ابنِ سَعْدٍ مِنْ أنَّه تُوفيَ سَنَةَ اثنتينِ وسَبعينَ.

لكِنْ كيفَ للزُّهْريِّ أنْ يَلقى مَالِكَ بنَ أوْسٍ، إذا أخَذْنا بِما نَقَلَهُ ابنُ عَبدِ البَرِّ مِنْ أنَّه تُوُفِيَ فِي المَدينةِ سَنةَ اثنتينِ وخَمْسينَ؟

مَرَّ قَبلَ قَليلٍ فِي تَرجَمَةِ مَالِكِ بنِ أوْسٍ أنَّه كانَ عَريفَ قَومِهِ فِي زَمَنِ عُمَرَ بنِ الخَطّابِ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- وجاءَ فِي الصَّحيحينِ أنَّ عُمَرَ أعطاهُ أمْوالاً يقْسِمُهَا بَينَ قَومِهِ مِنْ بَني نَصْر مْن هوازِن، فَكَمْ كانَ عُمُرُه يا تُرى؟ وهُو سَيّدُ قَومِه المَأمونُ عِندَ عُمَرَ؟!

لَمْ يُنقلْ إلينا عَنْ سِنِّه حِينَ وفاتِه، إلا مَا نَقَلَهُ ابنُ عَبدِ البَرِّ أنَّه تُوفيَ وهُو ابنُ أربعٍ وتِسْعينَ سَنةٍ فإذا قُلْنا: إنَّه تُوُفيَ سَنةَ إحْدى وتِسْعينَ، أو اثْنتينِ وتِسعينِ، فَيَكونُ عُمُرُه خَمْسَ عَشْرَةَ سَنةً يومَ وَلِيَ عُمَرُ بنُ الخَطّابِ الخِلافةَ سَنَةَ ثلاثَ عَشْرةَ مِنَ الهِجرةِ، ويَومَ

---

(١) في معجم البلدان (٣: ٣٩٨): شَغْب: ضَيعةٌ خَلْف وادي القرى، كانت للزهري، وبها قبره.

(٢) في معجم البلدان (١: ١٥٢) أدامى، أداما -بالفتح والقَصْر- قال أبو القاسم السعدي: موضع بالحجاز فيه قبر الزهري العالم الفقيه، وأنا لا أعرفه، وفي كتاب نصر: الأدامى من أعراض المدينة، كان للزهري هناك نخل، غرسه بعد أن أسنّ.

(٣) بَدا -بالفتح والقصر- وادٍ قُرب أيلة من ساحل البحر، وقيل: بوادي القرى، وقيل: وادي عذرة قرية في الشام، المعجم (١: ٤٢٤) وفي معجم ما استعجم (ص: ٢٣٠) أنها موضع بين طريق مصر والشام! قلت: وأيلة هي (إيلات) على خليج العقبة، وانظر معجم البلدان (١: ٣٤٧).

تُوفيَ عُمَرُ كانَ في الخَامِسةِ والعِشرينَ.

وعَلَى هذه الرِّوايةِ؛ يَبطُلُ قَولُ مَنْ قالَ: إنَّه ركِبَ الخَيْلَ فِي الجَاهليّةِ، يَعْني كانَ فَارِساً، ويَبعُدُ أنَّه كانَ عَريفَ قَومِهِ في الجاهلية، ثم عَلَى عَهْدِ عُمَرَ!

والقولُ بأنَّه مَاتَ سَنةَ اثنتينِ وسَبعينَ يَعني أنَّه حِين تَولّى عُمَرُ الخِلافةَ، كانَ ابنَ خَمسٍ وثَلاثينَ سَنةٍ، فأنْ يكونَ عَريفَ قَومِه فِي الأرْبعينَ، فَمَا فَوق مُمْكِنٌ جِدّاً.

والقولُ بأنَّه مَاتَ سَنةَ اثنتينِ وخَمسينَ، وهُو ابنُ أربعٍ وتِسعينَ سَنةً، هُو الأنْسَبُ لأنَّه يَتلاءَمُ مَعَ مَا وَرَدَ مِنْ أنَّه كانَ عريفَ قَومِه، ويَتناسَبُ مَعَ أنَّه كانَ فَارِساً فِي الجَاهليّةِ!

لكنَّ هذا القولَ يَجعلُ أحاديثَ الزُّهْريِّ عَنْه مُنْقَطِعةً!

أقولُ هذا، حَتّى يَنظرَ الباحثونَ فِي الأحاديثِ المَرْويّةِ، وليس هذا الحديث بخصوصه عَلَى أنَّها دِينٌ، يُريدونَ أنْ يَتعبّدوا الله تَعالَى بِهِ، بَعيداً عَنْ مُجازَفاتِ دَعاوي الإجْماعِ والاتّفاقِ والتّلَقّي بالقَبولِ، فهذه عِباراتٌ مُجْمَلَةٌ، لا تَدفَعُ وُرودَ احْتمالاتٍ عَلَى إجمالِها مِثْلَما وَقَعَ الاختلافُ بينَ العُلماءِ عَلَى خَمْسينَ حَديثاً مِنْ أحاديثِ الزُّهريِّ، كَمَا تَقَدَّمَ.

ومَهْمَا يَكُنْ مِنْ أمْرٍ، فالخَطْبُ فِيما يَخُصُّ الزُّهْريَّ، ومَالِكَ بنَ أوسٍ يَسيرٌ تَدارُكُه ولكِنْ. . . !

الخُطْوَةُ الرَّابعةُ: الحُكْمُ عَلَى سَنَدِ الحَديثِ بمَجْموعِ طُرُقِه:

غَدا واضِحاً أنَّ مَالِكَ بنَ الحَدَثان، إنْ لَمْ يَكنْ مِنْ صِغارِ الصَّحابةِ الذينَ ألحَقَهُم المُحَدِّثونَ المُتقدِّمونَ بِكبارِهِم مِنْ جِهَةِ العَدالةِ، فهُو مِنْ كِبارِ التّابعينَ، أوْ مِنَ المُخَضْرمينَ، الذين لَمْ يَرِدْ فِيهم أيُّ جَرْحٍ، وثَبتَ فِي حَقِّهِم الثَّناءُ!

وسَواءٌ قُلنا: إنَّه كانَ عَريفَ قَومِه، أمْ لَمْ نَقُلْ، وَرَدَ فِي الصَّحيحينِ أنَّ عُمَرَ بنَ الخَطّابِ أعْطاهُ مَالاً يَقْسِمُه فِي قَوْمِهِ، فيُمكِنُ حَمْلُه عَلَى أنَّه كانَ فِي أواخِرِ عَهْدِ عُمَرَ حَيثُ إنَّ مَالِكَ بنَ أوسٍ كان فِي الثّالثةِ والعِشرين، أوْ مَا بَعدَها، وغَيرُ مُسْتَبْعَدٍ ظُهورُ نَباهةِ شَابٍّ فِي مِثْلِ هذه السِّنِّ، خَاصّةً أنَّ بعض مُترجِميهِ ذَكَروا أنَّه كانَ مِنْ فُصحاءِ العَربِ والجزمُ بشيءٍ مِنْ ذلك تنجيمٌ!

والإمامُ الزُّهْريُّ عَلَمٌ مِنْ أعلامِ المُحَدِّثينَ والفُقهاءِ، وقَدْ كانَ لَهُ الأثرُ البَارزُ فِي جَمْعِ

السُّنَّةِ النَّبويَّةِ عَلَى عَهْدِ عُمَرَ بنِ عَبدِ العَزيزِ، وبأمرِهِ.

لَكِنْ، لَمّا جُمعت السُّنةُ بإشراف الزهري، وأَصْبَحَتْ فِي كِتابٍ؛ صَارَ الزُّهْرِيُّ يَروي مَا لَمْ يَسمَعْهُ مِنْ هذا الكِتابِ الثَّابتِ عِنْدَه وِجَادةً، فصَارَ يقولُ: (عَنْ) فوُصِفَ بالتَّدليسِ والإرسالِ لِذلكَ. والمُحَدِّثونَ الأوّلونَ يتَشدَّدونَ فِي قَبولِ الرِّوايةِ بالوِجَادَةِ كَثيراً وأكثرُهُم يَعدُّونَ الحَديثَ بِها مُنقَطِعاً.

وبالعَوْدَةِ إلى رِواياتِ الحَديثِ الذي بَيْنَ أيدِينا؛ وجَدْنا مَدارَهَا عَلَى الزُّهْرِيِّ، وقَدْ رُوِيَتْ مِنْ طُرُقٍ عَنْ سُفيانَ بنِ عُيَيْنَةَ، وعَمْرِو بنِ دِينارٍ، والليثِ بنِ سَعدٍ، ومَالِكِ بنِ أنسٍ، ومُحَمّدِ بنِ إسحاقَ بنِ يَسار، ومَعْمَرِ بنِ راشِدٍ جَميعاً عَنِ الزُّهريِّ عَنْ مَالِكِ بنِ أوسٍ بِهِ.

١- وقَدْ رَواه عَنْ سُفيانَ بنِ عُيَيْنَةَ عَليُّ ابنُ المَديني(٢) وأبو بَكرِ بنُ أبي شَيبةَ (٧) وزُهيرُ بنُ حَرْبٍ، وإسحاقُ بنُ راهويْه (٧، ١٧) وعَليُّ بنُ مُحَمّدٍ الطَّنافسيُّ، وهِشامُ بنُ عَمّار ونَصْرُ بنُ عَليٍّ الجَهْضَميُّ، ومُحَمّدُ بنُ الصَّباحِ الدّولابيُّ (١٣) جَميعاً قالوا: الزُّهريُّ عَنْ مَالِكِ بنِ أوسٍ بالعَنْعَنةِ، مِنْ غَيرِ تَصريحٍ بسماعٍ، ورَواه أحمدُ ابنُ حَنبلٍ(٩) وأبو بَكرِ بنِ أبي شَيبةَ (١٤) عَنْ سُفيانَ عَنِ الزُّهريِّ أنَّه سَمِعَ مَالِكَ بنَ أوسٍ!

٢- وأمّا روايةُ عَمْرِو بنِ دِينارٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ (٢) عِنْدَ البُخاريِّ فَقَدْ جاءَتْ مُعَنْعَنةً مُبهَمَةً ومُوهِمَةً، وقَدْ رَواها عَنْ عَمرٍو سُفيانُ بنُ عُيَيْنَةَ نَفسُهُ، ورَواها عَنْ سُفيانَ عَليُّ ابنُ المَديني.

لكِنَّ البَيهقيَّ أخْرَجَ هذه الرِّوايةَ ذاتَها مِنْ طَريقِ يَعقوبَ بنِ سُفيانَ الفَسويِّ قالَ: حَدَّثَنا أبو بَكرٍ الحُميديُّ قالَ: حَدَّثَنا سُفيانُ -يَعني ابنَ عُيَينَةَ- قالَ: حَدَّثَنا عَمرو بنُ دِينارٍ أولاً- قَبلَ أنْ نَلقَى الزُّهْريَّ-عَنِ ابنِ شِهابٍ، عَنْ مَالِكِ بنِ أوْسٍ بنِ الحَدَثان قالَ: أتيتُ بِمئةِ دِينارٍ . . . وسَاقَ قِصّةَ الحِوارِ بَينَ مَالِكِ بنِ أوسٍ، وطَلْحَةَ بنِ عُبيدِالله، وعُمَرَ بنِ الخَطّابِ رَضيَ الله عَنْهُم. يعني بالعَنْعَنةِ.

قالَ الحُميديُّ: وقالَ سُفيانُ: فَلَمّا جاءَهُ الزُّهريُّ، يَعني جَاءَ عَمرَو بنَ دِينارٍ يَزورُهُ تَفَقَّدْتُه -يَعني استَفْسَرْتُ مِنه عَنْ هذا الحَديثِ- فَلَمْ يَذْكُرِ الزُّهْرِيُّ هذا الكَلامَ-يعني قِصّةَ

الحِوار- وقالَ ابنُ عُيَيْـنَةَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يقولُ: سَمِعْتُ مَالِكَ بنَ أوسِ بنِ الحَدَثان النّصريَّ يقولُ: سَمِعْتُ عُمَرَ بنَ الخَطّابِ يقولُ: سَمِعْتُ رَسولَ الله صَلَّى الله عَلَيْه وآلِه وسَلَّمَ يقولُ: (الذَّهَبُ بِالوَرِقِ رِباً. . .) فَذَكَرَهُ مِثلَه سَواء.

قَال سُفيانُ: وهذا أصَحُّ حَديثٍ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيْه وآلِه وسَلَّمَ فِي هذا -يَعني فِي الصَّرفِ- ورُبَّما قالَ سُفيانُ فِيه: حَدَّثَنا الزُّهْرِيُّ قالَ: أخْبَرَني مَالِكٌ.

قالَ البَيهقيُّ: أخْرَجاهُ فِي الصَّحيحِ مِنْ حَديثِ سُفْيانَ مُخْتَصراً.

وقَدْ أشارَ إلى مِثْلِ هذا الحَافِظُ ابنُ حَجَر فِي الفَتْح[1].

٣-وأمّا رِوايةُ الليثِ بنِ سَعْدٍ، فَقَدْ رَواها عَنْه قُتيبةُ بنُ سَعيدٍ (١) ومُحَمّدُ بنُ رُمْحٍ (٦، ١٥) وأبو الوَليدِ الطَّيالسيُّ جَميعاً عَنِ الزُّهريِّ، عَنْ مَالِكِ بنِ أوسٍ بالعَنْعَنَةِ، لَيْسَ فِيها تَصريحٌ بالسَّماعِ.

٤-وأمّا رِوايةُ مَالِكٍ فَقَدْ رَواها عَنْهُ عَبدُالله بنُ مَسْلَمَةَ القَعنبيُّ (١٦) وأبو عَامِرٍ العَقديُّ (١١) وعُثمانُ بنُ عُمَرَ (١١) ويَحيى الليثيُّ (٨) جَميعاً قالوا: الزُّهْرِيُّ عَنْ مَالِكِ ابنِ أوسٍ، مِنْ غَيرِ تَصريحٍ بالسَّماعِ.

٥-وأمّا رُوايةُ مُحَمَدِ بنِ إسحاقَ بنِ يَسارٍ؛ فَقَدْ رَواها يَزيدُ بنُ هَارونَ (١٢) بالعَنْعَنَةِ أيضاً.

٦-وأمّا رِوايةُ مَعْمَرِ بنِ رَاشِدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، فَرَواها عَنْهُ عَبدُالرَّزّاقِ فِي المُصَنَّفِ وعَنْهُ أحمدُ ابنُ حَنبلٍ فِي المُسْنَدِ قالَ: حَدَّثَنا عَبدُ الرَّزّاقِ قالَ: أنبأنا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهريِّ أنَّه قالَ: أخْبَرَني مَالِكُ بنُ أوْسِ بنِ الحَدَثان.

أقولُ: لَمّا كانَتْ صِيغةُ (عَنْ) مُحْتَمِلةً للسَّماعِ، ومُحْتَمِلةً عَدمَ السَّماعِ، تَوَقَّفَ المُحَدِّثونَ فِي قَبولِ خَبَرِ الرَّاوي؛ حَتَّى يُبيِّن السَّماعَ، أو يَأتي دَليلٌ خَارجيٌّ يُؤكِّدُ ثُبوتَ الرِّوايةِ. وفِي حَدِيثِنا هَذا صَرَّحَ بِسماعِ الزُّهْرِيِّ مِنْ مَالِكِ بنِ أوسِ بنِ الحَدَثان سُفيانُ بنُ عُيَيْنَةَ، ومَالِكٌ، ومَعْمَرُ بنُ رَاشِدٍ، مِنْ طُرُقٍ صَحيحةٍ عَنْهُم، بَلْ صَرَّحَ سُفيانُ - كما

---

(١) السنن الكبير للبيهقي (٥: ٢٨٣) وفتح الباري (٤: ٣٤٩).

تَقَدَّمَ - أنَّ حَديثَ مَالِكِ بنِ أوسٍ أصَحُّ حَديثٍ رُوِيَ عَنِ النَّبيِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وآلِه وسَلَّمَ فِي الصَّرفِ، وبِهذا نَستطيعُ بِكُلِّ ثِقَةٍ واطمئنانٍ أنْ نَحْكُمَ عَلَى هذا الإسنادِ فنقولُ: إسنادٌ صَحيحٌ غَريبٌ لمْ يَرْوِه عَنْ مَالِكِ بنِ أوسٍ غَيرُ الزُّهْريِّ.

الخُطْوةُ الخَامسةُ: التّوازنُ التَّشريعيُّ (التّعارضُ والتَّرجيحُ):

هذا الحديثُ واحِدٌ مِنَ الأحاديثِ التي تُعَدُّ حَجَرَ الأساسِ فِي تَحريمِ الرِّبا، صَحيحٌ أنَّ كثيراً مِنَ العُلماءِ يقولونَ: هذا الحديثُ نَصٌّ فِي (الصَّرْفِ) لكِنَّهُم لا يُريدونَ الحَصْرَ قَطعاً، لأنَّ لَفظَ الحَديثِ يتناولُ مُعظَمَ الأجْناسِ الرِّبويّةِ.

فهُو إذنْ دَليلٌ عَلَى حُرْمَةِ التّفاضُلِ فِي الصَّرفِ، ودَليلٌ عَلَى الأجْنَاسِ الرِّبويّةِ، ودَليلٌ عَلَى حُرْمَةِ رِبا النّسيئةِ فِي هذِه الأجْناسِ بَعضِها بِبَعْضٍ **(إلا هاءَ وهاءَ)** يَعني يَداً بِيَدٍ.

وفي خطوةِ التّوازُنِ التّشْريعيِّ لهذه الأحاديث لَدَيْنا سُؤالان مُهمّان:

الأوّلُ: هَلْ فِي الأحاديثِ المَرْويّةِ في بابِ الصّرْفِ مَا يُعارِضُ هذا الحَديثَ، أوْ بَعْضَ فِقراتِه؟

والثّاني: هَلْ هناكَ أحاديثُ أُخَرُ تُؤيِّدُ مَضْمونَ هذا الحَديثِ، أوْ بَعْضَ فِقْراتِه؟

قُلتُ: أمّا المُعارَضَةُ، فَلَيْسَ فِي البابِ شَيءٌ يُعارِضُ هذا الحَديثَ البَتةَ، سِوى مَا أخْرَجَهُ البُخاريُّ وغَيْرُه مِنْ حَديثِ أبي صَالِحِ الزّيّاتِ أنَّه سَمِعَ أبا سَعيدٍ الخُدْريِّ يقولُ: (الدِّينارُ بالدِّينارِ، والدِّرهَمُ بالدِّرهَمِ-يَعني مِثْلاً بمِثْلٍ- مَنْ زَادَ أو اسْتَزَادَ فَقَدْ أرْبى، فقُلتُ لَهُ: فإنَّ ابنَ عَبّاسٍ لاَ يقولُه: فقالَ أبو سَعيدٍ: سَألْتُهُ فقُلتُ: سَمِعْتَهُ مِنَ النَّبيِّ صَلَّى الله عَلَيْه وآلِه وسَلَّمَ، أوْ وجَدْتَهُ فِي كِتابِ الله؟ قَالَ: كُلُّ ذلكَ لا أقول، وأنْتُم أعْلَمُ برسولِ الله ﷺ مِنّي، ولَكِنْ أخْبَرَني أسامةُ بنُ زَيدٍ، أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: **(لا رِبا إلا فِي النسيئةِ)**[1].

وأمّا عَنِ المؤيِّدات: فحَسْبُنا أنْ نُشيرَ إلى الأحاديثِ الوارِدَةِ عِنْدَ البُخاريِّ فِي الصَّرفِ. فَقَدْ أخْرَجَ حَديثَ مَالِكِ بنِ أوسٍ (٢١٧٤) وحَديثَ أبي بَكْرَةَ (٢١٧٥،٢١٨٢)

---

(١) أخرجه البخاري في البيوع، باب بيع الدينار بالدينار، نَساءً (٢١٧٨-٢١٧٩).

وحَديثَ أبي سَعيدٍ فِي حِوارِهِ مَعَ ابنِ عُمَرَ (٢١٧٦) وحَديثَ أبي سَعيدٍ فِي حِوارِهِ مَعَ ابنِ عَبّاس (٢١٧٨-٢١٧٩). وحَديثَ البَراءِ بنِ عَازِب وزَيدِ بنِ أرقَم (٢١٨٠-٢١٨١) وقَدْ تَقَدَّمَ قولُ التِّرمذيِّ: (وفِي البابِ...)[1].

وأَخْتَصِرُ الأَحاديثَ الوَارِدَةَ في الصَّرْفِ بقَوْلِ الإمامِ التِّرمذيِّ الحَافِظِ:

وفِي البابِ عَنْ أبي بَكْرٍ، وعُمَرَ، وعُثْمانَ، وأبي هُرَيْرَةَ، وهِشام بنِ عَامِرٍ، والبَراء بنِ عَازِبٍ، وزَيدِ بنِ أرْقَمَ، وفُضالةَ بنِ عُبيدٍ، وأبي بَكْرَةَ، وابنِ عُمَرَ، وأبي الدّرداءِ وبِلالٍ.

قالَ أبو عِيسى: والعَملُ عَلَى هذا عِنْدَ أهلِ العِلْمِ مِنْ أصحابِ النَّبيِّ ﷺ وغيرِهِم، إلا مَا رُوِي عَنِ ابنِ عَبّاس أنَّه كانَ لا يَرَى بأْساً أنْ يُباعَ الذَّهبُ بالذَّهَبِ مُتفاضِلاً، والفِضّةُ بالفِضّةِ مُتفاضِلاً إذا كانَ يَداً بِيَدٍ، وقالَ: (إنَّما الرِّبا فِي النَّسيئةِ) وكذلك رُوِي عَنْ بَعْضِ أصْحابِ ابنِ عَبّاسٍ شيءٌ مِنْ هذا، وقَدْ رُوِي عَنِ ابنِ عَبّاسٍ أنَّه رَجَعَ عَنْ قَولِه، حِينَ حَدَّثَه أبو سَعيدٍ عَنِ النَّبيِّ صَلَّى الله عَلَيْه وآلِه وسَلَّمَ، والقولُ الأوّلُ أصَحُّ.

والعَمَلُ عَلَى هذا عِنْدَ أهْلِ العِلْمِ مِنْ أصْحابِ النَّبيِّ صَلَّى الله عَلَيْه وآلِه وسَلَّمَ وغَيرِهِم، وهُو قَولُ سُفيانَ الثَّوريِّ، وابنِ المُبارك، والشَّافعيِّ، وأحمدَ، وإسحاقَ.

ورُوِي عَنِ ابنِ المُباركِ أنَّه قالَ: «لَيْسَ فِي الصَّرفِ اختِلافٌ»[2].

أقولُ: قَدْ وَضَحَ مَا قَدّمْتُه فِي صَدْرِ هذه المُحاضَرَةِ، من أنَّ تخريجَ مُصَنِّفِي الكُتُبِ الصِّحاحِ حَديثاً مِنَ الأحاديثِ؛ لَمْ يَكنْ إلا بَعْدَ دِراسةٍ مُسْتَفيضَةٍ، ربما زادَتْ على دِراستِنا المُتواضعةِ هذه، بيدَ أنَّ اعترافنا بفضلِهم؛ لا يعني حُرْمَةَ استِدْراكنا عَلَيْهم.

وقَدْ ثَبتَ بالدَّرْسِ النَّقْدِيِّ مَا قالَه سُفْيانُ الثَّوْريُّ، والبُخاريُّ، ومُسْلِمٌ، والتِّرمذيُّ وابنُ حِبّان، وغَيرُهم، مِنْ صِحّةِ هَذا الحديثِ، وعَدِّه واحِداً مِنْ أركانِ بابِ الصَّرفِ والأجْناسِ الرِّبويّةِ المُحَرّمةِ، والله تَعالَى أعْلَم.

---

(١) انظر هذه الأحاديث وشروحها في فتح الباري (٤: ٤٤١-٤٤٨).

(٢) جامع الترمذي (٣: ٥٤٢) وانظر فتح الباري (٤: ٣٤٩، ٣٨٢، ٤٨١).

المُحاضرةُ الخامسةُ

حَديثٌ مِنْ أفرادِ البُخاريِّ

هذا حَديثٌ مِنْ صحيحِ الإمامِ البُخاريِّ التي انفرَدَ الإمام بتخْريجِها عَنْ بَقيّةِ التّسْعةِ. ويَجْمُلُ بِنا أنْ نُذَكِّرَ هُنا بأنَّ عَدَدَ الأحاديثِ التي انْفَرَدَ بِها البُخاريُّ عَنْ بَقيةِ الأئمّةِ التّسْعةِ (٣٠٤) ثَلاثُ مئةٍ وأربعةُ أحاديثَ، مِنها عَلَى التّرتيبِ التَصاعديِّ مِنَ الأوّلِ: (١٢٠ - ١٢٧ - ٤٢٨ - ٤٣١ - ٤٥٨) وآخرُ خَمسةِ أحاديثَ منها: (٦٩٢٩ - ٧٠٣٢ - ٧٠٨٤ - ٧٠٨٥ - ٧١٠٣) مَعَ مُلاحَظَةِ أنَّ فِي هذه الأحاديثِ مُكَرّراتٍ وفِيها مَوْقوفاتٌ، وبَعضُ المَقاطيعِ.

-فمِن المَوْقوفاتِ عَلَى الصَّحابةِ رُضوانُ الله عَلَيهم: (١٢٠-١٢٧-٤٢٨-٤٣١-٤٥٨).

-ومِن المَقاطيعِ عَلَى التّابعينَ ومَنْ بَعْدَهُم: (١٠٢٧-١٣٢٥-١٣٢٦- ٢١٨٩-٢٤٨١).

-ومِن المَوصولاتِ المَرْفوعاتِ: (٥٣٣ -٩٤٣ -٢٨٠٣ -٢٨٥٩ -٢٨٦٠).

وسَوفَ أختارُ الحَديثَ الأوّلَ مِنَ المَوْصولاتِ (٥٣٣) حتى لا نُوصَفَ بالانْتِقاءِ وتَتَبُّعِ العَثَراتِ. أَصْلحَ الله شأنَ هذه الأمّةِ!

١-وبإسنادي إلى الإمامِ البُخاريِّ فِي الجَامِعِ الصَّحيحِ، كتاب (١٣) مَواقيتِ الصّلاةِ باب (١٦) مَنْ أدْركَ ركعةً مِنَ العَصْرِ قَبلَ الغُروبِ (٥٣٣) قالَ رَحِمَهُ الله تَعالَى: حَدَّثَنا أبو كُرَيْبٍ، قالَ: حَدَّثَنا أبو أسامةَ عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أبي بُردَةَ، عَنْ أبي مُوسى رَضيَ الله عَنْه، عَنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ: (مَثَلُ المُسلمينَ واليهودِ والنّصارىٰ؛ كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتأجَرَ قَوْماً يَعْمَلونَ لَهُ عَمَلاً إلى الليلِ، فَعَمِلوا إلى نِصْفِ النّهارِ، فقالوا: لاَ حَاجَةَ لنا إلى أجْرِكَ فاسْتأجر آخرينَ فقالَ: أكْمِلوا بقيةَ يَومِكُم، ولَكُم الذي شَرَطْتُ فَعَمِلوا، حَتّى إذا كانَ حِينُ صَلاةِ العَصْرِ، قالوا: لَكَ مَا عَمِلْنا! فاسْتأجَرَ قَوماً، فَعَمِلوا بقيةَ يَومِهِم حَتّى غَابَتِ الشّمْسُ، واسْتَكْمَلوا أجْرَ الفريقَين).

٢-وبِهِ إليه فِيه، في كتاب (٤٢) الإجارة، باب (١١) الإجارة مِنَ العَصْرِ إلى الليلِ

(٢١٥١) قالَ: حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بنُ العَلاءِ: حَدَّثَنا أُبو أسامةَ، عَنْ بُرَيْد، عَنْ أبي بُرْدَةَ، عَنْ أبي مُوسى -رَضِيَ اللهُ عَنْه- عَنِ النَّبيِّ صلَّى الله عَلَيْه وآلِه وسلَّم قالَ: (**مَثَلُ المُسلمينَ واليهودِ والنّصارى، كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ قَوماً يَعمَلونَ لَهُ عَمَلاً يوماً إلى اللّيلِ، عَلَى أجْرٍ مَعلومٍ، فعَمِلوا لَهُ إلى نِصْفِ النّهارِ، فَقالوا: لاَ حَاجَةَ لَنا إلى أجْرِكَ الذي شَرَطْتَ لَنا ومَا عَمِلْنا بَاطِلٌ. فَقَالَ لَهُم: لا تَفْعَلوا، أكمِلوا بَقيةَ عَمَلِكُم، وخُذوا أجْرَكُمْ كَامِلاً فأبَوا وتَركُوا.**

واستأجَرَ أجيرَيْنِ بَعْدَهُم، فَقالَ لَهُما: أكمِلا بقيةَ يَومِكُمَا هذا، ولَكُمَا الذي شَرطْتُ لَهُمْ مِنَ الأجْرِ، فعَمِلوا. حَتّى إذا كانَ حِينُ صَلاةِ العَصْرِ قالا: لَكَ مَا عَمِلْنا بَاطِلٌ ولَكَ الأجرُ الذي جَعَلْتَ لَنَا فِيه، فَقَالَ لَهُما: أكْمِلا بَقيةَ عَمَلِكُمَا، فإنّ ما بَقِيَ مِنَ النّهارِ شَيءٌ يَسيرٌ؟ فَأَبيا! واستأجَرَ قَومَاً أنْ يَعْمَلوا لَهُ بَقيّةَ يَومِهِم، فعَمِلوا بَقيةَ يَومِهِم، حَتّى غَابَتِ الشَّمْسُ، واستَكْمَلوا أجْرَ الفَريقينِ كِلَيْهِما، فذلكَ مَثَلُهم ومَثَلُ مَا قَبِلوا مِنْ هذا النّور).

خُطُواتُ تَخريجِ الحَديثِ ونَقْدِهِ:

الخُطْوةُ الأولى: جَمعُ طُرُقِ الحَديثِ:

تقدَّم أنَّ هذا الحديثَ انْفرَدَ بِهِ الإمامُ البُخاريُّ عنْ بَقيّةِ الأئمّةِ التسْعَةِ -الستّةِ المَعْروفينَ، ومالكٍ في المُوطّأ، وأحْمَدَ في المُسْندِ، والدارميِّ في السّنَنِ- وهذا يعني أنَّ الإمامَ البخاريَّ تفرَّدَ عَنْ جميعِ مُصنِّفي الأصولِ حتّى نهايةِ عَصْرِ الرّوايةِ الأصليّ نهايةِ القَرْنِ الثّالث الهِجْريّ.

٣- وبإسنادي إلى الإمامِ ابنِ حِبّانَ فِي كِتابِهِ التقاسيمِ والأنْواعِ، كِتاب (٦١) الفضائل باب (١) فَضْلِ الأمةِ، ذكر تمثيل المصطفى ﷺ أجلَ هذه الأمّة (٧٢١٨) قالَ رَحِمَهُ الله تعالى: أخْبرنا أحمدُ بنُ عليِّ بنِ المثنى: حدَّثنا مُحَمّدُ بنُ العلاءِ بنِ كُريب: حَدّثَنا حَمّادُ ابنُ أسامةَ بهِ. مثلَ رِوايةِ البُخاريِّ الثّانيةِ.

٤- وبإسنادي إلى الحافِظِ أبي يَعْلى المَوصليِّ فِي كِتابِه المُسْنَدِ قالَ: حَدَّثنا مُحَمّدُ

ابن العلاءِ بنِ كُرَيب، بِهِ مِثله[١].

٥-وبإسنادي إلى الإمامِ أبي بكرٍ البيهقيِّ فِي كِتابه السّنن الكبير (١١٤٢٦) قالَ رَحِمَه الله تعالى: أخْبرنا أبو عَمْرٍو الأديبُ: حَدَّثنا أبو بكرٍ الإسْماعيليُّ: أخْبَرَني أبو يعلى (ح)

٦-وبه إليهِ فِيهِ قالَ: وحَدَّثنا أبو بكرٍ: حَدَّثنا القاسمُ -يَعْني ابنَ زكريا المقرىء-: حدثنا يوسُفُ، وإبراهيمُ الجَوْهريُّ، والمَسْروقِيُّ، قالوا جميعاً: حَدَّثنا أبو أسامةَ.. بِهِ مِثْلَه[٢].

هذه هي الطرُقُ التي وَقَفْتُ عَليْها فِي سِياقِ هذا الحديثِ، وكُلُّها تَصُبُّ فِي مَدارٍ واحِدٍ.

الخُطْوةُ الثانيةُ: تَعيينُ مَدارِ الحَديثِ:

مَدارُ هذا الحَديثِ عَلَى أبي أسامةَ، حَمّادِ بنِ أسامةَ.

-رَواهُ عَنْه أبو كُرَيْبٍ -مُحَمّدُ بنُ العَلاء- عِنْدَ البُخاريِّ (٥٣٣) و(٢١٥١) وأبي يَعْلَى (٧٣١٢) وابنِ حِبّان (٧٢١٨) والبَيهقيِّ فِي الكبير (١١٤٢٦).

-ورَواهُ عَنْه إبْراهيمُ بنُ سَعيدٍ الجَوْهَريُّ، ومُوسى بنُ عَبدِ الرّحمنِ المَسروقيّ ويُوسفُ بنُ مُوسى القَطّان عِنْدَ البَيهقيِّ فِي الكبيرِ أيضاً (١١٤٢٦).

وعليه فيكونُ البُخاريُّ قَدْ تُوبِعَ عَلى حَديثِهِ ولمْ ينفَرِدْ بِهِ مُطْلقاً، وهذا واحدٌ مِنْ أدِلّةِ أمانةِ البُخاريِّ الكثيرة.

الخُطْوةُ الثّالثةُ: تَراجُم الرّواةِ الحديثيّةِ:

تَنقسِمُ التّرْجَمَةُ الحَديثيّةُ على ثَلاثةِ أقْسامٍ كَمَا تَقَدَّم مِراراً، والذي يَعْنينا مِنْها في

---

(١) من الواجبِ البيانُ هنا أنَّ أبا يعلى ساق الإسناد تامّاً لحديث أبي موسى (٧٢٩١) ثم ساق الأحاديث التي بعده - وإلى حديث الباب (٧٣١٢) بصيغة: «وعن أبي موسى» يريد: بالإسناد السابق نفسه، فتنبّه لهذا.

(٢) انظر الإحسان (١٦: ٢٠١) وقد ذكر المحقّق ثمةَ أنَّ البيهقيَّ أخرجه مِن طرقٍ عن حمّاد بنِ أسامةَ وتوضيحُ ذلك أن أبا يعلى أخرجه من طريق شيخِه أبي كريب عنْ حمّاد. ثُمّ ساقه من طريق القاسمِ بنِ زكريا المطرزي عن ثلاثة شيوخٍ كلهم عن حمّاد، فعلى هذا التقدير يُفهم كلامُ المحقّق، وإلا فإنّ الإسماعيلي هو مدارُ الروايتين الأدنى عند البيهقي، ثم هو رواها عن شيخين، ثم تفرّعَتْ!

تَخريج هَذا الحَديثِ؛ التّرجَمَةُ النّقديّةُ. إذ بَعْدَ أنْ خَرَّجْتُ أربعةَ أحاديثَ عَلَى نَحوٍ مُتكامِلٍ تَقريباً؛ جَاءَ دَور الاختصارِ فِي التّراجِمِ المَعرفيّةِ دُونَ المَدارِ وسَوفَ يَتبيّنُ مَنْهجُ المُحدّثينَ فِي التّخريجِ المُخْتَصَرِ مِنْ وراءِ تَطبيقِنا هذا، إنْ شَاءَ الله تَعالَى.

-التّرجَمَةُ المَعرفيّةُ: تَشْمَلُ الرُّواةَ: مُحَمّدَ بنَ العَلاءِ، وإبراهيمَ بنَ سَعيدٍ الجَوهريَّ ومُوسى بنَ عبدِالرّحمنِ المَسروقيَّ، ويُوسُفَ بنَ مُوسى القَطّان.

ثُمَّ تَلامِذَتَهُم؛ وهُم في هذا الحديثِ: البُخاريُّ نفسُه، وأبو يعلى، والقاسمُ بن زكريا المقرىء، والتّلامذةُ المَوصلونَ إلى أصْحابِ الرّواياتِ عِندَ البَيهقيِّ.

ويَكْفي تَقريبُ التّهذيب فِي رُواةِ الكُتُبِ السِّتةِ لِهذهِ التّرجمةِ المَعرفيّة، والمِيزانِ، أو لِسانِه، أو النّبلاءِ، أو تَعْجيلِ المَنْفعَةِ للرّواةِ الزّوائدِ عَلَى رِجالِ السِّتّةِ.

-التّرجمةُ العِلْميّةُ النّقديّةُ: وتَشملُ أعْمِدةَ الإسنادِ، الذين تَفرَّدَ بالحديثِ كُلُّ واحِدٍ عَنْ شَيخِهِ، وهُم: حَمّادُ بنُ أسامةَ (١٤٨٧) وبُرَيْد بنُ عَبدِ الله بنِ أبي بُرْدَةَ (٦٥٨) وأبو بُرْدَةَ بنُ أبي مُوسى الأشعريُّ (٧٩٥٢) وأبو مُوسى الأشْعَريُّ الصَّحابيُّ الجَليلُ -رَضيَ الله عَنْه- (٣٥٤٢) وفِي التّرجَمَةِ النّقْدِيّةِ كما تَقَدَّم مِراراً نُؤكّد عَلَى الأمورِ الآتيةِ:

الأولُ: مَعرفةُ اسمِ المترجَم واسمِ أبيهِ، وكُنيتِه، ونَسَبِه القَبليّ، والمَدنيّ.

الثّاني: رَفعُ الجَهالةِ عَنْه، ولِذلكَ طَريقانِ مُتكاملانِ:

أ- مَعْرِفَةُ عَدَدِ شُيوخِهِ، وعَدَدِ تَلامذتِه، لإزالةِ جَهالَةِ عَينِهِ.

ب- مَعْرِفَةُ تَنوّعِ مَعارِفِ شُيوخِهِ، للوقوفِ عَلَى مَنْزلتِه فِي عِلْمِ الحديثِ وغَيْرِه مِنَ العُلوم.

الثّالثُ: مَعْرِفَةُ أقوالِ عُلماءِ الجَرْحِ والتّعديلِ فِيه، وخَاصّةً النقّادَ المُتَشَدِّدينَ مِنْ أمثالِ: أبي حاتِم، والنَّسائيِّ، والعُقيليِّ، وابنِ حِبّانَ، لِمَعْرفةِ اتّجاهاتِ أخطائِه.

الرّابعُ: الوُقوفُ عَلَى مَنْ تَرْجَمَهُ فِي كُتُبِ الضّعفاءِ والعِلَلِ، لِمَعْرِفَةِ العوارض الطارئة على عدالته أو ضبطه، وللوقوف على الأحاديثِ التي انتقدَهَا العُلَماءُ مِنْ رِواياتِهِ.

الخامِسُ: مَعْرِفةُ مَنْزِلتِه فِي الكُتُبِ الصِّحاحِ ويُلاحَظُ فِيها مَا يأتي:

-عَدَدُ مَرْويّاتِه فِيها مُكَرّرَةً وغَيْرَ مُكَرّرَةٍ.

-كَيفيةُ تَخريجِ أصْحابِ الصِّحاحِ لَهُ: أصْلاً، ومُتَابَعَةً.

-الأبوابُ التي خَرّجوا لَهُ فيها.

السّادسُ: الوقوفُ عَلَى كُتُبِ التَّخريجِ العَامّ والمَذهبيِّ، لأنَّ فِيها فَوائدَ مُهمّةً جِدّاً فِي تَحديدِ مَنزِلةِ الرّاوي الحَديثيّةِ، وفِي نَقْدِ حَديثِ البابِ ذَاتِه.

هذا إذا كانَ الحَديثُ مِنْ أحاديثِ الأحْكامِ العَقديّةِ والتّشريعيّةِ والجنائيّةِ، أمّا إذا كانَ الحديثُ فِي التّرغيبِ والتّرهيبِ، والتّفْسيرِ، والرّقائقِ، فلاَ حَاجَةَ إلى كُلِّ هذا النّقدِ لأنَّ تَخريجَ الحَديثِ فِي هذه الأبوابِ هَدَفُه الحَثُّ عَلَى أمْرٍ، أوْ نَهْيٍ، أوْ تَفْسيرِ غَريبٍ ولَيْسَ فِي ذلكَ كُلِّه تَحْليلٌ أوْ تَحريمٌ.

بَيْدَ أنّنا هَا هُنا نَهْدِفُ فِيما نَهْدِفُ إليهِ إلى تَعَلُّمِ التّخريجِ النّقديّ، فَيَتَعيَّنُ عَلَيْنا المُضيُّ فِي خُطواتِ التّخْريجِ الأكْمَلِ.

وسوفَ أبدأ بِالتّرْجَمَةِ المَعْرفيّةِ للرُّواةِ النقلةِ ابتداءً مِنْ إسنادِ البُخاريِّ، وانتهاءً بأسانيدِ البَيهقيّ؛ مُراعاةً للتّسلسُلِ التّاريخيّ فِي وفياتِ الرُّواةِ.

-**البُخاريُّ المُصَنِّف**: هُو مُحَمّدُ بنُ إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ بنِ المُغيرةَ الجُعْفي -مَولاهُم- أبو عَبدِالله البُخاريُّ: جَبَلُ الحِفْظِ، وإمامُ الدُّنيا فِي فِقْهِ الحَديثِ. مِنَ الحَاديةَ عَشرةَ، مَاتَ فِي شَوّال سَنَةَ سِتٍّ وخَمْسينَ ومِئتينِ، ولَهُ اثْنَتانِ وسِتّونَ سَنَةً، وقد أعدت ترجمته هنا؛ لأن الكتاب تعليميّ، فلا يقبح التكرار فيه.

-**شَيخُ البُخاريِّ**: هُو مُحَمّدُ بنُ العَلاءِ بنِ كُرَيْبٍ الهَمْدانيُّ، أبو كُرَيْب الكُوفيُّ مَشهورٌ بكُنيتِه: ثِقَةٌ حَافِظٌ. مِنَ العَاشِرَةِ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وأربعينَ ومِئتينِ، وهُو ابنُ سَبعٍ وثَمانينَ سَنَةً (ع).

-**أبو يَعلَى المَوصليُّ**: هُو أحمدُ بنُ عَليِّ بنِ المُثَنّى بنِ يَحيى التَّميميُّ، أبو يَعْلَى المَوصلي، مُحَدِّثُ المَوصِلِ، وصَاحِبُ المُسْنَدِ والمُعْجَمِ: الإمامُ الحَافِظُ شَيْخُ الإسلامِ. قالَ الدَّارَقُطنيُّ: ثِقَةٌ مَأمونٌ (ت ٣٠٧هـ)[١].

---

(١) النبلاء (١٤: ١٧٤-١٨٢).

-**ابنُ حِبّانَ البُسْتي**: هُو مُحَمّدُ بنُ حِبّان بن أحْمَدَ بن حِبّان بنِ مُعاذٍ التَّميميّ الدّارميُّ أبو حاتِم البُستيُّ، الإمامُ العَلاّمةُ الحَافِظُ المُجَوِّدُ شَيخُ خُراسان. قالَ الخَطيبُ: كانَ ثِقَةً نَبيلاً فَهماً (ت٢٥٤هـ)(١).

-**البَيهقيُّ**: هُو أحمدُ بنُ الحُسَينِ بن عَليِّ بنِ مُوسى الخُسْرَوجردي الخُراسانيُّ أبو بَكرِ البيهقيُّ: الحَافِظُ العَلامَةُ الثَّبتُ الفَقيهُ، شَيخُ الإسلامِ (٣٨٤-٤٥٨هـ)(٢).

وقَدْ كانَ للبَيْهقيِّ فِي هذا الحَديثِ إسنادان:

الأوّلُ: البَيهقيُّ عَنْ أبي عَمرٍو الأديب، عَنْ أبي يَعلَى، بِهِ مِثلَهُ.

والثّاني: أبو بَكرٍ، عَنِ القَاسِمِ بن زكَريا، عَنْ إبراهيمَ الجَوْهَريِّ، والمَسْروقيِّ ويُوسُفَ القَطّان، جَميعاً عَنْ حَمّاد بنِ أسامةَ، بِهِ مِثلَهُ.

-**أبو عَمْرٍو الأديب**: هُو أبو عَمرٍو مُحَمّدُ بنُ عَبدِ الله بنِ أحْمَدَ الرَّزْجاهيُّ البِسطاميُّ: العَلامةُ المُحَدِّثُ الأديبُ، تُوفِّيَ سَنَةَ سَبْعٍ وعِشرينَ وأربع مئةٍ، ولَهُ ستٌّ وسَبعونَ سَنَةً.

قالَ الذَّهبيُّ: كَتَبَ الكثيرَ عَنِ ابنِ عَديٍّ، والإسْماعيليِّ وابنِ الغَطريفِ.(٣)

قُلتُ: رَوى البَيْهَقيُّ عَنْه، عَنِ ابنِ عَديٍّ(٤) ورَوَى عَنْه عن الإسْماعيليِّ، فِي مَواضِعَ كَثيرةٍ وَصَلَتْ إلى (١٥٠) مَوْضِعاً(٥) وقَدْ جَهدتُ حَتّى تَوَصّلْتُ إلى تَرجَمَةِ هذا الرَّجُلِ؛ خَاصّةً وأنَّ الذَّهبيَّ تَرْجَمَهُ تَحتَ عنوان (الرّزجاهيّ) وأنَّ البيهقيَّ أوهَمَنا فِي إشارةِ التّحويل (ح) عَودَ الضَّميرِ إلى بِدايةِ السَّندِ عَلَى مَا سَيأتي تَوّاً.

-**أبو بكْرٍ شَيْخُ أبي عَمْرٍو الأديب**: إشارةُ التَّحويلِ فِي إسْنادِ البَيْهقيِّ أوْهَمَتْني أنَّ الإسْنادَ يَرجِعُ فِي التّحْويل إلى أوّلِهِ، ثُمَّ تَبيّن لِي خَطأُ ذَلكَ.

قَالَ البَيهقيُّ: أخْبَرَنا أبو عَمرٍو الأديبُ: حَدَّثَنا أبو بَكرٍ الإسماعيليُّ: أخْبَرَني أبو

---

(١) النبلاء (١٦: ٩٢-١٠٤).
(٢) النبلاء (١٨: ١٦٣-١٧٠).
(٣) النبلاء (١٧: ٥٠٤).
(٤) السنن الكبير (١: ٩٣).
(٥) السنن الكبير: (١: ٢٨، ٩٣ و٣: ٢٧ و٦: ٧٢، ٧٥، ٩٤، ١١٥، ١١٩).

يَعلَى: حَدَّثنا أبو كُرَيْب (ح).

وقالَ: وحَدَّثَنا أبو بَكرٍ: حَدَّثَنا القَاسِمُ: حَدَّثَنا يُوسُفُ... وسَاقَهُ.

أبو بَكْرٍ هُنا؛ لَيْسَ البيهقيَّ، ولَيْسَ أحَدَ شُيوخِهِ المُكنَينَ بأبي بَكرٍ، وإنَّما المَقصودُ هُو أبو بكرٍ الإسْماعيليّ.

ومِمّا يُؤيّدُ هذا الفَهْمَ أنَّ الإسْماعيليَّ تَرْجَمَ فِي مُعْجَمِهِ (٣٨١) شَيْخَهُ أبا بَكرٍ القَاسَمَ ابنَ زكريا بنِ يَحيى المُطَرّز المُقرىء، النَّسويّ، ورَوَى مِنْ طَريقِه حَدِيثاً.

-**والقَاسِمُ بنُ المُطرّز**: مِنْ تَلامذةِ يُوسفَ بنِ مُوسى القَطّان، فَيَتّصلُ الإسنادُ ويَذهبُ الإشكالُ. وقَدْ نَصَّ عَلَى ذَلكَ المِزّيُّ[1]. ووَصَفَ الذَّهبيُّ ابنَ المُطرِّزِ المُقرىءَ بأنّه الإمامُ، العَلاّمةُ، المُقْرىءُ، المُحَدِّثُ، الثِّقَةُ[2].

-**إبراهيمُ بنُ سَعيدٍ الجَوْهَريُّ**: أبو إسحاقَ الطَّبَريّ -نَزيلُ بَغْدادَ-: ثِقَةٌ حَافِظٌ، تُكلِّمَ فِيه بلا حُجَّةٍ. مِنَ العَاشِرَةِ، مَاتَ فِي حُدودِ (٢٥٠هـ) (م٤).

-**مُوسى بنُ عَبدِ الرّحمنِ بنِ سَعيدِ بنِ مَسروقٍ الكِنديُّ**: المَسروقيُّ، أبو عِيسى الكُوفيُّ: ثِقَةٌ. مِنْ كِبارِ الحَاديةَ عَشْرَةَ (ت ٢٥٨هـ) (ت س ق).

-**يُوسُفُ بنُ مُوسى بنِ رَاشِدٍ القَطّانُ**: أبو يَعقوبَ الكُوفيُّ، نَزِيلُ الريِّ، ثُمَّ بَغْدادَ: صَدُوقٌ مِنَ العَاشِرَةِ (ت ٢٥٣هـ) (خ د ت عس ق).

هؤلاءِ هُم الرّواةُ الذين تَرْجَمْنا لَهُم تَرْجَمَةً مَعْرِفيّةً عَامّةً؛ لِتعريفِ طُلاّبِ العِلْمِ كيفيَّةَ الوُصولِ إلى مَعرفةِ رُواةِ الأسانيدِ.

وقَدْ تَبيّنَ مِنْ وَراءِ تَراجمِ هَؤلاءِ الرّواةِ؛ أنَّ مِنْهُم الحَافِظَ المُصَنِّفَ، ومِنْهُم المُحَدِّثَ الثِّقَةَ، ومِنْهُم الصَّدوقَ.

وجَميعُ هَؤلاءِ يُقْبَلُ حَديثُ الوَاحِدِ مِنْهُم استقلالاً مَع قَيْدِ النَّظرِ فِي بَعضِهِم، أمّا فِي المُتابعاتِ كَمَا هُو الشَّأنُ هُنا؛ فَلاَ تَرَدُّدَ فِي قَبولِ مَرْويّاتِهِم.

---

(١) تهذيب الكمال (٣٢: ٤٦٦).

(٢) النبلاء (١٤: ١٤٩).

وقَدْ جرَتْ عَادَةُ المُحَدِّثينَ ألا يُشيروا إلى أمثالِ هَؤلاءِ، إذا كانوا دُونَ المَدارِ ولا يُترجمون لَهُمْ أصْلاً، وإنَّما جَرَيْتُ عَلَى غَيرِ عَادةِ المُحَدِّثينَ هُنا، لأنَّ الواجِبَ التَّعليميَّ نَفسَه يقتضي أنْ أُشيرَ إلى أنَّ كُلَّ كَلامي الذي سَطَّرْتُه تَحتَ عُنوان التّرجَمَةِ الحَديثيّةِ وإلى هُنا؛ إضافيٌّ لا مَعنى لَهُ فِي غَيرِ هذا البَحثِ.

ومَا يفْعلُه البَاحثونَ مِنَ التَّرجَمَةِ لِكُلِّ هَؤلاء الرُّواةِ؛ جُهْدٌ إضافيٌّ لا حَاجَةَ إليه فِي البَحثِ العِلميِّ.

التَّرْجَمَةُ الحَديثيّةُ النَّقديّةُ لِعُمَدِ الإسنادِ:

هذه التَّرْجَمَةُ مُهِمّةٌ، لأنَّ كُلَّ راوٍ فِيها انْفَرَدَ بِروايةِ هذا الحَديثِ عَمّنْ فَوقَهُ، وطُروءُ أيِّ خَلَلٍ عَلَى عَدالةِ أوْ ضَبْطِ راوٍ مِنْ أعْمِدَةِ الإسنادِ؛ يُؤَثِّرُ عَلَى دَرَجَةِ الحَديثِ، قُبولاً أوْ رَدّاً.

والاحْتياطُ فِي دِينِ الله؛ يُوجِبُ التَّحَرُّزَ فِي قَبولِ الحَديثِ، أوْ فِي رَدِّهِ؛ لأنَّ قَبولَ الحَديثِ يَعْني دُخولَهُ فِي جُمْلَةِ دِينِ الإسلامِ، ورَدَّهُ يَعني عَدمَ اعتبارِ دَلالاتِه مِنَ الدِّينِ وفِي هذا وذاكَ مَا فِيهِمَا مِنْ خَطَرٍ.

وسوفَ أُتَرْجمُ للرُّواةِ تَنازليّاً، فأبْدأ بتَرْجَمَةِ الصَّحابيِّ، ثُمَّ الذي يَليه إلى حَمَّادِ بنِ أسامةَ مَدارِ الحَديثِ.

١-أبو مُوسى الأشْعريُّ:

هو أبو مُوسى عَبدُالله بنُ قَيسِ بنِ سُلَيم بنِ حَضّارٍ اليَمانيُّ الأشْعَرِيُّ: صَحابيٌّ مَشهورٌ أسْلَمَ بِمَكّةَ قَدِيماً، ثُمَّ رَجَعَ إلى أهْلِهِ، وأقامَ فِيهم حَتّى عامِ خَيبرَ، سَنَةَ سَبعٍ، حَيْثُ وافَى النَّبيَّ ﷺ فِيها بَعْدَ ثَلاثٍ مِنَ الوَقْعَةِ، فقَسَمَ لَهُ النَّبيُّ ﷺ ولأهْلِهِ. ولِيَ البَصرةَ لِعُمَرَ ولِعُثْمَانَ ثُمَّ وَلِيَ الكُوفةَ، وبِها مَاتَ سَنَةَ أربعٍ وأربَعينَ عَلَى مَا صَحَّحَهُ الذَّهبيُّ فِي النُّبلاءِ[1].

قالَ ابنُ بُرَيْدَةَ: «كانَ أبو مُوسى أثطّ، قَصيراً، خَفيفَ اللحْمِ». والأثطُّ: الكوسج وهُو مُعَرَّبٌ، والمَقصودُ بِهِ: نَاقِصُ الأسنانِ، أو الأضْراسِ، ومَعنى هذا أنَّ انطباقَ فَكّهِ

---

(١) مصادر ترجمته: أسد الغابة (٣:٢٤٥) وسير أعلام النبلاء (٢:٣٨٠-٤٠٢) وتهذيب الكمال (١٥:٤٤٦) والتقريب (٣٥٤٢).

الأعلَى عَلَى فَكِّهِ الأسفلَ غَيرُ صَحيحٍ، فَيَظْهَرُ فَكُّ الأسنانِ الأعلَى نَاتِئاً، أو الأسفلِ بَارِزاً، فتَطولُ بذلكَ ذَقَنُه. وقال ابن سيده: الكوسج: الذي لا شعر على عارضيه[١].

وقد نقلتُ هذا الكلامَ لاعتقادي بتأثير التكوين الجسماني والنفسي على علمِ وفِكرِ صاحبِهما، وأهلُ الحديثِ يرونَ أنَّ هذا كلامٌ إضافيٌّ لا مَعنى لَهُ فِي هذا البَحثِ.

وقالَ فِيه الذَّهبيُّ: كانَ أبو مُوسى صَوّاماً، قَوّاماً، ربّانِياً، زاهِداً، عَابِداً، مِمّن جَمَعَ العِلمَ والعَمَلَ والجِهادَ وسَلامةَ الصَّدْرِ، لَمْ تُغَيِّرْهُ الإمارةُ، ولا اغْتَرَّ بالدُّنيا، وكانَ إماماً ربّانياً.

وقالَ أبو بُردةَ ابنُه: قالَ لِي أبي: ائتِنِي بِكُلِّ شَيءٍ كَتَبْتَهُ، فَمَحاهُ، ثُمَّ قالَ: احْفَظْ كَمَا حَفِظْتُ.

وقالَ ابنُ عَوْن، عَنِ الحَسَنِ البَصْريِّ: كانَ الحَكمانِ أبا مُوسى، وعَمْرَو بنَ العاص وكان أحدُهما يبتغي الدُّنيا، والآخرُ يَبتغي الآخرة[٢].

وقالَ الذَّهبيُّ: لَهُ فِي مُسنَدِ بَقيِّ بنِ مَخْلَدٍ القُرطبيّ ثَلاثُ مئةٍ وستّونَ حَديثاً.

ووقَعَ لَهُ فِي «الصَّحيحينِ» تَسعةٌ وأربعونَ حَديثاً، وتَفَرَّدَ البُخاريُّ بأربعةِ أحاديثَ وانْفَرَدَ مُسْلِمٌ بخَمْسَةَ عَشَرَ حَدِيثاً.

وقالَ أيضاً: لا رَيبَ أنَّ غُلاةَ الشِّيعةِ يُبغِضونَ أبا مُوسى -رَضِيَ الله عَنْه- لِكونِه مَا قاتَلَ مَعَ عَليٍّ، ثُمَّ لمّا حَكَّمَهُ عَليٌّ عَلَى نَفسِه؛ عَزَلَ عَليّاً وعَزَلَ مُعاويةَ، وأشارَ بابنِ عُمَرَ، فَمَا انتظمَ مِنْ ذلكَ حَالٌ.

قُلتُ: هذه النُّصوصُ تُشيرُ إلى أمورٍ فِي شَخصيةِ أبي مُوسى -رَضيَ الله عَنْه-:

الأوّلُ: أنَّ صُحبةَ أبي مُوسى للنَّبيِّ صلَّى الله عَلَيْه وآلِه وسلَّم كانَتْ قُرابةَ ثَلاثِ سِنين وإنْ كانَ قَدْ أسلَمَ قَبلَ الهِجرةِ، وجُملةُ مَا رَواهُ يَتَناسَبُ مَعَ مُدَّةِ صُحبَتِهِ للنَّبيِّ الكَريمِ ﷺ.

---

(١) انظر القاموس (ثطط) (ص: ٨٥٣) و(كسج) (ص: ٢٦٠) ولسان العرب (٢ :٣٥٢) والمعرّب للجواليقي (ص: ٣٣١).

(٢) انظر هذه النصوص وغيرها في ترجمة أبي موسى من النبلاء (٢: ٣٨٠- ٤٠٢).

الثّاني: أنَّ أبا مُوسى كانَ رَجُلاً وَرِعَاً صَالِحَاً يَغْلِبُ عَلَيْه الزُّهدُ، وإيثارُ الآخرةِ عَلى الأولَى، بخلاف الدّهاةِ الذين يوقعون بأمثاله، ويتربَّصون بهم.

الثّالثُ: أنَّه سَليمُ الصَّدرِ، وسَلامَةُ الصَّدرِ عِنْدَ الرَّجُلِ؛ تَقودُ إلى إمكانِ مُخَادَعَتِه.

الرّابعُ: أنَّ أبا مُوسى مثلُ سائرِ الأشْعريّين قومِهِ، كانوا نصارى قَبلَ الإسلامِ، وكان أبو موسى مِنْ أهلِ العِلمِ فِيهم. ولهذه الإشارةِ دلالتها التي سوفَ تأتي في نِهاية دِراسةِ هذا الحديثِ!

الخامس: أنَّ أبا مُوسى كانَ يَنْهَى عَنِ الكِتابةِ، وأحاديثُه إنّما رَوَاها مِنْ حِفْظِهِ وتُراثُ آل أبي مُوسى غَيْرُ مُدَوّنٍ، فَقَدْ مَحاهُ أبو مُوسى، والاعتمادُ عَلَى الحِفْظِ، لَيْسَ مِثلَ الاعْتِمادِ عَلَى الكِتاب.

السّادسُ: أنّ الرُّواةَ عَنْ أبي مُوسى يَصِلونَ إلى خَمسينَ راوياً، مِنْهُم عَددٌ مِنَ الصَّحابةِ وكِبارِ التّابعين، مِنْ أمْثالِ سَعيدِ بنِ المُسيِّب، وسَعيدِ بنِ جُبيرٍ، والحَسَنِ البَصْريِّ.

السّابعُ: أنَّ الاخْتِلافَ فِي سَنَةِ وفاتِه كَبيرٌ جِدّاً، مَا بَينَ سَنَةِ اثْنَتَينِ وأربَعينَ، إلى سَنَةِ ثَلاثٍ وخَمسينَ، وهذا يَسْتَدْعي وقْفَةً مُتأنّيَةً عِنْدَ صِغارِ الرُّواةِ عَنْهُ.

٢-أبو بُرْدَةَ بنُ أبي مُوسى:

اسمُه الحَارِثُ، ويُقالُ: عَامِرُ بنُ عَبْدِالله بن قَيْسٍ، ويُقالُ: اسْمُه كُنْيتُه، ثِقَةٌ مِنْ فُقَهاءِ التّابعينَ، وَلِيَ قَضاءَ الكُوفةِ، حَتّى عَزَلَه الحَجّاجُ، تُوفِيَ سَنَةَ أربعٍ ومائةٍ أو قَريباً مِنها وقَدْ جَاوَزَ الثّمانينَ.

رَوَى عَنْ ثَلاثةٍ وعِشرينَ شَيْخاً، نِصفُهُم مِنَ الصَّحابةِ تَقْريباً، مِنْهُم أبوه أبو مُوسى وعَليُّ بنُ أبي طَالبٍ، وحُذيفةُ بنُ اليَمانِ، وعَبدُالله بنُ عُمرَ، وعَبدُالله بن عَمْرٍو، وأمُّ المُؤمنينَ عَائشةُ؛ رَضيَ الله عَنْهُم جَميعاً.

وَرَوى عَنْه خَلائقُ يَزيدونَ عَلَى خَمسينَ راوياً، كَثيرٌ مِنْهُم مِنَ التّابعينَ؛ مِنْهُم: أبناؤُه بِلالٌ، وعَبدُالله، وسَعيدٌ، ويُوسُفُ؛ بني أبي بُرْدَةَ، وحَفيدُهُ أبو بُردَةَ بنُ عَبدِالله بنِ أبي بُرْدَةَ، وعَامرٌ الشَّعْبيُّ، وأبو إسْحاقَ السَّبيعيُّ، وغَيرُهُم.

لَمْ أقِفْ فِيه عَلَى أدْنى جَرْحٍ، ووَثّقَهُ مُحَمّدُ بنُ سَعْدٍ، والعِجْليُّ، وابنُ خِراش

وَذَكَرَهُ ابنُ حِبّان فِي الثّقاتِ.

قالَ الذَّهبيُّ: الفَقيهُ، أَحَدُ الأئمةِ الأثباتِ. وقالَ الحَافِظُ: ثِقَةٌ، مِنَ الثّالثةِ[١].

قلتُ: ويُنسب إلى شيءٍ مِنَ النّصبِ، فَقَدْ كانَ يُقرّبُ أبا الغادية الرّياحي، ويعانِقُهُ ويقولُ له: أهلاً بأخي!

بيْدَ أنَّ الحديثَ لا شأنَ له بِنَصْبٍ ولا برفضٍ، وشأنُه أبعدُ!

٣-بُـرَيدُ بنُ عَبدِالله:

هُو أبو بُردَةَ، بُرِيْدُ بنُ عَبدِ الله بنِ أبي بُرْدَةَ بنِ أبي مُوسى الأشْعَرِيُّ الكُوفيُّ (ع).

رَوَى عَنْ خَمْسَةِ شُيوخٍ -مَعَ الخِلافِ فِي روايتِه عَنْ أبيهِ عَبدِ اللهِ- مِنْهُم: جَدُّه أبو بُرْدَةَ (ع) وروَى عَنِ الباقينَ خَارِجَ الكُتُبِ السِّتَّةِ.

وَرَوى عَنْهُ تِسعةَ عَشَرَ راوياً، مِنْهُم عَددٌ مِنْ كِبارِ الحُفّاظِ الفُقهاءِ، مِنْ أبرزِهِم: السّفيانانِ، وعَبدُالله بنُ المُبارك، والفَضْلُ بنُ دُكَين، وأبو مُعاويةَ الضَّريرُ.

اختَلَفَ أئمةُ النَّقدِ فِي حَالِه، فَقالَ ابنُ مَعينٍ، وأبو داودَ، والتِّرمذيُّ: ثِقَةٌ.

وقال النَّسائيُّ وابنُ عَديّ: لا بأسَ بِهِ، وذَكَرَهُ ابنُ حِبّان فِي «ثِقاتِه» وقالَ: يُخْطِىءُ. وقال فِي المَشاهيرِ: يَهِمُ. وتَرْجَمَهُ العُقَيليُّ فِي «ضُعَفائِهِ» وقالَ: يَروي مَناكيرَ. وتَرْجَمَهُ ابنُ عَدِي فِي «الكَامِلِ» والذَّهَبيُّ فِي «المِيزان».

وقالَ الأَزْديُّ: فِيه لِينٌ، يُحَدِّثُ عَنْ أبيهِ بِنُسْخَةٍ فِيها مَناكيرُ، وقالَ أبو حاتِم: لَيْسَ بالمَتينِ، يُكتَبُ حَديثُه. وقالَ عَمرو بنُ عَليٍّ الفَلاّسُ: لَمْ أسمَعْ يَحيى القَطّان وابنَ مَهديٍّ يُحَدِّثان عَنْ سُفْيانَ الثَّوريِّ، عَنْه بِشيءٍ، وذَهَبَ الذَّهبيُّ إلى أنَّ العَمَلَ عَلَى تَصْحيحِ حَديثِه. وقالَ الحَافِظُ ابنُ حَجَر: ثِقَةٌ، يُخْطِىء قَليلاً. وعَقّبَ عَلَيْه صَاحِبا التَّحْريرِ: هُو صَدوقٌ حَسَنُ الحَديثِ[٢].

---

(١) مصادر ترجمته: تهذيب الكمال (٣٣:٦٦) والنبلاء (٤: ٣٤٣) وتذكرة الحفاظ (١: ٩٥) والتقريب (٧٩٥٢).

(٢) مواضع ترجمته: تهذيب الكمال (٤: ٥٠) والميزان (١: ٣٠٥) والتقريب (٦٥٨).

قالَ مُحقّقُ تهذيبِ الكَمالِ: «إنّه لا عِبْرَةَ كَبيرَةً بتَضعِيفِ أبي الفَتحِ الأزْديِّ وهُو المُتكلَّمُ فِيه، أمّا مَا ذَكَرَهُ ابنُ عَديٍّ عَنِ ابنِ حَمّاد -يَعني: وظَنّه عَنِ البُخاريِّ مِنْ قَولِه: لَيْسَ بالقَويِّ- فَلَعَلّهُ قَولُ النَّسائيِّ فيه، فَضْلاً عَنْ أنَّ النَّسائيَّ قالَ فِيه أيضاً: لَيْسَ بِهِ بأسٌ.

وقَدْ قالَ الذَّهبيُّ فِي تاريخِ الإسلامِ: هُو صَدوقٌ مُوثَّقٌ، إلا أنَّ أبا حَاتِم قالَ: لا يُحْتَجُّ بِهِ، وقالَ النَّسائيُّ: لَيْسَ بالقَويِّ. وقالَ الحَافِظُ فِي مُقدِّمةِ الفَتحِ: احْتَجَّ بِهِ الأئمةُ كُلُّهُم، وأحْمَدُ وغَيْرُه يُطلِقونَ المَناكيرَ عَلَى الأفرادِ المُطْلَقَةِ».

قال عداب: كَلامُ مُحَقّقِ تَهذيبِ الكَمالِ فِي «التّحْريرِ»: «صَدوقٌ حَسَنُ الحَديثِ» يُشيرُ إلى أنَّ نِضالَهُ هذا عَنْهُ؛ لِيرْفَعَ مِنْ رُتبتِه إلى دَرَجَةِ الاختبارِ، لأنَّ كَلامَ أبي حَاتِم والنَّسائيّ وابنِ حِبّانَ والعُقيليِّ والأزديِّ؛ يَجعلُه فِي دَرَجَةِ الاعتبارِ.

غَيْرَ أنَّ دِفاعَهُ لَيْسَ فِيه كَبيرُ تَحصيلٍ، فَتَضعيفُ الأزديّ إنّما يُتَوقَّف فيه إذا انْفَرَدَ بتضعيفِ راوٍ مُخالِفٍ لَهُ فِي الاعتقادِ، لا مُطلقاً، لأنّه إمامٌ مِنْ كِبارِ أئمةِ النَّقدِ. قالَ الذّهبيُّ: «هو قويُّ النفس في الجرحِ، وهّاهُ جَماعةٌ بلا مُسْتَنَدٍ طَائلٍ!»[1] ثُمَّ لَيْسَ لِقولِهِ: (لَعَلَّ) قِيمةٌ عِلميّةٌ! ثُمَّ إنَّ قولَ الأزديِّ، لا يَختلِفُ عَنْ قَولِ أبي حَاتِم، والنَّسائيِّ، والعُقيليِّ، وابنِ عَدِيٍّ.

ومَا جَاءَ عَنِ النَّسائيِّ وابنِ عَدِيٍّ مِنْ أنّه لا بَأسَ بِهِ، لَيْسَ مُخالِفاً لِمَا قالَ الأزديُّ، فإنَّ التَّتَبُّعَ دَلَّ عَلَى أنَّ (لا بَأسَ بِهِ) فِي دَرَجَةِ الاعتبارِ عِنْدَ النَّسائيِّ وابنِ عَدِيٍّ.

ومِمّا يُلاحَظُ هُنا أنَّ بُريداً لا نَعرِفُ لَهُ تاريخَ وِلادةٍ، ولا تَاريخَ وفاةٍ، وقَدْ شَكَّكَ المِزيُّ فِي سَمَاعِهِ مِنْ أبيهِ. ولَسْتُ أدْري كَيفَ سَمِعَ جَدَّهُ، ولَمْ يَسْمَعْ أباه، وروايتُه عَنْ جَدِّهِ فِي البُخاريِّ (٩٢، ١٩٣، ٥٣٣) ومُسلمٍ (٤٢، ١٠٠، ٦٤١) ومَواضعَ؟!

وعلى كلِّ حال؛ فَبرَيدٌ حَديثُه جَيّدٌ يَحتاجُ إلى مُتابعٍ أوْ شَاهِدٍ، وشَاهِدُ حَديثِنا مُخَرَّجٌ فِي كِتابِ الإجارَةِ عند البخاري نفسه كما سيأتي، واللهُ أعلَمُ.

---

(١) التذكرة (٣:٩٦٧).

٤-أبو أسامةَ الكُوفيّ:

هُو حَمّادُ بنُ أسامةَ القُرشيُّ -مَولاهُم- أبو أسامةَ الكُوفيّ، مَشهورٌ بِكُنْيتِه، مِنْ كِبارِ التّاسعةِ (ت ٢٠١هـ) وهُو ابنُ ثمانينَ سَنة (ع).

رَوَى عَنْ خَلائقَ يَزيدونَ عَلَى خَمسينَ شَيْخاً، مِنْهُم: سُفْيانُ الثَّوريُّ (خ م ق) وشُعبةُ ابنُ الحَجّاج (م) وعَبدُالمَلِكِ ابنُ جُريجٍ (م) ومَالِكُ بنُ مِغْوَل (م سي) وبُرِيدُ بنُ عَبدِالله ابنِ أبي بُرْدَةَ.

وَرَوى عَنْه خَلائقُ يَزيدونَ عَلَى سِتّينَ راوياً، مِنْهُم: مُحَمّدُ بنُ إدريسَ الشّافعيُّ وإبراهيمُ بنُ سَعيدٍ الجَوهريُّ (م د ت) وأحمدُ ابنُ حَنبلٍ (د) وإسحاقُ ابنُ راهويْهِ (خ م س) وعليُّ ابنُ المَدينيّ (خ) ويَحيى بنُ مَعينٍ (م) ويُوسُفُ بنُ موسى القَطّانُ (خ د ق) وغَيرُهُم.

لَمْ يُتَرْجِمْهُ مُصنِّفو الضُّعفاءِ فِي كُتُبِهِم، ولَمْ أقِفْ فِيه عَلَى جَرْحٍ إلاّ مَا يأتي:

-رُمِيَ بالتّدليسِ.

-يَكتُبُ حَديثَ غَيرِه، ثُمَّ يَرويهِ لِنفسه، وهذا يُسَمّى سَرِقَةً للحَديثِ.

-دَفَنَ كُتُبَه، ثُمَّ حَدّثَ مِنْ حِفْظِهِ، فَظَهَرَ الخَلَلُ فِي حَديثِه.

قُلتُ: والجَوابُ عَلَى هذه الاتهاماتِ مِنْ وُجوهٍ:

الأولُ: أنّ التَّدليسَ عِنْدَ عُلماءِ الحَديثِ لَيْسَ جَرْحاً عَلَى كُلِّ حَال، وإنّما يُتوقّفُ فِي قَبولِ حَديثِ المُدَلِّس؛ حَتّى تَستبينَ حَالُه، وقَدْ نَقَلَ ابنُ سَعدٍ أنّه كانَ يُبيّن تَدلِيسَهُ.

فإذا أخذْنا بقولِ ابنِ سَعدٍ؛ سَقَطَتْ التُّهمةُ، وإذا احْتَطْنا فِي القَبولِ؛ عَاملناهُ مُعاملةَ جَميعِ المُدَلِّسينَ.

الثاني: حاشا حَمّاد بنَ أسامةَ مِنْ سَرقَةِ الحَديثِ، ولكِنَّ الرَّجُلَ كانَ مِنَ العُبّادِ النُّسّاكِ فِي زَمَنِ سُفيانَ الثَّوريِّ، وكانَ شَاباً عَاقِلاً، فكأنّه انتابَه حَالٌ مِنَ التَّجريدِ الرّوحيّ، فَعَدَّ كُلَّ شَيءٍ يُتَعَلّق بِهِ من هذه الدنيا؛ قَاطِعاً عَنِ الله تَعالَى، مُعيقاً لَهُ عَنِ الوُصولِ إلى مَرضَاتِه، فأحْرَقَ كُتُبَه، أو دَفَنَها، فتَلِفَتْ، ثُمَّ لَمّا عَادَ إلى حالةِ الاستقرارِ الرُّوحيّ؛ وجَدَ أنّه يَحتاجُ إلى كُتُبِه ورُواياتِه، فطَفِقَ يَبحثُ عَنْ تِلكَ الرّواياتِ عِنْدَ أقرانِه وتَلامذتِه حَتّى جَمعَهَا، أو جَمَعَ أكثرَهَا، وهُو يَعرِفُهَا بِلا رَيْبٍ، فَمِنْ هُنا جَاءَتْهُ التُّهمَةُ.

ومِثلُ حَمّادٍ فِي زُهْدِهِ، وَوَرَعِهِ، ونُسُكِهِ؛ لا يُتصوّرُ مِنْه سَرقةُ أحاديثِ النّاسِ ورواياتِها.
ثُمَّ إنَّ العُلماءَ نَصُّوا فِي تَرْجَمَةِ بُريدٍ أنَّ حَمَّاداً أروى النّاسِ عَنْه، فهُو لا يُتّهَمُ عَلَيْه إذاً.

الثّالثُ: أمّا تَحْديثُه مِنْ حِفْظِهِ، فلا يُنْكَرُ عَلَى مُحَدِّثٍ أنْ يُحَدِّثَ مِنْ حِفْظِهِ، لكنَّ المَشهورَ عَنْ حَمّادٍ أنّه كانَ «صَحيحَ الكِتابِ، ضَابِطاً للحَديثِ، كَيّساً صَدُوقاً» كما نَقَلَ المِزِّيُّ عَنْ أحمدَ.

قالَ الذَّهبيُّ: أبو أسامةَ لَمْ أُورِدْهُ -يَعْني فِي المِيزانِ- لِشيءٍ فِيه، ولكِنْ لِيُعْرَفَ أنَّ هذا القولَ بَاطِلٌ.

وقال ابن حجر في مقدمة الفتح (ص: ٣٩٢): قال أحمد: روى مناكير. قلت: احتج به الأئمة كلهم، وأحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة.

وقالَ الحَافِظُ: ثِقةٌ، ثَبتٌ، رُبما دَلَّسَ، وكانَ بأَخَرةٍ يُحَدّثُ مِنْ كُتُبِ غَيرِه[1].

وخُلاصةُ حَالِ حَمّاد بنِ أسامةَ: أنّه ثِقةٌ ثَبتٌ، يُنظَرُ فِي تَدليسِهِ، وتُجْتَنَبُ مُخالفاتُه.

وعَلَى كُلِّ حَالٍ، فحَمّادٌ خَيرٌ مِنْ بُريدٍ بما لا يُقاسُ، فإنْ كانَ فِي الحَديثِ ضَعفٌ فَسَبَبُه بُريدُ بنُ عَبدِالله، لا حَمّادٌ؛ لأنَّ الضَّعفَ يُلْصَقُ عَادةً بأضْعَفِ راوٍ فِي السَّنَدِ وبُريدٌ هُو الأضْعَفُ.

-الخُطْوةُ الرابعةُ: الحُكْمُ عَلَى سَنَدِ الحَديثِ بمَجْموعِ طُرُقِه:

الكَلامُ فِي حَمّاد لا يَضُرُّ أبداً، وأبو مُوسى وابنُه أبو بُردَةَ ثِقتانِ عَالِمانِ جَليلانِ، وعِلَّةُ الحَديثِ فِي بُريد؛ لأنَّه كانَ يَروي عَنْ جَدِّهِ مَناكيرَ.

فالحديثُ لا يَرتَقي إلاّ بِمتَابِعٍ لِبُرَيْد، ولَمْ يُوجَدْ، أوْ شَاهِدٍ، وقَدْ وُجِدَ!

ويَبدو لِي أنَّ البُخاريَّ إنَّما أخْرَجَ حَديثَ أبِي مُوسى لِهدفينِ، أو أحدِهما:

الأوّلُ: أنْ يكونَ شَاهِداً فِي الجُملةِ لِحديثِ عَبدِ الله بنِ عُمَرَ.

الثّاني: أنْ يُنَبِّه إلى مُخالَفَةِ حَديثِ أبِي مُوسى لِحديثِ ابنِ عُمَرَ، بسببِ أخطاء بُرَيْد.

وحَديثُ عَبدِالله بنِ عُمَرَ -رَضيَ الله عَنْهُما- صَحيحٌ مَشهورٌ عَنْه، رَواه عَنْه ابنُه سَالِمُ

---

(١) مصادر ترجمته: تهذيب الكمال (٧: ٢١٧) والميزان (١: ٥٨٨) والتقريب (١٤٨٧).

ابنُ عَبدِالله، ومَوْلياهُ عَبدُالله بنُ دِينارٍ ونَافِعٌ عِنْدَ البُخاريِّ فَقط.

-أمّا حَديثُ ابنِه سَالِم، فأخْرَجَه البُخاريُّ فِي كِتاب (١٣) مَواقيتِ الصَّلاةِ، باب (١٦) مَنْ أدْرَكَ ركعةً مِنَ العَصْرِ قَبلَ الغُروبِ، رقَم الحديث (٥٣٢) مِنْ حَديثِ إبراهيمَ ابنِ سَعدٍ الزُّهْريِّ، عَنْ مُحَمّدِ بنِ مُسلِمِ ابنِ شِهابٍ، عَنْ سَالِم بنِ عَبدِالله بنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبيِّ ﷺ. . . الحَديث.

-وأخْرَجَهُ فِي كتاب (١٠٠) التّوحيدِ، باب (٣١) فِي المَشيئةِ والإرادةِ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠] رقم (٧٠٢٩) مِنْ حَديثِ شُعيبٍ عَنِ الزُّهْريِّ، بهِ مِثْلَهُ.

-وأخْرَجَه فِيه، بابٌ (٤٧) قَولُ الله تَعالَى: ﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ﴾ [آل عمران: ٩٣] برقم (٧٠٩٥) مِنْ حَديثِ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْريِّ، بهِ مِثْلَه.

-وأخْرَجَهُ البُخاريُّ فِي (٤٢) الإجارةِ، بابٌ (٨) الإجارةُ إلى نِصفِ النّهارِ، برقم (٢١٤٨) مِنْ حَديثِ أيّوبَ السِّختيانيِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبدِ الله بنِ عُمَرَ، بهِ نَحو حَديثِ سَالِم.

-وأخْرَجَهُ فِي (٦٤) الأنبياءِ، بابٌ (٥١) مَا ذُكِرَ عَنْ بَني إسرائيلَ (٣٢٧٢) مِنْ طَريقِ لَيثٍ، عنَ نَافِعٍ، بهِ مِثلَ حَديثِ أيّوب.

-وأخْرَجهُ فِي (٤٢) الإجارةِ، بابٌ (٩) الإجارةُ إلى صَلاةِ العَصْرِ (٢١٤٩) مِنْ حَديثِ مَالِكٍ عَنْ عَبدِ الله بنِ دِينارٍ، عَنْ عَبدِ الله بنِ عُمَرَ، بهِ نَحوه.

-وفِي (٦٩) فَضائلِ القُرآن، بابٌ (١٧) فَضلُ القُرآن عَلَى سَائِرِ الكَلامِ (٤٧٣٣) مِنْ حَديثِ سُفيانَ عَنْ عَبدِ الله بنِ دِينارٍ، بهِ مِثلَ حَديثِ مَالك.

ولا ريْبَ أنّ هذا الحَديثَ أصَحُّ مِنْ حَديثِ أبي مُوسى بمرّاتٍ ومَرّاتٍ، فكانَ حَرِيّاً أنْ يكونَ هُو الأصْلَ المُقدَّمَ فِي التَّخْريجِ عَلَى حَديثِ أبي مُوسَى.

وكانَ جَدِيراً بأنْ يُخْرِجَهُ البُخاريُّ ثَماني مَرّاتٍ فِي ثَمانيةِ أبْوابٍ، بَيْنَما خرَّجَ حَديث أبي مُوسى فِي مَوْضِعَيْنِ، إمّا شَاهِداً لحَديثِ ابنِ عُمَرَ فِي الجُمْلَةِ، وإمّا أنَّ البُخاريَّ خَرَّجَهُ تصحيحاً عَلَى البابِ، أو ليُبيِّنَ خَطأ بُرَيدٍ فيه بأدبه المعهود!

-**الخُطْوةُ الخامسةُ: التّوازنُ التّشريعيُّ فِي مَتْنِ الحَديثِ:**

إذا نَظَرْنا فِي رِواياتِ الحَديثِ عِنْدَ البُخاريِّ، وأبي يَعْلَى، وابنِ حِبّان، والبيهقي وجدْنا بَعضَ الألفاظِ التي اختُصِرَتْ أو رُوِيَتْ بالمَعْنَى، وبَعْضَ الألفاظِ غَيرِ المَفهومَةِ، وبَعضَ الألفاظِ التي تُخَالِفُ حَديثَ ابنِ عُمَرَ.

-**اخْتصارُ الحَديثِ ورِوايتُه بِالمَعْنى:**

١-فِي حَديثِ أبي مُوسى فِي المَواقيت (٥٣٣): يَعمَلونَ لَهُ عَمَلاً إلى الليلِ.

وفِي حَديثِهِ فِي الإجارةِ (٢١٥١): يَعمَلونَ عَمَلاً إلى الليلِ عَلَى أجْرٍ مَعْلُومٍ.

٢-فِي المَواقيتِ: فقالوا: لا حَاجَةَ لَنا إلى أجْرِكَ، فاسْتَأْجَرَ آخرينَ.

وفِي الإجارةِ: فقالوا: لا حَاجَةَ لَنا إلى أجرِكَ الذي شَرَطْتَ لَنا، ومَا عَمِلْنا بَاطِلٌ! فقالَ لَهُم: لا تَفْعَلوا، أكمِلوا بَقيّةَ يَومِكُم، وخُذوا أجْرَكُم كَامِلاً، فأبوا وتَركوا واستأجَرَ آخَرينَ.

٣-وفِي المَواقيتِ: ولَكُمُ الذي شرطتُ، فعملوا.

وفِي الإجارةِ: ولَكُم الذي شَرَطْتُ لَهُمْ مِنَ الأجْرِ، فعَمِلوا.

٤-وفِي المَواقيتِ: قالوا: لَكَ مَا عَمِلْنا.

وفِي الإجارةِ: قالوا: لَكَ مَا عَمِلنا بَاطِلٌ، ولَكَ الأجرُ الذي جَعَلْتَ لَنا فِيه، فَقالَ: أكْمِلوا بَقيّةَ يَومِكُم، فإنَّ مَا بَقِيَ مِنَ النّهارِ شَيءٌ يَسيرٌ، فأبَوا، فاسْتأجَرَ.

٥-وفِي المَواقيتِ: واسْتكْمَلوا أجْرَ الفَريقينِ.

وفِي الإجارةِ: واسْتكملوا أجْرَ الفَريقيْن كِلَيْهِما، فذلكَ مَثَلُهُم ومَثَلُ مَا قَبِلوا مِنْ هذا النّورِ.

قُلتُ: اتّضَحَ مِنْ هذا العَرْضِ، اختصارُ الحديثِ فِي المَواقيتِ، ويُرجَّحُ أنَّ المُخْتَصِرَ هُو الإمامُ البُخاريُّ نَفْسُه، لأنَّ الذي يَعنيهِ فِي المَواقيتِ، مَا يُشيرُ من الحَديثِ إليها، أمّا فِي الإجارةِ، فالمقامُ يقْتَضي ذِكْرَ الأجْرِ، والمُحاورةَ عَلَيْه، فَذَكَرَهُ البُخاريُّ.

والذي يُؤكِّدُ ذلك أنَّ الإسنادَ لَمْ يَخْتلِفْ فِيه راوٍ واحِدٌ مِنَ البُخاريِّ إلى أبي مُوسى الأشْعَريّ، فكَيْفَ يَخْتَلِفُ اللفْظُ؟

-**مُقارنةُ مَتْنِه بِمتنِ حَديثِ ابنِ عُمر:**

المُقارنةُ لا تُظْهِر غَرَضَ البُخاريِّ، إذا قَصَرْنَا المُقارنةَ عَلَى المَوضِعينِ اللذين خَرَّجَ فِيهما الحَديثينَ مُتَتابِعَين فِي المَواقيتِ والإجارةِ، لذلكَ فسوفَ أُجري المُوازنةَ بَينَ طُرُقِ روايةِ سَالِمٍ، ثُمَّ أسوقُ أكْمَلَ مَتْنٍ لِكُلِّ رِوايةٍ:

١-حَديثُ ابنِ عُمَرَ فِي المَواقيتِ (٥٣٢) جَاءَ مِنْ رِوايةِ سَالِمٍ عَنِ ابنِ عُمَرَ.

٢-وحَديثُه فِي الإجارةِ (٢١٤٨) جَاءَ مِنْ رِوايةِ عَبدِ الله بنِ دِينارٍ عَنِ ابنِ عُمَرَ.

فَهَل اختَصَرَ البُخاريُّ هذه الرّوايةَ فِي المَواقيت، وأتَمَّهَا فِي مَوضِعٍ آخرَ؟

قُلتُ: تَتَبَّعْتُ المَواضِعَ الثّلاثة التي خَرَّجَ فِيها البُخاريُّ رِوايةَ سَالِمٍ عَنْ عَبدِالله، فَرأيتُ الاختلافَ بَينها يَسيراً جِدّاً، وسَوفَ أودعُه هُنا للمُوازنةِ.

-فِي المَواقيتِ (٥٣٢): أوتي أهلُ التّوراةِ، وفِي التّوحيدِ (٧٠٢٩): أُعطِيَ أهلُ التَّوراةِ، وفِيه (٧٠٩٥): أوتي.

-فِي المَواقيتِ: حتّى إذا انْتَصَفَ النَّهارُ؛ عَجَزوا. وفِي المَوضِعَينِ مِنَ التّوحيدِ: ثُمَّ عَجَزوا.

-فِي المَواقيتِ وفِي المَوْضِعِ الثّاني مِنَ التّوحيدِ: فعَمِلوا إلى صَلاةِ العَصْرِ، وفِي المَوضِعِ الأولِ مِنَ التّوحيدِ: فَعَمِلوا بِهِ حتّى صَلاةِ العَصْرِ.

-فِي المَواقيتِ: ثُمَّ أوتينا القُرآنَ فعَمِلْنا بِهِ، وفِي الأولِ مِنَ التّوحيدِ: ثُمَّ أُعْطِيتُمُ القُرآنَ فعَمِلْتُم بِهِ، وفِي الثّاني مِنَ التَّوحيدِ: ثُمَّ أوتيتُمُ القُرآنَ.

-وفِي المَواقيتِ: فقالَ أهْلُ الكِتابَينِ. وفِي الأوّلِ مِنَ التّوحيدِ: فقالَ أهلُ التّوراةِ وفِي المَوضعِ الثّاني مِنَ التّوحيدِ: فقالَ أهلُ الكِتابِ.

-وفِي المَواقيتِ: ربَّنا أعطيتَ هَؤلاءِ قِيراطَينِ قِيراطَينِ، وأعْطَيْتَنا قِيراطاً قِيراطاً ونَحْنُ كُنا أكثرَ عَمَلاً.

وفِي الأوّلِ مِنَ التّوحيدِ: ربَّنا هؤلاءِ أقلُّ عَمَلاً، وأكثرُ أجْراً، وفِي الثّاني مِنَ التّوحيدِ: أقلُّ مِنّا عَمَلاً، والباقي مِثْلُه.

ولِتكْتمِلَ الصُّورةُ نِسبياً؛ يَحْسُنُ أنْ أسوقَ أكمَلَ رِوايةٍ مِنْ كُلِّ رِواياتِ حَديثِ ابنِ

عُمَرَ الثّلاث حَتّى أوازنَ بَينَها مِنْ جِهَةٍ، وحَتّى أُوازِنَ بَينَها وبَينَ حَديثِ أبي مُوسى مِنْ جِهَةٍ أُخْرى:

١-رِوايةُ سَالِمٍ عَنْ عَبدِالله بنِ عُمَرَ رَضيَ الله عَنْهُم، عَنِ النّبيِّ ﷺ يقولُ: (إنّما بَقاؤكم فِيما سَلَفَ قَبلَكُم مِنَ الأمَمِ، كَمَا بَيْنَ صَلاةِ العَصْرِ إلى غُروبِ الشَّمسِ. أوتي أهلُ التّوراةِ التّوراةَ، فعَمِلوا حَتّى إذا انتصَفَ النَّهارُ عَجَزوا، فأُعطوا قِيراطاً قِيراطاً. ثُمَّ أوتيَ أهلُ الإنجيلِ الإنجيلَ، فعَمِلوا إلى صَلاةِ العَصْرِ، ثُمَّ عَجَزوا، فأُعطوا قِيراطاً قِيراطاً. ثُمَّ أُوتِينا القُرآنَ، فعَمِلْنا إلى غُرُوبِ الشَّمسِ، فأُعطينا قِيراطَين قِيراطَين، فَقالَ أهلُ الكِتابَينِ: أيْ ربّنا، أعطيتَ هؤلاءِ قِيراطَينِ قِيراطَينِ، وأعطَيْتَنا قِيراطاً قِيراطاً؛ ونَحْنُ كُنّا أكثرَ عَمَلاً؟! قالَ: قالَ الله عَزَّ وَجَلَّ: هَلْ ظَلمتكُم مِنْ أجْرِكُمْ مِنْ شَيءٍ؟ قالوا: لا. قالَ: فهُو فَضْلي أوتِيْهِ مَنْ أشاءُ).

٢-رِوايةُ عَبدِالله بنِ دِينارٍ عَنْ عَبدِالله بنِ عُمَرَ، عَنِ النّبيِّ ﷺ قالَ: (إنّما أجلُكُمْ فِي أجَلِ مَنْ خَلاَ مِنَ الأمَمِ، كَمَا بَينَ صَلاةِ العَصْرِ، ومَغْرِبِ الشَّمسِ.

ومَثَلُكُم ومَثَلُ اليَهودِ والنَّصارَى، كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عُمّالاً، فقالَ: مَنْ يَعمَلُ لي إلى نِصفِ النّهارِ عَلَى قِيراطٍ؟ فَعَمِلَتِ اليَهودُ. فقالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ نِصفِ النّهارِ إلى العَصْرِ؟ فعَمِلَتِ النّصارى. ثُمَّ أنْتُم تَعْمَلونَ مِنَ العَصْرِ إلى المَغْرِبِ بقيراطَينِ قِيراطَينِ.

قالوا: نَحْنُ أكثرُ عَمَلاً وأقلُّ عَطاءً! قالَ: هَلْ ظَلَمْتكُمْ مِنْ حَقِّكُم؟ قالوا: لا! قالَ: فذاكَ فَضْلي أوتيهِ مَنْ أشاءُ)[1].

٣-رِوايةُ نَافِع عَنْ عَبدِالله بنِ عُمَرَ، عَنْ رَسولِ الله ﷺ قالَ: (إنّما أجَلُكُم فِي أجَلِ مَنْ خَلا مِنَ الأمَمِ، مَا بينَ صَلاةِ العَصْرِ إلى مَغرِبِ الشَّمسِ، وإنّما مَثَلُكُم ومَثَلُ اليَهودِ والنّصارى، كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عُمّالاً، فقالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي إلى نِصفِ النّهارِ، عَلَى قِيراطٍ قِيراط؟ فَعَمِلَتِ اليَهودُ إلى نِصْفِ النَّهارِ، عَلَى قِيراطٍ قِيراطٍ.

ثُمَّ قالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ نِصْفِ النَّهارِ إلى صَلاةِ العَصْرِ، عَلَى قِيراطٍ قِيراط؟

---

(١) فضائل القران (٤٧٣٣).

فَعَمِلَتِ النّصارى مِنْ نِصفِ النّهارِ إلى صَلاةِ العَصْرِ، عَلَى قِيراطٍ قِيراط . .

ثُمَّ قالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ صَلاةِ العَصْرِ إلى مَغْرِبِ الشَّمسِ عَلَى قِيراطَين قِيراطَينِ؟

ألا فأنْتُم الذين يَعمَلونَ مِنْ صَلاةِ العَصْرِ إلى مَغْرِبِ الشَّمسِ عَلَى قِيراطَينِ قَيراطَينِ ألا لَكُمُ الأجرُ مَرَّتينِ!

فَغَضِبت اليَهودُ والنّصارى فقالوا: نَحْنُ أكثرُ عَمَلاً، وأقلُّ عَطاءً؟! قالَ اللّهُ: هَلْ ظَلَمْتُكُم مِنْ حَقِّكُمْ شَيئاً؟ قالوا: لا! قالَ: فإنَّهُ فَضْلي، أُعطيهِ مَنْ شِئتُ)[١] .

٤-رِوايةُ أبي بُرْدَةَ عَنْ أبي مُوسى، عَنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ: (**مَثَلُ المُسلمينَ واليَهودِ والنّصارى، كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَأجَرَ قَوماً يعملون له عملاً يوماً إلى اللّيلِ عَلَى أجرٍ مَعْلوم فعَمِلوا له إلى نِصْفِ النَّهارِ، فقالوا: لا حَاجَةَ لَنا إلى أجْرِكَ الذي شَرَطتَ لَنا، ومَا عَمِلْنا بَاطِلٌ، فقالَ لَهُم: لا تَفْعَلوا، أكمِلوا بقيّةَ عَمَلِكُمْ، وخُذوا أجْرَكُم كَامِلاً، فأبَوا وتَركوا واسْتأجَرَ أجيرينِ بَعْدَهُم، فقالَ لَهُما: أكمِلا بقِيّةَ يَومِكُمَا هذا، ولكُمَا الذي شَرَطْتُ لَهُم مِنَ الأجرِ فعَمِلوا، حَتّى إذا كانَ حِينُ صَلاةِ العَصْرِ، قالا: لَكَ مَا عَمِلْنا بَاطلٌ، ولَكَ الأجرُ الذي جَعَلْتَ لَنا فِيه، فقالَ لَهُما: أكمِلا بَقَيّةَ عَمَلِكُما، مَا بَقِيَ مِنَ النّهارِ شَيءٌ يَسيرٌ، فأبيا. واستأجَرَ قَومَاً أنْ يَعمَلوا لَهُ بقيّةَ يَومِهم، فَعَمِلوا بقيّةَ يومِهم، حَتّى غَابَت الشَّمسُ واستَكْمَلوا أجْرَ الفَريقينِ كِلَيْهِما. فذلك مَثَلُهُم ومَثَلُ مَا قَبِلوا مِنْ هذا النّور**)[٢] .

بَعدَ عَرْضِ هذه الرّواياتِ الأربعِ؛ يُمكِنُ المُقارنةُ بَيْنَها جَميعاً عَلَى النّحوِ الآتي:

١-فِي رِوايةِ سَالِم: (إنّما بَقاؤكُمُ فِيما سَلَفَ مِنَ الأمَمِ) وفِي رِوايتَي عَبدِالله بن دِينارٍ ونَافِعٍ: (إنّما أجَلُكُم فِي أجَلِ مَنْ خَلا مِنَ الأمَمِ).

٢-فِي رِوايتَي عَبدِالله بن دِينار، ونَافِع: (كَمَثَلِ رَجُلٍ) أو (كَرَجُلٍ اسْتَأجَرَ عُمّالاً فقالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي إلى نِصفِ النّهارِ عَلَى قِيراطٍ قِيراطٍ؟) وفِي رِوايةِ سَالِم لا يُوجَد هذا التّمثيل.

وفِيها: (أوتيَ أهلُ التّوراةِ التّوراةَ، فعَمِلوا، حَتّى إذا انتَصَفَ النّهارُ عَجَزوا) وتَقَدَّمَ أنَّ

---

(١) الأنبياء (٣٢٧٢).

(٢) كتاب الإجارة (٢١٥١).

الرّوايةَ فِي التّوحيدِ: (أعطِيَ) و(ثُمَّ عَجَزوا، فأُعطوا قِيراطاً قِيراطاً).

-وفِي رِوايتَي ابنِ دِينارٍ، ونَافعٍ: (فقالَ: مَنْ يَعمَلُ لِي مِنْ نِصفِ النّهارِ إلى العَصْرِ) أو (إلى صَلاةِ العَصْرِ) وفِي رِوايةِ سَالِم: (ثُمَّ أوتيَ أهْلُ الإنجيلِ الإنجيلَ فعَمِلوا..) والثّالثةُ: (مِنَ العَصْرِ إلى المَغرِبِ) كذلكَ.

ويُلاحَظ عَلَى رِواياتِ حَديثِ ابنِ عُمَرَ، أنَّ رِوايةَ سَالِم تَخْتَلفُ بَعضَ اختلافٍ عَنْ رِوايتي عَبدِالله بنِ دِينارٍ، ونَافِعٍ، ولا رَيْبَ أنَّ رِوايةَ سَالِم أندى وأبْلَغُ، لأنَّهُ عَربيٌّ فَقيهٌ وهُما مَولَيان مِنْ مَوالي والِدِه، غَيرُ عَرَبيَّيْنِ، ولا يُضارعانِه فِي الفِقهِ، ولا فِي العربيّةِ قَطعاً.

وإنّما قُمْنا بِهذا التَّرجيحِ، لأنَّ عَبدَالله بنَ عُمَرَ، لا يُجَوِّز الرّوايةَ بالمَعنى، فاخْتِلافُ ألفاظِ الحَديثِ مِنَ الرّواةِ عَنْه. نَصَّ عَلَيْه الحَافِظُ[1].

لكِنْ مَعَ هذا الاخْتِلافِ الظّاهِرِ فِي ألفاظِ رِواياتِ حَديثِ ابنِ عُمَرَ، فإنّها جَميعاً تتّفقُ عَلَى ما يأتي:

-جميعُ رواياتِ حديثِ ابنِ عمر تقولُ: إنَّ اليهودَ عَمِلوا مِنَ الصَّباحِ إلى الظُّهْرِ واستوفَوا أجْرَهُم قِيراطاً قِيراطاً، وأنَّ النَّصارى عَمِلوا مِنَ الظُّهرِ إلى العَصْرِ، واستَوْفَوا أجْرَهُم قِيراطاً قِيراطاً، وأنَّ المُسلمينَ عَمِلوا مِنَ العَصْرِ إلى المَغْرِبِ، واسْتَوْفوا قِيراطَينِ قِيراطَينِ.

-وجَميعُ الرّواياتِ تَتّفِقُ عَلَى أنَّ مَرَدَّ ذَلك إلى فَضْلِ الله تَعالَى، وكَرَمِه عَلَى هذه الأُمّة.

-وجميعُ رِواياتِ حَديثِ ابنِ عُمَرَ خَلَتْ مِنْ جُمْلَةِ: (فذلك مَثَلُهُم ومَثَلُ ما قَبلوا مِنْ هذا النّور).

أمّا حَديثُ أبي مُوسى رَضيَ اللهُ عَنْه، فيُخالِفُ هذه الرّواياتِ جَميعها بِما يَأتي:

-أنَّ الرَّجُلَ استأجَرَ قَوْماً يَعمَلونَ مِنْ أوّلِ النَّهارِ إلى الليْلِ، ولَيْسَ إلى الظّهيرةِ.

---

(١) انظر الفتح (٢: ٤٦).

-أنَّ اليَهودَ عَمِلوا إلى الظَّهيرةِ، ثُمَ اسْتَنْكفوا عَنِ العَمَلِ، وقالوا: (لا حَاجَةَ لنا إلى أجْرِكَ الذي شَرَطْتَ لَنا، ومَا عَمِلْنا بَاطِلٌ) وانصَرَفوا مِنْ دُونِ أيِّ أجْرٍ.

-أنَّ النَّصارى عَمِلوا إلى العَصْرِ، ثُمَّ استنكَفوا عَنِ العَمَلِ إلى بَقيةِ النّهارِ، وقالوا مِثلَ مَا قالَ اليَهودُ: (لَكَ مَا عَمِلنا بَاطلٌ!) وانصرَفوا مِنْ دُونِ أيِّ أجْرٍ.

-فِي حَديثِ أبي مُوسى أنَّهُم هُمُ الذين رَفَضوا الأجْرَ، ولَيْسَ فِيه ذِكْرُ القَراريط! فكَيفَ السَّبيلُ إلى التّوفيقِ بَينَ حَديثينِ مُتناقضين، وكِلاهُما فِي صَحيحِ البُخاريّ وكِلاهُما أعْرَضَ مُسلِمٌ عَنْ تَخريجِه في صَحيحِه؟!

قالَ الحافِظُ في شَرحِ هذين الحَديثينِ فِي المَواقيتِ: «وقد أخْرَجَ المُصَنِّفُ هذا الحَديثَ -حَديثَ ابنِ عُمَرَ- وكذا حَديثَ أبي مُوسى الآتيَ بَعدَهُ فِي أبوابِ الإجارةِ ويقعُ استيفاءُ الكَلامِ عَليهما هُناكَ -إنْ شَاءَ الله تَعالَى- والغَرضُ هُنا، بَيانُ مُطابقتِهما للتّرْجَمَةِ، والتّوفيقُ بينَ مَا ظَاهِرُهُ الاخْتلافُ مِنهما»[1].

ثُمَّ نَقَلَ الحَافِظُ عَنْ عَدَدٍ مِنَ العُلماءِ بَعْضَ أوْجُهِ التّوفيقِ بينَ التّرْجَمَةِ والحديثين وسَيأتي.

ثُمَّ قالَ: «وأمّا مَا وَقَعَ مِنَ المُخالفةِ بينَ سِياقِ حَديثِ ابنِ عُمَرَ، وحديث أبي موسى فظاهِرُهُما أنّهُما قَضيّتانِ. وقَدْ حاوَلَ بَعضُهم الجَمْعَ بينهُما، فتَعَسَّفَ، وقالَ ابنُ رُشيدٍ مَا حَاصِلُه: إنَّ حَديثَ ابنِ عُمَرَ ذُكِرَ مِثالاً لأهْلِ الأعذارِ، لِقَولِه: (فعَجَزوا) فأشارَ إلى أنَّ مَنْ عَجَز عَنِ اسْتيفاءِ العَمَلِ، مِنْ غَيرِ أنْ يكونَ لَهُ صَنيعٌ فِي ذلكَ؛ أنَّ الأجرَ يحصلُ له تَامّاً فَضْلاً مِنَ اللهِ.

قالَ -يَعْني ابنَ رُشيدٍ-: وذُكِرَ حَديثُ أبي مُوسى مِثالاً لِمَنْ أخّرَ بغيرِ عُذْرٍ، وإلى ذلك الإشارةُ بقوله عَنْهُم: (لا حَاجَةَ لَنا إلى أجْرِكَ) فأشارَ بذلكَ إلى أنَّ مَنْ أخّرَ عَامِداً لا يَحصل لَهُ مَا حَصَلَ لأهْلِ الأعذارِ...».

قُلتُ: ولَمْ يُعقِّبِ الحَافِظُ عَلَى هذا التّكلّفِ الظّاهِرِ بشيءٍ، فماذا قَالَ فِي الإجارةِ

---

(١) انظر الفتح (٢: ٤٧).

حَيثُ وعَدَ باستيفاءِ الكَلام هُناك؟!

قالَ رَحِمَهُ الله تَعالَى: «قولُه: (يَعمَلونَ عَمَلاً إلى الليلِ) هَذا مُغايرٌ لِحديثِ ابنِ عُمَرَ؛ لأنَّ فِيه أنَّه استأجَرَهُم عَلَى أنْ يَعمَلوا إلى نِصفِ النّهارِ، وقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ التَّوفيقِ بَينهما وأنَّهُما حَدَيثانِ سِيقا فِي قِصّتينِ.

نَعم وَقَعَ فِي رِوايةِ سَالِم بن عَبدِالله بنِ عُمَرَ، عَنْ أبيهِ، المَاضيةِ فِي المَواقيتِ، الآتيةِ فِي التّوحِيدِ مَا يُوافق رِوايةَ أبي مُوسى، فرَجَّحَها الخَطابيُّ عَلَى رِواية نَافِعٍ وعَبدِالله بنِ دِينار لكِنْ يُحتَمَل أنْ تكونَ القِصّتانِ جَميعاً كانَتا عِنْدَ ابنِ عُمَرَ فحدّث بهما في وقتين»[1].

قُلتُ: الكَلامُ مَعَ الحَافِظِ فِي نُقطتينِ:

الأولَى: قولُه: إنَّهُما حَديثانِ سِيقا فِي قِصّتينَ؛ بَعيدٌ، بَناهُ الحَافِظُ عَلَى اعتبارِه حَديثاً صَحِيحاً فِي البُخاريِّ، وهذا مَثيلُه، فمَهْما كانَ الجَمْعُ مُتكَلّفاً؛ فَلاَ بُدَّ مِنَ الجَمْعِ بينهما؛ صيانةً لجنابِ الصّحيحِ.

ولو تَذَكّر الحَافِظُ -وهُو يَشرَحُ هذا الحَديثَ- أنَّه هُو قالَ بأنَّ البُخاريَّ يُخرِّج لِمنْ فِي حِفظِه شَيءٌ فِي المُتابعاتِ والشّواهِدِ؛ لجَمَعَ بَينَ الحَديثينِ عَلَى النّحوِ الآتي: حَديثُ ابنِ عُمَرَ؛ أصحّ إسناداً بكلِّ تأكيد وفِي ثُبوتِ حَديثِ أبي مُوسى بهذا الإسناد ارتيابٌ كَبيرٌ فَمَا اجتَمَعَتْ عَلَيْه الرّواياتُ الثّلاثُ لحديثِ ابنِ عُمَرَ، مَعَ حَديثِ أبي مُوسى؛ فهُو القَدْرُ الصَّحيح عنهما.

-ومَا كانَ مِنْ قَبيلِ الرّوايةِ بالمَعنى؛ وُفِّقَ بينَ ألفاظِه.

-ومَا انفرَدَ بهِ بَعضُ الرّواةِ الثّقاتِ؛ قُبِلَ زِيادةً مِنْ ثقةٍ.

-ومَا خَالَفَ كُلَّ مَا تقدَّم؛ يُنْظَر:

-فإنْ كان المخالِف ثقةً؛ فحديثه شاذٌّ.

-وإنْ كانَ المُخالِفُ سيِءَ حِفْظٍ، أو راويَ مناكيرَ-مثلَ بُرَيد هذا- فيُطرحُ حديثُه على أنّه مُنكرٌ، وتطبيقُ قواعدِ عِلْمِ الحديثِ لا يَقْبلُ غَيْرَ هذا. هذه الأولى.

---

(١) الفتح (٤: ٥٢٤).

والثّانيةُ: دَعوى مُوافَقَةِ رِواية سَالِم بنِ عَبدِ الله لحَديثِ أبي مُوسى؛ غَريبةٌ جِدّاً مِنَ الخَطّابيِّ، ومِنَ الحَافِظِ معاً.

فروايةُ سَالِم مِنْ طُرُقِها الثّلاث تَتّفِقُ مَعَ مَضمونِ رِوايتَي نَافِع وعَبدِالله بنِ دِينارٍ فِي أنَّ القَومَ عَجَزوا عَنِ الإكْمالِ، واسْتوفَوا حَقَّهُم كامِلاً، قِيراطاً قِيراطاً، بَينما حَديثُ أبي مُوسى صريحٌ في أنَّ القومَ رَفَضُوا إكمالَ عَمَلِهم، وانصَرَفوا، ولَمْ يَأخذوا أيَّ أجْرٍ.

ولَيْسَ فِي رِوايةِ أبي مُوسى ذَاكَ الحِوارُ، بَينَ أهْلِ الكِتابينِ مَعَ الله تَعالَى، ولَيْسَ فِيه ذِكْرُ صِنْفِ الأجْرِ الذي هُو القِيراط، فَكيفَ يُقالُ: إنَّ رِوايةَ سَالِمٍ مُوافِقَةٌ لحديثِ أبي مُوسى؟ بَلْ أقولُ: هِي مُخالِفَةٌ تَمامَ المُخالَفَةِ.

نَعم نَحْنُ رَجَّحناهَا عَلَى رِوايتَي ابنِ دِينارٍ ونَافِعٍ؛ لأنَّ سَالِماً أفْقَهُ، وأعْلَمُ بالعربيةِ مِنهُما، ولأنَّ سِياقَةَ مَتْنِها أبْلَغُ وأندى، وبِالتّالي فَهِي أقربُ إلى البلاغةِ النّبويّةِ العَاليةِ، إنْ صَحَّ الحَديثُ!

الثّالثةُ: تَرجيحُ الحَافِظ أنَّ حَديثَ ابنِ عُمَرَ، وحَديثَ أبي مُوسى قِصّتان مُخْتَلفتانِ تَرجيحٌ مِنْ غَيرِ أدْنَى مُرجِّحٍ، بَلِ الرّاجِحُ أنّهُما وَاقعةٌ واحدةٌ، ضَبَطَها ابنُ عُمَرَ، ورُواتُه ولَمْ يَضبِطْها بَعضُ رُواةِ أبي مُوسى.

-إنَّ الحَافِظَ نَفسَه أقرَّ بِوجودِ التّعارضِ بَيْنَ الرّوايتينِ، فِي صَدْرِ الكَلامِ الذي نَقَلْتُه عَنْه آنفاً، وحَاشا لكَلامِ رَسولِ الله ﷺ مِنَ التّعارضِ.

-إنَّ الحَافِظَ نَفسَه يَميلُ إلى أنَّ الحَديثينِ يُعَبِّرانِ عَنْ واقعةٍ واحِدَةٍ ضِمْناً؛ بدليلِ قَولِه: «يُحتَمَلُ أنْ تكونَ القِصّتانِ جَميعاً كانَتا عِنْدَ ابنِ عُمَرَ، فحَدَّثَ بِهِمَا فِي وقْتَينِ» والصَّوابُ أنَّ ابنَ عُمَرَ هُو صَاحِبُ الحَديثِ، لكن هلْ حَفِظَه عَنِ النّبيِّ ﷺ أو عَنْ أبي موسى؟ كَمَا سَيأتي.

الرابعةُ: اعْتِرافُ الحَافِظِ بالمُغايرةِ بينَ حَديثِ ابنِ عُمَرَ وأبي مُوسى، لكنَّ وَجهَ الجَمْعِ الذي نَقَلَهُ عَن ابنِ رُشَيدٍ؛ غَيرُ وجيهٍ، ولاَ عَنْ طَريقِ الرّمزِ عَلَى مَنْهَجِ البَاطنيّةِ!

ثُمَّ لِماذا هَذا الإلْغازُ كُلُّه، والنَّبيُّ ﷺ أفْصَحُ الخَلْقِ؟ ولَيْسَ مِثلُ هذه الاحتمالاتِ مِنْ أُسلوبِه ﷺ فِي الخِطابِ. قالَ بِأبي هُو وأمّي ونَفْسِي:

(مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً؛ فَلْيَتبوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النّارِ)[١] فأينَ هذا الخِطابُ النديّ الواضح مِنْ دَعْوى ابنِ رُشَيدٍ بأنَّ رِوايةَ أبي مُوسى التي فِيها: (لا حَاجَةَ لنا إلى أجْرِكَ، ومَا عَمِلْنا لَكَ باطِلٌ) تَدُلُّ عَلَى أنَّ مَنْ أخَّرَ العِبادَةَ عَنْ وقْتِها عَامِداً لا يُعذَرُ؟!

ويَبْدو لِي أنَّ الحديثين حَديثٌ واحِدٌ، ولَيسا حَديثينِ، للأسْبابِ الآتية:

الأوّلُ: الاخْتِلافُ الحَقيقيُّ الظّاهِرُ والبَاطِنُ بينَ الحَديثينِ، وإذا حَصَلَ اختلافٌ بينَ حديثينِ، نُحاوِلُ الجَمْعَ بَيْنَهُما، فإنْ أمْكَنَ، وإلاّ لَجأنا إلى التّرجيحِ بالأحْفَظِ، أو الأكْثَرِ عَدَداً، أو الأفْقَهِ.

ومِمّا لا رَيبَ فِيه أنَّ حديثَ ابنِ عُمَرَ مَشهورٌ عنه، صَحيحٌ لِذاتِه، ورُواتُه الثّلاثةُ عَنْه سَالِمٌ، وعَبدُالله بنُ دِينار، ونَافعٌ؛ ثَلاثَتُهُم أحْفَظُ مِنْ أبي بُرْدَةَ، وابنه بريد المتفرِّد عنه بلا رَيبٍ! والرُّواةُ الكُثُرُ الذين رَوَوْهُ عَنْ سَالِمٍ، وابنِ دِينار، ونَافعٍ كُلُّهُم أوْثَقُ مِنْ بُريدٍ راوي حَديثِ أبي مُوسى الوَحيدِ.

بَلْ أين بُريدٌ مِنْ مَالِكٍ، أو سُفيانَ، أو شُعَيبٍ، أو الزُّهْريِّ؟ وأين فِقْهُهُ مِنْ فِقْهِ أيِّ واحِدٍ مِنْهُم؟

الثّاني: أنَّ المَثَلَ في كِلا الحديثين يَتناولُ المُسْلِمينَ، والنَّصارَى، واليَهودَ، ويَتَحدَّثُ عَنِ المُؤاجَرةِ والعَمَلِ، وعَدَمِ إتْمامِه، وأخْذِ الأجرةِ، وعَدَمِ أخذِهَا، وهَذا يُشيرُ إلى أنَّ الحَديثينِ يَتناولانِ وَاقعةً واحِدةً، ضَبَطَها قَوْمٌ، ولَمْ يَضبِطْها آخرونَ.

الثّالثُ: التَّعارُضُ بَيْنَ الحَديثينِ يُحِيلُ أنْ يكونا صَادِرَيْنِ مَعاً عَنِ النَّبيِّ ﷺ فلا بُدَّ مِنَ التَّرجيحِ، حِينَ تَعَذَّرَ الجَمْعُ المَقبولُ، والتَّرجيحُ لا يُلْغي حَديثَ أبي مُوسى كَاملاً وإنَّما يقْبَلُ مَا يُوافِقُ رُوحَ حَديثِ ابنِ عُمَرَ، ويَطرَحُ مَا يُخالِفُهُ.

الرّابعُ: أنَّ حَديثَ عَبدِالله بنِ عُمَرَ فِيه تَصْريحٌ بِسَماعِهِ مِنَ النَّبيِّ ﷺ ولَيْسَ فِي حَديثِ أبي مُوسى تَصْريحٌ بالسَّماعِ، فهلْ يُمْكِنُ أنْ يكونَ أبو مُوسى سَمِعَهُ مِنْ عَبدِالله بنِ عُمَرَ

---

(١) حَكَمَ عددٌ من المحدِّثين بتواتره، وقد أخرجه البخاري (١٠٧) من حديث الزبير بن العوام -رضي الله عنه- وأخرجه البخاري (١٠٨) ومسلم (٢) من حديث أنس بن مالك -رضي الله عنه-، وبحثنا لا يحتمل التطويل.

الأطولِ صُحبةً مِنه للنَّبيِّ ﷺ أو أنّ أبا موسى هو الذي حدّث به ابنَ عمرَ، فحفظه رواتُه عنهُ، ولم يَحْفَظْهُ رواةُ أبي موسى؟

كُلّنا يَعْلمُ مِنْ نَفْسه أنَّ الحادِثةَ إذا لمْ تُدوَّنْ، فقَدْ يَحْفَظُ الإنْسانُ خُلاصتَها، ثُمَّ يَنسَى مَنْ حَدَّثَه بِها، وقَدْ جاءَ غيرُ حَديثٍ عَنْ عائشةَ أنّها قالَتْ: أما إنّ عبدالله بن عمرَ لمْ يكذِبْ ولكنّه نسيَ أو أخطأ[١].

الخَامِسُ: لِماذا نَتكلَّفُ الجَمْعَ المُتعسِّف بَينَ حَديثينِ مُتناقضين، مَا دَامَ إسنادُ أحدِهِما غيرَ مُتعارضٍ وغايةً فِي الصِّحةِ، والثّاني لَيْسَ بِصحيحٍ، وبعضُ ألفاظِه تَتَعارَضُ مَعَ المَقاصِدِ؟

ويَبدو أنَّ الإمامَ مُسْلِماً أعْرَضَ عَنْ إخراجِ الحَديثينِ مَعاً لِهذا التّعارض الظّاهِرِ بينهُمَا ولِسبَبٍ آخرَ سَوفَ يأتي الكَشْفُ عَنْه لاحِقاً.

وإذا سَلَّمْنَا بأنَّ البُخاريَّ أعلَمُ بَنقْدِ الحَديثِ مِنْ مُسْلمٍ -جَدَلاً- فلا نُسلِّم أبَداً بأنّه أعْلَمُ بالعَربيةِ مِنْ مُسلِمٍ، وهُو عَربيٌّ -كما أرجِّحُ- والبُخاريُّ أعجميٌّ.

لِكُلِّ مَا تَقَدَّمَ أقولُ: إنَّ حَديثَ ابنِ عُمَرَ حَديثٌ صَحيحٌ مَشْهورٌ عنه وحَديثُ أبي مُوسى غَيرُ صَحيحٍ لا سَنداً ولا مَتناً، وبَعضُ ألفاظِه يَشهَدُ لَها حَديثُ ابنِ عُمَرَ، وبعضُها الآخرُ مُنْكَرٌ[٢].

وبعدَ أن انتهَيْنَا مِنَ الحُكْمِ عَلَى الحَديثِ؛ يَجْمُلُ بنا أنْ نَقْتَطِفَ مِنْهُ بَعْضَ الفَوائدِ الحَديثيّةِ، والعَربيّةِ، والفِقهيّةِ.

١-مُطابقةُ تَراجِمِ البُخاريّ لِمتنِ الحَديثين:

نَقَلَ الحَافِظُ عَنِ المُهَلّبِ[٣] قولَهُ: «أورَدَ البُخاريّ حَديثَ ابن عُمَرَ، وحَديثَ أبي

---

(١) انظر صحيح مسلم، كتاب الجنائز، (٩٣٢) والترمذي في الجنائز (١٠٠٤).

(٢) عندما أقول: صحيح عنه؛ لا أعني أنه صحيح عن النبي ﷺ لأن الصحابي غير معصوم عن الوهم والخطأ، فعلى القارىء أن يدقق في عبارات الكتاب قبل أن يرمي بالتناقض والتعارض!

(٣) هو المهلب بن أحمد بن أبي صفرة -واسمه أسيد- بن عبدالله الأسدي الأندلسيّ، مصنف شرح صحيح البخاري، كان أحد الأئمة الفصحاء الموصوفين بالذكاء (ت٤٣٥هـ) النبلاء (١٧ : ٥٧٩).

مُوسى، فِي هَذهِ التّرجمةِ «باب: مَنْ أدْركَ ركعةً مِنَ العَصْرِ قَبلَ الغُروب» لِيَدُلَّ عَلَى أنَّه قَدْ يَستَحقُّ بِعملِ البَعضِ أجرَ الكُلِّ، مِثلَ الذي أُعطيَ مِنَ العَصْرِ إلى الليلِ، أجْرَ النّهارِ كُلِّه، فهُو نَظيرُ مَنْ يُعطى أجْرَ الصّلاةِ كُلِّها، ولَو لَمْ يُدرِكْ إلاّ ركْعةً، وبِهذا تَظْهَرُ مُطابقةُ الحَديثينِ للتّرجمةِ»[١].

قالَ الحَافِظُ: وتَكمِلةُ ذلكَ أنْ يُقالَ: «إنَّ فَضْلَ الله الذي أقامَ بِهِ عَمَلَ رُبعِ النّهارِ، مَقامَ عَمَلِ النّهارِ كُلِّهِ؛ هُو الذي اقتَضى أنْ يَقومَ إدْراكُ الرّكْعَةِ الواحدةِ مِنَ الصّلاةِ الرّباعيّةِ التي هِي العَصْرُ، مَقامَ إدراكِ الأربع فِي الوَقتِ. فاشتَركا فِي كَوْنِ كُلٍّ مُنْهُما رُبعَ العَمَلِ.

وحَصَلَ بِهذا التّقديرِ؛ الجَوابُ عَمّن استَشْكَلَ وقوعَ الجَميع أداءً، مَعَ أنَّ الأكثرَ -يَعني مِنَ الرّكعاتِ- إنّما وَقعَ خَارِجَ الوَقتِ، فيُقالُ فِي هذا المَجالِ، ما أجيبَ بِهِ أهلُ الكِتابين: ﴿ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ﴾ [المائدة: ٥٤]».

وقَدْ بَيّن الحَافِظُ فِي الإجارةِ مُطابقةَ الحَديثينِ لثلاثِ تَراجِمَ تَرْجَمَ بِها البُخاريُّ هناك: بابُ الإجارةِ إلى نِصْفِ النَّهارِ، وبابُ الإجارةِ إلى صَلاةِ العَصرِ، وبابُ الإجارةِ مِنَ العَصْرِ إلى الليلِ، فقالَ: «قِيلَ: أرادَ البُخاريُّ إثباتَ صِحّةِ الإجارةِ بأجْرٍ مَعلومٍ، مِنْ أجلِ أنَّ الشّارعَ ضَرَبَ المَثَلَ بِذلكَ، ولَولا الجَوازُ؛ ما أقرَّهُ».

ويُحْتَمَلُ أنْ يكونَ الغَرَضُ مِنْ كُلِّ ذلك، إثْباتَ جَوازِ الاسْتِئْجارِ لقطعةٍ مِنَ النّهارِإذا كَانَتْ مُعيَّنةً؛ دَفْعاً لِتَوَهّمِ مَنْ يَتَوَهّم أنَّ أقلَّ المَعْلوم أنْ يكونَ يَوماً كامِلاً». »[٢].

وبيّنَ الحَافِظُ مُناسبةَ حَديثِ ابنِ عُمَرَ لِباب فَضْلِ القُرآنِ عَلَى سَائِرِ الكَلامِ مِنْ جِهةِ ثُبوتِ فَضْلِ هذه الأمّةِ عَلَى غَيرِها مِنَ الأمَمِ، وثُبوتُ الفَضْلِ لَها إنّما ثَبتَ مِنْ فَضْلِ كِتابِها الذي أُمِرَتْ بالعَمَلِ بِهِ[٣].

وَلَمْ يَذْكُرْ شَيئاً عَنْ مُطابقةِ حَديثِ ابنِ عُمَرَ لِبابِ: «مَا ذُكِرَ عَنْ بَني إسرائيلَ»

---

(١) الفتح (٢: ٤٧).
(٢) الفتح (٤: ٥٢١).
(٣) الفتح (٨: ٦٨٥).

لِوضُوحِهِ فِيما يَبْدو[١].

وبَيّنَ مُناسبةَ حَديثِ ابنِ عُمَرَ لِترجمةِ: «بابٌ فِي المَشيئةِ والإرادةِ» مِنْ كِتابِ التّوحيدِ فقالَ: «ذَكَرَهُ البُخاريُّ هُنا لِقولِه ﷺ -حِكايةً عَنْ رَبِّ العِزَّةِ-: (ذلك فَضلي أوتيه مَنْ أشاءُ) وللإشارةِ بقَوْله ذلك إلى جَميعِ الثّوابِ، لا إلى القَدْرِ الذي يقابِلُ العَمَلَ؛ كَمَا يَزعُمُ أهلُ الاعْتِزالِ» ا. هـ[٢].

وبَيّنَ مُناسَبةَ حَديثِ ابنِ عُمَرَ لِتَرْجَمَةِ بابِ قَوْلِ الله تَعالَى: ﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ﴾ [آل عمران: ٩٣] في التّوحيد؛ أنَّ المُرادَ بالتّلاوةِ: القِراءة، وقَدْ فُسِّرَت التّلاوةُ بالعَمَلِ، والعَمَلُ مِنْ فِعْلِ العَامِلِ، وقالَ أيضاً: قالَ ابنُ بَطال[٣]: مَعْنى هذا البابِ، أنَّ كُلَّ مَا يُنشؤه الإنسانُ مِمّا يُؤمَرُ بِهِ مِنْ صَلاةٍ، أوْ حَجٍّ، أوْ جِهادٍ، وسَائرِ الشَّرائع؛ عَمَلٌ يُجازَى عَلَى فِعْلِه، ويُعاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ، إنْ أُنفِذَ الوَعيدُ[٤].

قلت: ولَيْسَ غَرَضُ البُخاريّ هُنا بَيانَ مَا يَتعلَّقُ بالوعيدِ، بَلْ مَا أَشَرْتُ إليه قَبلُ مِنْ مُناسباتِ تَراجِمِ الأبوابِ لِمتنِ الحَديثِ.

قُلتُ: هذه هي المُناسباتُ التي ذَكَرَها الحَافِظُ ابنُ حَجَر أسباباً لِتكرارِ البُخاريِّ حَديثَ أبي مُوسى فِي المَواقيتِ والإجارةِ، وتَكرارِ حَديثِ ابنِ عُمَرَ، فِي المَواقيتِ والإجارةِ، وأحاديثِ الأنبياءِ، وفَضائلِ القُرآنِ، والتّوحيدِ.

ويَرى كَثيرٌ مِنَ العُلماءِ أنَّ البُخاريَّ بارعٌ فِي تَوظيفِ الحَديثِ للتّرجمةِ التي يسوقُه تَحتَها. ولا رَيبَ فِي أنَّ بَعضَ تِلكَ المَواطِنِ بَارعةٌ، تَدُلُّ عَلَى فَهْمٍ واسْتِنباطٍ دقيقٍ.

لكنّ بَعضَها يَصْعُبُ قَبولُ تَكرارِهِ؛ لِظهورِ المعنى مِنْ غَيرِ إيرادِ هذا الحديثِ أو ذاكَ.

وكانَ يُتوَقَّعُ أنْ يُخَرِّجَ البُخاريُّ هذين الحَديثينِ، فِي فَضائلِ الأمّةِ المُحَمّديّةِ فَهُما

---

(١) الفتح (٦: ٥٧٠).

(٢) الفتح (١٣: ٤٦٠).

(٣) هو العلامة أبو الحسن علي بن خلف بن بطال البكري، ثم القرطبي، ثم البلنسي ويعرف بابن اللجّام. قال ابن بشكوال: شرح الصحيحَ في عدة أسفار (ت٤٤٩) النبلاء للذهبي (١٨: ٤٧).

(٤) الفتح (١٣: ٥١٧-٥١٩).

أَلصَقُ بِهذا الكِتابِ مِنْ كُلِّ المَواضِعِ التي خَرَّجَهُما فِيها.

وكانَ يُتوقَّعُ أَنْ يُخَرِّجَهُ فِي أَشراطِ السَّاعةِ، اسْتِئناساً بقولِ الله تَعالَى: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ﴾ [القمر: ١]، وقوله ﷺ: (بُعِثْتُ أنا والسّاعةِ كَهاتين).

وكانَ يُتوقَّعُ أَنْ يُخَرِّجَهُ فِي أحاديثِ القِيامةِ، لِما فِيه مِنَ التّرغيبِ بالطّاعاتِ... إلخ.

ونَحنُ لا نَعني أَنَّ تَخْرِيجَ البُخاريِّ هذين الحَديثَين فِي هذه الكُتُبِ والأبوابِ عَديمُ الفَائدةِ، وإنَّما نُرِيدُ أَنْ نُذكِّر بإمكانِ الاستِدْراكِ عَلَى البُخاريِّ، وغَيرِ البُخاريِّ، فِي بَعضِ الجَوانبِ العِلميّةِ.

فابنُ حِبّانَ -مَثلاً- لَمْ يُخَرِّج أيّاً مِنَ الحَديثينِ فِي المَواقيتِ، أو فِي الإجارةِ، وإنَّما خَرَّجَهما فِي كِتابِ التّاريخِ، تَحتَ تَرْجَمَةِ: ذِكْرُ تَمثيلِ المُصْطَفَى ﷺ أجَلَ هذه الأمةِ فِي آجالِ مَنْ خَلا قَبلَها مِنَ الأمَمِ، بِرقمي (٧٢١٧-٧٢١٨) والبَغويُّ أخْرَجَهُمَا فِي كِتابِ الفَضائلِ باب: فَضْلُ الله سُبحانَه وتَعالَى مَعَ هذهِ الأمّةِ، بِرقمي (٤٠١٧-٤٠١٨) وأَخْرَجَ ابنُ حِبّانَ حَديثَ ابنِ عُمَرَ فِي التّاريخ أيضاً، ذِكْرُ الإخبارِ عَنْ قَدرِ مَا بَقيَ مِن هذه الدّنيا فِي جَنْبِ مَا خَلا مِنها، برقم (٦٦٣٩) وأخْرَجَهُ التّرمذيُّ فِي كِتابِ الأمثالِ (٤٥) عَقِبَ كِتابِ الأدَبِ، باب: مَا جَاءَ فِي مَثَلِ ابنِ آدمَ وأجلِه وأملِه، رقم (٢٨٧١).

وهذا يَعني أَنَّ هَؤلاءِ الأئمّةَ رَأوا غَيرَ مَا رأى البُخاريُّ، ورَغِبوا عَنِ اختيارِه ونحن يسعُنا ما وَسِعهُم.

٢-ضَرْبُ الأمثالِ والأحْكام:

قال الإمام ابنُ المُنيِّرِ الإسكندري[1]: «يُستَنْبَطُ مِنْ هذا الحَديثِ، أَنَّ وَقْتَ العَمَلِ مُمْتَدٌّ إلى غُروبِ الشَّمسِ، وأقْرَبُ الأعْمالِ المَشهورةِ بهذا الوَقتِ صَلاةُ العَصْرِ.

فهُو -أي الحديث- مِنْ قَبيلِ الإشارةِ، لا مِنْ صَريحِ العِبارةِ، فإنَّ الحَديثَ مِثالٌ ولَيْسَ المُرادُ العَمَلَ الخَاصَّ بهذا الوَقتِ، بَلْ هُو شَامِلٌ لسائرِ الأعمالِ مِنَ الطّاعاتِ فِي

---

(١) هو الإمام ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنيِّر الإسكندراني (ت٦٨٣هـ) له شرح على صحيح البخاري في نحو عشر مجلدات، وله كلام على تراجم البخاري سماه (المتواري على تراجم البخاري) مطبوع متداول انظر كشف الظنون (١: ١٣٦-٥٤١و٢: ١٤٧٥) للوقوف على بعض مؤلفاته، وانظر الفتح (٢: ٤٨).

بَقيةِ الأعمالِ إلى قِيامِ السّاعةِ»(١).

وقَدْ قَالَ إمامُ الحَرمينِ: (**إنَّ الأحْكامَ لا تُؤخَذُ مِنَ الأحاديثِ التي تأتي لِضَرْبِ الأمثالِ**)(٢).

قُلتُ: جرَتْ عَادَةُ العَرَبِ أنْ يَذْكُروا كَلاماً مُسْهَباً، ويقْصِدونَ مِنْه كَلِمَةً واحدةً، أوْ يُريدونَ المَعْنى الذي يَهدِفُ إليه الكَلامُ، لا دلالاتِ الألفاظِ ذَاتِها، وأحاديثُ الأحكامِ ظَاهرةُ الدّلالةِ عَلَى المُرادِ الأوّلِ، أمّا أحاديثُ الأمْثالِ وأخْبارُ المَاضينَ؛ فإنّما يُرادُ مِنها العِبْرَةُ، ولِذلكَ لا تُؤخَذُ مِنْها الأحكامُ والعَقائدُ!

بَقيتْ ها هُنا مسألةٌ تَحْتاجُ إلى دَرْسٍ صَحيحٍ، ولَيْسَ كلاماً تَرقيعيّاً، مِنْ بابة: يُحْتَملُ ومِنَ المُمْكِنِ، ومِمّا يَتَرجَّحُ لَديَّ... فإنَّ مَا يُبنى عَلَى مِثْلِ هذهِ السِّياقاتِ؛ لا يَصلُحُ أنْ يكونَ ديناً مَحْفُوظاً.

وهذهِ المسألة هِي أنَّ حَديثَ ابنِ عُمَرَ، ومَا يُوافِقُه مِنْ حَديثِ أبي مُوسى، يَكادُ يَكونُ مُطابِقاً لنَصٍّ موجودٍ فِي الإنجيلِ، فِي هذا المَوضوعِ نَفسِه.

فَقَدْ جَاءَ فِي إنجيلِ مَتّى مَا لفْظُه: (كَثيرونَ أوّلونَ يَكونونَ آخرينَ، وآخرونَ أوّلينَ فإنَّ مَلكوت السّماواتِ يُشْبِه رَجلاً ربَّ بَيتٍ، خَرَجَ مَعَ الصُّبحِ ليَسْتأجِرَ فَعَلَةً لكَرْمِهِ فاتّفَقَ مَعَ الفَعَلَةِ عَلَى دِينارٍ فِي اليوْمِ، وأرْسَلَهُم إلى كَرْمِهِ. ثُمَّ خَرَجَ نَحو السّاعةِ الثّالثةِ ورأى آخَرينَ قِياماً فِي السُّوق بَطّالينَ، فقالَ لَهُم: اذهبوا أنتُم أيضاً إلى الكَرْمِ، فأعطيكم مَا بَقيَ لَكمْ، فمَضوا. وخَرَجَ أيضاً نَحو السّاعة السّادسَةِ والتّاسعَةِ، وفَعَلَ كذلك.

ثُمَّ نَحوَ السّاعةِ الحَاديةَ عَشرةَ خَرَجَ ووَجَدَ آخرينَ قِياماً بَطّالينَ، فقالَ لَهُم: لِماذا وَقَفْتُم ههنا كُلَّ النّهارِ بطّالين؟ قالوا لَهُ: لأنّه لَمْ يَستأجِرْنا أحَدٌ! قالَ لَهُم: اذهبوا أنتُم أيضاً إلى الكَرْمِ فتأخذوا مَا يَحقُّ لَكُم.

فلمّا كانَ المَساءُ، قالَ صَاحِبُ الكَرْمِ لِوكيلِه: ادعُ الفَعَلَةَ، وأعْطِهِم الأجرةَ مُبتدِئاً

---

(١) المتواري (ص: ٩٢-٩٣).

(٢) الفتح (٢: ٤٨).

بالآخرين إلى الأوّلين، فجاءَ أصحابُ السّاعةِ الحَاديةِ عَشرةَ، وأخذوا دِيناراً دِيناراً! فَلمّا جَاءَ الأولونَ ظَنّوا أنّهُم يَأخذونَ أكثرَ، فأخذوا هُمْ أيضاً دِيناراً دِيناراً. وفِيما يأخذونَ تَذمّروا عَلَى رَبِّ البَيتِ قائلينَ: هَؤلاءِ الآخرونَ عَملوا سَاعةً واحِدَةً وقَدْ سَاويتَهُم بِنا نَحْنُ الذين احتمَلْنا ثِقَلَ النّهارِ والحَرَّ؟ فأجابَ، وقَالَ لِواحِدٍ مِنْهُم: يَا صاحِبُ، مَا ظَلَمْتُكَ، أما اتّفَقْتَ مَعي عَلَى دِينارٍ؟ فَخُذ الذي لَكَ واذهَبْ، فإنّي أريدُ أنْ أعطيَ هذا الأخيرَ مِثْلَكَ، أوَمَا يَحِلُّ لِي أنْ أفعلَ مَا أريدُ بِمالي؟! أمْ عَيْنُك شِريرةٌ لأنّي أنا صَالحٌ؟ هكذا يَكونُ الآخرونَ أوّلينَ والأوّلونَ آخرينَ، لأنَّ كَثيرينَ يُدْعَوْنَ، وقَليلينَ ينتخبون)(١).

قال عدابٌ: إن ختام نصّ الإنجيل فيه بيانُ الانتخاب والاختيار المبنيّ على علم الله تعالى في الاصطفاء، ونظيره في الحديث عندنا: (ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء).

إنَّ أبا موسى كان قرأ الإنجيل، وكانَ مِنْ عُلماءِ قَومِهِ، فهل هذا النصّ ممّا علق فِي ذهنه، فحَدَّث بِهِ صهرَه عبدَالله بنَ عُمرَ، وابنَه أبا بُردَةَ، فحفظاهُ، أوْ حَفِظَه ابنُ عُمرَ، ثُمَّ توهّمَ أنّه سَمِعَه مِنَ النّبيِّ ﷺ؟

ولا يخفى أنَّ النبيَّ ﷺ لم يقرأ التوراة والإنجيل، ولا يحفظ نصوصهما، فأيُّ حديثٍ يتطابقُ مع نصِّ التوراة والإنجيل -لا معناهما- يجب التوقُّف فيه، حتى نقوم بالفحص العلمي النزيه.

وسواءٌ كان هذا أو ذاك؛ فنحتاج إلى إجابةٍ صحيحةٍ مِمّنْ يزعمونَ أنَّ كلَّ ما بين اللوحين في البخاريِّ صحيحٌ؟ لكن في ضوء قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ﴾ [النحل: ١٠٣](٢).

---

(١) إنجيل متى، الإصحاح (٢٠: ١-١٦) وقارن بكتاب تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (ص: ١٧١).

(٢) أحد المراجعين الأفاضل كتب تعليقاً على ختام هذه المحاضرة أن فيها تشويشاً وتشكيكاً، وأقول: معاذ الله أن أقصد التشويش والتشكيك، ولكنّي أهدف إلى العناية الفائقة بالكتب الصحاح التي ترسّخ في عقول الأمّة أنها معصومة. كما أهدف إلى التأكيد على الأحاديث الأفراد في كلّ كتاب من كتب السنّة؛ لأنها ساحة العلل، وهل للعلل ساحة إلا أحاديث الثقات؟ أسأل الله تعالى ألا يجعل في عقولنا أو قلوبنا، أو ألسنتنا أدنى غشاوة تجاه سنّة النبي ﷺ وحسبنا الله ونعم الوكيل.

المُحاضَرَةُ السادسةُ

حَديثٌ مِنْ أفرادِ الإمامِ مُسلم

عَدَدُ الأَحاديثِ التي انفَرَدَ بِها مُسلِمٌ عَنْ بَقيّةِ الأئمةِ التّسْعَةِ (٨٥) خَمْسَةٌ وثمانونَ حَديثاً، الخَمسَةُ الأولَى مِنها: (٣١، ٧٣، ٩٧، ١١٧، ١٣٣) والخَمْسَةُ الأخيرةُ مِنها: (٣٠٢٤، ٣٠٢٧، ٣٠٢٨، ٣٠٢٩).

وسَوفَ أختارُ مِمّا انفَرَدَ بِهِ مُسْلِمٌ، حديثاً يَحتاجُ إلى تأمُّلٍ!

-بإسنادي إلى الإمامِ مُسلِم فِي (١٢) كِتابِ الزّكاةِ، بابِ (٣٩) لَوْ أنَّ لابنِ آدمَ واديينِ لابتغَى ثَالثاً (١٠٥٠) قالَ رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى:

-حَدَّثَني سُويدُ بنُ سَعيدٍ: حَدَّثَنا عَليُّ بنُ مُسْهِرٍ عَن داودَ، عَنْ أبي حَرْبِ بنِ أبي الأسودِ، عَنْ أبيهِ، قالَ: بَعَثَ أبو مُوسى الأشعريُّ إلى قُرّاءِ أهْلِ البَصرةِ، فَدَخَلَ عَلَيْه ثَلاثُ مئةِ رَجُلٍ، قَدْ قَرأوا القُرآنَ، فَقالَ: أنْتُم خِيارُ أهلِ البَصرةِ، وقُرّاؤُهُم، فاتْلوهُ، ولاَ يَطُولَنَّ عَلَيْكُم الأَمَدُ، فتَقْسُوَ قُلوبُكُمْ، كَمَا قَسَتْ قُلوبُ مَنْ كَانَ قَبلَكُم، وإنّا كُنّا نَقرأ سُورةً، كُنّا نُشَبِّهُهَا فِي الطُّولِ والشِّدَّةِ ببراءةَ؛ فأُنسِيتُهَا، غَيْرَ أنّي قَدْ حَفِظْتُ مِنْها: (لَوْ كانَ لابنِ آدمَ واديانِ مِنْ مَالٍ؛ لابتغَى وادياً ثَالثاً، ولا يَمْلأُ جَوفَ ابنِ آدمَ إلاّ التُّرابُ) وكُنّا نَقرأ سُورةً، كُنّا نُشَبِّهُهَا بإحدى المُسَبِّحاتِ، فأُنسِيتُهَا، غَيْرَ أنّي حَفِظْتُ مِنْها: (﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ﴾ [الصف: ٢] فتُكْتَبُ شَهَادَةً فِي أعْناقِكُمْ، فَتُسألونَ عَنْها يومَ القِيامةِ؟).

خُطواتُ تَخْريجِ الحَديثِ ونَقْدِهِ:

-**الخُطْوةُ الأولى: جَمْعُ طُرُقِ الحَديثِ:**

أخْرَجَهُ مُسلِمٌ -كَمَا تَقَدَّمَ عَالياً- ولَمْ يُخرِّجْهُ مِنْ حَديثِ أبي مُوسى أحَدٌ سِواهُ فِي كتبِ السنّةِ المعروفةِ، فليس هو في شيءٍ من السننِ، والمسانيدِ، والمصنفاتِ والمعاجمِ.

وإنما أخرجَه بعضُ أصحابِ الكتبِ المتخصصةِ ببعضِ الموضوعاتِ أو الكتبِ التي عُنيت بتخريجِ الغرائبِ والأفرادِ:

فأخرجَه أبو عُبيد في فضائلِ القرآنِ، والطحاويُّ في مشكلِ الآثارِ، وأبو نُعيم في

الحلية، والبيهقي في الدلائل والمزّي في ترجمة أبي حرب[١].

-**الخُطْوةُ الثانيةُ: تَعيينُ مَدارِ الحَديثِ:**

أخرجه مسلم والطحاويُّ والبيهقيُّ والمزيُّ هذا الحديث من طريق سويد بن سعيد، عن علي بن مسهر، عن داود به.

وأخرجه الطحاوي في المشكل، وأبو نعيم في الحلية والمستخرج من طرق عن حمّاد بن سلمة ووهيب بن خالد -كلاهما- عن داود بن أبي هندٍ به.

وأخرجه أبو عبيد في الفضائلِ، والطحاويُّ في المشكل من طريق حمّاد بن سلمة عن علي بن زيد عن أبي حرب به.

وعلى هذا فيكون مدار الحديث على أبي حرب بن أبي الأسود، رواه عنه داود بن أبي هند عند مسلم، والطحاوي، وأبي نعيم، والبيهقي، والمزّي.

وعلي بن زيد عند أبي عُبيدٍ، والطحاوي.

ورواه عن عليِّ بن زيدٍ حمّادُ بنُ سلمة، واختلف عليه فيه:

-فرواه حجّاجٌ وعفّانٌ كلاهما عن حمّاد، عن عليّ بن زيد به.

ورواه حماد ووهيب كلاهما عن داود بن أبي هند، عن أبي حرب به.

فتبقى الرواية الأصح والأشهر هي رواية داود بن أبي هند، والرواية الأخرى فيها عِللٌ تحتاج إلى بسط، لا يتّسع له المقام!

-**الخطوة الثالثة: تَراجِمُ رُواة الإسْناد:**

مَا دامَ في أسانيد الحديث كلُّ ذاك الاختلاف؛ فسوف نفترضه غريباً، مداره على سويد بن سعيد، حتى نخفّف على الطالب صعوبات الاختلافِ والاضطرابِ. فتتعيّن الترجمة العلمية لجميع رواته بَدْءاً من سويد.

---

(١) فضائل القرآن لأبي عبيد (ص: ١٩٢) ومشكل الآثار (٢٠٣٥) ومستخرج أبي عوانة (٣٢١٠) والحلية لأبي نعيم (١: ٢٥٧) والمستخرج على صحيح مسلم له أيضاً (٢٣٤٢) ودلائل النبوة للبيهقي (٧: ١٥٦) وتهذيب الكمال (٣٣: ٢٣٤).

-**الهَرويّ**: هُو سُويدُ بنُ سَعيدِ بنِ سَهْلِ بنِ شَهريارَ الهَرويُّ، أبو مُحَمّدٍ الحَدَثانيُّ الأنباريُّ. سَكَنَ حديثة النُّورة[١].

رَوَى عَنْ أكثرَ مِنْ خَمسينَ شَيخاً، مِنْهم: سُفيانُ بنُ عُيينةَ (م) وعبدُالوهّاب الثّقفيُّ (م ق) وعَليُّ بنُ مُسْهِرٍ (م ق) ومَالِكُ بنُ أنسٍ (م ق) ومُسْلِمُ بنُ خَالِدٍ الزّنجيُّ (ق).

ورَوى عَنْه تِسعةٌ وعِشرونَ راوياً، مِنهم: مُسلِمٌ، وابنُ مَاجه، وبَقيُّ بنُ مَخْلَد الأندلسيُّ، وأبو زُرْعَةَ وأبو حاتِمِ الرّازيان، ويَعقوبُ بنُ شَيبةَ السَّدوسيُّ.

تَرجَمَهُ النَّسائيُّ، وأبو زُرعةَ، وابنُ حِبّان، وابنُ عَديّ، فِي «الضُّعفاءِ». وضَعّفَهُ الأكثرونَ بأسبابٍ مُتعدّدَةٍ مِنها الاضطرابُ، وسُوءُ الحِفْظِ، والتّدليسُ، وقَبولُ التّلقينِ وقالَ ابنُ مَعينٍ: حَلالُ الدّمِ!

ووَثّقَهُ العِجليُّ، وقالَ: مِنْ أروى النّاسِ عَنْ عَليّ بنِ مُسْهِر، وقالَ مَسلمةُ بنُ قَاسِم فِي الصّلةِ: ثِقَةٌ ثِقَةٌ. ووَثّقَهُ الخَليليُّ أيضاً[٢].

ولَخّصَ الحَافِظُ ابنُ حَجَرٍ حَالَه فِي نَظرِه، فقال (٢٦٩٠): صَدوقٌ فِي نفسه، إلاّ أنَّه عَمِيَ، فصَارَ يَتلَقّنُ مَا لَيسَ مِنْ حَديثِه، فأفْحَشَ ابنُ مَعينٍ القولَ فِيه. مِنْ قُدماءِ العَاشرةِ، مَاتَ سَنةَ أربعينَ ومِئتينِ، ولَهُ مِئةُ سَنةٍ (م ق).

قُلتُ: سُويدٌ هذا تَلمَذَ لأكثرَ مِنْ خَمسينَ شَيخاً، مِنْهُم مَنْ ذَكَرْتُ مِنْ كِبارِ الفُقهاءِ والمُحَدّثينَ، ورَوَى عَنْه جَمهرةٌ مِنَ الحُفّاظِ، وحِينَ وقَفوا لَهُ عَلَى بَعضِ الأخطاءِ حَمَلوا عَلَيْه، حَتّى اسْتَحَلَّ ابنُ مَعينٍ دَمَهُ؛ ذَوداً عَنْ سُنّةِ النَّبيِّ ﷺ!

وخُلاصةُ أسبابِ الطَّعنِ فِيه مَا يأتي:

١-طُولُ عُمُرِهِ الذي قَارَبَ مِئةَ سَنَةٍ، وهذا مِنْ شَأنِه أنْ يُضعِفَ الحِفْظَ، أمّا كِتابُه فصحيحٌ، كمَا قالَ تِلميذُهُ أبو زُرْعَةَ.

٢-قَبولُه التّلقين، وكان ذَلكَ أثراً مِنْ آثارِ كِبرِ سِنّهِ، وضَعْفِ حِفْظِه.

---

(١) قال المزي: هي قرية تحت عانة، وفوق الأنبار، وفي معجم البلدان (٢: ٢٣٠): أنّ حديثة النورة، هي نفسها حديثة الفرات، وذكر أن (الحديثة) عدة مواضع، النسبة إلى كل منها: حديثي وحدثاني.

(٢) ثقات العجلي (٨٤).

٣-أنّه يَحْمِل عَلَى أهلِ الرّأي، وقَدْ رَوى فِي ذَلك حَديثاً، برّأه الدارَقطنيُّ مْن عُهْدَتِه ورأى يَحيى أنّه مِنْ مُنْكراتِ سُويدٍ، فقالَ: سُويدٌ حَلالُ الدّمِ. ومِنَ المَعروفِ مَيلُ يَحيى إلى أهلِ الرّأي فِي الفِقْهِ.

٤-اتُّهِمَ بأنَّ لَهُ كتاباً فِي فَضائلِ الصَّحابةِ بَدأ فِيه بِفضائلِ عَليٍّ بنِ أبي طَالِبٍ، فتَعَجَّبَ أحمدُ ابنُ حَنبلٍ مِنْ هذا[١] وقالَ: لَعَلَّهُ أُتيَ مِنْ غَيرِهِ، ونَهاهُم أنْ يَسمَعوا تِلكَ الأشياء التي لا يَرغبونَ فِيها مِنْ كِتابه[٢].

وسُويدُ بنُ سَعيدٍ لَهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٥٣) ثَلاثٌ وخَمسونَ رِوايةً، ولَهُ عِنْدَ ابنِ مَاجه (٨٣) ثَلاثٌ وثَمانونَ رِوايةً، ولَهُ عِنْدَ عَبدِ اللهِ بنِ أحمدَ فِي زَوائدِهِ عَلَى مُسندِ أبيهِ (٢١) إحدى وعِشرونَ رِوايةً مَعَ التكرارِ، لكنَّ البُخاريَّ، وابنَ حِبّان ضَعَّفاهُ، ولَمْ يُخَرِّجا عَنْهُ شَيئاً فِي صَحيحَيهما.

ومَهْمَا يكُنْ مِنْ أمرٍ؛ فإنَّ سُويداً شَيخُ هؤلاءِ الذين خَرَّجوا عَنْه، وطَبقتُه تَقتضي أنْ يكونَ قَدْ تُوبِعَ عَلَى أكثرِ حَديثِه، فمَا تُوبِعَ عَلَيْه؛ قَبِلْناه، ومَا خَالَفَ فِيه رَدَدْناهُ، ومَا انفَرَدَ بِهِ اختبرناه، من غير ما حاجة إلى سيف ورُمح وغزو!

-**ابنُ مُسْهِرٍ القُرشيُّ**: عَليُّ بنُ مُسْهِر القُرشيُّ أبو الحَسَنِ الكُوفيُّ، قَاضي المَوصِل أخو عَبدِالرّحمنِ بنِ مُسْهِرٍ قاضي جُبّل[٣] مِنْ بَني خُزيمةَ بنِ لُؤي بنِ غَالِب، وهُو من عائذةِ قُريش (ع).

رَوَى عَنْ سَبعةٍ وثَلاثينَ شَيخاً، مِنْهُم: داودُ بنُ أبي هِند (م) وسَعيدُ بنُ أبي عَروبةَ (م) والأعمشُ (خ م ت س ق) وعَاصِمٌ الأحْولُ (م ق) وعَبدُالمَلِكِ ابنُ جُرَيْجٍ (م).

ورَوى عَنْه ثَمانيةٌ وعِشرونَ راوياً، مِنهُم: بِشْرُ بنُ آدمَ الضَّرير (خ) والسّريُّ بنُ مُغلّس

---

(١) هذا أثر من آثار الطائفية البغيضة، ومظهر من مظاهر التسْوير المذهبي التي أحاطت به كل طائفة أتباعها، وإلا فما العجب في أن يبدأ الإنسان كتابه بمن شاء ما دامت مسألة المفاضلة بين الصحابة رضي الله عنهم ظنّية قائمةً على الاجتهاد؟

(٢) انظر ترجمته في ت. الكمال (١٢ :٢٤٧) ومظان ترجمته ثمة، وتقريب التهذيب (٢٦٩٠).

(٣) جُبّل: قرية بشاطى دجلة. قاله في القاموس (ص: ١٢٤٦) طبعة بيت الأفكار.

السّقطي، وسُويدُ بنُ سَعيدٍ (م ق) وأبو بكر بن أبي شَيبةَ (م ق) وعَليُّ بنُ حُجْر (م ت س).

وثّقَهُ أحمدُ ابنُ حَنبلٍ فِي رِوايةٍ، ويَحيى بنُ مَعينٍ، والعِجليُّ، والنَّسائيُّ، وابنُ سَعدٍ وقالَ أبو زُرعَةَ: صَدوقٌ ثِقَةٌ. ورَوَى العُقيليُّ فِي الضُّعفاءِ عَنْ أحمدَ قولَه: كانَ قَدْ ذَهَبَ بَصَرُه، وكانَ يُحَدِّثُهُم مِنْ حِفْظِهِ.

وقالَ عَبدُاللهِ بنُ نُميرٍ: كانَ عليُّ بنُ مُسْهِرٍ يَجيئُني، فيَسألُني: كَيفَ حَديثُ كذا؟ وقالَ ابنُ نُمير: كانَ عَليٌّ قَدْ دَفَنَ كُتُبَه، قالَ يَحيى: كانَ عَليٌّ أثبتَ مِن ابنِ نُمير!

وقالَ الحَافِظُ ابنُ حَجَرٍ: ثِقَةٌ، لَهُ غَرائبُ بَعدَ أنْ أضَرَّ. مِنَ الثّامنةِ، مَاتَ سَنةَ تِسعٍ وثمانينَ ومِئةٍ.

قالَ فِي التّحريرِ: قولُه: (لَهُ غَرائبُ بَعدَ أنْ أضَرَّ): ولَو لَمْ يَذكُرْها؛ لكانَ أحْسَنَ فهذه الحِكايةُ تَفَرَّدَ بها العُقيليُّ، وحَمّلها المُصَنِّفُ أكثرَ مِما يَنبغي... إلخ[1].

قُلتُ: لَوْ لَمْ يَذكُرْها الحَافِظُ؛ لما أدّى الأمانةَ كَمَا يَنبغي، ولَصَعُبَ عَلَى المُعاصرينَ مُخالفةُ الحَافِظِ فِي حُكمِهِ، فلا يَسْتبينِ الحَقُّ لدى مقلّديه.

وعَليُّ بنُ مُسْهِر: صَدوقٌ، ثِقَةٌ، كَثيرُ الحديثِ، إلاّ أنّه أُصيبَ بِفقدِ بَصَرِهِ، فاعتمَدَ عَلَى حِفظِهِ. ومَنْ يَعْتمِدُ عَلَى حِفْظِه، ولَيْس عِندَه كِتابٌ؛ فَلا بُدَّ أنْ يقَعَ فِي حَديثِه غرائبُ، ومِنْ وَرَعِ عَليٍّ بنِ مُسْهِرٍ أنّه كانَ يسألُ عَبدَالله بنَ نُميرٍ -زَميلَه- عَمّا قَدْ أَشكَلَ عليهِ حِفْظُه.

بَيْدَ أنَّ أهلَ الحَديثِ يَعدُّونَ مِثْلَ هذا مَغْمَزاً؛ لاحتمالِ التّلقينِ، واحتمالِ أنْ يُدخِلَ المَسؤولُ فِي الحديثِ مَا لَيْسَ مِنْهُ، بِغرضِ إسقاطِ السّائلِ، والتّشهيرِ بِهِ، وكَمْ تَفعلُ النّفاسةُ مِنْ أفاعيلَ عِنْدَ أهلِ الحديثِ!

وعَليُّ بنُ مُسْهِر رَجُلٌ صَالحٌ زَاهِدٌ مِنْ شُيوخِ السَّريّ السَّقَطيِّ، وهو من حفّاظِ الحديثِ. ومثل عليّ بن مُسهر في عدالتِه وضبطِه وفقهِه؛ نحتجُّ بسائرِ حديثِه، إلا ما نصّ الحفّاظُ على خطئِه فيه، أو ظهَرَ لنا بالدليلِ الواضحِ نكارةٌ في متنِه، أو مخالفةٌ للحفّاظ في سندِه.

---

(١) التحرير(٣: ٥٥) وتهذيب الكمال (٢١: ١٣٥) وانظر طرفاً مِن ترجمته في: ضعفاء العقيلي (٣: ٢٥١) وتذكرة الحفاظ (١: ٢٩٠) والتهذيب (٧: ٣٣٥).

-**ابنُ أبي هِند**: دَاودُ بنُ أبي هِند، واسمُ أبي هِندٍ دِينارُ بنُ عُذافر، ويُقال: طُهمان القُشَيريّ، أبو بَكرٍ، ويُقال: أبو مُحَمّد، البَصْريّ.

كانَ أبوه دِينارٌ مَوْلَى امرأةٍ مِنْ قُشَيرٍ، يُقَال لَها: بَحيرةُ بنتُ ضَمْرة، وكانَ جَدُّهُ عُذافِر مَولَى عَبدِ اللهِ بنِ عَامِر بنِ كُرَيْزٍ، وأَصْلُهُ مِنْ خُراسان (خت م٤).

رَأى أنسَ بنَ مَالِكٍ رَضيَ اللهُ عَنهُ، وروَى عَنْ سَبعةٍ وثلاثينَ شَيخاً مِنهُم: رُفَيعٌ أبو العَاليَةَ الرّياحي (م ق) وسَعيدُ بنُ المُسيِّب (م) والشَّعبيُّ (خت م٤) وأبو حربِ بنُ أبي الأسود الدّيلي (م د).

ورَوى عَنْه أربعونَ راوياً، منهم: إسماعيلُ ابنُ عُليّة (م ت) وحفصُ بنُ غِياثٍ (م) والثّوريُّ (م) وعَليُّ بنُ مُسْهِرٍ (م) وهُشَيمُ بنُ بَشير (م) ويَحيى القَطّان.

وثّقَهُ أحمدُ ابنُ حَنبلٍ، وابنُ مَعينٍ، والعِجليُّ، وأبو حاتِم، والنَّسائيُّ، وغيرهم.

ورَوى سُفيان بنُ عُيينةَ عَنْ أبيهِ أنَّه قالَ: كانَ داودُ يُفتي فِي زَمانِ الحَسنِ البَصريّ.

وأثنى عَلَيه تِلميذُهُ ابنُ جُريجٍ، فقالَ: كانَ يَنْزِعُ العِلمَ نَزعاً. وقالَ الثّوْريُّ: هُو مِنْ حُفاظِ البَصريينَ. ورَوى البُخاريّ عَنْ عَليّ ابنِ المَديني، قالَ: لَهُ نَحْوُ مِئتي حَديثٍ!

قالَ العِجليُّ: سَمعَ مِنْهُ يَزيدُ بنُ هارونَ مِئةَ حَديثٍ إلاّ حَديثاً، وأنا سَمِعْتُها مِنْ يَزيد!

بَيدَ أنَّه قَدْ طَرأ عَلَى هذا الثّناءِ بَعضُ القُيودِ، إذ ذَكَرَ أحمدُ أنّ داودَ يُختلَفُ عَنه.

ومَعنى هذا أنَّ تَلامذتَه يَنقلونَ عَنْه ما يَدُلُّ عَلَى تفاوت ضبطه. وقالَ الآجريُّ عن أبي داود: خُولِفَ فِي غَيرِ حَديثٍ. وقالَ ابنُ حِبّانَ: يَهمُ إذا حَدَّثَ من حِفْظِهِ، ولكنَّ خَطأه يَسيرٌ.

ومَنهجُ ابنِ حِبّان الاحتجاجُ بِرواياتِ مَنْ لَمْ يَكثُرْ خَطؤُه، إلاّ فِيما أخْطأ فِيه. وقال الحَافِظُ فِي «التقريب» (١٨١٧): ثِقَةٌ مُتْقِنٌ، كانَ يَهمُ بأخَرَةٍ.

وقَدْ طَوّلَ صَاحبا التّحريرِ فِي نَقضِ كَلامِ أبي دَاودَ، وابنِ حِبّان، وابنِ حَجَر بما لا فَائدةَ مِنْه، ولا أثارةِ مِنْ عِلْمٍ عليه، ومنزلته الحديثية في حاجةٍ إلى بحثٍ شاملٍ يَرْصُد مواطنَ موافقاتِه وأفرادِه ومخالفاتِه، ثم يوضع في المنزلةِ التي يستحقّها، أما قبل القيام بهذا البحث؛ فإنّنا نحتجُّ بموافقاته وأفراده التي لم ينصّ الحفّاظ على خطأ فيها

ونتوقّفُ فيما فيه اختلافٌ وخلافٌ، ونجتنبُ مُخالفاته. واللهُ تعالى أعلمُ.

-أبو حَرْبٍ: أبو حَرْبِ بنُ أبي الأسود الدِّيلي، واسمُ أبي الأسودَ: ظَالمُ بنُ عَمْرِو ابنِ سُفيان، وقِيلَ: عَمْرو بنُ ظَالِمٍ، وقِيل: غَيرُ ذلك (م د ت ص ق).

رَوى عَنْ ثمانيةِ شُيوخٍ، مِنْهُم: أبوه (م د ت ص ق)، وعَمُّهُ، وعَبدُالله بنُ عَمرِو بنِ العَاص (ت ق) وعَبدُاللهِ بنُ فَضالةَ، وروى عَن أبي ذَرّ، وهُو خَطأ، والصّوابُ: عَنْ مِحْجَن عنْ أبي ذَرّ، وعَنْ أبيهِ عَنْ أبي ذَرٍّ، وعَنْ عَمِّه عَنْ أبي ذَرّ، وعَمُّهُ هذا هُو أبو سَعيدٍ مَولَى غِفارٍ، فكأنَّه أخو أبي الأسودِ لأمّه!

ورَوى عَنْه تِسْعةُ رُواةٍ، مِنْهُم: دَاودُ بنُ أبي هِندٍ (م د) وابنُ جُريجٍ (ص) وعُثمانُ بنُ عُمَيرٍ البَجَليُّ (ت ق) وقَتادةُ بنُ دِعامَةَ السّدوسيُّ (د ت عس ق).

قالَ ابنُ عَدي فِي حَديثٍ رَواه دَيلم بنُ غَزوان عَنْ وَهْبِ بنِ أبي دُبَيّ، عَنْ أبي حَرْب، عَنْ مِحجَن، عَنْ أبي ذَرّ: لَعلَّ أبا حَرْبٍ هُو مِحْجَن.

قالَ الحَافِظُ فِي «التّقريب» (٨٠٤٢): قِيل: اسمُه مِحْجَن، وقِيل: عَطاء.

ولأبي حَرْبٍ عِنْدَ مُسلمٍ هذا الحَديثُ الواحِدُ، ولَهُ حَديثانِ عِنْدَ التّرمذيِّ (٦١٠و٣٨٠١) وفِي الكُتُبِ التّسعةِ لَهُ(٢٢) اثنانِ وعِشرونَ حَديثاً مُكرّراتٍ، تصفو سبعة أحاديث.

لَمْ أقفْ فِيه عَلَى جَرْحٍ، ولم يُوثِّقْهُ مِنَ المُتَقَدِّمينَ أحَدٌ؛ سِوى أنَّ ابنَ سَعدٍ قالَ: كانَ مَعروفاً ولَهُ أحاديثُ. وتَرجَمَهُ خَليفةُ بنُ خَيّاط فِي قُرّاءِ البَصرةِ، وذَكَرَهُ ابنُ حِبّانَ فِي الثّقات، وخَرَّجَ لَهُ هُو ومُسلِم في «صَحيحِهِمَا» ووَثّقَهُ ابنُ عَبدِ البرِّ، والذَّهبيُّ، وابنُ حَجَرٍ فِي «التّقريب»[1].

وأقولُ: مِثلُ هذا الرّاوي، وإنْ وَثّقَهُ هَؤلاء العُلماءِ، إلاّ أنّه لَمْ يَأخُذْ حَظّه مِنْ نَقْدِ المُتقدّمينَ، لِقلّةِ شُهْرتِهِ، وقِلّةِ حَديثِه، وهُو حَسَنُ الحَديثِ إلاّ فِيما خَالَفَ فِيه، أمّا أنْ يَرقى حَديثُ مِثلِهِ إلى دَرَجَةِ الصِّحّةِ؛ فلا! واللهُ أعلَمُ[2].

---

(١) انظر طرفاً من ترجمته في: الجرح والتعديل (٩:٣٥٨) والثقات (٥:٥٧٦) وتهذيب الكمال (٣٣:٢٣١) والتقريب (٨٠٤٢).

(٢) أحد مراجعي الكتاب الأفاضل كتب على هذا الموضع من كلامي: ما الدليل؟ وكيف اعتمدت هذه=

-**أبو الأسودِ الدُّؤلي -ويقال: الدِّيلي-**: اسمُه ظَالِمُ بنُ عَمْرِو بنِ سُفيانَ، وقِيلَ: غير ذلك. أسلَمَ عَلَى عَهْدِ النبيِّ ﷺ ولَمْ يَرَهُ. وتُوفِيَ سَنَةَ تِسعٍ وتِسعينَ (ع).

رَوَى عَنْ تِسعةٍ مِنَ الصَّحابةِ، مِنْهُم: عَليٌّ (د ت ص ق) وعُمَرُ بنِ الخَطّاب (خ ت س) وأبو ذَرّ الغِفاريّ (ع) وأبو مُوسى الأشعري (م).

وَرَوى عَنْه خَمسةُ رُواةٍ، مِنْهُم: عَبدُاللهِ بنُ بُريدةَ (خ٤) ويَحيى بنُ يَعمَر (خ م د ق) وابنُه أبو حَربٍ (م د ت ص ق).

لَمْ أقفْ فِيه عَلَى أدنى جَرْحٍ، ووُصِفَ بأنَّه قاضي البَصرةِ، وأنَّه أوّلُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي النَّحوِ، وكَانَ مَعَ عليٍّ فِي صِفين، ووَثَّقَهُ ابنُ سَعْدٍ، وابنُ مَعينٍ، والعِجْليُّ، والذَّهبيُّ وابنُ حَجَرٍ، وذَكَرَهُ ابنُ حِبّانَ فِي الثّقات.

ولَهُ فِي الكُتُبِ التّسعةِ (٥٤) أربعٌ وخَمسونَ رِوايةً بالمُكَرّراتِ، مِنها خَمسٌ عِنْدَ البُخاريِّ، وسَبعٌ عِندَ مُسلمٍ.

قُلتُ: أبو الأسودِ الدؤليّ مِن كبار التابعين المُخَضرمينَ الثقات، وكان من تلامِذَةِ عليّ وأنصارِه، وله إسهاماتٌ في العربيةِ وغيرِها، وهؤلاء المخضرمون لا يحتاجونَ إلى توثيقٍ أصلاً -كما نصَّ عليه البلقينيُّ في تخريجِ أحاديثِ المنهاج- وعمِلَ جميعُ المصنِّفين على تخريجِ أحاديثِهم دون كبيرِ نظرٍ[1].

-**الخُطْوَةُ الرابعةُ: الحُكْمُ عَلَى سَنَدِ الحَديثِ بمجموعِ طُرُقه**:

إذا اسْتَثْنينا أبا الأسود الدِّيلي وشَيْخَه أبا موسى رَضيَ اللهُ عَنهما، فَلَيْس فِي رُواةِ هذا الحديثِ مَنْ يَستحقُّ لَفظةَ ثِقَةٍ مُطْلقاً، وإنَّما يَسْتَحِقُّ بَعضُهم دَرَجَةَ صَدوقٍ -وإنْ وُثِّقَ- وبعضُهُم يَستحقُّ دَرَجَة ثِقَةٍ مَعَ قَيدِ الاختبارِ؛ للوقوفِ عَلَى مَوْضِعِ المُخالَفَةِ.

= النتيجة؟ وجوابي: أن مسلماً وابنَ حبّان لم يخرّجا له إلا ما توبع عليه، أو كان لحديثه شاهدٌ، وبقية الأحاديث جميعها فيها نظرٌ من جهة سماعه، أو من جهة غيره، أفيعطى مثلُ هذا درجةَ ثقة، ويعطى أصحاب الألوف درجة صدوق؟! أفتكون زيادة علمهم سبباً في نزول رتبتهم؟!

(١) انظر الكمال (٣٣: ٢٧-٢٨) والتقريب (٧٩٤١).

وأضعفُ رواةِ إسنادِ مسلمٍ هو سويدُ بنُ سعيدٍ، لكنه تُوبِعَ على حديثه هذا فخرج من عهدة الحديث.

وسأكمِلُ الكلامَ النقديَّ في الخطوةِ التاليةِ.

فحَديثُ البابِ هذا لا يُحْكَمُ لَهُ بِصِحّةٍ، ولا حُسْنٍ، إنّما يُتوقَّفُ فِيه إلى اسْتِجلاءِ الأمرِ فِي عَمليّةِ التّوازن التَشْريعيّ.

-**الخُطْوَةُ الخامِسةُ: عَمَليّةُ التّوازنِ التّشريعيّ:**

مِنَ المَعمولِ بهِ عِنْدَ المُحَدِّثينَ أنَّ مَنْ كَثُرَتْ أخطاؤُه؛ فلا يُحتجُّ بِهِ، وإنَّما يُعتَبَرُ بحديثِه، ومَنْ كان من الثقات، ونَصَّ الحُفّاظُ عَلَى أنَّ لَه أخطاءً؛ فتُجْتَنَبُ هذه الأخطاءُ، ويُحتَجُّ بِما وراءَ ذلك.

بَيْدَ أنَّ كَثيراً مِنَ الأخطاءِ؛ لَمْ يُنقَلْ إلينا رأيُ المُتقدِّمينَ فِيها، إمّا لِضياعِ أقوالِهم مَعَ مَا ضَاعَ مِنَ التّراثِ، وإمّا لأنّهُم نَظروا إلى جُمْلَةِ الحَديثِ موضعِ الدَّرْسِ، فوَجدوا فيه مُوافقةً لحديثٍ صَحيحٍ فِي بَعضِ جَوانبِه، فصَحّحوا الحَديثَ بهذا الاعتبارِ، أو سَكَتوا عَنْه.

وهذا لا يُعفينا نحن مِنْ مَسؤوليّة البَحثِ، والتَّنقيبِ، والدَّرسِ، مَتى مَا وجَدْنا نكارةً فِي المَتْنِ، أو قُيوداً على السَّند، كَمَا هُو شَأنُ الحديثِ الذي بَينَ أيدينا.

فحَديثُ أبي مُوسى هذا فِي سَنَدِه عِدّةُ رُواةٍ مُتكَلَّمٍ فِي حِفْظِهم، فيَصْعُبُ عليَّ تصحيحُه، وهذا يَسْتَدْعي دِراسة المَتنِ. ومَتْنُ الحديثِ مُشْكِلٌ؛ لأنَّه يَنُصُّ عَلَى أنَّ اللهَ تَعالَى قَدْ رفعَ بَعضَ سُوَرَ كِتابِه الكَريمِ، فنَسَخَهُ مِنْ غَيرِ نَاسِخٍ. وهذا الحديثُ وأمثالُه هُو سَببُ القولِ بنَسْخِ التّلاوةِ مَعَ الحُكْمِ، ونَسخِ التّلاوةِ مِنْ غَيرِ نَسخِ الحُكمِ، فكَيْفَ نتناوَلُ هذا الحَديثَ وأمثالَه؟

١-إنَّ أوّلَ مَا نَبحثُ فِيه هُو: هَلْ وَرَدَ هذا الحديثُ عَنْ أحَدٍ مِنَ الصَّحابةِ سِوى أبي مُوسى الأشعريِّ، بَعدمَا وَجَدْنا حَديثَه فَرْداً غَريباً مِنْ بِدايةِ السَّندِ إلى نِهايتِه؟

لقَدْ وَجَدْنا البُخاريَّ خَرّجَ بعضَ مَتْنِ الحَديثِ عَنْ عَبدِالله بن عَبّاس (٦٠٧٢) وأنسِ ابنِ مَالِك (٦٠٧٥) وخَرّجَ مُسلمٌ حَديثَ أنسٍ (١٠٤٨) وحَديثَ البابِ (١٠٥٠).

وخَرّجَ أحمَدُ حديثَ جَابِرٍ (١٤٦٩٨) وزَيدِ بنِ أرقمَ (١٩٢٩٩) وأُبيِّ بنِ كَعبٍ

(٢١١٤٨) وحَديثَ أبي وَاقِدٍ الليثيِّ (٢١٩٥٦) وعائشةَ (٢٤٣٢١)[١].

وخرَّج أبو يَعلَى حَديثَ أبي هُرَيْرَةَ (٦٥٧٣) و(٦٦١١) وخَرَّجَ عَليُّ بنُ الجَعدِ حَديثَ أبي سَعيدٍ الخُدْريِّ (٢٠٣٩) وخَرَّجَ الدَّارميُّ حَديثَ كَعْبِ بنِ عِياض الأشعريِّ (٢٧٧٦)[٢] وأكثرُ هذه الرّوايَاتِ لَيْسَ فِيها ذِكرُ قرآنيةِ هَذا الحَديثِ، لكِنْ وَرَدَ عَنْ بَعضِ الصَّحابةِ تَردُّدُهُ فِي ذلكَ، وعَنْ بَعضِهم أنّه مَن القُرآنِ الذي رُفِعَ! وسَوفَ أستَعْرِضُ رِواياتِ المُتَردِّدينَ، ورِواياتِ النَّاقلينَ أنّها مِنَ القُرآنِ لِمعرفةِ مَنْزِلتِها مِنَ الصّحةِ أوّلاً، ثُمَّ مَنزلتِها العِلميّةِ ثانياً.

١-بإسنادي إلى البُخاريِّ في الرّقاقِ، بابُ مَا يُتّقى مِنْ فِتنةِ المَالِ (٦٠٧٣) مِنْ حَديثِ عَطاءٍ عَن ابنِ عَبّاسٍ، قالَ: سَمِعْتُ رَسولَ الله ﷺ يقولُ: **(لَوْ أنَّ لابنِ آدمَ مِثْلَ وادٍ مَالاً؛ لأحَبَّ أنَّ لَهُ إليهِ مِثْلَهُ، ولا يَملأ عَيْنَ ابنِ آدمَ إلا التُّرابُ، ويَتوبُ اللهُ عَلَى مَنْ تَاب)** قالَ ابنُ عَبّاس: فلا أدري مِنَ القُرآنِ هُو، أم لا![٣]

وبهِ إليهِ فيهِ، وبإسنادِهِ إلى عَطَاء قالَ: وسَمِعْتُ ابنَ الزُّبيرِ يقولُ ذلكَ عَلَى المِنْبرِ.

قُلتُ: حَديثُ ابنِ الزّبيرِ أخْرَجَهُ البُخاريُّ عَقِبَ هذا (٦٠٧٤) عَلَى أنّه حَديثٌ مَرفوعٌ شَريفٌ، وليسَ من القرآنِ العظيمِ.

٢-وأخْرَجَ البُخاريُّ مِنْ حَديثِ أنسِ بنِ مَالِكٍ (٦٠٧٥) نَحوَه، وزادَ البُخاريُّ: وقالَ لَنا أبو الوَليدِ الطّيالسيُّ: حَدَّثَنا حَمّادٌ عَنْ ثَابتٍ، عَنْ أنسٍ، عَنْ أُبيِّ بنِ كَعْبٍ قالَ: كُنّا

---

(١) انظرها مرتبةً في المسند: (٣: ٣٤٠) و(٤: ٣٦٨) و(٥: ١١٧، ١٣٢) و(٥: ٢١٨) و(٦: ٥٥).

(٢) انظر تخريج هذه الأحاديث في: صحيح البخاري (٦٠٧٢) و(٦٠٧٥) ومسلم (١٠٤٨) و(١٠٥٠) وابن حبان (٣٢٣٢) و(٣٢٣٦) و(٣٢٣٧) والترمذي (٢٣٣٧) والدارمي (٢٧٧٨) و(٢٧٧٩) وأحمد (٣: ١١٧، ١٩٢، ١٩٨، ٢٣٦، ٢٧٢، ٣٤٠) و(٤: ٣٦٨) و(٥: ١١٧، ١٣٢، ٢١٨) و(٦: ٥٥) وابن ماجه (٤٢٣٥) ومسند ابن الجعد (٢٠٣٩) ومسند أبي يعلى (٢٨٤٩) و(٢٨٥٨) و(٣٠٦٣) و(٦٥٧٣) و(٦٦١١) و(٤٤٦٠) والمعجم الصغير(١: ٢٣٩) والكبير (١: ٢٠١) و(٣: ٢٤٧، ٢٤٨) و(٥: ١٨٤) و(٨: ٢٤٧) و(١١: ١٨٠) و(١٩: ١٨٠) والبيهقي (٣: ٣٦٨) وزوائد الحارث (١٠٩٧) وفتح الباري (١١: ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٥٨) والديباج للسيوطي (٣: ١٢٩).

(٣) الفتح (١١: ٢٥٧) فما بعد.

نَرى هذا مِنَ القُرآن، حَتّى نَزَلَتْ ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾.

قُلتُ: إنّ ابنَ عَبّاس يقولُ: سَمِعْتُ رَسولَ اللهِ ﷺ ومع هذا؛ فهو لا يَدري مَا إذا كانَ قُرآناً أمْ لا؟! وحَديثُ أبيِّ بنِ كَعْبٍ صَريحٌ فِي أنَّ بَعضَ الصَّحابةِ كانَ يَعْتَقِدُ وبَعضَهم كانَ يَظنُّ أنَّ مَضمونَ هذا الحديثِ مِنَ القُرآن، حَتّى نَزَلَتْ سُورةُ ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾: استيقنوا أنَّ هذا الكَلامَ حَديثٌ نَبويٌّ، ولَيْسَ قُرآناً!

قالَ الحَافِظُ ابنُ حَجَرٍ: «وجْهُ ظَنِّهم أنَّ الحديثَ المَذكورَ مِنَ القُرآن، مَا تَضَمَّنَه مِنْ ذمِّ الحِرصِ عَلَى الاستكثارِ مِنْ جَمْعِ المَالِ، والتّقريعِ بالموتِ، الذي يَقطعُ ذلكَ، ولا بُدَّ لِكُلِّ أحَدٍ مِنْهُ، فَلمّا نَزَلَتْ هذه السُّورةُ وتَضَمَّنَتْ مَعنى ذلك مَعَ الزِّيادةِ عَلَيْه؛ عَلِموا أنَّ الأوّلَ مِنْ كَلام النَّبيِّ ﷺ وشَرَحَهُ بَعضُهُم عَلَى أنَّه كانَ قُرآناً، ونُسِخَتْ تِلاوتُه، لَمّا نَزَلَتْ ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾ فاستَمرّتْ تِلاوتُها، فكانَتْ نَاسخةً لِتلاوةِ ذلكَ.

وأمّا الحُكْمُ فِيه والمَعنى؛ فَلَمْ يُنسَخْ، إذْ نَسخُ التّلاوةِ لا يَسْتَلْزِمُ المُعارضةَ بَينَ النّاسخِ والمَنسوخِ، كَنَسْخِ الحُكْمِ، والأوّلُ أولَى، ولَيْسَ ذلك مِنَ النَّسخِ فِي شَيءٍ».

قالَ الحَافِظُ: «يُؤيِّدُ مَا ردَّه -يَعني إثباتَ نَسخِ التّلاوةِ- مَا أخْرَجَهُ التِّرمذيُّ مِنْ حَديثِ عَاصِمِ بنِ أبي النّجودِ قَالَ: سَمِعْتُ زِرَّ بنَ حُبيشٍ يُحَدّثُ عَنْ أبيِّ بنِ كَعبٍ، أنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ قالَ لَهُ: (**إنَّ اللهَ أمَرَني أنْ أقرأ عَلَيكْ. فَقرأ عَلَيْه**: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ [البينة: ١] **فَقرأ فِيها: (إنَّ ذَاتَ الدِّين عِنْدَ اللهِ الحَنيفيّةُ المُسْلِمةُ، لا اليهوديةُ ولا النّصرانيّةُ، مَنْ يَعمَلْ خَيْراً؛ فَلَنْ يُكفرَه)** وقَرَأ عَلَيْه: (**ولَو أنَّ لابنِ آدمَ وادياً مِنْ مَالٍ لابتغى إليهِ ثَانياً، ولَوْ كانَ لَهُ ثانياً -كَذا النّصُّ- لابْتَغى إليهِ ثَالِثاً، ولا يَملأ جَوفَ ابنِ آدمَ إلاّ التّرابُ، ويَتوبُ اللهُ عَلَى مَنْ تَابَ**).

قالَ أبو عِيسى: هَذا حَديثٌ حَسَنٌ، وقَدْ رُويَ مِنْ غيرِ هذا الوَجْهِ، رَواهُ عَبدُاللهِ بنُ عَبدِالرّحمن بنِ أبزى عَنْ أبيهِ، عَنْ أبيِّ بنِ كَعبٍ (٣٧٩٣) كتاب المناقب و(٣٨٩٨) وأخْرَجَهُ أحمَدُ فِي مُسندِ الأنصارِ (٢٠٢٥٧) قالَ الحَافِظُ: سَنَدُه جَيِّدٌ[١].

---

(١) الفتح (١١: ٢٦٢).

قُلتُ: هُو كَمَا قالَ: سَنَدُه جَيِّدٌ، إلا أنَّه لَمْ يُتَابَع، فبقيَ الحَديثُ فِي دَائرةِ الاحتمالِ.

قالَ الحَافِظُ: (والجَمْعُ بينَه وبَينَ حَديثِ أنسٍ عَنْ أبيّ المَذكورِ آنفاً، أنَّه يُحتمَل أنْ يكونَ أُبيّ لَمّا قَرأ عَلَيْه النَّبيُّ ﷺ ﴿لَمْ يَكُنِ﴾ وكانَ هذا الكَلامُ فِي آخرِ مَا ذَكَرَهُ النَّبيُّ ﷺ احتمَلَ عِنْدَهُ أنْ يكونَ بَقيّةَ السُّورةِ، واحْتمَلَ أنْ يكونَ مِنْ كلامِ النَّبيِّ ﷺ. ولَمْ يَتهيأ لَهُ أنْ يَستَفْصِلَ مِنَ النَّبيِّ ﷺ عَنْ ذلكَ حَتّى نزلَتْ ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾ فلَمْ يَنْتَفِ الاحتمالُ.

ومِنْهُ مَا وقَعَ عِندَ أحْمَدَ، وأبي عُبيدٍ فِي فَضائلِ القُرآنِ مِنْ حديثِ أبي واقِدٍ الليثيّ -وهُو عَوفُ بنُ الحَارثِ-، قالَ: كُنّا نَأتي النَّبيَّ ﷺ إذا أُنزِلَ عَلَيْه، فيُحَدِّثُنا، فقالَ لنا ذَاتَ يَومٍ: إنَّ الله -عَزَّ وجَلَّ- قالَ: (**إنَّا أنْزَلْنا المَالَ لإقامِ الصَّلاةِ وإيتاءِ الزّكاةِ، ولَوْ كانَ لابنِ آدمَ وَادٍ؛ لأَحَبَّ أنْ يكونَ لَهُ ثانٍ، ولَوْ كانَ لَهُ واديانِ؛ لأحَبَّ أنْ يكونَ إليهما ثَالثٌ ولاَ يَملأ جَوفَ ابنِ آدمَ إلاّ التُّرابُ، ثُمَّ يَتوبُ اللهُ عَلَى مَنْ تَابَ**) ا.هـ.

قُلتُ: فِي سَندِ الحَديثِ هِشامُ بنُ سَعدٍ القُرشيُّ، أبو عَبّادٍ المَدنيُّ، قالَ فِيه ابنُ مَعينٍ: صَالحٌ. وقالَ العِجليُّ: جَائزُ الحَديثِ، حَسَنُ الحَديثِ. وقالَ أبو زُرْعَةَ: مَحلُّهُ الصِّدقُ. وقالَ أبو دَاودَ: أثبتُ النّاسِ فِي زَيدِ بنِ أسْلَمَ. وقالَ أحمدُ: لَمْ يَكنْ بالحَافِظ. وقالَ أبو حاتِم: يُكْتَبُ حَديثُه ولا يُحتجُّ بِهِ. وقالَ الحَافِظُ ابنُ حَجَر: صَدوقٌ لَهُ أوهامٌ ورُمِيَ بالتَّشيُّع، وسَكَتَ الحَافِظُ عَلَى الحَديثِ، ثُمَّ قالَ: (وهذا يَحتمِلُ أنْ يكونَ النَّبيُّ ﷺ أخْبَرَ بِهِ عَنْ الله تَعالَى عَلَى أنَّه مِنَ القُرآنِ، ويَحتَمِلُ أنْ يكونَ مِنَ الأحاديثِ القُدسيّةِ، والله أعلمُ!

وعَلَى الأوّلِ فهُو مِمّا نُسِخَتْ تِلاوتُه جَزْماً، وإنْ كانَ حُكْمُه مُسْتَمرّاً.

ويُؤيّدُ هذا الاحتمالَ مَا أخْرَجَهُ أبو عُبيدٍ فِي «فضائلِ القُرآنِ» مِنْ حَديثِ أبي مُوسى قالَ: (قَرأتُ سُورةً نَحوَ بَراءةٍ، فَرُفِعَتْ، وحَفِظْتُ مِنْها: (**ولَوْ أنَّ لابنِ آدمَ واديينِ مِنْ مَالٍ لتَمَنّى ثَالثاً...**) الحَديث، ومِنْ حَديثِ جَابرٍ: كُنّا نَقرأ: (**لَوْ أنَّ لابنِ آدمَ مِلْءَ وادٍ مَالاً؛ لأَحَبَّ إليه مِثْلَه**).

قُلتُ: لَسْتُ أدري واللهِ مَا أقولُ، لأنّني إذا نَفيتُ صِحّةَ ذلك عَنِ الصَّحابةِ تَنزيهاً لأقْدارِهم؛ رُمِيتُ بالطَّعنِ فِي الصَّحيحينِ وغَيرِهما مِنْ كُتُبِ الإسلامِ، وإذا التمستُ لَهُمُ العُذرَ بأنَّ هذا مِقدارُ عِلْمِهم؛ قيل: يَطْعَن في الصّحابةِ، بلْ فِي كِبارِ الصّحابةِ!

سَأتْرُكُ الحَافِظَ هُو يقولُ مَا عِنْدَه فِي قَضيَّةِ نَسخِ التّلاوةِ، ثُمَّ أعَقّبُ عَلَى ذَلك جُمْلَةً واحِدَةً، واللهُ المُستعانُ!

قال الحَافِظُ: «واسْتُدِلَّ بِهِ – يعني حَديثَ الشّيخِ والشّيخةِ إذا زَنيا- عَلَى جَوازِ نَسخِ التّلاوةِ دُونَ الحُكْمِ.

وخَالَفَ فِي ذَلكَ بَعضُ المُعْتَزِلةِ، واعتلَّ بأنَّ التّلاوةَ مَعَ حُكمِها، كالعِلْمِ مَعَ العَالِميّةِ فلا ينفكّانِ! وأجيبَ بالمنع، فإنَّ العَالِميّة لا تُنافي قِيامَ العِلم بالذّاتِ.

سَلّمْنا، لَكنَّ التّلاوةَ أمارةُ الحُكْمِ، فيَدُلُّ وجودُهَا عَلَى ثُبوتِهِ، ولا دلالةَ مِنْ مُجرّدها عَلَى وجُوبِ الدّوامِ، فلا يَلزمُ مِنَ انتفاءِ الأمارةِ فِي طَرفِ الدّوام؛ انتفاءُ مَا دَلَّتْ عَلَيْه.

فإذا نُسِخَت التّلاوةُ، لَمْ ينتفِ المَدلولُ، وكذلِكَ العَكْسُ»[١].

وقالَ الحَافِظُ أيضاً: «قَدَّم عُمَرُ قِصّةَ الرّجْمِ، وقِصّةَ النّهي عَنِ الرّغبةِ عَنِ الآباءِ، ولَيسا مَنصوصَين فِي الكِتاب المَتْلُوّ، وإنْ كانا مِمّا أنْزَلَ اللهُ واسْتَمَرَّ حُكمُهُما ونُسِخَتْ تِلاوتُهُما. لكنَّ ذلكَ مَخصوصٌ بأهْلِ العِلمِ مِمّن اطّلَعَ عَلَى ذلك، وإلاّ فالأصْلُ أنَّ كُلَّ شَيءٍ نُسِخَتْ تِلاوتُه؛ نُسِخَ حُكْمُهُ.

وفِي الحديثِ اهتمامُ الصّحابةِ وأهلِ القَرْنِ الأوّلِ بالقُرآن، والمَنْعُ مِنَ الزّيادةِ فِي المُصحَفِ، وكذا مَنْعُ النّقصِ بطَريقِ الأوْلَى؛ لأنَّ الزّيادةَ إنّما تُمْنَعُ لئلا يُضافَ إلى القُرآنِ مَا لَيْسَ مِنْهُ، فاطّراحُ بَعضِهِ أشدُّ.

وهَذا يُشْعِرُ بأنَّ كُلَّ مَا نُقِلَ عَنِ السّلَفِ كأُبَيّ وابنِ مَسعودٍ مِنْ زِيادةٍ لَيْسَتْ فِي المُصحفِ الإمامِ إنّما هِي عَلَى سَبيلِ التّفسيرِ ونَحوِهِ...»[٢].

قُلتُ: إنَّ كلامَ الحَافِظِ يَنقُضُ بَعضُه بَعضاً، وهُو لاَ يَدُلُّ عِنْدي إلاّ عَلَى تَخوّفِهِ مِنْ مُخالَفَةِ مَنْ تَقَدَّمَ، وإلاّ فَكيفَ يَصحُّ فِي الأذهانِ أنْ يكونَ مِنَ القُرآن (**الشّيخُ والشّيخةُ** إذا

---

(١) فتح الباري (١٢ : ١٢٢).

(٢) فتح الباري (١٢ : ١٦١).

زَنَيا، فارْجُموهُمَا البتّةَ نَكالاً مِنَ الله)[١] أو (لا تَرغبوا عَنْ آبائِكُمْ، فإنَّه كُفرٌ بِكُمْ أنْ تَرغَبُوا عَنْ آبائِكُمْ)[٢] إنَّ هذين النصّيْنِ لا يَحْمِلانِ حَتّى بَلاغةَ النبوّة، فَضْلاً عَنْ بَلاغَةِ القُرآنِ!

أصحيحٌ أنَّ أُبيَّ بنَ كَعْبٍ، كانَ يَظنُّ (لَوْ أنَّ لابنِ آدمَ واديين. . .) مِنَ القُرآنِ الكَريمِ وصَحيحٌ أنَّ ابنَ عَبّاس -تَرجمان القُرآن- كانَ لا يَدري أهذا مِنَ القُرآنِ أمْ لاَ؟

إذاً؛ فأينَ ما نقُولُه عَنِ السَّليقةِ العَربيّةِ السّاميةِ عِنْدَ الجِيلِ الأوّلِ، وأينَ دَعوى التَّحدّي للعَرَبِ؛ لأنّهُم أهْلُ اللَسَنِ والفَصَاحَةِ، وأينَ، وأين؟

أينَ كُلُّ هَذه الدّعاوي العَريضةِ، إذا كانوا لا يُمَيّزونَ بَينَ القُرآنِ والحديثِ.

فإنْ صَحّتْ هذه الأحاديثُ -وكُلُّها فِي الصِّحاحِ- فهذا دَليلٌ مُرجِّحٌ بأنَّ النَّبيَّ ﷺ نَهى فِعْلاً عَنْ كِتابةِ أيِّ شَيءٍ سِوى القُرآن، وهُو حُجَّةٌ كُبرى لِلخُلَفاءِ الرّاشِدينَ رَضيَ اللهُ عَنْهُم، حِين منعوا مِنْ تَدوينِ السُّنّةِ، وحِينَ كانوا يَنْهَونَ عَنْ كِتابَتِها؛ لأنَّ أمثالَ أبيِّ بنِ كَعْبٍ، وأبي مُوسى الأشعريّ، وابنِ عَبّاس، وغَيرِهم؛ يَصعُبُ عَلَيْهم التّمييزُ بينَ نُصوصِ القُرآنِ الكَريمِ، وألفاظِ حَديثِ المُصطَفى ﷺ، فَضْلاً عَنْ غَيرِهِم[٣].

وقَدْ كُنْتُ مَرّةً قُلتُ: إنَّ اللهَ تَعالَى لا يَتحدّى بِبلاغةِ القُرآنِ الكَريمِ خُطباءَ المَساجِدِ والوُعّاظَ وأنصافَ المتعلمين، وعامّةَ الناس، فهؤلاء لا قيمة لهم في هذا الجانب أصلاً! وإنما يتحدّى: مُصْطَفى الرّافعي، وعَبّاسَ العَقّاد، والزّيّات، وطَه حُسين، وسَيّد قُطب

---

(١) أخرجه ابن ماجه في الحدود، باب الرجم (٢٥٥٣) من حديث ابن عباس عن عمر. وأخرجه الشافعي في مسنده (ص:١٦٣) من حديث سعيد بن المسيب عن عمر، وأخرجه البيهقي في الكبير (٨ : ٢١٢) من طريقه، وفيه انقطاع فإن سعيداً لم يدرك عمر، وأخرجه ابن حزم في المحلّى (١١ : ٢٣٥) من حديث أبي بن كعب، وقال عنه: وهذا إسناد صحيحٌ كالشمس لا مَغمز فيه. وأورده في كتابه الإحكام (٤ : ٥٠٩) محتجاً به. وانظر تخريجه الموسع في هوامش مسند الإمام أحمد (٣٥: ٤٧٢) فما بعد.

(٢) أخرجه البخاري في الفرائض، باب من ادعى إلى غير أبيه (٦٣٨٦) ومسلمٌ في الإيمان باب بيان حال من رغب عن أبيه (٦٢) من حديث أبي هريرة. وأخرجه البخاري من حديث عمر بن الخطاب رقم (٦٤٤٢).

(٣) أقولُ هذا اليوم، وقد كتبتُ قبلَ خمسة عشر عاماً بحثاً بعنوان: «الأحاديث الواردة في التدوين» ضعّفتُ فيه جميع أحاديث النهي عن الكتابة. . .أمّا الآن أمامَ هذه الأحاديث المُفْزِعة؛ فسوف أعيد النظر فيما كتبت من جهة المتون، وإلى الله المشتكى.

ومَحمود مُحَمّد شَاكِر، ومُحَمّد أمين الخولي، وعائشةَ بنتَ الشّاطىء، وأمثالَهم.

فهؤلاء يَحسُنُ تَحدِّيهم؛ لأنّهم يُحسْنُونَ تَذوّق البَيان القُرآنيّ، ويُمكنُهم الوُقوفُ عَلَى جَانِبِ الإعجازِ، ويُحسِنُونَ التّمييزَ بينَ قَولِ الله تَعالَى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢] وبينَ قولِ عُمَرَ: (الشّيخُ والشّيخةُ إذا زَنيا، فارجُمُوهُما البتةَ).

ولا أدري ماذا يقولُ أميرُ المؤمنين عمرُ، أو مَنْ يَنْسِبُ هذا الحديثَ إليهِ: ماذا لو تزوّجَ شابٌّ في الثّامنةَ عَشْرةَ مِنْ عُمُرِه مِنْ فَتاةٍ في السّادسةَ عَشْرةَ مِنْ عُمُرِها، ثُمَّ زنى هو، وزَنَتْ هي أيُرْجَمانِ، أمْ يُعْفَيانِ مِنَ الرّجْمِ؛ لأنّهما شابّانِ وليسا بِشيخين؟!

وأنا لَسْتُ أدْري كَمْ واحِداً مِنْ هذه الأمّةِ الطّويلةِ العَريضةِ يقْوى عَلَى إثْباتِ ضربٍ واحِدٍ مِنْ أضرُبِ الإعجازِ فِي سُورةِ الكَوثَرِ، والمُسلمونَ جَميعاً مُجْمِعونَ عَلَى أنَّ التّحدّي واقعٌ بِها؟[1] وخُلاصَةُ مَا أريدُ قَولَه فِي هذا الجَانِبِ:

-إنَّ النّسْخَ كُلَّه غَيرُ مَوْجودٍ فِي القُرآنِ أصْلاً، بالمَعْنى الأصوليّ المَعروف[2].

-إنَّ نَسخَ التّلاوةِ أقبحُ مِنْ نَسخِ الحُكْمِ، وكُلُّ مَا قِيلَ إنّه نَسخُ تِلاوةٍ؛ فمُجَرّد ظُنونٍ مِنْ قَائليها، والأصْلُ أنَّ كُلَّ شَيءٍ نُسِخَتْ تِلاوتُه -جَدلاً- نُسِخَ حُكْمُه، كَمَا يقولُ الحافِظُ، فأينَ النّاسِخُ، والمَنسوخُ، ودَليلُ النّسخِ، وتَاريخه؟ ولِماذا النَّسخُ، مِنْ أجلِ رواياتٍ قُصاراها أنْ تكونَ آثاراً موقوفةً على الصحابةِ، مَرْويّةً بتصرّفِ ألفاظِ النَّقلةِ، لا تُحِسُّ منها أدنى بَلاغةٍ قُرآنيةٍ؟

-إنَّ الرّواياتِ التي زَعَموا أنّها (قُرآنٌ) آحاديةٌ، وكَثيرٌ مِنها فِي حَيّزِ الحَسن، وبَعضُها لا يَرقى إلى الحَسن، ونَحنُ حتّى نُثْبِتَ وقُوعَ النَّسْخِ؛ يلزمُنا أوّلاً إثباتُ القُرآنيةِ وهَيْهات!

-وقَدْ كَتَبَ شَيخُنا العَلاّمةُ السّيدُ عَبدُاللهِ بنُ مُحَمّدِ بنِ الصّديق الغُماري رِسالةً بِعنوانِ

---

(١) لمؤلف هذا الكتاب بحث وجيزٌ مخطوط بعنوان: «رؤية جمالية في سورة الكوثر» حاول فيه إبرازَ بعض جوانبِ الإعجاز فيها، ورغم ثناء بعضِ المُطلعين على البحث من المُتخصّصين، إلا أنَّ كاتِبَه يَعترفُ بقصوره في هذا الجانب المَهيب.

(٢) سيصدر للمؤلف كتابٌ في النسخ، بعنوان: (القران الكريم ودعاوي النسخ فيه) إن شاء الله تعالى.

(ذَوقُ الحَلاوةِ فِي بيَانِ امتِناعِ نَسْخِ التّلاوةِ) كانَتْ كَافيةً فِي زَمَنِ تأليفِهَا، أمّا الآنَ مَعَ إمكانِ حَصْرِ أدلّةِ المَانعينَ والمُجيزينَ عَلَى الحَاسوبِ، فتَحْتَاجُ إلى بَحْثٍ مطوّلٍ يَستقصي كُلَّ الرّواياتِ التي ذُكِرَ فِيها شَيءٌ عَنْ نَسْخِ التّلاوة، وتَخريجِها عَلَى مَذْهَبِنا فِي التّخريجِ، ودَرْسِها حَديثيّاً، وفِقْهيّاً، وبَيانيّاً.

ومن المعلوم أنَّ هذه المسألةَ أصولية، قبل أن تكون حديثية، ولما كنتُ أنفي وجود النسخِ الأصولي في القرآن الكريم؛ فقد أنكرتُ ما نسبوه إلى الصحابة.

وقد يُقال: إنك لم تُـنْهِ مسألة نسخ التلاوةِ، كما لم تُعْطِ حديث البابِ حُكماً، أصحيحٌ هو أم حسنٌ، أم ضعيفٌ؟

وأقول مسألةُ نسخ التلاوة عالجتها في كتابي (القرآن الكريم ودعاوي النسخِ فيه) وحديثُ البابِ عدّهُ بعضُ أهلِ العلمِ من المتواترِ، وقد بيّنتُ سابقاً ترجيحي أن يكونَ الحديثُ من روايةِ ابنِ عمر وأبي بردة عن أبي موسى، فإن صحَّ هذا الترجيحُ، فيكون الحديثُ صحيحاً عن أبي موسى قوله، وهو مما حفظه قبل إسلامه، والله أعلم.

-وحديثُ أبي مُوسى هذا؛ إنما هُو اجْتِهادٌ مِنْه فِي اعْتِمادِ ذلك وادّعائِه في تقديري.

وادّعاءُ أبي مُوسى مِثلُ ادعاءِ أبيِّ بنِ كَعْبٍ وابنِ عَبّاس، فِي أنَّ هذا مِنَ القُرآن وهُو لَيْسَ مِنَ القُرآنِ قَطْعاً.

ومَعْلومٌ أنَّ اجْتِهادَ الصَّحابيِّ فِيما للرّأي فِيه مَجالٌ -مَعَ تَصْريحِ أُبيٍّ وغَيْرِهِ بأنَّهُم كانوا يَظُنّونَ هذا مِنَ القُرآنِ ظنّاً- لَيْسَ مُلْزِماً لأحَدٍ مِمّنْ بَعدَهُم، بلْ إنَّ التزامَه ليس سوى تقليدٍ بغيض لا يليقُ بِمَنْ يَحْتَرِمُ عَقْلَه!

وقَدْ نَصَّ الشَّافعيُّ وغيرُه مِنَ الأصوليينَ أنَّ مَذهَبَ الصَّحابيِّ لَيْسَ بِحُجّةٍ مُلزِمَةٍ، إلاّ إذا أجمَعوا، ولا إجماعَ هاهنا، بل لا إجماعَ بالمعنى الأصوليِّ أصلاً! والمَوضوعُ يَتّسعُ لبحثٍ عِلميٍّ خَاصّ، واللهُ تَعالَى أعلَمُ وأحْكَم[1].

---

(١) للشيخ الألباني رحمه الله في السلسلةِ الصحيحةِ (٢٩٠٧-٢٩١٣) كلام غريب عجيب، أترك مناقشته فيه حديثياً وفكرياً إلى بحث خاص إن شاء الله، وللدكتور فضل حسن عباس بحثٌ مفيدٌ وجيزٌ في كتابه إتقان البرهان (٢ : ٣٨-٥٩) يرجع إليه.

المُحاضرةُ السابعةُ

حَديثٌ مِنْ أفرادِ ابنِ خُزيمَةَ

كان عددُ أحاديثِ الرّبعِ الأوّلِ مِن صحيحِ ابنِ خُزَيْمَةَ، والذي يَنْتَهي في خاتِمَةِ كِتابِ الحجِّ (٣٠٧٩) ثلاثةَ آلافِ حديثٍ، وتسعةً وسبعينَ حديثاً.

وقد جَمَعْتُ أفرادَ الإمامِ ابنِ خُزَيْمَةَ في صحيحِهِ؛ تَمْهيداً لِدراستِها تامّةً، بَيْدَ أنّني لَمْ أَقُمْ بضبطِها وتَرْقيمها بَعْدُ.

ومِنْ هذه الأحاديثِ الأفرادِ: (٧، ١٦، ٥٩، ٦٥، ١١٣) ومنها: (٣٠٣٨، ٣٠٥٢، ٣٠٦١، ٣٠٦٥، ٣٠٦٨).

وهذا الحديثُ الذي اخْتَرْتُه، وعَددتُه مِنْ أفرادِ ابنِ خُزَيْمَةَ عَنِ الكُتُبِ الأربعةِ الصِّحاحِ وعَنْ كُتُبِ (السُّنَنِ) الخَمسةِ، بغضِّ النّظرِ عَمّن أخْرَجَه سِواهُم؛ قَدْ أخْرَجَه ابنُ حِبّانَ فِي «صَحيحِهِ» مِنْ طَريقِ ابنِ خُزَيْمَةَ نَفسِهِ، فَلَمْ يَصْنَعْ شَيئاً!

صَحيحٌ أنَّ هذا مُوافَقَةٌ مِنْهُ عَلَى صِحّتِهِ، لَكِنَّ مَخْرَجَ الحَديثِ ضَاقَ عَلَى ابنِ حِبّانَ حَتّى خَرّجَهُ مِنْ كِتابِ شَيْخِهِ، وهذا لا يُعَدُّ إضافةً مِن ابنِ حِبّان، لكِنَّه يُعَدُّ مِمّا أضافَه ابنُ خُزَيْمَةَ عَلَى الكُتُبِ السّالفةِ الذِّكْرِ، إضافةً إلى أنَّ الحديثَ فِي (الرّقاقِ) وفِيه مُداخلاتٌ نَقديّةٌ عَديدةٌ تُفيدُ طَالِبَ العِلْمِ.

١-وبإسْنادي إلى إمامِ الأئمةِ أبي بَكْر ابنِ خُزيمةَ في كِتابِهِ «مُخْتَصَرُ المُخْتَصَرِ مِنَ المُسند الصّحيحِ» كِتابِ الصلاةِ مِنْه، بابٌ: ذِكْرُ كتابةِ الصّدقةِ بالمَشْي إلى الصّلاةِ (١٤٩٥) قال رَحِمَهُ اللهُ تعالى: أخبَرَنا سَعْدُ بنُ عَبدِالله بنِ عَبدِ الحَكَمِ بنِ أعْيَنَ بِخبرٍ غَريبٍ غَريب: حَدَّثَنا أبي: حَدَّثَنا الليثُ بنُ سَعدٍ عَنِ الحَارثِ بنِ يعقوبَ، عَنْ قَيسِ بنِ رافِعٍ القيسيِّ، عَنْ عَبدِالرّحمن بنِ جُبيرٍ، عَنْ عَبدِ الله بنِ عَمرو، أنَّ عَبدَالله بنَ عَمرو مَرَّ بِمعاذِ بنِ جَبَلٍ وهُو قَائمٌ عَلَى بَابِهِ يُشيرُ بِيدِهِ، كأنَّه يُحَدِّثُ نفسَهُ، فقالَ لَهُ عَبدُالله: مَا شَأنُك يا أبا عَبدِالرّحمن تُحَدّثُ نَفْسَكَ؟ قَالَ: ومَا لي؟! أيُريدُ عَدوُّ الله أنْ يُلْهيَني عَنْ كَلامٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسولِ الله ﷺ؟

قَالَ -يَعْني الشيطانَ-: تُكابِدُ دَهْرَكَ الآنَ فِي بَيتِكَ! ألا تَخْرُجُ إلى المَجْلِسِ

فتُحَدِّثُ؟! فأنا -القائل معاذ- سَمِعْتُ رَسولَ الله ﷺ يقولُ: (مَنْ جَاهَدَ فِي سبيلِ الله؛ كانَ ضَامناً عَلَى الله، ومَنْ عادَ مَريضاً؛ كانَ ضَامِناً عَلَى الله، ومَنْ غَدَا إلى المَسْجدِ أو رَاحَ؛ كانَ ضَامِناً عَلَى الله، ومَنْ دَخَلَ عَلَى إمامٍ يُعَزِّرُهُ؛ كانَ ضَامِناً عَلَى الله، ومَنْ جَلَسَ فِي بيتِهِ لَمْ يَغْتَبْ أحَداً بِسُوءٍ؛ كانَ ضَامِناً عَلَى الله، فيُريدُ عَدوُّ الله أنْ يُخْرِجَني مِنْ بيتي إلى المَجْلِسِ).

هذا الحديثُ أخْرَجَهُ ابنُ خُزيمةَ فِي «صَحيحِه» ولَمْ يُكرِّرْهُ فِيه قطّ[١].

- **خُطواتُ تَخريجِ الحَديثِ ونَقْدِهِ:**

-**الخُطوةُ الأولى: جَمْعُ طُرُقِ الحَديثِ:**

٢-وبإسنادي إلى الإمامِ أبي حاتم بنِ حِبّان في التقاسيم والأنواع، كتاب (٦) البرّ والإحسانِ باب (٢) ما جاء في الطاعات وثوابها - ذِكْر الخصال التي إذا استعملها المَرءُ؛ كان ضامناً بها على الله جَلَّ وعلا (٣٧٢) قالَ رَحِمَه الله تعالَى: أخْبَرنا مُحَمّدُ بنُ إسْحاقَ بنِ خُزَيْمَةَ، قالَ: حَدَّثَنا سَعْدُ بنُ عَبدِ الله بنِ عَبدِ الحَكمِ، بِهِ مِثْلَهُ.

٣-وبإسنادي إلى الحافِظِ أبي أيّوبَ سُليمانَ بنِ أحمدَ الطّبرانيِّ، فِي كِتابِهِ المُعجمِ الكبيرِ، مِنْ أحاديثِ معاذِ بنِ جَبلٍ رَضِي الله عَنْه ٢٠: (٥٤) قالَ رَحِمَه الله تعالى: حَدَّثَنا مُطّلبُ بنُ شُعيبٍ الأزديُّ: حَدَّثَنا عَبدُ الله بنُ صَالحٍ: حَدَّثَنا الليثُ عَنِ الحَارثِ ابنِ يعقوبَ، بِهِ مِثلَه.

٤-وبإسنادي إلى الحافِظِ أبي عَبدِالله النَّيسابوريِّ (الحَاكِم) فِي كِتابِهِ المُستدرك عَلى الصّحيحين (٧٦٧) قالَ رَحِمَهُ الله تعالَى: حَدَّثَنا عَليُّ بنُ حَمشاذَ العَدلُ: حَدَّثَنا عُبيدُ بنُ شَريك البَزار: حَدَّثَنا يَحيى بنُ بُكيرٍ: حَدَّثَنا الليثُ بنُ سَعدٍ، بِهِ مِثلَهُ.

٥-وبِهِ إليهِ فيهِ (٢٤٥٠) قَالَ: أخْبَرَني أحْمَدُ بنُ مُحَمّدٍ العَنزي: حَدَّثَنا عُثمانُ بنُ سَعيدٍ الدّارميُّ: حَدَّثَنا عَبدُ الله بنُ صَالحٍ: حَدَّثَني الليثُ بنُ سَعدٍ، بِهِ مِثلَهُ.

٦-وبإسنادي إلى الإمامِ أبي بَكرٍ البيهقيِّ في كِتابِهِ السّننِ الكبيرِ (١٨٣٢٠) قالَ رَحِمَه

---

(١) صحيح ابن خزيمة (٢: ٣٧٥) (١٤٩٥).

الله تعالَى: أخْبَرَنا أبو عَبدِ الله الحَافِظ: حَدَّثَنا عَلِيُّ بنُ حَمْشاذَ العَدلُ، بِهِ مِثلَه.

هذه هِي المُصَنَّفاتُ التي خَرَّجَتْ حديثَ معاذٍ فِي القَرنينِ الرّابعِ والخَامِسِ للهجرةِ.

والمُلاحَظُ أنَّ طَريقَ ابنِ خُزيمةَ وابنِ حِبّانَ، غَيرُ طَريقِ الطَّبرانيِّ، وهُما غَيرُ طَريقِ الحَاكِمِ والبَيهقيِّ؛ وإنْ كانَ المدارُ واحِداً - كَمَا سَيأتي - والسُّؤالُ الذي سَوفَ أجيبُ عَلَيْه هُو: هَلْ زادَ ابنُ خُزَيْمَةَ ومَنْ بَعْدَه هذا الحَديثَ عَلَى مَنْ سَبقَ فِي القُرونِ الثّلاثةِ الأُولى؟

وجَوابُ ذلك: أنّنا بَحَثْنا فِيما بَينَ أيْدينا مِنْ مُصنّفاتِ المُتَقَدّمينَ، فوَجَدْنا لِهذا الحديثِ رِوايتان أُخريانِ هُمَا:

٧-بإسنادي إلى الإمامِ أحمدَ ابنِ حَنبلٍ في مُسنَدِه، قالَ: حَدَّثَنا قُتيبةُ بنُ سَعيدٍ: ثَنا ابنُ لَهيعةَ، عَنِ الحَارثِ بنِ يزيدَ، عَنْ عليِّ بنِ رَباح، عَنْ عَبدِ الله بنِ عَمرو بنِ العَاص عَنْ مُعاذٍ قالَ: «عَهِدَ إلينا رسولُ الله ﷺ فِي خَمْسٍ، مَنْ فَعَلَ مِنْهُنَّ؛ كانَ ضَامِناً عَلَى الله: مَنْ عادَ مَريضاً، أوْ خَرَجَ مَعَ جَنازَةٍ، أو خَرَجَ غَازياً فِي سَبيلِ الله، أوْ دَخَلَ عَلَى إمامٍ يُريدُ بذلك تَعزيرَهُ وتَوقِيرَهُ، أو قَعَدَ فِي بَيتِه؛ فيَسْلمُ الناسُ مِنْه ويَسلَم».

٨- وبإسنادي إلى الإمامِ عَبدِ بنِ حُميدٍ الكِسّيِّ في مسنده (٣٣٧) قال:

حَدَّثَنا عَبدُ الله بنُ يَزيد: حَدَّثنا عَبدُ الرّحمنِ بنُ زِياد بنِ أنعُمٍ عَنْ عَبدِالله بنِ يَزيد، عَنْ عَبدِ الله بنِ عَمرو؛ أنَّ رسولَ الله ﷺ قالَ: «سِتَّةُ مَجالِسَ مَا كانَ المُسْلمُ فِي مَجلِسٍ مِنها؛ إلا كانَ ضَامِناً عَلَى الله عَزَّ وجَلَّ: فِي سَبيلِ الله، أوْ فِي مَسجدِ جَماعةٍ، أو عِنْدَ مَريضٍ، أوْ تَبعَ جَنازةً، أوْ فِي بَيْتِه، أوْ عِنْدَ إمامٍ مُقْسِطٍ يُعزّرُه ويُوقِّرُهُ لله عَزَّ وجَلَّ».

هذه هِي الرّواياتُ والطُّرُقُ التي وَقَفْتُ عَلَيْها فِيما بَينَ يَدَيّ مِنْ مَصادِر[1].

---

(١) الحديث أخرجه ابن خزيمة -كما تقدم- وابن حبّان في صحيحه من طريقه (٢: ٩٤) (٣٧٢) والحاكم النيسابوري في المستدرك (١: ٣٣١) و(٢: ٩٩) والبيهقي في الكبير من طريقه (٩: ١٦٦) جميعاً من حديث الليث بن سعد عن الحارث بن يعقوب به. وأخرجه أحمد من رواية عبدالله بن لهيعة عن الحارث بن يزيد، عن عليّ بن رباح، عن عبدالله بن عمرو، عن معاذ مختصراً، ومن دون القصة (٥: ٢٤١). وأخرجه عَبْدُ بنُ حُميدٍ من رواية عبدالرحمن بن زياد بن أنعم عن عبدالله بن يزيد، عن عبدالله بن عمرو؛ أن رسول الله ﷺ قال: . . . نحوه (ص: ١٣٥) (٣٣٧) فجعله من مسند عبدالله بن عمرو، لا من روايته عن معاذ.

-**الخُطوةُ الثّانيةُ: تَعيينُ مَدارِ الحَديثِ:**

فِي مِثلِ هذا الحَديثِ يَصعُبُ تَعيينُ (المَدارِ) للحديثِ قَبلَ القِيامِ بدراسةِ رِواياتِه الثّلاثِ وطُرُقِه المُتَعَدّدَةِ.

وبِما أنَّ كِتابَنا هذا تَعْليميٌّ، فيَحْسُنُ عَرْضُ أهَمِّ مَا يَنبغي القِيامُ بِهِ، عَلَى وَرقٍ خَاصٍّ خَارجيٍّ عَلَى النَّحوِ الآتي:

رِوايةُ ابنِ خُزَيْمَةَ، ومَنْ جَاءَ بَعْدَهُ مِنَ الحُفّاظِ المُصَنِّفينَ: الطَّبرانيّ، والحَاكِم والبَيهقيّ، تَلْتَقي طُرُقُها الأربعُ كُلُّها عَلَى الليثِ بنِ سَعدٍ، رَواها عَنْه عَبدُالله بنُ عَبدِالحَكَمِ، عِنْدَ ابنِ خُزَيْمَةَ وابنِ حِبّانَ، وَرَواها عَنْه عَبدُالله بنُ صَالِحٍ كاتِبُه، عِنْدَ الطّبرانيّ والحَاكِمِ، ورَوَاها عَنْه يَحيى بنُ بُكيرٍ عِندَ الحَاكِمِ والبَيهقي.

-وأمّا رِواية الإمامِ أحمدَ، فَلَمْ أقِفْ عَلَيْها عِنْدَ غَيْرِه، فهُو مَخْرَجُها الأدنى.

وبَعْدَ دِراسةِ الرّواياتِ الثّلاث، يَظهَرُ لَنا مَا إذا كانَ المَدارُ سَيُبْقَى هُو الليثَ بنَ سَعدٍ وتُهْمَل الرّوايتانِ الأخريانِ، أمْ سَيَنْتقلُ المَدارُ إلى عَبدِالله بنِ عَمرو بنِ العَاص؛ إذا تَبيّنَ لَنا أنَّ الرّوايتينِ أوْ إحداهُما صَالحةٌ للمُتابعةِ.

ورِوايةُ الإمام عَبدِ بنِ حُميدٍ مِثلُ رِوايةِ الإمامِ أحْمَدَ للحديثِ، وتَقْصُرُ عنها بأنَّ راوِيَها جَعَلَها مِنْ مُسْنَدِ عَبدِ الله بنِ عَمرو.

الخُطوةُ الثّالثةُ: تَراجِمُ رُواةِ الأسانيدِ:

تَراجِمُ الرّواةِ النقَلَةِ:

وسَوفَ أبدأ بِطرقِ روايةِ الليثِ بنِ سَعدٍ؛ لأنّها عُمْدَةُ دِراسَتِنا فِي هذه المُحاضرةِ.

١-أسانيدُ طُرُقِ روايةِ الليثِ بنِ سَعدٍ:

غَدا مَعلوماً، أنَّ مَنْ دُونَ (المَدارِ) وهُو الليثُ بنُ سَعدٍ، هُم الرُّواةُ النّقَلَةُ، وتَرْجَمَةُ هؤلاءِ مَعْرفيّةٌ للتَّعلُّمِ والتَّدريسِ، ويُستَغنى عَنْها فِي البُحوثِ العِلميّةِ؛ إذا لَمْ يَكنْ فِي الطُّرُقِ راوٍ مَتروكٌ أوْ وَاهٍ، أوْ ضَعيفٌ جدّاً، لَكِنَّ رُواةَ ابنِ خُزيمةَ، وابنِ حِبّانَ، والحَاكِمِ ومَنْ بَعدَهُم، وإنْ كانوا نَقَلَةً؛ إلا أنَّ تَراجمَهُم تُوقِفُنا عَلَى كَثيرٍ مِنَ الفَوائدِ والقَواعدِ الحَديثيّةِ والنّقديّةِ، ولِهذا أثْبتُّ تَراجِمَهُمْ فِي تَخْريجِ هذا الحديثِ.

والرُّواةُ (النَّقلةُ) فِي هذا الحَديثِ هُمْ:

أ- الأئمّةُ المُصَنِّفونَ:

وهُمْ أحمدُ بنُ سُليمانَ الطَّبرانيُّ، وعَليُّ بنُ الحُسينِ البيهقيُّ، ومُحَمّدُ بنُ إسحاقَ بنِ خُزيمةَ، ومُحَمّدُ بنُ عَبدِالله الحَاكِم النَّيسابوريُّ. وتَراجِمِ هَؤلاءِ تَملأُ طَبقاتِ الحُفّاظِ والنُّبلاءِ، وهُمْ فَوقَ المَعْرِفةِ والثِّقةِ!

ب-شُيوخُ المُصَنِّفينَ:

جرَتْ عَادَةُ المُحَدِّثينَ أنْ يَتَشَدَّدوا مَعَ مُعاصِريهِم، وخَاصّةً شُيوخَهُم الذين يَروون عَنْهُم، وهُؤلاءِ غَالباً مِنَ الثّقاتِ، أوْ مِنْ رُواةِ الكُتُبِ المُصَنّفةِ في طبقات أعلى.

ج-الرّواةُ دُونَ المَدارِ:

وهَؤلاءِ غَالِباً مَا تَدورُ عَليهِمُ الأسانيدُ، إذا كانَ شَيخُهُمْ مِنَ المُصَنِّفينَ. ومِنَ المُسَلَّمِ به أنَّ المُحدِّثينَ يَتساهلونَ بنَقْلِ الكِتابِ المُصَنَّفِ المَشهورِ لِطَلَبِ عُلوِّ الإسنادِ.

د-الرّواةُ مَا بيَنَ شُيوخِ المُصَنِّفينَ المُتأخّرينَ والمَدارِ:

وهَؤلاءِ غَالِباً مَا يكونونَ نَقَلَةً.

وأهَمُّ مَا يَجِبُ الانتباهُ إليه هُو: هَل اختلَفَتْ ألفاظُ الحَديثِ، وصِيَغُ التّحمُّلِ والأداءِ؟ فَإذا لَمْ تَخْتَلفْ؛ دَلَّ ذَلك عَلَى أنَّ القَوْمَ يَرْوونَ نُسْخةً مَكتوبَةً مَعروفةً عَنِ الليثِ بنِ سَعْدٍ، وعَلَيْه، فلاَ حَاجَةَ إلى تَرْجَمَةِ أيِّ واحِدٍ مِنْهُم قَبلَ المَدارِ.

وسَوفَ أوضّحُ هَذه المَسْألةَ بَعضَ إيضاحٍ.

تَرْجَمَ الحَافِظُ ابنُ حَجَر عَبدَالله بنَ صَالِحِ المِصريّ فِي «تَقريبه» (٣٣٨٨) فقال: «كاتِبُ الليثِ، صَدوقٌ كَثيرُ الغَلَطِ، ثَبتٌ فِي كِتابِهِ، وكانَت فِيه غَفْلَةٌ! (خت د ت ق)».

وتَرْجَمَ فِيه (٧٥٨٠) يَحيى بنَ عَبدِالله بنِ بُكيرٍ المَخزوميّ -مَولاهُم- وقالَ: ثِقَةٌ فِي الليثِ، وتكلّموا فِي سَمَاعِهِ مِنْ مَالِك! (خ م ق)».

فواضِحٌ أنَّ عَبدَالله بنَ صَالِح ويَحيى بنَ بُكيرٍ؛ لَيسا ثِقتينِ بإطلاقٍ، وإنَّما بِقُيودٍ لكِنَّ كِلَيْهِمَا مَأمونٌ عَلَى (كِتاب الليثِ بنِ سَعدٍ) حُجَّةٌ فِي نَقْلِهِ، وهُو المَطْلوبُ.

وأما شُيوخُ المُصَنّفينَ فهُم: أَحْمدُ بنُ مُحَمّدٍ العَنَزيّ، وسَعْدُ بنُ عَبدِالله بنِ

عبدالحَكَمِ، وعَليُّ بنُ حَمْشاذَ، ومُطَّلِبُ بنُ شُعيبٍ.

أمّا أحْمَدُ بنُ مُحَمّدٍ العَنزي -شَيخُ الحَاكِم- فَقَدْ أخْرَجَ الخَطيبُ البَغداديُّ، مِنْ طَريقِ شَيخِهِ أبي نُعَيمٍ الحَافِظِ عَنْه، رِوايةً عَنْ يَحيى بنِ مَعينٍ[1].

فرَجُلٌ يَرْوي عَنْه حَافِظانِ كَبيرانِ، ولم يُجْرَحْ؛ فلا ريبَ أنّه لَيْسَ ضَعيفاً ولا مَتْروكاً ومِثْلُه يقبَلُ في المُتابعاتِ، وإنْ لَمْ نَجِدْ لَهُ تَرجمةً، نَتيجةَ ضَياعِ تَواريخِ أهْلِ المَشرقِ.

وأمّا سَعدُ بنُ عَبدِالله بنِ عَبدِ الحَكَمِ، فَلَمْ أجِدْ لَهُ تَرجَمَةً أيضاً، ولكنّي وجَدْتُ الخَطيبَ أخْرَجَ مِنْ طَريقِ عَبدِالرّحمنِ بنِ أبي حَاتِمٍ عَنْه رِوايةً، وهذا يَعني أنّه رَوى عَنْه حَافِظانِ: ابنُ خُزيمةَ، وابنُ أبي حَاتِم[2].

وأخْرَجَ الخطيبُ مِنْ طَريقِ ابنِ خُزيْمَةَ، عَنْ سَعدِ بنِ عَبدِالله بنِ عَبدِ الحَكَمِ قِصّةَ صُحبَةِ أخيهِ مُحَمّدِ بنِ عَبدِالله بنِ عَبدِالحَكَمِ مَعَ الإمامِ الشّافعيِّ، ثُمَّ قالَ ابنُ خُزَيْمَةَ: هُمْ أربعةُ إخوة: عَبدُالحَكَمِ، وعَبدُالرّحمن، ومُحَمّدٌ، وسَعدٌ، بنو عَبدِالله بنِ عَبدِالله بنِ عَبدِالحَكَمِ، ونَحنُ لَمْ نُدْرِكْ مِنْهُم إلا اثنينِ، وكانَ مُحَمّدٌ أعْلَمَ مَنْ رَأيتُ فِي المَسائلِ.

لا أدري! قالَ أبو بَكرٍ: فأمّا الإسنادُ، فَلَمْ يَكُنْ يَحْفظُه؟

وكانَ أعبدَهُم، وأكثَرَهم اجْتِهاداً وصَلاةً سَعْدُ بنُ عَبدِالله، وكان مُحَمّدٌ مِنْ أصحابِ الشّافعيّ[3].

فَسَعْدُ بنُ عَبدِالله بنِ عبدِالحَكَمِ، رَجُلٌ صَالِحٌ يَنْقُلُ كِتاباً مَكتوباً عَنْ أبيهِ عَبدِالله بنِ عبدِالله بنِ عَبدِالحَكَمِ، عَنِ الليثِ بنِ سَعدٍ.

وأمّا عَليُّ بنُ حَمْشاذَ، شَيخُ الحَاكِمِ، فقالَ فِيه الذّهبيُّ فِي «تَذكرةِ الحُفّاظِ»: الحَافِظُ الكبيرُ! وقالَ فِيه أيضاً: لَهُ مُسندٌ فِي ثَلاث مئةِ جُزءٍ حَديثيّ أو أكثرَ (ت٣٣٨) وأكثرَ عَنْهُ الحَاكِمُ[4].

---

(١) تاريخ بغداد (١١: ٢٠٣).

(٢) تاريخ بغداد (٢: ٣٦٢).

(٣) تاريخ بغداد (١٤: ٢٩٩) ترجمة البويطي.

(٤) تذكرة الحفاظ (٣: ٧٨٣ و٨٥٥).

وأمّا مُطلّب بنُ شُعيبٍ الأزديّ شَيخُ الطّبرانيّ، فَقد تَرْجَمَهُ ابنُ عَديٍّ، فقال: حَدَّثَنا عِصْمةُ البُخاريُّ: حَدَّثَنا المُطّلبُ بنُ شُعيبٍ: حَدَّثنا أبو صَالحٍ: حَدَّثَنا الليثُ عَنْ يُونُسَ، عن ابنِ شِهابٍ، عَنْ أبي سَلَمَةَ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ رَضيَ اللهُ عَنْهُ قال: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: (**إذا أتاكُمْ كَريمُ قَومٍ فأكرِمُوه**) انتَهَى.

قالَ ابنُ عَدِيٍّ: والمطّلبُ هذا، هو راويةٌ عَنْ أبي صالحٍ، عن الليثِ بِنُسَخِ الليثِ.

ولم أرَ له حديثاً مُنكَراً غيرَ هذا الحديثِ. ومَتْنُ هذا الحديثِ بهذا الإسنادِ مُنْكَرٌ جِدّاً وسائِرُ أحاديثِهِ عَنْ أبي صَالحٍ مُسْتَقِيمةٌ.

قالَ الحافِظُ في اللسانِ: وقَدْ أكثَرَ الطّبرانيُّ عَنْ مُطّلبٍ هذا، وهُو صَدوقٌ[1].

وقالَ أبو سَعيدِ بنُ يُونُسَ فِي «تَاريخِ مِصْرَ»: «مُطّلبُ بنُ شُعيبِ بنِ حِبّانَ بنِ سِنانَ بنِ رُستم يُكنَى أبا مُحَمّدٍ، كانَ أبوهُ مِنْ أهلِ «مَرو» وُلِدَ بِمِصْرَ، ويُقالُ: إنَّه مِنْ مَوالي الأزدِ حَدَّثَ عَنْ أبي صَالحٍ كاتِبِ الليثِ وغَيرِهِ، تُوفيَ يَومَ الأحدِ النّصفَ مِنَ المُحَرّم سَنَةَ اثنتينِ وثَمانينَ ومائتينِ، وكانَ ثِقَةً فِي الحَديثِ»[2].

وإنّما ذَكَرْتُ هذه الأمورَ هُنا؛ لأنَّ الرّواةَ بَعْدَ القَرْنِ الثّالثِ نَقَلَةٌ فِي الجُمْلَةِ، وقَلّما يكونُ فِيهِم راوٍ عُمْدَةٌ فِي سَندٍ، وتَراجِمُهم فِي تَواريخِ الرّجالِ نادرةٌ؛ بِسببِ ضَياعِ مُعْظَمِ تواريخِ المَشارقةِ فِي تلْكَ الحِقْبةِ.

-تَراجمُ أعْمِدَةِ الإسْنادِ:

أوّلُ أعمِدَةِ الإسْنادِ مِنْ أدنى هُو الليْثُ بنُ سَعدٍ الفَهميّ، إمامٌ حَافِظٌ جَليلٌ، أشْهَرُ مِنْ أنْ يُعَرَّفَ بِهِ، وقَدْ مَرّ ذِكْرُهُ غَيرَ مَرّةٍ فِي هذا الكِتابِ.

---

(١) لقد روى الطبراني من طريقه في معجمه الصغير حديثاً واحداً (١٠٩٣) وروى عنه ثمانية أحاديث في مسند الشاميين، منها: (٥٥، ٢٧٨، ٣٤١) بينما روى عنه أكثرَ من مائتي حديث في المعجم الكبير، ولو تتبعها باحثٌ؛ لوجد فيها ما يعين على كشفِ شخصيّةِ هذا الراوي وسببِ اعتماد الطبراني إيّاه، وأهم ذلك أنه راوي نسخةٍ معروفةٍ مشهورةٍ. انظر منها على سبيل المثال (١: ٥٤، ٥٨، ٦٨، ٦٩، ٧٨) وانظر (١٩: ٩٢، ١٠٨، ١٧٣، ١٩٨، ٤٤٥) وانظر (٢٤: ١٢، ١٤، ٢٤، ٦٣، ٦٩).

(٢) الكامل لابن عدي (٦: ٤٦٤) واللسان (٦: ٥٠).

-**الحَارِثُ بنُ يَعْقوبَ بنِ ثعلبةَ**، ويُقالُ: ابنُ عبدِ الله الأنْصاريّ المِصريُّ، والدُ عَمرو ابنِ الحَارِث، مَولَى قَيسِ بنِ سَعدِ بنِ عُبادةَ (ت ١٣٠هـ) (عخ م ت س).

رَوَى عَنْ اثني عَشَرَ شَيْخاً مِنْهُم: سَهْلُ بنُ سَعْدٍ السّاعديّ الصَّحابيّ، وأبانُ بنُ صَالِح، وعَبدُ الرّحمن بنِ جُبيرٍ المِصريُّ، وقَيْسُ بنُ رافِعٍ الأشْجَعيُّ، وغيرُهُم.

وَرَوَى عَنْه سِتّةُ رُواةٍ؛ مِنْهُم: ولَدُهُ الفَقيهُ عَمْرُو، وبَكرُ بنُ مُضَر، والليثُ بنُ سَعْدٍ.

لَمْ أَقِفْ فِيه عَلَى جَرْحٍ، وقالَ تِلميذُهُ الليثُ بنُ سَعدٍ الإمامُ: كانَ بينَ عَمْرِو بنِ الحَارِث وأبيهِ الحَارِث بنِ يَعْقوبَ؛ كَمَا بينَ السّماءِ والأرْضِ، كانَ يَعقوبُ أفضلَ مِنَ الحَارِثِ، وكان الحَارِثُ أفضلَ مِنْ عَمرٍو.

وقالَ تِلميذُه مُوسى بنُ رَبيعةَ: كانَ الحَارِثُ بنُ يَعقوبَ مِنَ العُبّادِ.

وقالَ ابنُ مَعينٍ: ثِقَةٌ، وقالَ النَّسائيُّ: لا بَأسَ بِهِ، ولَخَّصَ الحَافِظُ حَالَه فِي «التقريبِ» (١٠٥٩) فقالَ: ثِقَةٌ عَابِدٌ مِنَ الخَامِسَةِ[١].

-**قَيسُ بنُ رَافِعٍ القَيسيُّ الأشجعيُّ**، أبو رافِعٍ- ويقالُ: أبو عَمْرٍو- المِصريُّ (مد).

رَوَى عَنِ النَّبيِّ ﷺ -مُرسَلاً- وعَنْ عَبدِ الله بنِ عُمَرَ، وابنِ عَمْرِو بنِ العَاص، وأبي هُرَيرَةَ، وشُفَيّ بنِ مَاتِعٍ.

وروَى عَنْه سَبعَةُ رُواةٍ مِنْهُم: الحارِثُ بنُ يَعْقوبَ، وعَبدُ الله بنُ لَهيعةَ، ويزيدُ بنُ أبي حَبيبٍ. قالَ الحَسَنُ بنُ ثَوبانَ: دَخَلْتُ عَلَى قَيسِ بنِ رافِعٍ، وكانَ مِنْ أهلِ العِلمِ والسَّتْرِ، فذَكَرَ خيراً.

وقالَ فِي «التقريب (٥٥٧١): مَقبولٌ مِنَ الثّالثةِ، ووَهِمَ مَنْ ذَكَرَهُ فِي الصَّحابَةِ.

قالَ فِي التّحْريرِ (٥٥٧١): «بلْ صَدوقٌ حَسَنُ الحَديثِ، فَقَدْ رَوى عَنْه جَمْعٌ، وذَكَرَهُ ابنُ حِبّان في الثقاتِ».

قُلتُ: قَدْ رَوَى عَنْ جَمْعٍ أكثرُهُم مِنَ الصّحابَةِ، وروَى عَنْه جَمْعٌ مِنَ العُلماءِ، ولَمْ

---

(١) ترجمته في تهذيب الكمال (٥: ٣٠٩) وتهذيب التهذيب (٢: ١٤٣) مع التذكير بأن المزي نص على روايته عن قيس بن رافع، في ترجمة قيس، وليس في ترجمته هو.

يُجْرحْ، ولَمْ يُتَرْجِمْهُ أحدٌ فِي الضُّعفاء[١].

لكنّني لم أقِفْ لَهُ إلاّ عَلى هذا الحديثِ المُسْنَدِ، ومُرْسلٍ أخرَجَه أبو داودَ في مَراسِيلِه والبيهقيُّ في السّنن الكبير[٢].

ومنهجُ الحافِظِ في المَقْبولِ، لَخَّصَهُ بقولِه: «مَن لَيْسَ لَه مِنَ الحديثِ إلاّ القليل، ولمْ يثبتْ فِيهِ ما يُترلكُ حديثُه مِنْ أجْلِه، وإليهِ الإشارةُ بلفظ مقبول، حيثُ يتابعُ، وإلاّ فليّن الحديث»[٣].

فالرجلُ قليلُ الحديثِ جِدّاً، وسوف نرى هل توبِعَ، أو وُجِدَ لحديثِه شاهدٌ؟ فالكلامُ في «التحريرِ» ليسَ فيهِ تَحرير!

-**عَبدُالرّحمنِ بنُ جُبيرٍ المِصريُّ القُرشيُّ** -العَامريُّ- مَولاهُم- الفَقيهُ الفَرَضِيُّ المُؤذّن. مِنَ الطَّبقةِ الخَامِسةِ.

رَوَى عَنْ عَشَرةِ شُيوخٍ، أكثَرُهُم مِنَ الصَّحابةِ، مِنْهُم: عَبدُالله بنُ عَمرو بنِ العَاص وعُقبةُ بنُ عَامرٍ الجُهنيّ، وأبو الدّرداءِ.

وَرَوى عَنْه مِثْلُ هذا العَدَدِ مِنَ الرّواةِ، مِنْهُم: بَكرُ بنُ سَوادَةَ، والحَارِثُ بنُ يَعقوبَ وقَيسُ بنُ رافِعِ القَيسيُّ، وكَعبُ بنُ عَلقَمَةَ (م د ت س).

قالَ عَبدُالله بنُ لَهيعةَ: كانَ عَالِماً بِالفرائضِ، وكانَ ابنُ عَمرٍو مُعْجَباً بِهِ. وقالَ النَّسائيُّ: ثِقَةٌ، وقالَ الحَافِظُ فِي «التّقريب» (٣٨٢٨): ثِقَةٌ عَارِفٌ بِالفرائضِ، مِنَ الثّالثةِ[٤].

-**عَبدُالله بنُ عَمرو بنِ العَاص بنِ وائلٍ القُرشيُّ**، أبو مُحَمّد السّهميُّ، أحدُ السّابقين المُكثِرينَ مِنَ الصَّحابةِ، وأحدُ العَبادلَةِ الفُقَهاء (ع).

---

(١) ترجمته في التاريخ الكبير(٧: ١٥٢) وفي الجرح والتعديل (٧: ٩٦) والثقات (٥: ٣١٥) وتهذيب الكمال (٢٤: ٢٤) وتهذيب التهذيب (٨: ٣٤٩).

(٢) السنن الكبير للبيهقي (٩: ٣٤٦) وتهذيب الكمال (٦: ٧٦).

(٣) مقدمة التقريب (ص: ١٤).

(٤) ترجمته في التاريخ الكبير (٥: ٢٦٧) والجرح والتعديل (٥: ٢٢١) والثقات (٥: ٧٩).

رَوَى عَنِ النَّبيِّ ﷺ، وعَنْ أبي بَكرٍ (خ م ت س ق) وعَنْ عُمَرَ بنِ الخَطّاب (٤) ومُعاذِ بنِ جَبَلٍ، وغَيرِهم مِنَ الصَّحابةِ.

ورَوى عَنْه خَلائقُ تَتعَذّرُ عَلَى الحَصْرِ، مِنهُم: أنسُ بنُ مَالِك، وعَامرٌ الشَّعبيُّ وحَفيدُه شُعيبُ بنُ مُحَمّدٍ، وقَدْ أكثرَ عَنْه، وعَبدُ الرّحمنِ بنُ جُبيرٍ المِصريّ.

وقَد اعتَرَفَ أبو هُرَيْرَةَ أنَّ عَبدَ الله بنَ عَمرو أكثرَ مِنْه حَديثاً، وأنَّ لَهُ كِتاباً كانَ يكتُبُ فِيه مَا يَسمَعُهُ مِنَ النَّبيِّ صَلَّى الله عَلَيْه وآلِه وسَلَّمَ.

وقَدْ رَوَى أحمدُ ابنُ حنبلٍ عَنْه أنَّه قالَ: رأيتُ فِيما يَرى النَّائِمُ؛ كأنَّ فِي إحدى يَديَّ عَسَلاً، وفِي الأخْرى سَمْناً، وأنَا ألعَقُهُما، فَذَكَرْتُ ذلك للنَّبيِّ ﷺ، فقالَ: تَقْرَأُ الكِتابيْنِ التّوراةَ والقُرآن، وكانَ يَقْرَؤُهُما... قالَ الحَافِظُ فِي الإصابةِ: فِي سَنَدِهِ ابنُ لَهيعةَ.

قلتُ: وهذا الحديثُ من غرائبِه، وعَبدُالله بنُ عَمْرٍو مِنْ صالِحي الصَّحابةِ العُبّادِ.

قالَ الذَّهبيُّ فِي التّذْكرةِ: «كانَ خَيّراً مُقبلاً عَلى شَأنِهِ، ويلومُ أباهُ عَلَى القيامِ نَوْبَةَ الفِتنةِ، ويَتأثّم مِنَ القُعودِ عَنْه خَوفَ العُقوقِ، وحَضَرَ صِفّين مع أبيه، ولَمْ يَسُلَّ سَيفاً وكانَ أصابَ جُملةً مِنْ كُتُبِ أهلِ الكِتابِ، وأدمَنَ النَّظَرَ فِيها، ورأَى فِيها عَجائبَ.

قَدْ خَلّفَ لَهُ أبوه أموالاً عَظيمةً، وكانَ لَهُ عَبيدٌ وخَدَمٌ، حَمَل عَنْه المِصريونَ عِلْماً كَثيراً، تُوفيَ بِمصْرَ سَنَةَ خَمْسٍ وسِتّينَ، لَياليَ حِصارِ الفُسطاطِ، فَلمّا تُوفيَ لَمْ يقدِروا أنْ يُخْرِجوا جَنازَتَهُ؛ لِمكانِ الحَرْبِ بَينَ مَروانَ بنِ الحَكَمِ، وعَسكرِ ابنِ الزُّبيرِ، فَدُفِنَ بدارِهِ رَضِيَ الله عَنْه»[1].

ونَقَلَ الحَافِظُ خِلافَ المُؤرّخينَ فِي تَاريخِ وفَاتِه ومَوْضِعِهَا، فقالَ مَا خُلاصَتُه: قِيلَ مَاتَ بالشام، وقِيلَ: بِمكّةَ المُكَرّمةِ، وقِيلَ: بالطائفِ، وقيل: بِمِصْرَ، وفِي سَنَةِ وفاتِهِ: قِيلَ: تُوفِّيَ لَياليَ الحرّةِ سَنَةَ ثَلاثٍ وسِتّينَ، وقِيلَ: خَمْسٍ وسِتّينَ، وقِيلَ: ثَمانٍ وسِتّينَ وقِيلَ: تِسعٍ وسِتّينَ فَقَطْ!

---

(١) ترجمته في الإصابة (٤:١٩٢) وتهذيب الكمال (١٥:٣٥٧) وتذكرة الحفاظ (١:٤١) والتقريب (٤٣٩٩).

-**مُعاذُ بنُ جَبَلِ بنِ عَمْرِو بنِ أوسٍ الأنْصاريُّ الخَزرجيُّ**، أبو عَبدِالرّحمنِ المَدنيُّ شَهِدَ بَدراً ومَا بَعْدَها (ت ١٨هـ) (ع).

رَوَى عَنِ النَّبيِّ ﷺ أحاديثَ كَثيرةً، مِنْها فِي الكُتُبِ التّسعةِ (٢٦٢) مِئتانِ واثنانِ وستونَ حَديثاً، وفِي الكُتُبِ السِّتّةِ (١٠٢) مِئةُ حَديثٍ وحَديثانِ. خَرَّجَ البُخاريُّ مِنها عَشرةَ أحاديثَ، هي أربعةُ أحاديثَ بدون تكرار: (٢٧٠١، ٣٤٤٢، ٤٠٩١، ٦٣٥٣) وخَرَّجَ مُسلمٌ مِنْها سَبعَةَ أحاديثَ مُكَرّرَةٍ، يصفو منها ثلاثةُ أحاديثَ، هي: (١٩، ٣٠، ٧٠٦).

وَرَوى عَنْه عَدَدٌ كَبيرٌ مِنَ الرُّواةِ، مِنْهم: أنسُ بنُ مَالِكٍ، وجَابِرُ بنُ عَبدِالله، وعَبدُالله ابنُ عُمَرَ، وعَبدُالله بنُ عَمرِو بنِ العَاص، والمِقدامُ بنُ مَعدي كَرِب رَضِيَ الله عَنْهُمْ.

صَحابيٌّ جَليلٌ عَالِمٌ قَانِتٌ زاهِدٌ شَهيدٌ، أكْرَمَهُ الله تَعالَى بِالشهادةِ فِي طَاعونِ عَمْواس قَبلَ أنْ تَطرقَ الفِتَنُ والبَلايا المُسلمينَ، كانَ مَحبوباً مِنْ جَميعِ المُسلمينَ. قالَ الحَافِظُ: كانَ إليهِ المُنتهى فِي العِلمِ بالأحْكامِ والقُرآن[1].

هَؤلاءِ هُمْ رُواةُ رِواية الليثِ بنِ سَعدٍ، وقَدْ تَبيّنَ أنَّ جَميعَهُم مِمّنَ يُحتَجُّ بِهِ، سِوى قَيس بن رافِعٍ الذي قالَ فِيه الحَافِظ: مَقبولٌ حَيثُ يُتابَع!

وقَدْ تقدَّمَ أنَّ سَببَ قولِ الحَافِظ هذا، هُو أنَّ قَيسَ بنَ رافِعٍ، وإنْ وُصِفَ بالسَّتْرِ والعِبادةِ، إلا أنَّه لا يُعرَف له شَيءٌ في كُتُبِ السُّنّةِ سِوى هذا الحَديثِ المَرفوعِ الواحِدِ وَحديثٍ آخرَ مُرْسَلٍ.

وَمَنْ لا يُعْرَفُ إلاّ بِروايةِ حَديثٍ واحِدٍ تُوبِعَ عَلَيْه، أمْ لَمْ يُتابَع؛ لا يُعطى أكثَرَ مِنْ دَرَجَةِ مَقْبولٍ إذا تُوبِعَ، فَهلْ تُوبِعَ عَلَى حَديثِهِ؟ سوف يأتي بيانُ ذلك.

٢- إسنادُ رِوايةِ الإمام أحمدَ:

تَقَدَّمَ الكَلامُ عَلَى أنَّ المُصنِّفينَ فِي الحَديثِ النَّبويِّ فَوقَ التّوثيقِ بدرجاتٍ، وقَدْ تَكلّمتُ فِي كِتابي (مَنهجُ الإمام ابنِ حِبّان فِي الجَرْحِ والتّعديلِ) أنَّ مُصْطَلحَ (جَمَعَ وصَنَّفَ) مِنْ أعلَى ألفاظِ التَّعديلِ عِنْدَهُ، وعِنْدَ غَيرِهِ، باستثناءِ أفرادٍ قَلائلَ مِنْ أمثالِ: نُعيم بنِ حَمّاد

---

(١) ترجمته في الإصابة (٦: ١٣٦) وت الكمال (٢٨: ١٠٥) والتذكرة (١: ١٩) والتقريب (٦٧٢٥).

وعَبدِالله بنِ أبي داودَ، وابنِ بَطّةَ، وأمثالِهم، وهؤلاءِ لَمْ يُصَنِّفوا كِتاباً مِنْ كُتُبِ (السُّنّةِ) الأصولِ عَلى كُلِّ حَالٍ، وإنّما جَمَعوا لنا بلايا وطامّاتٍ أسْمَوْها كُتُبَ السنّةِ.

فالإمامُ أحمدُ مِنْ أكثرِ عُلماءِ الحَديثِ وَرَعَاً وتَقوى، وقَدْ ثَبَتَ عَنْه مِنْ طُرُقٍ أنّه لَمْ يُحَدِّثْ مِنْ حِفْظِهِ، وإنَّما يُحَدِّثُ مِنْ كِتابِه، فَيكونُ قَدْ تَحَقّقَ الضَّبطُ العَالي والعَدالةُ العَاليةُ. فلا نَتَكَلّفُ تَرجَمَتَهُ النّقديةَ، ولا المعرفيّة (ت٢٤١هـ) رَحِمَهُ الله تَعالَى.

-**قُتيبةُ بنُ سَعيدٍ (ت٢٤٠هـ)**: مِنْ أقرانِ أحمدَ، من الحُفّاظ، تَقَدّمتْ تَرجَمَتُه (انظر: ثبت الأعلام).

-**عَبدُالله بنُ لَهيعةَ**: أفرَدْنا لَهُ أطْوَلَ تَرجَمَةٍ فِي هذا الكِتابِ (انظر: ثبت الأعلام) وهُو عَالِمٌ جَليلٌ وفِقيهٌ كَبيرٌ، وهُو سَيىءُ الحِفْظِ، يُقْبَلُ حديثُه فِي المُتابعاتِ.

-**الحَارِثُ بنُ يزيدَ الحَضرميُّ**: أبو عَبدِالكَريمِ المِصريُّ، والدُ عَبدِالكَريمِ بنِ الحَارِث (ت١٣٠هـ).

رَوى عَنْ سِتَّةٍ وعِشرينَ شَيخاً مِنْهُم: جُبيرُ بنُ نُفيرٍ الحَضْرميُّ (د) وعَبدُالرّحمنِ بنُ حُجَيْرةَ (م) وعَرْفَطةُ بنُ عَمرٍو الحَضرميُّ، وعَليّ بنُ رَباح اللَّخْمِيُّ (س ق).

وَرَوى عَنْه اثنا عَشَرَ راوياً مِنْهُم: بَكرُ بنُ عَمرٍو المَعَافريُّ (م) وابنُ لَهيعةَ (د) والأوزاعيُّ، والليثُ بنُ سَعدٍ.

قالَ تِلميذهُ الليثُ بنُ سَعدٍ: كانَ يُصَلّي كُلَّ يَومٍ ستَّ مِئةِ ركعةٍ.

وقالَ أحمدُ ابنُ حَنبلٍ، والعِجليُّ، وأبو حَاتِمٍ، والنَّسائيُّ: ثِقَةٌ.

وقالَ الحَافِظُ في التّقريبِ (١٠٥٧): (ثِقَةٌ ثَبتٌ عَابِدٌ مِنَ الرّابعةِ) (م د س ق)[١].

-**عَليُّ بنُ رَباح بنِ قَصيرِ بنِ القَشيبِ اللَّخْمِيُّ** أبو عَبدِالله، ويُقالُ: أبو مُوسى المِصريُّ والدُ مُوسى بنِ عَليِّ بنِ رَباح، والمَشهورُ فِيه: عُلَي -بِضمِّ العَينِ- وكان يَغضبُ مِنْها (ت ١١٤، أو ١١٥هـ) (بخ م ٤).

وَرَوَى عَنِ اثنينِ وعِشرينَ شَيخاً، أكثرُهم مِنَ الصَّحابةِ، مِنْهُم: زَيدُ بنُ ثابتٍ، وابنُ

---

(١) ترجمته في تهذيب الكمال (٥:٣٠٦) ومظانها ثمة، وقد نصّ المزّي في ترجمة ابن لهيعة (١٥: ٤٨٧) على أن الحارث الحضرمي شيخه.

عَبّاسٍ، وعبدُالله بنُ عَمْرٍو، وعُقبةُ بنُ عَامِرٍ، وأبو هُرَيْرَةَ.

وَرَوى عَنْهُ أحدَ عَشَرَ راوياً، مِنْهُم: الحَارِثُ بنُ يَزِيدَ الحَضرميُّ (س ق) وابنُه مُوسى ابنُ عَليِّ بنِ رَباح (بخ م ٤) ويَزِيدُ بنُ أبي حَبيب (ت ق).

لَمْ أقفْ فِيه عَلَى جَرْحٍ، وهُو مِنَ المُعمّرينَ.

وَثّقَهُ ابنُ سَعدٍ، والعِجليُّ، ويَعقوبُ بنُ سُفيانَ، والنَّسائيُّ، وقالَ أحمدُ: مَا عَلِمْتُ إلا خَيْراً، ولَخَّصَ الحَافِظُ حَالَه فِي التَّقريبِ (٤٧٣٢) فقالَ: ثِقَةٌ.

٣-إسنادُ روايةِ عَبدِ بنِ حُميدٍ: عَبدُ بنُ حُمَيْدٍ، إمامٌ حَافِظٌ مُصَنِّف (ت٢٤٩هـ).

-**عَبدُ الله بنُ يزيدَ القُرشيُّ العَدويُّ**، أبو عَبدِ الرّحمن المُقْرِىءُ القَصيرُ البَصريُّ، ثُمَّ المَكيُّ مَولَى آلِ عُمَرَ بنِ الخَطّاب (ت٢١٣هـ) وقَدْ قَارَبَ المِئةَ (ع).

رَوى عَنْ أربعةٍ وعِشرينَ شَيخاً، مِنهُم: الحَمّادان، والثَّوريُّ، وشُعبةُ، والليثُ وابنُ لَهيعةَ، وعَبدُ الرّحمن بنُ زِيادِ بنِ أنعُم (بخ د ق).

وَرَوى عَنْه تِسعةٌ وخَمسونَ راوياً، مِنْهُم: أحمدُ ابنُ حَنبلٍ، والبُخاريُّ، وإسحاقُ بنُ راهَوَيْه، وأبو خَيثمةَ زُهيرُ بنُ حَرْبٍ، وعَبدُ بنُ حُميدٍ.

لَمْ أقفْ فِيه عَلَى جَرْحٍ، وقالَ أبو حاتِم: صَدوقٌ، وقالَ النَّسائيُّ: ثِقَةٌ. وقالَ الخَليليُّ: ثِقَةٌ، حَديثُه فِي الثّقاتِ، ويَتَفرَّدُ بأحاديثَ، وقالَ ابنُ المُباركِ: كانَ ذَهَباً خَالِصاً. وقالَ هُو عَنْ نَفسه: أنا مَا بينَ التّسعين إلى المِئة، وأقرأت القُرآنَ بالبصرةِ ستاً وثَلاثينَ سَنَةً، وها هنا بمكّةَ خَمْسَاً وثَلاثينَ سَنَةً[1]. قالَ ابنُ سَعدٍ: كانَ ثِقَةً كَثيرَ الحَديثِ[2]. وقالَ الحَافِظُ: «ثِقَةٌ فَاضِلٌ أقرأ القُرآن نَيّفاً وسَبعينَ سَنَةً».

-**عَبدُالرّحمنِ بنُ زِياد بنِ أنعُم بنِ مُنبّه الشّعبانيُّ** أبو أيوبَ -ويُقالُ: أبو خَالِدٍ- الإفريقيُّ- قَاضيها (ت ١٥٦هـ) (بخ د ت ق).

---

(١) قال عداب: حدثني عمدتي في القراءات والتلاوة العلامةُ المقرىءُ الشيخ محمد بن سليمان بن أحمد الحسني الشندويلي، عام (١٩٧٧م) أنه أقرأ القرآن الكريم في مسجد الإمام الحسين عليه السلام بالقاهرة ستين سنة، فرحمة الله عليهم أجمعين.

(٢) ترجمته في ت الكمال (١٦ : ٣٢٠) وت التهذيب (٦ : ٧٥) والتقريب (٣٧١٥).

رَوَى عَنْ ثَلاثةٍ وعِشرينَ شَيخاً، مِنْهُم: بَكرُ بنُ سَوادةَ الجُذَاميّ (د ت) وأبوه زِيادُ بنُ أنعُمٍ الإفريقيُّ (بخ) وأبو عَبدِالرّحمن عَبدُالله بنُ يَزيد الحُبُليُّ (بخ د ت ق) ويَحيى بنُ سَعيدٍ الأنْصاريُّ المَدنيُّ.

وَروَى عَنْه واحِدٌ وثَلاثونَ راوياً مِنْهم: حَمّادُ بنُ أسامةَ الكُوفيُّ (ق) والثَّوريُّ (ت ق) وابنُ المَبارك، وابنُ لَهيعةَ، وأبو عَبدِالرّحمنِ عَبدُالله بنُ يَزيدَ المُقرىء (بخ).

اختَلَفَ النُّقادُ فِيه اخْتِلافاً بَيّناً، ويَبدو أنَّ أساسَ الإعراضِ عَنْه مَا قالَه أبو مُوسى مُحَمّدُ ابنُ المُثنّى العَنزيُّ: مَا سَمِعْتُ يَحيى القَـطّان، ولا عَبدَالرّحمنِ بنَ مَـهدي يُحَدِّثانِ عَنْ سُفيانَ عَنْه. وقالَ عَمرو بنُ عَليّ الصَّيرفيُّ: كانَ يَحيى لا يُحَدِّثُ عَنْه، ومَا سَمِعْتُ عَبدَالرّحمنِ ذَكَرَهُ قَطّ، إلا مَرّةً قالَ: حَدَّثَنا سُفْيانُ عَنْ عَبدِالرّحمنِ بنِ زِيادٍ الإفريقيّ وهُو مَليحُ الحَديثِ، لَيْسَ مِثْلَ غَيرِهِ فِي الضَّعفِ. ونَقَلَ إسحاقُ بنُ راهَوَيْه عَنْ يَحيى القَطّان قولَه فِيه: ثِقَةٌ! ونَقَلَ ابنُ المَديني عَنْه أنَّ هِشامَ بنَ عُروةَ قالَ: حَديثُه مشرقيٌّ. وضَعَّفَه! وقالَ أحمدُ: لَيْسَ بِشيءٍ، لا أكتُبُ حَديثَه. وقالَ مَرّةً: مُنْكَرُ الحَديثِ.

قُلتُ: وخرج له في مسند زياد بن الحارث الصُدائي حديثاً واحداً من طريقين (١٦٨٧٩، ١٦٨٨٠).

وقالَ الجَوزجانيُّ: غَيرُ مَحمودٍ فِي الحَديثِ، وكانَ صارِماً خَشِناً، وقالَ يَعقوبُ بنُ شَيبةَ: ضَعيفُ الحَديثِ، وهُو ثِقَةٌ صَدوقٌ رَجلٌ صَالِحٌ، وكانَ مِنَ الأمّارينَ بالمعروفِ الناهينَ عَنِ المُنكرِ.

قلتُ: وضَعّفَهُ غَيرُهم كَثيرونَ مِنَ المَشارقةِ، فماذا يقولُ أهلُ بلدِهِ؟

قالَ أبو داودَ: قُلتُ لأحمدَ بنِ صالِحٍ المِصريّ: أيُحتجُّ بِحديثِ الإفريقيّ؟ قال: نَعم! قُلتُ: صَحيحُ الكِتابِ؟ قالَ: نَعم!

وقالَ التِّرمذيُّ: ضَعيفٌ عِنْدَ أهلِ الحَديثِ، ضَعَّفَهُ يَحيى القَطّان وغَيرُه، ورأيتُ مُحَمّدَ بنَ إسماعيلَ-البُخاريّ - يُقوّي أمْرَه، ويقولُ: هُو مُقارِب الحَديثِ.

وقالَ السّاجيّ: فِيه ضَعفٌ، وكانَ عَبدُالله بنُ وهْبٍ يُطْريهِ، وكانَ أحمدُ بنُ صالِحٍ يُنكِرُ عَلَى مَنْ يتكلّم فِيه.

قالَ ابنُ عَدِيّ: أروى النّاسِ عَنْه عَبدُالله بنُ يَزيدَ المُقرىء، وعَامّةُ حَديثِهِ لا يُتَابَعُ عَلَيْه. وقالَ الحَافِظُ ابنُ حَجَر: ضَعيفٌ فِي حِفْظِهِ، كانَ رَجُلاً صَالِحاً، وقالَ: الحقُّ فيه أنّه ضَعيفٌ لِكثرةِ روايتِه المُنكراتِ، وهُو أمرٌ يَعتري الصّالحينَ[١].

أقولُ: عبدُالرّحمن بنُ زِياد الإفريقيّ دَرَسْتُه فِي كِتابي «الإمام التِّرمذيّ» والرَّجلُ لَهُ أكثرُ مِنْ ثَلاثينَ حَديثاً فِي كُتُبِ السُّنّةِ المُتنوعةِ[٢] فيَحْسُن أنْ تَقومَ لأجلِه دِراسةٌ اسْتِقْرائيّةٌ مُفْرَدَةٌ، أمّا الآنَ فهُو فِي مَرتبةِ الاعتبارِ، نَقبلُ مِنْ حَديثِه مَا تُوبِعَ عَلَيْه، وخَلا مِنَ النّكارةِ؛ لاختلافِ العُلماءِ فِيه، أمّا تَرْكُ حَديثِه؛ فغَيْرُ مَقبولٍ عِندي.

-**عَبدُ الله بنُ يَزيدَ المَعافريّ**[٣]، أبو عَبدِ الرّحمن الحُبُلِّيّ المِصريُّ (ت١٠٠هـ) (بخ م ٤).

رَوَى عَنْ عَشرةِ شُيوخٍ؛ مِنْهُم: جَابرُ بنُ عَبدِالله الأنْصاريّ (م د س) وعَبدُالله بنُ عُمَرَ وعَبدُالله بنُ عَمرو بنِ العَاص (بخ م٤) وعُقَبةُ بنُ عَامرٍ الجُهنيُّ رَضيَ الله عَنْهُم.

ورَوى عَنْه سَتةَ عَشَرَ راوياً، مِنهم: بَكرُ بنُ سَوَادةَ الجُذاميّ، وأبو هانيء الخَولانيُّ (م ٤) وعبدُالرحمن بنُ زياد بنِ أنعُم (بخ د ت ق) ويزيدُ بنُ عمرٍو المَعافريّ (د ت ق).

لَمْ أقِفْ فِيه عَلَى جَرْحٍ، وقالَ فيهِ ابنُ سَعْدٍ، وابنُ مَعينٍ، والعِجليُّ، والحافظُ ابنُ حَجَرٍ: ثِقَةٌ، وهو مِنَ الطبقَة الثّالثةِ[٤].

وقالَ أبو سَعيدِ بنُ يُونُسَ: تُوفي فِي إفريقيةَ سَنةَ مِئةٍ، وكانَ صَالِحاً.

الخُطوةُ الرّابعةُ: الحُكمُ عَلَى سَنَدِ الحديثِ باعْتبارِ طرقه:

فِي دِراسةِ أسانيدِ طُرُقِ رِواية الليثِ بنِ سَعْدٍ؛ تَبيّن لَنا أنَّ جَميعَ رُواتِها ثِقاتٌ مُحتَجٌّ بِهم، سِوى قَيسِ بنِ رافعٍ، الذي رَوى عَنْه سَبعةُ رُواة، فِيهم عَبدُ الله بنُ لَهيعةَ، وقَيْس

---

(١) ترجمتُه في تهذيب الكمال (١٧: ١٠٢) وتهذيب التهذيب (٦: ١٥٧) والتقريب (٣٨٦٢).

(٢) انظر بعضها عند أبي داود (١٦٧) والترمذي (٥٤) و(١٩٩) وابن ماجه (٣٧٤٨) والدارمي (٣٤٥) ومستدرك الحاكم (٤: ٣٦٩) وسنن البيهقي الكبرى (١: ٢٣٦).

(٣) معافر اسم قبيلةٍ باليمن، وهو موضعٌ هناك أيضاً. انظر معجم البلدان (٥: ١٥٣) والفائق (٣: ٩).

(٤) ترجمته في تهذيب الكمال (١٦: ٣١٦) والتهذيب (٦: ٧٤) والتقريب (٣٧١٢).

لَمْ يُجْرَحْ بِشيءٍ. وقالَ فِيه عَصريّهُ الحَسَنُ بنُ ثَوبان: مِنْ أهلِ العِلمِ والسّترِ. لَكن لَمّا لَمْ يَكنْ لَهُ رِواياتٌ يُختَبَرُ فِيها ضَبطُه، ولَمْ تأتِ فِيه تَزكيةٌ صَريحةٌ مِنْ نَاقدٍ؛ عَدَّهُ الحَافظُ فِي جُملةِ المَستورينَ أهلِ الصَّلاحِ، الذين لا يُعنَونَ بضبطِ الأحاديثِ كَثيراً.

والرّوايةُ الثانيةُ رِوايةُ أحمدَ ابنِ حَنبلٍ، وفِي سَنَدِها عَبدُالله بنُ لَهيعةَ، وهُو يَروي هذا الحديثَ عَنِ الحَارثِ بنِ يعقوبَ، وابنُ لَهيعةَ سَيءُ الحِفظِ، فهَلْ وهِمَ، فَقَلَبَ اسمَ الحارثِ بنِ يعقوبَ، فجَعَلَهُ الحَارثَ بنَ يَزيد، فرَكّبَ إسناداً عَلَى إسنادٍ؟ هَذا مُمْكِنٌ جِدّاً، مَا دام ابنُ لهيعةَ كَثيرَ الغَلَطِ، سَيِءَ الحِفظ.

لكن! هَبْ أنَّ الأمرَ كذلكَ، فيكونُ قَدْ أخطأ فِي حِفْظِ الإسْنادِ، لكِنّه حَفِظَ المَتْنَ كَمَا هُو شأنُ كَثيرٍ مِنَ القُضاةِ والفُقهاء والعُبّاد، فكانَ مَاذا؟

وجوابُ ذلك: أنَّ ابنَ لَهيعةَ يُقْبَلُ حَديثُه إذا تُوبِعَ عَلَيه، فلوْ كانَ رَواه عَنْ شَيخِهِ الحَارثِ بنِ يَعقوبَ؛ لَتَأكّدْنا مِنْ ضَبْطِه لمُوافقةِ الليثِ بنِ سَعدٍ إياهُ.

أما وَقَدْ رَواه عَنِ الحَارثِ بنِ يَزيد! فاحْتِمالُ قَلبِه الحَديثَ -وَهَماً- واردٌ. ومَعَ احتمالِ ذلك؛ يَجبُ التّوقفُ.

ومِنَ التّساهلِ غَيرِ الجائزِ عِلْمياً؛ أنْ نَعدَّ رِوايةَ ابنِ لهيعةَ مُتابعةً قَاصرةً لِروايةِ الليثِ!

وعَبدُالرّحمن بنُ زِيادِ بنِ أنعُم، مِنْ مَرتبةِ ابنِ لَهيعةَ فِي سُوءِ الحِفظِ، ومِنْ طَبقتِهِ فِي العِلْمِ والصَّلاحِ، وهُو شَيخُه أيضاً، واحتمالُ سَماعِ هذا الحديثِ مِنْ تِلميذِه عَبدِالله بنِ لَهيعةَ واردٌ أيضاً، فابنُ لهيعةَ حِينَ تُوفيَ شيخُه عَبدُ الرّحمن الإفريقيُّ (عام ١٥٦ هـ) كان عُمُرُهُ يَزيدُ عَلَى السِّتينَ عَاماً، وهُما مِنْ بَلدٍ واحِدٍ، ولقاؤُهما لا خِلافَ عَلَيه.

لِهذا؛ فلا يَسعني تَرقيعُ هذه الرّوايةِ بتلك وتيك؛ لإخْرَاجِ حَديثٍ صَحيحٍ مِنْ ثَلاثتِهَا كَمَا يفعلُ بعضُ مُعاصِرينا المُحْدَثينَ!

ويظهرُ أنّ هذا الاضطراب والاختلافَ هما سببُ استغرابِ ابنِ خزيمةَ للحديثِ!

لكنّني أميلُ إلى أنَّ قيسَ بنَ رَافِعٍ قَدْ حُفِظَ حَديثُه هذا، لثلاثةِ أسباب:

-الأوّلُ: أنَّ الرّجلَ وُصِفَ بالعِلْمِ والسّترِ، ومَنْ وُصِفَ بالعِلمِ لا يَصْعُبُ عَليْه ضَبْطُ حَديثٍ واحِدٍ.

-الثاني: أنَّ الرّجلَ قَدْ وُصِفَ بالصَّلاحِ والانقطاع إلى الله تَعالَى، والحديثُ داخلٌ في بابة (الصّالحات) التي يَحرِصُ عَلَيها هذا الصِّنفُ مِنَ النّاسِ.

-الثّالثُ: أنَّ اهتمامَ ابنِ لهيعةَ، وعَبدِ الرّحمن بنِ أنعُم، والليثِ بنِ سَعدٍ، والحَارِثِ ابنِ يعقوبَ، والحَارِثِ بنِ يزيدَ بهذا الحَديثِ -وكُلُّهم مِنْ أهلِ الصَّلاحِ والتّقوى- يُرجِّحُ أنّه عَندهُم مَحفوظٌ.

وهذا النّوعُ مِنَ الحَديثِ هُو الذي يُسمّيه الحُفاظُ جيّداً، لا أنَّ الجَيدَ مِن بَابَةِ «حَسَنٌ لذاتِه» فهذا غَلَطٌ فَاحِشٌ.

الخُطْوةُ الخَامِسَةُ: التّوازنُ التّشْريعيّ:

فقراتِ الحَديثِ مَرْغوبٌ بها شَرْعاً، ولِكُلِّ فِقْرةٍ مِنها شَاهِدٌ، أوْ شواهدُ، لكِنَّ اسْتِغْرابَ ابنِ خُزَيْمَةَ هذا الحديثَ بقولِه: (غَريبٌ غَريبٌ!) -مُبالَغةً فِي تَقريرِ غَرابتِه- سَبَبُهُ اجتماعُ هذه الأمورِ الخَمسةِ، أو السِّتةِ فِي حَديثٍ واحِدٍ، واعتبارُ كُلِّ واحِدٍ مِنها ضَماناً عَلَى الله تَعالَى، مَعَ مَا بينها مِنْ تَفاوتٍ فِي الرّتْبَةِ والأثرِ الاجْتِماعيِّ، فكم المَسافةُ كبيرةٌ بَينَ الجِهادِ فِي سَبيلِ الله تَعالَى، وعِيادةِ المَريضِ!

ثُمَّ إنَّ زيارةَ الأميرِ، أو عِيادةَ الأميرِ، لَمْ يَروِ المُحدِّثونَ إلا مَا يُنَفّرُ مِنها.

فكيفَ تكونُ عِيادةُ الأميرِ المَريضِ ضَماناً عَلَى الله تَعالَى أنْ يَغفرَ لِصاحِبِها، ويُدخِلَه الجَنّةَ! وهُم يَرَوْنَ فِي الدُّخولِ عَلَى الأمراءِ نَوعَ جَرْحٍ!

إنَّ جُمْلةَ (كانَ ضَامناً عَلَى الله) مَعَ تَفاوتِ مَراتِبِ الصفاتِ المَقرونةِ، مِنْ أكبرِ أسبابِ غَرابةِ متن الحديثِ؛ لأنَّ المَعروفَ فِي السُّنّةِ النّبويّةِ أنَّ الله هُو يَتضمّنُ لِعبدِه، وأنّ الرّسولَ ﷺ هُو الذي يَضمنُ للخَلْقِ عِنْدَ الله تَعالَى مَا وَعَدَهُم، فَفِي هذه الجملة غرابةٌ ظَاهِرةٌ.

وإذا كانَتْ عِيادةُ المَريضِ تُدخِلُ الجَنّةَ، وزيارةُ الأميرِ المُسلمِ، أوْ عِيادَتُه تُدخِلُ الجَنّةَ، فَلِمَ تُعَدُّ الجَنّةُ سِلْعَةَ الله الغَالية!

ولَقَد استَعْرَضْتُ الصِّحاحَ الأربعَة، والسُّنَنَ الخَمْسَةَ، ومُسْنَدَ أحمدَ، والمُستَدْرك وسُنَنَ البَيهقيِّ، فَمَا وَقَفْتُ عَلَى جُمْلَةِ: (ضَامِنٌ عَلَى الله) و (يَضمَنُ عَلَى الله) و (ضَمن على الله) و (كانَ ضامِناً عَلَى الله) (وتضمّن الله) (وضامن عليّ) و(عليَّ ضامن) إلا في

هذا الحَديثِ، وحديثين آخرين:

-**الأول**: ما أخرجه مسلم (١٨٧٦) -واللفظ له- وابن ماجه (٢٨٥٨) وأحمد (٢: ٤٩٤) وابن أبي شيبة (٤: ٢٠٢) والبيهقي في الكبير (٩: ١٥٧) وفي شعب الإيمان (٤: ١٧) وإسحاق بن راهويه (١: ٢٢٥) عن أبي هريرة، عن النبي - صلى اللَّه عليه وآله وسلّم - أنه قال: **(تَضَمَّنَ اللهُ لِمَنْ خَرَجَ في سَبيلِه، لا يُخْرِجُه إلاّ جِهاداً في سَبيلي وإيماناً بي وتَصْدِيقاً بِرُسُلي، فَهُوَ عَليَّ ضامِنٌ أَنْ أُدْخِلَهُ الجَنّةَ، أَوْ أُرْجِعَهُ إلى مَسْكَنِهِ الذي خرَجَ مِنْهُ، نائلاً ما نالَ مِنْ أَجْرٍ أو غَنيمَةٍ، والذي نَفْسُ مُحَمّدٍ بِيدِهِ! ما مِنْ كَلْمٍ يُكْلَمُ فِي سَبيلِ اللهِ، إلاّ جاءَ يَومَ القِيامةِ كَهَيْئَتِهِ يَومَ كُلِمَ، لَونُهُ لَوْن دَمٍ ورِيحُهُ مِسكٌ، والذي نَفْسُ مُحَمّدٍ بيدِهِ! لولا أَنْ يَشُقَّ على المُسْلمينَ مَا قَعَدْتُ خِلافَ سَرِيَةٍ تَغْزو في سَبيلِ اللهِ أَبَداً ولكنْ لا أَجِدُ سَعَةً فأَحْمِلُهُم، ولا يَجِدُونَ سَعَةً، ويَشُقُّ عَلَيْهِمْ أَنْ يَتخَلّفوا عَنّي والذي نَفْسُ مُحَمّدٍ بيَدِهِ! لَوَدَدْتُ أنّي أَغْزو في سَبيلِ اللهِ فأُقْتَلُ، ثُمَّ أَغْزو فأُقْتَلُ، ثُمَّ أَغْزو فأُقْتَل»**.

والثاني: ما أخرجه الترمذي (١٦٢٠) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ يعني يقولُ الله عزَّ وجَلَّ: المُجاهِدُ في سَبيلِ اللهِ هُوَ عليَّ ضامِنٌ؛ إنْ قَبضْتُهُ أَوْرَثْتُهُ الجَنَّةَ، وإنْ رَجعْتُهُ رَجعْتُهُ بأجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ) قال: هو صحيحٌ غريبٌ من هذا الوجْهِ.

وحديثٍ ثالث أَخْرَجَهُ أبو داود (٢٤٩٤) والحاكم (٢٤٠٠) والبيهقيُّ[1] وغيرُهُم مِنْ حَديثِ الأوزاعيِّ عَنْ سُليمانَ بن حَبيبٍ، عَنْ أبي أمامةَ البَاهليِّ رَضي الله عَنْه، عَنْ رَسولِ الله ﷺ قالَ: **(ثَلاثةٌ كُلُّهم ضَامِنٌ عَلَى الله: رَجُلٌ خَرجَ غَازياً فِي سَبيلِ الله؛ فهُو ضَامِنٌ عَلَى الله حَتّى يَتوفّاه، فيُدخِلَه الجَنةَ، أَوْ يَرُدَّهُ بما نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنيمةٍ، ورَجُلٌ رَاحَ إلى المَسْجدِ؛ فهُو ضَامِنٌ عَلَى الله حَتّى يَتوفّاه، فيُدخِلَه الجَنّةَ، أَوْ يَرُدَّه بِما نَالَ مِنْ أَجرٍ أَوْ غَنيمَةٍ، ورَجُلٌ دَخَلَ بيتَه بسلامٍ؛ فهُو ضَامِنٌ عَلَى الله!)**.

---

(١) السنن الكبير (٩: ١٦٦).

وأخْرَجَهُ ابنُ حِبّانَ (٤٩٩) مِنْ طَرِيقِ صَدقةَ بنِ خَالِد، عَنْ عُثمانَ بنِ أبي العَاتكةِ، عَنْ سُليمانَ بنِ حَبيبٍ المُحاربيّ، عَنْ أبي أمامةَ، بِهِ مِثلَه.

وهذه الأحاديث كلّها -ما صحَّ منها وما لم يصحّ- تحتاج إلى دَرْس فاحصٍ لمتونها، فقد يكون فيها مخالفةٌ ظاهرةٌ لأحاديثَ تقول: إنَّ أحداً لن يَدخُلَ الجنةَ بعمَلِه، وهو الآخَرُ بحاجةٍ إلى دراسةٍ ناقدةٍ، معروضاً على عشراتِ الآياتِ التي تنصُّ على دخولِ الجنة بالعمل.

وهذا الحديثُ يُعْمَلُ بِهِ فِي التَّرغيبِ بهذه الأعمالِ الصَّالحةِ، مِنْ غَيرِ اعتقادِ النجاةِ بِفِعْلِها، وإنّما الاعتقادُ الشَّرعيُّ؛ هُو أنْ يُؤمنَ المُسلمُ بِأنَّ العَمَلَ إذا رُزِقَ صَاحِبُه النِّيةَ الصَّادقةَ، والانضباطَ الشّرعيّ؛ فإنَّه سَبَبٌ مِنْ أسبابِ النَّجاةِ، إذا تَفَضَّلَ الله عَلَى صَاحِبِه بِالقَبولِ، والله تَعالَى أعْلَمُ.

المُحاضرةُ الثامنةُ

حَديثٌ مِنْ أفرادِ ابنِ حِبّان

بإسنادي إلى الإمام ابنِ حبّان في التقاسيمِ والأنواعِ، كتاب (١٤) النكاح، باب (٨) مُعاشرة الزوجين، ذكر إيجاب الجنةِ للمَرْأةِ إذا أطاعَتْ زَوْجَها (٤١٦٣) قال رَحِمَهُ الله تعالى: أخْبَرَنا عَبدُالله بنُ أحْمَدَ بنِ مُوسى الجَواليقيُّ بِعَسْكَر مُكْرَم، قالَ: حَدَّثَنا دَاهِرُ ابنُ نوحٍ الأهوازيُّ، قالَ: حَدَّثَنا أبو هَمّامٍ مُحَمّدُ بنُ الزِّبْرِقان قالَ: حَدَّثَنا هُدْبةُ بنُ المِنْهال عَنْ عَبدِالمَلِكِ بنِ عُميرٍ، عَنْ أبي سَلَمَةَ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ قالَ: قالَ رَسولُ الله ﷺ: (**إذا صَلَّتِ المَرأةُ خَمْسَها، وصَامَتْ شَهْرَهَا، وحَصَّنَتْ فَرْجَها، وأطَاعَتْ بَعْلَها؛ دَخلَتْ مِنْ أيِّ أبوابِ الجَنَّةِ شَاءَتْ**).

وبِهِ إليهِ فيهِ قالَ أبو حَاتِم: تَفَرَّدَ بِهذا الحديثِ عَبدُالمَلِكِ بنُ عُميرٍ مِنْ حَديثِ أبي سَلَمَةَ، ومَا رَواه عَنْ عَبدِالمَلِكِ إلاّ هُدبةُ بنُ المِنهال، وهُو شَيخٌ أهوازيٌّ[١].

وبإسنادي إلى الإمام أبي القاسمِ الطّبرانيِّ فِي المعجم الأوسطِ (٤٥٩٨) قال رحمه اللهُ تعالى: حدثنا عَبدان بنُ أحمدَ قال: حدثنا داهرٌ، بِهِ مِثلَه.

وبه إليه فيه قال: لم يرو هذا الحديثَ عن عبدِ الله بنِ عُميرٍ، إلا هُدْبةُ بنُ المنهال ولا عن هُدْبةَ إلا أبو همّام، تفرّد به داهر بن نوح.

خُطواتُ تَخْريجِ الحَديثِ ونَقْدِهِ:

الخُطْوةُ الأولَى: جَمْعُ طُرُقِ الحَديثِ:

حَديثُ أبي هُرَيْرَةَ هذا أخْرَجَهُ ابنُ حِبّانَ والطَّبرانيُّ فِي الأوسطِ مِن طَريقِ عَبدِالله (عَبدان) الجَواليقي، بِهِ مثلَه.

هاتان الطَّريقانِ هُما كُلُّ مَا وَقَفْنا عَلَيْه مِنْ طُرُقِ هذا الحَديثِ ورِواياتِه فِي كُتُبِ السُّننِ والمَعاجمِ، والمُصنفاتِ، والأجْزاءِ الحَديثيّة، والمَشيخاتِ، فالحديثُ فَرْدٌ غَريبٌ مِنْ

---

(١) كما في الإحسان (٩: ٤٧١) والمعجم الأوسط (٥: ٣٤) وانظر إتحاف المهرة (١٦/ ١: ١٥٣) وكنز العمال (١٦: ٥٢١) فقد نسباه إلى ابن حبان وحده.

(عَبدان) إلى أبي هُرَيْرَةَ رَضيَ الله عَنْه، لم أجد ما يزيل عنه الغرابةَ في أي طبقة من طبقات الإسناد.

الخُطْوةُ الثّانيةُ: تعيينُ مَدارِ الحديثِ:

مَخْرَجُ الحَديثِ الأدْنَى هُو عَبدانُ الجَواليقيّ رَواه عَنْه ابنُ حِبّان والطبرانيُّ.

وقد يُفهم من كلامِ ابنِ حبّانَ أنّ مَدارَه على هدبةَ بنِ المنهال.

وقد يُفهم من كلامِ الطبرانيِّ أنّ مَدارَه على داهرِ بنِ نوح -شيخ شيخه-.

وقد يكونُ هذا صحيحاً.

لكن الذي يبدو لي أنّ ابنَ حبّان لحظَ أوّلَ عِلّة في السند من أعلى، بينما لحظَ الطبراني أوّل عِلّة من جهة المصنف.

فعبدانُ حافظٌ لا يهتمّ بمثل هذا الحديث، ولا يصلح أن يكون عِلّته.

الخُطوةُ الثّالثةُ: تَراجمُ الرّواةِ:

التّرجمةُ العِلْميّةُ النّاقدةُ تَشْمَلُ جَميعَ رُواةِ الإسنادِ، سِوى ابنِ حِبّان، والطّبرانيّ وتَقَدَّمَتْ تَرجَمَتُهُما.

-**الجَواليقي**: هُو عَبدُالله بنُ أحمدَ بنِ مُوسى بنِ زِيادٍ، أبو مُحَمّدٍ الأهوازيُّ الجَواليقيُّ المُلَقّب (عَبدان).

رَوَى عَنْ: مُحَمّدِ بنِ بَكّار بنِ الرّيان، وأبي بَكرٍ وعُثمانَ ابني أبي شَيبةَ، وخَلْقٍ سِواهُم.

ورَوى عَنْه: ابنُ قَانِع، والطَّبرانيّ، وابنُ حِبّان، وغيرُهُم. تُوفي في آخر سَنَةِ سِتٍّ وثَلاث مئةٍ، ولَهُ تِسعونَ سَنةً.

قالَ أبو عَليٍّ النَّيسابوريُّ: رأيتُ مِنْ أئمةِ الحَديثِ أربعةً.. فَذَكَرَهُ بَينهُم، ثُمَّ قالَ: فأمّا عَبدان فكانَ يَحْفَظُ مِئةَ ألفِ حَديثٍ، مَا رأيتُ فِي المَشايِخ أحفظَ مِنْه!

وقالَ مَرّةً: عَبدان ثَبتٌ! وكانَ يَلحَنُ بَعضَ الشّيءِ.

قلت: أحصى لَهُ ابنُ عَدِيّ بَعضَ الوَهمِ والخطأ، غَيرَ أنّه قالَ: وكانَتْ هَيبةُ عَبدان تَمنَعُنا أنْ نقولَ لَهُ! قالَ الذَّهبيُّ مُعَقباً: عَبدانُ حَافِظٌ صَدوقٌ، ومَن الذي يَسْلَمُ مِنَ الوَهْمِ؟!

وأقول: مَنْ طَالَ عُمُرُه، واتّسعَتْ روايتُه؛ لا بُدَّ أَنْ تَبدو منه بَعضُ الأوْهامِ. فالرّجلُ حَافِظٌ، صَدوقُ اللهجةِ كَمَا قالَ الذهبيُّ، فهُو فِي المَرْتبةِ الوَسطى مِنَ الاحْتِجاجِ(١).

– **دَاهِرُ بنُ نُوْحٍ الأَهْوازيُّ**(٢): دَاهرُ هذا يَلفّ شَخْصَهُ ضَرْبٌ مِنَ الجَهالةِ. رُغمَ روايةِ خَمْسة رُواةٍ عنه!

وأقولُ: دَاهِر هذا رَوَى عَنْ إسماعيلَ بنِ يَعلى الثّقفيِّ عِنْدَ ابنِ عَدِيّ، وعن حسّانَ بنِ إبراهيمَ عِنْدَ الطبراني، وعن عَبدِ الحَميدِ بنِ الحَسَنِ الهِلاليّ الكُوفي، وعن عَبدِالله بنِ عَرَادةَ عِنْدَ ابنِ حِبّان فِي الثّقاتِ وابنِ عَدِيّ في الكَامِلِ، وعن عُمَرَ بنِ إبراهيمَ بنِ خَالِد الكُرديّ عِنْدَ البَيهقيِّ فِي السنن الكبير والدّارقطنيّ في السُّنن، وعن عَمْرِو بنِ الوَليدِ الأغضف عِنْدَ الطّبرانيِّ فِي الكَبيرِ والحَاكِمِ فِي المُسْتدركِ، وعن محَمّدِ بنِ الزِّبرقانِ عِنْدَ ابنِ حِبّانَ فِي الصَّحيحِ والطّبرانيِّ فِي الكبيرِ، وعن أبي عَوانةَ –الوضاح اليَشكري– عِنْدَ الطّبرانيّ فِي الكَبيرِ، وعن يُوسُفَ بنِ يعقوبَ المَاجِشون عِنْدَ الدّارقطنيّ فِي العِلَلِ، وذَكَرَ ذَلكَ الذَّهبيُّ فِي الكَاشِفِ.

ورَوَى عَنْه: إبراهيمُ بنُ الحُسين: عِنْدَ ابنِ عَدِيّ، والحُسينُ بنُ إسْحاقَ التُّسْتَرِيُّ، عِنْدَ الطّبرانيِّ فِي الكَبيرِ، وعَبدُالله (عَبدان) الجواليقي عِندَ ابنِ حِبّان والدّارقطنيِّ والطّبرانيِّ وابنِ عَدِيّ جَميعاً، ومُحَمّدُ بنُ يَحيى الأزديّ (نَبتَل) ويَعقوبُ بنُ أبي يَعقوبَ الأصبهانيّ المُعَدَّل عِنْدَ البَيهقيِّ فِي الكبير، ذَكرَ ذَلكَ ابنُ حَجَرٍ فِي اللسانِ.

قالَ ابنُ حِبّان فِي الثّقات: يَروي عَنْ أبي هَمّامٍ مُحَمّدِ بنِ الزّبرقان، وعَبدِ الله بنِ عَرَادَةَ، حَدَّثَنا عَنْه عَبدان الجَواليقي: رُبما أخطأ.

وقالَ الدَّارقطنيُّ فِي العِلَلِ: شَيخٌ لأهْلِ الأهْوازِ، لَيسَ بِالقَويِّ فِي الحَديثِ.

---

(١) مصادر ترجمته: تاريخ بغداد (٩: ٣٧٨-٣٧٩) سير أعلام النبلاء (١٤: ١٦٨) (٩٧) ومصادره والمنتظم (٦: ١٥٠-١٥١) تذكرة الحفاظ (٢: ٦٨٨-٦٨٩) وترجمه الدكتور يحيى بن عبدالله الشهري ترجمةً ضافيةً تُستفاد في كتابه الماتع «زوائد رجال صحيح ابن حبان على الكتب الستة» (٣: ١٤٢١) فما بعد.

(٢) مصادر ترجمته: الثقات لابن حبّان (٨: ٢٣٨) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٧: ٣٩) سؤالات البرقاني للدارقطني (١٤٤) اللسان (٢: ٤١٣).

وقالَ مَرّةً: لا بأسَ بِهِ[١]. وقالَ ابنُ القَطّان: لا يُعْرَفُ[٢] وتَرْجَمَ لَهُ الحَافِظُ فِي اللسانِ، ولَمْ يُبتَّ فِيه بِشيءٍ!.[٣]

قُلتُ: قولُ ابنِ القَطّان هَذا يُحْمَل عَلَى جَهالَةِ الحالِ، وعَهدي بابنِ القَطّانِ؛ أنَّه يُحَسِّنُ حَديثَ هذا وأمثالِه، إذا لم يَعْلَمْ فيه جَرْحاً! لِكثرةِ الرّواةِ عَنْه، فَلَعَلّهُ لَمْ يَقفْ عَلَى روايةِ هَؤلاءِ عَنْه، أو لعلّه أكّد على عدمِ معرفتِه؛ لاضطراب الرواة في متنِ هذا الحديثِ فمرّة عن عبدالرحمن بن عوف، ومرّةً عن أنس، ومرّةً عن أبي هريرة.

وقولُ ابنِ حِبّان: حَدَّثَنا عَنْه عَبدانُ الجَواليقيّ: ربُما أخْطأ؛ نُفيدُ مِنه أمرين:

الأوّلُ: أنَّ ابنَ حِبّان اختارَ أشهرَ مَنْ رَوَى عَنْه؛ وهُو عَبدانُ الجَواليقي، وهُو مِنْ أهلِ بَلدِهِ، فهُو أهوازيٌّ أيضاً.

الثّاني: قَولُه: (رُبما أخْطأ) يَعني أنّه سَبَرَ مَرويّاتِه، فاخْتارَ مِنها هذا الحَديثَ الواحد.

وأقلُّ مَا يُقالُ فِي الرّجلِ: إنَّه مَقبولٌ فِي المُتابعاتِ والشّواهدِ، وفِي أبوابِ التّفسيرِ والرّقائقِ والزّهدِ، ونحوِ ذلك، فهُو لا بأسَ بِهِ فِي كُلِّ ذَلك، كَمَا قالَ الدّارَقطنيُّ، والله تَعالَى أعلمُ.

-**مُحَمّدُ بنُ الزّبرقان**[٤]: أبو هَمّامٍ الأهوازيُّ (خ م د س ق).

رَوَى عَنْ ثَمانيةَ عَشَرَ شَيخاً، منهم: إسماعيلُ بنُ مُسلمٍ المَكيّ، ومُوسى بنُ عُقبةَ (خ م) وهُدبةُ بنُ المِنهال، ويُونُسُ بنُ عُبيدٍ (خ د س).

---

(١) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: ٢٩) (١٤٤).

(٢) الوهم والإيهام (٣: ١٧٢).

(٣) انظر السنن المعللة للدارقطني (٣: ٤) والعلل له (١: ١٧١) و(٧: ٣٩) والمعجم الكبير للطبراني (٩: ١٢١) و(١٠: ٤٥، ٦٦) و(١٧: ٣٦٨) والسنن الكبير للبيهقي (٥: ٢٦٨) والكامل لابن عدي (١: ٢٨٣، ٣١٥) و(٢: ١٣) و(٣: ١٢٧، ١٦٢) و(٤: ١٧٦) ولسان الميزان (٢: ٤١٣) وانظر زوائد الشهري (٢: ٩٥١) فما بعد.

(٤) مصادر ترجمته: الثقات لابن حبّان (٧: ١٤٤) علل أحمد (٢: ١٠٣) التاريخ الكبير (١: ٨٧) (٢٣٩) الجرح والتعديل (٧: ٢٦٠) سؤالات البرقاني للدارقطني (٩: ١٦٦) تهذيب الكمال (٢٥: ٢٠٨) (٥٢١٨) ومصادره، التقريب (٥٨٨٤).

وروَى عَنْه ستّةٌ وعِشرونَ راوياً، منهم: دَاهِرُ بنُ نُوحٍ الأهوازيُّ، وعَليُّ ابنُ المَديني (خ) ومُحَمّدُ بنُ بَشّار (بُندار) (س).

وثّقَهُ ابنُ المَديني والدّارَقطنيُّ، وقالَ أبو زُرْعَةَ وأبو حَاتِم: صَالِحٌ، زادَ أبو حَاتِم: صَدوقٌ، وقالَ ابنُ مَعينٍ والنَّسائيُّ: لَيْسَ بِهِ بأس، وقالَ البُخاريُّ: مَعروفُ الحَديثِ وخَرَّجَ لَهُ حَديثاً فِي الرّقاقِ مِنْ صَحيحِهِ (٦١٠٢) وخَرَّجَ لَهُ مُسلِم حَديثاً آخرَ فِي النّكاحِ مُتابعةً (١٤٣٨) وخَرَّجَ لَهُ ابنُ حِبّانَ حَديثينِ فِي الصَّحيحِ، فِي الرّقائقِ (٨٨٠) وفِي النِّكاحِ، بابِ مُعاشَرَةِ الزّوجَينِ (٤١٦٣) وهُو حَديثُنا هذا.

قالَ الحَافِظُ: صَدوقٌ رُبما وَهِمَ، وتَعَقّبه فِي التّحْريرِ: «بَلْ صَدوقٌ حَسَنُ الحَديثِ وهُو إلى التّوثيقِ أقربُ. وقولُه: «رُبما وَهِمَ» أخذَهَا مِنْ ثِقاتِ ابنِ حِبّان وفِيه: (رُبما أخْطأ) وهُو مِمّا تَفَرّدَ بِهِ ابنُ حِبّان». ونَقَلا فِي التّحريرِ أقوالَ النُّقادِ التي نَقلناها سَابِقاً ثُمَّ قالا: «وقالَ الذَّهبيُّ فِي الكَاشِفِ: وثّقَهُ عَليّ -يعني ابنَ المدينيّ- واحتَجَّ بِهِ البُخاريُّ ومُسلِمٌ فِي صَحيحيهِما».

قُلتُ: ابنُ حِبّان صَاحِبُ مَنهجٍ فِي سَبْرِ مَرويّاتِ الرّاوي قَبلَ إطلاقِ حُكْمٍ مُحَدّدٍ عَلَيْه وقولُه: رُبما أخطأ؛ مِثْلُ قَولِ النَّسائيِّ: لَيْسَ بِهِ بَأسٌ، وقولِ الدّارقطنيّ: لَيْسَ بِالقَويِّ.

وقَدْ تَجوّزَ الذَّهبيُّ بادّعاءِ احْتجاجِ الشّيخينِ بِمُحَمّدِ بنِ الزّبرقانِ فِي صَحيحَيْهِما، كَمَا ذَكَرنا سَابِقاً، وتَابَعاه فِي التّحريرِ مِنْ غَيرِ تَحريرٍ!

والمُتلخّص مِنْ أقْوالِ النُّقادِ فِي ابنِ الزّبرقانِ، وصَنيعِ أصْحابِ الصِّحاحِ الثّلاثةِ فِي التَّخريجِ لَهُ؛ أنّه مَقْبولٌ فِي المُتابعاتِ والشَّواهِدِ، وفِي أبوابِ التفسيرِ والرّقائقِ والآدابِ ونحوِها؛ فهُو لا بأسَ بِهِ، صَالِحُ الحَديثِ، حَسَنُهُ.

-**هُدْبَةُ بنُ المِنهال**: الأسَديّ، الكُوفيُّ، الأهوازيُّ، ونَسَبهُ ابنُ حِبّانَ فِي الثّقاتِ فقالَ: السُّلَميّ[1].

---

(١) مصادر ترجمته: ثقات ابن حبان (٧:٥٨٨) التاريخ الكبير للبخاري (٨:٢٤٧) (٢٨٨٥) الجرح والتعديل (٩:١١٤) (٤٨٢).

وهُدبةُ هذا سَكَتَ عَلَيْه الحُفّاظُ، وهُو كَداهِرِ بنِ نُوح يَلفّهُ وِشاحٌ مِنَ الجَهالَةِ ويَحتاجُ مِنّا إلى وَقْفَةٍ مُتّئِدةٍ!

وعِنْدَ تَتَبُّعِ مَروِيّات هُدبةَ فِي كُتُبِ السُّنّةِ، وتَتَبُّعِ مَواضِعِ تَرجَمَتِه فِي كُتُبِ الجَرْحِ والتّعديلِ؛ وَجَدْتُ ما يأتي:

روى عن: عَبدِالمَلِكِ بنِ عُميرٍ، عِنْدَ البُخاريِّ فِي الأوسطِ، وابنِ حِبّانَ فِي الصَّحيحِ (٤١٦٣) والثّقاتِ، والدّارقطنيِّ فِي العِلَلِ (١٣٨١) وابنِ عَدِيٍّ فِي الكَامِلِ (١١٦٧).

وعَنْ بيانِ بنِ بِشْرٍ؛ عِنْدَ الطّبرانيِّ فِي الصَّغيرِ (٣٨) وعَنِ الأعمشِ؛ عِنْدَهُ فِيه (٧٩٩) وفي تاريخ بغداد (١١٩٧).

وعَنْ عَاصِمٍ الأحولِ؛ عِنْدَ الطّبرانيِّ فِي الأوسطِ (١٥٣٣) وعَنْ مَيمون مَولَى عَبدِ الرّحمنِ بنِ سَمُرَةَ؛ عِنْدَ الطّبرانيِّ فِي الكَبيرِ ٢٣ : ٣٢٥ (٧٤٥) وعن أبي حُصَيْن عُثمان بنِ عاصِمٍ الأسديّ؛ عِنْدَ الدّارقطنيِّ فِي السّنَنِ (٢ : ٢٤١).

ورَوى عَنْه:

إسماعيلُ بنُ أبي خَالِد: صَرَّحَ بِهِ البُخاريُّ فِي التّاريخِ الكَبيرِ أيضاً.

وحُصينُ بنُ عَبدِ الرّحمنِ: عِنْدَ البُخاريِّ فِي الأوْسَطِ (٢٣٠٣) والكبير (١ : ١٦٢) وابنِ عَدِيّ (١٦٦٧).

والرّبيعُ بن صَبيحٍ: أورَدَهُ البُخاريُّ فِي التّاريخِ الكَبيرِ، وأبو حَاتِمٍ فِي الجَرحِ.

وعَبدُ الله بنُ أبي بَكرٍ العَتَكيُّ: عِنْدَ الطّبرانيِّ فِي الصَّغيرِ (٣٨).

وعَبدُالمَلِكِ بنُ مُوسَى الطّويلُ: عِندَ الطّبرانيِّ فِي الأوسطِ (١٥٣٣).

ومحَمّدُ بنُ الزّبرقانِ، عِنْدَ ابنِ حِبّان فِي الصَّحيحِ (٤١٦٣) والدارقطني في السنن (٢ : ٢٤١) والطبراني في الكبير (٢٣ : ٣٢٥) رقم (٧٤٥) وفي الصغير (٧٩٩) والعُقَيلي في الضعفاء (٥٤٠).

تَرجَمَهُ ابنُ حِبّانَ فِي الثّقاتِ سَاكتاً، وخَرّجَ لَهُ فِي الصَّحيحِ هذا الحَديثَ، وكَذلك سَكَتَ عَلَيْه البُخاريُّ وأبو حَاتِم.

غيرَ أنّي وَقَفْتُ عَلَى نَصٍّ للطَّبرانيِّ فِي الأوسطِ[١] عَقِبَ حديثٍ لهُدبةَ عَنْ عَاصِم الأحولِ عَنْ عَبدِالله بنِ سَرْجَس، قالَ: لَمْ يَروِ هذا الحديثَ عَنْ هُدبةَ بنِ المِنهال القَاضي إلا عَبدُالمَلك -يَعني الطّويل- تَفرَّدَ بِهِ هِلالُ بن بِشْرٍ.

قُلتُ: نُفيدُ مِنْ هذا النَّصّ أنَّ هُدْبةَ كانَ قَاضياً، بِمعنى أنّه كانَ عَدْلاً فِي دِينِه، عَالِماً بالأحْكامِ فِي الأغْلَبِ، غَيرَ أنَّه لَمْ يَشْتَهِرْ بالحَديثِ.

ومِنْ مُراجَعَةِ قَائمةِ شُيوخِهِ وقَائمَةِ تَلاميذِه -إنْ كانَ سمَاعُهُم مِنْه مَحفوظاً- نَستَخْلِصُ أنَّ الرّجلَ لَمْ يَكنْ مَجهولاً بِالمَعْنى الاصْطِلاحيّ، غَيْرَ أنَّ رِوايتَه لا يُمكِنُ أنْ تَرقَى إلى مَصافِّ الاحْتِجاجِ مُنفرِداً.

وخُلاصةُ حَالِه: أنَّه مَقبولٌ فِي المُتابعاتِ والشَّواهِدِ، وفِي غَيرِ أبوابِ الأحكامِ، والله تعالَى أعلَمُ.

-**عبدُالمَلِكِ بنُ عُمير**: هو ابنُ سُويدِ بنِ جَاريةَ القُرشيّ، ويُقالُ: اللخميُّ، أبو عَمْرٍو ويُقالُ: أبو عُمَرَ الكُوفيُّ، المَعروفُ بالقِبطيِّ (ع).

رَوَى عَنْ خلائقَ مِنْهُم: جَابرُ بنُ سَمُرَةَ (خ م س) وعَطيّةُ القُرَظِيُّ (ع) وأبو سَلَمَةَ بنُ عَبدِالرّحمنِ (م٤).

ورَوَى عَنْه جَمْعٌ غَفيرٌ، مِنهم: سُفيانُ الثّوريُّ (خ م) وسُفْيانُ بنُ عُيينةَ (م ت) وشُعبةُ ابنُ الحَجّاجِ (خ م) وهُدْبةُ بنُ المِنهال، ولِدَ لِثلاثِ سِنينَ بَقينَ مِنْ خِلافةِ عُثْمان رَضيَ الله عَنْه، وتُوفيَ سَنَةَ ستٍّ وثَلاثينَ ومِئةٍ، ولَهُ مِئةٌ وثَلاثُ سِنينَ.

اختَلَفَ فِيه النّقادُ اخْتِلافاً بيّناً، بَينَ مُجَرِّحٍ ومُعَدِّلٍ[٢].

قالَ أحْمَدُ: مُضطرِبُ الحَديثِ جِدّاً، مَعَ قِلّةِ رِوايتِه، مَا أرى لَهُ خَمْسَ مئةِ

---

(١) الأوسط (٢: ٣٠٦) (١٥٣٣).

(٢) مصادر ترجمته: ثقات ابن حبّان (٥: ١١٦-١١٧) علل ابن المديني(ص: ٦٧، ٨٨، ١٠١) علل أحمد (١: ١٦، ١٨، ٢٥، ٣٨) ومواضع أخرى، تاريخ البخاري الكبير (٥: ٤٢٦) (١٣٨٦) تهذيب الكمال (١٨: ٣٧٠) (٣٥٤٦) ومصادره، التقريب (٤٢٠٠)، ومصادر أخرى كثيرة في ستين مصدراً من كتب التاريخ والرجال والعلل.

حَديثٍ[١] وقَدْ غلَطَ فِي كَثيرٍ مِنها، وعَنْه: أنّه ضَعّفَهُ جدّاً، ومَرّةً قال: عَبدُالمَلِك يَختَلِفُ عَلَيْه الحُفّاظُ، وقالَ ابنُ مَعينٍ: مُخَلِّطٌ. وفِي رِوايةٍ: ثِقَةٌ، إلا أنّه أخْطأ فِي حَديثٍ أو حَدِيثينِ، وقالَ أبو حَاتِم: لَيْسَ بِحافِظٍ، وهُو صَالِحُ الحَديثِ، تَغَيّرَ حِفْظُهُ قَبلَ مَوْتِهِ.

وعَنِ ابنِ خِراشٍ: كانَ شُعْبَةُ لا يَرْضَاهُ!

قُلتُ: لِشعْبَةَ عَنْ عَبدِالمَلِكِ فِي الكُتُبِ التّسعةِ (٦٤) حَديثاً، مِنها (٢٨) حَدِيثاً في «الصَّحيحَيْنِ» فكَيْفَ لَوْ كانَ يَرضاهُ؟ وقالَ النَّسائيُّ: لَيْسَ بِهِ بَأسٌ. وقالَ العِجْليُّ: صَالِحُ الحَديثِ. قالَ البُخاريُّ: كانَ أفصحَ النّاسِ، وعَنْ أبي إسحاقَ الهَمْدانيِّ: خُذوا العِلمَ مِنْ عَبدِالمَلِكِ بنِ عُميرٍ. وَثَّقَهُ ابنُ نُميرٍ، والفَسويُّ، وترجمة ابنُ حِبّانَ فِي الثّقاتِ وقالَ: كانَ مُدَلِّساً، وقالَ الحَافِظُ: ثِقَةٌ، فَصيحٌ، عَالِمٌ، تَغَيَّرَ حِفْظُهُ، ورُبّما دَلَّسَ.

وخُلاصةُ المَطاعِنِ التي وُجّهَتْ إلى عَبدِالمَلِك، أنّه:

١- مُضْطَرِبُ الحَديثِ جِدّاً... يَختلِفُ عَلَيْه الحُفّاظُ.

٢-مُخَلِّطٌ... تَغيّر حِفْظُهُ قَبلَ مَوْتِهِ.

٣-كانَ مُدَلِّساً.

٤-أخْطأ فِي حَديثٍ أوْ حَديثينِ، وأخطأ في كثيرٍ من أحاديثِهِ في نظرِ أحمدَ!

وأقولُ: أمّا أنّه ضَعيفٌ جِدّاً، فلا! وقَدْ تَفرّدَ ابنُ حَنبلٍ بذلِكَ، واختِلافُ الحُفّاظِ عَلَيْه؛ لا يَعني بالضّرورةِ أنَّ البَليّةَ مِنْه، وقَدْ يكونُ أحمد بَنى حُكمَه عَلَى أحاديثَ وَقَعَتْ لَهُ مِنْ رِوايتِه بَعدَ كِبَرِه وتَغيُّرِه!.

ووَصْفُهُ إيّاه بأنّه قَليلُ الرّوايةِ؛ غَريبٌ مِنْ أحمدَ! وأمّا اخْتِلاطُه؛ فَقَدْ أجابَ عَنه الذّهبيُّ فِي «المِيزانِ» إذ قالَ: والرَّجلُ مِنْ نُظراءِ السَّبيعيِّ أبي إسحاقَ، وسَعيدِ المَقْبريّ لَمّا وقَعوا فِي هَرمِ الشّيْخوخةِ؛ نَقَصَ حِفْظُهُم، وسَاءَتْ أذْهانُهُم، ولَمْ يَخْتلِطوا وحَديثُهم فِي كُتُبِ الإسْلامِ كُلّها!

---

(١) انتبه إلى هذا القول، وتأمّل أولئك الذي يستنكرون علينا منهجنا في ضرورة سَبر روايات الراوي ومعرفة مِساحَتها في عِلم الحديث، قبل الحكم على الراوي.

قُلْتُ: هُو كَمَا قالَ، فلِعَبْدِ المَلِكِ فِي الكُتُبِ التّسعةِ وحدَها (٣٦٥) حَديثاً مِنها (٨٤) حَديثاً عِنْدَ البُخاريِّ ومُسلِمٍ.

وأخْرَجَ لَهُ التِّرمذيُّ (٢٥) حَديثاً حَكَمَ عَلَى أكثرِها بحَسَنٍ صَحيحٍ، ولَمْ يُعِلَّ واحِداً مِنْها بِهِ، وخَرَّجَ لَهُ ابنُ حِبّانَ فِي «صَحيحِه» (٤٥) حَديثاً.

أمّا عَنْ تَدليسِه؛ فالذي يَعنينا مِنْه أثرُ ذلك التّدليسِ فِي رِوايتِه عِنْدَ ابنِ حِبّانَ. ولَوْ راجَعْنا مُقدمةَ التّقاسِيمِ والأنواعِ؛ لَوَجَدْنا ابنَ حِبّان يُمثّلُ بِعبدِ المَلِكِ بنِ عُميرٍ هذا، مَعَ ابنِ جُريجٍ والأعمشَ وغَيرِهم؛ عَلَى المُدَلِّسينَ المُحتجِّ بِرواياتِهم، ثُمَّ قالَ: (فإذا صَحَّ عِندي خَبرٌ مِنْ رِوايةِ مُدَلِّسٍ أنّه بَيّنَ السَّماعَ فِيه؛ لا أُبالي أنْ أذْكُرَهُ مِنْ غَيرِ بيانِ السَّماعِ فِي خَبرِهِ، بَعدَ صِحّتِهِ عِنْدي مِنْ طَريقٍ آخر)[1].

فعَنْعَنَةُ عَبدِالمَلِكِ فِي هذا الإسنادِ لا تَضُرُّ عند ابنِ حبّان، من هذه البابة، واللّهُ تعالَى أعْلَمُ.

-أبو سَلَمَةَ: هُو ابنُ عَبدِالرّحمنِ بنِ عَوفٍ القُرشيُّ، الزُّهريّ، المَدنيُّ، قِيلَ: اسْمُهُ عَبدُالله، وقِيلَ: إسماعيلُ، وقِيل: اسْمه كُنيتُه (ع).

رَوَى عَنْ عَشراتٍ مِنَ الصّحابةِ، مِنْهُم: جَابرُ بنُ عَبدِالله الأنْصاريُّ (ع) وأبو سَعيدٍ الخُدْريُّ (ع) وأبو هُرَيْرَةَ (ع).

ورَوَى عَنْه خَلائقُ، مِنْهُم: سَعيدُ بنُ أبي سَعيدٍ المَقْبريّ (ع) وعَبدُالمَلِكِ بنُ عُميرٍ (م ع) وعُمَرُ بنُ عَبدِالعَزيزِ (س) ونَافِعٌ مَولَى ابنِ عُمَرَ(د).

وُلِدَ سَنَةَ بِضعٍ وعِشرينَ، وتُوفيّ سَنَةَ أربعٍ وتِسعينَ، أو أربعٍ ومِئةٍ.

وقالَ ابنُ سَعدٍ: كانَ ثِقةً، فَقيهاً، كَثيرَ الحَديثِ، وقالَ أبو زُرْعَةَ: ثِقةٌ إمامٌ، وعَنِ الزّهريِّ قالَ: أربعةٌ مِنْ قُريشٍ وَجَدْتُهم بُحوراً. . . ، فذَكَرَهُ فِيهم. وقالَ ابنُ حِبّانَ: كانَ مِنْ ساداتِ قُريشٍ، وقالَ الدّارقطنيُّ: ثِقةٌ، وقالَ الحَافظُ: ثِقةٌ مُكثِرٌ[2].

---

(١) الإحسان، المقدمة (١ : ١٦٢).

(٢) مصادر ترجمته: ثقات ابن حبّان (٥ : ١) طبقات ابن سعد (٥ : ١٥٧) سنن الدارقطني (٢ : ٤٢) تهذيب الكمال (٣٣ : ٣٧٠) (٧٤٠٩). سير أعلام النبلاء (٤ : ٢٨٧) (١٠٨) التقريب (٨١٤٢).

قُلتُ: ومِثلُهُ يكونُ فِي الدّرجةِ العُليا مِنَ الاحتجاجِ، رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى وأجْزَلَ ثَوابَه.

-**أبو هُرَيْرَةَ**: هُو عَبدُالرّحمنِ بنُ صَخر الدّوسيُّ: الصَّحابيُّ الجَليلُ، حَافِظُ الصّحابةِ مُخْتَلَفٌ فِي اسمِهِ عَلَى ثَمانيةَ عَشَرَ قَولاً (ع) مَاتَ سَنةَ سَبعٍ، وقِيلَ: ثَمانٍ، وقِيلَ: تِسعٌ وخَمسينَ، وهُو ابنُ ثَمانٍ وسَبعينَ سَنَةً. التّقريب (٨٤٢٦).

وَقَدْ تَرْجَمْتُ لَهُ تَرْجَمَةً عِلْميّةً نَاقدةً (انظر: ثبت الأعلام) فَتُنْظَر ثَمةَ!..

هَذه تَراجِمُ رواةِ الإسنادِ العِلميّةِ مُخْتَصَرةً.

الخُطْوةُ الرّابعةُ: الحُكْمُ عَلَى سَنَدِ الحَديثِ بِمجموعِ طُرُقِهِ:

أسْلَفْنا فِي الخُطْوتين الأولَى والثّانية؛ أنَّ الحديثَ فَرْدٌ غَريبٌ مِنْ لَدُنْ عَبْدانَ، وهُو شَيخُ ابن حبّان والطبرانيِّ إلى نِهايةِ السَّندِ، ولا أعْلمُ مَنْ أخْرَجَهُ مِنْ حَديثِ أبي هُرَيْرَةَ سِوى ابنِ حِبّان والطَّبرانيِّ فِي الأوْسَطِ. قَالَ الشَّيخُ شُعيب: حَديثٌ صَحيحٌ! ثُمَّ سَاقَ شَواهِدَهُ.

وأقولُ: لا يُسلَّمُ للشيخِ شُعيب تَصحيحُ هذا الإسنادِ بشواهِدِهِ، فتَصحيحُه يَصْطَدِمُ بِعقباتٍ، مِنها:

١-أنَّ فِي إسنادِه اثنينِ مِنَ المَسكوتِ عَلَيْهم، وقَدْ وَجَدْنَا لِكُلِّ واحِدٍ مِنهما خَمسةَ رُواةٍ عَلَى الأقلِّ، فزَالَت الجَهالةُ عَنهُمَا، غَيرَ أنّنا لا يُمْكِنُ أنْ نُطلِقَ عَليهِما لَقَبَ ثِقَةٍ أوْ صَدوقٍ، وإنّما يُنزّلُ كُلُّ راوٍ مَنزلتَه التي يَستحِقّها في ضُوءِ رِواياتِه.

ومَنهجُ ابنِ حِبّانَ أنّ الراوي إذا رَوَى عَنْهُ ثقةٌ ولَمْ يُجْرَحْ، ولَمْ يَأت بِمَتْنٍ مُنْكَرٍ فحديثُهُ مَقبولٌ -حَسَب تَعبيرِه- ودَاهِرُ وهُدبةُ تَنطبقُ عَلَيْهما هَذه القَاعدةُ. والمقبول عند ابن حبان يشملُ جميعَ مراتبِ الاحتجاجِ، لأنَّه لا يفرّقُ في صحيحِه بين مراتبِ الصحَّةِ فكلها موجودةٌ في كتابه، والله أعلم.

٢-وأنَّ مُحَمّدَ بنَ الزّبرقانِ لَمْ يَهِمْ فِيه، وهُو ربُما وهِمَ.

٣-وأمّا عَبدُالمَلِكِ بنُ عُميرٍ، فلنَدَعِ الكَلامَ عَلَيْه هنا، مَعَ الحُكْمِ عَلَى الحديثِ بِشواهِدِهِ فِي الخُطوةِ الخَامسةِ.

وخُلاصةُ القولِ أنّه لَيسَ مِمّن يُحتَجُّ بِهِ مُنْفَرِداً، حَتّى نَنظرَ فِي شَواهِدِ حَديثِهِ.

الخُطوةُ الخَامسةُ: التّوازنُ التّشريعيُّ (التّعارضُ والتّرجيحُ).

تَقَدَّمَ فِي الخُطواتِ السّابقةِ، أنَّ إسنادَ حَديثِ أبي هُرَيْرَةَ تَفَرَّدَ بِهِ (عَبْدانُ) فَلَمْ يُتابِعْه عَلَيْه أحَدٌ، وفِيه مَا ذَكَرْنَا مِنَ العِلَلِ.

أمّا شَواهِدُهُ، فللحديثِ شَواهدُ: مِنَ حَديثِ عَبدِالرّحمنِ بنِ عَوفٍ، وأنسِ بن مالكٍ وعَبدِالرّحمنِ بن حَسَنةَ، رَضِيَ الله تَعالَى عَنْهم:

-فأمّا حَديثُ عَبدِ الرّحمن بنِ عَوفٍ: فَقَدْ رُوي عَنْه مِنْ وَجْهين:

فرَواهُ عَبدُالله بنُ لَهيعةَ، عَنْ عُبيدِالله بنِ أبي جَعفَر، عَنِ ابنِ قَارِظٍ، عِنْدَ أحمدَ.

وَرَواه ابنُ لَهيعةَ أيضاً، عَنْ جَعفرِ بنِ رَبيعة بنِ شُرَحْبيلِ بنِ حَسَنَة، عَنْ إبراهيمَ بنِ عبدِالله بنِ قَارِظٍ، عِنْدَ الطَّبرانيّ فِي الأوْسَطِ[1].

وإسنادُ أحمدَ والطبرانيّ ضعيفٌ؛ لانقطاعِه بينَ ابنِ قارظٍ وعبدِ الرّحمنِ بنِ عَوْفٍ ولَمْ أقفْ عَلَى مَنْ صَرَّحَ بِروايتِه عَنْهُ، ولَمْ يَذكُرْ ذلك المِزّيُّ فِي تَرجمَتَيْهِما[2].

وأمّا حَديثُ أنسٍ فَقَدْ: رَواه رَوّادُ بنُ الجَرَّاحِ عَنِ الثَّوريِّ، عَنِ الزُّبيرِ بنِ عَدِي، عِنْدَ البزّارِ وابنِ عَدِيّ فِي الكَامِلِ[3].

ورَوَاه عَليُّ بنُ الجَعدِ عَنِ الرَّبيعِ بنِ صَبيحٍ وعن سُفْيانَ الثَّوريِّ، كِليهِمَا عَنْ يَزيد الرّقاشيِّ، عِنْدَ ابنِ عَدِيٍّ أيضاً[4].

ثُمَّ قالَ ابنُ عَديّ: كذا حَدَّث عَليُّ بنُ الجَعْدِ عَنِ الثّوريِّ، عَنْ يَزيدَ نَفْسه، وبَينهُمَا الرّبيعُ بنُ صَبيح، والحَديثُ عِنْدَ عَليِّ بن الجَعْد عَنِ الرّبيع نَفسه كَمَا ذَكَرْتُه. وقَدْ رَواهُ جَماعةٌ مِنْ أصحابِ الثّوريِّ: يَزيدُ بنُ أبي حَكيمٍ، وعَبدُ الرّزاقُ، وغَيرُهما عَنِ الثَّوريِّ عَنِ الرّبيعِ، عَنْ يَزيد الرّقاشيِّ. قالَ ابنُ مَعينٍ: وهِمَ فِي هذا الحَديثِ، يَعني رَوّاد.

---

(١) انظر: مسند أحمد (١: ١٩١) الأوسط للطبراني (٨: ٣٣٩- ٣٤٠) (٨٨٠٥).

(٢) تهذيب الكمال (٢: ١٢٦) و(١٧: ٣٢٤) وابن قارظ يحتاج إلى دراسةٍ مستقلّةٍ هو وأبوه، للتمييز بين إدراكهما عبدالرحمن بن عوف، وتمييز رواياتهما من جهة أخرى، ولا حاجة بنا إليهما في هذا الشاهد.

(٣) مسند البزار (١٤٦٣) و(١٤٧٣) وابن عدي في الكامل (٣: ١٧٦).

(٤) الكامل (٣: ١٣٣).

وقالَ أبو حاتِم فِي العِلل عن حَديثِ أنسٍ: هذا الحديثُ بَاطِلٌ، لَيْسَ لَهُ أصْلٌ لَعَلّهُم لَقّنوا رَوَّاداً، وأدْخَلوهُ عَلَيْه، إنّما رُوي عَنِ الثَّوريِّ، قالَ: بَلَغَني. . . مُرْسَلٌ[1] .

قُلتُ: حديثُ أنسٍ مَعلولٌ بِعِلَلٍ، مِنْها ضَعْفُ يَزيد الرّقاشيِّ.

وأمّا حَديثُ عَبدِالرّحمنِ بنِ حَسَنَة -وهُو أخو شُرَحبيل الصَّحابيّ- :

فَقَدْ عَزاهُ الهَيثميُّ فِي الزّوائدِ إلى الطَّبرانيِّ[2] وقالَ: وفِيه ابنُ لَهيعةَ وحَديثُه حَسَنٌ وسَعيدُ بنُ عُفيرٍ لَمْ أعْرِفْهُ، وبَقيةُ رِجالِهِ فِي الصَّحيحِ.

قُلتُ: ويَكْفي قَولُ الهَيثميِّ عَلى تَساهُلِهِ فِي تَضْعيفِ الحَديثِ.

وأنْتَ تَرى أنّنَا لَمْ يَسْلَمْ لنا مِنَ الطُّرُقِ المُتَعَدِّدةِ هذه إلا حَديثُ عَبدِالرّحمن بنِ عَوفٍ، فهُو جيّدُ الإسنادِ، لولا الانقطاعُ بينَ عبدِالرّحمنِ بن عوفٍ، وابن قارِظ واضطراب ابن لهيعة في روايته هذا الحديثَ مرةً عن عبيدِ الله بن أبي جعفر، ومرةً عن جعفرِ بن ربيعةَ.

وقَدْ سُئِلَ الدَّارقطنيُّ[3] عَنْ حَديثِنا هَذا، فقالَ: رَواهُ أبو حَمْزَةَ السّكريُّ عَنْ عَبدِالمَلِكِ بنِ عُميرٍ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عَبدِالرّحمنِ.

وخَالَفَهُ شَيبانُ وهُدْبةُ، فَرَوَياه عَنْ عَبدِالمَلِكِ، عَنْ أبي سَلَمَةَ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ.

وقالَ أبو عَوانةَ: عَنْ عَبدِ المَلِكِ، عَنْ أبي سَلَمَةَ، عَنْ عَبدِالله بنِ الزّبير.

وقالَ عَبدُالحَكيمِ بنُ مَنصورٍ: عَنْ عَبدِالمَلِكِ، عَنْ أبي سَلَمَةَ، عَنْ أبي الهَيْثَمِ بنِ التيّهان، والاضطرابُ فيه مِنْ عَبدِالمَلِكِ[4] .

وقَدْ قُلْنا عِندَ حَديثِنا عَنْ مُخالَفَةِ الرّاوي: نَنْظُرُ المُخالَفَةَ فِي الإسنادِ، أمْ فِي المَتْنِ؟ فإذا كانَت المُخالَفَةُ فِي السَّندِ؛ وصَحَّ الحَديثُ مِنَ الطُّرُقِ الأخرى، فيكونُ قَدْ حَفِظَ

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم (٢: ١٧٧) (٢٠٢٥).

(٢) مجمع الزوائد (٤: ٣٠٦).

(٣) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٤: ٣٠٣) (٥٨١).

(٤) لا شك في أن الإمام أحمد وقف لعبدالملك على مثل هذا الاضطراب فقال فيه ما قال، وضعفه لأجل ذلك جداً.

المَتْنَ، ووَهِمَ فِي السَّندِ، فلا يُؤثرُ عَلَى التّشريع!

قُلتُ: وكأنَّ هذا الحديثَ مِثالٌ نَموذجيٌّ لِهذِهِ القَاعدةِ التي أصّلْناها سابقاً.

فَقَد اضْطَرَبَ عَبدُ المَلِكِ فِي سِياقةِ الإسنادِ اضطراباً شَدِيداً.

أمّا المَتنُ، فَقَدْ تَقَدَّم فِي تَرجمَةِ عَبدِ المَلِكِ قَولُ البُخاريِّ فِيه: كانَ مِنْ أفصحِ النّاس.

وَقَدْ صَحَّ عَنْه أنَّه قالَ: والله إنِّي لأحَدِّثُ بالحديثِ فمَا أدَعُ مِنْه حَرْفاً واحِداً. فكأنَّ عَبدَالمَلِكِ حَفِظَ المَتنَ -عَلَى عَادَةِ الفُقهاءِ- واضطرَبَ فِي سِياقةِ الإسنادِ.

ثُمَّ حتَّى لَوْ لَمْ يَحْسُن إسنادٌ مِنْ هذه الأسانيدِ لذاته، فإنَّ مَنهجَ أكثرِ المُحَدِّثينَ أنَّ الضَّعفَ يَزولُ بِتَعَدُّدِ الطُّرُقِ، وتَبَاينِ مَخارِجها.

والمُلْفِتُ فِي هذا الحديثِ أنَّ جَميعَ الرُّواةِ حَفِظوا المَتْنَ بِاللّفْظِ، لا يَكادُ يَخْتَلِفُ اثنانِ مِنْهُم فِي حَرْفٍ، أوْ حَرْفَين.

فالحديثُ يَرْتقي إلى دَرَجَةِ الحَسَنِ لِغْيرِه بِكُلِّ مَا تَقَدَّمَ، ولا نَقولُ: صَحيحٌ، والله تَعالَى أعْلَمُ.

المُحاضرةُ التاسعةُ

حديثٌ مِنْ أفرادِ الحاكِم

مُسْتَدْرِكُ الحاكِمِ مِنْ أهمِّ المُصَنَّفاتِ الحَديثيّةِ التي تَحتاجُ إلى عِنايةٍ فائِقَةٍ، وقَدْ أرادَ مُصَنِّفُه مِنْ وَراءِ تَأليفِهِ جَمْعَ الأحاديثِ التي تَبلُغُ دَرَجَةَ الصِّحةِ فِي اجتهادِهِ، مِمّا لَمْ يُخَرِّجْهُ الشّيخانِ فِي صَحِيحَيْهِما، فَخَرَّجَ فِيه أحْسَنَ الأحاديثِ المَبثوثَةِ فِي كُتُبِ السّنّةِ قَبْلَهُ، مِمّا حَازَ عَلَى شَرْطِهِ فِي اجتِهادِهِ «إذ لا سبيل إلى إخراج مالا عِلّة له، فإنّهما -البخاريَّ ومسلماً- لم يدّعيا ذلك»[١].

ففي المستدرك أحاديثُ مِنْ صِحاحِ ابنِ خُزَيْمَةَ وابنِ حِبّانَ ومُنْتَقى ابنِ الجارُودِ، وفِيهِ أحاديثُ مِنْ مُسنَدِ الطّيالسيِّ، ومِنْ مُسنَدِ أحْمَدَ، ومُسندِ أبي يَعْلَى، ومن السُّنَنِ، ومِنْ مَعاجِمِ الطّبرانيِّ، وغيرِها.

فإذا أنتَ خَرَّجْتَ الحَديثَ الأوّلَ مِنَ المُسْتَدْرِكِ للحاكِمِ (١) رأَيْتَ المُصَنِّفَ اخْتارَهُ مِنْ سُنَنِ الدّارميِّ (٢٧٩٢) وسُنَنِ أبي داودَ (٤٦٨٢) وجَامِعِ التّرمذيِّ (١١٦٢) وسُنَنِ البَيْهَقيِّ (٢٠٥٧٢) ومُسْنَدِ أحمدَ (٧٣٩٦) ومُسْنَدِ إسحاقَ بنِ راهَوَيْه (٥٢٢) ومُسْنَدِ أبي يَعْلَى (٤١٦٦) ومُسْنَدِ الحارثِ بنِ أبي أسامَةَ (٨٤٨) ومُعْجَمِ الطّبرانيِّ الصّغيرِ (٦٠٥).

فخِدْمَةُ كِتابِ المُسْتَدْرِكِ هِي خِدْمَةٌ لأفْضَلِ ما فِي كُتُبِ السّنّةِ مِنْ أحاديثَ لَيْسَتْ فِي الصَّحِيحَيْنِ فِي تقديري.

وفِي المُجَلّدِ الأوّلِ مِنْ كِتابي (مَناهِجُ المُصَنِّفينَ فِي الحَديثِ النّبويِّ) بَيّنْتُ كَثيراً مِنَ الإشكالاتِ، وفَنّدْتُ كَثيراً مِنَ الشبهاتِ التي يُثيرُها على أبي عبدِاللّه الحاكم بَعْضُ المُتَقدِّمين والمعاصرينَ.

وَقَدِ انْفَرَدَ الحَاكِمُ بمِئاتٍ مِنَ الأحاديثِ، لَمْ يُخَرِّجْها غَيْرُهُ، شَأنُه فِي ذَلِك شَأنُ غَيْرِه مِنَ المُصَنِّفينَ، فَجَمِيعُهم قَدِ انْفَرَدوا بتخريج أحاديثَ لَوْ صَحَّتْ؛ لكانَتْ هِي الإضافَةَ العِلمِيّةَ التي يضيفُها كُلُّ مُصَنِّفٍ عَلَى أقرانِه، كَمَا قَدَّمْتُ ذِلك آنفاً.

---

(١) المستدرك (١ : ٤٢) ط دار الكتب العلمية.

وَقَدِ اخْتَرْتُ هُنا أوّلَ حَديثٍ انْفَرَدَ بِهِ الحَاكِمُ النَّيسابوريُّ، وهُو الحَديثُ الخَامِسُ فِي كِتابِ الإيمانِ -أوّلِ كُتُبِ المُسْتَدْرَكِ- ليكونَ أدَلَّ عَلَى مَوضُوعِيّتِنا فِي الدّرْسِ، وذلِك أَقْرَبُ للتّقوى!

١-بإسنادي إلى أبي عَبْدِالله الحَاكِمِ فِي كِتابِهِ (المُستَدْرَكُ عَلَى الصَّحيحَيْنِ) كِتاب الإيمانِ (٥) قالَ -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى-: حَدَّثَنا أبو جَعْفَرٍ مُحَمّدُ بنُ صَالِحِ بنِ هانيءٍ: حَدَّثَنا مُحَمّدُ بنُ إسْماعيلَ بنِ مِهْرانَ: حَدَّثَنا أبو الطّاهِرِ: أنْبأنا ابنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَني عَبْدالرّحْمٰنِ بنُ مَيْسَرَةَ عَنْ أبي هَانيء الخَولانيِّ حُمَيْدِ بنِ هَانيء، عَنْ أبي عَبْدِالرّحمٰنِ الحُبُلّيِّ، عَنْ عَبْدِالله بنِ عَمْرِو بنِ العَاص رضيَ الله عَنْهُ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (**إنَّ الإيمانَ ليَخْلَقُ فِي جَوْفِ أحَدِكُمْ كَمَا يَخْلَقُ الثّوبُ الخَلِقُ! فاسْألوا اللهَ أنْ يُجَدِّدَ الإيمانَ فِي قُلوبِكُم!**) قالَ أبو عَبدِاللهِ الحَاكِمِ: «هذا حَديثٌ لَمْ يُخَرَّجْ فِي الصّحيحينِ، وَرُواتُه مِصْريّونَ ثِقاتٌ»[1].

وقَدِ احْتَجَّ مُسْلِمٌ فِي الصَّحيح بالحَديثِ الذي رَواهُ عَنِ ابنِ أبي عُمَرَ، عَنِ المُقرىء عَنْ حَيْوَةَ، عَنْ أبي هَانيء، عَنْ أبي عَبْدِالرّحمٰن الحُبُلّي، عَنْ عَبْدِاللهِ بنِ عَمْرٍو -رضي الله عَنْهُ- عَنِ النّبيِّ ﷺ قالَ: (**إنَّ اللهَ تَعالَى كَتَبَ مَقادِيرَ الخَلائقِ قَبْلَ أنْ يَخْلُقَ السّماواتِ والأرْضَ**) الحديث»[2].

خُطواتُ تَخْريجِ الحَديثِ ونَقْدِهِ:

-الخُطْوةُ الأولَى: جَمْعُ طُرُقِ الحَديثِ:

عزا الهَيْثميُّ في مَجْمَعِ الزَّوائدِ هذا الحديثَ إلى الطبرانيِّ فِي المُعْجَمِ الكبيرِ. ولم

---

(١) أخرجه الحاكم (١: ٤٥) [٥] وقال الهيثمي في المجمع (١: ٥٢): رواه الطبراني في المعجم الكبير وإسناده حسن، وقال المناوي: أخرجه الحاكم عن عبدالله بن عمرو بن العاص، وقال: رواته ثقات وأقرّه الذهبي. وقال العراقي في أماليه: «حديث حسن من طريقه» وانظر شرحه وتوجيهه في فيض القدير للمناوي (٢: ٣٢٤) قلت: القول المتداول (وأقرّه الذهبي) لا يعني موافقة الذهبي للحاكم في حكمه على الحديث البتة، وقصاراه أنّه ساكتٌ ولا ينسب إلى ساكتٍ قول. ويراجع بحثنا «مناهج المصنفين» عند منهج الحاكم في المستدرك هناك.

(٢) أخرجه مسلم في القدر، باب حجاج آدم وموسى (٢٦٥٣) والترمذي في القدر، باب ما جاء في الرضا بالقضاء (٢١٥٦) وقال: حسن صحيح غريب.

أجِده هناك فيما بينَ يديّ مِنْ مطبوعة المُعْجَمِ الكبيرِ.

فاتّصَلْتُ بأحَدِ إخْواني المُحَدّثينَ الأفاضلِ، مِنْ أصحابِ العِنايةِ بعُلوم الشّريعةِ عامّةً، وبِما يَصْدُرُ مِنْ مُؤلّفاتِ عُلوم الحَديثِ خاصّةً، وسَألتُه أنْ يَبْحَثَ لي عَنْ إسنادِ هذا الحَديثِ فِي كُتُبِ الطّبرانيِّ، فَفَعَلَ[١]. وَوَجَدَ لِيَ الحَديثَ بِسندِهِ ومَتْنِه الآتي:

٢-وبإسنادي إلى الإمامِ الطّبرانيِّ فِي مُعجَمِه الكبيرِ -مُسْنَدِ العَبادلةِ- باب مِنْ مُسندِ عَبدِالله بنِ عَمْرو بنِ العاص (٨٤) قالَ رَحِمَه الله تعالَى: حَدَّثَنا الحُسينُ بنُ إسحاقَ التُّسْتَرِيّ قالَ: حَدَّثَنا حَرْمَلَةُ بنُ يَحيى قالَ: حَدَّثَنا ابنُ وَهْبٍ قالَ: أخبرني عَبدُالرّحمٰن ابنُ مَيسرةَ الحَضْرَميُّ عَنْ أبي هانيء الخَولانيِّ، عَنْ أبي عَبدِالرّحمٰن الحُبُلّيِّ قالَ: قالَ رَسُولُ الله ﷺ: (**إنَّ الإيمانَ ليَخْلَقَ فِي جَوْفِ أحَدِكُم؛ كَمَا يَخْلَقُ الثّوْبُ! فيَتلو [اتلوا] القرآن؛ يُجَدَّد الإيمانُ فِي قُلوبِكم!**)[٢].

ويَظْهَرُ لِي أنَّ المُحقّقَ لَمْ يَسْتطعْ قَراءَةَ النّصِّ، بِسَبَبِ طَمْسٍ أو رُطوبةٍ أو غيرِ ذلِك! ويدلّ عَلَى هذا؛ أنّه كَتَب يَتلو [اتلوا] إشْعاراً مِنْه بذلك، لكنّ الطّبرانيَّ نَفْسَه؛ ساقَ الحَديثَ بمثلِ روايةِ الحَاكِمِ تَماماً، ولَيْسَ المُسْتَدْرَكُ مِنْ مَصادِره، بل العكسُ صحيح!

-**الخُطوةُ الثانيةُ: تَعيينُ مَدارِ الحَديثِ:**

مَدارُ حَديثِ البابِ على عبدِالله بنِ وهْبٍ الإمام، رواهُ عَنْه أبو الطّاهرِ ابنُ السّرْحِ عِنْدَ الحاكمِ، وحَرْمَلَةُ بنُ يَحْيى التُّجيبيّ عِنْدَ الطبرانيِّ فِي الكبيرِ. وقَدْ أفَدْنا مِنْ هذا النّصِّ فائدتين:

الأولى: أنَّ ابنَ وَهْبٍ مِنْ شُيوخِ مِصْرَ الذينَ يُجْمَعُ حَديثُهم.

الثّانيّة: أنَّ اتفاقَ مَتْنِ الحديثِ عِنْدَ الحَاكِمِ والطّبرانيِّ؛ يرجِّحُ أنّه مَنْقولٌ مِنْ مُصَنَّفٍ لعَبدِالله بنِ وَهْبٍ.

ويَسَعُنا - بَعْدَ هذا - الانْتِقالُ إلى بقيّةِ مَراحِلِ تَخْريجِ الحَديثِ بِطُمْأنينَةٍ.

---

(١) هو الدكتور عبدالرزاق موسى أبو البصل الأردني جزاه الله خيراً، وأحسن إليه.

(٢) قطعة من المعجم الكبير ساقطة من الجزء الثالث عشر، صدرت عن دار الصميعي في الرياض (١٤١٥ هـ) بتحقيق الشيخ حمدي عبدالمجيد الكردي السلفي (ص: ٣٦-٣٧) حديث (٨٤).

-الخُطوةُ الثّالثةُ: تَرجَمَةُ رُواةِ الإسنادِ:

كان يَسَعُنا عَدَم تَرْجَمةِ الرّواةِ دونَ المَدارِ بَيْدَ أنَّه لَمْ يَرْوِ الحديثَ عن مدارِه إلاّ راويان أحدُهُما تُكلِّمَ فِيه بِما يُوجِبُ البيان، فرأيتُ أنْ نُتَرْجِمُ لِرواةِ الإسْنادِ جَميعاً، بَيْدَ أنّنا نَلْحَظُ جَانِبَ النّقْلِ فِيما دُون ابنِ وَهْبٍ، بَينما نَلْحَظُ جَانِبَ الحُجّيّةِ فِيمن فَوقَه مِنَ الرّواةِ.

أ-تَراجُم الرّواةِ النّقلَةِ:

-الحَاكِمُ النَّيسابوريُّ المُصَنِّفُ الثقةُ، الحَافِظُ مُحَمّدُ بنُ عَبدِالله بنِ مُحَمّدِ بن حَمْدَوَيهِ المعروف بابن البيّع الضَّبيُّ أبو عَبدِاللهِ النَّيسابوريُّ (٣٢١-٤٠٥هـ): الإمامُ الحَافِظُ النّقّادُ، العَلاّمةُ، شَيخُ المُحَدِّثينَ، صَاحِبُ التَّصانيفِ، صَنَّفَ، وخَرَّجَ، وجَرَّحَ وعَدَّلَ وصَحَّحَ، وعَلَّلَ وكانَ مِنْ بُحورِ العِلْمِ، عَلَى تَشيُّعٍ قَليلٍ فِيهِ. وإنّما قِيلَ لَهُ الحَاكِم، لأنّه وَلِيَ القَضاءَ.

والقَاضي هو الحَاكِمُ عِنْدَ المَشارِقةِ، وكَثيرٍ مِنْ بُلدانِ المُسْلمينَ، ويَشتَبِهُ بالحاكمِ الكَبيرِ أبي أحمدَ النَّيسابوريّ شَيخِهِ، فحيثُما أُطلِقَ الحَاكِمُ أريدَ بِهِ ابنَ البَيِّع المُتَرْجَم هنا وإذا أُريدَ الكبيرُ قُيِّدَ بِهِ، أو بالحاكِم أبي أحمدَ[1].

-أبو جَعْفَرٍ مُحَمّدُ بنُ صَالحِ بنِ هَانىء شَيخُ الحَاكِمِ:

رَوَى عَنْه فِي المُسْتَدْرك أحاديثَ زادَتْ على المئتين، وَرَوى البيهقيُّ مِنْ طَريقِ الحَاكِمِ عَنْه في أكثر مِنْ خَمسينَ مَوْضِعاً. ولَمْ يَزِدْ أحَدٌ مِنْهُما فِي نَسبِهِ بشَيءٍ. وقَدْ نَقَلَ الخَطيبُ عَنْ مُحَمّدِ بنِ نُعَيْمِ الضّبيِّ الحافِظ قالَ: حَدّثَني أبو جَعْفَرٍ مِنْ أصْلِ كِتابِهِ.

قلت: وهذا يَعني أنَّ الرّجلَ مُصَنِّفٌ، وأنَّ هذه الأحاديثَ الكثيرةَ التي أخْرَجَها الحاكِمُ مِنْ طَريقِهِ، هِي مِنْ هذا الكِتاب، ونَقَلَ ابنُ حَجَرٍ فِي اللسانِ، وابنُ عَساكرَ فِي تَاريخِ دِمشق عَنِ الحاكِمِ قَولَه: حَدَّثَني أبو جَعْفَرٍ مُحَمّدُ بنُ صَالحِ الثقةُ المأمونُ. وقَدْ اعْتَمَدَهُ كُلٌّ مِنَ السّهميِّ والخَطيبِ وابنِ عساكرَ والذّهبيِّ وابن حَجَرٍ فِي نَقْلِ الأقوالِ النّقديّةِ وأحوالِ المُحَدّثينَ. وباسْتِعراضِ رِواياتِهِ نَتبيّنُ أنَّ لَهُ أكثرَ مِنْ خَمْسينَ شَيْخاً

---

(١) النبلاء (١٧: ١٦٢).

وهذِه أمارةُ اهْتمامِهِ بالعِلْمِ وتَحْصِيلِه، وإنْ لَمْ أقِفْ لَهُ عَلَى تَرْجَمَةٍ مُفْرَدَةٍ(١).

-**مُحَمّدُ بنُ إسْماعيلَ بنِ مِهْران**: تَرْجَمَهُ الذّهبيُّ فِي تَذْكِرَةِ الحُفّاظِ، فقالَ: الحافِظُ الثّبْتُ البارِعُ أبو بَكْرٍ النّيسابوريُّ المَعْروفُ بالإسْماعيليِّ، وهذا غَيرُ الإسْماعيليّ المُتأخّرِ رَفيقِ ابنِ عَديّ.

سَمِعَ مِنْ خَلائقَ، مِنْهُم: هِشامُ بنُ عَمّارٍ، وحَرْمَلَةُ، وأبو نُعَيْمٍ الحَلَبيُّ، وإسْحاقُ بنُ راهَويْهِ، وطَبقتُهُم بالحَرمينِ والشّامِ ومِصْرَ والكُوفةَ والبَصْرَةَ وبغدادَ ونَيسابورَ وأماكِنَ.

وحَدَّثَ عَنْه أبو العَبّاس السّراج، وأبو حَامِدٍ ابنُ الشّرقيّ، وعَليُّ بنُ حَمْشاذَ، ووَلَدُه أبو الحَسَنِ أحمَدُ بنُ مُحَمّدٍ بنِ إسماعيلَ، وعِدّةٌ.

قالَ الحاكِمُ أبو عَبدِالله: هُو أحَدُ أركانِ الحَديثِ بِنَيسابورَ كَثْرَةً ورِحْلَةً واشْتِهاراً، وهو مُجَوِّدٌ عَنِ البَصْريّينَ والشّاميّينَ، جَمَعَ حَديثَ الزُّهْريِّ وجَوّدَهُ، وهُو ثِقَةٌ مأمونٌ.

وقالَ: سَمِعْتُ ابنَه أحْمَدَ بنَ مُحَمّدِ بنِ إسماعيلَ يقولُ: مَرِضَ أبي فِي صَفَر، سَنَةَ تِسْعٍ وثَمانينَ وبقيَ فِي مَرَضِهِ إلى أنْ ماتَ فِي ذِي الحِجّةِ سَنَةَ خَمْسٍ وتِسْعينَ ومائتين(٢).

-**أبو الطّاهر ابنُ السَّرْح**: أحمدُ بنُ عَمْرِو بنِ عَبدِاللهِ بنِ عَمْرِو بنِ السَّرْحِ القُرَشيُّ أبو الطّاهِرِ الأمويُّ -مولاهُم- المِصْريُّ (ت: ٢٥٠ هـ) (م د س ق).

رَوَى عَنْ ثلاثينَ شَيْخاً، مِنْهُم: سُفيانُ بنُ عُيَيْنَةَ (د) وعَبدُاللهِ بنُ وَهْبٍ القُرَشيُّ (م د س ق) ومُحَمّدُ بنُ إدريسَ الشّافعيُّ، ووَكيعُ بنُ الجَرّاحِ.

وَرَوَى عَنْه ثَلاثونَ راوياً ذَكَرَهُم المِزّيُّ، مِنْهُم: مُسْلِمٌ (م) وبَقيُّ بنُ مَخْلَدٍ، وأبو زُرْعَةَ الرّازيُّ، وأبو حَاتِمٍ الرّازيُّ.

---

(١) انظر طرفاً من ترجمته في: تاريخ جرجان للسهميّ (١ :٢٤٣) وتاريخ بغداد (٥ :٢٨٢) و(٦ :٤٠، ٣٤٥) و (٨ :١٣٦، ٤٦٢) و (٩ :٢١) و (١٠ :٢٧١) و (١٤ :٢١٧) وتذكرة الحفاظ (٢ :٦٨٠، ٧٠١، ٧٢٠) و (٣: ٨٦٤، ١٠٣٩) واللسان (٥: ٢٣٩).

(٢) تذكرة الحفاظ (٢: ٦٨٢) واللسان (٥: ٨١) وانظر تاريخ بغداد (١٤ : ٢٤٨) فما بعدها، وتهذيب الكمال (٢ : ٣٧٣) وتهذيب التهذيب (١١ : ١٨٤).

لَمْ أقِفْ فِيهِ عَلَى جَرْحٍ، سِوى قَوْلِ ابنِ يُونسَ: قالَ لِي عَلِيُّ بنُ خَلَفِ بنِ قُدَيد: كانَ جَدّكَ يُونُسُ يَحْفَظُ، وكانَ أحمَدُ بنُ عَمْرٍو لا يَحْفَظُ، وكانَ ثِقَةً ثَبتاً صَالِحاً.

قلتُ: هُو يُرِيدُ أنّه كانَ يَعْتَمِدُ عَلَى كِتابِهِ المُصَنَّفِ.

قالَ النَّسائيُّ: ثِقَةٌ، وقالَ أبو حاتِمٍ: لا بَأسَ بِهِ. وقالَ أبو سَعيدِ بنُ يُونُسَ فِي تاريخِ مِصْرَ: كانَ مِنَ الصّالحينَ الأثباتِ. وقالَ الذّهبيُّ: حافِظٌ فَقيهٌ مُصَنِّفٌ، كانَ مِنْ كِبارِ العُلَماء، وقال ابنُ حَجَرٍ: ثقة[1].

-**الحُسَينُ بنُ إسْحاقَ بنِ إبراهيمَ التُّسْتَرِيّ الدّقيقيُّ**، الحافِظُ الرّحّالةُ (ت٢٩٠هـ).

رَوَى عَنْ خَلْقٍ مِنَ الشّيوخِ مِنْهُم: سَعيدُ بنُ مَنْصورٍ، وشَيبانُ بنُ فرّوخ، وعُبيدُ بنُ جِنادٍ الحَلبيُّ، ومُحَمّدُ بنُ الصّباحِ، وهِشامُ بنُ عمّارٍ، ويَحيى الحِمّانيُّ.

ورَوَى عَنْه جَمْعٌ غَفيرٌ، مِنْهُم: سَهْلُ بنُ عبدِالله التُستريُّ، ومُحَمّدُ بنُ أحمدَ بنِ عِيسى الرازيّ ثُمَّ البغداديُّ، ومُحَمّدُ بنُ عامِرٍ السمرقنديُّ، وأبو جَعْفَرٍ العُقيليُّ، وأبو القاسِمِ الطبرانيُّ، فَقَدْ رَوَى عَنْه فِي المُعْجَمِ الصّغيرِ روايةً واحِدةً (٣٩٠) بينما رَوَى عَنْهُ فِي المُعْجَمِ الكبيرِ أكثرَ مِنْ ألفِ روايةٍ، وجَّه إليه نَقْداً فِي مَواضِعَ يَسيرةٍ مِنها[2].

-**حَرْمَلَةُ بنُ يحيى بنِ عبدِالله بنِ حَرْمَلَةَ التُجيبيُّ**، أبو حَفْصٍ المِصْريُّ، صاحِبُ الشّافعيِّ (١٦٦ - ٢٤٣هـ) (م س ق).

رَوَى عَن سِتّةَ عَشَرَ شَيخاً مِنْهُم: عَبدُالله بنُ وَهْبٍ (م س ق) وهُو أروى الناسِ عَنْهُ وعَبدُالغفّارِ بنُ داودَ الحَرّانيُّ (ق) ومُحَمّدُ بنُ إدريسَ الشافعيُّ (ق) ويَحيى بنُ عبدِالله ابنِ بُكيرٍ (ق).

---

(١) الجرح والتعديل (٢: ٦٥) تذكرة الحفاظ (٢: ٥٠٤) وتهذيب الكمال (١: ٤١٥) وتهذيب التهذيب (١: ٥٥) والتقريب (٨٥).

(٢) انظر ترجمته في النبلاء (١٤: ٥٧) وطرفاً من أحواله ورواياته وشيوخه وتلاميذه، في كتاب الجرح والتعديل (٥: ٤٠٤) والثقات (٨: ٥٠٤) وضعفاء العقيلي (١: ٨٥) و(٢: ١٨٣) و(٣: ١٥٨) والمعجم الصغير للطبراني (١: ٢٣٩) والكبير له (١: ٥٣، ٦١، ٧٦، ٩٢) ومنه (٢٤: ٩٢، ٩٩، ١١٠، ١١٢، ١١٤) والمستدرك (١: ٢٨٩) و(٣: ٣٢٩) وتاريخ بغداد (١: ٣١٧) والتدوين في أخبار قزوين (٣: ٤١٥) و(٤: ١٠٠) ولسان الميزان (٦: ٢٨) ولم أقف على كلامٍ للعلماء فيه.

وَرَوى عَنْه أربعةٌ وعِشرونَ راوياً مِنْهُم: مُسْلِمٌ (م) وابن ماجه (ق) وبقيُّ بنُ مَخْلَد القرطبيُّ، وأبو حاتِمٍ وأبو زُرْعَةَ الرازيان.

قلت: اختلَفَتْ فِيه أنظارُ العُلماءِ بينَ مُوثِّقٍ ومُجَرِّحٍ، لكنَّهُمْ اتفقوا عَلى ما يأتي:

١-اتّفقوا على أنَّه أرْوى الناسِ لِكُتُبِ ابنِ وَهْبٍ، حتّى قالَ أحمدُ بنُ صالِحِ المِصْريُّ -عَصْرِيُّهُ-: صَنَّفَ عَبْدُاللهِ بنُ وَهْبٍ مِئةَ ألفِ حَديثٍ وعِشرينَ ألفَ حَديثٍ، عِنْدَ بَعضِ الناسِ مِنْها النّصْفُ -يَعني نفسَه- وعِنْدَ بَعْضِ الناسِ مِنها الكُلُّ -يعني حَرْمَلَةَ-.

٢-واتّفقوا عَلى أنَّه تِلميذُ الشّافعيِّ، ومِنْ خواصّهِ، فهُو مِنْ أهلِ الفِقْهِ والبَصيرةِ.

٣-إنَّ الأحاديثَ المُنْتقدةَ على حَرْمَلةَ مَعدودةٌ مُحْصاةٌ، وقَدْ اعتذَرَ ابنُ عَدِيّ عَنْها بقولِه: ورَجُلٌ توارى ابنُ وَهْبٍ عِنْدَه، ويَكونُ حَديثُه كُلُّه عِنْدَه، فليْسَ ببعيدٍ أنْ يُغْرِبَ على غَيْرِه مِنْ أصْحابِ ابنِ وَهْبٍ كُتُباً ونُسُخاً وأحاديث أفْرَاداً عن ابنِ وَهْبٍ.

قالَ ابنُ حِبّانَ فِي المشاهيرِ: مِنَ العُبّادِ المُتْقنينَ، وأهْلِ الوَرَعِ فِي الدِّينِ.

وقالَ الذّهبيُّ فِي تَذْكرتِه: «الحافِظُ العلاّمَةُ».

وقالَ ابنُ عَدِيّ: تَبَحّرْتُ حَديثَ حَرْمَلَةَ، وفَتّشْتُ الكثيرَ، فَلَمْ أجِدْ فِي حديثِه ما يَجبُ أنْ يُضَعَّفَ مِنْ أجلِهِ.

وقالَ أبو حاتِمٍ: يُكْتَبُ حَديثُه، ولا يُحْتَجُّ بِهِ، وقالَ الحافِظُ ابن حَجَرٍ: صَدُوقٌ[(١)].

أقولُ: إذا كانَ الرَّجُلُ يروي كِتاباً، أوْ كُتُباً مُصَنَّفَةً لابنِ وَهْبٍ؛ فيَجبُ أنْ يُحْمَلَ كلامُ مَنْ ضَعَّفَه على أمْرَين:

-أحَدِهما: على رِوايتِه عَنْ غَيْرِ عَبْدِالله بنِ وَهْبٍ؛ لاتفاقِ الجميعِ على أنَّه أرْوَى الناسِ لمُصَنّفاتِهِ.

-الثّاني: على مَفاريدِه التي يكونُ فِي مُتُونِها نكارةٌ، أو فِي أسانيدِها وَهْمٌ ظاهِرٌ.

وحَدِيثُ البابِ مِنْ رِوايتِه عَنْ ابنِ وَهْبٍ، وقَدْ تُوبِعَ عَلَيْه مُتَابعةً تامّةً.

---

(١) مصادر ترجمته: المشاهير (١٥١١) الكامل (٢: ٤٥٨) تهذيب الكمال (٥: ٥٤٨) تذكرة الحفاظ (٢: ٤٨٦) تهذيب التهذيب (٢: ٢٠١) التقريب (١١٧٥).

هؤلاءِ هُم الرّواةُ النّقَلَةُ عَنِ المَدارِ: الحافِظ عَبدِالله بن وَهْبٍ القُرَشيِّ صَاحِبِ كِتابِ «الأهوالِ» وغَيرِه مِنَ المُصَنَّفاتِ. وقَدْ وَضَحَ مِنْ تَراجِمِهِمْ أنَّهُم مِنْ أهْلِ العِلْمِ المُصَنِّفينَ الثّقاتِ.

ب-تَراجِمُ أعْمِدَةِ الإسْنادِ مِنَ الرُّواةِ:

-ابنُ وَهْبٍ: هُو عَبْدُاللهِ بنُ وَهْبِ بنِ مُسْلِمٍ القُرَشيُّ الفِهريُّ -مَولاهُمْ- أبو مُحَمّدٍ المِصْريُّ الفَقيهُ، قالَ: وُلِدْتُ فِي ذِي القِعْدة سَنَةَ خَمْسٍ وعِشرينَ ومِئةٍ. قالَ أبو سَعيدِ ابنُ يُونُسَ: وتُوفِي يومَ الأحَدِ لأربَعٍ بَقِينَ مِنْ شَعْبانَ، سَنَةَ سَبْعٍ وتِسْعينَ ومِئَةٍ (ع).

رَوَى عَنْ أكْثرَ مِنْ مئةِ شَيْخٍ! مِنْهُم: جَريرُ بنُ حازِمٍ البَصْريُّ (خ م د س) وأبو هانىء حُمَيْدُ بنُ هانىء الخَولانيُّ (بخ م س د ق) والثّوريُّ (خ م) ومالِكُ بنُ أنسٍ (خ م س).

ورَوى عَنْهُ أكثرُ مِنْ مئةِ راوٍ مِنْهُم: أبو الطّاهِرِ أحْمَدُ بنُ عَمْرِو ابن السَّرْحِ (م د س ق) والرّبيعُ بنُ سُلَيْمانَ المُراديُّ، والرّبيعُ بنُ سُلَيْمانَ الجيزيُّ (د س) ويُونُسُ بنُ عَبدِ الأعْلَى الصّدفيُّ (م س ق).

كانَ ابنُ وَهْبٍ رَبانيّاً، مُنْقَطِعاً عَنِ السُّلْطانِ، يَرى قُرْبَه مِنْه سَبيلاً إلى غَضَبِ الله تعالَى! وقَدْ صَنَّفَ كِتابَ «أهْوال القيامة» ثُمَّ شَرَعَ يُقرؤهُ للنّاسِ، فَقُرِىءَ عَلَيْه، فَخَرَّ مَغْشيّاً عَلَيْه، فَلَمْ يَتكلّمْ بَعْدَها بِكَلِمَةٍ حَتّى ماتَ!

قالَ تِلميذُه أبو زُرْعَةَ: نَظَرْتُ فِي نَحوِ ثَلاثينَ ألفَ حَدِيثٍ، مِنْ حَديثِ ابنِ وَهْبٍ بِمِصْرَ وبِغَيْرِ مِصْرَ، فلا أعْلَمُ أنّي رأيتُ لَهُ حَدِيثاً لا أصْلَ لَهُ!

وقالَ الذّهبيُّ فِي التّذكرةِ: الإمامُ الحافِظُ الفَقيهُ أحَدُ الأئمةِ الأعلامِ، قالَ ابنُ يُونُسَ: جَمَعَ ابنُ وَهْبٍ بَيْنَ الفِقْهِ والحَديثِ والعِبادَةِ!

تَرْجَمَهُ ابنُ عَدِيٍّ فِي الكامِلِ؛ لأنّه كانَ يَرى الرّوايةَ بالوَجَادَةِ والمُناوَلَةِ، ولِقولِ ابنِ مَعينٍ فِيهِ: لا شيء! ثُمَّ خَتَمَ تَرْجمتَه بِقولِهِ: وعَبدُالله بنُ وَهْبٍ مِنْ أجلّةِ النّاسِ ومِنْ ثِقاتِهِمْ وحَديثُ الحِجازِ ومِصْرَ وما والى تِلكَ البلادِ يَدورُ عَلَى رِوايةِ ابنِ وَهْبٍ، وجَمَعَ لَهُمْ مُسْنَدَهُم ومَقْطُوعَهم. وقَدْ تَفَرّدَ عَنْ غَيرِ شَيخٍ بالرّوايةِ عَنْهُم، مِثلِ عَمْرِو بنِ الحارِثِ وحَيْوَةَ بنِ شُرَيحٍ، ومُعاويةَ بنِ صَالِحٍ، وسُليمانَ بنِ بِلالٍ، وغَيرِهِم مِنْ ثِقاتِ النّاسِ ومِنْ

ضُعفائِهم، ومَنْ يكونُ لَهُ مِنَ الأَصْنافِ مِثلُ ما ذَكَرْتُه؛ استَغْنِيَ أَنْ يُذْكَرَ لَهُ شَيءٌ! ولا أَعْلَمُ لَهُ حَدِيثاً مُنْكَراً، إذا حَدَّثَ عَنْه ثِقَةٌ مِنَ الثِّقاتِ! ولَخَّصَ الحَافِظُ حَالَه بِقولِه: فَقيهٌ ثِقَةٌ حافِظٌ عَابِدٌ[1].

قُلتُ: فِي تَحَمُّلِ ابنِ وَهْبٍ عَنْ سُفْيانَ بن عُيَيْنَةَ شَيءٌ؛ أَشارَ إليهِ العُلماءُ، فإذا جاءَ حَديثُه مِنْ طَرِيقِ ابنِ عُيَيْنَةَ؛ فَيَلزَمُ تَوقُّفٌ أَكْثَرُ، وحَديثُنا هُنا لَيْسَ عَنِ ابنِ عُيَيْنَةَ[2].

-عَبْدُالرَّحْمٰن بنُ مَيْسَرَةَ: هُو أبو مَيْسَرَةَ المِصْرِيُّ مَولَى المُلامِسِ بنِ جُذَيْمَةَ الحَضْرميِّ وُلِدَ سَنَةَ ثَماني عَشْرَةَ ومِئةٍ، وتُوفِيَ سَنَةَ ثَمانٍ وثَمانينَ ومِئةٍ.

يَروي عَنْ عُقيلِ بنِ خالِدٍ، وأبي هانيء الخَولانيُّ.

وَيروي عَنْه سَعيدُ بنُ كَثيرِ بنِ عُفَير، وعَبْدُاللهِ بنُ وَهْبٍ، ويَحْيى بنُ بُكَيرٍ، وغَيْرُهُم.

لَمْ أَقِفْ فِيهِ عَلى جَرْحٍ، وتَرْجَمَتُه عَزيزةٌ!

قالَ ابنُ حَجَرٍ: قالَ أبو عُمَرَ الكِنديُّ: كانَ فَقيهاً عَفيفاً، وكانَ فِي شُهودِ القاضي العُمَرِيِّ، ومِنْ أَهلِ الأَماناتِ عِنْدَه، وهُو أَوَّلُ مَنْ أَقْرأَ بِمِصْرَ بِحَرْفِ نافِعٍ، وقالَ فِي التَّقريبِ: مَقْبولٌ!

وقَدْ وَجَدْتُ العُلماءَ تَرْجَموا ثَلاثَةً تَحْتَ اسمِ: عَبدِالرَّحمٰن بنِ مَيْسَرَةَ، وفَرَّقوا بَيْنَهُم وجَعَلوا مُتَرْجَمَنا هذا لَهُ هذا الحَديثُ الواحِدُ فِي المُسْتَدْرَكِ، وقَدْ قالَ ابنُ حَجَرٍ نَفْسُه فِي التَّهذيبِ: «أَخْرَجَ الحَاكِمُ حَدِيثَه فِي المُسْتَدْرَكِ وقالَ: رُواتُه مِصْرِيّونَ ثِقات!» وهذا يَعني أَنَّ قِلَّةَ حَديثِه، وعَدَمَ وجُودِ جَرْحٍ فِيه؛ هِي التي أَوْصَلَتْ إلى حُكْمِ: مَقْبولٌ إذا تُوبِعَ![3].

-أبو هانيء الخَولانيُّ: حُمَيْدُ بنُ هَانيءٍ الخَولانيُّ أبو هَانيءٍ المِصْرِيُّ، مِنْ بَني يَعلَى ابنِ مالِكِ بنِ خَولان (ت: ١٤٢) وهُو أكبرُ شَيْخٍ لابنِ وَهْبٍ (بخ م ٤).

---

(١) انظر طرفاً من ترجمته في: الجرح والتعديل (٥:١٨٩) وثقات ابن حبان (٨:٦٤٣) والكامل (٤:٢٠٢) وتهذيب الكمال (١٦: ٢٧٧) والتذكرة (١: ٣٠٤) والتقريب (٣٦٩٤).

(٢) انظر ترجمة ابن وهب في كتابي «المهدي المنتظر» (ص: ٢٨٥) ففيها فوائدُ مضافة.

(٣) انظر طرفاً من ترجمته في: الجرح والتعديل (٥: ٢٨٥) وتهذيب الكمال (١٧: ٤٥١) والتهذيب (٦: ٢٥٤) والتقريب (٤٠٢٣).

رَوَى عَنْ عَشَرَةِ شُيوخٍ، مِنْهُم: عَباسُ بنُ جُليدٍ الحَجْرِيُّ (د ت) وعَبْدُاللهِ بنُ يزيدَ أبو عَبْدِالرّحمٰن الحُبُلّي (م٤) وعَليُّ بنُ رَباحٍ اللخميُّ (م).

وَرَوى عَنْه اثنا عَشَرَ راوياً، مِنْهُم: حَيوةُ بنُ شُرَيْح (بخ م ٤) وعَبْدُالله بنُ لَهيعةَ (د ق) وعَبْدُاللهِ بنُ وَهْبٍ (بخ م د س ق) ولَمْ أقفْ فِيهِ عَلَى جَرْحٍ ظَاهِرٍ، وقالَ أبو حاتِمٍ: صَالِحٌ، وقالَ النَّسائيُّ: لَيْسَ بِهِ بأسٌ، وتَرجَمَهُ ابنُ حِبّانَ فِي الثّقاتِ، وأخْرَجَ لَه فِي مُسندِهِ الصّحيح خَمْسةَ أحاديث (٤٩٧، ٧٢٤، ٨٦٣، ١٩٦٠، ٦٦٧٧) وقالَ الذّهبيّ: ثِقةٌ، وقالَ ابنُ حَجَرٍ: لا بأسَ بِهِ[(١)].

-**أبو عَبْدِالرّحمٰن الحُبُلّي**: هُو عَبْدُاللهِ بنُ يزيدَ المَعافريُّ، أبو عَبدِالرّحمٰن الحُبُلّي المِصْريُّ (ت: ١٠٠هـ) (بخ م ٤).

رَوَى عَنْ ثَلاثةَ عَشَرَ شَيْخاً، مُعْظَمُهُم مِنَ الصّحابةِ، مِنْهُم: جَابرُ بنُ عَبدِالله (م د س) وعَبْدُ اللهِ بنُ عَمْرِو بنِ العاص (بخ م ٤) وأبو سَعِيدٍ الخُدْريُّ (م س).

وَرَوى عَنْه سِتّةَ عَشَرَ راوياً، مِنْهُم: أبو هانىءٍ الخَولانيُّ (م ٤) وعَبدُ الرّحمٰن بنُ زِيادِ ابنِ أنعُمٍ الإفريقيُّ (بخ د ت ق) وعَيّاشُ بنُ عَبّاسٍ القِتْبانيُّ (م).

لَمْ أقفْ فِيهِ عَلَى جَرْحٍ، وتَرْجَمَهُ ابنُ حِبّانَ فِي «الثّقات» و«المَشاهير» وقالَ: مِنَ الأثباتِ فِي الرّواياتِ؛ إذا لَمْ يَكنْ دُونَه إلاّ الثقاتُ، وقالَ ابنُ سَعْدٍ وابنُ مَعينٍ والعِجْليُّ وابنُ حَجَرٍ: ثِقةٌ![(٢)].

قُلتُ: وثّقَهُ كُلُّ هؤلاءِ العُلماءِ، وخَرّجَ لَهُ مُسْلِمٌ أحاديثَ، مِنْها (١٤٦٧، ١٨٨٣، ١٨٨٦، ١٩٠٦) وخَرّجَ له ابنُ حِبّانَ فِي صَحيحِه أحاديثَ، مِنْها: (٧٠٦، ٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٣٤٠٣) فهُو ثِقةٌ.

-**عبدُاللهِ بنُ عَمْرِو بنِ العاص رَضِيَ الله عَنْهُ**: تَقَدَّمَتْ تَرْجَمَتُه (انظر: ثبت الأعلام).

---

(١) انظر طرفاً من ترجمته في: الجرح والتعديل (٣: ٢٣١) والثقات (٤: ١٤٩) وتهذيب الكمال (٧: ٤٠١) والكاشف (١٢٦٠) والتهذيب (٣: ٤٥) والتقريب (١٥٦٢).

(٢) انظر طرفاً من ترجمته في: الجرح والتعديل (٥: ١٩٧) وثقات العجليّ (٩٩٥) وثقات ابن حبان (٧: ١٠) وتهذيب الكمال (١٦: ٣١٦) والتهذيب (٦: ٧٤) والتقريب (٣٧١٢).

الخُطْوَةُ الرّابعةُ: الحُكْمُ عَلَى سَنَدِ الحَديثِ بمجموعِ طُرقِه:

بالنّظَرِ إلى رُواةِ هذا الإسْنادِ الغَريبِ، سَواءٌ مِنْ مَدارِهِ، أو مِنْ مَخْرَجِهِ الأدنَى فِي المُسْتَدْرَكِ، فهُو إسنادٌ فَرْدٌ قَويٌّ، لكِنَّ عَبدَالرّحمٰن بنَ مَيْسَرَةَ قَليلُ الرِّوايةِ، بَلْ لَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى غَيرِ هذا الحَديثِ، فيَصْعُبُ الاحْتجاجُ بِخَبَرِهِ الذي انْفَرَدَ بِهِ، وإنْ كانَ فاضِلاً أميناً. وهذا يَعني أنَّ الإسنادَ ضَعِيفٌ بِسَبَبِ عَبدِالرّحمٰن بنِ مَيْسَرَةَ، لكِنَّ ضَعْفَهُ يَسيرٌ يَحتاجُ إلى مُتابِعٍ، ولَمْ نَجِدْ! فَهَلْ وُجِدَ لَهُ شَاهِدٌ؟

قولُ الحَاكِمِ: وقَدْ احتَجَّ مُسْلِمٌ فِي الصَّحيحِ بالحَديثِ الذي رَواهُ عَنِ ابنِ أبي عُمَرَ عَنِ المُقرىء، عَنْ حَيْوَةَ، عن أبي هانىءٍ عَنْ أَبي عَبْدِالرّحمٰن الحُبُلّيِّ، عَنْ عَبدِاللهِ بنِ عَمْرٍو رضيَ الله عَنْه عَنِ النّبيِّ ﷺ... الحديث، هو مِنْ بابِ المُقايَسةِ والمُقاربَةِ فِي الحُكْمِ، فكأنَّه يُريدُ أنْ يقولَ: إنَّ أحاديثَ هذا الإسنادِ مَجموعةٌ عِنْدَ المِصْريّينَ، ولا فَرْقَ بينَ حَديثٍ يَرويهِ حَيْوةُ عَنْ أبي هانىء، وحَديثٌ يَرويهِ عَبدُالرّحمٰن بنُ مَيْسَرَةَ عَنْهُ، وعَبدُالرّحمٰن رَجُلٌ فاضِلٌ مأمونٌ!

وجوابُ ذلِك أنَّ حَيْوَةَ بنَ شُرَيْحٍ خَرَّجَ لَهُ أصحابُ الصِّحاحِ الخَمْسَةِ بِمَنْ فِيهِم الحَاكِمُ أحاديثَ كثيرةً، بَيْنما لَمْ يُخرِّجْ لِعبدِ الرّحمٰن بنِ مَيْسَرَةَ أَحَدٌ مِنْهُم، سِوى هذا الحديثِ الواحِدِ عِنْدَ الحاكِمِ كمَا قَدّمتُ! فإلزام الحاكِمِ مُسْلِماً بِذلك غَيرُ لازِمٍ، والتزامُهُ بِهذا عَلَى أنَّه مَنْهَجُ مُسْلِمٍ غَيرُ صَحيحٍ أيضاً.

أقولُ: مَتنُ حَديثِ البابِ طَرفان:

الأوّلُ: (إنَّ الإيمانَ ليَخْلَقَ فِي جَوْفِ أَحَدِكُمْ كَمَا يَخْلَقَ الثّوبُ الخَلِق).

والطّرف الثّاني: (فاسْألوا اللهَ أنْ يُجَدِّدَ الإيمانَ فِي قُلوبِكُمْ!).

وأقولُ: الشّطْرُ الأوّلُ مِنَ الحَديثِ، الذي فِيه أنَّ الإيمانَ يَخْلَقُ، لَمْ أجِدْ لَهُ شَاهِداً ومَعْناه يَصْعُبُ قَبولُه، وسيأتي الكَلامُ عَلَيْه في الخطوة الخامسةِ.

وأمّا تَجديدُ الإيمانِ، فَقَدْ وَجَدْتُ لَهُ شاهِداً مِنْ حَديثِ أبي هُرَيْرَةَ، أَخرَجَهُ الحاكِمُ وأَحْمَدُ، وعَبْدُ بنُ حُمَيْدٍ، وأَخْرَجَهُ ابنُ عَدِيّ فِي تَرْجَمَةِ صَدَقَةَ بنِ مُوسَى الدّقيقيِّ، مِنْ حَديثِه عَنْ مُحَمّدِ بنِ واسعٍ، عَنْ شُتَيرِ بنِ نَهارٍ العَبْديِّ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه

قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (**جَدِّدوا إيمانَكُمْ**) قالوا: يا رَسولَ اللهِ، وكَيْفَ نُجَدِّدُ إيمانَنا؟ قالَ: (**أكثِروا مِنْ قولِ لا إلهَ إلاّ اللهُ**)(١) والحَديثُ ضَعيفٌ لا يَقوى بذاتِهِ، ولا يَتَقَوّى بِغَيْرِهِ، ويَبدو لِي أنَّ مَتْنَي هذين الحَديثينِ مُنْكرانِ، لِما سَيأتي.

الخُطْوةُ الخَامِسَةُ: التّوازنُ التّشريعيُّ:

قالَ المَناويّ: «قوله ﷺ: (**إنَّ الإيمانَ ليَخْلَقُ**) أي: يَكادُ أنْ يبلَى فِي جَوْفِ أحَدِكُم أيُّها المُؤمنونَ. (**كَمَا يَخْلَقُ الثّوبُ**) وصَفَهُ عَلَى طَريقِ الاسْتعارَةِ. شَبَّهَ الإيمانَ بالشيءِ الذي لا يَسْتَمرُّ عَلَى هَيئتِهِ. والعَبدُ يَتَكلَّم بكلِمَةِ الإيمانِ، ثُمَّ يُدَنِّسُها بسوءِ أفعالِهِ، فإذا عادَ واعتَذَرَ؛ فَقَدْ جَدَّدَ ما أخْلَقَ، وطَهّرَ ما دنَّسَ (**فاسألوا اللهَ تعالَى أنْ يُجَدِّدَ الإيمانَ فِي قُلوبِكُمْ**) حتَّى لا يكونَ لِقلوبِكُمْ وُجْهَةٌ لِغيْرِهِ، ولا رَغْبةٌ بسواهُ. ولِهذا قالَ مُعاذٌ رضيَ اللهُ عَنْه لِبعضِ صَحْبِه: «اجْلِسْ بِنا نُؤمن»(٢). أيْ نَذْكُرُه ذِكْراً يَمْلأُ قُلوبَنا(٣).

وقالَ ابنُ حَجَرٍ: «وَجْهُ الدّلالةِ مِنَ الحَديثِ ظَاهرةٌ؛ لأنّه لا يُحْمَلُ عَلَى أصْلِ الإيمانِ لِكونِه مُؤمِناً وأيَّ مُؤْمِنٍ! وإنّما يُحْمَلُ عَلَى إرادةِ أنَّه يَزدادُ إيماناً بِذِكْرِ الله تعالَى»(٤).

وأنا أقولُ: لَمْ يأتِ فِي كِتابِ اللهِ تعالَى، ولا فِي سُنّةِ رَسُولِه صَلّى اللهُ عَلَيهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ نصٌّ فِي تَجديدِ الإيمانِ، مَعَ شُيوعِ هذا المُصْطَلحِ بَينَ عُلماءِ الأمّةِ ومُثقّفيها.

---

(١) أخرجه الحاكم (٤: ٢٨٥) [٧٦٥٧] وقال في المجمع (١: ٥٢): رواه أحمد وإسناده جيد، وأعاده في موضع آخر (٢: ٢١١) وقال المناوي (٢: ٣٥٩): رواه أحمد والبزّار وقال: لا يروى عن النبيّ ﷺ إلاّ بهذا الإسناد. قال الهيثمي: مداره على صدقة، وضعفه ابن معين، وقال مسلم بن إبراهيم: كان صدوقاً، وقال ابن حجر: صدوق له أوهام. وأعاده في موضع آخر (١٠: ٨٢) وقال: رواه أحمد والطبراني، ورواته ثقات. وأخرجه عبد بن حميد في مسنده (ص: ٤١٧) [١٤٢٤] وأخرجه الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢: ١٥٦). وقال في كشف الخفاء (١: ٣٩٧): أخرجه أحمد والنسائي والطبراني بسند حسن عن أبي هريرة. وأخرجه ابن عديّ في الكامل (٤: ٧٦) وعدّه مما لم يُتابَعْ عليه صَدَقَةُ بن موسى الدقيقي.

(٢) علّقه البخاريّ في صحيحه بصيغة الجزم، في صدر كتاب الإيمان، وقال الحافظ: وصله أحمد بسندٍ صحيح إلى الأسود بن هلالٍ قال: قال لي معاذ.. به. فتح الباري (١: ١٧).

(٣) فيض القدير (٢: ٣٢٣) وانظر منه (٣: ٣٤٥).

(٤) فتح الباري (١: ١٧).

ولا يَخفى أنَّ تداخلَ المُصْطَلحاتِ لَدى الكَاتِبِ دَليلُ تَخلُّفِ المَنْهَجِ العِلميِّ لَديْهِ.

فمُصْطَلحُ: تَجديدُ الدّينِ، لَيْسَ هُو مُصْطَلحَ تَجديدِ الإيمانِ، وهُما غَيرُ مُصْطَلحِ تَجديدِ الإسلامِ عِنْدَ الفُقهاءِ.

وَقَدْ جاءَت عِدّةُ آياتٍ كَريماتٍ صَريحةً بزيادةِ الإيمانِ ونمائه، مِنْ مِثْلِ قوله تعالَى: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِ ۚ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾ [الحجرات: ٧] وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ ۗ وَلِلَّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الفتح: ٤].

لكِنْ لَمْ تأْتِ أيُّ آيةٍ تُشيرُ إلى أنَّ الإيمانَ يَخْلَقُ كَمَا يَخْلَقُ الثّوبُ.

ومُصْطَلحُ تَجديدِ الإيمانِ يَستَعْمِلُه الفُقهاءُ بالنسبةِ للمُرْتَدِّ بقولٍ أو فِعْلٍ، يقولونَ لَهُ: جَدِّدْ إسلامَكَ، أوْ جَدِّدْ إيمانَكَ، لأنَّهُم حَكَموا عَلَيْه بالكُفْرِ ظاهِراً.

ومِثْلُ هذا يُتَصَوّرُ في أمرِه تجديدُ إيمانِهِ، والدّخولِ فِي الإسلامِ بَعْدَ خُروجِهِ مِنْه.

وعَلَى مِثْلِ هذا تُحْمَلُ بَعضُ الأحاديثِ المَرْوِيّةِ الوارِدَةِ فِي خُروجِ المُؤْمِنِ عَنِ الدّينِ ودُخولِهِ فِيهِ صَباحَ مَساءَ، مِنْ مِثْلِ ما وَرَدَ عَنْه ﷺ أنَّه قالَ: (**بادِرُوا بالأعْمَالِ فِتَناً، كَقِطَعِ اللّيْلِ الْمُظْلِمِ، يُصْبِحُ الرَّجُلُ مُؤْمِناً وَيُمْسِي كَافِراً، أو يُمْسِي مُؤْمِناً وَيُصْبِحُ كَافِراً، يَبِيعُ أَحَدُهُمْ دِينَهُ بِعَرَضٍ مِنَ الدُّنْيَا**) أخْرجَهُ مُسْلِمٌ والتّرمذيُّ وقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيح[١].

وأنا أقولُ: هذا الحديثُ ذاتُه يَحْتاجُ إلى دَرْسٍ نَقديٍّ خاصّ، فِي ضُوءِ كُفْرٍ دُونَ كُفْرٍ، وفِي ضُوءِ الأحاديثِ المُطَمْئِنَةِ التي فِيها أنَّ النّبيَّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وآلِهِ وَسَلّمَ لا يَخافُ عَلَيْنا الكُفْرَ، وإنّما يَخافُ عَلَيْنا التّنافُسَ عَلَى الدّنيا.

فكلُّ أحاديثِه يَجبُ أنْ تُدْرَسَ دِراسَةً نَقْدِيّةً تُزِيلُ التّناقضَ والتّعارضَ الصّارخَ فِيها!

وحَديثُ البابِ هذا لَيْسَ مُرَشّحاً عِنْدي لِغيرِ ضَعْفِ سَنَدِهِ ونكارَةِ مَتْنِه، واللهُ أعلَمُ.

---

(١) أخرجه من حديث أبي هريرة مسلمٌ في الإيمان، باب الحثّ على المبادرة بالأعمال قبل ورود الفتن (١١٨) والترمذي في الفتن، باب ما جاء ستكون فتن كقطع الليل (٢١٩٥) وأخرجه الترمذي (٢١٩٧) في الباب نفسه من حديث أنس وضعّفه.

المُحَاضرةُ العاشرةُ

حَديثٌ اتّفقَ عَلَى تَخْريجِهِ أصْحابُ السُّنَنِ

هذا حديثٌ لَمْ يُخَرِّجْهُ البُخاريُّ ولا مُسْلِمٌ، ولا ابنُ خُزيمةَ، ولا ابنُ حِبّان في «صِحاحِهم» وقد أخْرَجَهُ أصحابُ السّنن، كما سيأتي.

-بإسنادي إلى الإمامِ التِّرمذيِّ فِي «جَامِعِه الكبيرِ المُختصر» فِي كِتابِ (٧) الحَجّ باب (٩٦) ما جاءَ فِي الذي يُهِلُّ بالحَجِّ فيُكسَر، أو يَعرَجُ (٩٤٠) قالَ رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى:

١-حَدَّثَنا إسْحَقُ بنُ مَنْصُورٍ -يَعني الكَوسَجَ-[1]: أَخبَرَنَا رَوحُ بْنُ عُبادَةَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ الصَّوَّافُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عِكْرِمَةَ -يَعني مَولَى ابنِ عَبَّاسٍ- قَالَ: حَدَّثَنِي الحَجَّاجُ بْنُ عَمْرٍو -يَعني الأنْصاريَّ المَازنيَّ- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ: (**مَنْ كُسِرَ أَو عَرِجَ؛ فَقَد حَلَّ، وَعَلَيهِ حَجَّةٌ أُخْرَى**).

وبهِ إليهِ فيهِ، وبإسنادِه السّابقِ إلى عِكْرِمَةَ قالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لأبِي هُرَيْرَةَ وابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالا: صَدَقَ![2]

٢-وبه إليه فيه قال: حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخبَرَنَا مُحَمّدُ بْنُ عَبدِالله الأنْصَاريُّ عَنِ الحَجّاجِ -يعني الصَّوّافَ- مِثْلَهُ -يَعني بالسَّندِ السَّابقِ نَفْسه، مِنَ الصَّوَّافِ إلى حَجّاجِ ابنِ عَمرو- قَالَ: وَسَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ... الحديث. قالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. هَكَذَا رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الحَجّاجِ الصَّوّافِ، نَحْوَ هَذَا الحَدِيثِ[3].

---

(١) ما بين اعتراضين توضيح أسلكه في سياقة الأسانيد، وهو مسلك المحدثين، يقولون: حدثنا حجاج -وهو الصواف- قال: أخبرني يحيى -يعني ابن كثير- فأنا سلكت مسلكهم في هذا.

(٢) أخرجه الترمذي (٣: ٢٧٧) طبعة دار الكتب العلمية الأولى ببيروت. وأخرجه في كتاب العلل الكبير باب ما ذكر في فضل العمرة رقم الحديث (١٤٢) (١ :٣١٨) ترتيب الشيخ أبي طالب محمود بن علي ابن أبي طالب التميمي الأصبهاني الفقيه القاضي (ت٥٨٥هـ)، تحقيق الدكتور حمزة ذيب مصطفى.

(٣) وقع في المطبوعة (حسن صحيح) وهو خلاف منهج الترمذي في الأحاديث المختلف فيها والتصويب من تحفة الأشراف (٣: ١٦-١٧)، وتهذيب الكمال (٥: ٤٤٤-٤٤٥).

٣-وبِهِ إليهِ فِيه قالَ: وَرَوَى مَعمَرٌ وَمُعَاوِيَةُ بْنُ سَلاَّمٍ هَذَا الحَدِيثَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ رافِعٍ، عَنِ الحَجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ ﷺ هَذَا الحَدِيث.

وَحَجّاجٌ الصَّوّافُ لَمْ يَذْكُرْ فِي حَدِيثِهِ عَبدَالله بْنَ رافِعٍ، وَحَجّاجٌ ثِقَةٌ حَافِظٌ عِنْدَ أَهْلِ الحَدِيثِ.

٤-وبه إليهِ فِيه قالَ: وسَمِعْتُ مُحَمَّداً -يَعني البُخَارِيَّ- يَقُولُ: رِوَايَةُ مَعْمَرٍ وَمُعَاوِيَةَ ابْنِ سَلاَّمٍ أَصَحُّ.

٥-وبِهِ إليهِ فِيه قالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُالرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ عَبْدِاللّهِ بْنِ رافِعٍ، عَنِ الحَجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.(١)

هَذهِ هِي الرّواياتُ التي أَخْرَجَها التِّرمذيُّ فِي «جَامِعِه» قَدَّمْتُها؛ لأنَّها هِي المَقصودةُ فِي التَّخريج ابتداءً.

خُطواتُ تَخْرِيجِ الحَديثِ، ونَقْدِهِ:

إنَّ عَمَلِيّةَ تَخْرِيجِ الحَديثِ النَّبويِّ شَاقّةٌ وعَسيرةٌ، ولاَ يَعرفُ الجهدَ البَالِغَ المَبذولَ فِي تَخريجِ حَديثٍ واحِدٍ، تُوضَعُ خُلاصتُه فِي الرّسائلِ العِلميّةِ، إلا مَنْ عَانَى التَّخريجَ، لا مَنْ قَرَأَهُ!

-**الخُطْوةُ الأولَى: جَمْعُ طُرُقِ الحَديثِ:**

المَسْألةُ الأولَى: مَعرفةُ المُصَنِّفينَ الذين أخْرَجُوا هَذا الحَديثَ:

إنَّ الحَديثَ -ابتداءً- أَخْرَجَهُ التِّرمذيُّ فِي «جَامِعِهِ» وهَذا يَعني أنَّ الحَديثَ مِنْ جُملةِ أحاديثِ الكُتُبِ السِّتَّـةِ، وهُنا تَتأكّدُ العَوْدةُ إلى مَصدَرَيْنِ جَامِعَيْنِ لأُصولِ الكُتُبِ السِّتَّةِ وأطرافِ مَسانيدِهَا، أعني جَامِعَ الأصولِ، وتُحفةَ الأشرافِ.

---

(١) جامع الترمذي (٣: ٢٧٧-٢٧٨).

وبالعودةِ إلى جَامعِ الأُصولِ[١] وجَدْنَاهُ عَزا هَذا الحَديثَ إلى التِّرمذيِّ، وأبي دَاودَ والنَّسائيِّ، بَيْنَما عَزاهُ فِي «تُحفَةِ الأَشْرافِ» إلى هَؤلاءِ، وإلى ابنِ مَاجه أيضاً[٢].

والسَّببُ فِي ذَلكَ أنَّ سُنَنَ ابنِ مَاجه، لَيْسَ مِنْ شَرْطِ ابنِ الأثيرِ فِي جَامعِ الأصولِ وإنَّما سَادِسُ الكُتُبِ عِنْدَه مُوطأُ مالِكٍ، فَصَارَتْ بِذلك سَبْعَةً.

وبالرّجوعِ إلى هَذين المَصْدَرَيْنِ، عَرَفنَا أنَّ الحَديثَ لَيْسَ فِي مُوطّأ مَالِكٍ، ولاَ فِي الصَّحيحينِ.

وعَلَيْنا أنْ نَبحَثَ فِيما وَراء الكُتُبِ السَّبعةِ هذه، لاسْتِكْمالِ جمعِ طُرُقِ الحَديثِ.

ومِنْ مَظَانِّ التَّخريجِ: صَحيحُ ابنِ خُزَيمةَ، وصَحيحُ ابنِ حِبّانَ، والمُنْتَقَى لابنِ الجَارودِ، والسُّننُ المُعَلَّلَةِ للدَّارقُطنيِّ، والسُّنَنُ الكبيرُ للبَيْهقيِّ، ومُصَنَّفَي عَبدِالرَّزّاقِ وابنِ أبي شَيْبَةَ.

ومن مَظانِّ تخريجِ مِثلِ هذا الحَديثِ أيضاً مُسندُ أحمدَ، وسُنَنُ الدَّارميِّ، ومَعاجمُ الطَّبرانيِّ، و«المُسْتَدْرَكُ» وكُتُبُ الصّحابةِ: «مُعجَمُ الصَّحابةِ» لابنِ قَانِعٍ، و«مُعْجَمُ الصَّحابةِ» لأبي نُعَيْمٍ، و«أُسْدُ الغَابةِ» لابنِ الأثيرِ، فهذهِ الكُتُبُ تُخَرِّجُ بَعضَ غرائبِ أحاديثِ الصَّحابةِ المُتَرْجَمينَ فِيها أحياناً.

وحِينَ عُدْتُ إلى المُتيَسِّرِ مِنْ هذه المُصَنَّفاتِ، وجَدْتُ هذا الحَديثَ فِي المُصنَّفاتِ الحَديثيّة الآتيةِ: «مُسنَدِ أحمدَ»و«المُعجَمِ الكَبيرِ»للطَّبرانيِّ، و«سُننِ الدَّارقُطنيِّ» و«مُسْتَدْرَكِ الحَاكِمِ» و«سُنَنِ البيهقيِّ» و«أُسْدِ الغَابةِ» و«تَهذيبِ الكَمَالِ».

وعَزَاهُ صَاحِبُ «أُسدِ الغَابةِ» إلى ابنِ مَنْدَه فِي «الصَّحابةِ» وأبي نُعَيْمٍ في «مُعْجَمِ الصَّحابةِ» وابنِ عَبْدِالبَرِّ فِي «الاستيعابِ».

وعَزاهُ فِي «تُحفةِ الأشرافِ» إلى ابنِ قَانِعٍ فِي الصَّحابةِ، وعَزاهُ فِي «فَتْحِ البَاري» إلى «صَحيحِ ابنِ السَّكنِ»، وأوْرَدَهُ البَغويُّ فِي «شَرحِ السُّنّةِ» والذَّهبيُّ فِي «النُّبلاءِ».

---

(١) جامع الأصول (٣: ٣٩٢).

(٢) تحفة الأشراف (٣: ١٦-١٧).

هذه المَظانُّ التي وَقَفْتُ عَلَى تَخْريجِ هَذا الحَديثِ، أوْ وُرُودِهِ فِيها، وَوَراءَ ذَلِكَ فُروعٌ تأتي فِي التَّطبيقِ العَمَلِيِّ.

المَسألةُ الثّانيةُ: عَزْوُ حَديثِ الباب إلى مَظانِّ تَخريجه:

سَوفَ أُخَرِّجُ هذا الحديثَ الأولَ عَلَى التَّمام بِدونِ اختصارٍ، مِثْلما فَعَلْتُ فِيما سَبَقَ زِيادةً فِي تَقريبِ عَمَلِيّةِ التَّخريجِ واستيعابِها، دُونَ تَكرارِ التَّراجِمِ السَّابقةِ، إلا مَا يَحتاجُهُ الدَّرسُ النَّقديُّ لِهذا الحديثِ، ثُمَّ أُشيرُ إلى كَيفِيّةِ الاخْتِزالِ فِي العَزْوِ، والتَّخريجِ والتَّرجمةِ، والنّقدِ، إنْ شَاءَ اللهُ تَعالَى، وقَدْ رَتَّبْتُ الأسانيدَ على حَسْبِ ترتيب الكُتُبِ السِتّةِ في الشهرةِ، لا على ترتيب تاريخ الوفاة؛ إشْعاراً بأنَّه مَعْمولٌ بِهِ عند أهل الحديث.

وبإسنادي إلى الإمام أبي داودَ في سُنَنِه، كتاب (١١) المناسك، باب (٢٣) الإحصار (١٨٦٢) قالَ رَحِمَهُ الله تَعالَى:

٦-حَدَّثَنا: مُسَدّدٌ -ابنُ مُسرْهَدٍ-: حَدَّثَنا يَحيَى -يَعني القَطَّان- عَنْ حَجَّاجِ الصَّوّافِ: حَدَّثَنِي يَحيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ الحَجَّاجَ بنَ عَمْرٍو الأنْصَارِيَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ... الحديث.

٧-وبه إليهِ فِيه قالَ: حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بنُ المُتَوَكِّلِ العَسْقَلانِيُّ وَسَلَمَةُ قَالا: حَدَّثَنا عَبدُالرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ يَحيَى بنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَن عَبدِاللّهِ بنِ رافِعٍ، عَنِ الحَجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (مَنْ كُسِرَ أو عرِجَ أو مرِضَ...) فذكرَ معناهُ قال سَلَمَةُ بنُ شَبِيْب: قال -يَعني عبدَالرَّزّاقِ-: أنبأنا مَعْمَرٌ[١]... الحديث.

وبإسنادي إلى الإمامِ النَّسائيِّ فِي المُجْتَبى، في كتاب (٢٤) مناسك الحج، باب فيمن أُحْصِرَ بعَدُوٍّ (٢٨٦٠) قالَ رَحِمَه الله تَعالَى:

٨-أَخبَرَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ البَصْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنا سُفْيَانُ، وَهُوَ ابْنُ حَبِيبٍ، عَنِ الحَجّاج الصَّوّافِ، عَنْ يَحيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ الحَجّاجِ بْنِ عَمْرٍو الأنْصَارِيِّ؛ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يقُولُ... الحديث. وفِيه سُؤالُه ابنَ عَبّاسٍ وأَبَا هُرَيْرَةَ.

---

(١) أخرجهما أبو داود السجستاني (٢: ١٧٢).

٩-وبه إليه فيه (٢٨٦١) قال رحمه الله تعالى: أَخبَرَنَا شُعَيْبُ بنُ يُوسُفَ وَمُحَمَّدُ بنُ المُثَنَّى قَالا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عن حَجّاج ابنِ الصَّوَّافِ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَن عِكْرِمَةَ، عَنِ الحَجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. . . الحديث.

وبه إليهِ فِيه قالَ عَقِبَه: وَقَالَ شُعَيْبٌ فِي حَدِيثِهِ: وَعَلَيهِ الحَجُّ مِنْ قَابِلٍ[1].

وبإسنادي إلى الإمام ابنِ مَاجه فِي السُّننِ، في كتاب (٢٥) المناسك، باب (٨٥) المحصر (٣٠٧٧) قالَ رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى:

١٠-حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَابنُ عُلَيَّةَ عَن حَجَّاجِ بْنِ أَبِي عُثْمَانَ: حَدَّثَنِي يَحيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي عِكْرِمَةُ: حَدَّثَنِي الحَجّاجُ بْنُ عَمْرٍو الأَنْصَارِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يقُولُ. . .الحَديث.

-وبِهِ إليهِ فِيه، وبإسنادِه إلى يحيى قالَ: -يعني عِكرمةَ-: فحَدَّثْتُ بِهِ ابنَ عَبّاسٍ وأبا هُريرةَ؛ فقالا: صَدَقَ.

١١-وبِهِ إليهِ فيهِ (٣٠٧٨) قالَ: حَدّثَنَا سَلَمَةُ بنُ شَبِيبٍ: حَدّثَنَا عبدُالرَّزّاق: أَنْبأنا مَعْمَرٌ عن يَحيَى ابنِ أبي كَثِيرٍ، بِهِ مِثلَ رِوايةِ أبي داودَ.

-وبه إليهِ فِيهِ قالَ: قالَ سَلَمةُ: قَالَ عبدُالرَّزّاقِ: فَوَجَدْتُه فِي جُزْءِ هِشَامٍ صَاحِبِ الدَّسْتَوائِيِّ فأتيتُ بِهِ مَعْمَراً، فَقَرَأَ عليَّ، أو قَرَأتُ عليه.

وبإسنادي إلى الإمامِ الدَّارميِّ فِي السُّننِ، كتاب (٢٥) المناسك، باب (٥٧) في المُحْصر بعدوّ (١٩٣٦) قالَ رَحِمَه اللهُ تَعالَى:

١٢-حَدّثَنَا: أَبُو عَاصِمٍ عَن حَجّاجٍ الصَّوّافِ، عَن يَحْيَى، بِهِ مِثلَ رِوايةِ النّسائيِّ (٩).

وبِهِ إليهِ فيهِ قالَ: قَالَ أَبو محمّدٍ: رَوَاهُ مُعَاوِيةُ بنُ سَلاَّمٍ وَمَعْمَرٌ عَن يَحْيَى بنِ أَبِي كَثِيرٍ، بمثلِ روايةِ أبي داودَ (٧).

وبإسنادي إلى الإمامِ أحمدَ فِي «المُسندِ»؛ ومن مسند المكيين (١٥٣٠٤) قالَ رَحِمَه اللهُ تَعالَى:

---

(١) المجتبى للنسائي (٥: ١٩٨).

١٣-حَدَّثَنَا عبدُالرَّزّاق: أَنْبأنا مَعْمَرٌ، بِهِ مِثلَ روايةِ أبي داودَ (٧).

١٤-وَرَوَى عَبدُالباقي بنُ قَانِع عَنْ أحمدَ بنِ مُحَمّدِ بنِ الهَيثمِ الدَّقَّاقِ، عَنْ مُحَمّدِ بنِ وَزيرٍ الواسِطيِّ، عَنِ ابنِ أبي عَدِيٍّ، عَنْ حُسينٍ المُعَلِّم، عَنْ يَحيَى بنِ أبي كَثيرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ. مثله.

قالَ المزّيُّ فِي «التُّحْفَةِ»: فهذا حُسينٌ المُعَلِّمُ الثِّقَةُ المَأمونُ، وافَقَ حَجَّاجاً الصَّوافَ فِي إسقاطِ عَبدِاللهِ بنِ رافعٍ[1].

١٥-وبإسنادي إلى الإمامِ الطحاويّ في شرح معاني الآثار (٣٨٢٧) قال: حدَّثنا ابنُ أبي داودَ قال: حدثنا يَحْيى بنُ صَالِحٍ الوحاظي، حَدَّثَنَا مُعاويةُ بنُ سَلَّام، عَنْ يَحْيَى ابنِ أبي كَثيرٍ، عن عِكْرِمَةَ، قالَ: قالَ عَبْدُاللهِ بنُ رافِعٍ مَولَى أمِّ سَلمَةَ: أناَ سَألتُ الحَجّاجَ ابنَ عَمرٍو الأنْصاريَّ[2] عَمَّنْ حُبِسَ وهُو مُحْرِمٌ، فقالَ: قالَ رَسولُ اللهِ ﷺ فذكر مثله.

يعني مثل رواية حجاج الصواف عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، قال: فَحَدَّثْتُ بِهِ ابنَ عباس وأبا هُرَيْرَةَ؛ فقَالا: صَدَقَ)[3].

١٦-وبإسنادي إلى الإمامِ أبي القاسِمِ سُليمانَ بنِ أحمدَ الطَّبرانيِّ في كتابهِ المُعْجَم الكبير؛ ومن مُسْنَد حجاج بن عمرو الأنصاري (٣: ٣٢١١) قال رحمه الله تعالى:

حَدَّثنا إدْريسُ بنُ جَعْفَرٍ العَطّارُ: حَدَّثَنا يَزيدُ بنُ هَارونَ (ح)

وبِهِ إليهِ فيهِ قالَ: وَحَدَّثَنَا عُبيدُ بنُ غَنّام: حَدَّثَنا أبو بَكْرِ بنِ أبي شَيْبَةَ: حَدَّثَنا يَحيَى بنُ سَعيدٍ وإسماعيلُ ابنُ عُلَيّةَ، كُلُّهُمْ عَنْ حَجّاجِ بنِ أبي عُثمانَ: حَدَّثَني يَحيى بنُ أبي كَثيرٍ

---

(١) أخرجه عبدالباقي بن قانع في معجم الصحابة (٢٢٠) وانظر تحفة الأشراف (٣: ١٧).

(٢) قد يفهم من هذا النص أن أم سلمة قد روت عن الحجاج بن عمرو، ولم أقف على من ذكر ذلك في ترجمتها أو ترجمته، والنص يحتمل ذلك، ويحتمل أن عبدالله يخبر عن مولاته، وأظن أنّ النصّ الصحيح: أنه سأل الحجاج، أو أن يكون النصّ: أنه: سألتُ الحجّاجَ، فقرأها الناسخ من غير معرفة بأسلوب المحدثين في الاختصار، فقوله: (أنه) (تعني أنه قال: سألتُ) فأحدث هذا الإشكال، والله أعلم. انظر تهذيب الكمال (٥: ٤٤٤) و(٣٥: ٣١٧).

(٣) شرح معاني الآثار (٢: ٢٤٩) حديث (٣٨٢٧) وأخرجه ابن السكن في معجم الصحابة، نقلاً عن فتح الباري (٤: ١٠).

بهِ مِثْلَ رِوايةِ ابنِ مَاجه (١٠).

١٧-وبِهِ إليهِ فيهِ (٣٢١٢) قالَ: حَدَّثَنا مُعاذُ بنُ المُثَنَّى: حَدَّثَنا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنا عَبدُالعَزيزِ بنُ المُختارِ ويَحْيى -يَعني القَطَّان- عَنْ حَجَّاجٍ الصَّوافِ، عَنْ يَحيى بنِ أبي كَثيرٍ، بِمثلِ روايةِ أبي دَاودَ الأولَى (٦).

١٨-وبهِ إليهِ فيهِ (٣٢١٣) قالَ: حَدَّثَنا أحمدُ بنُ المُعَلَّى الدِّمَشْقِيُّ: حَدَّثَنا هِشامُ بنُ عَمّارٍ: حَدَّثَنا إسْماعيلُ بنُ عَيّاشٍ عَنْ سَعيدِ بنِ يُوسُفَ، عَنْ يَحْيَى بنِ أبي كَثيرٍ، بِمِثْلِ روايةِ ابنِ مَاجه الثّانيةِ (١١).

١٩-وبِهِ إليهِ فِيهِ (٣٢١٤) قالَ: حَدَّثَنا عَبدُاللهِ بنُ أحمدَ: حَدَّثَني أبي: حَدَّثَنا عَبدُالرَّزّاقِ، بِهِ مِثْلَ روايةِ أحمدَ ابنِ حَنْبلٍ (١٢).

٢٠-وبإسنادي إلى الحَافِظِ عَليِّ بنِ عُمَرَ الدَّارَقُطنيِّ في السُّنن قال رَحِمَهُ الله تعالى: حَدَّثَنا أحمدُ بنُ عَبدِاللهِ بنِ مُحَمّدٍ الوَكيل: أخْبَرَنَا الحَسَنُ بنُ عَرَفَةَ: أخْبَرَنَا مَروانُ بنُ مُعاويةَ الفَزاريُّ عَنِ الحَجّاجِ الصَّوّافِ، عَنْ يَحيى بنِ أبي كَثيرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، قالَ: حَدَّثَني الحَجّاجُ بنُ عَمرو الأنصاريُّ، قَالَ: قَالَ رَسولُ الله ﷺ بِمثلِ حَديثِ أبي داود[1].

٢١-وبإسنادي إلى الإمامِ أبي عَبدِالله النَّيسابوريُّ المعروف بالحاكم في كتابهِ المُسْتَدركِ (١٧٢٥) قال رحِمَهُ الله تعالَى: أخْبَرنا عَليُّ بنُ حَمْشاذَ العَدْلُ: حَدَّثَنا هِشامُ ابنُ عَليٍّ: حَدَّثَنا أبو النّعمانِ عَارِمٌ: حَدَّثَنا عَبدُالوَارِثِ بنُ سَعيدٍ: حَدَّثَني الحَجَّاجُ بنُ أبي عُثمانَ: حَدَّثَني يَحيى بنُ أبي كَثيرٍ؛ أنَّ عِكرمةَ مولَى ابنِ عَبّاس حَدَّثَه قالَ: حَدَّثَني الحَجَّاجُ بنُ عَمرٍو الأنْصاريُّ رَضيَ اللهُ عَنْهُما؛ أنّه سَمِعَ رَسولَ اللهِ ﷺ. . . الحَديث. قالَ: فَحَدَّثْتُ ابنَ عَبّاسٍ وأبا هُرَيْرَةَ، فقالاَ: صَدَقَ. قالَ الحَاكِمُ: هذا حَديثٌ صَحيحٌ عَلَى شَرْطِ البُخاريِّ، ولَمْ يُخَرِّجاهُ.

٢٢-وبهِ إليهِ فيهِ (١٧٧٥) قالَ: وقِيلَ: عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ عَبدِاللهِ بنِ رافعٍ مَولَى أمِّ

---

(١) السنن المعللة الواردة عن النبي ﷺ لأبي الحسن الدارقطني (٢: ٢٧٧-٢٧٨).

سَلَمَةَ رَضيَ اللهُ عَنْها، عَنِ الحَجّاجِ بنِ عَمرٍو:

أَخْبَرَنَاهُ أحمدُ بنُ جَعفَر القَطيعي: حَدَّثَنا عَبدُالله بنُ أحمدَ ابنِ حَنبلٍ: حَدَّثَني أبي: حَدَّثَنا عَبدُالرَّزّاقِ، بِمثْلِ حَديثِ أحمدَ، وفِيه: (وَعَلَيْه الحَجُّ مِنْ قَابِل)[1].

٢٣-وبإسنادي إلى الإمامِ أبي بَكرٍ البَيهقيِّ في السُّنن الكبيرِ (٩٨٧٨) قال رَحِمَه الله تعالى: أخْبرَنَا أبو نَصرٍ مُحَمّدُ بنُ أحمدَ بنِ إسماعيلَ الطَّبرانيُّ بِها: حَدَّثَنا عَبدُاللهِ بنُ أحمدَ بنِ مَنصورٍ الطُّوسيُّ: حَدَّثَنا مُحَمّدُ بنُ إسماعيلَ الصَّائغُ: حَدَّثَنا رَوْحٌ -يَعني ابنَ عُبادةَ-: حَدَّثَنا الحَجَّاجُ الصَّوّافُ (ح)

٢٤-وبه إليه فيه قال: وأَخْبرَنَا أبو عَبدِاللهِ الحَافِظُ -يَعني الحَاكمَ-: حَدَّثَنا عَليُّ بنُ حَمْشاذَ، بِهِ مِثْلَه تَماماً، لكِنْ فِيه: (عَلَيْهِ أخرَى) لَفْظُ حَديثِ عَبدِالوارِثِ.

وبهِ إليهِ فيهِ قالَ: وفِي رِوايةِ رَوْحٍ -يعني بإسناده السابق (٢٣)- عَنِ الحَجّاجِ بنِ عَمرٍو الأنْصاريِّ، وقالَ: (وعَلَيْه حَجَّةٌ أخْرى) والباقي بِمَعْناهُ.

وهكَذا رَواهُ يَحْيى القَطَّان وأبو عَاصِمٍ وغَيرُهما عَنِ الحَجَّاجِ بنِ أبي عُثْمانَ الصَّوّاف عَنْ يَحْيى؛ ذَكَروا سَمَاعَ عِكْرِمَةَ مِنَ الحَجَّاجِ بنِ عَمرٍو الأنْصاريِّ، وقَدْ خَالَفَهُ مَعْمَر عَنْ يَحيى بنِ أبي كَثيرٍ؛ فأدْخَلَ بَينَهُما رَجُلاً.

٢٥-وبِهِ إليهِ فيهِ (٩٨٧٩) قالَ: أخْبرَنَاهُ أبو عَبدِاللهِ الحَافِظُ: أخْبرَنَا أحمدُ بنُ جَعفرٍ القَطيعيُّ، بِهِ مِثلَ رِوايةِ الحَاكِمِ الثّانيةِ، وهِي طَريقُ أحْمَدَ ابنِ حَنْبلٍ، عَنْ عَبدِالرَّزّاقِ.

وبِمعناهُ رِوايةُ مُعاويةَ بن سَلاَّم عَنْ يَحْيى بنِ أبي كَثيرٍ. ورَواهُ يَزيدُ بنُ أبي حَبيب عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ عَبدِاللهِ بنِ رافِعٍ. قَالَ عَليُّ ابنُ المَديني: الحَجَّاجُ الصَّوّافُ عَنْ يَحيَى ابنِ أبي كَثيرٍ؛ أثْبتُ.

وبِهِ إليهِ فيهِ (٩٨٨٠) قالَ: أخْبرَنَا بذلكَ أبو عَبدِاللهِ الحَافِظُ: أخْبرَنا الحَسَنُ بنُ مُحَمّدٍ الإسفرايني: حَدَّثَنا مُحَمّدُ بنُ أحْمَدَ بنِ البَراءِ، عَنْ عَليِّ ابنِ المَديني فَذَكَرَهُ[2].

---

(١) المستدرك على الصحيحين للحاكم (١: ٦٤٢ و٦٥٧).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٥: ٢٢٠).

وبه إليهِ فيهِ قالَ البيهقي: وقدْ حَمَلَهُ بَعْضُ أهْلِ العِلْمِ -إنْ صَحَّ- على أنَّه يُحلُّ بعد فواته، بما يُحل به مَنْ يفوته الحَجُّ بغيرِ مَرَضٍ.

٢٦-وقَالَ ابنُ الأثيرِ الحَافظُ: أَخْبَرَنا أبو الفِداء إسماعيلُ بنُ عَليّ بنِ عُبيدٍ الواعِظُ المَوصليُّ، وأبو جَعْفرٍ عُبيدُاللهِ بنُ أحمدَ بنِ عَليٍّ بنِ السَّمينِ. . وسَاقَ أسانيدَهُ إلى الإمامِ التِّرمذيِّ[١] ثُمَّ سَاقَ الحَديثَ بِسَنَدِ التِّرْمذيِّ وتَعليقاتِهِ عَلَيْه[٢] وقَالَ الحافظُ المِزِّيُّ: رَوَى لَهُ الأربعةُ -يَعني أصحابَ السُّنَنِ- هذا الحديثَ الواحدَ.

٢٧-وبإِسْنادي إلى الإمام أبي الحجّاج المِزِّيِّ في كِتابِه تهذيب الكَمالِ في ترجَمَةِ حجّاج بن عَمْرٍو الأنصاريِّ (١١٢٤) قال رَحِمَهُ الله تعالى: أَخْبَرَنا أبو الحَسَن ابنُ البُخاريِّ وأبو الغَنائم بنُ عَلاّن وأحمدُ بنُ شَيبانَ، قالوا: أَخْبَرَنا حَنبلُ بنُ عَبدِاللهِ قالَ: أَخْبَرَنا أبو القَاسِمِ بنُ الحُصَين قالَ: أَخْبَرَنا أبو عَلي ابنُ المُذْهِب، قالَ: أَخْبَرَنا أبو بَكْرِ ابنُ مَالِكٍ القَطيعيّ، قالَ: حَدَّثَنا عَبدُاللهِ بنُ أحمدَ، قالَ: حَدَّثَني أبي قالَ: حَدَّثَنا يَحيى ابنُ سَعيدٍ، وسَاقَهُ بِسنَدِ أحمدَ ومَتْنِه، بِمثلِ رِوايةِ أبي داودَ الأولَى.

وقالَ: رَواهُ أبو داودَ عَنْ مُسَدَّدٍ، ورَواهُ النَّسائيُّ عَنْ شُعَيْبِ بنِ يُوسُفَ ومُحَمّدِ بنِ المُثَنّى، ورَواهُ ابنُ مَاجه عَنْ أبي بَكرِ بنِ أبي شَيْبَةَ؛ كُلُّهم عَنْ يَحيى بنِ سَعيدٍ بِهِ، فَوَقَعَ لَنا بَدلاً عَالِياً. وَرَواهُ التِّرمذيُّ عَنْ إسحاقَ بنِ مَنْصورٍ، عَنْ رَوحٍ ومُحَمّدِ بنِ عَبدِاللهِ الأنْصاريِّ، عَنْ حَجّاجِ الصَّوّافِ بِهِ، وقالَ: حَسَنٌ. وسَاقَ بَعضَ كَلامِ التِّرمذيِّ، ثُمَّ قالَ: قَدْ وقَعَ لَنا أعلَى مِنْ هَذا بِدَرجَةٍ.

٢٨-أَخْبَرَنا بِهِ أبو الحَسَنِ ابنُ البُخاريِّ، قالَ: أنبأنا أبو طَاهِرِ المُباركُ بنُ المُبارك بنِ المَعْطوشِ البَغداديُّ، كِتابةً مِنها، سَنَةَ ستٍّ وتِسْعينَ وخَمْسِ مِئةٍ، قالَ: أَخْبَرَنا الشَّريفُ الخَطيبُ أبو عَليٍّ مُحَمّدُ بنُ مُحَمّدِ بنِ عَبدِالعَزيزِ بنِ المَهدي قَالَ: أَخْبَرَنا أبو القاسِم عُبيدُاللهِ بنُ عُمَرَ بنِ أحمدَ بنِ شَاهينَ قالَ: أَخْبَرَنا أبو بَحْرٍ مُحَمّدُ بنُ الحَسَنِ بنِ كَوثَرٍ

---

(١) أسد الغابة في معرفة الصحابة (١ : ١٠).

(٢) ما سبق (٢ : ٣٨٢).

البَرْبَهاريُّ قالَ: حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بنُ سُليمانَ البَاغِنديُّ قالَ: حَدَّثنا أبو عاصِمٍ، قالَ: حَدَّثنا حَجّاجٌ الصَّوَّافُ عَنْ يَحيى بنِ أبي كَثيرٍ . . . بِمثْلِ رِوايةِ ابنِ مَاجه (١٠).

وبه إليه فيه قال المِزِّي: فكأنَّ شَيخَنا -يعني ابنَ البخاريِّ-حَدَّثَ بِهِ عَنْ أصحابِهِم -يَعني تَلامذةَ أَصْحابِ السُّنَنِ الأربعةِ-(١).

٢٩-وبإسنادي إلى الإمامِ الحَافِظِ أبي عَبدِالله الذَّهبيِّ في«أعْلامِ النُّبلاءِ» ترجَمَةِ يحيى ابنِ أبي كثير قالَ -رَحِمَه الله تعالى-: أخْبَرَنا أحمدُ بنُ سَلامةَ، وعَلِيُّ بنُ أحمدَ عَنِ المُبارَكِ بنِ المُبارك، بِهِ مِثْلَ رِوايةِ المِزِّيِّ الثّانيةِ (٢٩)(٢).

-وبِهِ إليهِ فيهِ قالَ الذَّهبيُّ مُعقّباً: «رَواهُ أحمدُ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ يَحيى بنِ سَعيدٍ، عَنْ حَجّاج.

-ورَواهُ أبو داودَ والنَّسائيُّ وابنُ مَاجه عَنْ أصْحابِ يَحيى نَحوَهُ.

-ورَواهُ التِّرمذيُّ عَنِ الكَوسجِ، عَنْ رَوْحٍ والأنْصاريِّ، عَنْ حَجَّاجٍ، وحَسَّنَهُ.

لكِنَّهُ مَعلولٌ بِما رَواهُ مَعْمَرٌ ومُعاويةُ بنُ سَلاّمٍ عَنْ يَحيى، عَنْ عِكْرِمَةَ، فقالَ: عَنْ عَبدِاللهِ بنِ رافعٍ، عَنِ الحَجّاج. قالَ البُخاريُّ: وهذا أصَحُّ».

وأوْرَدَهُ البغويُّ فِي «شَرحِ السُّنّةِ» مِنْ غَيرِ سَنَدٍ(٣) وقال مُعقِّباً عَلَى الحَديثِ: يَحتجُّ بِهذا الحديثِ مَنْ يَرى القَضاءَ عَلَى المُحصَر. وضَعَّفَ بَعضُهم هذا الحَديثَ لِما ثَبتَ عَنِ ابنِ عَبّاسٍ أنّه قالَ: (لاَ حَصْرَ إلا حَصْرُ العَدوِّ)(٤).

قُلتُ: هذه هِيَ المُصَنّفاتُ التي استَطَعْتُ الوُقوفَ عَلَيْها -أو المُتَيَسّرةُ فِي مَكتبتي عَلَى الأصَحِّ- وقَدْ تَوَضَّحَ أنّه لا حَاجَةَ إلى اسْتِقْراءٍ أكثَرَ؛ لأنَّ الحُفَّاظَ المُخَرِّجين الجَامعينَ، لَمْ يَزيدوا عَلَى مَا تَقَدَّم شَيئاً يَحتاج إلى تَتَّبعٍ لاستدراكِه.

---

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ أبي الحجاج المزي (٥: ٤٤٥-٤٤٧).

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي (٦: ٢٩-٣٠).

(٣) شرح السنة للبغوي (٧: ٢٨٨).

(٤) أخرجه الشافعي في الأم (٢: ٧٨) وإسناده صحيح، وقال البيهقي (٥: ٢٢٠): ثابت، وانظر شرح السنة (٧: ٢٨٨). قلت: هذا نقد مَتْنِ الحديث، كما ترى!

المَسألةُ الثّالثةُ: فَوائدُ التَّخريجِ الاسْتقرائيّ:

وقَبلَ أنْ أنتقلَ إلى الخُطْوةِ التّاليةِ فِي عَمَليّة التَّخْريجِ، يَحْسُنُ التَّذكيرُ بِبَعْضِ الأمورِ المُهِمّةِ فِي هذه العَمَليّـةِ كُلِّها:

الأمْرُ الأولُ: أنَّ رِوايةَ بَعضِ المُصَنِّفينَ كانَتْ أصْليّةً، وبَعضُها الآخرُ كانَ فَرْعِيّاً.

فَمَا كانَ مِنْها أصْليّاً، فَلا بُدَّ مِنَ المُحافَظَةِ عَلَى أصالتِه، ومَا كانَ مِنْها فَرْعيّاً، فيُمْكِنُ الاسْتِغناءُ عَنْ بَعْضِ رُواتِه فِي التَّرجمةِ.

وأقْدَمُ المُصَنِّفينَ فِيما يَخُصُّ حَدِيثَنَا هُو الحَافِظُ عَبدُالرَّزّاقِ الصَّنْعانيُّ (ت٢١١هـ) صاحِبُ الكِتابِ (المُصَنَّف) المَشهورِ.

ثُمَّ يَلِيه أبو بَكرِ ابنُ أبي شَيْبَةَ العَبسيّ (ت٢٣٥هـ) صَاحِبُ المُسْنَدِ الكَبيرِ -غيرُ مَطبوعٍ- والمُصَنَّف مِنَ السُّنَنِ والآثارِ، وهُو مَطبوعٌ مُتداوَلٌ.

ثم أحمد ابن حنْبلٍ صاحب المسند الكبير المشهور (ت٢٤١هـ).

ثُمَّ أبو محمد الدَّارميّ صاحب السنن (ت٢٥٥هـ).

ثُمَّ أصْحابُ السُّننِ الأربعة، وقَدْ ذَكَرْتُ وفَياتَهم قَبلُ.

ثُمَّ علماء القرن الرابع، وأبرزهم: ابنُ قَانِع (ت٣٥١هـ) ثُمَّ ابنُ السَّكن (ت٣٥٥هـ) ثُمَّ الدَّارقطنيّ (ت٣٨٥هـ).

ثُمَّ علماء القرن الخامس، وأبرزهم: الحاكِمُ النَّيسابوريُّ (ت٤٠٥هـ) ثُمَّ الحَافِظُ البَيهقيُّ (ت٤٥٨هـ).

ثُمَّ الحفاظ المتأخرين، مثل: أبي الحَسَنِ عَليُّ بنُ مُحَمّدٍ الجَزريُّ المَعْروفُ بابنِ الأثيرِ (ت٦٣٠هـ) والحَافِظُ أبو الحَجّاجِ المِزِّيُّ (ت٧٤٢هـ) والحَافِظُ الذَّهبيُّ (ت٧٤٨هـ).

ومِمّا لا رَيبَ فِيه أنَّ لكلٍّ من يَحيَى بنَ أبي كَثيرٍ ومَعْمرَ بنَ رَاشدٍ كِتابٌ، لكنَّ هذين الكِتابين لَمْ يُكْتَبْ لَهُما البَقاءُ، حَسَب تَصنيفِ مُصَنِّفَيهِما، وإنَّما تَناثَرَتْ مُعظمُ مَادتِهما فِيما جَاءَ بَعدهُما مِنْ مُصنَّفاتٍ.

وهذا يَعني أنَّ مُصَنَّفَ عَبدِالرَّزّاقِ أصْلٌ، ومُصَنَّفَ ابنِ أبي شَيْبَةَ أصْلٌ، وكُلُّ مَنْ رَوى مِنَ الأئمةِ المُصَنِّفينَ مِنْ طَريقَيْهِما، فإنَّما اعتمَدَ عَلَى كِتابَيْهِما عَلَى حَسَبِ طَريقِ الرّوايةِ

التي تَلَقّى رِوايةَ الكِتاب بِها.

فإذا رَوى أحمدُ عَنْ عَبدِالرَّزّاقِ، وكانَ الحَديثُ فِي مُصَنَّفِه، فالعُمْدَةُ فِيه عَلَى مُصَنَّفِ عَبدِالرَّزّاقِ، أمّا إذا لَمْ يَكن الحديثُ فِيه، فَلا بُدَّ أنَّه مِنْ كِتابٍ آخرَ، أوْ صَحيفةٍ لَمْ تَصلْ إلينا مَحفوظةً مِنْ تَصنيفِ عَبدِالرَّزّاقِ، فيكونُ لِمسندِ أحمدَ فَضْلٌ فِي حِفْظِ هذهِ الرِّوايةَ مِنَ الضَّياعِ.

وفائدةُ هذا الكِتابِ، إنَّما تَأتي فِي الطَّبقاتِ المُتأخِّرةِ، حَيثُ نفتَقِدُ التَّرجمةَ لِبعْضِ الرُّواةِ، أو يكونُ فِي بَعضِ الرُّواةِ ضَعْفٌ، وعَادَةُ المُصَنِّفِينَ -جَميعاً- التَّساهُلُ فِي الرِّوايةِ عَنْ بَعضِ مَنْ فِيه ضَعْفٌ، إذا كانَ يَروي كِتاباً مُصَنّفاً مَعْرُوفاً.

فيأتي بَعْضُ مَنْ لا يُحسِنُ هذا الفَنَّ، ويُضَعِّفُ الحَديثَ بذلِكَ الإسنادِ، ثُمَّ إذا وَقَفَ عَلَى الكِتابِ (الأصْلِ) يُصَحّحُ الحَديثَ مِنْ هذا الطَّريقِ، وهَذا عَبثٌ فِي هذا العِلمِ لا مَعنى لَهُ. مِثالُ ذلكَ مِمّا نَحْنُ بِصَدَدِهِ:

-فِي رِواية (١٦) رَوَى الطَّبرانيُّ عَنْ إدريسَ بن جَعْفَرِ العَطّار، عَنْ يزيدَ بنِ هَارونَ -ورَوَى عَنْ عُبيدِ بنِ غَنّامٍ، عَنْ أبي بَكرِ بنِ أبي شَيْبَةَ، كِلاهُما -يَعني يَزيدَ وابنَ أبي شَيْبَةَ- عَنْ يَحْيَى بن سَعيدٍ القَطّان.

فَنحنُ قَدْ لا نَقِفُ عَلَى فَوائدَ نَقديّةٍ فِي تَرجَمةِ إدريسَ وعُبيدِ بنِ غَنّامٍ، فَلاَ يَصِحُّ أنْ نُضَعِّفَ رِوايةَ الطَّبرانيِّ بذلكَ، لأنَّ رِوايةَ يَحْيَى بنِ سَعيدٍ القَطّان مَوجودةٌ فِي كُتُبٍ مُتَقَدِّمةٍ، وابنُ أبي شَيْبَةَ مُصَنِّفٌ مُتَقَدِّمٌ على الطبرانيِّ.

-ورَوَى الحَاكِمُ النَّيسابوريُّ فِي الرِّوايةِ (٢٢) عَنْ أحمدَ بنِ جَعْفَر القَطيعي عَنْ عَبدِاللهِ بنِ أحمدَ، عَنْ أحمدَ، عَنْ عَبدِالرَّزّاقِ. وفِي القَطيعي كلامٌ كَثيرٌ، لكِنْ لا يَجوزُ تَضعيفُ الحديثِ بمثلِ هَذا؛ لأنَّ العُمدةَ مُصَنَّفُ عَبدِالرَّزّاقِ، ثُمَّ مُسندُ أحمدَ، وهُما مَوجودانِ، و القطيعي في هذا الإسناد فُضْلة!

-ورَوَى الحَافِظُ المِزِّيُّ، والحَافِظُ الذَّهبيُّ عَنْ سِلْسِلَةٍ مِنَ المُتَأَخّرينَ بِسَندٍ عَالٍ قِوامُه خَمْسَةُ حُفّاظٍ، بَعضُهُم يَروي عَنْ بَعضٍ إلى القَطيعي، وهَؤلاءِ قَدْ يكونونَ ثِقاتٍ، وقَدْ يكونُ بَعضُهم غَيرَ ذلكَ، فإذا وَجَدْنا الرِّوايةَ فِي مُصَنَّفِ عَبدِالرَّزّاقِ دُونَ اختلافٍ؛ عَلِمْنا

أَنَّهُم ضَبطوا -ضَبْطَ كِتابٍ- ثُمَّ دَرَسْنا سَنَدَ عَبدِالرَّزّاقِ فَقَط. ولاَ حَاجَةَ بنا إلى الكَشْفِ عَنْ أحوالِ أولئكَ المُتأخّرينَ، الذينَ لا يَعْني وجُودُهُم فِي السَّندِ إلا المُحافظةَ عَلَى مَزيَّةِ هذه الأمّةِ بِروايةِ مُصنَّفاتِها بالأسانيدِ؛ لأنَّهُم لا يُقدِّمونَ ولا يُؤَخّرونَ شَيئاً فِي الحُكْم عَلى الحَديثِ.

الأمرُ الثّاني: إنَّ كَلامي هَذا لا يَعْني عَدمَ وجُودِ فَائدةٍ فِي الكُتُبِ المُتأخّرةِ، بَلْ الذي أقولُه: إنَّ كلامَ المُتأخّرينَ عَلَى الأحاديثِ، هُو الذي يَجبُ أن يُعْتَنَى بِهِ ولاَ يُهْمَل مِنْه شَيءٌ، فإنَّ فِي بَعضِ رِواياتِهم تَنقيداتٍ بارِعةً، تُوضِحُ المُشكِلَ فِي بَعضِ عِباراتِ المُتَقَدِّمينَ، وإليكَ هذا المِثالُ مِمّا نَحنُ فِيه:

ذَكرَ الدَّارميُّ، والتِّرمذيُّ، والحَاكِمُ، والبَيهقيُّ، والمِزِّيُّ، والذَّهبيُّ أنَّ البُخاريَّ قالَ: رِوايةُ مَعمَرٍ ومُعاويةَ بنِ سَلاَّمٍ، أَصَحُّ مِنْ رِوايةِ حَجّاجٍ الصَّوَّاف.

وقَدْ وَقَفْنا عَلَى رِوايةِ مَعْمَرٍ فِي مُصَنَّفِ عَبدِالرَّزّاقِ، وعلى رِوايةِ مُعاويةَ بنِ سَلاّم في شرح معاني الآثار للطحاوي كما تقدم في الفقرة (١٥).

ويظهرُ أنَّ أصلَ روايةِ معاوية بن سلاّم كانت عند البخاري فاختصرها ورواها بالمعنى على عادته في التصرُّف بالمتون.

٣٠-فبإسنادي إلى الإمامِ البُخاريِّ فِي صَحيحِه كِتاب (٢٧) المُحْصَر، باب (١) إذا أحصر المُعْتَمِرُ (١٨٠٩) قالَ رَحِمَهُ الله تعالَى: حَدَّثَنا مُحَمّدٌ -عَلَى خِلافٍ فِي اسْمِ أبيهِ ونَسبِهِ- قالَ: حَدَّثَنا يَحيى بنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنا مُعاويةُ بنُ سَلاَّم: حَدَّثنا يَحْيَى بنُ أبي كَثيرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، قالَ: فقالَ ابنُ عَبّاسٍ رَضيَ اللهُ عَنْهُما: وقَدْ أُحصِرَ رَسولُ اللهِ ﷺ فَحَلَقَ رَأسَه، وجَامَعَ نِساءَهُ، ونَحَرَ هَدْيَهُ، حَتَّى اعتمَرَ عَاماً قَابلاً[1].

قالَ الحَافِظُ ابنُ حَجَرٍ: «هكذا رأَيتُه فِي جَميعِ النُّسخِ: عَنْ عِكْرِمَةَ، قالَ: فقالَ ابنُ عَبّاسٍ» وهُو يقْتَضي سَبْقَ كَلامٍ يَعقُبه قولُه: «فقالَ ابنُ عَبّاسٍ».

ولَمْ يُنَبِّهْ عَلَيْه أحدٌ مِنْ شُرَّاحِ الكِتابِ -يَعني كِتابَ «صَحيح البُخاريِّ»- ولاَ بَيَّنَهُ

---

(١) أخرجه البخاري رقم (١٨٠٩) (٤: ٧-٩) من فتح الباري ط. الريّان الأولى ١٤٠٧هـ.

الإسماعيليُّ، ولا أبو نُعَيْمٍ -يَعني فِي مُستَخْرَجَيْهِما عَلَى «صحيح البُخاريِّ»- لأنَّهما اقتَصَرا مِنَ الحديثِ عَلَى مَا أخْرَجَهُ البُخاريُّ.

وقَدْ بَحثْتُ عَنْه إلى أنْ يَسَّرَ اللهُ بالوقوفِ عَلَيْه، فَقَرأْتُ فِي كِتابِ الصَّحابةِ لابنِ السَّكن، قالَ: حَدَّثَني هَارونُ بنُ عِيسى: حَدَّثَنا الصَّنْعانيُّ - هُو مُحَمّدُ بنُ إسحاقَ أحدُ شُيوخِ مُسْلِم: حَدَّثَنا يَحْيَى بنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنا مُعاويةُ بنُ سَلاَّمٍ عَنْ يَحْيَى بنِ أبي كِثيرٍ...، وسَاقَ الحديثَ المُتَقَدّمَ فِي رِوايةِ (١٥).

وقَدْ أفَدْنا مِنْ رِوايةِ ابنِ السَّكنَ، المُصَنِّفِ المُتأخّرِ فَائدتينِ مُهمّتَيْن:

الأولَى: رِوايةُ مُعاويةَ بنِ سَلاَّمٍ الكَاملةُ، التي أشارَ إليها الحُفّاظُ، لم أقف عليها فِي رِواياتِ المصنفين المُتقدِّمينَ، ثم وقفنا عليها في شرح معاني الآثار للطحاوي (٢: ٢٤٩) برقم (٣٨٢٧).

والثانيةُ: عَرَفْنا مِنْ هذه الرِّوايةِ؛ أنَّ أصْلَ الحديثِ مَوجودٌ فِي البُخاريِّ، ولَكنَّهُ اخْتَصَرَ الحَديثَ، لأنَّ الزَّائدَ لَيْسَ عَلَى شَرْطِهِ، فاقْتَصَرَ البُخاريُّ عَلَى مَا هُو مِنْ شَرْطِ كِتابِه، مَعَ أنَّ الذي حَذَفَه؛ لَيْسَ بَعيداً مِنَ الصِّحَّةِ، فإنَّه: إنْ كانَ عِكْرِمةُ سَمِعَهُ مِنَ الحَجّاجِ بنِ عَمرٍو؛ فذاكَ.

وإلاَّ فالواسطةُ بَينهمُا -وهُو عَبدُالله بنُ رافِعٍ- ثِقَةٌ، وإنْ كانَ البُخاريُّ لَمْ يُخَرِّجْ له -كَمَا يقولُ ابنُ حَجَرٍ-[1].

الأمرُ الثّالثُ: الاهتمامُ بالفوائدِ النّقْديّةِ التي يُورِدُهَا المُصَنِّفونَ؛ عَقِبَ إخْرَاجِ الحديثِ، أو التي يُورِدُها النُّقَّادُ فِي كُتُبِ الجَرحِ والتَّعديلِ، والعِلَلِ.

صَحيحٌ أنَّ التِّرمذيَّ هُو أكثرُ المُخَرِّجينَ المُتقدِّمين كَلاماً عَلَى عِلَلِ هذا الحديثِ ونَقْداً لَهُ، لَكنَّ هذا لا يَعْني أنّه لا يُستَدْرِكُ عَلَيْه شَيءٌ، وهذا بَيانُ بَعضِ ذَلكَ:

-فِي الرِّوايةِ (٦) أشارَ أبو داودَ إلى أنَّ أحدَ شَيخَيْهِ رَوى عَنْ عَبدِالرَّزّاقِ أنّه قالَ: حَدَّثَنا، بَيْنَمَا رَوى الثّاني أنّه قالَ: أخْبَرَنَا مَعْمَرٌ.

---

(١) فتح الباري (٤: ١٠-١١).

-فجَاءَتْ رِوايةُ ابنِ مَاجه (١١) فوَضَّحَتْ هذا الذي أثارَهُ أبو داودَ، ورَجَّحَتْ أنَّ أَخْبَرَنَا هِي الأصَحُّ.

-وجَاءَتْ رِوايةُ ابنِ قَانِع (١٤) بِحُسين المُعَلِّم مُتَابِعاً لحَجّاجِ الصَّوّافِ، وبإسقاطِ عَبدِاللهِ بنِ رَافعٍ مِنَ السَّنَدِ.

-وجَاءَتْ رِوايةُ البَيهقيِّ (٢٦) لتُؤَكِّدَ إثباتَ عَبدِاللهِ بنِ رَافِعٍ بِمتابعَة يزيدَ بنِ أبي حبيبٍ ليَحيَى ابنِ أبي كَثيرٍ، فَلمْ يَعُدْ يَحْيَى بنُ أبي كَثيرٍ هو مَدارُ الحَديثِ-لَوْ اسْتَطَعْنَا الوُصولَ إلى مَصْدَرِ روايةِ يَزيدَ-.

وهذه فَوائدُ جَليلةٌ لا نَستطيعُ الاستغناءَ عَنْها، ولَوْ فَعلْنا؛ لَكانَ عَمَلُنا نَاقِصاً، ورُبما خَطَأً، واللهُ أعلمُ.

الأمرُ الرَّابعُ: كَثرةُ إخراجِ المُصَنِّفينَ حَديثاً مَا؛ لا تَعني صِحَّتَهُ، ولا شُهْرَتَه بالمَعْنى الاصطلاحي، فَرُبَّ حَديثٍ لا يُخرِّجُه إلا مُصَنِّفٌ واحِدٌ، يكونُ حَسَناً أوْ صَحِيحاً غَرِيباً وحَديثٌ يُخرِّجُهُ عَشَرةُ مُصَنِّفينَ فِي الحديثِ النَّبويِّ، ثُمَّ يكونُ ضَعيفاً، أوْ ضَعيفاً جِدّاً أوْ مَوضُوعاً.

ومِنْ هُنا تَأتي خُطورةُ تَلبيسِ بَعضِ الكُتّابِ المُعاصِرينَ، عِنْدَمَا يُخَرِّجُ أَحَدُهُم نَصّاً واهِياً يُؤَيِّدُ هَواهُ، فيقولُ: وقَدْ أخْرَجَهُ جَمْعٌ مِنَ الثّقاتِ الحُفَّاظِ فأخْرَجَهُ ابنُ عَدِيٍّ فِي «الكَامِلِ» والخَطيبُ فِي «تَاريخِ بَغدادَ» والسَّهميُّ فِي «تَاريخِ جَرجَان» وابنُ عَساكِر فِي «تَاريخِ دِمشق» وابنُ الأثيرِ فِي «أُسْدِ الغَابةِ». . . إلخ.

فيَظُنُّ مَنْ لا يَدري -وغيرُ المُحَدِّثينَ جَميعاً لا يَدْرون- أنَّ تَخريجَ هؤلاءِ الحُفَّاظِ يُعطي الحديثَ قُوَّةً! جَاهِلاً، أوْ مُتَجاهِلاً أنَّ العُلماءَ النُّقّادَ قَدْ نَصُّوا عَلَى أنَّ وجودَ الحديثِ فِي هذهِ الكُتُبِ، مِنْ غَيرِ أنْ يكونَ مُخَرَّجاً فِي بَعضِ كُتُبِ الحديثِ المُعْتَمَدةِ يَعني ضَعْفَه، أوْ نكارتَهُ.

بل إنّني أقولُ: يندُرُ وجودُ حَديثٍ صَحيحٍ مرفوعٍ وراءَ الصِّحاحِ الخَمْسةِ!

وعَدَدٌ مِنَ المُعاصِرينَ يَستخدمونَ مِثْلَ هذا الأسْلوبِ للتضْليل جهلاً، فَليُتَنَبَّه.

وحَدِيثُنا هذا مِنْ هذِه الأحاديثِ التي لَمْ تُفِدْهَا كَثرةُ المُخَرِّجينَ قُوةً!

وإيضاحُ ذَلِكَ: أنَّ التِّرمذيَّ قَدْ خَرَّجَ هذا الحَديثَ مِنْ روايةِ حَجّاجِ الصَّوّافِ عَنْ يَحيى ابنِ أبي كَثير، ومِنْ رِوايةِ مَعْمَرٍ عَنْ يَحيى بنِ أبي كَثيرٍ، وأشارَ إلى رِوايةِ مُعاويةَ بنِ سَلاَّم عَنْ يَحيى.

ورِوايةُ حَجّاج -وحْدَهَا- تُعطي الحَديثَ دَرجةَ الاحتجاجِ، لَوْ خَلا عَنِ المَغامزِ الأخرى، فالكُتُبُ التي روَتْ الحَديثَ مِنْ طَريقِ عَبدِالرَّزّاقِ، لَمْ تُضِفْ جَديداً، ولَمْ تَزِدْ قُوّةً، لأنَّ مَوْرِدَ جميعها مُصَنَّفُ عَبدِالرَّزّاقِ.

والكُتُبُ التي رَوتْ الحديثَ مِنْ طَريقِ حَجّاجِ الصَّوّافِ -وهُو صَاحِبُ مُصنَّفاتٍ- لَمْ تَزِد الحَديثَ قُوّةً، ولَمْ تُضِف إليه دَرجَةَ احتجاجٍ.

والفائدةُ النَّقديةُ التي أفَدْناها مِنْ كِتابِ «الصَّحابةِ» لأبي عَليٍّ ابنِ السَّكنِ أقوى مِنْ كُلِّ الرّواياتِ الإضافيةِ التي أيّدتِ التِّرمذيَّ في رِوايةِ الحديثِ مِنْ طريقِ عَبدِالرّزّاقِ، أوْ مِنْ طَريقِ مَعْمَرٍ.

وقَدْ نَّبهتُ عَلَى هذا الأمرِ الرّابعِ؛ لأنَّ كَثيراً مِنْ النّاسِ يَظنّونَ تَخريجَ المُصَنِّفِ لِحديثٍ إنما يخرّجه احْتجاجاً مِنْه بِهِ، ولَيْسَ الأمرُ كذلك باطّراد. اللّهُمَّ إلاَّ مَنْ نَصَّ عَلَى ذلكَ، أوْ دَلَّ صَنيعُه بالاستقراءِ عَلَيْه.

-**الخُطْوةُ الثّانيةُ: تَعيينُ مَدارِ الحَديثِ:**

يَبدأ البحثُ عَنِ (المدارِ) مِنْ مَخْرَجِ الحَديثِ الأعلَى، وهُو الصَّحابيّ، فيُنظَرُ في اسمِه ونَسَبِه، وعَددِ الرُّواةِ عَنْه، وتَاريخِ ولادتِه، ووفاتِه -إنْ وُجِدَ- أوْ مَعرفةِ طَبقتِه وتاريخِ إسلامِهِ للتأكّدِ مِنْ ثُبوتِ صُحبتِه، فإذا ثَبَتَتْ لَدينا صُحبتُه، بأيِّ وَجْهٍ مِنْ أوجُهِ الثّبوتِ المُعتَدِّ بها عِنْدَ العُلماءِ؛ تَحَقَّقَتْ عَدالتُه.

ولا نَحتاجُ إلى بَحثٍ عَمَّا وَراءَ ذلك بشأنِ عدالتِه، ثُمَّ نَنظرُ فِي الرّواياتِ الواردَةِ عَنْه لِنَعرفَ عَددَ الذين روَوا هذا الحَديثَ عَنْهُ، وفِي حَديثِنا هذا لَدينا ثَلاثونَ رِوايةً -مُتصلةً ومُعلّقَةً- بَعضُها يَجعلُ الحديثَ عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ الحَجّاجِ بنِ عَمرٍو، وبعَضُها يَجعلهُ عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ عَبدِاللهِ بنِ رافِعٍ، عَنِ الحَجّاجِ بنِ عَمرٍو، وهَذا الاختلافُ مآلُهُ بَعدَ التَّرجيحِ:

-إمّا أنْ نَجعلَ الحديثَ مُضْطَرباً.

-وإمّا أنْ نَعُدَّه مِنَ المَزيدِ فِي مُتّصلِ الأسانيدِ.

-أوْ أنْ يكونَ الحَديثُ مُرْسَلاً، إذا لَمْ تَثْبُتْ صُحبةُ الحَجّاج بنِ عَمرٍو الأنصاري.

وبِما أنَّ الاخْتِلافَ واقعٌ، والمُتّفقَ عَلَيْه هُو عِكْرِمَةُ، فيقولُ عُلماءُ الحَديثِ فِي مِثْلِ هذه الحَال: هذا الحَديثُ إنَّما هُو مِنْ رِوايةِ عِكْرِمَةَ، واختُلِفَ عنه فِيه، فجَعلوا (المَدار) عِكرمةَ قَبلَ أنْ يقوموا بِعَمَليّةِ التَّرجيح.

ونَظرةٌ فِي كِتابِ «العِلَلِ» للدَّارقُطنيِّ، تُوقِفُكَ عَلَى عَدَدٍ مِنَ الأمثِلَةِ فِي تَوضيحِ هذا الأمرِ.

وقَدْ بَحثتُ فِي جَميعِ الرّواياتِ الواردةِ، فَلَمْ أجدْ أحَداً تابَعَ عِكْرِمَةَ عَلَى هذا الحديثِ، فهُو مَوضِعُ التَّفَرُّدِ، ويُسمّى أيضاً مَوضِعُ الغَرابةِ، وهُو مَدارُ السَّندِ.

وأهلُ الحَديثِ المُتقدِّمونَ، يقولونَ: لا يُعرَفُ هذا الحديثُ عَنِ النَّبيِّ ﷺ إلا مِنْ حَديثِ حَجّاجِ بنِ عَمرٍو، رَواهُ عَنْه عِكْرِمةُ -مَثلاً-.

فإذا نَظرنَا فِي الرّواياتِ جَميعِها؛ تَبيَّنَ لَنا أنَّ يَحيى بنَ أبي كَثيرٍ تَفَرَّدَ بروايةِ هذا الحديثِ عَنْ عِكرمةَ، إلا رِوايةً مُعلّقةً (٢٦) ذَكَرَ فِيها البيهقيُّ، أنَّ يَزيدَ بنَ حَبيب تابَعَ يَحيى بنَ أبي كَثيرٍ فِي رِوايتِه الحديثَ عَنْ عِكْرمةَ، عَنْ عَبدِ اللهِ بنِ رافعٍ.

وهذه الرّوايةُ لَو وَجَدْنا سَنَدَها؛ لكانَتْ مُرَجِّحَةً، لأمرينِ اثنينِ:

الأولُ: لِروايةِ مَعْمَرٍ ومُعاويةَ بنِ سَلاّمٍ، عَلَى رِوايةِ حَجّاجٍ الصَّوّافِ.

والثاني: لإثباتِ أنَّ مَدارَ الحديثِ هُو عِكرمةُ فِعلاً.

لكِنّني لَمْ أستطع الوقوفَ عَلَى إسنادِ هذهِ الرّوايةِ المُعَلّقةِ، وعليه يُنْقَلُ (المَدارُ) خُطوةً إلى الوَراءِ، ليُصبحَ (مَدارُ الحَديثِ) على يَحيى بنِ أبي كَثيرٍ.

ثُم نَنظرُ فِي الرُّواةِ عَنْ يَحيى، فَنَجِدُهُم عَديدينَ.

فنقولُ: دَارَ هذا الحديثُ عَلَى يَحيى بنِ أبي كَثيرٍ -واختُلِفَ عَلَيْه فِيه:

-فرَواهُ رَوْحُ بنُ عُبادةَ (١، ٢٣) ومُحَمّدُ بنُ عَبدِاللهِ الأنْصاريّ (٢) ويَحيى القَطّان (٦، ١٠، ١٦، ١٧) وإسماعيلُ بنُ إبراهيمَ ابنِ عُليّة (١٠، ١٦) ويَزيدُ بنُ هَارونَ (١٦)

وعَبدُالعَزيز بنُ المُختارِ (١٧) ومَروانُ بنُ مُعاويةَ الفَزاريُّ (٢٠) وعَبدُالوارِثِ بنُ سَعيدٍ (٢١) وأبو عَاصِمٍ النَّبيلُ (٢٤، ٢٨، ٢٩) عَشرَتُهم عَنْ حَجّاجِ بنِ أبي عُثمانَ الصَّوّافِ عَنْ يَحيى بنِ أبي كَثيرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، قالَ: حَدَّثني الحَجَّاجُ بنُ عَمرٍو.

قالَ البَيهقيُّ (٢٤): وهكذا رَواه يَحيى القَطّان وأبو عَاصِمٍ وغيرُهُما عَن الحَجّاجِ الصَّوّافِ، ذَكَروا فِيه سَماعَ عِكْرِمَةَ مِنَ الحَجّاجِ بنِ عَمرٍو الأنْصاريّ.

وفِي رِوايةِ ابنِ قَانِع (١٤) مِنْ حَديثِ ابنِ أبي عَدِيّ، عَنْ حُسينٍ المُعلِّمِ، عَنْ يَحيى ابنِ أبي كَثيرٍ، عَنْ عِكْرِمةَ، عَنْ حَجّاج بنِ عَمرٍو.

قالَ فِي تُحفةِ الأشرافِ: فهذا حُسينٌ المُعلّمُ الثِّقةُ المَأمونُ، وافَقَ حَجّاجاً الصَّوّاف عَلَى إسقاطِ عَبدِاللهِ بنِ رافع -يَعني بينَ عِكْرِمَةَ وحَجّاج بنِ عَمرٍو-.

-ورَوَى عَبدُالرَّزّاق (٥) عَنْ مَعْمَر، عَنْ يَحيى بنِ أبي كَثيرٍ، عَنْ عِكرِمَةَ، عَنْ عَبدِاللهِ بنِ رافِع، عَنْ حَجّاجِ بنِ عَمرٍو.

-وَرَوَى يَحيى بنُ صَالِحِ (١٥) عَنْ مُعاويةَ بنِ سَلاَّمٍ، عَنْ يَحيى بنِ أبي كَثيرٍ، بِهِ مِثْلَه.

-وتَابَعَهُما إسماعيلُ بنُ عَيّاش (١٨) عَنْ سَعيدِ بنِ يُوسُفَ، عَنْ يَحيى بنِ أبي كَثيرٍ، بِهِ مِثلَه.

-وفِي رِوايةِ البَيهقيّ المُعَلّقةِ (٢٦) تَابَعَ يَزيدُ بنُ حَبيبٍ يَحيى بنَ أبي كَثيرٍ عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ عَبدِاللهِ بنِ رافِع مَولَى أمِّ سَلَمَةَ، عَنْ حَجّاجِ بنِ عَمرٍو.

-وقَدْ كانَ رَأيُ البُخاريّ أنَّ رِوايةَ مَعْمَرِ بن راشِدٍ، ومُعاويةَ بنِ سَلاَّمٍ؛ أصَحُّ مِن رِوايةِ حَجّاجٍ الصَّوّافِ، مَعَ أنّه لَمْ يَسُقْ لَفْظَ رِوايةِ مُعاويةَ بنِ سَلاَّمٍ فِي صَحيحِهِ، ولاَ فِي التّاريخ.

-وكانَ رأيُ عَليِّ ابنِ المَديني، وتَابَعَه التِّرمذيُّ أنَّ رِوايةَ حَجّاجٍ أثْبتُ؛ لأنَّ حَجّاجاً ثِقَةٌ حَافِظٌ، وجاءَ فِي عِدّة طُرُقٍ عَنْه التَّصريحُ بِسماعِ عِكْرِمَةَ مِنْ حَجّاجِ بنِ عَمرٍو.

وبَعدَ هذا العَرْض يَسَعُنا القولُ: إذا لَمْ يَكنْ يَحيى بنُ أبي كَثيرٍ قَدْ دَلَّسَ أوْ وَهِمَ فالحديثُ مِنَ المَزيدِ فِي مُتّصلِ الأسانيدِ، وإذا رَجَّحْنَا روايةَ حَجَّاجِ الصَّوّافِ، فمَدارُ الحَديثِ عَلَى يَحيى بنِ أبي كَثيرٍ، رَواهُ عَنْه حَجّاجُ الصَّوّافُ وحُسينٌ المُعلّمُ.

وإذا رَجَّحْنا رِوايةَ مَعْمَرٍ، فمَدارُ الحَديثِ عَلى يَحيى بنِ أبي كَثيرٍ، رَواهُ عَنْهُ مَعْمَرُ بنُ راشِدٍ، ومُعاويةُ بنُ سَلاّمٍ، وسَعيدُ بنُ يُوسُفَ.

ولأنَّ رِوايةَ يَزيدِ بنِ حَبيبٍ مُعَلّقةٌ، فَلا تَصلُح فِي قَضِيّة التَّرجيح.

وإذا عَدَدنا الطَّريقينِ جَميعاً مَحْفوظَينِ، فيُصبِحُ مَدارُ الحَديثِ عَلَى الحَجّاجِ بنِ عَمْرٍو الأنْصاريِّ نَفسِه، رَواهُ عَنْهُ عَبدُاللهِ بنُ رافِعٍ، وعِكرمةُ مولَى ابنِ عَبّاسٍ.

ويكونُ لعِكْرمَةَ فِيه شَيخان: عَبدُاللهِ بنُ رافِعٍ، والحَجّاجُ بنُ عَمرٍو. ويكونُ إسنادُهُ فِي الأولِ نَازِلاً، وهَذا هُو المَقْصودُ مِنَ المَزيدِ فِي مُتصلُ الأسانيدِ عندي(١).

لكنَّ تَرجيحَنا أيّاً مِنَ الاحْتمالاتِ الثّلاثَةِ، يَتَوقّفُ عَلَى تَراجِمِ الرُّواةِ، وعَلَى صِيَغِ الأداءِ لأنَّ التَّرجيحَ للأحْفظِ، أوْ للأكثرِ، أوْ لِموافقةِ الواقعِ والتّاريخِ. وسيأتي توضيحُ ذَلكَ.

-**الخُطوةُ الثّالثةُ: تَراجِمُ الرُّواةِ:** تَقَدَّمَ الكلامُ عَلَى أنَّ دارِسَ الحَديثِ يَنبغي أنْ يُميِّزَ بينَ نَوعينِ مِنَ الرُّواةِ فِي الحديثِ الواحِدِ:

النوعُ الأولُ: عُمُدُ الإسنادِ: وهم الرواةُ الذين يتوقّف على وثاقتِهم صحةُ الحديثِ وأوّلهم مدارُ الحديثِ، فما علا إلى الصحابيّ.

النّوعُ الثاني: الرُّواةُ النَّقلَةُ: وهُمُ الرُّواةُ الذين تَابَعَ بَعضُهُم بَعْضاً، مُتَابعةً تَامّةً أو قَاصِرةً، أو الرُّواةُ الذين يَنقلونَ كِتاباً مَعروفاً، مُتَقَدِّماً.

فَتَرْجَمَةُ رُواةِ النّوعِ الأوّلِ يَنبغي أنْ تكونَ تَرجمةً عِلْمِيّةً نَقديّةً، وتَرجَمَةُ النّوعِ الثّاني يَكفي أنْ تكونَ مَعرِفيّةً فِي طَورِ التّعليمِ، ويُستَغْنَى عَنْ تَسْجيلها نِهائياً فِي تضاعيفِ التَّخريجِ العَمَليّ ما لَمْ يكُنْ في إحدى الطُّرُقِ راوٍ مَتْروكٌ، فيتعيّنُ البيانُ.

والحديثُ حَتّى الآنَ مَشْهورٌ مِنْ رِوايةِ يَحيى بنِ أبي كَثيرٍ - أوْ مُتواترٌ عَنْه- رَواه عَنْه أكثرُ مِنْ عَشَرَةٍ مِنَ الحُفّاظِ الثّقاتِ، لكنَّهُ تَفرَّدَ بِروايتِه عَنْ عِكْرِمَةَ، وتَفَرَّدَ عِكْرِمَةُ بروايتِه عَنْ عَبدِاللهِ بنِ رافِعٍ، وتَفَرَّدَ عَبدُاللهِ بنُ رافِعٍ بِروايتِهِ عَنْ حَجّاجِ بنِ عَمرٍو الأنْصاريِّ.

---

(١) انظر شرح ألفية الحديث للعراقي (ص: ٣٣٢) وفتح المغيث للسخاوي (٣: ٧٣-٧٦) وقارن.

أو نقول: اختُلِفَ عَن عِكْرِمَةَ فِيه؛ فَرَواهُ مَرّةً عَنْ الحَجّاجِ، وأخرى عَنْ عَبداللهِ بنِ رافِعٍ عَنْه، وحَتّى نُرجِّحَ مَا إذا كانَ هذا اضْطراباً مِنْ عِكْرِمَةَ، أو مِمّنْ رَوَى عَنْه، أو كانَ لِعِكْرِمَةَ فِيه شَيخان: عَالٍ ونَازِلٍ، ويكونُ الحَديثُ مِنْ المَزيدِ فِي مُتّصلِ الأسانيد فَلا بُدَّ مِنْ تَرجمةِ هؤلاءِ الرُّواةِ جَميعاً تَرجَمَةً عِلميّةً مُوجَزةً.

تَراجمُ رُواةِ الأسانيدِ النّقلةِ:

قدَّمتُ أنَّ التّراجِمَ المَعرفيّةَ للرُّواةِ النَّقلةِ، إنما هي لِزيادةِ الإيضاحِ، لا لِحاجةٍ بِنا إليهم وسَوْفَ أقتصِرُ عَلى تَرْجَمَةِ رُواةِ التِّرمذيِّ مِنَ الكُتُبِ السّتّةِ تَمثيلاً، لأنّنا نُخرِّجُ الحديثَ مِنْ كِتابِهِ، وعَلى ترجمةِ رُواةِ أسانيدِ مَنْ وراءَ الكُتُبِ السّتّةِ لفائدةِ ذلك في العمليةِ التعليميةِ.

وسأقتصر في الترجمةِ المعرفيةِ على كِتابِ «تَقريبِ التّهذيب» سِوى مَنْ لَمْ يكنْ مِنْ رُواةِ التقريب.

١-إسحاقُ بنُ مَنصورِ بنِ بَهرامٍ الكَوسَجُ، أبو يَعقوبَ التَّميميُّ المَروزيُّ -شَيخُ التِّرمذيِّ-: ثِقَةٌ ثَبتٌ (ت ٢٥١هـ) (خ م ت س ق).

٢-رَوحُ بنُ عُبادةَ بنِ العَلاء القَيسيُّ، أبو مُحَمّدٍ البَصريُّ: ثِقَةٌ فَاضِلٌ، لَهُ تَصانيف (ت ٢٠٥ أو ٢٠٧هـ) (ع).

٣-حَجّاجُ بنُ أبي عُثمانَ الصّوّافُ، أبو الصَّلْت الكِنديّ -مَولاهُم- البَصريُّ: ثِقَةٌ حَافِظٌ (ت ١٤٣هـ) (ع).

قُلتُ: هذا هُو إسنادُ التِّرمذيِّ الأوّلُ إلى يَحيى بنِ أبي كَثيرٍ، ولَولا الاخْتِلافُ عَلَى يَحيى؛ لكانَ حديثُه بهذا الإسنادِ غَايةً فِي الصِّحّةِ.

٤-مُحَمّدُ بنُ عَبدِاللهِ بنِ المُثنّى الأنْصاريّ، البَصْريّ، مِنْ ذُرّيّةِ أنَسِ بنِ مَالكٍ: ثِقَةٌ مِنَ التّاسعةِ (ت٢١٥هـ) (ع).

٥-مَعْمَرُ بنُ راشدٍ الأزديّ -مَولاهُم- أبو عُرْوةَ البَصريُّ: ثِقَةٌ ثَبتٌ فَاضِلٌ، إلا أنّ في روايته عن ثابت، والأعمش، وعاصم بن أبي النجود، وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدَّث به بالبصرة، مِنْ كِبارِ السَّابعةِ (ت سنةَ بِضعٍ وخَمسينَ ومِئةٍ) (ع).

٦-مُعاويةُ بنُ سَلاّمٍ، أبو سَلاّمٍ الدِّمشْقِيُّ: ثِقَةٌ مِنَ السّابعةِ (ت: في حُدودِ ١٧٠هـ(ع).

٧-عَبدُ بنُ حُميدِ بنِ نَصْرٍ الكِسيّ[١] : ثِقَةٌ حَافِظٌ . مِنَ الحَاديةِ عَشرةَ -شَيخُ التِّرمذيّ- (ت ٢٤٩هـ) (خت م ت) .

هذا مَا ذَكَرَهُ التِّرمذيُّ مِنْ رِجالٍ وسائطَ بينَه وبينَ يَحيى بنِ أبي كَثيرٍ ، مَعَ الإشارةِ إلى أنّه عَلّقَ رِوايةَ مَعْمَرٍ ومُعاويةَ بنِ سَلاَّمٍ ، فَلَمْ يَسُقْها بِسَنَدٍ .

وتراجِمُ وسَائطِ أصْحابِ السُّنَنِ الأخرى ؛ لنْ يكونَ فيها جديدٌ ، فحذفتُها .

ونَنْتَقِلُ بَعدَ ذلكَ إلى الحَافِظِ ابنِ قَانع ووسائِطِهِ :

٨-هُو عَبدُ الباقي بنُ قَانِعِ بنِ مَرْزوقٍ الأمويُّ -مَولاهُم- أبو الحُسَيْنِ البَغداديُّ (٢٦٥-٣٥١هـ) صَاحِبُ كِتابِ «مُعجَم الصَّحابةِ» : إمامٌ حَافِظٌ بَارِعٌ صَدوقٌ . قالَهُ الذَّهبيُّ . وقالَ البُرقانيُّ : البَغداديونَ يُوثِّقونَه ، وهُو عِنْدي ضَعيفٌ .

وقالَ الدَّارقطنيُّ : كانَ يَحفظُ ، ولكِنّهُ يُخطيءُ ويُصِرُّ . قُلتُ : يَعني إذا بُيِّنَ لَهُ خَطَؤُه ؛ لا يَرجع عَنْه[٢] .

٩-أحمدُ بنُ مُحَمّد بنِ الهَيثمِ الدّقاقُ . لَمْ يَذْكُرْهُ الذَّهبيُّ فِي شُيوخِ ابنِ قانِعٍ ، ولَمْ يُورِدْه المِزِّيُّ فِي تَلامذةِ مُحَمّدِ بنِ وَزيرٍ الواسِطيِّ ، وتَرجَمَه الخَطيبُ البَغداديُّ فِي تاريخِ بغداد ، وقالَ : رَوَى أحاديثَ مُستقيمةً ، ونَصَّ عَلى أنَّه كانَ حَيّاً سنةَ (٣٠٨هـ)[٣] .

١٠-مُحَمّدُ بنُ الوَزيرِ بنِ قَيسٍ العَبْديُّ الواسطيُّ : ثِقَةٌ عَابِدٌ . مِنَ العَاشِرَةِ (ت٢٥٧هـ) (ع) .

١١-ابنُ أبي عَدِيّ : هُو مُحَمّدُ بنُ إبراهيمَ بنِ أبي عَدِيّ البَصريّ ، ثِقَةٌ . مِنَ التّاسعةِ (ت ١٩٤هـ) .

١٢-حُسَيْنٌ المُعَلّمُ : هُو الحُسينُ بنُ ذَكوان العَوْذيّ المُعلِّمُ المُكْتِبُ البَصريُّ ، ثِقَةٌ ربُما وَهِمَ (ت ١٤٥هـ) (ع) .

---

(١) هكذا ضبطها علماء الرجال والبلدان . انظر التقريب (٤٢٦٦) ومعجم البلدان (٤ : ٥٢٢) وإبدال السين شيناً خطأ ؛ لأن كَشْ بفتح الكاف : اسم مدينة أخرى .

(٢) النبلاء (١٥ : ٥٢٦-٥٢٧) .

(٣) تهذيب الكمال (٢٦ : ٥٨٤) تاريخ بغداد (٥ : ١١١) .

وَنَنتَقِلُ بَعدَ ذلكَ إلى الحَافِظِ أبي عَليّ بنِ السَّكنِ ووسَائِطِه:

١٣-أبو عَليٍّ ابنُ السَّكنِ هُو: سَعيدُ بنُ عُثمانَ بنِ سَعيدِ بنِ السَّكنِ المِصريُّ، البَزّازُ وأصْلُهُ بَغداديٌّ. قالَ الذَّهبيُّ: جَمعَ وصَنَّفَ، وجَرَّحَ وعَدَّلَ، وصَحَّحَ وعَلَّلَ، ولَمْ نَرَ تَواليفَه، وهِي عِندَ المَغاربةِ. وكانَ ابنُ حَزْمٍ يُثني عَلَى صَحيحِه المُنْتَقى، وفِيه غَرائبُ (ت ٣٥٣هـ)[١].

١٤-هَارونُ بنُ عِيسى: هو هارونُ بنُ أبي عِيسى الشّامي، كاتِبُ مُحَمّدِ بنِ إسحاقَ[٢] لَمْ يَذْكُرْهُ الذَّهبيُّ فِي شُيوخِ ابنِ السَّكنِ، ولا المِزّيُّ فِي تَلامذةِ الصَّغانيّ[٣].

١٥-مُحَمّدُ بنُ إسحاقَ الصَّغانيُّ، أبو بَكرٍ البَغداديُّ: ثِقَةٌ ثَبتٌ (ت ٢٧٠هـ) (م ٤).

١٦-يَحيى بنُ صَالحٍ الوُحاظيُّ الحِمصيُّ: صَدوقٌ مِنْ أهلِ الرّأي (ت ٢٢٢هـ) وقَدْ جَاوزَ التّسْعينَ. وهُو يَروي عَنْ مُعاويةَ بنِ سَلاّمٍ (ترجمة ٦) عَنْ يَحْيى بنِ أبي كَثيرٍ (خ م د ت ق).

ويَحسُنُ التّذكيرُ هُنا بأنَّ البُخاريَّ خَرَّجَ رِوايةَ يَحيى هذا عَنْ مُعاويةَ بنِ سَلاَّمٍ مُخْتَصرةً وقَدْ بَينتُ ذلكَ فِي فقرةِ (٣٠) مِـمّا تَقَدَّمَ.

وننتقلُ بعدَ ذلكَ إلى الطّبرانيِّ ووسائِطِه:

١٧-الطَّبرانيُّ هُو: الإمامُ الحَافِظُ، الثّقةُ الرّحّالُ الجَوّالُ، مُحَدِّثُ الإسلامِ، عَلَمُ المُعَمَّرين، أبو القاسِمِ سُليمانُ بنُ أحمدَ بنِ أيوبَ بنِ مُطَيرٍ اللَّخْمِيُّ، الشّاميُّ الطّبرانيُّ (٢٦٠-٣٦٠هـ) صَاحِبُ المَعاجِمِ الثّلاثةِ، وعَدَّدَ لَهُ الذَّهبيُّ مُصنَّفاتٍ أُخْرى كَثيرةً. ونَقَلَ أقوالَ النّاسِ فِيه[٤].

١٨-إدريسُ بنُ جَعفرٍ العَطّارُ: لَمْ أقِفْ لَهُ عَلى تَرْجَمَةٍ مُفْرَدَةٍ، ولَهُ ذِكْرٌ فِي تَرجمةِ تلميذه الطّبرانيِّ مِنَ النُّبلاءِ، وساقَ المِزيُّ في «التهذيبِ» من طريقِ الطبرانيِّ عنهُ، عن

---

(١) النبلاء (١٦ : ١١٧).

(٢) الجرح والتعديل (٩ : ٩٣) والتقريب (٧٢٣٧) وهو عندهم هارون بن أبي عيسى.

(٣) النبلاء (١٦ : ١١٧)، وتهذيب الكمال (٢٤ : ٣٩٧).

(٤) النبلاء (١٦ : ١٣).

يزيدَ بنِ هارون رواياتٍ عديدةً، وذكرَهُ في الرواةِ عن يزيد بن هارون[١].

١٩-يَزيدُ بنُ هَارونَ بنِ زَاذان السّلميُّ -مَولاهُم- أبو خَالِدٍ الواسِطيُّ: ثِقَةٌ مُتْقِنٌ عَابِدٌ (ت ٢٠٦هـ) وقد قارب التسعين (ع).

٢٠-عُبيدُ بنُ غَنّام بنِ حَفصِ بنِ غِياثٍ النّخعيُّ، أبو مُحَمّدٍ الكُوفيُّ: الإمامُ المُحَدّثُ الصّادِق (٢١١-٢٩٧هـ) قال الذّهبيُّ: ثِقَةٌ، وكانَ مُكْثِراً عَنِ ابنِ أبي شَيبةَ[٢] وهُو يَروي عَنِ ابنِ أبي شَيبةَ، وابنِ عُليّةَ. ويزيدُ بنُ هارون، وابنُ عُليّة، ويَحيى القطّان -شيخُ ابنِ أبي شَيْبَةَ فِي هذا الحديثِ- جَميعُهم يَروونَ عَنْ حَجّاجٍ الصَّوّاف.

٢١-مُعاذُ بنُ المُثّنى بنِ مُعاذٍ العَنبريُّ، أبو المُثّنى البَصريُّ -شَيخُ الطّبرانيِّ-: ثِقَةٌ مُتْقِنٌ (ت ٢٨٨هـ)[٣].

٢٢-عَبدُالعَزيزِ بنُ المُختارِ البَصريُّ، مَولَى حَفْصَةَ بنتِ سِيرين: ثِقَةٌ مِنَ السَّابعةِ (ع).

٢٣-أحمدُ بنُ المُعَلّى الدِّمشقيُّ -شَيخُ الطَّبرانيِّ- تُوفي (٢٨٦هـ)[٤].

٢٤-هِشامُ بنُ عَمّارِ بنِ نُصيرٍ السُّلميُّ، الدِّمشقيُّ، الخَطيبُ: صَدوقٌ مُقرِئٌ. كَبِـرَ فَصَارَ يَتَلَقّنُ، فحديثه القديم أصحّ (ت ٢٤٥هـ) ولَهُ اثنتانِ وتِسعونَ سَنَةً (خ ٤).

٢٥-إسماعيلُ بنُ عَيّاشِ بنِ سُليمٍ العَنْسيُّ، أبو عُتبةَ الحِمْصيُّ: صَدوقٌ فِي رِوايتِه عَنْ أهلِ بَلدِهِ، مُخَلّطٌ فِي غَيرِهِم (ت ١٨١ أو ١٨٢هـ) (ي ٤).

٢٦-سَعيدُ بنُ يُوسفَ اليَماميُّ، الرَّحبيُّ، الشَّاميُّ: ضَعيفٌ. مِنَ الخَامسةِ. رَوَى عَنْ يَحيى بنِ أبي كَثير، رَوَى عَنْه إسماعيلُ بنُ عَيّاشٍ[٥] (مد).

---

(١) النبلاء (١٦: ١٢٠) وتهذيب الكمال (٥: ٢٢٩) و(٨: ١٤٧) و(١٠: ١٠٣، ٤٣٣، ٤٦٢) و(١١: ١٧٦) و(١٢: ٤٠٠) و(٣٢: ٢٦٤).

(٢) النبلاء (١٣: ٥٥٨).

(٣) النبلاء (١٣: ٥٢٧).

(٤) تهذيب تاريخ دمشق لابن بدران (٢: ٩٧) ونص على وفاته في النبلاء (١٣: ٤٦١) فقط.

(٥) التقريب (٢٤٢٥) والميزان (٢: ١٦٣).

٢٧-عَبدُاللهِ بنُ أحمدَ بنِ مُحَمّدِ بن حَنبلٍ الشّيبانيُّ، أبو عَبدِالرّحمن البَغداديُّ: الإمامُ الحَافِظُ النّاقدُ مُحَدِّثُ بَغدادَ (٢١٣-٢٩٠هـ) (س)[١].

٢٨-أحمدُ بنُ مُحَمّدِ بن حَنْبلٍ الشّيبانيُّ، أبو عَبدِاللهِ المَروزيُّ، ثُمَّ البَغداديُّ: أحدُ الأئمةِ، ثِقَةٌ حَافِظٌ، فَقِيهٌ حُجَّةٌ (ت ٢٤١هـ) ولَهُ سَبعٌ وسَبعونَ سَنةً (ع).

قُلتُ: وهُو يَروي عَنْ عَبدِالرَّزاقِ كَمَا تَقَدَّمَ.

ونَنتَقِلُ بَعدَهَا إلى الدَّارقطنيِّ ووسائِطِهِ:

٢٩-عَليُّ بنُ عُمَرَ بنِ أحْمَدَ بنِ مَهْدي البَغداديُّ، أبو الحَسَنِ الدَّارقُطنيُّ: الإمامُ الحَافِظُ المُجَوِّدُ، شَيخُ الإسْلامِ، عَلَمُ الجَهابِذَةِ (٣٠٦-٣٨٥هـ)[٢].

٣٠-أحمدُ بنُ عَبدِالله بنِ مُحَمّدٍ الوَكيلِ: شَيْخ الدارقطنيّ. قالَ فِي «النُّبلاءِ» وكِيلُ أبي صَخرةَ.

رَوى فِي العِلَلِ عنه عَنْ عُمَرَ بنِ شَبّة، وعَنْ أحمدَ بنِ سِنان القطّان، وجَعفرِ بنِ النّضر الواسطيِّ، وعَنْ إسحاقَ بنِ الضّعيفِ، ورَوى عَنْه عَنِ الحَسَنِ بنِ عَرَفةَ في مَواضعَ كثيرةٍ مِنَ السُّنَنِ.

ولمْ أقفْ لَهُ عَلى تَرْجَمَةٍ، ويبدو أنَّه يَرْوي نُسْخةَ الحَسنِ بنِ عَرفةَ، ويرويها الدَّارقطنيُّ مِنْ طريقِهِ لِعلُوِّ الإسنادِ.

وقَدْ تَرْجَمَ السَّهْميُّ في تاريخ جُرْجان لأحْمَدَ بنِ مُوسى بن عِيسى الجُرجانيِّ الوكيل، وترجمَهُ الذّهبيُّ في النبلاءِ، فالله تعالى أعلَمُ[٣].

٣١-الحَسَنُ بنُ عَرَفَةَ بنِ يَزيدَ العَبديُّ، أبو عَليٍّ البَغداديُّ: صَدوقٌ. مِنَ العَاشرةِ (ت ٢٥٧هـ) وقَدْ جَاوَزَ المِئةَ (ت س ق).

٣٢-مَروانُ بنُ مُعاويةَ بنِ الحارثِ الفَزاريُّ، أبو عَبدِالله الكُوفيُّ: ثِقَةٌ حَافِظٌ، يُدَلِّسُ

---

(١) التقريب (٣٢٠٥) والنبلاء (١٣: ٥١٦).

(٢) النبلاء (١٦: ٤٤٩).

(٣) انظر العلل للدارقطني (٢: ١٧٦ و٥: ١٨ و٨: ١٢٤) والسنن له (١: ١٩، ٦١، ٨٨، ٨٩، ١٠٦، ١١٠، ١١٥، ١٤٣، ١٤٥) وتاريخ جرجان (١: ١٠٣) والنبلاء (١٦: ٣٨٣-٣٨٦).

أسماءَ الشُّيوخِ (ت ١٩٨هـ) (ع). وهُو يَرْوي عَنِ الحَجّاجِ الصَّـوافِ، عَنْ يَحيى بنِ أبي كَثيرٍ.

ونَنتَقِلُ بعد هذا إلى الحاكمِ ووَسَائِطِه:

٣٣-الحَاكِمُ النَّيسابوريُّ: الحافظ، تقدمت ترجمته (انظر: ثبت الأعلام).

٣٤-عَليُّ بنُ حَمْشاذَ بنِ سَخْتَويْه بنِ نَصْرٍ، أبو الحَسَنِ النَّيسابوريُّ (٢٥٨-٣٣٨هـ) العَدْلُ، الثّقةُ، الحَافِظُ، الإمامُ، شَيخُ نَيسابور، وشَيخُ الحَاكِمِ النَّيسابوريّ[1].

٣٥-هِشامُ بنُ عَليٍّ السِّيرافيُّ: لَمْ أقفْ لَه على تَرْجَمَةٍ مُفْرَدَةٍ، ولَمْ يَذْكُرْهُ المِزِّيُّ فِي الرُّواةِ عَنْ عَارِمٍ، ولَمْ يَذْكُرْهُ الذَّهبيُّ فِي شُيوخِ عَليِّ بنِ حَمْشاذ، وذَكَرَ أنَّه تُوفِي سَنَةَ (٢٨٤هـ) فِي تَرْجَمَةِ إسْحاقَ الحَربيِّ[2].

٣٦-عَارِم، أو أبو النُّعمانِ عَارم: مُحَمّدُ بنُ الفَضْلِ السَّدوسيُّ، أبو النُّعمانِ البَصريُّ ثِقَةٌ ثَبتٌ تَغَيّرَ فِي آخرِ عُمُرِه (ت ٢٢٣ أو ٢٢٤هـ) (ع).

٣٧-عَبدُالوَارِثِ بنُ سَعيدِ بنِ ذَكوانَ العَنبريُّ -مَولاهُم- أبو عُبيدةَ البَصريُّ: ثِقَةٌ ثَبتٌ، رُمِيَ بالقَدَرِ، ولَمْ يَثْبتْ عَنْه (ت١٨٠هـ) (ع) وهُو يَروي عَنْ حَجّاجٍ الصَّوّافِ.

٣٨-أحمدُ بنُ جَعْفرِ بنِ حَمْدانَ بنِ مَالِكٍ البَغْداديُّ، أبو بَكرٍ القَطيعيُّ الحَنبليُّ (٢٧٤-٣٦٨هـ): الشَّيخُ العَالِمُ المُحَدِّثُ، مُسْنِدُ الوَقت، رَحَلَ، وكَتَبَ، وخَرَّجَ، ولَهُ أُنسٌ بِعلْمِ الحَديثِ.

قال البُرقانيُّ: تَبتَ عِنْدي أنَّه صَدوقٌ، وإنَّما كانَ فِيه بَلَه»[3].

وأكتفي بهذا القَدْرِ، تَاركاً أسانيدَ البيهقيّ، وابنِ الأثيرِ، والمِزِّيِّ، والذَّهبيِّ الطّويلةِ فهذا قَدْرٌ زائدٌ عَلَى طَاقةِ هذا البَحثِ وحاجتِه، لكِنّنا بِصَدَدِ تَقديمِ أنموذجٍ وافٍ لِعمليةِ التَّخريجِ والنَّقدِ.

---

(١) ما سبق (١٥: ٣٩٨).

(٢) النبلاء (١٣: ٤١١).

(٣) ما سبق (١٦: ٢١٠).

تراجمُ عُمُدِ الإسْنادِ: وهُم الرُّواةُ الذين يَتَوَقّفُ عَلَى منازِلِهم صِحَّةُ الحديثِ وأوَّلُهُم مَدارُ الحَديثِ، فَمَا عَلا إلى الصحابيّ، ولكني سأبدأ بترجمةِ الصحابيِّ للتنويع فقط.

المَسْألةُ الأولَى: تَرجمةُ الحَجّاجِ بنِ عَمرو الأنْصاريّ، المازني.

أ-**رَفعُ الجَهالةِ**: قالَ المِزّيُّ فِي التّهذيبِ: هُو الحَجّاجُ بنُ عَمرِو بنِ غَزيّة الأنْصاريّ المَازنيُّ، المَدنيّ: لَهُ صُحبةٌ، وهُو عَمُّ ضَمرةَ بنِ سَعيدٍ المَازنيّ (٤).

رَوى عَنِ النَّبيِّ ﷺ: **(مَنْ كُسِر، أو عَرِجَ؛ فَقَدْ حَلَّ، وعَلَيْه حَجَّةٌ أخْرى).**

رَوَى عَنْه: ابنُ أخيهِ ضَمرةُ بنُ سَعيدٍ المَازنيُّ، وعَبدُاللهِ بنُ رافِع (د ت ق) وعِكرمةُ مولَى ابنِ عَبّاسٍ (٤) وقِيلَ: عَنْ عِكْرمةَ، عَنْ عَبدِاللهِ بنِ رافع عنه (د ت ق) وكَثيرُ بن العَبّاسِ. رَوى لَهُ أصحابُ السُّننِ الأربعةِ هذا الحَديثَ الواحِدَ، وسَاقَه بِسَندِه، وعَلّقَ عَلَيْه بِما نَقَلْتُه آنفاً[1].

أقولُ: رَوَى الطَّبرانيُّ بإسنادين يَشُدُّ أحدُهُما الآخرَ مِنْ طَريقِ عَبدِالرّحمنِ بنِ هُرْمُزَ الأعْرَجِ، عَنْ كَثيرِ بنِ العَبّاس، عَنِ الحَجّاجِ بنِ عَمرٍو المَازنيّ، قالَ: (كانَ رَسولُ اللهِ ﷺ يتهَجّدُ بَعْدَ نَومه. . . .) الحديث. هذه رِوايةُ عَبدِاللهِ بنِ صالِحٍ كاتِبِ الليثِ.

ورِوايةُ ابنُ لهيعةَ، عَنِ الحَجّاجِ بنِ عَمرِو بنِ غَزيّةَ صاحِبِ رَسولِ اللهِ ﷺ نَحوهُ.

وعِندي أنَّ الإسْنادَ مِنْ جَعفرِ بنِ رَبيعةَ إلى كَثيرِ بنِ العَبّاسِ صَحيحٌ.

وكثيرُ بنُ العَبّاس صَحابيٌّ صَغيرٌ، أو تَابعيٌّ كَبيرٌ، لَكنْ لَيْسَ فِي رِوايتِه تَصريحٌ بالسّماعِ وذلكَ لا يَضرُّ؛ لأنَّه إنْ لَمْ يَكنْ صَحابياً فَلم يُعرَف بتَدْليسٍ فتُحَمَلُ عَنْعَنتُه عَلَى الاتّصالِ.

ولَيْسَ فِي الطَّريقينِ كِلتَيهِمَا تَصريحٌ بِسماعِ الحَجّاجِ مِنَ الرّسولِ ﷺ.

ونَسْتَنْتِجُ مِمّا تَقَدَّمَ؛ أنَّ شَخْصِيّةَ حَجّاجِ بنِ عَمرٍو مَعروفةٌ، فَقَدْ اتّصلَ الإسنادُ إليه مِنْ رِوايةِ ثِقتينِ اثنين هُما: كَثيرُ بنُ العَبّاس، وعَبدُاللهِ بنُ رافِع.

فإنْ صَحّتْ رِوايةُ عِكرمةَ عَنْه، ورِوايةُ ابنِ أخيهِ سَعيدِ بنِ ضَمرةَ؛ فيُصْبِحُ الرَّجلُ مَشهوراً فِي المُصْطَلحِ الحَديثي.

---

(١) تهذيب الكمال (٥: ٤٤٤-٤٤٧).

وإذا صَحَّتْ صُحْبةُ حَجّاجٍ؛ فَلاَ كَلامَ فِي عَدالتِه، وفي موطأ مالك (١٢٤٣) ما يدلُّ على أنّه كان من تلامذة زيد بن ثابت الفقهاء، وأن زيدا شهد له بالعدالة.

ناهيك عن أنَّ أَهْلَ الحَديثِ يَحْتَجّونَ بروايةِ الصَّحابيِّ المَجْهولِ، مِثْلَما يَحْتَجّونَ بروايةِ المَشهورِ تَماماً، إذا لَمْ يَكُنْ فِي البابِ مَا يدفَعُ رِوايتَه، فإنْ وُجِدَ؛ فعِنْدئذٍ يُرَجِّحونَ، وذلكَ لأنَّ الصَّحابةَ -عِندَهُم- كُلُّهم عُدولٌ مَهْمَا صَدَرَ عَنْهُم مِنْ ذُنوبٍ أَوْ كَبائرَ؛ لأنَّ حُسنَ الظنِّ بهم يقتضي اعتقادَ أنَّ ذُنوبَهُم تَابوا مِنْها، أوْ أنَّها مَغفورةٌ فِي بُحورِ حَسناتِهم. هكذا يَقولون! أما ضبطُهم فلا يكادونَ ينظرون إليه أبداً.

وإنْ لَمْ تَصِحَّ صُحْبَة حجّاج؛ فَقَدْ أَخْرَجَ الطَّبرانيُّ مِنْ حَديثِ مُحَمّدِ بنِ عَبدِاللهِ بنِ أبي رافِعٍ عَنْ أبيهِ؛ أنَّ حَجَّاجَاً كانَ فِي جَيشِ عَليٍّ يَومَ صِفّين، وهُو الذي كانَ يقولُ: يا مَعشرَ الأَنْصارِ! أتُريدونَ أنْ نقولَ لِربِّنا إذا لَقيناهُ: ﴿رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعۡنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾ [الأحزاب: ٦٧] يَعني يُحرّضُهُم عَلَى القِتالِ[١].

وهذا يَعني أنَّهُ كانَ مَعَ مُعسْكَرِ العَدْلِ، ضِدَّ الفِئةِ البَاغية، لكِنّه يُعكِّر عَلَى هذا أنَّه كانَ يَومَ قُتِلَ عُثمانُ -رَضيَ اللهُ عَنْهُ- فِي دَارِهِ وكانَ ضِدَّهُ، وكان مَروانُ بنُ الحَكَمِ فِيمن يُدافِعُ عَنْ دَارِ عُثمان، فَضَرَبَ بِهِ حَجّاجٌ الأرضَ، وأُنْقِذَ مِنْ يَدِهِ، وهُو لا يَعْقِلُ[٢].

فإنْ كانَ الأمرُ كذلكَ؛ فهَلْ يُعدُّ متأوّلاً فِي عَدائِه لِعثمانَ، وتَبقى لَهُ عَدالتُه إنْ لَمْ يَكنْ صَحابياً؟ المسألةُ مَحَلُّ نَظرٍ، وقد قَالوا: تَحسِينُ الظَّنِّ بذلكَ الجيلِ الأولَى[٣].

ب-ثُبوتُ صُحْبتِه وعَدَمُه: قَدَّمْتُ الكلامَ عَلَى أنَّ حَديثَ كَثيرِ بنِ العَبّاس لَيْسَ فِي طَريقَيْهِ كِلتيهِما تَصريحٌ بِسماعِ حَجَّاجٍ مِنَ النَّبيِّ ﷺ وصِيغةُ (عَنْ) مُحْتَمَلَةٌ.

وفِي حَديثِ البابِ الذي نَدْرُسُه لَدينا ثَلاثُ صِيَغٍ: عَنْ، وقَالَ، وسَمِعْتُ رَسولَ الله ﷺ. فالذين رَجَّحوا رِوايةَ حَجّاج الصَّوّافِ عَلَى رِوايةِ مَعْمَرٍ ومُعاويةَ بنِ سَلاَّمٍ يَتَرَجَّحُ

---

(١) معجم الطبراني (٣: ٢٢٣-٢٢٤).

(٢) أسد الغابة (١: ٣٨٣).

(٣) قال عداب: كل الناس مِنّي في حلّ أمام الله تعالى، إلا من اتهمني بالطعن في الصحابة والصحيحين فأسأل الله تعالى أن يجمع عليهم عُقوبةَ الدنيا وخِزيَ الآخرةِ، وقد خاب من افترى.

لَديهِم ثُبوتُ صُحْبةِ حَجّاجٍ؛ لأنَّ فِي إحدى طُرُقِهَا تَصريحٌ بالسَّماعِ عَنِ النَّبيِّ ﷺ.

والذين رَجَّحوا رِوايةَ مَعْمَرٍ ومُعاويةَ، يَبقى أمرُ ثُبوتِ صُحبتِهِ عَلَى الاحْتمالِ؛ لأنَّ صُحْبَتَهُ لَمْ تَثْبُتْ مِنْ طَريقٍ خَارجيٍّ.

ووصْفُهُ بالصُّحْبةِ فِي طَريقِ ابنِ لَهيعةَ، لا نَدري مِمّنْ، أهُو مِنِ ابنِ لَهيعةَ، أم مِنْ كَثيرِ بنِ العَبّاس، أم مِمّنْ بَينهُمَا؟

مُقتضى كَلامِ عليٍّ ابنِ المَديني والتِّرمذيِّ ومَنْ شَايَعَهُما؛ يَدُلُّ عَلَى ثُبوتِ صُحْبةِ حَجّاجٍ، ومُقتَضَى كلامِ البُخاريِّ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ ثُبوتِها، لَكِنَّ البُخاريَّ نَصَّ فِي التاريخِ الكَبيرِ عَلَى أنَّ لَهُ صُحبةً[1].

وهذا يَعْني أنَّ كَلامَهُ فِي تَرجيحِ رِوايةِ مَعْمَرٍ ومُعاويةَ، يَتَعَيَّنُ حَمْلُه عَلَى أنَّ عِكْرِمَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ حَجّاجٍ، وأنَّ الصَّوابَ رِوايةُ عِكْرِمَةَ عَنْ عَبدِاللهِ بنِ رَافِعٍ، عَنْ حَجّاجٍ، لا أنَّه يَنفي صُحْبَتَهُ، وإنْ كانَتْ صُحبَةً يَسيرَةً.

عَلَى أنَّ مِنَ الأمانةِ العِلْمِيّةِ؛ القولَ بأنَّ ابنَ سَعْدٍ والعِجليَّ وأبا العَربِ القَيروانيّ وابنَ حِبّانَ ذَكَروا حَجّاجاً فِي التّابعينَ، ولَمْ يُثْبِتوا لَهُ صُحْبةً. ولَمْ يُخَرِّجْ لَهُ ابنُ حِبّانَ فِي صَحيحِه شَيئاً[2].

المَسألةُ الثّانيةُ: تَرْجَمَةُ عَبدِالله بنِ رَافِعٍ:

هو عَبدُالله بنُ رافِعٍ المَخْزوميّ -مَولاهُم- أبو رافِعٍ المَدنيُّ، مَولَى أمِّ المؤمنينَ أمِّ سَلَمَةَ المَخزومِيّةِ (م ٤).

-رَوَى عَنْ حَجّاجِ بنِ عَمرِو بنِ غَزِيّةَ الأنْصاريِّ (د ت ق) وغَزِيّةَ بنِ الحَارِث، جَدِّ حَجّاجِ بنِ غَزيّةَ[3] وأبي هُرَيْرَةَ (م ت س) ومَولاتِه أمّ سَلَمَةَ.

-وَرَوَى عَنْهُ تِسعةَ عَشَرَ راوياً، مِنْهُم فِي الكُتُبِ السِّتةِ سَبعةُ رُواةٍ، هُمْ: أسامةُ بنُ زَيدٍ

---

(١) التاريخ الكبير (٢: ٣٧٠).

(٢) طبقات ابن سعد (٥: ٢٦٧)، وترتيب ثقات ابن حبان (١/ق ٨١: ب) وفهرس رواة صحيح ابن حبان (١٨: ٢١-١١٤) وتهذيب الكمال (٥: ٤٤٥).

(٣) إن صحّت صحبة حجاج؛ فهو وأبوه وجده من الصحابة.

الليثيّ (د ت) وأفلحُ بنُ سَعيدٍ القُبائيُّ (م س) وأيوبُ بنُ خالِدٍ الأنْصاريّ (م ت س) وسَعيدُ بنُ أبي سَعيدٍ المَقبريُّ (م٤) وعِكرِمةُ مَولَى ابنِ عَبّاسٍ (د ت ق) والقاسِمُ بنُ عَبّاسٍ الهَاشميُّ (م) ومُوسى بنُ عُبيدةَ الرّبَذَيُّ (ت).

لَمْ يُتَرْجِمْهُ أحدٌ فِي الضُّعفاءِ، ولا ذَكَرَهُ الذَّهبيُّ فِي «المِيزان» وقَالَ ابنُ سَعدٍ والعِجليُّ وأبو زُرْعَةَ والنَّسائيُّ وابنُ حَجَر: ثِقَةٌ. زادَ ابنُ سَعْدٍ: كَثيرُ الحَديثِ. وذَكَرَهُ ابنُ حِبّان فِي الثّقات.

وهذا يَعني أنَّ عَبدَاللهِ بنَ رافعٍ راوٍ مَشهورٌ، ومَعَ شُهْرَتِه، وكَثرةِ حَديثِه؛ فإنّه لَمْ يُوجَّهْ إليه أيُّ نَقْدٍ؛ فَهُو ثِقَة إذاً، بَيْدَ أنّهُ لا يُعْرَفُ لَهُ تَاريخُ ولادَةٍ ولا وَفاةٍ[١].

المَسألةُ الثّالثةُ: تَرجَمَةُ عِكْرِمَةَ مولَى ابنِ عَبّاسٍ:

هُو أبو عَبدِاللهِ المَدنيّ عِكْرِمَةُ -مَولَى عَبدِاللهِ بنِ عَبّاسٍ القُرشيُّ الهَاشميُّ- أَصْلُهُ مِنَ البَرْبَرِ مِنْ أهلِ المَغْرِبِ، كانَ مَولَىً لِحُصينِ بنِ أبي الحُرّ العَنبريِّ، فوهَبَهُ لِعبدِاللهِ بنِ عَبّاسٍ؛ حِينَ جَاءَ وَالياً عَلَى البَصرةِ لِعَليّ بنِ أبي طَالِبٍ، مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ ومِئةٍ وعُمُرُهُ ثَمانونَ سَنَةً (ع).

-رَوَى عَنْ ثَمانيةَ عَشَرَ شَيخاً، مُعظَمُهُم مِنَ الصَّحابةِ، وخَمسةَ عَشَرَ شَيخاً رَوَى عَنْهُم فِي الكُتُبِ السِّتةِ، مِنْ مِثْلِ: جَابرِ بنِ عَبدِالله (ق) والحَجّاج بنِ عَمرٍو (٤) وعبدِالله ابنِ عَبّاسٍ (ع) وعَبدِالله بنِ عُمَرَ (خ) وعَائشةَ أمِّ المُؤمنينَ -إنْ سَمِعَ مِنْهَا- (خ٤).

-ورَوَى عَنْه أكثرُ مِنْ مِئةٍ وثَمانينَ راوياً، مُعْظَمُهُم فِي الكُتُبِ السِّتةِ، مِنْهُم: عَاصِمٌ الأحولُ (خ د ت ق) وعَامِرٌ الشَّعبيُّ (خ) وعَبدُالكَريمِ بنُ مَالكٍ الجَزريّ (خ٤) وعَمرُو ابنُ دِينارٍ المَكّيّ (خ٤) ويحيى بنُ أبي كثيرٍ اليماميّ (خ٤).

اخْتَلَفَ العُلماءُ فِي عِكرمةَ اخْتِلافاً بَيِّناً، ورُمِيَ بِتُهَمٍ شَتّى؛ مِنْهَا:

-كانَ يكذبُ عَلَى عَبدِاللهِ بنِ عَبّاسٍ، ورُمِيَ بِتَركِ الصَّلاةِ.

---

(١) مصادر ترجمته: طبقات ابن سعد (٥: ٢٩٧) ابن معين (٢: ٣٠٥) الكبير (٥: ٩٠) الجرح (٥: ٥٣) ثقات ابن حبان (٥: ٣٠-٣١) الجمع (١: ٢٧٢) تهذيب الكمال (١٤: ٤٨٥) الكاشف (٢: ٧٦) تهذيب التهذيب (٥: ٢٠٦) التقريب (٣٣٠٥).

-كانَ خَارجيّاً مَرّةً، وبَيْهَسِياً مرّةً، وصُفريّاً أخرى، وإباضِيّاً أخيراً، ورُمِيَ باسْتِحْلالِ دِماءِ المُسْلمينَ وتكفيرِهِم، وكانَ دَاعيةً إلى مَذْهَبِهِ.

-كانَ يُحَدِّثُ بِما لَمْ يَسْمَعْ، ويَروي عَنْ صَحابةٍ لَمْ يَلْقَهُم.

-كَان يَزورُ الأمراءَ، ويَطلبُ جَوائزَهُم... إلخ.

ولَعَمْري فِفِي بعضِ هذا مَا يُسْقِطُ عَدالَةَ الرَّاوي، لَوْ ثَبَتَ عَنْهُ!

لكِنَّ عُلماءَ الحَديثِ عَذروا عِكْرِمَةَ، وعَدُّوهُ مُتأولاً فِي الفِكْرِ، وجَعلوا الكذِبَ خَطأً وجَعلوا تَرْكَهُ للصَّلاةِ أنَّه كانَ لا يَرى الصَّلاةَ خَلْفَ مَنْ نَصبَهُ أئمةُ الجُورِ، فَكانَ يُصَلّي فِي بَيتِه، فَبطَلَتْ كُلُّ التُّهمِ، وأصْبَحَ عَدْلاً، مَعَ أنَّ المُتَّهِمينَ والمُبرّئينَ هُمْ أهْلُ الحَديثِ أنفسُهُم!

وتَرْجَمَهُ الحَافِظُ ابنُ حَجَر فِي «التّهذيبِ» و«هَدي السّاري» ودَافَعَ عَنْه دِفاعاً عَظيماً وقالَ فِي «التّقريبِ»: ثِقَةٌ ثَبتٌ، عَالِمٌ بالتفسيرِ، لَمْ يَثْبتْ عَنِ ابنِ عُمَرَ تكذيبُه، ولا تَثْبُتُ عَنْه بِدعةٌ![1]

وَقَدْ خَرَّجَ لَهُ البُخاريُّ، فأكثرَ، ولَمْ يُخرِّجْ لَهُ مُسلِمٌ، سِوى حَديثٍ واحِدٍ، وخَرَّجَ لَهُ بَقيةُ السِّتّةِ. وقَدْ خَرَّجَ لَهُ ابنُ حِبّانَ أكثرَ مِن مِئةِ رِوايةٍ فِي صَحيحِه[2].

قُلتُ: عِكرِمَةُ بَحْرٌ مِنْ بُحورِ العِلْمِ، وبالعودةِ إلى هَدي السّاري (ص٤٤٦) تَتَبيَّنُ كَثيرٌ مِنَ الحَقائقِ العِلميّةِ، لاَ مِنْ أجلِ عِكْرِمَةَ -وَحْدَهُ- وإنّما لأجْلِ كَثيرٍ مِنَ الرُّواةِ المُخْتَلفِ فِيهم.

المَسألةُ الرّابعةُ: ترجمةُ يَحيَى بنُ أبي كَثيرٍ اليَماميّ:

هُو يَحيى بنُ أبي كَثيرٍ الطّائيّ -مَولاهُم- أبو نَصْرٍ اليَماميُّ، تُوفي فِي حُدودِ سَنَةِ ثِنتينِ وثَلاثينَ ومِئةٍ (ع).

-رَوَى عَنْ أكثرَ مِنْ سَبعينَ شَيخاً، مِنْهُم: إبراهيمُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ قَارِظ (م د ت)

---

(١) مصادر ترجمته: تهذيب الكمال ومصادره المتكاثرة (٢٠: ٢٦٤-٢٩٢) النبلاء (٥: ١٢-٣٦) ومصادره، الميزان (٣: ٩٣) التقريب (٤٦٧٣).

(٢) انظر فهرس رواة ابن حبان (١٨: ١٩٧).

وضَمضَمُ بنُ جَوْسٍ الهِفَّانيُّ (ع) والأوْزاعيُّ (م) ونَافِعُ مَولَى ابنِ عُمَرَ (س) وعِكْرِمَةُ مَولَى ابنِ عَبَّاسٍ (خ٤).

-ورَوَى عَنْه قُرابةُ خَمسينَ راوياً، مِنْهُم: أيوبُ بنُ عُتبةَ قَاضي اليَمامة، وأيوبُ السَّخْتيانيُّ (م) وحَجَّاجٌ الصَّوّاف (م٤) وحَرْبُ بنُ شَدّادٍ (خ م د ت س) وحُسَينٌ المُعلّمُ (خ م د ح س).

لَمْ يَختَلِفْ حُفّاظُ الحَديثِ فِي أنّه ثِقَةٌ عَالِمٌ، غَيرَ أنّهم اتّفقوا عَلَى أنّه كانَ كثيرَ الإرْسالِ والتّدليس. . . ، قالَ الذَّهبيُّ فِي «المِيزانِ»: أحَدُ الأعلام الأثْباتِ، ذَكَرَهُ العُقيليُّ، فقالَ: ذُكِرَ بالتّدْلِيسِ. ولهذا أوْرَدتُه، وهُو فِي نَفسه عَدْلٌ حَافِظٌ مِنْ نُظراءِ الزُّهريِّ، ورِوايتُه عَنْ زَيدِ بنِ سَلاّم مُنقَطِعَةٌ؛ لأنّها مِنْ كِتابٍ وقَعَ لَهُ.

وقالَ الحَافِظُ فِي «التّقريبِ»: ثِقَةٌ ثَبتٌ، لَكِنّهُ يُرْسِلُ ويُدَلّس[1].

قُلتُ: قَضيةُ الإرسالِ يُبيّنُها التاريخُ، وقَدْ تَكَلَّمَ العُلماءُ عَلَى مَراسِيلِهِ فقالَ يَحْيى القَطّان: مُرْسَلاتُ يَحْيى شِبهُ الرِّيحِ.

-وأمّا مَسألةُ التّدليسِ، فيُجْتَنَبُ مِنْ رِوايتِه ما لا يُصرِّحُ فِيه بالتَّحديثِ، حَتّى يَثْبتَ مِنْ طَرِيقٍ أخرى، ويُحْتَجُّ بِما سِوى ذَلكَ مِنْ حَديثِه.

-وحَديثُ البابِ هذا جَاءَ فِي بَعْضِ الطُّرقِ تَصْريحُ يَحْيى بالتّحديثِ، وجاء فِي بَعضِها الآخرِ غَيرَ مُصَرّحٍ.

المَسألةُ الخَامِسَةُ: الانتقاداتُ المُوجَّهةُ إلى هذا الحَديثِ:

-الانتقادُ الأوّلُ: أنَّ الحَجّاجَ بنَ عَمرٍو مَعروفُ العَينِ بِيقينٍ، لَكِنَّ ثبوتَ صُحبتِهِ فِيه نَظَرٌ، وإذا لَمْ تَثْبُتْ صُحبتُه؛ فالحديثُ مُرْسَلٌ.

وتَصرِيحُه بالسَّماعِ مِنَ النَّبيِّ ﷺ فِي بَعضِ طُرُقِ الحَديثِ، مُعارَضٌ بالعَنْعَنةِ فِي بَعضِها الآخرِ، فرُبّما كَانَ التّصريحُ بالسَّماعِ مِنْ قِبلِ بَعضِ الرُّواةِ، لأنَّ بَعضَ المُتقدِّمينَ

---

(١) مصادر ترجمته: تهذيب الكمال (٣١: ٥٠٤-٥١٠) ومصادره. النبلاء (٦: ٢٧) ومصادره. الميزان (٤: ٤٠٢) التقريب (٧٦٣٢).

مِنَ الرُّواةِ لا يُفَرِّقونَ بَينَ صِيَغِ الأداءِ، فَرُبما سَمِعَ بَعضُهم (عَنْ) فَجَعَلَها (قَالَ) أوْ (حَدَّثَنا) لاعتقادِهِ أنَّ جَميعَها واحدٌ.

-أوْرَدَ الإمامُ النّوويّ حَدِيثاً فِي «الأذكارِ» وقالَ: إسنادُه صَحيحٌ، أوْ حَسَنٌ، فتَعَقَّبَهُ الحَافِظُ ابنُ حَجَر، فقالَ: «لكِنَّ مَيموناً لَمْ يُدْرِك عُمَرَ، فمَشَى النَّوويُّ عَلَى ظَاهِرِ السَّنَدِ.

وعِلّتُهُ: أنَّ الحَسَنَ بنَ عَرَفَةَ، رَواهُ عَنْ كَثيرٍ، فأدْخَلَ بَينَهُ وبَينَ جَعْفَرِ بن بُرْقَانَ رَجُلاً ضَعيفاً جِدّاً، فكأنَّ جَعْفراً كانَ يُدَلِّسُ التّسويةَ.

إلاّ أنّي وَجَدْتُ فِي نُسختي مِنْ ابنِ مَاجه؛ تَصريحَ كَثيرٍ بتَحديثِ جَعْفرِ بن بُرْقانَ لَهُ. فَلَعَلَّ كَثيراً عَنْعَنَهُ، فَرَواهُ جَعفر عَنْهُ بالتّصريحِ؛ لاعتقادِهِ أنَّ الصِّيغتينِ سَواء»[1].

قُلتُ: مَعَ وجودِ تَدليسِ يَحيى بنِ أبي كَثيرٍ، وروايةِ بَعضِ تَلامذتِه هذا الحَديثَ بالعَنْعَنَةِ، وبَعضُهم بالتّحديث؛ فالاحتمالُ قَائمٌ، ولا بُدَّ مِنْ تَرجيحِ أحدِ الاحتمالينِ. ويَرجُحُ احتمالُ السماعِ مِنْ جِهتينِ اثنتينِ:

الأولى: أنّ حَجّاج بنَ أبي عثمان الصّوّاف ثِقَةٌ حُجَّةٌ حَافِظٌ، وقَدْ صَرَّحَ بالتّحديثِ فِي مَراحِلِ السَّندِ كُلِّها، وتَرجُحُ روايةُ الحَافِظِ عَلَى غَيرِه، إذا كانَ مِمّن يُفرِّقُ بينَ صيغِ الأداء.

الثانية: أنَّ حَجّاجَ بنَ عَمرٍو إذا لَمْ يَسْمَع الحديثَ مِنَ النَّبيِّ ﷺ؛ فلا رَيْبَ أنّه سَمِعَهُ مِنْ بَعضِ أصحابِه، بَدليلِ تَصديقِ ابنِ عَبّاسٍ وأبي هُرَيْرَةَ لَهُ، فَمَا دَاما قالا: صَدَقَ؛ فهُو إذاً ثِقَةٌ صَادِقٌ، وفِي رِوايةِ حَجّاجِ التَّصريحُ بالسَّماعِ، فكَيْفَ يَبقى صَادقاً مَنْ يُصَرِّح بِسماعِ مَا لَمْ يَسمَعْه؟ فيُرَجَّحُ أنّه سَمِعَ إذاً.

-**الانتقادُ الثّاني**: أنَّ يَحيى بنَ أبي كَثيرٍ، رَوَى الحَديثَ مَرّةً عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ الحَجّاجِ ومَرّةً أخرى عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ عَبدِاللهِ بنِ رافِعٍ، عَنِ الحَجّاجِ، وهَذا اضطرابٌ يُوجِبُ ضَعْفَ الحَديثِ.

وجَوابُ ذلك: أنَّ عِكْرِمَةَ سَمِعَ الحَجّاجَ، فَقَد اتَّصَلَ الحَديثُ، ولا حَاجَةَ بِنا إلى الطَّريقِ النّازلة أصلاً.

---

(١) تهذيب التهذيب (٢: ١٠٦).

-وإنْ لَمْ يَكُنْ سَمِعَ الحَجّاجَ، فَقَد سَمِعَ عَبْدَاللهِ بنَ رافِع بيقينٍ -وهُو قَرِينُه وابنُ طَبقَتِهِ- فتكونُ الطَّريقُ النّازلةُ هِي الصَّحيحةُ، وحَصَلَ وهْمٌ فِي الطَّريقِ الأولَى، أدّى إلى الانقطاع.

-وإنْ ضَبَطَ يَحْيَى بنُ أبي كَثير الطَّريقين، فيكونُ لِعِكْرمةَ فِي هذا الحَديثِ شَيخان: الحَجّاجُ، وعَبْدُاللهِ بنُ رافِع، ويكونُ الحَديثُ مِنَ المَزيدِ فِي مُتَّصلِ الأسانيدِ.

-**الانتقادُ الثّالثُ**: اختلافُ أصحابِ يَحيى عَنْهُ.

وقَدْ كانَ الاختلافُ مِنْ وجْهَينِ اثنينِ:

الأوّلُ: فِي صِيغ الأداءِ.

والثّاني: فِي إسقاطِ عَبدِ اللهِ بنِ رافِع، أوْ إدخالِه فِي السَّندِ.

أ-**فأمّا قَضيةُ صِيغ الأداءِ**: فَفِي بَعضِ الرِّواياتِ يَرويه يَحيى عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ الحَجّاجِ ابنِ عَمرٍو، عَنِ النَّبيِّ ﷺ.

-وفِي بَعضِها عَنْ عِكْرِمَةَ، أنَّ عَبدَاللهِ بنَ رافِع سَألَ الحَجّاجَ، فقالَ: قَالَ النَّبيُّ ﷺ وفِي بَعضِها: سَمِعْتُ النَّبيَّ ﷺ.

-وفِي إحْداها: حَجّاجُ بنُ عَمرٍو صَاحِب رَسولِ اللهِ ﷺ.

فَمَا سَبيلُ البَتِّ فِي هذه التّساؤلاتِ؟

يُجيبُنَا التِّرمذيُّ عَلَى ذَلكَ بقولِهِ: حَجَّاجٌ الصَّوّافُ ثِقَةٌ حَافِظٌ عِنْدَ أهْلِ الحَديثِ وهذا حَديثٌ حَسَنٌ.

قُلْتُ: ورَجَّحَ عَليُّ ابنُ المَديني رِوايةَ حَجّاجٍ الصَّوافِ.

ومُقتَضَى تَرجيحِها ثُبوتُ صُحْبَةِ الحَجّاجِ بنِ عَمرٍو، لأنَّ فِيها تَصريحَهُ بالسَّماعِ مِنَ النبيِّ المُصْطَفى ﷺ وتَرجيحُ جَانِبِ السَّماعِ فِي ألفاظِ التّحمّلِ والأداءِ عَلَى العَنْعَنة وتَصحيحُ رِوايةِ عِكرمةَ عَنْ حَجّاجِ بنِ عَمرٍو.

وتَرجيحُ البُخاريِّ رِوايةَ مَعْمَر ومُعاويةَ بنِ سَلاَّمٍ ويَزيدَ بنِ أبي حَبيبٍ؛ لأنّهُم أكثرُ عَدَداً مَعَ كونِهم ثقات؛ تَقتَضي إدخالَ عَبدِاللهِ بنِ رافع بَينَ عِكْرِمَةَ وحَجّاجٍ، وهذا لا يَطعنُ فِي الرّوايةِ الأخْرى، إلا بالانقطاعِ؛ لأنَّ البُخاريَّ أثبَتَ لحَجّاجِ بنِ عَمرٍو

صُحبةً، وشُبهةُ الانقطاعِ تَزولُ بِدخولِ عَبدِاللهِ فِي السَّنَدِ.

ب-وقَضيةُ عَبدِاللهِ بنِ رَافِعٍ: أَجَبْتُ عَلَى بَعضِها قَرِيباً، وعَلَى البَعضِ الآخرِ عِنْدَ ترْجَمَتِه (انظر: ثبت الأعلام) فِي الفِقرةِ السّابقةِ[1].

-**الانتقادُ الرَّابعُ**: مُخالَفةُ المَتْنِ:

فَقَد جَاءَ فِي المَتْنِ نَفسه أنَّ عِكرِمَةَ سَأَلَ ابنَ عَبّاسٍ وأبا هُرَيْرَةَ، فَقالا: صَدَقَ.

وهذا يقتَضي أَنْ يكونَ مَذْهبُ ابنِ عَبّاسٍ مِثْلَ الرّوايةِ التي صَدَّقَهَا عَنْ رَسولِ اللهِ ﷺ وللعُلماءِ كَلامٌ حِيالَ هَذهِ المَسْألةِ يَحسُنُ سَوقُ بَعضِه مُخْتَصَراً:

-قالَ البيهقيُّ فِي الكُبرَى: وقَدْ حَمَلَهُ بَعضُ أهْلِ العِلْمِ -إنْ صَحّ- عَلَى أنّه يَحِلُّ بَعْدَ فَواتِه، بِما يَحِلُّ بِهِ مَنْ يفوتُه الحَجُّ بِغيرِ مَرَضٍ.

فَقَدْ رُوِّينا عَنِ ابنِ عَبّاسٍ -ثَابتاً عَنْه- قالَ: (لاَ حَصْرَ إلاّ حَصْرُ العَدوِّ) واللهُ أعلَمُ[2].

-وقالَ الإمامُ البَغويُّ: وضَعَّفَ بَعضُهم هَذا الحديثَ، لِما ثَبتَ عَنِ ابنِ عَبّاسٍ أنّه قالَ: (لاَ حَصْرَ إلاّ حَصْرُ العَدوّ)[3].

وسَاقَ الإمامُ البَيهقيُّ رواياتٍ مُتَعَدِّدةً مِنْ حَديثِ ابنِ عَبّاسٍ، وابنِ عُمَرَ، وابنِ الزُّبير وعَائشةَ، ثُمَّ قالَ: ومَا نَذْكُرُه -إنْ شَاءَ اللهُ- فِي مَسألةِ الاستثناءِ فِي الحَجِّ دَليلٌ فِي هذهِ وباللهِ التّوفيقِ[4].

أقولُ: الشّافعيُّ رَفَضَ الاشتراطَ فِي الحَجِّ -عَلَى حَديثِ ضُباعةَ- ورفضَ الإحلالَ مِنَ المَرضِ، ونَصَّ عَلَى أنَّ حَديثَ ضُباعةَ لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَه، ولَوْ ثَبتَ؛ لَقالَ بهِ. غَيرَ أنَّه لَمْ يُشِرْ مِنْ قَريبٍ ولا بَعيدٍ إلى حَديثِ حَجّاج بنِ عَمرٍو، فلا نَدري مَوقِفَه مِنْه.

---

(١) انظر النبلاء (٦: ٣٠) فقد جعل الذهبي ما رواه معمر ومن معه علّة في الحديث فقال: معلول.

(٢) السنن الكبير (٥: ٢٢٠) وقد ذكره بدون إسناد هنا وحكم بثبوته، لكنه ساقه بسنده قبل صفحة واحدة من طريق الربيع بن سليمان عن الشافعي، عن ابن عيينة، عن عبدالله بن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس وعن عمرو بن دينار، عن ابن عباس. وهو في الأم للشافعي(٢: ١٣٩) وثمّة آثار عديدة عن ابن عمر وغيره في هذا المعنى، وإسناد الحديث صحيح، انظر شرح السنة (٧: ٢٨٨).

(٣) شرح السنة (٧: ٢٨٨).

(٤) السنن الكبير (٥: ٢١٩-٢٢٠).

وخُلاصةُ الانتقادِ هذا، هُو أنَّ الحديثَ مُخالِفٌ لِمَا رُوِي عَنِ ابنِ مَسعودٍ، وابنِ عُمَرَ، وابنِ عَبّاسٍ، وابنِ الزُّبيرِ، وعائشةَ رضي الله عنهم.

وحَجّاجُ بنُ عَمرٍو -إنْ صَحَّتْ صُحبتُه- فلا يُقارَن بأيٍّ واحِدٍ مِنْ هَؤلاءِ، لا مِنْ جهةِ ثُبوتِ الصُّحبةِ، ولا مِنْ جِهةِ الفِقهِ، ولا الرِّوايةِ، وسَيأتي.

المَسألةُ السَّادسةُ: تَرتيبُ طَبقاتِ الرُّواةِ المُترجَمينَ:

ويَحسُنُ أنْ نُرتِّبَ الحَديثَ حَسَبَ الطَّبقاتِ، لِنَتَعرَّفَ إلى كَيفيةِ الاختصارِ والإعراضِ عَنِ التَّطويلِ فِي عَمليةِ التَّخْريجِ. فنقولُ:

الحَديثُ غَريبٌ مِنْ حَديثِ يَحْيى بنِ أبي كَثيرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ حَجّاجِ بنِ عَمرٍو أو مِنْ حَديثِ يَحيى، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ عَبدِاللهِ بنِ رافِعٍ، عَنْ حَجّاجِ بنِ عَمرٍو.

وقَدْ تَقَدَّمَ مَعَنا أنَّ الحَديثَ دَارَ عَلَى يَحيى، رَواهُ عَنْهُ عَشرةُ أنفُسٍ فِيما بَينَ أيدينا مِنْ مَصادِر.

ولا رَيْبَ أنَّ الطَّبقةَ التّاليةَ أكثرُ عَدَداً مِنْ هَؤلاءِ، والتي تَليهَا -وهِي طَبقةُ المُصَنِّفينَ- أكثرُ وأكثرُ.

وكُلُّ هؤلاءِ الرُّواةِ الذين زادوا عَلَى خَمسينَ راوياً، وتَرجَمْنَا بَعْضَهُم تَرجَمَةً مَعرفيّةً لا حَاجَةَ بِنا إلى وَاحِدٍ مِنهُم، وإنَّما نَحتاجُ إلى تَراجمِ بَعضِهِم فِي حَالِ زِيادةِ لفظةٍ فِي الحَديثِ؛ لأنَّ الزّيادةَ لا تُقْبَل إلا مِنْ ثِقَةٍ، أوْ فِي حَالِ مُخالفةٍ فِي بعضِ الإسنادِ لِنَتَعَرّفَ إلى مَنزلِةِ المُخالِفِ.

وهذا هُو مَنهجُ المُحَدِّثينَ العَمَليُّ قَاطبةً، أصحاب الصِّحاحِ فَمَنْ دُونَهُم.

فَنحنُ حِينَ نقولُ: إنَّ عُلماءَ الحَديثِ إنَّما يُؤكّدونَ عَلَى مَدارِ الحَديثِ فَمَا عَلاَ إلى التّابعيّ؛ لا نتَّهِمُ المُحَدِّثينَ بِقلّةِ العِنايةِ بالسُّنّةِ وخِدْمَتِها -كَمَا يَحْلو لِغيرِ المُخْتصّينَ أنْ يَتّهموا- وإنَّما نُريدُ أنْ نُقَرِّرَ حَقيقتينِ مُهِمّتَينِ؛ لا يُمْكِنُ دَفْعُ المَطاعِنِ عَنِ السُّنَّةِ المُطَهّرةِ إلا بِهما:

الأولى: رَصْدُ الوَاقِعِ كَمَا هُو، مِنْ غَيرِ تَزييفِ الحَقائقِ، وبِدونِ مَنقبيّاتٍ هزيلةٍ؛ لِيَتَربى طلابُ العِلْمِ على التزامِ الحَقيقةِ كَمَا هِي، بَعيداً عَنِ الخَوفِ مِن الخَصمِ والعَدُو؛ لأنَّ كُلَّ

خُصومِ المُحَدِّثينَ لا يَمْلكونَ الحِسَّ الحديثيّ النَّقْديَّ الذي يَمْلِكه المحدِّثون، ولَيْسَ فِي مَصادِرِهم مِنَ الإتقانِ والجَوْدَةِ والحِيادِ والتَّجرُّدِ للهِ تَعالَى؛ مَا لَدى المُحَدِّثينَ الكِبارِ النُّقّادِ.

فالخوفُ مِنْ تَعرُّفِ طَلبةِ العِلمِ عَلَى الحَقائقِ، أَوْ مِنَ اطِّلاعِ الخُصومِ والأعداءِ عَلَى تَلكَ الحقائقِ؛ ضُروبٌ مِنَ الجَهْلِ المُرَكّبِ، والغِشِّ لأمّةِ الإسلامِ تَحتَ ذَرائعِ المَصلحَةِ المَزعومَةِ!

الثانيةُ: الدِّفاعُ عَنِ الكُتُبِ الصِّحاحِ عِنْدَ المُحَدِّثينَ -البُخاريِّ ومُسلمٍ وابنِ خُزيمةَ وابنِ حِبّانَ- عِلْمياً فِي إطارِ الواقعِ الصَّحيحِ، لا المُزَيَّفِ!

لأنَّ تَقديمَ كُتُبِ السُّنّةِ الصِّحاحِ مُحَرّرَةً، قَويّةَ الحُجّةِ والبُرهانِ؛ واجبُ المُتَخَصِّصِينَ القَادِرينَ الأكفاءِ، وإنَّ تَخريجَ الكُتُبِ الصِّحاحِ ونَقْدَهَا، وتَقديمَ دِراساتٍ عِلميّةٍ لَها؛ خَيْرٌ ألفَ مَرّةٍ مِنْ هذا التّهْويمِ والإرهابِ، ودَعاوي الإجماعِ السَّاذَجَةِ عَلَى صِحَّةِ الصَّحيحَيْنِ، إضافةً إلى أنَّه واجبٌ شَرعيٌّ.

-الخُطْوةُ الرّابعةُ: الحُكْمُ عَلَى سَنَدِ الحَديثِ بمَجْموعِ طُرُقِه:

تَقَدَّمَ الكلامُ عَلَى تَراجمِ الرُّواةِ، وبَيَّنّا أنَّ الرُّواةَ مِنْ مَدارِ السَّندِ إلى الصَّحابيِّ كُلَّهُم ثِقاتٌ.

وإنَّما يَعْتَرِضُ فِي الطَّريقِ إلى الحُكم عَلَى الحَديثِ عِدَّةُ عوائقَ مُهِمّةٍ:

الأولَى: تَدْليسُ يَحْيى بنِ أبي كَثيرٍ.

والثّانيةُ: بِدْعةُ عِكْرِمَةَ مَولَى ابنِ عَبّاسٍ، والطعونُ الكَثيرةُ المُوَجّهَةُ إليه.

والثّالثةُ: الشّكُّ فِي صُحبةِ حَجّاجِ بنِ عَمرٍو، والشّكّ فِي استقامَتِه، إنْ لَمْ تَثْبتْ صُحبتُه!

-أمّا عَنْ تَدْليسِ يَحْيَى بنِ أبي كَثيرٍ، فَقَدْ جَاءَ التَّصْريحُ بسماعِهِ الحَديثَ مِنْ عِكْرِمَةَ مِنَ الطَّريقينِ؛ فانْتَفَتْ شُبهةُ الانقطاعِ بَينَه وبَينَ عِكْرِمَةَ مُطْلقاً.

-وأمّا عَنْ بِدْعةِ عِكْرِمَةَ التي حَاروا بِها: حَروريّة، خَارجيّة، بَيهسيّة، صُفْرية إباضيّة.

فإذا سَلّمْنا بِقولِ الحَافِظ ابنِ حَجَر العَسْقلانيّ: لَمْ يَثْبتْ عَنْه بِدْعةٌ أَصْلاً؛ فَقَد ارتَفَعَ الإشْكالُ كُلُّهُ.

وإذا لَمْ نُسَلِّمْ بِقولِه؛ لِكثرةِ الرُّماةِ بِها؛ فإنَّ هذا الحَديثَ لَيْسَ مِمّا يُؤيِّدُ بِدْعَتَه، بَلْ إنَّ هذا الحَديثَ، هُو مَذْهبُ الحَنَفيّةِ وأهْلِ الرّأيِ قَاطِبَةً، كَمَا يَقولُ ابنُ التّرْكمانيّ فِي تعقّباتِه عَلَى البيهقيِّ(١).

-وأمّا الشّكُّ فِي صُحبةِ حَجّاجِ بنِ عَمرٍو، فإنَّما جَاءَ مِن اختلافِ ألفاظِ الرُّواةِ فِي الأداءِ بَينَ: قَالَ، وسَمِعْتُ، وعَنْ، ولَيْسَ هُناك مُرَجِّحٌ حَقيقيٌّ.

إضافةً إلى أنَّ الشَّافعيَّ لَمْ يَذْكُرْ هَذا الحَديثَ حُجّةً لِخُصُومِهِ، وذَكَرَ لَهُمْ غَيرَهُ، وَرَدَّهُ ولَيْسَ بَينَ أيدِينا شَهادةٌ خَارجيّةٌ تُؤكِّدُ صُحْبَةَ حَجّاجِ بنِ عَمرٍو.

-وأمّا مَسألةُ الشَّكِّ فِي اسْتِقامتِه، فَقَدْ أخْرَجَ الطَّبرانيُّ بِسندٍ صَحيحٍ أنَّ حَجّاجاً كانَ فِي دَارِ عُثْمانَ يَومَ قُتِلَ، وأنَّ مَروانَ بنَ الحَكمِ اعتَرَضَهُ، فَحَمَلَهُ وجَلَدَ الأرْضَ بِهِ فأفْقَدَهُ وَعْيَهُ، فَحُمِلَ مَروانُ مِنْ بَينِ يَدَيْهِ، وهُو لاَ يَعْقِلُ!

ثُمَّ سَكَتَ الرَّاوي عَنْ مُشاركتِهِ، أوْ عَدمِ مُشاركَتِه فِي قَتْلِ عُثمانَ رَضيَ اللهُ عَنْه.

ووجُودُه فِي جَيشِ عَليٍّ -يَومَ صِفّين- لا يَعني بَراءَتَهُ مِنْ تُهمةِ المُشاركَةِ بِقَتْلِ عُثمانَ لأنَّ عَلِيّاً رَضِيَ اللهُ عَنْه اجْتَهَدَ بأنَّ هذه فِتْنةٌ، يُحاسَب مُثيروهَا بَعدَ استِقرارِ الوَضعِ السِّياسيّ واستُشْهِدَ رَضيَ اللهُ عَنْه، ولَمْ يَستطعْ محاكمة قتلةِ عثمان، فضلاً عن القصاص منهم.

ولَمْ يَكُنْ عَليٌّ -يَومَها- بِحاجةٍ إلى أحاديثِ هَؤلاءِ ولا غَيرِهم، أمّا نَحنُ فبحاجةٍ إلى ذَلكَ، فإنْ ثَبَتَتْ صُحبةُ حَجّاجٍ، ثَبَتَتْ عَدالَتُه عند المحدثين، وقَبِلوا حَديثَه، وإلاّ فحَديثُه مُرْسَلٌ غَيرُ مُحْتَجٍّ بِهِ.

ومَسألةُ تَصديقِ ابنِ عَبّاسٍ وأبي هُرَيْرَةَ حَجّاجاً، لَها مَحامِلُ تَأتي فِي الخُطوةِ الخَامسةِ والأخيرةِ.

-الخُطوةُ الخَامِسَةُ: التّوازنُ التّشريعيُّ (التّعارضُ والتَّرجيحُ):

لَيْسَ حَديثُ البابِ وحَدَهُ فِي مَسألةِ الإحْصارِ بالمَرَضِ، فهُناك الآيةُ الكَريمةُ التي احتَجَّ بِها المُتخالِفونَ جَميعاً: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦].

---

(١) انظر هامش السنن الكبير للبيهقي (٥: ٢٢٠).

قالَ ابنُ رُشدٍ: (وأمّا المُحْصَر بِمَرَضٍ، فإنَّ مَذْهَبَ الإمامِ الشّافعيِّ وأهْلِ الحِجازِ أنَّه لا يُحِلّهُ إلا الطّوافُ بالبَيْتِ، والسَّعيُ بَينَ الصَّفا والمَروةِ، وأنَّه بالجُملةِ يَتَحَلَّلُ بعمرَةٍ لأنَّه إذا فَاتَه الحَجُّ بِطولِ مَرَضِهِ؛ انْقَلَبَ عُمرَةً. وهُو مَذهَبُ ابنِ عُمَرَ وابنِ عَبَّاسٍ وعَائشةَ.

وخَالَفَ فِي ذَلكَ أهْـلُ العِراقِ، فقالوا: «يُحِـلُّ مَكانَه، وحُكْـمُهُ حُكْمُ المُحْصَرِ بعدوٍّ يُرسِلُ هَدْيَه ويُـقَدّر يَومَ نَحْرِه، ويُحِلُّ فِي اليومِ الثّالثِ، واحتَجّوا بحديثِ الحَجّاج بنِ عَمرٍو، وبإجْماعِهِم عَلَى أنَّ المُحْصَرَ بعدوٍّ، لَيْسَ مِنْ شَـرْطِ إحْلالِه الطّوافُ بالبيتِ.

والجُمهورُ عَلَى أنَّ المُحْصَرَ بِمَرَضٍ؛ عَلَيه الهَديُ، وقالَ أبو ثَورٍ وداودُ الظّاهريّ: لا هَديَ عَلَيْه؛ اعْتِماداً عَلَى ظَاهِرِ حُكْمِ هذا المُحْصَرِ، وعَلَى أنَّ الآيَةَ الوَارِدةَ فِي المُحْصَرِ هي فِي حَصْرِ العَدُوِّ، وأجْمَعوا عَلَى إيجابِ القَضاءِ عَلَيْه..)[١].

ومَذْهَبُ الشّافعيِّ أنّ (مَنْ حَبسَهُ بَلاءٌ مِنْ غَيرِ عَدُوٍّ؛ يُقيمُ عَلَى إحْرامِه، فإنْ أدْرَكَ الحَجَّ وإلاّ طَافَ وسَعَى، وعَلَيْه الحَجُّ مِنْ قَابلٍ، ومَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الهَديِ، فإنْ كانَ مُعتَمِراً أجْزَأهُ، ولا وَقْتَ للعُمرَةِ فتفوتَه.

والفَرقُ بينَ المُحْصَرِ بالعَدُوِّ، والمُحْصَرِ بالمَرَضِ، أنَّ المُحْصَرَ بالعَدوِّ خَائِفٌ مِنَ القَتْلِ إنْ أقامَ، والمَريضُ حالُهُ واحِدةٌ فِي التّقدم والرُّجوع، والإحْلالُ رُخصةٌ فلا يُعدّى بها مَوضِعُها، كَمَا أنّ المَسْحَ عَلَى الخُفينِ رُخْصَةٌ، فَلَمْ يُقَسْ عَلَيْه مَسحُ عِمامةٍ ولا قُفّازين. ولَوْ جَازَ أنْ يُقاسَ حِلُّ المَريضِ عَلَى حَصْرِ العَدوِّ؛ جَاز أنْ يُقاسَ مُخطِىءُ الطَّريقِ ومُخطِىءُ العَدَدِ حَتّى يَفوتَه الحَجُّ؛ عَلَى حَصْرِ العَدوِّ)[٢].

وقَدْ تَقَدَّم نَقْلُ مَا قالَه البَيهقيُّ عَقِبَ رِوايتِه أحاديثَ ابنِ مَسعودٍ، وابنِ عُمَرَ، وعَائشةَ وابنِ عَبّاسٍ: ولَيْسَ عَنْ أبي هُرَيْرَةَ بخصوصِ هذه المَسألةِ شَيءٌ.

وأحاديثُ ابنِ عُمَرَ، وابنِ عَبّاس، وعَائشةَ، التي تَشْتَرِطُ ألا يُحِلَّ حَتّى يَطوفَ

---

(١) بداية المجتهد (١: ٣٥٥-٣٥٧) والنصّ من(ص: ٣٥٦) وانظر موطأ مالك (١: ٣٦١-٣٦٣) وقد وقع ابن رشد في تبايُنٍ حِيالَ مذهبِ مالكٍ في المسألة، ينظر ويقارن.

(٢) مختصر المزني (٢: ١١٨) والأم (٢: ١٣٩) وقارن بين مذهبِ مالك في الموطأ، ومذهب الشافعي في الأم، وبين ما نقله ابن رشد في البداية (١: ٣٥٥-٣٥٧) والبغوي في شرح السنة (٧: ٢٨٨).

بالبَيْتِ؛ أقْوى بِكثيرٍ مِنْ حَديثِ حَجّاجِ بنِ عَمرٍو.

فإنْ صَحَّ حَديثُ حَجّاجِ بنِ عَمرٍو، فإنَّه يُحْمَلُ عَلَى أنَّه إنَّما يَحِلُّ بالكَسْرِ والعَرَجِ -فِي موضِعِهِ- إذا كانَ قَدْ شَرَطَ ذلك فِي عَقْدِ الإحْرام، عَلَى مَعْنى حَديثِ ضُباعةَ بنتِ الزُّبيرِ بنِ عَبدِالمُطّلِبِ؛ أنّها أتَتِ النَّبيَّ صلَّى الله عَلَيْه وآلِه وسلَّم فقالَتْ: (يَا رسولَ الله إنّي وَجِعَةٌ! فقالَ لَها: (**حُجّي واشْتَرِطي، وقُولي: لَبيَّكَ اللهُمَّ لَبيك، ومَحِلِّي مِنَ الأرضِ حيثُ حَبستَني**[1])[2].

رَوى الشّافعيُّ حَديثَي ضُباعةَ وعَائشةَ -كِلَيْهِمَا- مِنْ طَريقِ هِشامِ بنِ عُروةَ، عَنْ أبيهِ عن عائشة، ثُمَّ قالَ: «ولَو ثَبتَ عِنْدي حَديثُ عُرْوةَ، عَنِ النَّبيِّ ﷺ فِي الاسْتِثْناءِ -يَعني الاشْتِراطَ- لَمْ أَعْدُهُ إلى غَيْرِهِ، لأنَّه لا يَحِلُّ عِندي خَلافُ مَا ثَبتَ عَنْ رَسولِ الله ﷺ»[3].

قُلتُ: هذا الشّافعيُّ يَرْوي حَديثَ ضُباعةَ، وحَديثَ عَائشةَ بالإسْنادِ الذي رَواهُما به الشّيخانِ البُخاريُّ ومُسْلِمٌ، ثُمَّ يَتوقَفُ فِي تَصحيحِهِ؛ لِعلَّةٍ فِي المَتْنِ، خَشِيَ الشّافِعيُّ أنْ لا يَكونَ هِشامٌ أوْ عُرْوةُ قَدْ تنَبّها إليها.

فلا يَليقُ إذاً التَّشنُّجُ مِنَ النَّقْدِ العِلْميِّ لألفاظٍ فِي بَعْضِ مُتونِ أحاديثِ مئةِ راوٍ من الوُحدانِ والمَجاهيلِ في الصَّحيحين؟![4]

والخُلاصَةُ أنَّ حَديثَ حَجّاجٍ غَيرُ مُؤهّلٍ للصِّحةِ، فَفيهِ عِلَلٌ فِي سَنَدِهِ ومَتْنِهِ، ومنها مُخالفتُه لِجُمْلَةِ أحاديثَ صَحيحةٍ تَقَدَّمَتْ الإشارةُ إليها، واللهُ تَعالَى أعْلَم.

---

(١) أخرجه البخاري في النكاح، باب الاكفاء في الدين (٤٨٠٠) ومسلم في الحج، باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعذر (١٢٠٧).

(٢) انظر شرح السنة (٧: ٢٨٨) والاستذكار لابن عبدالبر (٤: ١٧٨).

(٣) الأم (٢: ١٣٤).

(٤) في كتابي (الوحدان من رواة الصحيحين) تتبعت رواة دائرة الجهالة في الصحيحين، وأرجو أن يصدر قريباً، إن شاء الله تعالى.

المُحاضرةُ الحاديةَ عشرةَ

حَديثٌ مِنْ أفرادِ ابن ماجه

انْفَرَدَ ابنُ ماجَه عَنْ بَقيةِ أصحابِ الكُتُبِ التّسعةِ بـ (٨٩٧) حديثاً، الخَمْسَةُ الأولُ مِنْها: (٥، ٢٢، ٢٧، ٤٨، ٤٩) وأمّا الأحاديثُ الخَمْسَةُ الأخيرةُ فهي: (٤٣١٥، ٤٣٢٠، ٤٣٢٣، ٤٣٢٨، ٤٣٣٢).

وقَدْ وقَعَ اختياري عَلى هذا الحديثِ لحاجَةِ الناسِ إليهِ فِي تعامُلِهم اليوميِّ فِي مِياهِ الشُّرْبِ والسَّقْيِ والصَّيْدِ وسِواها.

-بإسنادي إلى الإمام أبي عبدالله مُحَمّدِ بنِ يَزيدَ القَزوينيِّ فِي «السُّنَنِ» فِي كِتابِ (١٦) الرُّهون، بابٌ(١٦) المُسْلِمونَ شُركاءُ فِي ثَلاث (٢٤٧٢) قالَ رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى:

-حَدَّثَنا عَبْدُالله بنُ سَعيدٍ: حَدَّثَنا عبدُالله بنُ خِراشِ بنِ حَوْشَبٍ الشَّيبانيُّ عَنِ العوّامِ ابنِ حَوشَبٍ، عَنْ مُجاهِدٍ، عَنِ ابنِ عَبّاسٍ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: (**المُسلِمونَ شُركاءُ فِي ثلاثٍ؛ فِي الماءِ والكَلأ والنّارِ، وثَمَنُهُ حَرامٌ**) قالَ أبو سعيدٍ: يعني الماءَ الجاري[١].

-**الخُطوةُ الأولَى: جَمْعُ طُرُقِ الحَديثِ:**

وبإسنادي إلى الإمامِ الطبرانيِّ في الكبيرِ قالَ: حدَّثَنا عَبْدان: حدَّثَنا زيدُ بنُ الحُرَيْش: حدَّثَنا عبدُالله بنُ خِراش، به مِثْله[٢].

ولَمْ أقِفْ عَلى مَنْ أخْرَجَهُ مِنْ حديثِ ابنِ عبّاسٍ سِواهما[٣].

-**الخُطوةُ الثانيةُ: تعيينُ مَدارِ الحَديثِ:**

دَارَ حَديثُ البابِ عَلى عبدِالله بنِ خِراشِ بنِ حَوشَبٍ، رَواه عَنْه عَبدُالله بنُ سعيدٍ عِندَ ابنِ ماجه، وزيدُ بنُ الحُرَيْش، عِندَ الطّبرانيِّ فِي الكَبيرِ.

وهَذا يَعْني أنَّ التَّرْجَمَةَ المَعْرفيّةَ ستشْمَلُ الإمامَ ابنَ ماجه، والإمامَ الطَّبرانيَّ، وعَبدَالله

---

(١) سنن ابن ماجه (٤: ١٠٨) (٢٤٧٢).

(٢) المعجم الكبير (١١: ٨٠) (١١١٠٥).

(٣) أورده المزي في تهذيب الكمال (١٤: ٤٥٥) في ترجمة عبدالله بن خراش؛ بدلاً عالياً من طريق الطبراني به، فلم أرَ حاجةً إلى عَدِّه مصدراً أصلياً.

ابنَ سعيدٍ، وعبدان، وزيدَ بن الحُرَيْش، وهُم الرُّواةُ النَّقَلَةُ لهذا الحَديثِ.

أمّا عُمَدُ الإسنادِ فهم: عبدُالله بنُ خِراش، والعَوّامُ، ومُجاهِدٌ، وابنُ عَباسٍ؛ فيجبُ أنْ نُترجِمَ لَهُمْ ترجَمَةً عِلميّةً ناقِدةً.

الخُطوةُ الثالثة: تَراجمُ رُواةِ الأسانيدِ:

الرُّواةِ النَّقَلةِ:

١-الإمامُ ابنُ مَاجَه: تَقَدَّمَتْ تَرْجَمَتُه (انظر ثبت الأعلام).

٢-الطَّبرانيُّ: تَقَدَّمَتْ تَرْجَمَتُهُ (انظر ثبت الأعلام).

٣-عَبدُالله بنُ سَعيدِ بنِ حُصينٍ الكِنْديُّ، أبو سَعيدٍ الأشجّ الكُوفيُّ، ثِقَةٌ، مِنْ صِغارِ العَاشِرَةِ، مَاتَ سَنَةَ سَبعٍ وخَمسينَ ومِئتين (ع)، التّقريب (٣٣٥٤).

٤-عَبْدانُ الأهوازيّ: تَقَدَّمَتْ تَرْجَمَتُه (انظر ثبت الأعلام).

٥-زَيدُ بنُ الحُرَيْش الأهوازيُّ[١] نَزيلُ البَصْرَةِ.

رَوى عَن اثنينِ وأربعينَ شيخاً، منهم: سُفيانُ الثّوريُّ، ويَحيى القَطّانُ، وعبدُالرّحمنِ ابن مهدي، وعبدُالله بنُ خِراش.

وَرَوى عَنْه اثنا عَشَرَ راوياً، مِنهم: ابنُه أحمدُ بنُ زيدِ بنِ الحُرَيْشَ، وأحمدُ ابنُ حنبلٍ وعبدانُ الأهوازيُّ، ويَحْيى بن مَعينٍ.

تَرْجَمَه ابنُ حِبّانَ، وقالَ: رُبما أخطأَ، ونَقَلَ الحافِظُ في اللسانِ عنِ ابنِ القَطّان قولَه: مَجهولُ الحالِ.

قالَ الدكتورُ يحيى الشهري: ما أراه إلاّ مُحَدِّثاً مشهوراً، روى عَنِ الكِبارِ، وروى عَنْه أئمةٌ كأحمدَ ابنِ حنبلٍ، ويحيى بنِ معينٍ، وسواهما مِنْ كِبارِ المُحَدِّثين.

وقولُ ابنِ حِبّانَ في الثّقاتِ: رُبما أخطا؛ ظاهِرُهُ فِي نُدْرَةِ ذلك، فلعَلّه يُخْطِىءُ كما يُخْطِىءُ غَيْرُه... وأوردَ قِصّةً مِنْ تَهذيبِ الكمالِ مفادُها أنَّ أحمدَ ابنَ حنبلٍ، ومَشْيَخَةَ بغداد كتبوا أحاديثَ يعقوبَ القُمّي عَنْه.

---

(١) مصادر ترجمته: ثقات ابن حبان (٨: ٢٥١) الجرح (٣: ٥٦١) (٢٥٣٧) اللسان (٢: ٥٠٣).

وقَدْ خرّجَ لَهُ ابنُ حِبّان، والحاكِمُ، والبيهقيُّ، والخطيبُ، وأكثرَ عَنْه الطبرانيُّ أيّما إكثار[١].

أقول: كلامُ الدّكتورِ الشّهريِّ صحيحٌ، لكنَّ عليه قيدين اثنينِ:

الأوّل: أنَّ مذهبَ أبي الحَسنِ ابنِ القَطّان الفاسي؛ هو النّص على الوثاقةِ، وفي حالِ عدمِ النّصِّ؛ التحقّق من عدمِ الجَرحِ!

وابنُ القَطّانِ -فيما يظهرُ لي- كانَ شديدَ العِنايةِ بكُتُبِ المتقدّمينَ المشهورةِ، وبالكُتُبِ الوافِرةِ في بَلدِهِ.

وكثرةُ تَخْريج الطّبرانيِّ عنِ الرّجلِ؛ قد تعني أنّه صاحِبُ كِتابٍ أو نُسْخَةٍ، وسَنَدُه عالٍ، وقد تعني كَثْرةَ أفرادِهِ وغرائبِهِ؛ لأنَّ الكِتابَ قائمٌ على هذا المَنْهَج.

والقيدُ الثّاني: أنَّ عِبارةَ «ربُما أخْطأَ» لا تفيدُ في ظاهِرِها قِلّةَ الخَطَأ ولا كثْرتَه؛ لأنَّ ربما تستعمل للتكثير والتقليل، وإفادَتُها أحد الأمرين؛ إنما تُعرَفُ مِنَ السّياقِ.

بَيْدَ أنَّ ابنَ حِبّانَ اسْتَعْمَلَ مُصْطَلَحات: (رُبما أخْطأ) و(يُخطىءُ) و(يُخطىءُ كثيراً) و(يخطىءُ فيُفحِش)... وعندَ دِراستي هذه المصطلحاتِ؛ تبيَّنَ أنَّ يستعملُ (ربما أخطأ) فيمن كانت أخطاؤه قليلةً مَحْصيّةً.

ومُتَرجَمُنا ناقلٌ في حديثنا هذا، وليسَ بِعُمْدَةٍ، وهُو صالِحٌ للاعْتِبارِ به بكلِّ تأكيدٍ، إن شاءَ الله تعالى.

تَراجِمُ عُمَدِ الإسنادِ:

١-**عَبدُالله بنُ خِراشِ بنِ حَوشَبٍ الشَّيبانيُّ**[٢]: أبو جَعْفَرِالكُوفيُّ، أخو شِهابِ بنِ خِراشٍ، وابنُ أخي العوّامِ بنِ حَوشبٍ (ق) مَاتَ بَعْدَ السِّتينَ ومِئة.

---

(١) انظر بعض ذلك في زوائد الشهري (٢: ١٠٧٠).

(٢) مصادر ترجمته: تاريخ البخاري الكبير (٥: ٨٠) (٢١٩) ضعفاء العقيلي (٢: ٢٤٣) ضعفاء النسائي (٣٢٦) الجرح (٥: ٤٦) (٢١٤) ثقات ابن حبان (٨: ٣٤٠) الكامل (٥: ٣٤٧) ضعفاء الدارقطني (٣٢٥) تهذيب الكمال (١٤: ٤٥٣) ومصادره، ديوان الضعفاء (٢١٥٤) الميزان (٢: ٤١٣) (٤٢٨٧) التقريب (٣٢٩٣) وزوائد الشهري (٢: ١٠٦٦).

رَوَى عَنْ خَمْسةِ شُيوخٍ، هم: عَمُّه العوّامُ بنُ حَوْشَبٍ (ق) ومَرْثَدُ بنُ عَبدِالله الشَّيبانيُّ الكُوفيُّ، ومُوسى بنُ عُقبةَ، وواسِطُ بنُ الحَارِثِ، ويَزيدُ بنُ أبي يَزيدَ بنِ مَزْيَدٍ.

وَرَوى عَنْه ثَلاثةٌ وعِشرونَ راوياً، مِنْهم: إسماعيلُ بنُ مُحَمّدٍ الطَّلحيُّ (ق) وبِشْرُ بنُ الحَكَمِ العَبديُّ النَّيسابوريُّ، وأبو سَعيدٍ عَبدُالله بنُ سَعيدِ بنِ الأشجِّ (ق) وزيدُ بنُ الحُرَيْش الأهوازيُّ.

ضَعَّفَهُ أبو زُرْعَةَ والنَّسائيُّ والعُقيليُّ والدَّارقطنيُّ وابنُ حَجَرٍ، وقال البخاريُّ: منكرُ الحديثِ واتَّهَمَهُ السَّاجيُّ بالوضْعِ وكذَّبَهُ مُحَمّدُ بنُ عَمّارٍ المَوصليُّ[1] وقَالَ ابنُ عَدِي: عَامّةُ مَا يَرويه غَيرُ مَحْفوظٍ.

بَيْدَ أنَّ ابنَ حِبّانَ ذَكَرَهُ فِي الثّقاتِ، وقالَ: رُبما أخْطَأ، وأخْرَجَ لَهُ حَديثاً واحِداً فِي الصَّحيحِ مُتابعةً فِي(٨) كِتابِ الطَّهارةِ (١٧) باب المَسْحِ عَلَى الخُفينِ وغَيرِهما (١٣٤٥).

ولَمْ يُخَرِّجْ لَهُ مِنَ السِّتّةِ غَيرُ ابنِ مَاجه، أخْرَجَ لَهُ حَديثين[2] هَذا أحَدُهُما.

وخُلاصةُ القَوْلِ فِي ابنِ خِراش أنّه ضَعيفٌ، ولَيسَ مِنْ حُجّةٍ عَلَى كَذِبِهِ، أو رَمْيهِ بالوَضْعِ.

٢-العوّامُ بنُ حَوشَبِ بنِ يَزيدَ الشَّيبانيُّ الرَّبَعيُّ أبو عِيسى الوَاسطيُّ، مِنَ السّادسَةِ مَاتَ سَنَةَ ثَمانٍ وأربعينَ ومِئةٍ (ع).

رَوَى عَنْ خَمْسَةٍ وعِشرينَ شَيْخاً، مِنْهُم: إبراهيمُ بنِ عَبدِالرّحمنِ السَّكسكيُّ (خ د) ومُجاهِدُ بنُ جَبْرٍ المَكيُّ (خ س ق) وأبو إسْحاقَ الشَّيبانيُّ (م).

وَرَوى عَنْه أربعةَ عَشَرَ راوياً، مِنْهُم: شُعْبَةُ بنُ الحَجّاج (خ س) وعَبدُالله بنُ خِراشِ ابنِ حَوشَبٍ (ق) ويَزيدُ بنُ هَارونَ (ع).

وثَّقَهُ ابنُ مَعينٍ، وأحْمَدُ، وأبو زُرْعَةَ، وابنُ سَعْدٍ، والعِجْليُّ، وابنُ حَجَرٍ. زَادَ الأخيرُ: ثَبتٌ فَاضِلٌ.

---

(١) تهذيب التهذيب (٥: ١٩٨).

(٢) الحديث الآخر برقم (١٠٣).

وقالَ يَزيدُ بنُ هَارونَ: كانَ صَاحِبَ أمرٍ بالمعروفِ، ونَهيٍ عَنِ المُنْكَرِ.

وقالَ النَّسائيّ، وأبو حَاتِمٍ: لَيْسَ بِهِ بَأسٌ، زَادَ الأخيرُ: صَالِحٌ. وَذَكَرَهُ ابنُ حِبّانَ فِي الثّقاتِ(١).

قلتُ: الرَّجُلُ ثِقَةٌ، وقولُ أبي حاتِمٍ والنّسائيِّ يُشير إلى بَعْضِ أخْطائِه التي أُحْصيَتْ عليه، فتُجتَنَبُ.

٣-مُجاهِدُ بنُ جَبْرٍ، ويُقالُ: ابنُ جُبيرٍ، والأوّلُ أصَحُّ، المَكيُّ أبو الحَجّاجِ القُرشيُّ مَولَى السَّائبِ المَخزوميّ، وقِيلَ: غيرُ ذَلكَ، مِنَ الثّالثةِ. مَاتَ سَنَةَ إحدى أو اثنتينِ أو ثَلاثٍ أو أربعٍ ومِئةٍ، ولَهُ ثَلاثٌ وثَمانونَ سنة (ع).

رَوَى عَنْ تِسْعةٍ وخَمْسينَ شَيخاً، مِنْهُم: عَبدُالله بنُ عَبّاس (ع) وعَبدُالله بنُ عُمَرَ (ع) وأبو هُرَيْرَةَ (ع).

وَرَوى عَنْه أكثرُ مِنْ ثَمانينَ راوياً، مِنْهُم: أبانُ بنُ صَالِحٍ (خت ٤) وعَبدُالله بنُ أبي نَجيحٍ (ع) والعَوّامُ بنُ حَوشَبٍ (خ س ق).

عَنْ مُجَاهِد قَالَ: عَرَضْتُ القُرآنَ عَلَى ابنِ عَبّاس ثَلاثينَ مَرّةً، وعَنْ خُصيف: كانَ أعلَمَهُم -يَعني التّابعين- بالتفسيرِ مُجاهِدٌ.

وَوَثّقَهُ ابنُ مَعينٍ، وأبو زُرَعَةَ، والعِجليُّ، وقَالَ الذَّهبيّ: أَجْمَعَتِ الأمّةُ عَلَى إمامةِ مُجاهِدٍ، والاحْتجاجِ بِهِ، وقَالَ الحَافِظُ فِي التّقريبِ (٦٤١٨): ثِقَةٌ إمامٌ فِي التّفسيرِ وفِي العِلمِ(٢).

---

(١) طبقات ابن سعد (٧: ٣١١) علل أحمد (١: ١٣٥، ١٣٨، ١٦٣، ٣٢١) تاريخ البخاري الكبير (٧: ٦٧) (٣٠٨) المعرفة للفسوي (١: ١٣٣) و(٢: ٢٥٤) تاريخ واسط: ٤٨، ٤٩، ٥٣، ٧٠، ٧٩، ٩١، ١٠٠، ١١٤، ١١٥، الجرح والتعديل (٧: ٢٢) (١١٧) تهذيب الكمال (٢٢: ٤٢٧) التقريب (٥٢١١).

(٢) مصادر ترجمته: طبقات ابن سعد (٥: ٤٦٦) طبقات خليفة (٢٨٠) علل ابن المديني (ص: ٤٤، ٤٧، ٥١) علل أحمد (١: ٨١، ١٠٤، ٢٤٧) و (٢: ١٨٦، ٣٥٠) تاريخ البخاري الكبير (٧: ٤١١) (١٨٠٥) الجرح والتعديل (٨: ٣١٩) (١٤٦٩) ثقات ابن حبان (٥: ٤١٩) تهذيب الكمال (٢٧: ٢٢٨) (٥٧٨٣) سير أعلام النبلاء (٤: ٤٤٩) (١٧٥) تذكرة الحفاظ (١: ٩٢) التهذيب (١٠: ٤٠) التقريب (٦٤٨١) ومصادر أخرى كثيرة في كتب التاريخ والرجال.

قُلتُ: مُجاهِدٌ ثِقَةٌ إمامٌ، لَكِنّهُ كَثيرُ الإرسالِ، وقَدْ رَجَّحَ يَحْيى القَطّانُ وأبو داودَ مَراسيلَهُ عَلَى مَراسيلِ عَطاء.

قَالَ الحَافِظُ فِي التّهذيبِ: «وفِي شَرْحِ البُخاريِّ للقُطب الحَلبيِّ (**أنَّ مِنَ الكَبائرِ أنْ لا يَستبرىءَ مِنْ بَولِهِ**) حِكايةُ كلامِ التِّرمذيِّ فِي العِلَلِ مَا مُلَخَّصُهُ: «مُجاهِدٌ مَعلومُ التَّدليسِ فَعَنْعَنَتُه لاَ تُفيدُ الاتصالَ، وتشيرُ إلى إمكانِ وُقوعِ الوَاسطةِ بَيْنَه وبَينَ ابنِ عَبّاس»[1].

قالَ الحَافِظُ: ولَمْ أرَ مَنْ نَسَبَهُ إلى التَّدليسِ، نَعَم إذا ثَبتَ قَولُ ابنِ مَعينٍ: أنَّ قولَ مُجاهِد: (خَرَجَ عَلَيْنا عَليٌّ...) لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ، فهُو عَيْنُ التّدليسِ، إذْ مَعناهُ اللغويُّ: الإبهامُ والتَّغطيةُ، وقَدْ قَالَ ابنُ خِراش: أحاديثُ مُجاهِدٍ عَنْ عَليٍّ مَراسيلُ.

قُلتُ: ولَكِنّه خَصَّ حَديثَه عَنِ ابنِ عَبّاس بِذلك، رَغْمَ وجُودِ ارتباكٍ واضِحٍ فِي الكلامِ، وعَلَى أيةِ حَالٍ فَالنَّصُّ غَيرُ مَوجودٍ فِي عِلَلِ التِّرمذيِّ، ولا يُمكِنُ أنْ نَبني عَلَى الشَّكِّ، وعِنْدنا يقينٌ بتلمذةِ مُجاهِدٍ لابنِ عَبّاس، قَرأ فِيها عَلَيْه القُرآنَ مَرّاتٍ كَثيرةً، فَيبقَى مُجاهِدٌ ثِقَةً مِنْ غَيرِ قَيدِ التَّدليسِ، إلا إذا ثَبتَ مِنْ طريقٍ خارجيٍّ أنَّ هذا الحديثَ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ ابنِ عبّاسٍ، والمَسألةُ تحتاجُ إلى بَحْثٍ خاصٍّ. والله تَعالَى أعلمُ.

٤-**ابنُ عَباس**: عَبدُاللهِ بنُ عَبّاس بنِ عَبدِالمُطّلب، ابنُ عَمِّ رَسولِ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيْه وآلِه وسَلَّمَ (ت ٦٨هـ) (ع).

جَرَتْ عَادَةُ المُحَدِّثينَ ألاّ يُترْجِموا الصَّحابيَّ تَرْجَمَةً عِلميّةً نَقْدِيّةً، وإنّما يُترجِمُوهُ تَرْجَمَةً مَعْرِفيةً مِثْلَ هذه التَّرجمةِ، ويَزيدونَ عِباراتٍ مَنقبيةً، مِثْل: (الصَّحابيّ الجَليل) أو (تَرجُمان القُرآن) أو (صَاحِب رَسولِ اللهِ).

ونَحنُ نَذهبُ إلى مَا يَذهَبُ إليهِ المُحَدِّثونَ وعُلماءُ الإسلام، مِنْ أنَّ الصُّحبةَ مَرْتَبَةٌ عَظيمةٌ جَليلةٌ، هَنيئاً لِمَنْ أكرَمَهُ اللهُ تَعالَى بِهَا، ونَفَعَنا اللهُ تَعالَى بِحُبِّ مَنِ اتّصَفَ بِها.

لكِنْ لَمّا كُنّا لا نَرى عَدالَةَ مَجهولِ الصُّحبةِ، والصَّحابيِّ المَجهولِ، ولا نَرى قَبولَ

---

(١) لم أقفْ عليه في المطبوع من العلل الكبير للترمذي، وفي النص المطبوع من التهذيب غموض حاولت إيضاحه كما ترى، انظر التهذيب (١٠ : ٤٠).

مُرسَلِ الصَّحابيِّ مُطْلَقاً، ولا نُعطي وَصْفَ العَدالةِ لِمَنْ ثَبتَ عَلَيْه انحرافٌ بَعدَ رَسولِ اللهِ ﷺ ولا نُعطي صِفةَ الضَّبطِ التامِّ للجَميع، ولا نَرَى قَولَ الصَّحابيّ وفِعلَه شَرْعاً مُلزِماً وإنَّما هُو اجتهادٌ يُـنْظَرُ فِيه؛ كانَ لا بُدَّ أنْ تكونَ تَرْجَمَتُنا للصَّحابيِّ تَرجمةً عِلميّةً نَاقدةً؛ لأنَّ قَبولَ كُلِّ مَا يَقولُهُ الصَّحابيُّ، أوْ يَنقلُه أوْ يَفْعَلُه مِنْ غَيرِ تَمحيصٍ، يَتعارضُ مَعَ مَبادىءِ العِلْمِ، وأوّليّاتِ العُقولِ!

روَى عَبدُالله بنُ عَبّاسٍ عَنِ النَّبيِّ ﷺ، وعَنْ ثَلاثةٍ وثَلاثينَ صَحابياً، مِنْهُم ثَماني نِسْوَة.

وَرَوى عَنْه أكثرُ مِنْ مائتي راوٍ، وهُو أَشْهَرُ مِنْ أنْ يُدَلَّلَ عَلَى مَعْرِفتِه.

وأمّا عَنْ عَدالتِه فهُو حَبرُ هَذهِ الأمةِ، وربّانيّها، والإمامُ العَالِمُ التَّـقيُّ الوَرِعُ النَّسيبُ نَفَعَنا اللهُ بِحُبِّه.

وأمّا عَنْ ضَبْطِهِ؛ فَيكفي فِي ذَلكَ مَا حَدَّثَ بِهِ عَنْ تَحصيلِهِ العِلمَ مِنَ الصَّحابةِ الكِرامِ قالَ: (إنْ كُنتُ لأسألُ عَنِ الأمرِ الوَاحِدِ ثَلاثينَ مِنْ أصحابِ النَّبيِّ ﷺ). قالَ الذَّهبيُّ: إسنادُها صَحيحٌ.

وقالَ: (وَجَدْتُ عَامّةَ عِلْمِ رَسولِ اللهِ ﷺ عِنْدَ هذا الحَيِّ مِنَ الأنصارِ، إنْ كُنْتُ لآتي الرَّجُلَ، فيُقالُ: هُو نَائِمٌ، فأدَعُهُ حَتَّى يَخْرُجَ، لأستطيبَ بذلك قَلْبَه، ولو شِئْتُ أنْ يُوقَظَ لي؛ لأوُقِظَ)[١].

وهُو فَوقَ هذا؛ كانَ قَريباً مِنْ رَسولِ اللهِ ﷺ فهُو ابنُ عَمِّهِ، وخالتُه أمُّ المُؤمنينَ ميمونةُ، وكانَ لَهُ يَومَ تُوفيَ الرَّسولُ الأعظمُ ﷺ خَمْسَ عَشرةَ سَنَةً -وقيل: دُونَ ذلك- صَحِبَهُ مِنْها ثَلاثينَ شَهْراً، وسَمِعَ مِنْ فَمِه الشَّريفِ تِسعةَ أحاديثَ[٢].

وأمّا عَنْ مَراسيلِ ابنِ عَبّاسٍ، ومَا أكثرَهَا، فيَنْطَبِقُ عَلَيْها مَا يَنْطَبِقُ عَلَى سَائرِ مَراسيلِ صِغارِ الصَّحابةِ، مَعَ مَزيّةٍ لِمراسيلِ ابنِ عَبّاس، ويُنْظَرُ في كُلِّ حَديثٍ من رواياتِه!

---

(١) النبلاء (٣: ٣٤٤) بتوضيح يسير للعبارة.

(٢) ما سبق (٣: ٣٣٢).

وقَدْ لَخّصَ حَالَه الحَافِظُ، فقالَ: وُلِدَ قَبلَ الهِجْرَةِ بِثلاثِ سِنينَ -فِي الشِّعبِ- ودَعا لَهُ رَسولُ اللهِ بالفَهْمِ فِي القُرآن، فَكان يُسمَّى الحَبرَ والبَحْرَ لِسعَةِ عِلْمِه. وقالَ عُمَرُ بن الخطّاب -رضي الله عنه-[١]: لَوْ أدْرَكَ ابنُ عَباس أسْنانَنا؛ ما عَشَرَه مِنّا أحَدٌ[٢]. مَاتَ سَنَةَ ثَمانٍ وسِتّينَ بالطّائفِ، وهُو أحَدُ المُكْثرينَ، وأحَدُ العَبادِلةِ مِنْ فُقهاءِ الصَّحابة[٣].

هذه هِي تَراجمُ الرُّواةِ: نَقَلَةً وعُمَداً، أعدَدْتُها مُقْتَضَبَةً مُخْتَصَرَةً؛ لِنتقلَ إلى الخُطوةِ القَادمةِ، وهِي الحُكمُ عَلَى الحَديثِ بِمجموعِ مُتابعاتِه.

الخُطوةُ الرَّابعةُ: الحُكْمُ عَلَى سَندِ الحَديثِ بِمجوعِ طرقِهِ:

حديثُ ابنِ عَبّاس: إسنادُهُ ضَعيفٌ، فَقَدْ تَفَرَّدَ بِهِ عَبدُالله بنُ خِراش عَنْ عَمِّه العَوّام بنِ حَوشَب، عَنْ مُجاهِد، عَنِ ابنِ عَبّاس يَرفَعُهُ، وعَبدُالله بنُ خِراش بن حَوشَب لا يُحتَمَلُ تَفَرُّدُهُ؛ فَقَدْ ضَعَّفَهُ جَماعَةٌ مِنَ الحُفّاظِ ولَمْ يُوثِّقْهُ أحَدٌ، غَيرَ تَرْجَمَةِ ابنِ حِبّانَ لَهُ فِي الثّقات[٤] وَقَدْ قَالَ عَنْه: رُبما أخْطأ، والحَديثُ بِهذا الإسنادِ، ضَعَّفَهُ عَبدُالحَقِّ الإشبيليّ فِي أحْكامِهِ[٥] والبُوصيري فِي الزوائدِ[٦] وابنُ حَجَر فِي التّلخيص وقالَ: (رَواهُ ابنُ مَاجه مِنْ حَديثِ ابنِ عَبّاس، وعَبدُالله بنُ خِراش: مَتروكٌ)[٧].

---

(١) كذا في التقريب، وهو خطأ، والصواب أن القائل ابن مسعود، وقد رواه بإسناده الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١ : ١٠٤) وأورده الحافظ في «التهذيب» (٢ : ٣٦٥) على الجادة.

(٢) ما عَشَرَهُ منا أحد، قيل: ما بلغ عُشْرَ عِلْمِه، وقيل: ما لحقه منا أحد، وقيل: إن العشرة لفظة تفيد التمام عند العرب، انظر نهاية الغريب (عشر) (٣ : ٢١٧).

(٣) انظر ترجمة ابن عباس في تهذيب الكمال (١٥ : ١٥٤-١٦٢) والنبلاء (٣ : ٣٣١-٣٥٩) وتهذيب ابن حجر (٢ : ٣٦٤) والتقريب (٣٤٠٩).

(٤) ترجمةُ ابن حبان راوياً في كتابه الثقات لا يعني -بالضرورة- توثيقه إيّاه، فقد نص في مواضعَ كثيرةٍ من ثقاته على أن فلاناً لم يذكره للاحتجاج، وإنما ذكره للمعرفة! وقد ترجم لعبدالله بن خراش هذا، ولم يخرج له في صحيحه غير حديث واحد متابعة، كما ذكرنا سابقاً، انظر كتابي رواة الحديث (ص: ٦٨-٧٢).

(٥) أفاده الزيلعي في نصب الراية (٤ : ٢٩٤) (٤٣٠٢).

(٦) مصباح الزجاجة (٢ : ٢٦٦).

(٧) تلخيص الحبير (٣ : ٦٥).

- **الخُطوةُ الخَامِسَةُ: التّوازُن التَّشريعيُّ:**

بَعْدَ أنْ حَكَمْنَا عَلَى إسنادِ الحَديثِ بالضَّعفِ، بَقِيَ عَلَيْنا أنْ نَبحَثَ لِمتنِهِ عَنْ شَواهِدَ تُقوّيه، فنقولُ: للحَديثِ شَواهدُ عَديدةٌ، للفْظِهِ ومَعْنَاهُ:

-فأمّا لَفظُهُ، سِوى زِيادة: (وثَمَنُه حَرَامٌ) فَلَهُ شَواهدُ:

مِنْ حَديثِ ابنِ عُمَرَ عِنْدَ الطَّبرانيّ فِي الكَبيرِ رَواهُ عَنْه زَيدُ بنُ جُبير. قالَ الحَافِظُ: إسنادٌ حَسَنٌ[١].

ومن حديث رَجُلٍ من المُهاجرينَ مِنْ أصْحاب رَسولِ الله ﷺ عِنْدَ أحْمَدَ فِي المُسْنَدِ[٢] وأبي دَاودَ فِي السُّنَنِ[٣] والبَيْهقيِّ فِي الكَبيرِ[٤] رَوَاهُ عَنْه: أبو خِداش، وسُئِلَ أبو حَاتِم عَنْه، فقالَ: أبو خِداش لَمْ يُدرك النَّبيَّ ﷺ.

قالَ الحَافِظُ مُعَقّباً: وهُو كَمَا قالَ، فَقَدْ سَمّاهُ أبو داودَ فِي رِوايتِه: حِبّانَ بنَ زَيدٍ وهُو الشَّرعبيُّ، وهُو تَابعيٌّ مَعروفٌ[٥].

وأمّا الشَّواهِدُ لِمعناهُ: فأصَحُّها: مَا أخرجه ابنُ ماجه من حديثِ سُفيانَ عَنْ أبي الزِّنادِ، عَنِ الأعْرَجِ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ يَرفَعُهُ فَقالَ: (**ثَلاثٌ لا يُمْنَعْنَ: المَاءُ والكلأ والنّارُ**) قالَ البُوصيريُّ فِي الزّوائدِ[٦]: هذا إسنادٌ صَحيحٌ، رِجالُه ثِقاتٌ، وصَحَّحَهُ الحَافِظُ فِي الفتح والتّلخيصِ[٧].

ولألفاظِهِ مُفرَدَةً شَواهدُ كَثيرةٌ، يَضيقُ المَقامُ بِذِكْرِها.

والمُتَلخصُ: أنَّ حَديثَ ابنِ عبّاس ضَعيفُ الإسنادِ، غَيرَ أنّ لِمَتْنِه شَواهدَ صَحيحةً

---

(١) تلخيص الحبير (٣: ٦٥) (١٣٠٤).

(٢) المسند (٥: ٣٦٤).

(٣) سنن أبي داود (٣: ٢٧٨) (٣٤٧٧).

(٤) السنن الكبير للبيهقي (٦: ١٥٠) (١١٦١٢) و (١١٦١٤).

(٥) التلخيص (٣: ٦٥) (١٣٠٤).

(٦) أخرجه ابن ماجه في الأحكام، بابٌ المسلمون شركاء في ثلاث (٢٤٦٤) وانظر مصباح الزجاجة (٢: ٢٦٦).

(٧) فتح الباري (٥: ٤٠) والتلخيص (٣: ٦٥) (١٣٠٤).

وحَسَنَةً تُقوّي مَعْناهُ، سِوى زِيادةِ: (وثَمَنُهُ حَرَامٌ)، فَقَدْ تَفَرَّدَ بِها عَبدُ الله بنُ خِراش، ولا يُقْبَلُ تَفَرُّدُهُ، والله تَعالَى أعلمُ.

وقَبلَ أنْ نَختِمَ الكلامَ على هَذا الحَديثِ، يَجْمُلَ بِنا أنْ نَتَعَرَّفَ إلى مَعْناهُ، ومَا يُسْتَخْلَصُ مِنْه مِن تَشريع؛ لصلته المباشرة بواقعنا المعاصر.

قالَ الخَطابيُّ في شرحِ الحديثِ ما مُلخصه: الكلأُ الذي يَنْبتُ فِي مَواتِ الأرضِ، والمَاءُ الذي يَجْري فِي المَواضِعِ التي لا تَختَصُّ بأحدٍ، قالَ: والمُرادُ بالنّارِ؛ الحِجارةُ التي تُوري النار.

وقالَ غَيرُه: المُرادُ النّارُ حَقيقةً، والمَعْنَى لا يُمْنَعُ مَنْ يَسْتَصْبحُ مِنها مِصباحاً، أو يُدني مِنْها مَا يُشعِلُهُ مِنْها. وقِيلَ: المُرادُ مَا إذا أضْرَمَ نَاراً فِي حَطَبٍ مُباحٍ بِالصحراءِ، فَلَيْس لَهُ مَنعُ مَنْ يَنـتفعُ بِها، بِخلافِ مَا إذا أضْرَمَ فِي حَطَبٍ يَملِكُه نَاراً، فَلَهُ المَنْعُ)[1].

قلت: المَسْألةُ تحتاجُ إلى دِراسةٍ فِقْهِيّةٍ واسعةٍ، مَوضِعها كِتابي: (دِراساتٌ تَطبيقيّةٌ فِي الحديثِ النّبويِّ/ مخطوط). والله تَعالَى أعْلَمُ.

---

(١) انظر معالم السنن للخطابي (٣: ١١٠) وفتح الباري (٥: ٤٠) (٢٣٥٣- ٢٣٥٤).

المُحاضرةُ الثانيةَ عشرة

حَديثٌ مِن أَفرادِ أبي داودَ السِّجِسْتانيِّ

إن عَدَدَ الأحاديثِ التي انفرَدَ بِها الإمامُ أبو داودَ عَنْ بَقيّةِ الكُتُبِ التّسْعَةِ (٦٨٢) ستُّ مئةٍ واثنانِ وثَمانون حديثاً، كانت الخمسةُ الأولى منها ذواتِ الأرقام (١١، ٥٠، ٥٢، ٨٦، ٨٧) أمّا الخَمْسَةُ الأخيرةُ مِنْها فهي: (٥٢٦١، ٥٢٦٨، ٥٢٧١، ٥٢٧٢، ٥٢٧٣) وسوفَ أختارُ حَديثاً واحِداً مِنْ هذه الأفراد، مِمّا لا يكونُ قَدْ خرَّجَه أحَدٌ مِنْ أصحابِ الصِّحاحِ والسّننِ والمَسانيدِ؛ ليكونَ مَوضوعَ دِراستِنا.

-بإسنادي إلى الإمامِ أبي داودَ في كِتابِه «السّنن» كِتابِ (٤٠) الأدبِ، باب (١٦٧) مَشي النّساءِ مَع الرّجالِ فِي الطّريقِ (٥٢٧٢) قالَ رَحِمَهُ اللهُ تعالَى:

-حَدَّثَنَا عَبدُاللّهِ بنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُالْعَزِيزِ - يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ - عَنْ أَبِي الْيَمَانِ عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَبِي عَمْرِو بنِ حِمَاسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ أَبِي أُسَيْدٍ الأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللّهِ ﷺ وَهُوَ خَارِجٌ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَاخْتَلَطَ الرِّجَالُ مَعَ النِّسَاءِ فِي الطّرِيقِ، فَقَالَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ لِلنّسَاءِ: **(اسْتَأخِرْنَ! فَإِنّهُ لَيْسَ لَكُنّ أَنْ تَحْقُقْنَ الطَّرِيقَ عَلَيْكُنَّ بِحَافَّاتِ الطَّرِيقِ!)** قال: «فَكَانَتِ الْمَرْأَةُ تَلْتَصِقُ بِالْجِدَارِ، حَتَّى إِنَّ ثَوْبَهَا لَيَتَعَلَّقُ بِالْجِدَارِ مِنْ لُصُوقِهَا بِهِ»[1].

-خُطواتُ تَخْريجِ الحَديثِ ونَقْدِهِ:

-الخُطوةُ الأولَى: جَمْعُ طُرُقِ الحَديثِ:

هذا الحَديثُ انفردَ بِهِ أبو داودَ، فلم يخرّجْه أصْحابُ الصِّحاحِ الخَمْسَةِ ولا أصحابُ السّننِ الثّمانيةِ، ولا أصْحابُ المَسانيدِ التّسعةِ، وإنّما أخْرَجَه الطّبرانيُّ عَلَى عَادتِهِ فِي

(١) أخرجه أبو داود (٥٢٧٢) والطبراني في المعجم الكبير (١٩: ٢٦١) وفي الأوسط (٣١٣٦) وذكر أن لأبي عمر بن حماس صحبة. والبيهقي في الشعب (٧٨٢٢) والبخاريّ في الكنى (٤٧٦) والمزيُّ في تهذيب الكمال (١٢: ٤٠١) وقال في عون المعبود (١٤: ١٢٧): سكت عنه المنذريّ. قال في النهاية (١: ٣٩٩): يَحْقُقْنَ الطريق: هو أن يَرْكَبنَ حُقَّها، وهو وسطها» والمعنى: أنْ ليس لهنَّ أن يَذْهبْنَ في وَسَط الطريقِ، وإنما يَمْشين في جوانبه.

تَخريجِ غَرائبِ أحاديثِ كُلِّ صَحابيٍّ، وأخْرَجَهُ البُخاريُّ فِي كِتاب «الكُنى» للتّعريف براويه وأخْرَجَه المِزّيُّ فِي تَرجمةِ شدّاد بنِ أبي عَمرٍو، عَلَى عَادتِه فِي تَخريجِه أحاديثَ الأفرادِ.

-فبإسنادي إلى الإمامِ الطّبرانيِّ فِي المُعجمِ الكَبيرِ-ومن مُسْندِ أبي أسيدٍ- رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قالَ رَحِمَهُ الله تعالى: حَدَّثَنا عَليُّ بنُ عَبدِالعَزيز: حَدَّثَنا عَبْدُالعَزيزِ بنُ مُحَمّدٍ عَنْ أَبِي اليَمَانِ الرحّال . . بهِ مِثله.

-وبإسنادي إلى الإمامِ أبي الحَجّاجِ المِزّيِّ فِي تَرْجَمةِ شَدّادِ بنِ أبي عَمْرٍو، قالَ رَحِمَهُ اللهُ تعالَى: أخْبَرَنا أبو إسحاقَ ابنُ الدَّرَجيّ، وأحْمَدُ بنُ شَيبانَ قالا: أنْبأنا أبو جَعفرٍ الصَيدلانيُّ قالَ: أخْبَرَنا أبو علي الحدّادُ قالَ: أخْبَرَنا أبو نُعَيمٍ الحَافِظُ قالَ: حَدَّثنا عَبْدُاللهِ بنُ جَعْفرٍ قالَ: حَدَّثَنا إسْماعيلُ بنُ عَبدِاللهِ قالَ: حَدَّثَنا عبدُالله بنُ مَسْلَمَةَ قالَ: حَدَّثَنا عَبدُالعَزيزِ -يَعْني ابنَ مُحمّدٍ-بهِ مِثله.

-وبه إليهِ فِيهِ قالَ: أخْبَرَنا أبو الحَسَنِ ابنُ البُخاريِّ قالَ: أخْبَرَنا أبو حَفْصِ بنُ طَبَرْزَدَ قالَ: أخْبَرَنا القَاضِي أبو بَكرٍ الأنْصاريُّ قالَ: أخْبرنا أبو مُحمْدٍ الجَوهريُّ قالَ: أخْبَرَنا أبو الحُسينِ بنُ المُظَفّرِ قالَ: أخْبَرَنا أبو بَكْرٍ الباغِنْديُّ قالَ: حَدَّثَنا إسحاقُ بنُ إبراهيمَ قالَ: حَدَّثنا عَبدُالعَزيزِ بنُ مُحمّدٍ الدَّراوَرْدِيُّ، بهِ مِثله.

ثُمَّ قالَ المِزّيُّ عَقِبَه: وقَدْ جَوّدَ القَعْنَبيُّ إسْنادَه، ورَوَاهُ إسحاقُ بنُ أبي إسرائيلَ عَنْ عَبدِالعَزيزِ مُخْتَصَراً، ونَقَصَ مِنْ إسْنادِه رَجُلين»[١].

-**الخُطوةُ الثّانيةُ: تعيينُ مَدارِ الحَديثِ:**

مَدَارُ هذا الحَديثِ عَلَى عَبْدِالعَزيزِ بنِ مُحمّدٍ الدّراوَرْديّ، رَوَاه عَنْه عَبْدُالله بنُ مَسْلَمَةَ القَعْنَبيُّ عِنْدَ أبي دَاودَ فِي السّنَنِ، والبُخاريُّ فِي الكُنى، والمِزّيُّ فِي تَهذيبِ الكَمَالِ.

وَرواهُ عَنْهُ إسحاقُ بنُ رَاهَوَيْه، وإسحاقُ بنُ أبي إسرائيلَ عِنْدَ المِزّيّ، وعَليُّ بنُ عَبدِالعَزيزِ البَغويُّ عِنْدَ الطّبرانيِّ.

وعَليهِ؛ فَيَسَعُنا القولُ: هذا الحَديثُ غَريبٌ، لَمْ يَروِهِ عَنِ النّبيِّ صَلّى اللهُ عَلَيْه وآلِه

---

(١) تهذيب الكمال (١٢ : ٤٠١).

وسَلّمَ غَيرُ أبي أُسَيْدٍ الأنْصاريِّ، ولا عَنْهُ غَيْرُ ولَدِه حَمْزَةَ، تَفَرّدَ بِهِ الدّراوَرْديُّ عَنْ أبي اليمان الرحّالِ.. بهِ.

وهذا يَعْني أيضاً أنَّ الإسنادَ غَريبٌ فِي سِتِّ طَبقاتٍ مِنْ طَبقاتِ الرُّواةِ، ما بَيْنَ الدّراوَرْديّ والصّحابيِّ.

-**الخُطوةُ الثّالثةُ: تَرجَمَةُ رُواةِ الإسْنادِ:**

تَقدَّمَ الكَلامُ أنَّ الرّواةَ النّقَلَةَ لا حَاجَةَ بِنا إلى تَراجِمِهِم، وخَاصّةً إذا كانَ فِيهِم مِنَ الحُفّاظِ، أمثالِ القَعْنَبيِّ وإسْحاقَ بنِ راهَوَيْهِ، والبَغويِّ. فَيبقَى أنْ نُتَرْجِمَ التّرجَمَةَ العِلْميّةَ النّقديّةَ لأعْمِدَةِ الإسْنادِ الذين يَبدؤونَ بالدّراورْديّ، ويَنْتَهونَ بالصَّحابيِّ. وقَدْ ذَكَرْتُ أنْ لا حَرَجَ مِنَ الابتداءِ بِمَدَارِ الحَديثِ، أو بالصّحابيِّ.

وفِي دِراسةِ هذا الحَديثِ سَوْفَ أبدأ بِتَرْجَمَةِ الصَّحابيِّ، ثُمَّ بِمَنْ دُونَه؛ لِنكتةٍ سَوفَ تَظْهَرُ فِي أثناءِ التّرجمةِ.

-**مَالِكُ بنُ رَبيعةَ بنِ البَدِنِ بنِ عَمْرٍو الأنْصاريُّ**، أبو أُسَيْدٍ السّاعديُّ الخَزْرَجيُّ (ع).

رَوَى عَنِ النّبيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ.

ورَوَى عَنْهُ أحدَ عَشَرَ راوياً، مِنْهُم أولادُه الثّلاثةُ: حَمْزَةُ (خ د ق) والزّبيرُ (خ) والمُنْذرُ (خ ق) والصّحابيُّ أنسُ بنُ مالِكٍ الأنْصاريُّ (خ م ت س). ومَعَ أنّه كانَ أعمَى فَقَدْ شَهِدَ المَشَاهِدَ كُلَّها مَعَ رَسولِ اللهِ صَلّى اللهُ عَليهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ. وقَدْ اخْتُلِف فِي سَنَةِ وفَاتِهِ عَلَى أقوالٍ:

فَذَكَرَ الوَاقِديُّ وخَليفةُ بنُ خَيّاطٍ؛ أنّه تُوفّيَ سَنَةَ ثَلاثينَ مِنَ الهِجْرَةِ. وقالَ بَعضُهُم: تُوفي سَنَةَ أربعينَ!

وقالَ ابنُ عَبْدِالبرِّ: تُوفّيَ سَنَةَ سِتّينَ، فِي العامِ الذي مَاتَ فِيهِ مُعاويةُ، ذَكَرَهُ المَدائنيُّ! قالَ ابنُ عَبدِالبرِّ: وهذا مُتباينٌ جدّاً.

أقولُ: إنَّ هذا الاخْتِلافَ فِي سَنَةِ وفَاتِهِ؛ سَوفَ يقودُ إلى الاخْتِلافِ فِي سَمَاعِ بَعْضِ مَنْ سَمِعَ مِنْهُ، وخَاصّةً أولادَهُ، لَكِنْ ذَكَروا فِي تَرجَمَةِ ولَدِه المُنْذرِ أنّه وُلِدَ على عَهْدِ النّبيِّ صَلّى اللهُ عَليهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ فَسَمّاه، ولِهذا عَدّهُ بَعضُهُم مِنَ الصَّحابَةِ، فيَنْتَفي

الإشْكالُ فِي حَقِّ أولادِهِ؛ لأنَّ هذا قَرينةٌ عَلَى تَقدُّم زَواجِهِ، وولادَةِ أولادِه[١].

-حَمْزَةُ بنُ أبي أُسَيْدٍ الأنْصاريُّ السّاعِديُّ أبو مالِكٍ المَدنيُّ (خ د ق).

رَوَى عَنْ أبيه أبي أُسَيْدٍ السّاعديِّ (خ د ق) والحارِثِ بنِ زيادٍ الأنْصاريِّ (صد).

وَرَوى عَنْه ثَمانيةُ رُواةٍ، مِنْهُم: عَبْدُالرّحمنِ بنُ سُليمانَ الغسيلِ (خ د) وابنُه مالِكُ بنُ حَمْزَة (د ق) وأبو عَمْرِو بنُ حِماس (د).

تَرْجَمَهُ ابنُ حِبّانَ فِي الثِّقاتِ، وقالَ مُحَمّدُ بنُ سَعْدٍ: قالَ الهَيثمُ: أخْبَرَني ابنُ الغَسيل قالَ: تُوفِّيَ المُترجَم في زَمنِ الوَليدِ بنِ عَبدِالمَلكِ.

قُلتُ: وخِلافَةُ الوَليدِ كانَتْ ما بَين (٨٦- ٩٦)[٢].

لَمْ أقفْ فِيه عَلَى جَرْحٍ، وقالَ ابنُ سَعْدٍ: كانَ قليلَ الحَديثِ، وقالَ الحَافِظُ: صَدوقٌ[٣].

-**أبو عَمْرِو بنُ حِماسِ بن عَمْرٍو الليثيُّ (د)**: رَوَى عَنْ أبيه حِماسِ بن عَمْرٍو، وحَمْزَةَ بنِ أبي أُسَيْدٍ السّاعديِّ (د) ومالِكِ بنِ أوسِ بنِ الحَدَثان.

رَوَى عَنْه حَمْزةُ بنُ المُغيرةِ الكُوفيُّ، وابنُه شَدّادٌ (د) وعَبْدُالله بنُ أبي سَلَمَةَ المَاجُشون ومُحَمّدُ بنُ عَمْرِو بنِ عَلْقَمَةَ. قالَ مُحَمّدُ بنُ سَعْدٍ: كانَ مُتَعَبِّداً مُجْتَهِداً يُصلّي بالليلِ وكانَ يصومُ الدّهرَ، مات سنة تسع وثلاثين ومائة.

قُلتُ: لَمْ أقفْ فِيهِ عَلَى جَرْحٍ، وقالَ أبو حَاتِمٍ: مَجْهولٌ، وقالَ ابنُ حَجَرٍ: مَقبولٌ! ولا فَرْقَ بَينَ قَولِ أبي حَاتِمٍ مَجْهولٌ، وقَولِ الحَافِظِ مَقبولٌ عِنْدَه؛ لأنَّ المَقبولَ والمَجْهولَ عِنْدَ ابنِ حَجَر كِلاهُما يُقْبَلُ حَديثُهُ فِي المُتابَعاتِ، علاوةً عَلَى أنَّ الرّجلَ مَعروفُ العَيْنِ، فَقَدْ ذَكَروا لَهُ أرْبعةَ رُواةٍ، وذَكَروا مِنْ عِبادتِه وصَلاحِهِ، فَيَتَعَيّن صَرْفُ

---

(١) انظر طرفاً من ترجمته في: طبقات ابن سعد (٣: ٥٥٧) وطبقات خليفة (ص: ٩٧) والتاريخ الكبير (٧: ٢٩٩) والجرح والتعديل (٨: ٢٠٨) وتهذيب الكمال (٢٧: ١٣٨).

(٢) النبلاء (٤: ٣٤٨).

(٣) انظر طرفاً من ترجمته في: طبقات ابن سعد (٥: ٢٧١) والتاريخ الكبير (٣: ٤٦) والثقات (٤: ١٦٨) وتهذيب الكمال (٧: ٣١١) والتهذيب (٣: ٢٣) والتقريب (١٥١٦).

قَولِ أبي حَاتِمٍ إلى جهالةِ حاله في الحديث[١].

-شدّاد بنُ أبي عَمْرِو بن حِماسِ الليثيّ المَدنيّ (د).

رَوَى عَنْ أبيهِ فقط (د).

ورَوَى عَنْه أبو اليمانِ الرّحّالُ المَدَنيُّ وَحْدَهُ (د). ذَكَرَهُ ابنُ حِبّانَ فِي كِتابِ الثّقاتِ وقالَ الدّارَقطنيُّ فِي العِلَلِ: لا يُعرَفُ فِيمَنْ يُروى عَنْه الحَديثُ، وأبوه مَعْروفٌ.

وقالَ الذّهبيُّ: لا يُعْرَفُ هُو ولا الرّاوي عَنْهُ، وقالَ ابنُ حَجَرٍ: مَجْهولٌ[٢].

أقولُ: اعْتادَ المُحَدِّثونَ أنْ يَنْظُروا فِي حَالِ أضْعَفِ راوٍ فِي السَّنَدِ، ويُضَعّفونَ بِهِ الحَديثَ، فيقولونَ مَثلاً: هذا حَديثٌ ضَعيفٌ، فِيه شَدّادُ بنُ أبي عَمْرٍو، هُو مَجهول، أو يقولون: فِي إسنادِ الحَديثِ شَدّادُ بنُ عَمْرٍو، قالَ فِيه الدّارَقطنيُّ والذّهبيُّ: لا يُعْرَف وقالَ ابنُ حَجَر: مَجهولٌ، فالحَديثُ ضَعيفٌ.

لَكِنّنا فِي هذا الكِتابِ نُريدُ أنْ يَكتَشِفَ الطّالبُ بِنفسِه جَميعَ عِلَلِ الحَديثِ القادِحَةِ وغَيْرِ القادحةِ، ونُريدُه أنْ يقومَ بترجَمةِ أكبَرِ عَدَدٍ مُمْكِن مِنَ الرّواةِ؛ لِتتراكَمَ لَدَيْهِ مَعرِفَةُ التّرْجَمَةِ، فيَطمَئِنَّ إلى نَتيجةِ الحُكْمِ.

-أبو اليَمان الرّحّالُ المَدينيُّ، اسْمُه كَثيرُ بنُ اليمانِ، أوْ كَثيرُ بنُ جُرَيجٍ (د).

رَوَى عَنْ شَدّادِ بنِ عَمْرٍو، عَنْ أبيهِ (د) وعَنْ أمِّ ذَرّةٍ، عَنْ عَائشةَ (د).

وَرَوى عَنْه عَبْدُالعَزيزِ بنُ مُحَمّدٍ الدّراوَرْديّ (د) وأبو هَاشِمٍ عُمارةُ بنُ عَمّارٍ الزّعفرانيُّ (د) تَرْجَمَهُ ابنُ حِبّانَ فِي الثّقاتِ، وقالَ ابنُ حَجَر: مَسْتورٌ[٣].

-عَبْدُالعَزيزِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عُبيدٍ الدَّراوَرْديُّ، أبو مُحَمّد الجُهَنيّ - مَولاهُم - المَدنيُّ.

---

(١) انظر طرفاً من ترجمته في: طبقات خليفة (ص: ٢٤٩) والجرح والتعديل (٩: ٤١٠) وكنى البخاريّ (٤٧٦) والإصابة (٧: ٣٠٩) وتهذيب الكمال (٣٤: ١١٩) والتهذيب (١٢: ١٩٧) والتقريب (٨٢٧٠).

(٢) انظر طرفاً من ترجمته في: التاريخ الكبير (٤: ٢٢٧) والجرح والتعديل (٤: ٣٣٠) والثقات (٦: ٤٤١) وتهذيب الكمال (١٢: ٤٠١) والتهذيب (٤: ٢٧٩) والتقريب (٢٧٥٧).

(٣) انظر طرفاً من ترجمته في: التاريخ الكبير (٧: ٢١٢) والجرح والتعديل (٧: ١٥٨) والثقات (٧: ٣٥١) وتهذيب الكمال (٣٤: ٤١٦) والتهذيب (١٢: ٣٠٩) والتقريب (٨٤٥٦).

رَوَى عَنْ أكثرَ مِنْ سِتّينَ شَيْخاً، مِنْهم: جَعفرُ بنُ مُحَمّدٍ الصّادِقُ (م ت ق) ويَزِيدُ بنُ عَبْدِالله بنِ الهاد (خ م د ق) وأبو اليَمانِ الرّحّالُ (د).

وَرَوى عَنْه مِثلُ هؤلاءِ عَدَداً، مِنْهم: إسحاقُ ابنُ راهَوَيْه (م س) وعَبْدُاللهِ بنُ مَسْلَمَةَ القَعْنَبيّ (م د س) وعَلَيُّ بنُ عَبدِالعَزيزِ البَغويُّ. وقَدْ تَبايَنَتْ أقوالُ نقّادِ الحَديثِ فيه:

فَوثّقَه جَماعَةٌ مِنْهُم، قالَ ابُن مَعينٍ مَرّةً: ثِقَةٌ حُجّةٌ، ومَرّةً: لا بَأسَ بِهِ! وقالَ أحمدُ: إذا حَدّثَ مِنْ كِتابِه؛ فَحديثُه صَحيحٌ، وإذا حَدَّثَ مِنْ كُتُبِ النّاسِ؛ فيُخْطِيءُ، ورُبما قَلَبَ حَديثَ عَبدِاللهِ بنِ عُمَرَ العُمَريِّ، فيَرويهِ عَنْ أخيهِ عُبيدِاللهِ! ونَحوُ ذلك. وقالَ أبو زُرْعَةَ: سيىءُ الحِفْظِ، فرُبما حَدَّثَ مِنْ حِفْظِه الشيءَ فيُخْطِيءُ. وقالَ ابنُ سَعْدٍ وابنُ حِبّانَ: يُخْطِيءُ.

وقالَ النَّسائيُّ مَرّةً: لَيْسَ بالقَويِّ، ومَرّةً: حَديثُهُ عَنْ عُبيدِاللهِ العُمَريِّ مُنْكَرٌ، ولَخّصَ ابنُ حَجَرٍ حَالَه فَقالَ: «صَدوقٌ، كانَ يُحَدِّثُ مِن كُتُبِ غَيرِه؛ فَيُخْطِيءُ».

ماتَ سَنَةَ سِتٍّ أو سَبعٍ وثَمانينَ (ع)[1].

أقولُ: عَبْدُالعَزيزِ الدّراوَرْديّ مِنْ عُلماءِ المَدينةِ فِي عَصْرِه، لَكِنّ حَالَه فِي الحَديثِ غَيْرُ مَرْضيّة، ونحنُ اليومَ لا نَدري ما الأحاديثُ التي حَدَّثَ بِها مِنْ كُتُبِه، أو التي حَدَّثَ بِها مِنْ كُتُبِ غَيرِه، وعَلَيْهِ؛ فَيَجبُ التّريّثُ الطّويلُ فِي قَبولِ مَفارِيدِه، وهذا مِنْها!

هذه تَراجِمُ رُواةِ هذا الحَديثِ العُمَدُ، وهُمْ يَشغَلونَ مُعْظَمَ حَلقاتِ الإسْنادِ، وإذا اسْتَثنينا الصّحابيَّ أبا أُسَيدٍ السّاعديَّ، فما مِنْهُم أحَدٌ يَخْلو مِنْ مَقالٍ، فَعَبْدُالعَزيزِ الدّراوَرْديُّ عَالِمٌ، ولكنّ فِي ضَبْطِهِ قُصوراً يَحُطّ حَديثَه عَنْ مَرتَبةِ الاحتجاجِ، وحَمزةُ تَابعيٌّ، قالَ فِيهِ الحافِظُ: صَدوقٌ!

قُلتُ: ولكِنّه لَيْسَ مِنْ أهلِ العِلْمِ، فَكَمْ لَهُ مِنْ حَديثٍ؟ والثّلاثةُ الباقُونَ: مَجْهُولٌ ومَسْتُورٌ ومَقبولٌ، وثَلاثَتُهُم في الواقع مَجهولو الأحوالِ!

---

(١) انظر طرفاً من ترجمته في: التاريخ الكبير (٧: ٢١٢) والجرح والتعديل (٧: ١٥٨) والثقات (٧: ٣٥١) وتهذيب الكمال (٣٤: ٤١٦) والتهذيب (١٢: ٣٠٩) والتقريب (٨٤٥٦).

الخُطوةُ الرّابعةُ: الحُكمُ عَلَى سَنَدِ الحَديثِ بِمجموعِ طرقِه:

الحديثُ كما تَرى! مِنْ عَبدِالعَزيزِ إلى أبي عَمْرِو بنِ حِماسٍ، ولَو كانَ عَبدُالعَزيزِ هو عِلّتَه؛ لَما جَازَ تَحْسينُه، فِي إطارِ أسانيدِه مُفْرَدةً، فكَيْفَ وهُو يَشكو مِنْ مَجهولٍ ومَسْتورٍ ومَقْبولٍ سِواه! ولِهذا يَسَعُنا القولُ: إنَّ سَنَدَ الحَديثِ فِي إطارِ مُتابعاتِهِ ضَعيفٌ جِدّاً.

شواهد الحديث:

أخرج ابنُ حبّان من حديثِ مسلمِ بنِ خالدٍ الزنجي، عن شريك بن أبي نمر، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (**ليس للنساء وسط الطريق**)[١].

والحديثُ في إسنادِه مسلم بن خالد الزنجي، وشريك بن أبي نمر، وهما سيّئا الحفظ.

وقد حسّنَ الشيخان الألبانيُّ وشعيب الأرنؤوط أحد الحديثين بالآخر، فلم يصنعا شيئاً، فالحديثُ الضعيفُ لا يقوّيه ضعيفٌ مثلُه لاحتمالِ أن يكونَ أحدُ الحديثين وهْماً من أحدِ الرواةِ أو المجاهيل، فركّب إسناداً على متنٍ، أو متناً على إسناد فصارا حديثين، وهما في الحقيقة حديثٌ واحدٌ تفرَّد به من لا يُقبل تفرُّده عند العلماءِ. والله أعلم.

الخُطوةُ الخامِسةُ: التوازنُ التشريعيُّ (التعارض والترجيح):

لَقَدْ حَكَمْنَا عَلَى سَنَدِ الحَديثِ بالضّعْفِ، وهذا قَدْرٌ كافٍ لِعَدَمِ عَدِّ هذا الحديثِ فِي جُمْلَتِه مِنَ الدّينِ فِي حَالَتي الإلْزامِ والالتزامِ.

وقَدْ نَظَرْنا فِي المَرويِّ عَنِ النّبيِّ صَلّى اللهُ عَليهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ؛ فوَجَدْنا عَنْه الأحاديثَ الصّحاحَ فِي السّماحِ للنّساءِ أنْ يَخرُجْنَ إلى المَساجِدِ، مِنْ غَيرِ هذه القُيودِ، ووَجَدْنا عَنْه ما هُو أبلغُ مِنْ مَسألةِ المَشْي فِي الطّريقِ!

فمن ذلك ما أخْرَجَه البُخاريُّ فِي كِتابِ (٤) الوُضوءِ، باب (٤٣) وضوء الرّجلِ مَعَ امرأتِهِ (١٩٣) مِنْ حَديثِ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عبْدِاللّهِ بْنِ عُمَرَ؛ أنّهُ قَالَ: «كَانَ الرِّجَالُ

---

(١) أخرجه ابن حبان في كتاب الحظر والإباحة، ذِكرُ الزجر عن أن تمشي المرأةُ في حاجتها وسطَ الطريق (٥٦٠١) والبيهقي في شعب الإيمان (٧٥٧٧).

وَالنِّسَاءُ يَتَوَضَّؤونَ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللّهِ ﷺ جَمِيعًا»[١] وقَدْ عَرَضَ ابنُ حَجَرٍ أقوالَ العُلماءِ فِي تَوجِيهِ الحَدِيثِ، وخَلصَ إلى أنَّ ذلكَ كانَ قَبلَ نُزولِ الحِجاب[٢].

قلت: وسواءٌ كانَ ذلكَ قَبلَ نُزولِ الحِجابِ، أمْ كانَ بَعدَه، فإنَّ كُلَّ الأحاديثِ الحَاظِرَةِ والمُبيحةِ مُقيّدةٌ بآياتِ الحِجابِ وغَضِّ البَصَرِ، ويَجِبُ أنْ تُنَزّلَ فِي مَنازِلِها التي تُبرِزُ حِكمةَ التّشريعِ.

وعموماتُ الأحاديثِ التي تخصُّ الطوافَ في الحجِّ، والإذنُ للنساء بالخروج إلى المساجد ونحو ذلك من العمومات، هل يصلُحُ هذا الحديثُ الضعيفُ لتخصيصها؟

إني أرى أنَّه حيثما كانَت العلّةُ الشّرعيّةُ؛ دَارَ الحُكمُ مَعَها، ولا رَيْبَ أنّ مَسائِلَ حِجابِ المَرأةِ وعَدم الدُّخولِ عَلَى المُغيّباتِ، وعَدمَ اختلاطِ الرّجالِ بالنِّساءِ، وغَيرها، جَميعُها مُعَلّلَةٌ بِمَقْصَدِ العَفافِ والطّهارةِ، وكُلُّ ما يَستلزِمُه؛ يأخُذُ الحُكْمَ المُناسِب لَه.

ومَعْنَى حَديثِ البابِ الضّعيفِ؛ أدبٌ إسلاميٌّ كَريمٌ، يَحْسُنُ بالنساءِ المُسْلماتِ أنْ يلتزِمْنَ دَلالتَه، فيُبتَعِدْنَ عَنِ الرّجالِ، قَدْرَ المُسْتطاعِ، فإنَّ أجْمَلَ ما فِي المَرأةِ حَياؤُها!

وقولُنا: يبتَعِدْن عَنِ الرّجالَ لَيْسَ إساءَةً إلى المَرْأةِ، ولا اتّهاماً لَها، وإنّما هُو عَوْنٌ للرّجلِ والمَرْأةِ عَلَى العَفافِ، الذي يَصْعُبُ تَحقُّقُه مَعَ الاخْتِلاطِ؛ لِما فَطَرَ اللهُ تَعالَى عَلَيْه الجِنْسَيْنِ مِنْ رَغْبَةِ أحدِهِما بالآخرِ.

والذين يَظنّونَ أنّ اعتيادَ الاختلاطِ يُضعِفُ هذه الرّغبةَ يَجْهَلونَ مِنْ جِهتين:

-الأولَى: أنّنا لا نَريدُ لِهذِه الرّغْبَةِ أنْ تَضْعُفَ؛ كي لا تَضْعُفَ الأواصِرُ بَينَ الزّوجين فيتهاوى كِيانُ البيتِ المُسْلِمِ!

-والثّانيةُ: أنّ الانْفِتاحَ والاخْتِلاطَ القبيحين فِي المُجتمعاتِ الغَربيّةِ؛ ما رأيناهما أسْهَما فِي إضْعافِ تِلْكَ الرّغْبةِ، وإنّما أسْهَما فَقَط فِي زِيادةِ الفُجورِ، والعُهْرِ، والخِيانةِ بينَ الزّوجينِ! والفسادِ في المجتمعِ. واللهُ تعالَى أعْلَمُ.

---

(١) وأخرجه مالك (٤٦) وأبو داود (٧٩) والنسائي (٧١) وابن ماجه (٣٨١) كلهم في الطهارة، وأحمد في باقي مسند عبد الله بن عمر، من باقي مسند المكثرين (٦٢٤٧).

(٢) فتح الباري (١ : ٣٩٠) فما بعد.

المُحاضرةُ الثالثةَ عَشرةَ

حَديثٌ مِنْ أفرادِ التِّرمذيِّ

عَدَدُ الأحاديثِ التي انْفَرَدَ بِها الإمامُ التِّرمذيُّ عَنْ بَقيةِ التّسْعةِ (٥٧٧) خَمْسُ مِئَةِ حَديثٍ وسَبْعَةٌ وسَبعونَ حَديثاً، كانَت الخَمْسَةُ الأولَى مِنها: (١٠، ٥٣، ٥٤، ١٠٢، ١١٢) أمّا الخَمسةُ الأخيرةُ، فهي: (٣٩٣٨، ٣٩٣٩، ٣٩٤٢، ٣٩٤٣، ٣٩٤٤). وسأَخْتارُ حَديثاً واحِداً ليكونَ مَوضوعَ دَرْسِنا فِي هذه المُحاضَرَةِ.

-بإسنادي إلى الإمامِ التّرمِذيّ فِي كتابِ (١) الطّهارة باب (١١٠) ما جَاءَ في التَّيمّمِ (١٤٥) قالَ رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى: حَدَّثَنا يَحيى بنُ مُوسى قالَ: حَدَّثنا سَعيدُ بنُ سُليمانَ قالَ: حَدَّثَنا هُشَيمٌ عَنْ مُحَمّدِ بنِ خَالِدٍ القُرشيِّ، عَنْ داودَ بنِ الحُصَيْنِ، عَنْ عَكْرِمَةَ، عَنِ ابنِ عَبّاسٍ؛ أنّه سُئِلَ عَنِ التَّيمُمِ؟ فقالَ: إنَّ اللهَ قالَ فِي كتابِهِ حِينَ ذَكَرَ الوُضوءَ: ﴿ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦] وقالَ فِي التَّيمم: ﴿ فَٱمْسَحُوا۟ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ [النساء: ٤٣] وقالَ: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] فكانَتِ السُّنّةُ فِي القَطْعِ الكَفّينِ. إنّما هُو الوَجهُ والكَفّانِ. يَعني: التّيمُّمَ.

قالَ أبو عِيسى: هذا حديثٌ حَسَنٌ صَحيحٌ[1].

خُطواتُ تَخريجِ الحَديثِ ونَقْدِهِ:

-الخُطوةُ الأولَى: جَمْعُ طُرُقِ الحَديثِ:

هذا الحديثُ مِمّا انْفَرَدَ بِهِ التِّرمذيُّ، فَلَمْ أَقِفْ عَلَيْه فِي شَيءٍ مِنْ كُتُبِ السُّنَنِ والمَعاجِمِ، والمُصَنّفاتِ، والأجْزاءِ الحَديثيّةِ، والمَشْيَخاتِ، ولَمْ أعثُرْ عَلَيْه فِي المَوسوعَةِ الذّهبيّةِ، ولاَ فِي المَكْتَبَةِ الألفيّةِ، فالحَديثُ غَريبٌ مُطلقاً، فِي جَميعِ طَبقاتِ السَّنَدِ مِنَ التِّرمذيِّ إلى ابنِ عَبّاسٍ.

---

(١) أخرجه الترمذي وحده، ولم أقف عليه عند غيره، وانظر تحفة الأشراف (٥: ١٣١) (١٠٧٧) وجامع الأصول (٧: ٢٦٢).

-**الخُطوةُ الثّانيةُ: تَعيينُ مَدارِ الحَديثِ:**

مَخْرَجُ الحَديثِ الأدْنى؛ هُو الإمامُ التِّرمذيُّ نَفسُه، إذْ لَمْ أقفْ عَلَى الحَديثِ عِنْدَ غَيرِه، فالتّرجَمةُ العِلْمِيّةُ النّقديّة تَشْملُ جَميعَ رُواةِ الإسنادِ مِنَ المُصَنِّفِ إلى الصَّحابيّ!

-**الخُطوةُ الثّالثةُ: تَراجِمُ رُواةِ الإسنادِ:**

-**الإمامُ التِّرمذيّ:** هُو مُحَمّدُ بنُ عِيسى بنِ سَوْرَةَ بنِ مُوسى السُّلَميّ أبو عِيسى التّرمذي (ت٢٧٩هـ).

رَوَى عَنْ مِئتينِ وبِضْعَةَ عَشَرَ شَيْخاً، مِنْهم: أبو داودَ سُلَيْمانُ بنُ الأشْعَثِ السِّجِسْتاني وعبدُاللهِ بنُ عبدِالرحمن الدّارميّ، والبُخاريُّ، ومُسلِمٌ[(١)].

ورَوَى عَنْه خَلْقٌ، ذَكَرَ المِزِّيّ مِنْهُم فِي تَهذيبِ الكَمالِ سَبعةً وعِشرينَ راوياً مِنْهُم: مُحَمّدُ بنُ أحمدَ بنِ مَحبوب أبو العَبّاس المَحبوبيُّ، ومُحَمّدُ بنُ المُنذِرِ بن سَعيدٍ (شكّر) ومَحمود بنُ عَنبر النَّسفيُّ[(٢)].

لَمْ أقِفْ فِيه عَلَى أدنى جَرْحٍ، وقالَ الإمامُ السَّمعانيُّ فِيه: أحدُ الأئمةِ الذين يُقتَدى بهم وقالَ الذَّهبيُّ فِي المِيزانِ: ثِقَةٌ مُجْمَعٌ عَلَيْه. وقالَ الحَافِظُ فِي التّقريبِ: أحدُ الأئمةِ[(٣)].

وأمّا قولُ أبي مُحَمّدِ ابنِ حَزمٍ: مَجْهولٌ؛ فَلَمْ يَلتَفِتْ إليهِ أحدٌ؛ لأنَّ ابنَ حَزْمٍ لَمْ يَطّلِع عَلَى جَامِعِ التِّرمذيّ، ولَمْ يَكُنْ كِتابُه قَدْ انتَشَرَ يَومئذٍ فِي الأندلس[(٤)].

-**الحُدّانيُّ:** هُو يَحْيَى بنُ مُوسى بنِ عَبد ربِّه بنِ سَالِمٍ الحُدّانيُّ، أبو زكريا البَلْخِيُّ السَّخْتِيانيُّ المَعروفُ بـ(خَتّ) (ت بعد ٢٣٩هـ) (خ د ت س).

رَوَى عَنْ أربعةٍ وأربعينَ شَيخاً، مِنْهُم: أبو أسامةَ حَمّادُ بنُ أسامةَ (د) وسَعيدُ بنُ

---

(١) انظر الملحق الثالث من ملاحق كتابي «الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع» فقد جعلته خاصّاً بشيوخ الترمذي، ولست أرى للمزّي عذراً في إهماله شيوخ الترمذيِّ والنسائيِّ وابن ماجَه، وغيرهم. وذلك من شرط كتابه.

(٢) تهذيب الكمال (٢٦ : ٢٥١).

(٣) انظر تهذيب الكمال (٢٦ : ٢٥٢) وحاشيته رقم (٥) والميزان (٣ : ٦٧٨) (٨٠٣٥) والتقريب (٦٢٠٦) وانظر صدر كتابي «الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع».

(٤) انظر ميزان الاعتدال (٦ : ٢٨٩) طبعة دار الكتب العلمية.

سُليمان الواسِطيُّ (ت) وسُفيانُ بنُ عُيينةَ (ت س) وعَبدُالرّزاقِ الصَّنعانيُّ (خ د ت) ووكيعُ بنُ الجَرّاحِ (خ د ت).

وَرَوى عَنْه سِتّةَ عَشَرَ راوياً، مِنْهُم: البُخاريُّ، وأبو داودَ، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ.

قُلتُ: فالرَّجُلُ مَعروفٌ مَشهورٌ فِي أوساطِ أهلِ الحَديثِ، ولَمْ أقفْ فِيه عَلَى جَرحٍ ولَمْ يُترجِمْهُ أحدٌ مِنْ مُصَنِّفي الضُّعفاءِ، ولا الذَّهبيُّ فِي المِيزانِ.

ووَثّقَهُ: أبو زُرْعةَ، والنَّسائيُّ، والدَّارقطنيُّ، وابنُ حِبّان، والذَّهبيّ، وابنُ حَجَرٍ وأثنى عَلَيه آخرونَ[١].

-**البزّارُ**: هُو سَعيدُ بنُ سُليمانَ الضَّبيُّ، أبو عُثمانَ الواسطيُّ، البزّارُ، نَزيلُ بَغداد لَقَّبه (سَعْدَوَيْه) (١٢٥-٢٢٥هـ) (ع).

رَوَى عَنْ أربعةٍ وثَلاثينَ شَيخاً، مِنْهُم: زُهيرُ بنُ مُعاويةَ الجُعْفيُّ، وعَبدُاللهِ بنُ المُبارك (خ) والليثُ بنُ سَعدٍ (خ) وهُشَيمُ بنُ بَشيرٍ (خ م ت س).

وَرَوى عَنْه ثَلاثةٌ وأربعونَ راوياً، مِنْهُم: أبو داودَ، والدَّارميُّ (تم) وأبو حاتِمٍ الرّازيّ، والبُخاريُّ، ومُحَمّدُ بنُ عَبدِ الرّحيم صَاعِقة (خ د) ويَحيى بنُ مُوسى البَلْخِيُّ (ت) فالرَّجُلُ مَشهورٌ مَعروفٌ بَينَ أهلِ الحَديثِ.

قُلتُ: تَرْجَمَهُ العُقيليُّ فِي الضُّعفاءِ، وَوَصَفَهُ أحمدُ بالتَّصْحيفِ، وقالَ الذَّهبيُّ فِي المِيزانِ: ثِقةٌ مَشْهورٌ صَاحِبُ حَديثٍ حَافِظٌ! وقالَ الحَافِظُ ابن حجرٍ: ثِقَةٌ حَافِظٌ مِن كِبارِ العَاشِرَةِ[٢].

-**ابنُ دِينار السُّلميّ**: هو هُشَيمُ بنُ بَشيرِ بنِ القَاسِمِ بنِ دِينار السُّلَمِيّ، أبو مُعاويةَ بنُ أبي خَازِم -بِمُعْجَمتينِ- الواسِطيُّ (ت ١٨٣هـ) (ع).

رَوَى عَنْ أكثرَ مِنْ سَبعينَ شَيْخاً، مِنْهُم: إسْماعيلُ بنُ أبي خَالِدٍ (خ م) وحُصينُ بنُ عَبدِالرّحمن السُّلَميُّ (خ م ت سي) وسُليمانُ الأعْمَشُ (م) وشُعبةُ بنُ الحَجّاجِ (س) ومُحَمّدُ بنُ خَالِدٍ القُرشيُّ (ت).

---

(١) انظر ترجمته في تهذيب الكمال وحواشيه (٣٢: ٦-٩) والتقريب (٧٦٥٥).

(٢) الميزان (٢: ١٤١) (٣٢٠١)، والتقريب (٢٣٢٩).

وَرَوى عَنْه أكثرُ مِنْ عَددِ شُيوخِهِ مِنَ الرُّواةِ، مِنْهُم: أَحْمَدُ بنُ مَنيعٍ البَغويُّ (م ت س) وأبو خَيثمةَ زُهيرُ بنُ حَرْبٍ (م د ق) وابنُ المَدينيِّ (خ) وسَعيدُ بنُ سُليمان (سَعدويْه) الواسِطيُّ (خ م ت س).

تَرْجَمَهُ ابنُ عَدِيّ فِي الكَامِلِ، وقالَ: هُشَيمٌ رَجُلٌ مَشْهُورٌ، وقَدْ كَتَبَ عَنْهُ الأئمةُ وهُو فِي نفسِه لا بأسَ بِهِ، إلا أنّه نُسِبَ إلى التَّدْليسِ، ولَهُ أصْنافٌ وأحاديثُ حِسانٌ وغَرائبُ، وإذا حَدَّثَ عَنْ ثِقَةٍ؛ فلا بَأسَ بِهِ، ورُبما يُؤتى ويُوجَدُ فِي بَعضِ أحاديثِهِ مُنكرٌ إذا دَلَّسَ فِي حَديثِهِ عَنْ غَيرِ ثِقَةٍ.

وقَدْ رَوَى عَنْه شُعبةُ، والثَّوريُّ، ومَالِكٌ، وابنُ عَدِيٍّ، وغَيرُهُم مِنَ الأئمّةِ، وهُو لا بأسَ بِهِ وبِرواياتِهِ.

ولَخَّصَ الحَافِظُ حَالَه فقَالَ: ثِقَةٌ ثَبتٌ، كَثيرُ التَّدْليسِ والإرسالِ الخَفيِّ[١].

قُلتُ: مَنْ كانَ حَالُه مِثْلَ حَالِ هُشيمٍ وهُو إمامٌ، يُتَوقَّفُ فِي مَفاريدِهِ، حَتَّى نَتحقَّقَ مِنْ تَصريحِهِ بالسَّماعِ، أو يأتي الحَديثُ مِنْ طَريقٍ أُخْرى، أوْ تَقومَ قَرينةٌ دَالّةٌ عَلَى السَّماعِ.

ويَتَعيَّنُ عَلَيْنا الوُقوفُ عَلَى تَواريخِ وَفَياتِ شُيوخِهِ الذين قِيلَ فِيهم: إنّه يُرْسِلُ عَنْهُم أو المَستورينَ مِنْهم، وعلى وَجْهِ العُمومِ يُدْرَسُ كُلُّ حديثٍ على حِدَتِه، ويُعطى ما يَسْتَحِقّه في ضَوْءِ مُعْطَياتِه الخاصّة!

-مُحَمّدُ بنُ خالدٍ القُرشيُّ:

رَوَى عَنْ دَاودَ بنِ الحُصَين (ت) وسَعيدٍ المَقْبريِّ، وعَطاءِ بنِ أبي رَباحٍ (مد).

ورَوَى عَنْه هُشَيم (مد ت).

قَالَ الحَافِظُ ابنُ حِبّان: مُحَمّدُ بنُ خالِدِ بنِ سَلَمَةَ المَخْزوميُّ، أبو عِكْرِمَةَ بنُ خَالِدٍ يَرْوي عَنْ أبيهِ، والمَقْبريّ، رَوَى عَنْه عَبدُالله بنُ أبي الأسْوَدِ. وهُو الذي رَوَى عَنْهُ هُشَيمٌ، وقَالَ: حَدَّثَنا مُحَمّدُ بنُ خَالِدٍ القُرشيُّ عَنِ المَقْبُريِّ[٢].

---

(١) ترجمته في الكامل (٨: ٤٥١-٤٥٦) وتهذيب الكمال (٣٠: ٢٧٢-٢٨٩) ومصادره، والتقريب (٧٣١٢).

(٢) الثقات (٧: ٣٧٧-٣٧٨).

قُلتُ: لَكِنَّ البُخاريَّ وابنَ أبي حَاتِم فرَّقا بَينَ هذينِ اللذَيْن جَعَلَهُمَا ابنُ حِبّان واحِداً فالذي روَى عَنْه عَبدُ اللهِ بنُ أبي الأسودِ، غَيرُ الذي رَوَى عَنْه هُشَيم.

وقالَ ابنُ القَطّان والذهبيُّ: لا تُعرَفُ حَالُه.

وقالَ الحَافِظُ: مَجهولٌ مِنَ السَّادِسَةِ[١].

تنبيه: قال ابن حجر في «تلخيص الحبير» (١ : ٦٥): «وثقه ابن معين» وقد جهدت فلم أقف على توثيق ابن معين له، وفي ظني أنه وهم من ابن حجر رحمه الله.

-**أبو سُلَيْمانَ المَدنيُّ**: هُو دَاودُ بنُ الحُصَيْنِ القُرشيُّ الأمويُّ -مَولاهُم- أبو سُليمانَ المَدنيُّ (ت ١٣٥هـ).

رَوَى عَنْ أربعةَ عَشَرَ راوياً، مِنْهُم: أبوه الحُصَيْنُ (ق) وعِكْرِمةُ مَولَى ابنِ عَبّاسٍ (بخ٤) ونَافِعٌ مَولَى ابنِ عُمَرَ (ت ق).

ورَوَى عَنْه أحدَ عَشَرَ راوياً، مِنْهُم: إبراهيمُ بنُ مُحَمّدِ بنِ أبي يَحيى الأسلميّ ومَالكُ بنُ أنسٍ (ع) ومُحَمّدُ بنُ إسحاقَ (بخ٤).

اختَلَفَ النُّقادُ فِي تَوثيقِهِ وتَضعيفِهِ، بَيْدَ أنّهم اتّفقوا عَلَى أمورٍ:

الأوّل: اتّفقوا عَلَى أنّه كَانَ صَاحِبَ حَديثٍ مُكْثِراً.

الثّاني: اتّفقوا عَلَى أنّه كانَ مِنَ الخَوارجِ، ومِمّنْ يُرمَى بالقَدَرِ.

الثّالث: اتّفقوا عَلَى أنّه كَانَ مُكْثِراً عَنْ عِكْرِمَةَ، وأنَّ عِكْرِمَةَ تُوفّي فِي بَيتِهِ.

الرّابع: اتّفقوا عَلَى ضَعْفِ حَديثِه فِي عِكْرِمَةَ، يَعني حَيثُ يَتَفَرّدُ بِهِ.

تَرْجَمَهُ ابنُ حِبّانَ فِي الثّقات، وعابَ عَلَى مَن تَرَكَ حَديثَه عَلَى الإطْلاقِ؛ لأنّه لَمْ يكنْ يَدعو إلى مَذْهَبِهِ! بَينما قالَ فِي المَجروحينَ: حَدَّث بِحديثَينِ مُنْكَرَيْنِ... فَيَجِبُ نفيُ الاحْتِجاجِ بِما انفَرَدَ بِهِ.

وقد أشار الترمذي في جامعه إلى شيءٍ من سوءِ حفظِ داودَ فقال: لا نعرفُ وجه هذا

---

(١) انظر التاريخ الكبير (١ : ٧٣) (١٨٦) والجرح والتعديل (٧ : ٢٤٢) (١٣٣٠) وجامع الترمذي (٣: ٤٤٨) والميزان (٧٤٧٤) والتقريب (٥٨٥٢) وانظر الوهم والإيهام لابن القطان (٣ : ٤٢) (٦٩٤) والتلخيص الحبير (١ : ٦٥).

الحديث ولعلَّه قد جاء من قِبلِ حفظ داود بنِ حُصين.

ولَمْ أقفْ عَلَى سَبَبِ ضَعْفِهِ فِي عِكْرِمَةَ خَاصّةً، مَعَ طُولِ مُلازمَتِهِ لَهُ، وَشِدّةِ صِلتِهِ بِهِ، إلا أنْ يكونَ ذلك بِسببِ المَذْهَبِ. ولَخّصَ الحَافِظُ ابنُ حَجَرٍ حَالَه فَقالَ: ثِقَةٌ إلا فِي عِكْرِمَةَ، ورُمِيَ بَرأيِ الخَوارِجِ[1].

-عِكْرِمَةُ: -مَولَى عَبدِاللهِ بنِ عَبّاسٍ الهاشميِّ، القرشيِّ- وهو أبو عَبدِاللهِ البَربريُّ (ت١٠٤هـ). وقَدْ تَقدّمَتْ ترجَمَتُه (انظر: ثبت الأعلام).

-ابنُ عبّاسٍ: عَبدُاللهُ بنُ عَبّاس بنِ عَبدِالمُطّلب، ابنُ عَمِّ رَسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْه وآلِه وسَلَّمَ (ت ٦٨هـ) تَقَدَّمَتْ تَرْجَمَتُهُ (انظر: ثبت الأعلام).

هذه تَراجِمُ الإسنادِ العِلْميَّـةُ مُخْتَصَرَةً غَايَةَ الاخْتصار.

-**الخُطْوةُ الرَّابعةُ: الحُكْمُ عَلَى الحَديثِ بِمجموعِ طُرُقِهِ:**

تَقَدّم فِي الخُطْوةِ الأولى والثّانيةِ أنَّ الحَديثَ فَرْدٌ غَريبٌ، مِنْ بَدايةِ السَّندِ إلى نِهايتِه ولَمْ أقفْ عَلَى مَنْ خَرَّجَهُ مِنْ حَديثِ ابنِ عَبّاسٍ؛ سِوى التِّرمذيُّ. وقَدْ ظَهر فِي الخُطوةِ الثّالثةِ آنفاً؛ أنَّ فِي الإسْنادِ ثَلاثةَ مَجْروحينَ. وأَحْسَنُهُم حَالاً دَاودُ بنُ الحُصَيْنِ، فِي غَيرِ عِكرِمَةَ، وهَذا مِنْ حَديثِه عَنْه.

بَيْدَ أنَّ ضَعْفَ الحَديثِ مَرَدُّهُ إلى مُحَمّدِ بنِ خَالِدٍ القُرشيِّ؛ فهُو مَجْهولٌ، وبِهِ وحَدَه يُضعَّفُ الحَديثُ.

بَقِيَ عَلَيْنا أنْ نُجيبَ عَلَى صَنيعِ التِّرمذيِّ فِي تَصحيحِ حَديثِ ابنِ عَبّاسٍ المَوقوفِ هذا.

فأقولُ: تبيّنَ لِي مِنْ مَنهجِ التِّرمذيِّ؛ أنَّه يُصحِّحُ الحَديثَ بِالمُتابعةِ مُطْلقاً، وبِالشّاهِدِ أحْياناً وبِموافَقَةِ ظَاهِرِ القُرآن، وبِموافَقَةِ مَا عَلَيْه العَمَلُ، وبِموافَقَةِ حَديثِ صَحابيٍّ آخرَ، ولا يَتشدَّدُ كَثيراً مَع (الوُحدانِ) الذين تَفنّنَ المُتأخِّرونَ؛ فقَسَموهُم قِسْمَةً عَقْليّة مَنْطقِيّةً، لا أثرَ لَها فِي تَقويمِ الأحاديثِ عِنْدَ المُتَقدِّمينَ إطلاقاً، فقالوا: المساتيرُ، ومجاهيلُ الأحْوالِ الذين دَرَجَ

---

(١) ترجمته في المجروحين (١: ٢٩٠) وأعاده في الثقات (٦: ٢٨٤) والكامل (٣: ٥٦٠) وتهذيب الكمال وحواشيه (٨: ٣٧٩-٣٨٢) والتقريب (١٧٧٠).

المُحَدِّثونَ عَلَى تَسْمِيتِهِم مَجاهيلَ الأعْيانِ وخَاصّةً إذا كانوا مِنَ التّابِعينَ.

فإذا جاءَ الحَديثُ مِنْ روايةِ مَجْهولٍ، رَوَى عَنْه ثِقَةٌ، وكانَ الحَديثُ غَيرَ مُنْكَرٍ، فإنَّهُ قد يُصَحِّحُ حَديثَه، شَأنُه فِي ذَلك شَأنُ ابنِ خُزَيْمَةَ، وابنِ حِبّانَ، وغَيرِهِما.

وهَذا الحَديثُ لَيْسَ بِمُنْكَرٍ، بَلْ هُو مُوافِقٌ لِحديثِ عَمّارِ بنِ يَاسِرٍ رَضيَ اللهُ عَنْهُما فِي الصَّحيحين[١] قالَ الحَافِظُ: ومِمّا يُقوّي روايةَ حَديثِ عَمّارَ فِي الصَّحيحينِ -بِذِكْرِ الكَفّينِ- أنَّ عَماراً كانَ يُفتي بَعْدَ النَّبيِّ ﷺ بِذلك، وراوي الحَديثِ أعْرَفُ بِالمُرادِ مِنْه مِنْ غَيرِهِ، ولا سيّما الصَّحابيُّ المُجتهدُ[٢].

وقالَ ابنُ العَربي فِي عَارِضَةِ الأحوذي، عَقِبَ حَديثِ ابنِ عَبّاس هذا: هذهِ إشارةُ حَبرِ الأمّةِ، وتَرْجُمان القُرآن، وكانَ كَلامُ المُتَقَدّمينَ مِن قَبلُ إشارةً.

وبَسْطُه: أنَّ اللهَ حَدَّدَ الوُضوءَ إلى المِرفَقينِ، فَوقَفْنا عِنْدَ تَحْديدِهِ، وأطْلَقَ القَولَ فِي اليدينِ، فحُمِلَت عَلَى ظَاهِرِ مُطْلَقِ اسمِ اليَدِ، وهُو الكَفّانِ، كَمَا فَعَلْنا فِي السَّرِقَةِ. فهذا أخذٌ بِالظّاهِرِ، ولَيْسَ هُو قِياساً لِلعبادةِ على العُقوبةِ، وهذه هي العُمْدَةُ[٣].

-**الخُطْوةُ الخَامسةُ: التّوازنُ التَّشريعيُّ (التَّعارُضُ والتَّرجيحُ):**

قالَ الحَافِظُ: «قولُه: (بَابُ التَّيمّمِ للوَجْهِ والكَفّينِ) أي هُو الوَاجِبُ المُجزِىءُ، وأتى بِصيغَةِ الجَزْمِ مَعَ شُهرَةِ الخِلافِ فِيه؛ لِقُوّةِ دَليلِهِ، فإنَّ الأحاديثَ الوَارِدةَ فِي صِفَةِ التَّيمُّمِ لَمْ يَصِحَّ مِنْها سِوى حَديثِ أبي جُهيم وعَمّار، ومَا عَداهُما فَضعيفٌ، أوْ مُختَلَفٌ فِي رَفْعِهِ وَوَقْفِهِ، والرَّاجِحُ عَدمُ رَفْعِهِ، فَأمّا حَديثُ أبي جُهيم فَوَرَدَ بِذِكرِ اليَدينِ مُجْملاً، وأمّا حَديثُ عَمّار فَوَرَدَ بِذِكْرِ الكَفّينِ فِي الصَّحيحينِ، وبِذِكْرِ المِرْفَقَيْنِ فِي السُّنَنِ، وفِي رِوايةٍ إلى نِصْفِ الذِّراعِ، وفِي رِوايةٍ إلى الآباطِ، فأمّا رِوايةُ المِرْفَقَيْنِ وكذا نِصْفُ الذِّراع فَفِيهِمَا مَقالٌ، وأمّا رِوايةُ الآباطِ فَقالَ الشَّافعيُّ وغَيْرُه: إنْ كانَ ذَلك وقَعَ بِأمْرِ النَّبيِّ ﷺ فَكُلُّ تَيَمُّمٍ صَحَّ لِلنَّبيِّ ﷺ بَعدَهُ فهُو نَاسِخٌ لَهُ! وإنْ كانَ وَقَعَ بِغيرِ أمْرِهِ؛ فالحُجّةُ فِيما أمَرَ به.

---

(١) أخرجه البخاري في التيمم باب التيمم للوجه والكفين (٣٣٥) ومسلم في الحيض باب التيمم (٣٦٨).

(٢) فتح الباري (١: ٥٣٠).

(٣) عارضة الأحوذي لابن العربي (١: ١٩٧) وتحفة الأحوذي (١: ٤٣٨).

ومِمّا يُقوّي رِوايةَ الصَّحيحينِ فِي الاقْتِصارِ عَلَى الوَجْهِ والكَفّينِ؛ كَونُ عَمّارٍ كانَ يُفتي بَعدَ النَّبيِّ ﷺ بذلك. وعمّارٌ أعْرَفُ بحديثِهِ مِنْ غَيرِهِ، لا سِيّما وهو صَحابيّ مُجتَهد[(١)].

وقَالَ أيضاً: «ويُستفادُ مِنْ هذا اللفظِ أنَّ مَا زَادَ عَلَى الكَفّينِ؛ لَيْسَ بفرضٍ كَمَا تَقَدَّمَ.

وإليهِ ذَهَبَ أحمدُ، وإسحاقُ، وابنُ جَريرٍ، وابنُ المُنْذِرِ، وابنُ خُزَيْمَةَ، ونَقَلَهُ ابنُ الجَهمِ وغيرُه عَنْ مَالِكٍ، ونَقَلَهُ الخَطّابيُّ عَنْ أصحابِ الحَديثِ.

وقالَ النَّوويُّ: رَواه أبو ثَورٍ وغيرُه عَنِ الشَّافعيِّ فِي القَديمِ، وأنكَرَ ذَلك المَاوَرْديُّ وغيرُه. قالَ: وهُو إنكارٌ مَردودٌ؛ لأنَّ أبا ثَورٍ إمامٌ ثِقَةٌ. قالَ: وهذا القولُ وإنْ كانَ مَرجوحاً فهُو القَويُّ فِي الدَّليلِ. انتهى كَلاَمُهُ فِي شَرْحِ المُهَذّبِ[(٢)].

وقالَ فِي شَرْحِ مُسلِم فِي الجَوابِ عَنْ هذا الحَديثِ: إنَّ المُرادَ بِهِ بَيانُ صُورةِ الضَّربِ للتَّعْليمِ، ولَيْسَ المُرادُ بِهِ بَيانَ جَميعِ مَا يَحصُلُ به التَّيمّمُ.

وتُعُقِّبَ بأنَّ سِياقَ القِصّةِ يَدُلُّ عَلَى أنَّ المُرادَ بَيانُ جَميعِ ذَلك؛ لأنَّ ذَلك هُو الظّاهِرُ مِنْ قَولِهِ: (إنّما يكفيكَ) وأمّا مَا اسْتُدِلَّ بِهِ مِن اشتراطِ بُلوغِ المَسْحِ إلى المِرْفَقَيْنِ، مِنْ أنَّ ذلكَ مُشتَرَطٌ فِي الوُضوءِ؛ فجَوابُهُ أنّهُ قِياسٌ فِي مُقابَلَةِ النَّصِّ، فهُو فَاسِدُ الاعْتبارِ، وقَدْ عَارَضَهُ مَنْ لَمْ يَشترِطْ ذَلكَ بِقياسٍ آخرَ، وهُو الإطْلاقُ بآيةِ السَّرِقَةِ، ولا حَاجَةَ لِذلكَ مَعَ وُجودِ هذا النَّصِّ»[(٣)].

قلتُ: وقَدْ أوردَ الطبريُّ في تَفْسيرِه[(٤)] الأحاديثَ والآثارَ الوارِدةَ في ذلك، ورجّحَ أنَّ التيمّمَ إلى الزَّنْدَيْن، ويُخيَّرُ الماسِحُ بُبلوغِهِ إلى المِرْفَقَيْن.

وأوْرَدَ ابنُ أبي شَيبَةَ فِي المُصَنَّفِ آثاراً عنْ بَعْضِ الصّحابةِ والتّابعينَ فِي ذلك[(٥)] وهذه المَسْأَلَةُ تَحْتَاجُ إلى بَحْثٍ فِقْهيٍّ أعْمَقَ، لَيْسَ مَوْضِعُه هذا الكتابَ. والله أعْلَمُ.

---

(١) فتح الباري (١ : ٤٤٥).

(٢) المنهاج شرح صحيح مسلم للنووي (٤ : ٦١).

(٣) فتح الباري (١ : ٥٣٠-٥٣١).

(٤) انظر تفسير الطبري (٥ : ١١٠-١١٤).

(٥) انظر مصنف ابن أبي شيبة (١ : ١٤٦) والأوسط لابن المنذر (٢ : ٤٣) والمغني (١ : ١٦٠).

المُحاضَرَةُ الرّابعةَ عَشرةَ

حَديثٌ مِنْ أفرادِ النسائيِّ

إنَّ عددَ الأحاديثِ التي انفَرَدَ بها الإمامُ النَّسائيُّ عَن بقيّةِ الأئمّةِ التّسْعَةِ (٥٢٥) خمسُ مئةٍ وخَمْسَةٌ وعِشرونَ حديثاً، أوائِلُها ذواتُ الأرقام (١٠٠، ١١٣، ١٢٠، ١٧٦، ٣٦١) وأواخِرُها (٥٧٥٤- ٥٧٥٨) وقد اخْتَرْتُ حَديثاً ضَعَّفَه الإمامُ النَّسائيُّ نفسُه، بينما صَحَّحَه بَعْضُ المُعاصرينَ!

١-بإسْنادي إلى الإمامِ أبي عَبدِالرّحمن النَّسائيِّ، في «المُجْتَبى مِنَ السُّنن» كتاب (٤٨) الزينة، باب (١٤) الإذن بالخِضاب (٥٠٧٣) قال رَحِمه اللهُ تعالى: أَخْبَرَنِي عُثْمَانُ بْنُ عَبدِاللّهِ قَالَ: حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ جَنَاب قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ هِشَامِ ابْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ: **(غَيِّرُوا الشَّيْبَ، وَلا تَشَبَّهُوا بِاليَهُودِ)**.

-خُطواتُ تَخريجِ الحديثِ:

-الخطوةُ الأولى: جَمْعُ طُرُقِ الحديثِ:

قَدْ اخْتَرْنا هذا الحديثَ مِنْ أفرادِ النَّسائيِّ التي لَمْ يُخَرِّجْها أَحَدٌ مِنَ المُصَنِّفينَ غَيْرُه إلى نهايةِ القَرْنِ الثّالثِ الهجريِّ، وهذا يَعْني أنّنا سَوفَ نَبْحَثُ عَنْ تَخْريجِ الحَديثِ في الكُتُبِ الزّوائدِ عَلَى الكُتُبِ التّسْعَةِ، فماذا وجَدْنا؟

٢-بإسْنادي إلى الإمامِ النَّسائيِّ فِي كِتابه السُّننِ الكُبرى (٩٣٤٤) قال رَحِمَهُ اللهُ تعالَى: أَخْبَرَنِي عُثْمَانُ بْنُ عَبدِ اللّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَنَابٍ ... بِهِ مِثْلَه سَنَداً ومَتْناً.

وقالَ: خَالَفَهُ مُحَمّدُ بنُ كُناسَةَ، فرواهُ عَنْ هِشامِ بنِ عُرْوةَ، عَنْ عُثْمانَ بنِ عُرْوَةَ عَنْ أبيهِ عَن أبيهِ الزّبير[١] وكِلاهُما غيرُ مَحْفوظٍ[٢].

٣-وبإسنادي إلى الإمامِ أبي يَعلَى المَوصليِّ فِي مُسْنَدِه (٥٦٧٨) قال رَحِمَهُ اللهُ تعالى: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ جَنَابٍ، بِهِ مِثْلَه.

---

(١) انظر السنن الكبرى للنسائيّ (٥: ٥١٥).

(٢) انظر السنن المجتبى (٥٠٧٣) والكبرى له (٩٣٤٤).

٤-وبإسنادي إلى الإمام أحْمَدَ بن عليٍّ بنِ ثابتٍ المَعروفِ بالخَطيبِ، فِي كِتابِهِ: تاريخ بغداد، فِي تَرجَمَةِ أحمَدَ بنِ جناب بنِ المُغيرةِ المِصّيصيِّ قال رَحِمَهُ اللهُ تعالَى: أَخْبَرَنا مُحَمّدُ بنُ عُمَرَ بنِ بُكيرٍ المُقرىءُ: حَدَّثنا أحْمَدُ بنُ حَفْصِ بنِ حمدانَ: حَدَّثنا عَبْدُالله بنُ أحمدَ ابنِ حَنبلٍ: حدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَنَابِ الحَدَثيّ، بهِ مِثْلَه.

وقالَ: تفَرّدَ بروايته هكذا عَنْ هِشامٍ عيسى بنُ يونسَ، ولَمْ نكتُبه إلا مِنْ حديثِ أحمدَ ابنِ جنابٍ عنه[١].

٥-وبإسْنادي إلى الحافِظِ الذَّهبيِّ فِي تَذْكِرَةِ الحُفّاظِ، فِي تَرْجَمَةِ عيسى بنِ يونسَ السَّبيعيّ قال رَحِمَهُ اللهُ تعالى: قَرَأْتُ على أحْمَدَ بنِ هبةِ اللهِ عَن عَبْدِالمُعزّ بن مُحَمّدٍ: أخْبَرَنا تَميمُ بنُ أبي سَعيدٍ: أخْبَرَنا مُحَمّدُ بنُ عبدِالرحمنِ: أخْبَرنا أبو عَمرِو بنُ حمدانَ: أخْبَرَنا أبو يَعلَى المَوصليُّ: حدَّثَنا أحْمَدُ بنُ جَنَابٍ . . . بهِ مِثلَه[٢].

هذه طُرُقُ الحَديثِ التي وَقَفْتُ عليها، ولَمْ أجدْ حَاجةً لزيادةِ تتّبعٍ؛ لأنّ عَدَداً من الحُفّاظِ نَصّوا عَلَى مَدارِ الحديثِ، كما سيأتي.

-الخُطوةُ الثّانيةُ: تعيينُ مَدارِ الحديثِ:

مَدارُ حَديثِ البابِ هذا عَلَى أحمدَ بنِ جَنابٍ المِصيصيِّ، رَواه عَنْهُ: أبو يَعلَى المَوصليُّ فِي مُسْنَدِه، وعِنْدَ الذّهبيِّ فِي التذْكِرَة، وعَبدُاللهِ بنُ أحْمَدَ ابن حَنْبلٍ عِندَ الخَطيبِ في تاريخِ بغداد، وعُثمانُ بنُ عبدِالله ابنِ خُرَّزاذَ عِندَ النَّسائيِّ فِي المُجتَبى والكُبرى.

ومِمّا يُؤَكِّدُ صِحّةَ تَعيِيننا المدار قولُ الخطيب: تَفَرَّدَ بروايتِه هكذا عَنْ هشامٍ عيسى بنُ يُونُسَ، ولَمْ نكتُبه إلا مِنْ حديثِ أَحْمَدَ بنِ جَنابٍ عَنْه.

-الخُطوةُ الثالثة: تَراجِمُ رُواةِ الإسنادِ:

أ-تَراجِمُ الرّواةِ النقلةِ:

لا حاجَةَ بنا إلى تَرْجَمَةِ الرّواةِ النقلةِ عَنِ المَدارِ، كما أَسْلَفْتُ مِراراً، ناهيك عَنْ أنَّ أبا يَعلَى المَوصليّ إمامٌ حافِظٌ تَقَدَّمَتْ تَرجَمَتُه، وعَبدُالله بنُ أحمدَ إمامٌ ثقةٌ تَقَدَّمَتْ تَرْجَمَتُه

---

(١) تاريخ بغداد (٤ : ٧٧).

(٢) تذكرة الحفّاظ للذهبيّ (١ : ٢٧٩).

وعُثمانُ ابنُ خُرَّزاذَ ثقةٌ كما في التقريبِ (٤٤٩٠) ولا حاجَةَ بِنا إلى أَكْثَرَ مِن هذه الكَلِماتِ في تَرْجَمتِهِم.

ب-تراجِمُ أعْمِدَةِ الإسْنادِ:

أَعْمِدَةُ إسْناد حَديثِ البابِ هُم: أَحْمَدُ بْنُ جَنابٍ، وعيسَى بْنُ يُونُسَ، وهِشَامُ بنُ عُرْوَةَ، وعُرْوَةُ بن الزّبير، وعَبْدُاللهِ بنُ عُمَرَ بن الخطّاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُم.

-**تَرْجَمَةُ الصّحابيِّ ابنِ عُمَرَ**: هُو عَبْدُالله بنُ عُمَرَ بنِ الخَطّابِ القُرَشيُّ أبو عبدِالرّحمنِ العَدويُّ، وُلِدَ بَعْدَ بِعْثَةِ النّبيِّ ﷺ بيسير، واسْتُصْغِرَ يَوْمَ أُحُدٍ؛ وهُو ابنُ أربعَ عَشْرَةَ سَنَةً وهُو أحدُ المُكْثِرينَ مِنْ رِوايةِ الحديثِ مِنَ الصّحابةِ، وكانَ مِنْ أشَدِّ النّاسِ اتّباعاً للنبيِّ ﷺ ماتَ فِي آخرِ سَنَةِ ثلاثٍ وسَبعينَ، أو فِي أوّلِ التي تليها (ع)[1].

قُلتُ: هُو مِنْ عُلماءِ الصّحابةِ وفُقهائِهِم وعُبّادِهِم، ولا يُسألُ عَنْ مِثْلِه.

-**تَرْجَمَةُ عُروةَ بنِ الزّبير**: هُو عُرْوةُ بنُ الزُّبَيْرِ بنِ العوّامِ القُرَشيّ أبو عَبدِ اللّهِ الأسديّ المَدنيُّ، ماتَ سَنَةَ (٩٤) للهِجرَةِ على الصّحيحِ، ومَولدُه في أوائلِ خِلافَةِ عُثمانَ (ع).

رَوَى عَنْ جَمْعٍ غَفيرٍ مِنَ الشّيوخِ، مِنْهُم عَدَدٌ مِنَ الصّحابةِ كعَبْدِالله بنِ عُمَرَ (ع) وأبي هُرَيْرَةَ (خ م) وأمِّ المُؤْمِنينَ أمِّ سَلَمَةَ (خ س) وكانَ لَهُ اخْتِصاصٌ بِخالتِه أمِّ المُؤمنينَ عائشةَ رَضِيَ اللهُ عَنْها (ع).

ورَوَى عَنْه خَلائقُ، مِنْهُم جَعْفرٌ الصّادقُ، وعَمْرُو بنُ دِينارٍ (م) والزُّهْري (ع) وابنُه هِشامٌ (ع).

ومِثلُ عُرْوةَ لا يُبحَثُ عَنْ تَوثيقِه، ويَكْفي قولُ الذّهَبيّ فِيه: «الإمامُ عالمُ المَدينةِ، تَفَقَّهَ بخالَتِه عائِشةَ، وكانَ عالِماً بالسّيرَةِ، حافِظاً ثَبتاً» قالَ الحافِظُ: ثِقَةٌ فَقيهٌ مَشْهور[2].

-**تَرْجَمَةُ هِشامِ بنِ عُرْوَةَ**: هُو هِشامُ بنُ عُرْوَةَ بنِ الزبَيْرِ بنِ العوّام القُرَشي أبو المُنْذِرِ الأسديّ المَدنيّ، ماتَ سَنَةَ خَمْسٍ أو سِتٍّ وأربعينَ ومئةٍ، وله سَبعٌ وثمانونَ سَنةً (ع).

---

(١) انظر طرفاً من ترجمته في: الإصابة (٤:١٨١) وتذكرة الحفّاظ (١:٣٧) وتهذيب الكمال (١٥:٣٣٢) والتقريب (٣٤٩٠).

(٢) انظر طرفاً من ترجمته: في تذكرة الحفّاظ (١:٦٢) وتهذيب الكمال (٢٠:١١) والتقريب (٤٥٦١).

رأى عدداً من الصحابة، وروى عن جَمْعٍ غفيرٍ مِن التابعين، مِنهم: أبوه عُروةُ بنُ الزُّبيرِ (ع) وأخوه عُثمانُ بنُ عروةَ (خ م س) والزهري (م).

ورَوى عَنْه جَمْعٌ يقربون مِن مئتي راوٍ، منهم: عيسى بنُ يونس بنِ أبي إسحاقَ السَّبِيعِيُّ (خ م د ت س) ومالِكُ بنُ أنسٍ (خ م د ت س) ويحيى بنُ سعيدٍ القطّانُ (خ م د ت س).

لَمْ يُتَرْجِمْه أحَدٌ فِي الضّعفاءِ، ولكنَّ ابنَ القطّان الفاسيَّ قالَ فِيه: «اخْتَلَطَ!» فتَرْجَمَهُ الذّهبيّ فِي الميزانِ لذلك، وقالَ: «أحَدُ الأعْلامِ، حُجّةٌ إمامٌ، لكنْ فِي الكِبَرِ تَنَاقَصَ حِفظُهُ، ولَمْ يختلطْ أبدًا، ولا عِبرةَ بما قالَه أبو الحَسَنِ بنُ القَطّانِ مِنْ أنّه وسُهيلَ بنَ أبي صالحٍ اختلطا وتغيّرا، نَعمْ الرّجلُ تغيّرَ قليـلاً، ولم يَبْقَ حفظُهُ كهُوَ في حالِ الشّبيبَـةِ فنسيَ بَعْضَ مَحْفوظِهِ أو وَهِم، فكانَ ماذا! أهوَ معصومٌ من النِّسْيان؟

ولما قدِمَ العراقَ في آخرِ عمرِه حدَّثَ بجُمْلةٍ كثيرةٍ من العِلْمِ، في غُضونِ ذلكَ يسيرُ أحاديثَ لم يجوّدْها، ومثلُ هذا يقعُ لمالكٍ وشعْبةَ ووكيعٍ وكبارِ الثّقاتِ، فدعْ عنكَ الخَبْطَ، وذرْ خلطَ الأئمّةِ الأثباتِ بالضعَفَاءِ والمخلِّطينَ، فهشامٌ شيخُ الإسلامِ، ولكنْ أَحْسَنَ اللهُ عَزاءَنا فِيكَ يا ابنَ القَطّانِ! وكذا قولُ عَبْدِ الرّحْمَنِ بنِ خِراشٍ: كانَ مالكُ لا يَرضاهُ، نقَمَ عَلَيْهِ حديثَه لأهلِ العراقِ، قَدِمَ الكُوفةَ ثلاثَ مرّاتٍ: قَدْمةً كانَ يقولُ: حدَّثَني أبي، قالَ: سمعتُ عائشةَ. والثانيةَ فكانَ يقولُ: أخْبَرَني أبي عَنْ عائِشةَ. وقدم الثّالثةَ فكانَ يقولُ: أبي عَن عائِشة يعني: يرسلُ عَنْ أبيهِ»[١] وقال أبو حاتمٍ: ثقةٌ إمامٌ في الحديثِ، وقال ابن حبان: كان حافظاً مُتقناً وَرِعاً فاضلاً، وقال ابنُ حَجَرٍ: ثِقةٌ فقيهٌ ربما دلَّس![٢].

قُلتُ: مِثلُ هِشامٍ فِي شُهْرَتِه ومَنزلتِه يُحْصِي عَلَيْه العُلماءُ أوْهامَه وأخْطاءَه، وحَديثُه هذ: تَكلَّم فِيه عدَدٌ مِنَ الحُفّاظِ، كما سيأتي في الخُطْوةِ الرّابعةِ.

---

(١) ميزان الاعتدال (٤: ٣٠٢).

(٢) انظر طرفاً من ترجمته: الجرح والتعديل (٩: ٦٣) وتذكرة الحفّاظ (١: ١٤٤) والميزان (٩٢٣٣) وتهذيب الكمال (٣٠: ٢٣٢) والتقريب (٧٣٠٢).

-**تَرْجَمَةُ عِيسَى بنِ يُونس**، هو عيسى بنُ يونُسَ بن أبي إسْحاقَ السَّبيعيُّ، أبو عَمْرٍو ويُقال: أبو مُحَمّدٍ الكُوفيُّ، ماتَ سَنَةَ سَبْعٍ وثَمانينَ، وقِيلَ: إحدى وتِسعينَ ومئةٍ (ع).

رَوى عَن أكثرَ مِن مائةِ شَيْخٍ، منهم: سُليمانُ الأعْمَشُ (م د ت ق) وعَبْدُاللهِ بنُ عون ابنِ أرْطَبان (م) وعبيدُاللهِ العمريّ (خ م د ت س) وهِشامُ بنُ عروةَ (خ م د ت س).

ورَوى عَنْه أكثرُ مِن هذا العَدَدِ مِنَ الرُّواةِ، منهم: أحْمَدُ بنُ جَنابٍ المِصّيصيُّ (م د س) وعليُّ بنُ حُجْرٍ المَرْوَزيُّ (خ م ت س) ومُسدَّدُ بنُ مُسَرْهَدٍ (خ د).

لَمْ أقِفْ فِيه عَلَى جَرْحٍ، ولَمْ يُتَرْجِمْهُ أحَدٌ فِي الضّعفاءِ، وسُئِلَ عَنْه أحمدُ فقالَ: مِثْلُ عيسى بنِ يونسَ يُسْأَلُ عنه؟ وقالَ يَحيى بنُ مَعينٍ: ثِقَةٌ، وسُئِلَ عَنْه عليُّ ابنُ المَدينيِّ؟ فقال: بَخٍ بَخٍ، ثِقَةٌ مأمونٌ، وقالَ أبو حاتِم: ثِقَةٌ، وقالَ أبو زُرْعَةَ: حافِظٌ، وقالَ ابنُ حِبّانَ: وكانَ مُتَيَقّظاً ثَبتاً مُتْقِناً، وقالَ الحافِظُ: ثِقَةٌ مأمونٌ[1].

-**تَرْجَمَةُ أحْمَدَ بنِ جَنَاب**: هُو أحْمَدُ بنُ جَنابِ بنِ المُغيرةِ المِصّيصيُّ أبو الوليدِ الحَدَثيّ، ماتَ سنَةَ ثلاثينَ ومِئتين (م د س).

رَوَى عَنْ سِتّة شُيوخٍ، ما فِيهم مِنْ رُواةِ الكُتُبِ السّتةِ إلاّ عِيسى بنُ يونسَ (م د س).

وَرَوى عَنْه أكثرُ مِن ثلاثينَ راوياً، مِنهم: مُسْلِمٌ في صَحيحِه، وأبو داودَ فِي سُنَنِه وأبو يَعلَى المَوصليُّ، وعَبدُاللهِ بن أحْمَدَ ابنِ حَنبلٍ، وعُثمانُ بنُ عبدِاللهِ بنِ خُرَّزاذَ (س) وأبو حاتِمٍ وأبو زُرْعَةَ الرّازيّان.

لَمْ يُتَرْجِمْه أحَدٌ فِي الضّعفاءِ، ولَمْ أقِفْ فِيه عَلَى جَرْحٍ ظَاهِرٍ، وقالَ الحاكِمُ: ثقةٌ وقالَ صالح جَزَرة، وأبو حاتِم والذهبيُّ وابنُ حَجَر: صَدوقٌ[2].

هؤلاءِ هُمْ رُواةُ إسْنادِ حديثِ البابِ هذا، وكُلُّهم مِنَ الثّقاتِ، فكيفَ حَكَمَ النسائيّ

---

(١) انظر طرفاً من ترجمته: الجرح والتعديل (٦: ٢٩١) والثقات (٧: ٢٣٨) والمشاهير لابن حبان (١٤٨٧) وتاريخ بغداد (١١: ١٥٢) وتهذيب الكمال (٣٠: ٢٣٢) وتذكرة الحفّاظ (١: ٢٧٩) والتقريب (٧٣٠٢).

(٢) انظر طرفاً من ترجمته: الجرح والتعديل (٢: ٤٥) والثقات (٨: ١٧) وتاريخ بغداد (٤: ٧٧) وتهذيب الكمال (١: ٢٨٣) والكاشف (١٦) والتهذيب (١: ١٩) والتقريب (٧٣٠٢).

على الحديثِ بأنّه غيرُ مَحْفوظٍ؟

قُلتُ: ضَعَّفَ الدّارقطنيُّ فِي العِلَلِ حديثين لأحْمَدَ بنِ جَناب، فَقَدْ سُئِلَ عَنْ حديثٍ لَه، فقالَ: رَفَعَهُ أحمدُ بنُ جَنَابٍ عنْ عِيسى بنِ يُونُسَ، عَنِ الثّوريِّ، ووَقَفَه عبدُالرحمن ابنُ مهدي ومُحَمّدُ بنُ كَثيرٍ عَن الثّوريِّ، والصحيحُ: مَوقوفٌ!

وعَنْ حديثِ البابِ قالَ: رَواه الحُفّاظُ مِنْ أصحابِ هِشامٍ عَنْ هِشامٍ، عَنْ عُرْوَةَ مُرْسلاً، وهو الصّحيحُ(١).

وساقَ الخطيبُ البَغْداديُّ رِواياتِ مَنْ أرسَلَهُ، ونَقَلَ عنِ ابنِ مَعينٍ قولَه: إنّما هُو عَنْ عُرْوَةَ مُرْسَلٌ.

قُلتُ: وقَدْ أخْرَجَ مُسْلِمٌ لأحْمَدَ بنِ جَنابٍ هذا أرْبعَةَ أحاديثَ في صَحيحِهِ (١٧٧٦، ١٧٨٣، ١٩٠٠، ٢٤٤٨) كان بَعْضُها مَقْروناً، وبَعْضُها تُوبِعَ عَليه، وجَميعُها في التاريخِ، لَيْسَ فِيها حَلالٌ وحَرامٌ!

-الخُطْوةُ الرابعةُ: الحُكْمُ على سَنَدِ الحديثِ بمجموعِ طُرُقِه:

رُواةُ سَنَدِ الحديثِ جَميعُهم ثِقاتٌ، ما عدا أحمدَ بنَ جنابٍ، فقَدْ حَكَموا بأنّه صَدوقٌ. وقَدْ تَقَدَّمَ أنَّ الصّدوقَ إذا خالَفَ مَنْ هُو أوثقُ مِنه فيكونُ حديثُه ضَعيفاً، ومِنْ هنا ضَعَّفَ ابنُ مَعينٍ، والنّسائيّ، والدّارقطنيّ، والخطيُب حديثَ البابِ. وسَبقَ أيضاً أنّ تفرُّد الصّدوقِ عِنْدَ الذّهبيِّ وغيرِه؛ يُعَدّ مُنْكراً! لكنّ هذا يَحْتاجُ إلى سَبْرِ مَنْ يُطلِقُ عَلَيْهم الذّهبيُّ لَفظَ: صَدوق مجردا، ومَعَ بعضِ القيودِ!

وفِي سَنَدِ الحديثِ علّتان:

-الأولى: أنَّ أحمدَ بنَ جَناب قَدْ تَفَرّدَ بروايةِ الحديثِ عَنْ عِيسى، عَنْ هِشامٍ، مِنْ حديثِ ابنِ عُمَرَ، بينما رَواه غيرُه مِنْ حديثِ هِشام بنِ عُرْوَةَ، عَنْ أبيهِ، عَنِ الزّبيرِ واختُلِفَ عَلَيْه اخْتِلافاً كَثيراً فِيهِ، وقَدْ حَكَمَ الحُفّاظُ بأَنَّ حديثَ الزُّبيرِ وحديثَ ابنِ عُمَرَ غيرُ مَحفوظين.

---

(١) انظر علل الدارقطني (٤: ٢٣٤) و (٥: ٢٦٩) وتاريخ بغداد (٤: ٧٧) و (٥: ٤٠٤).

-**الثانية**: أنَّ أصْحابَ هِشام الحُفّاظَ قَدْ رَوَوْه عَنْه، عَنْ أبيهِ مُرْسَلاً، كما نَصَّ على ذلك النقّادُ، فلا يكونُ الحديثُ عن ابنِ عُمَرَ ولا عنِ الزّبيرِ صَحيحاً!

والغريبُ أنَّ يَحْيى بنَ مَعينٍ والنَّسائيَّ والدّارقطنيَّ والخطيبَ يُضَعّفونَ حَديثَ البابِ وحديثَ الزبيرِ، ثُمَّ يأتي بعضُ المُشْتَغِلينَ بالحَديثِ في زمانِنا هذا، فيُصَحّحونَ الحديثين معاً، أو يُحَسّنونَ أحدَهُما بالشاهد![1].

-**الخُطْوةُ الخامسةُ: التوازنُ التشريعيُّ:**

أخْرَجَ التّرمذيُّ حديثَ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللّهِ صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ: (**غَيِّرُوا الشَّيْبَ، وَلا تَشَبَّهُوا بِاليَهُودِ**) ثمَّ قَالَ: «وَفِي البَاب عَن الزّبَيْرِ، وَابنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ، وَأَبِي ذَرٍّ، وَأَنَسٍ، وَأَبِي رِمثَةَ، وَالْجَهْدَمَةِ، وَأَبِي الطُّفَيْلِ، وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ وَأَبِي جُحَيْفَةَ، وَابْنِ عُمَرَ!

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النّبِيِّ صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَآله سَلّمَ[2].

أقولُ: لا خِلافَ بَينَ عُلماءِ الأمّةِ عَلَى مَشْروعيّةِ مُخالَفَةِ المُشْركينَ فِيما هُو مِنْ خصائِصِهم، كما لا خِلافَ بَينهم عَلَى مَشروعِيّةِ الخِضَاب. لكنْ ثمّةَ فَرْقاً بَيْنَ أنْ يُصَحّحَ الشيخان والتّرمذيُّ وغيرُهما حديثَ أبي هُريرةَ، فيكونُ هو الصحيحَ، وبَيْنَ أن نَجْعَلَ الحديثَ الموهومَ صَحيحاً. فنَنْقلَ الحديثَ الصحيحَ مِنَ الغَرابةِ إلى الشُّهْرةِ، وفِي هذا ما فِيه مِنَ تنزيلِ الأحكامِ الشرعيّة على النصوصِ الواردةِ، كما يعرفُه الأصوليون.

والصّوابُ أنَّ مَتْنَ الحديثِ يأخذُ حُكْمَ الحديثِ الذي يَصحُّ بِه، ثُمَّ يُسْتَشْهدُ بِه لِمتنِ الحديثِ الذي لَمْ يصحّ، فيصبحُ معنى الحديثِ الضعيفِ صحيحاً بشاهِدِهِ الصحيح، ولا يُصْبِحُ الحديثُ الضّعيفُ صَحيحاً تَصحُّ نِسْبَتُهُ إلى رسولِ الله صلَّى اللهُ عليه وآلِه وسلَّمَ مِنْ طَريقِ ذاكَ الصَّحابيِّ، واللهُ تعالَى أعلمُ.

---

(١) انظر الوهم والإيهام (٥: ٤٢٨) فما بعد، وانظر تخريج الشيخ الألباني لحديث الباب، في الصحيحة (٨٣٦) وتخريج الحلال والحرام (١٠٥).

(٢) أخرجه الترمذيّ في اللباس، باب ما جاء في الخضاب (١٧٥٢).

خاتمةُ الكِتابِ

-الحَمْدُ للهِ فِي البَدءِ والخِتام، والصَّلاةُ والسّلامُ عَلَى نَبينا مُحَمّد، وآلِه الطّاهرين ورَضِيَ الله تَعالَى عَنِ الصّحابةِ الأكرمين.

أمّا بَعدُ:

فإنَّ كِتابَ (مُحَاضَرَات فِي تَخريج الحَديثِ ونَقْدِهِ) هُو الخُطوةُ الرّابعةُ فِي سِلْسِلَتِنا التّعليميّةِ التّطبيقيّةِ، التي تَحْتَوي عَلَى الكُتُبِ الآتيةِ:

-مَناهجِ المُصَنّفينَ فِي الحَديثِ النّبويِّ.

-مَناهجِ المُصَنِّفينَ فِي الجَرْحِ والتّعديلِ.

-مناهجِ المُصَنِّفينَ فِي عِلِلَ الحديثِ.

-مُحاضراتٍ فِي تخريجِ الحديثِ ونَقْدِهِ.

-دراساتٍ تطبيقيّةٍ فِي الحديثِ الشّريفِ.

غَيْرَ أنَّ كِتابنا هذا قَدْ سَبقَ إخوانَه الأربعة فِي الطباعةِ، لاعتقادي بحاجة طُلاّب العلم إليه، ورغبة دار النشر بطباعته. ونحن نأملُ أنْ تَصدُرَ هذه المَجموعةُ كلُّها قريباً، إنْ شاءَ الله تعالى.

لهذا كانَ لا بُدَّ مِنَ الإشارةِ إلى ما يَجبُ على الباحِثِ الدّارِسِ مَعْرِفَتُه، حتّى لا يُنسَبَ إلى كِتابِنا النقصُ، أو يُوصَفَ بالقصورِ عَنْ تكامُلِ مادّة (عِلْمِ تَخريجِ الحديثِ) فِيهِ.

وأهمُّ ذلك كلّه أنْ يَعْلَمَ بأنّ القوائمَ الطويلةَ التي يَسْرُدُها الكُتّابُ المعاصِرونَ فِي التخريجِ إنْ كانَتْ مِنَ المُصَنّفاتِ الحديثيّةِ؛ فمَوضِعُها كِتابي «مناهجُ المُصَنِّفينَ في الحديثِ النّبويِّ» وإنْ كانَتْ مِنَ المُصَنّفاتِ فِي الجَرْحِ والتّعديلِ؛ فموضِعُها كِتابي «مناهج المصنفين في الجرح والتعديل».

وإنْ كانَتْ مِنَ المُصَنَّفاتِ فِي عِلَلِ الحَديثِ؛ فمَوْضِعُها الكِتاب الثّالثُ فِي هذه السلسلةِ، وقَدْ سَرَدْتُ عَدَداً مِنْ كُلِّ جِنْسٍ مِنْها فِي هذا الكِتاب؛ لِسَبْقِ طباعةِ هذا الكتاب غَيْرَه، فحَسْبُ!

١-إنَّ الكُتُبَ الأربعةَ الصّحاحَ؛ هي أفضلُ كُتُبِ السنّةِ عَلَى الإطلاقِ، مِنْ جَميعِ

النّواحي، وأهمّها احتواؤها على الأحاديثِ الصّحيحةِ فِي اختيارِ أصحابِها ونَقْدِهم.

وتَرتيبُها العِلميُّ عِندي، مِنْ حيثُ قِيمةُ الصّحيحِ الذي فِيها، ونِسبتُه على النّحوِ الآتي:

«صَحيحُ البُخاريِّ، ثُمَّ صحيحُ مُسْلِمٍ، ثُمَّ صحيحُ ابنِ حِبّانَ، ثُمَّ صحيحُ ابنِ خُزَيْمَةَ».

فإذا نَحْنُ سَلَّمْنا بِصِحّةِ الأحاديثِ -غَيرِ المُكَرّرةِ- فِي الصّحيحينِ البُخاريّ ومُسْلِم وسَلَّمْنا بِصِحّة (٩٠٪) من الأحاديثِ المُخَرّجَةِ عِنْدَ ابنِ خُزَيْمَةَ وابنِ حِبّانَ، فيُمْكِنُ القولُ بأنَّ تِسْعَةَ أعْشارِ الأحاديثِ الصّحيحةِ المَرْوِيّةِ مَجموعةٌ فِيها، والعُشْرُ العاشِرُ مَنْثورٌ فِي كُتُبِ السُّنَنِ: «سُنَنُ الدّارميِّ» و«سُنَنُ أبي داودَ» و«سُنَنُ ابنِ ماجه» و«جامِعُ التّرمذيِّ» و«سُنَنُ النّسائيِّ» و«سُنَنُ الدّارقطنيِّ» و«سُنَنُ البَيهقيِّ» وغيرِها.

فأنا عِنْدما أُقَدِّمُ فِي الاعتبارِ صَحيحَ ابنِ حِبّانَ على «السُّنَنِ» لأبي داودَ، أو ابنِ ماجه إنَّما أفْعَلُ ذلك؛ لأنَّ ابنَ حِبّانَ جَرَّدَ الصّحيحَ فِي كِتابِهِ، بَيْنَما لَمْ يَفْعَلْ ذلك واحِدٌ مِن أصحابِ السُّنَنِ.

وأنفعُ كُتُبِ السُّنَنِ للدراسات العلميّة فِي نظري هُو «جامِعُ التّرمذيِّ» الذي يَتَفرَّدُ ببيان عِلل الحديث والأحكام عليها، وتوضيح مواقف العلماء الفقهيّة من أحاديث الأحكامِ خاصّةً. هذه واحدة.

والثانية: أنَّ الأحاديثَ المُنتقَدةَ على ابنِ حبّان في حدودِ ثلاثِ مئة حديثٍ، بينما الأحاديثُ المنتقدةُ على سُننِ أبي داودَ تزيدُ على ألفِ حديثٍ جزماً.

ومثلُ هذا في سائرِ السننِ، و المَسانيد، والمَعاجم...

ومَهْما قِيل عَنْ نُزول شَرْطِ ابنِ حِبّانَ عَنْ شُروطِ الشّيخينِ؛ فيُبقى الكلامُ نظريّاً في أكثرِه، وتَبقى الأحاديثُ المُنْتَقَدةُ على كتابِه الصّحيحِ؛ لا تتجاوزُ خُمْسَ الأحاديثِ المُنْتَقَدةِ على سنن أبي داودَ مثلاً!

٢-إنَّ التّرْجَمَةَ العِلميّةَ لراوٍ مِنَ الرُّواةِ الثّقاتِ، يَجِبُ أنْ يُنظَرَ فِيها-ابتداءً- إلى العوارضِ الطارئةِ على ضبطِه، لأنَّ (عِلَلَ الحديثِ) ساحتُها أحاديثُ الثّقاتِ، كما يقولونَ.

ومَهْمَا كانَ الرّاوي ثِقَةً حافِظاً وَرِعاً، يُصلِّي ألفَ ركْعَةٍ فِي اليوم، ويَصومُ الدّهرَ فلا يُفطِرُ إلا في الأيام المَنْهِيِّ عَنْ صَوْمِها؛ فمَتى وجَدْتَ لَفْظَةً قَيْديةً ولو يَسيرةً مِثلَ: (رُبما أغْرَبَ، يُغْرِبُ، رُبما أخطأ، لَهُ غَرائبُ) فارْصُدْها، فإنَّ لها شأناً في الدّرْسِ النّقديِّ.

٣-إنَّ كثيراً مِنَ المُشْتَغلينَ فِي التّخريجِ -اليوم- لَيْسَ عِنْدَهُم مَنْهَجٌ مُحايدٌ واضِحٌ وصحيحٌ يَعملونَ بموجَبِهِ، بَلْ إنَّ عَمَلَهُم أقرَبُ ما يكونُ إلى العشوائيةِ، أو يُرَقِّعونَ العمليّةَ النّقديّةَ تَرْقيعاً.

فرُبما تقرأ للواحِدِ مِنْهُم قولَه العجيبَ الغَريبَ: فلانٌ وصفَه أحَمدُ بالغفلةِ، وكذّبَه ابنُ مَعينٍ، وقالَ ابنُ المَديني: لا يَعْرِفُ الحديثَ، وقالَ ابنُ حِبّانَ: مُنْكَرُ الحديثِ وقالَ ابنُ عَدِيّ: لا بأسَ بِهِ، كانَ رَجُلاً صالِحاً، فيأتي هذا المُترْجِمُ، عِنْدما يُريدُ تقويةَ الحديثَ فيقول: وفلانٌ وإنْ قِيلَ فِيه كذا وكذا؛ لكنَّ العَمَلَ عَلَى تَصحيحِ حَديثِه، فهُو صَدُوقٌ حَسَنُ الحديثِ إنْ شاءَ الله تعالى، فيَضْرِبُ بتلكَ القيودِ المُهِمّةِ عُرْضَ الحائطِ فيَتَوصَّلُ إلى النتيجةِ الخاطئةِ بكُلِّ تأكيدٍ!

٤-إن الحديثَ الذي يرويه أصحابُ الصّحاحِ الأربعةِ، وأصحابُ السُّننِ السّتةِ مِنْ سَبعين طريقاً، ثُمَّ تدورُ هذه الطّرقُ كُلُّها على (مالِك) أو على (الليثِ بنِ سَعْدٍ) فلا مَزيّةَ لواحِدٍ مِنْ هذه الكُتُبِ على غَيْرِه إطلاقاً مِنْ حيثُ صِحّةُ الحَديثِ!

٥-إن التصحيحَ بالشاهِدِ، والتّصحيح على البابِ، عَمِلَ بِهما المُحَدّثونَ- أو أكثرُهُم- لكنَّ عَمَلَهُم كان حَذِراً، ومِنْ أجلِ الاستنباطِ الفِقهيِّ، فيَجِبُ عَلَى الدّارِسِ ألاّ يخلِطَ بينَ تَصحيحِ الحَديثِ المَدْروسِ، وبَيْنَ الاستئناس بمَتْنِه للعَمَلِ.

لأنَّ تصحيحَ الحديث المدروس يجعله حجةً شرعيةً، أما الاستئناسُ بمتنه فيبقيه في دائرةِ الضعف بذاته، ولا يدخلُ في دينِ الله تعالى ابتداءً.

٦-إنَّ الأحاديثَ (الأفرادَ) فِي كُلِّ كِتابٍ مِن الكُتُبِ الأصولِ التي ذَكَرْتُها فِي هذه الخاتِمَةِ وغيرِها؛ يَجِبُ العِنايةُ بها أكثرَ مِنْ غَيْرِها؛ لأنَّ هذه الأفرادَ، هي الإضافةُ العِلميّةُ الحَقيقيّةُ لكُلِّ مُصَنِّفٍ، ولا يُنسى فَضْلُه فِي المُشاركةِ فِي مَشاهيرِ الرّوايةِ.

ومِنَ المُناسِبِ أنْ أقولَ هُنا: إنَّ مثلَ هذهِ الأحاديثَ الأفرادَ -وهي كثيرة جداً على

مستوى الكتب الستة- هي من مظانِّ العِلَلِ والشّذوذِ والنّكارَةِ.

وسبقَ أنْ ناقَشْتُ طالباً فِي رسالتِه، وكان قد نَقَلَ بَعْضَ النُّصوصِ التي تُطري الحافِظَ الذي دَرَسَ جانباً مِنْ جوانِبِ كتابِه، ومِنْها: (لَقَدْ أُلِينَ لأبي داودَ الحديثُ، كما أُلِينَ لداودَ الحديدُ) ومِنْها: (أتى بِما عَجزَ عَنْهُ غيرُه) إلخ، فقُلْتُ للطالِب: خَرَّجَ أبو داودَ (٥٢٧٤) حديثاً، انْفَرَدَ عَنْ سائِرِ الأئمّةِ التّسعةِ بـ(٦٨٢) حديثاً، ومُعظمُها ضَعيفةٌ ومُنْكَرةٌ وواهيةٌ فما الذي عَجَزَ عَنْهُ غَيْرُه، وما الجانِبُ الحديثيُّ الذي أُلِينَ لَهُ، مِمّا عَسُرَ على غَيْرِه؟!

إنَّ أبا داودَ عالِمٌ فاضِلٌ، سَدَّ ثغرةً واسعةً في بلدِ البصرة الذي عاث فيه القرامطةُ والزنجُ فساداً في تلك الحِقْبةِ، ومِثْله فعلَ سائِرُ المُحَدِّثينَ الكِبار في أوطانهم، لكنَّ هذه العباراتِ المَنقبيّة؛ لا معنًى لها في الرّسائلِ العِلميّةِ!

٧-إنَّ الدّارسَ لَيْسَ مُطالباً أنْ يُسجِّلَ في الرّاوي الذي يُتَرْجِمُه كُلَّ ما قِيل فِيه مِنْ جَرْحٍ أو تَعْديلٍ، وإنما يَرصُدُ المُتناقضاتِ في تَرجَمَتِه مِنْ جِهَةٍ، مُؤكّداً على استيعاب أقوالِ كِبارِ النقّادِ مِنْ جِهةٍ ثانيةٍ، والأهَمُّ مِنْ هذا وذاك، أنْ يَتَعرّفَ إلى حَجْمِ مرويّاتِه فِي كُتُبِ السُّنّةِ المَشهورةِ، فإنْ لَمْ يَجِدْ لَهُ فِي السُّنّةِ إلا حديثاً، أو حديثينِ، مع شِدَّة اهتمامِ النقّاد به، وإطلاقِهم ألفاظَ النقدِ عليه؛ فهذا يَعْني أنَّ عُلماءَ الحديثِ أسقطوه؛ فلم يُنقل إلينا حديثُه!

فبالتعَرُّفِ إلى حَجْمِ مَرويّاتِه، نَستدلُّ ابتداءً على مَنْزِلتِه الحديثيّة، وبالنظرِ إلى شُيوخِهِ وتلامذتِه نتعرّفُ إلى اهتماماتِه العِلميّة، والثّقافيّة. . . وهكذا.

٨-إنَّ أقوالَ الحُفّاظِ المتقدّمينَ والمُتأخرين؛ لَيْسَتْ حُجَجاً شرعيّةً مُلزمةً بحيث يقفُ الباحِثُ مِنْها؛ كما يقفُ مَعَ النّصِّ الشرعيِّ أحياناً، وإنّما هي اجتهاداتُ أصحابِها فِي تقويمِ هذا الرّاوي، أو ذاك الحديث.

لكنْ، لمّا كانَ أولئكَ النقّادُ مِن كِبارِ أهلِ الاخْتصاصِ، وقَدْ شَهِدَتْ لهُمُ الأمةُ بالرسُوخِ فِي عِلْمِ الحديثِ؛ فيَجِبُ الوقوفُ طويلاً عِنْدَ عِباراتِهم، وعَدَمُ تجاوُزِها، مِنْ دُونِ قِيامِ الدّليلِ المُلزمِ بهذا التجاوُزِ.

فكَمْ مِنْ مرّةٍ تَرْجَمْتُ راوياً، ثُمَّ خَرّجْتُ حديثَه فِي ضَوءِ مَرويّاتِه، وأقوالِ النقّاد فيه

دونَ الرّجوعِ إلى كُتبِ العِلَلِ، والتخريجِ، والخِلافيّاتِ، وكُتُبِ الفِقْهِ المُقارَنِ، ثمَّ عُدْتُ إلى هذه الكُتُبِ، فوَجَدْتُ فِيها أحْسَنَ مِمّا تَوَصّلتُ إليهِ، وكُشِفَ لي عَنْ عِللٍ خَفيّاتٍ؛ لَمْ تَخْطُرْ لي على بالٍ، فرحِمَ الله امرءاً عرفَ قَدْرَ نفسه!

٩-إنّ تصحيحَ الحديثِ، أو تَضْعيفَه؛ حُكْمٌ مِنْ أخْطَرِ الأحكام، فَتَصْحيحُ الحديثِ يعني اعتبارَه مِن دِينِ الله تعالى، وتَضْعيفُه يعني إخراجَه مِن دائرةِ أدلَّةِ الشّرعِ المُلْزِمةِ.

فعلى الباحِثِ التّريّثُ والتّثبّتُ واستفراغُ الوُسْعِ في البَحْثِ، والتنقيبِ، والمُحاكمَةِ قَبلَ إصدارِ حُكْمِهِ على حديثٍ ما؛ بأنّه صَحيحٌ، أو ضَعيفٌ.

١٠-إنَّ لِبعضِ عُلماءِ الحديثِ ألفاظاً فِي نَقْدِ الرُّواةِ، وأخْرى فِي نَقْدِ الحديثِ مُسْتقْبحةٌ، مِنْ مِثْلِ قَولِ بعضِهم: فلانٌ أكذبُ مِنْ رَوْثِ حِمارِ الدجّالِ، وفُلانٌ عفطةُ عنزٍ، وفلانٌ بعرةٌ أحبّ إليَّ مِنْه، وفلانٌ: وامتخط![1]

ومِثْلُ قولِه: هذا حديثٌ فاسِدٌ، وهذا رِيحٌ، وهذا شِبْهُ الرّيحِ، وهذا باطِلٌ، وهذا كَذِبٌ. فهذه الألفاظُ، وأمثالُها لا يحتاجُها الباحِثُ اليومَ فِي نَقْدِ الحديثِ؛ لأننا في زمانِ بناءٍ وتمحيصٍ، وكان القومُ في عصرِ تأسيسٍ وتقعيدٍ.

وقَدْ أطلقَها القَوْمُ في أزمانِهم، وربُما كانَت غيرَ مُسْتَقْبحةٍ في بعضِ المُجتمعاتِ! أمّا في زماننا هذا؛ فهي مستقبحةٌ إلى جانِبِ أنّها مُباينةٌ لآدابِ الشّرْعِ؛ لأنَّها زِيادةٌ على القَدْحِ اللازمِ فِي الجَرْحِ.

ونحنُ يُمكِنُ أنْ نَعتذِرَ عَنْ هذه الأقوالِ، ومَثيلاتِها؛ بأنَّ الغَيْرَةَ على السُّنّةِ النّبويّةِ كانَتْ تَدْفعهم إلى مِثْلِ هذه الألفاظِ. وهي على العُمومِ تدخلُ في إطارِ (كَوْدَنَةِ النّقلةِ وجُمودِ المُحَدّثينَ)[2] يعني المحدثين غير الفقهاء.

---

(١) انظر في هذه الكلمات وأمثالها ما شئت من كتب الضعفاء، وانظر على سبيل المثال: الكامل (٤: ١٣٢) المجروحين (٢: ٢٢) تاريخ بغداد (١١: ٤٦) فما بعد، وضعفاء العقيلي (١: ٣٨) و(٤: ١٨٢) وتهذيب الكمال (١٦: ٢٩) وتهذيب التهذيب (٥: ٣٤٠).

(٢) قال الصلاحُ الصفدي في مدح شيخه الذهبي: «لم أجد عنده جمود المحدثين ولا كودنة النقلة بل هو فقيه النظر» مقدمة النبلاء (١: ٥٣) والكودنة تعني البلادة.

والعُلماءُ المُتأخّرونَ؛ وصَفوا بعضَ النّقّادِ، فقالوا: كانَ خَشِناً شَديداً، حُوشيَّ الألفاظِ، أو كانَ زَعِرَ الأخلاقِ صَعْباً، غَيْرَ صائنٍ للسانِهِ. . . إلخ.

فإذا قَرأ الباحِثُ قولَ شُعْبَةَ مَثَلاً: لأنْ أزْني أحَبُّ إليّ مِنْ أنْ أروي عَنْ فُلانٍ، فَعَلَيْه أنْ يقولَ: حَرَّمَ شُعْبَةُ الرّوايةَ عَنْ فُلانٍ، وجَعَلَها مِنَ الكَبائِرِ، وقَدْ كانَ بَعضُ العُلماءِ المُعاصِرينَ لَهُ؛ لَمْ يرضوا مِنْ شُعْبَةَ هذا، فعَقَّبَ عَلَيْه قائِلاً: ما كانَ أهون الزنا عليه!

١١-إنَّ أكثرَ مِنْ تِسْعَةِ أعْشارِ السُّنّةِ النّبويّةِ الصّحيحةِ غَرائبُ، يَرْويها واحِدٌ عَنْ واحِدٍ، فِي طبقاتٍ ثلاثٍ، أو أكثر. وهذا يعني أنَّ الصّحابيَّ أدّاها بلفْظٍ واحِدٍ، والذي رواها عَنْهُ أدّاها بلفْظٍ واحِدٍ، فمِنْ أينَ جاءَتْ الألفاظُ الكَثيرةُ فِي الطبقاتِ المُتأخّرَةِ؟

وجوابُ ذلك طويلٌ يَحتاجُ إلى بَحْثٍ كامِلٍ، لكنْ أبْرَزَ ما يُقال هنا:

-إنَّ الرّوايةَ بالمَعنى أجازها الجمهورُ؛ لأنّهُم لَوْ حَرّمُوها، ومَنَعوها؛ لما وصَلَنا إلاّ قليلٌ مِنَ الأحاديثِ.

-إنَّ مِمّا يجبُ اجتنابُه؛ بناءُ أحْكامٍ شَرْعِيّةٍ على الألفاظِ المُتَعَدِّدَةِ، إذا كانَتْ مَعانيها مُتباينةً. وقَبولُ زيادةِ الثِّقَةِ، لَيْسَ على إطْلاقِه، فكَمْ للثّقاتِ مِنْ زِياداتٍ مُنْكَرَةٍ مُؤذيَةٍ!

-إنَّ تَرْجيحَ أحَدِ الألفاظِ الوارِدَةِ؛ هو الخُطوةُ الأولى للإفادَةِ مِنَ الحَديثِ بَعْدَ تَصْحيحِ سَنَدِهِ.

-إنَّ استخدامي مُصْطلحات: حَسَنٌ لذَاتِه، وحَسَنٌ لِغيرِه، وصَحِيحٌ لذاتِه، وصَحِيحٌ لغيرِهِ، لا يعني إقراري بعِلْميّةِ ودقّة هذه المُصْطلحاتِ، والمُحَدّثونَ الأوائلُ لَمْ يَستخدموها قَط؛ لأنّه يَستحيلُ وَضْعُ ضوابطَ لَها. ومِنَ الأكثرِ استحالةً تَصنيفُ هذا الرّاوي فِي أيِّ هذه الدوائرِ مكانُه؟

لَقَدْ كانَ المُحَدّثونَ يقولونَ: هذا حَديثٌ صَحيحٌ، وهذا ضَعيفٌ، أو مُنْكَرٌ، والصّحاحُ عِنْدَهُم بَعضُها أقوى مِنْ بَعضٍ، ومَن يَتَتَبَّعْ إطلاقاتِ المُحَدِّثينَ مِثل: أحمد والبُخاريّ والتّرمذيّ، وغيرهم: هذا حَديثٌ صَحيحٌ؛ لا يَجِدْهُ دائماً فِي دَائرةِ صَحيحٍ لذاتِه، أو لغيرِهِ، أو حَسَنٍ لذاتِه، بَلْ يَجدها فِي بَعْضِ الأحيانِ فِي دائرةِ «حَسَنٌ لِغيرِهِ».

فإذا تَرَجَّحَ لدى الناقدِ المُتَقَدّم بلوغُ الحديثِ دَرَجَةَ صَلاحيتِه للعَمَلِ؛ صَحّحَه، فإذا

جاءَه حديثٌ أَصَحّ مِنْهُ؛ قالَ: هذا أَصَحُّ مِنْ حديثِ فُلانٍ، ولا يقولُ: هذا صَحيحٌ لذاتِه ولا لغيره، ودَعْوى مَعْرِفَةِ ذلك بالاستقراءِ والتتَّبع؛ تَقَوّلٌ على العُلماءِ المُتَقَدّمينَ.

فها نحنُ نَستقرىءُ فِي هذا العَصْرِ، استقراءً دَقيقاً، فلا نَجِدُ فِي بَعضِ الأحيانِ خَيْطاً نَرْبِطُ بِه خُيوطَ مُصْطَلَحِ (صَحيح) أو (حَسَن) أو (غَريب)... إلخ.

وابنُ الصّلاحِ حِينَ نزّلَ تَعريفَ التّرمذيِّ للحَسَنِ عَلَى الحَسَنِ لِغيرِه، وتَعريفَ الخَطابيِّ على الحَسَنِ لِذاتِه؛ لَمْ يَستقرىء قَط، وإنّما قالَ: قَلّبتُ وجهاتِ النّظرِ، فرأيت كذا وكذا.

١٢-يجبُ إعادةُ تَقويمِ الرُّواةِ فِي ضَوءِ مَروِيّاتِهم؛ لأنَّ النقّادَ أسقَطوا أحاديثَ الرُّواة الذين ضَعّفوهم، وكانَ بعضُهُم يقولُ فِي الرّواي: أحاديثُه كلُّها باطِلَةٌ ما عدا حديثين ويَذْكرهما. وهذا مَصيرٌ مِنْهُم إلى أنَّ ما بقيَ فِي كُتُبِ السُّنّةِ مِنْ أحاديثِ هؤلاء الضعفاءِ يَحتاجُ إلى إعادَةِ نَظَرٍ؛ لاحتمالِ أنْ يكونَ بَعْضُ هذه الأحاديثِ يُستفادُ مِنْهُ فِي المُتابعاتِ.

١٣-إنَّ وجودَ حديثٍ فِي كِتابِ (الضّعفاءِ) للعقيليِّ، أو (المَجْروحينَ) لابنِ حِبّانَ يدلُّ على ضَعْفِه، وهُما إنّما يسوقانِ الحديثَ فِي تَرْجَمَتِه أُنموذجاً عَلَى أخطائِه ومُنْكَراتِه وقَدْ صَرَّحَ ابنُ حِبّان، بأنّه قَدْ يسوقُ حديثاً فِي تَرْجَمَةِ الرّواي دَليلاً عَلى ضَعْفِه!

لكنَّ الأمْرَ مُخْتلِفٌ بالنسبةِ لكتابِ ابنِ عَدِيٍّ (الكامل) فقَدْ يَسوقُ فِي تَرْجَمَةِ الرّاوي أحاديثَ عَديدةً ضَعيفةً، وهُو الغالِبُ عَلى صَنيعِهِ، وقَدْ يَسوقُ أحاديثَ صَحيحةً، يَعُدّها نماذجَ مِن مرويّاتِ الرّاوي المَقْبولةِ.

١٤-إنَّ دِراسةَ الحديثِ الشّريفِ فِي الجامعاتِ؛ تَحتاجُ إلى إعادَةِ نَظَرٍ فِي عَدَدِ السّاعاتِ المُقَرَّرةِ، وحَجْمِ المادةِ المَدْروسَةِ، وطَبيعةِ المادةِ الدراسيّةِ، وإعدادِ هيئةٍ تَدريسيّةٍ مُتَميّزةٍ مِنْ خِلالِ دَوراتٍ تَطويريّةٍ مُناسبةٍ، فلماذا تَتَطوّرُ الكوادِرُ الطبيّةُ والهندسيّةُ، ولا تُعْقَدُ دَوراتٌ لأهلِ العُلومِ الشرعيّةِ.

ولا يجوزُ فِي نظري أنْ يَتَخرَّجَ الطالِبُ مِنْ كُليّةِ الشريعةِ، بكمّيةٍ ضَخْمَةٍ مِن المَعلوماتِ الفِقهيّةِ المَحفوظَةِ، ولَيْسَ مُزوّداً بما هُو أكثرُ مِنْها مِنْ شَتّى فُروعِ عُلومِ الحديثِ، وإلاّ فإنَّ جامعاتِنا تُكَرِّرُ حلقاتِ (المَشايخِ) المُحفِّظينَ فِي المَساجِدِ، ولا

تُعلِّمَ الطالبَ التأصيلَ العِلميَّ والتّحرُّرَ مِنَ التّقليدِ الأعمى!

١٥-إنَّ مسألةَ نَقْدِ المَتنِ أخطرُ مَراحلِ عَمليّةِ نَقْدِ الحديثِ، وأصْعَبُها مُمَارَسَةً، فهي تحتاجُ إلى إتقانِ كِتابِ الله تعالى حِفْظاً وتَفْسيراً، وتَحتاجُ إلى إتقانِ مَقاصِدِ الشّريعةِ ومَعْرِفَةِ المَعْلومِ مِنَ الدّينِ بالضّرورةِ، ومَعرفةِ القواعِدِ الفِقهيّةِ، وإتقانِ أصولِ الفِقْه ومَعْرِفةِ فِقْهِ اللغةِ؛ إضافةً إلى التّعمّقِ الكبيرِ، والإحاطةِ الشاملَةِ بروايةِ السُّنّةِ ودِرايتِها.

فليتّقِ اللهَ تعالى أناسٌ قَدْ يكونُ لَدَيْهِم مِنَ الغَيْرَةِ على دِينِ الله تعالى ما لا نُشكِّكُ فِيه لكنَّ قراءَةَ ما كتَبوه لا تدلُّ على امتلاكِهِم بَعْضَ ما قدّمْتُ ذِكْرُه، فكيف يَتجرّؤون؟!

وقَدْ يقولونَ: مِنْ أينَ لكَ أنَّ عَلينا التّحقُّقَ بِهذِه العِلومِ التي يَنْدُرُ وجودُ شَخْصٍ واحِدٍ قَدْ تَحقَّقَ بِها؟ فالجوابُ مِنْ وُجوهٍ:

-الأوّلُ: إنَّ الله تعالَى يقول: ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ﴾ [النساء: ٨٣] فأهْلُ الاستنباطِ؛ ذَكَرَ عُلماءُ الإسلامِ مُواصفاتِهم، ومِنْهُم الشّافعيُّ فِيما نَقَلَه عَنْهُ ابنُ عَبدالبرِّ في (جامعِ بيانِ العِلْمِ وفضلِه).

-الثاني: كَيفَ يدّعي امرؤٌ أنَّ هذا الحديثَ مُخَالِفٌ لآيةِ كذا، مِنْ غَيْرِ أنْ يَعْرِفَ المُحْكَمَ والمُتشابِهَ، والأشباهَ والنظائرَ، والعامَّ والخاصَّ؟

-الثالث: إنّ دَعوى مُناقَضَةِ حَديثٍ ما لِدينِ الإسلامِ؛ يَسْتَوجِبُ إتقانَ أُسُسِ دِينِ الإسلامِ، وهي المَعلوماتُ مِنَ الدِّينِ بالضَّرورَةِ، ومَعرفةُ مَقاصِدِ الشّريعَةِ.

-الرّابعُ: ضَرورةُ قِيامِ المُؤسّساتِ العِلميّةِ الشّوريّةِ التي يَتكامَلُ أعضاؤُها، فيَتَحقّقُ الاجتهادُ الجَماعيُّ المَفقودُ فِي تاريخِنا، والذي كانَ لِفُقْدانِه أكْبر الأثرِ فِي هذه الاختلافاتِ التي لا تنتهي!

١٦-وإنّني أهيبُ بإخواني وزُملائي أساتذةِ الحديثِ الشّريفِ فِي الكُليّاتِ والمَعاهِدِ الدّينيّةِ والدّراساتِ العُليا الشّرعيّةِ؛ أنْ ينظروا فِي هذا الكِتابِ المُتواضِع نَظْراتِ نَصَفَةٍ وأنْ يَتَفَضّلوا عليَّ بإرشاداتِهم، وسَوفَ تكونُ توجيهاتُهم مَوْضِعَ اهتمامي.

نَجَزَتْ طِباعةُ هذا الكِتابِ على الحاسوبِ فِي طبعتِه الأولى في مَنْزلي بضاحيةِ (صويلح) مِنْ مَدينةِ عَمّان - الأردن، عِنْدَ أذانِ فَجْرِ يومِ الاثنين السّادس عَشَر مِنْ رَجَبِ الفَرْدِ لعام

(١٤٢٠هـ) المُوافِق (٢٥/ ١٠/ ١٩٩٩م).

وقَدْ نَجَزَ تَصحيحُ الأخطاءِ الطباعيّةِ للطبعةِ الثانيةِ، فِي مَنْزلي بضاحيةِ (صويلح) عِنْدَ مُنْتَصَفِ ليلةِ الأربعاء، للرابعِ والعِشْرينَ مِنْ ذِي الحِجّة (١٤٢٣هـ) المُوافق (٢٦/ ٢/ ٢٠٠٣م).

وقَدْ أنْجَزْتُ مُراجَعَةَ الكتاب بطبعته (الثّالثة) هذه، وأتْمَمْتُ تَهذيبَه وتَنْقيحَهُ وتَصْحيحَه فِي مَنْزلي بِضاحيةِ (صويلح -حَيِّ الفَضيلةِ) عشيّة يوم الثلاثاء الخامِس عَشَرَ مِن رمضان المبارك، مِنْ شُهورِ سَنَةِ ستٍّ وعِشرينَ وأربعِ مِئةٍ وألفٍ من الهجرة النبوية الموافق (١٨/ ١٠ / ٢٠٠٥م).

وقَدْ أعانني في طِباعةِ وتَنضيدِ ومقابلة هذِه الطّبعةِ المُحَرّرَةِ (الثّالثةِ) الأخوان الفاضلان: الشّيْخ ثامر بن حُسَين الأنباري الفلّوجيّ، والشّيْخ عبدالله بن عطا بن محمد الشيخ عمر. وتفضل بمراجعة ضبطهما اللغوي الأخ الفاضل الدكتور مصطفى الخطيب جزاهم الله خير الجزاء، وبارك بهم ولهم، ونسأل الله تعالى لهم القبول والسداد.

كَتَبَهُ الضَّعيفُ إلى عَوْنِ اللهِ القَويِّ: أبو مَحْمود مُحَمّد فَيْصَل (عَداب) بنُ السّيّدِ مَحْمودِ بنِ السّيّدِ إبراهيمَ بنِ الشّيخ مُحَمّد (الحَمْش) بنِ الشّيخ خالِد بنِ الشّيخ خَضر آل كنعان(١) الحُسَينيُّ الرّضويُّ نَسَباً، النّعيميُّ قَبيلَةً، الحَمويُّ، غَفَرَ اللهُ تعالَى لَهُ ولآبائِه وأزواجِهِ وذُرياتِهِ، وسائرِ عِبادِ الله المُؤْمِنينَ.

هذا وصلّى الله على سيّدِنا مُحَمّدٍ وعلى آلِه وصَحْبِهِ، وسَلَّم تَسْليماً كثيراً
وآخِرُ دَعْوانا أن الحَمْدُ للهِ رَبِّ العالَمينَ

---

(١) آل كنعان في حماة ثلاث عائلات: الكبرى القديمةُ التي يمتد وجودها إلى أكثر من ثلاثة قرون ونصف القرن في مدينة حَماة، وهي التي ننتمي إليها، وكان الشيخ كنعان قدم من المَوصل في حدود عام (١٠٥٦هـ) وهذه تشمل سَبْعَةَ عَشَرَ فرعاً في حماة، نحن شيوخُهم! وهناك أسرة من آل كنعان هاجرت إلى حماة بعد نكبة عام (١٩٤٨م) من مدينة نابلس في فلسطين، وتقيم في حيّ «كرم الحوراني» ولم أتحقق من صحة نسبتهم إلى عائلتنا في غربتي الطويلة! ويقال: إنّ آل كنعان في نابلس من أسرتنا أيضاً.

وهناك رجل من جبل العلويين اسمه محمد كنعان نزل إلى حماة، وخلّف عدة أولاد يقيمون في حيّ الحاضر -طريق حلب- والقوم أسرة واحدة صغيرة ويقيمون شعائر الدين مثل سائر الحمويين.

ثبت أطراف الأحاديث

ثبت الأعلام المُتَرْجَمين

الأبناء

ابن أبي ذئب = محمد بن عبدالرحمن

ابن أبي روّاد = عبدالله بن عثمان

ابن أبي السري= محمد بن المتوكل

ابن أبي شيبة = عبدالله بن محمد

ابن أبي عديّ = محمد بن إبراهيم

ابن أبي فروة = إسحاق بن عبدالله

ابن أبي هند = داود بن دينار

ابن إسحاق = محمد بن إسحاق

ابن بكير = يحيى بن عبدالله

ابن حمشاذ - ابن حمشاذ العدل = علي بن حمشاذ

ابن حنبل = أحمد ابن حنبل

ابن راهَوَيْه = إسحاق بن إبراهيم

ابن رُمْح = محمد بن رمح

ابن السّكن = سعيد بن عثمان

ابن شهاب = محمد بن مسلم

ابن عليّة = إسماعيل بن إبراهيم

ابن عمّار الدمشقي = هشام بن عمار

ابن عيينة = سفيان بن عيينة

ابن قانع = عبدالباقي بن قانع

ابن قعنب = عبدالله بن مسلمة

ابن ماجه = محمد بن يزيد

ابن المديني = علي بن عبدالله

ابن مسهر = علي بن مسهر

ابن الهيثم = أحمد بن محمد

الأسماء

الأنساب

الحداني = يحيى بن موسى
الدارقطني = علي بن عمر
الدارمي = عبدالله بن عبدالرحمن
الزهري = محمد بن مسلم
السيرافي = هشام بن علي
الصنعاني = عبدالرزاق بن همام
الطبراني = سليمان بن أحمد
الطنافسي = علي بن محمد
الطيالسي = هشام بن عبدالملك
العَبدي = عثمان بن عمر
القطيعي = أحمد بن جعفر
القَعْنَبي = سعيد بن أبي سعيد
النسائي = أحمد بن شعيب
الوُحاظي = يحيى بن صالح

الألقاب

الأعْرَج : عبدالرحمن بن هرمز
البَزّار = سعيد بن سليمان
الحاكم النيسابوري = محمد بن عبدالله
عارم = محمد بن الفضل
عبدان = عبدالله بن أحمد الجواليقي، وعبدالله بن عثمان

ثبت مباحث الكتاب

الصفحة

تنويـــــــه

نلفت عناية القارىء الكريم إلى أننا بذلنا قصارى جهدنا في ضبط الكتاب ومقابلته

ونعتذر إليه عن وقوع بعض الأخطاء المطبعية القليلة فيه

فإنّ العصمةَ من الله تعالى لأنبيائه الكرام

صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين

أما نحن بني آدم فإننا خطّاؤون

ونستغفر الله العظيم من ذلك

ورحم الله الشافعي حين قال :

(أبى الله أن يُتمَّ إلا كتابَه)

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.